حُجِّيَّةُ الصَّحَابَةِ

فِي مَسَائِلِ أُصُولِ الدِّينِ

الناشر





Dar Mohammad Alamen

دمشق – الحلبوني
هاتف: (سوريا): ٠٠٩٦٣٩٣٢٥٦٢٢٩٩
(قطـر): ٠٠٩٧٤٦٦٥٥٨١٥
ص . ب (دمشق) ١١٤٦٢

Damascus - al halboni
Tel: (Syria): 00963932562299
(Qatar): 009746655815
Box (Damascus): 11462

E-Mail: dar-m-alamen@hotmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن تبعه، وبعد؛

فإن من فضل الله تعالى أن منَّ علي بإكمال هذه الرسالة العلمية، فله سبحانه وتعالى الحمد والشكر على كرمه وتوفيقه وإحسانه.

وإن من تمام شكر الله تعالى على هذه النعمة أن أتوجه بعميق شكري إلى القائمين على الجامعة الأمريكية المفتوحة حيث أتيحت لي فرصة طلب العلم الشرعي رغم انشغالي بدراسة الطب والعمل به، فجزىٰ الله تعالى القائمين عليها كل خير.

كما أتوجه بخالص شكري وامتناني لأستاذي فضيلة **الشيخ الدكتور أحمد الصويعي شليبك** على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما بذله من جهد في مراجعة الرسالة وتوجيهي فيها وإفادتي بملاحظاته القيمة سواء أكانت في منهج الرسالة أم في حيثياتها، كما أشكره على جهده في تشكيل لجنة المناقشة فجزاه الله وإياهم خيراً.

كما أتوجه بالشكر العميق للسادة المشائخ الفضلاء في لجنة المناقشة الذي تكرموا بمناقشة الرسالة، **وهم**:

- **الشيخ الجليل**: الأستاذ الدكتور عيادة بن أيوب الكبيسي والذي تكرم بالتقديم لهذه الرسالة أيضاً.
- **والشيخ الفاضل**: الأستاذ الدكتور عثمان بن جمعة ضميرية.

فجزاهما الله خيراً على ما تفضّلا به من وقتهما، وعلى ما أبدياه من ملاحظاتهما وإفاداتهما القيمة والتي انتفعت بها في إخراج الرسالة في صورتها النهائية.

وختاماً.. أسألُ اللهَ القدير أن يوفقني للانتفاع بما تعلمت، والعمل بما علمت، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، موجباً لرضوانه العظيم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور عيادة بن أيوب الكبيسي - حفظه الله -

الحمد لله الذي اصطفىٰ محمداً صلى الله عليه وسلم لرسالته، واختار أصحابه لمؤازرته ونصرته، وكما جعله سبحانه وتعالى أفضل نبيٍ مختار، جعل أصحابه أفضل صحابةٍ أبرار، فقد كانوا أمناء الوحي، وحماة الشريعة وحراس العقيدة، فحملوا الأمانة بصدقٍ وإخلاص، وبذلوا جهدهم لنشرها في الآفاق، حتى عمَّ النور أرجاء البلاد، ورفرفت راية الإسلام في كل مكان.

فاللهم اجز نبينا صلى الله عليه وسلم أفضل ما جازيت نبياً عن أمته، واجز أصحابه أفضل ما جازيت صحاب نبيٍ في ملته، واجعلنا اللهم من التابعين لهم بإحسان، حتى تحشرنا معهم على الرضا والمحبة آمين. وبعد:

فإن الكتابة عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعن مناهجهم وهديهم، ليعد من الأمور بالغة الأهمية، لا سيما في أيام الناس هذه، حيث استعر أوار الحرب ضد الإسلام، وبلغت أوجها ضد أهله الصادقين ممن يجتهدون في إحياء سنة السابقين الأولين، من صحابة وتابعين.

ولا يخفى ما للصحابة من منزلة ومكانة، وأنهم نقلة الشريعة، وحلقة الوصل بين الأمة ونبيها صلى الله عليه وسلم، لذا ركزت تلك الحرب على التعرض لهم، والحط من مكانتهم وأقدارهم، إذ الطعن فيهم طعنٌ في الدين، وتجريحهم والتقليل من شأنهم ضياع لسبل الهدى لدى المسلمين، وذلك ما يصبو إليه الحاقدون من الأعداء المتربصين.

وما أصدق لهجة المحدث الكبير أبي زرعة الرازي رحمه الله تعالى إذ يقول:

(إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة).[1]

وما أحسن ما رواه أبو عروة الزبيري –من ولد الزبير– عن الإمام مالك رحمهم الله تعالى جميعاً قال: كنا عند مالك بن أنس، فذكروا رجلاً ينتقص أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ مالك هذه الآية: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ حتى بلغ: ﴿يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾.

فقال مالك: من أصبح من الناس في قلبه غيظ على أحد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أصابته هذه الآية.

قال القرطبي: (قلت: لقد أحسن مالك في مقالته، وأصاب في تأويله، فمن نقص واحداً منهم أو طعن عليه في روايته فقد رد على الله رب العالمين، وأبطل شرائع المسلمين).[2]

وفي مقابل هذا فإن الدفاع عنهم دفاعٌ عن الدين، وإرضاءٌ لله رب العالمين، والانتصار لهم انتصارٌ لشرائع المسلمين، وإحياءٌ لسنة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم.

---

(١) انظر الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ١/ ٤٩.

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٢٩٦ –٢٩٧.

وقد كتب العلماء والباحثون عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كثيراً في القديم والحديث، وسجلت في ذلك رسائل علمية متعددة، وكنت ممن وفقه الله تعالى لذلك، فكانت رسالتي في الماجستير عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وهي بعنوان [صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكتاب والسنة][1]، غير أن خطة البحث التي بنيت عليها الرسالة والمنهج الذي سرت عليه يختلف عن خطة هذه الرسالة التي نقدمها للقراء الكرام، بل لم أقف على من تناول موضوع هذه الرسالة [حجية الصحابة في مسائل أصول الدين] بالطريقة التي مشى عليها الباحث الفاضل.

لقد قرأت هذه الرسالة قراءة متأنية فاحصة، ودونت ما بدا لي من تصويبات وملحوظات، أرجو أن ينتفع بها الأخ الباحث، لتخرج رسالته بالصورة اللائقة بها.

*** وبعد هذا أقول:**

قد أحسن الباحث الفاضل في اختيار الموضوع، وأجاد وأفاد في عرضه وتجلية معانيه، وتفصيل مباحثه، وتوثيق نصوصه، وبذل جهداً مشكوراً في صياغة هذه الرسالة، حتى بدت في هذه الحلة القشيبة، والسِّمة المتميزة، مما أهلها لأن تكون مرجعاً مهماً للباحثين في الدراسات الشرعية، وأن تحتل مكانها المرموق في المكتبة الإسلامية.

ولا يفوتني هنا أن أهنئ الباحث القدير على عمارة قلبه بمحبة الصحابة الكرام رضي الله تعالى عنهم، وغيرته الشديدة على دينه، ودفاعه الصادق عن حملته والمبلغين له.

---

(١) نوقشت الرسالة في جامعة أم القرى بمكة المكرمة وحصلت بفضل الله تعالى وتوفيقه على تقدير امتياز، وكان ذلك سنة ١٤٠٢هـ، وطبعت الطبعة الأولى بدار القلم – دمشق سنة ١٤٠٧هـ.

سائلاً الله تعالى لنا وله، أن يمنّ علينا بمزيد من الحب لأولئك الخيار المهاجرين منهم والأنصار، وأن يكرمنا بصدق اتباع نبينا المختار صلى الله عليه وسلم، وأن يحشرنا تحت لوائه مع الصادقين الأبرار.

ولنختم بهذه الأبيات التي أوردها الباحث في ختام بحثه، في بيان الحب والإجلال والرضا عمن رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم:

إني رضيت علياً قدوةً علماً   كما رضيت عتيقاً صاحب الغار

وقد رضيت أبا حفصٍ   وما رضيت بقتل الشيخ في الدار

كل الصحابة عندي قدوةٌ علمٌ   فهل عليَّ بهذا القول من عار؟!

إن كنت تعلم أني لا أحبهمُ   إلا لوجهك فاعتقني من النار

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا المصطفى، وآله وأصحابه أولي الصدق والوفا، ومن سار على آثارهم واقتفى، وحشرنا معهم على الرضا والمحبة، آمين.

أ.د/ عيادة بن أيوب الكبيسي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن

كلية الشريعة جامعة الشارقة

❧ ❧

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد..

فقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِيناً قِيَماً مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَاْ أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦١-١٦٣]، وقال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال تعالى: ﴿وَلاَ تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُواْ الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ * وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * تِلْكَ آيَاتُ اللّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَمَا اللّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٥-١٠٨]، فنهى الله تعالى عن الخلاف بعد العلم والاجتماع، حيث إن الدين قد كمل، والنعمة قد تمت والسبيل قد بينت والحجة قد قامت ببعثة محمد صلى الله عليه وسلم. وقد وصلنا هذا الدين كاملاً بفضل الله تعالى ثم بإرسال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلاغ الصحابة رضوان الله عليهم مِن بعده مَن لم يشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسيبقى هذا البلاغ قائماً ما أراد الله يحمله الخلف عن السلف متابعين

بإحسان مستغفرين لمن سبقهم بالإيمان، غير آبهين بمن تفرقت بهم سبل الأهواء، ولا مبالين بما يلقون في سبيل أداء الأمانة، نسأل الله تعالى أن يوفقنا لذلك.

إن القضية الأولى التي بعث الله تعالى بها نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم هي قضية التوحيد وما يتعلق به من أصول الدين الكلية، وقام الدين الإسلامي كله على هذه الأصول الراسخة التي أقيم عليها بنيان التشريع الإسلامي والحياة الإسلامية، فكان اجتماع الأمة اجتماعاً علمياً عقدياً واجتماعاً حسياً عملياً قائماً على أساس الاعتصام بهذا الأصول حراسةً لها وسياسيةً للدنيا بها، ثم ما لبث أن طرأ الاختلاف وتفرقت الفرق مباينةً لجماعة المسلمين حيث اجتمع كل منها على أصولٍ بدعيةٍ خالفت بها أصول العقيدة الإسلامية كما جاء بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكما أخذها عنه صحابته رضوان الله عليهم وأدوها إلى من بعدهم، ولقد أدى هذا إلى إضعاف جسد الأمة الإسلامية تجاه هجمات أعدائها الخارجيين، وجعلها أشد تأثراً بهجمات التفتيت والتشكيك؛ تفتيت جسد الأمة وتشكيك أفرادها بصلاحية الإسلام للاستمرار في قيادة الأمة وسياستها.

ولا تزال الأمة اليوم تعاني من آثار هذه الفرقة والتشرذم، فكل جماعة أو فرقة ابتكرت وابتدعت لنفسها أصلاً تدعو الناس إليه وتصرفهم به عن صراط الله المستقيم، وكل جماعة منهم تسعى إلى التمايز عن جسد الأمة الواحد فتارة تخرج على الأمة بالسيف كما فعل الخوارج[1]، وتارة تنسف ثوابت الأمة الكلية وتهز ثقتها بحملة الدين

---

(١) **الخوارج**: أول فرقة تميزت بأصلٍ بدعي في العقيدة حيث كفَّرت مرتكب الكبيرة واستباحت بذلك دماء المسلمين، قال أبو الحسن الأشعري رحمه الله: (وأجمعوا على أن كل كبيرةٍ كفر إلا =

ونقلـة الوحـي فتكفـر جموع الصحابة إلا نفراً قليلاً يعد على الأصابع كما فعل الرافضة مـن غـلاة الـشيعة[1]، وتـارة تعطـل الدين فتعتزل الأمةَ في الخلوات والصوامع وتزعم ارتفـاع التكالـيف عمـن بلـغ منـزلة معيـنة في السلوك كما فعل غلاة الصوفية[2]، وتارةً

= الـنجدات فإنهـا لا تقـول ذلـك، وأجمعـوا عـلى أن الله سبحانه يعذب أصحاب الكبائر عذاباً دائـماً إلا الـنجدات أصحاب نجدة)، وهم فرق متعددة كما هو شأن الفرق جميعاً. [انظر مقالات الإسلاميين ١/ ٨٦، والفرق بين الفرق ١/ ٥٤].

(١) **الروافض**: من فرق الشيعة، سُموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وهم مجمعون على أن النبـي صـلى الله علـيه وسـلم نـص على استخلاف على بن أبي طالب باسمه، وأن أكثر الصحابة ضـلوا بـتركهم الاقـتداء بـه بعد وفاه النبي صلى الله عليه وسلم، وقالوا بكفر الصحابة إلا عدداً قلـيلاً، وأن الإمامـة لا تكـون إلا بـنص، وغـيرها من الأصول الباطلة. وأبطلوا جميعاً الاجتهاد في الأحكـام. [انظـر مقـالات الإسـلاميين ١/ ١٦-١٧، والفـرق بـين الفـرق ١/ ٣٨-٣٩، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة- ١/ ٥١-٥٧].

(٢) **الـصوفية**: التـصوف حـركة ديـنـية بـدأ ظهورها في العالم الإسلامي كنزعة نحو الزهد في الدنيا والاشـتغال بالتنـسك والعـبادة، ثـم أخـذت تنحـرف وتتميـز شـيئاً فشيئاً حتى ظهرت الطرق والمـدارس، وظهـرت أقـوال مـن بعـض الغلاة منهم تخرج عن جادة التوحيد، فمنهم من فضل الأولـياء عـلى الأنبـياء، ومنهم من قال بالحلول والاتحاد أي حلول الله في مخلوقاته تعالى ربنا عن ذلـك، ومـنهم مـن قـال برفع التكليف وإباحة المحرمات والنساء لمن بلغ منهم الغاية في طرقهم المبـتدعة والمنحـرفة، وينبغـي التفـصيل عـند الحكـم عـلى مـن انتسب إلى التصوف لأن أقوالهم ليست بمرتبة واحدة. [انظر: مقالات الإسلاميين- ١/ ٢٨٨-٢٨٩، الفصل بين الملل ٤/ ١٧٠، الموسوعة الميسرة للأديان- ١/ ٢٤٩٢٧٤].

تتسلل إلى سدة الحكم لتفتن الأمة عن دينها كما فعل المعتزلة[1]، ولا تزال آثار هذه الفرق وأصولها البدعية مدعاةً لتشرذم الأمة وافتراقها إلى اليوم.

في مقابل هذا كله تبرز الحاجة إلى تحرير أصول الدين الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع وفق منهجٍ صحيح يدفع هذا الاختلاف ويرفعه، وهذا المنهج هو منهج الصحابة رضوان الله عليهم الذين أثبت الكتاب والسنة جدارتهم بتحمل هذه الأمانة، وأثبت السجل التاريخي للأمة أنهم الجيل الوحيد الذي حمل أمانة الإسلام وأداها بيضاء نقية كما وصلتهم عن طريق الوحي، ولم يتكرر على مر التاريخ أنموذج جمع الوحدة العقدية العلمية والوحدة السياسية العملية للأمة كما فعل جيل الصحابة الكرام، وما طرأ من فتنة وتفرق في عهدهم كان ناجماً عن غيرهم، وكان ثمرةً مرة لمفارقة منهجهم السوي في فهم وتطبيق الكتاب والسنة.

❧ ❧ ❧ ❧

(١) **المعتزلة**: من الفرق التي خالفت في أصولٍ مهمة حيث لها خمسة أصول هي: التوحيد والعدل والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذه الأصول خلاف ما توحي بها أسماؤها؛ فالتوحيد عندهم تعطيل الصفات، والعدل عندهم إنكار خلق الله تعالى لأفعال العباد، والوعد والوعيد إنكار مغفرة الله الذنوب للموحدين، والمنزلة بين المنزلتين نفي الإيمان عن المؤمن العاصي ونفي الكفر في آن واحد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر استحلال السيف على الحاكم وجوباً، وأول من أصَّل لهذه الفرقة واصل بن عطاء الذي اعتزل حلقة الحسن البصري بمقولة المنزلة بين المنزلتين، ومن انحرافهم المنهجي مسألة تقديم العقل على النقل. [انظر: الموسوعة الميسرة للأديان ١/ ٦٤-٧٥، الفصل في الملل ٤/ ١٤٦-١٥٣].

لقد أدرك أعداء هذه الأمة الداخليون والخارجيون أن التزام منهج الصحابة رضوان الله عليهم هو طريق العودة إلى الاجتماع بعد الفرقة وإلى قيام الإسلام بعد أن سرى الوهن في أهله، فأخذوا يعملون معاول الهدم في هذا الأصل؛ أصل التمسك بمنهج الصحابة في فهم وتطبيق الكتاب والسنة، فأخذوا يشككون الأمة بمصداقية هذا الجيل الفذ الفريد بالطعن في عدالتهم، والتشكيك في علمهم ومنهجيتهم، وادعاء النزاهة العلمية والتحرر العلمي في سياق دراسة موروثهم، بل وفي العمالة الصريحة لأيدي الاستشراق التي تعبث ببدهيات هذه الأمة وعلومها الأساسية، فإذا بعلماء وكبراء الصحابة الذين شهد لهم رب العزة بالفضل والرضوان يخضعون لموازين التقييم التي يضعها عدو الخارج ويطبقها عدو الداخل سعياً وراء نسف أصول الدين من خلال الطعن في الجيل الذي علمنا تلك الأصول والتشكيك في مصداقيتهم في ذلك.

إن هذا كله قد دفعني إلى القيام بهذا البحث الذي أعرض فيه تلك المكانة الرفيعة لذلك الجيل الفريد في حفظ دين الأمة، وأبين فيه دلالة القرآن والسنة وإجماع علماء الأمة على أن طريق الصحابة في الفهم والعمل وفي الأقوال والأفعال هو وحده الطريق الموصل إلى الاجتماع العلمي والعملي في الدنيا، والاجتماع بصحبة الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين في الآخرة، فهم وحدهم المشهود لهم بالمغفرة والرضوان، وهم الذين حفظوا ونقلوا لنا السنة والقرآن، وكل من بعدهم من صالحي هذه الأمة وعلمائها عيال عليهم، وكل متابعٍ في الدين بإحسان فإنما هو متابعٌ لهم، وكل مفارق للإسلام والمسلمين في أصلٍ من أصول الدين أو أكثر فهو مفارق ومخالف لهم، وحري بالأمة اليوم أن تستعيد توازنها وثباتها من خلال معرفة قدر الصحابة رضوان الله

عليهم، ومعرفة عظيم فضل الله علينا بتنصيبهم قدوةً لنا، والعمل على نشر الوعي بذلك والعمل به، غير آبهين بكثرة المشككين، ولا مكترثين لكثرة العوارض والمعوقات، فإن الإعلان بفضلهم والتمسك بهديهم اليوم هو أقل حقهم علينا، وإن نبذ كل ما خالف سننهم هو أقل الانتصار لهم، وإن الثبات على صراطهم هو وحده الثبات على صراط الذين أنعم الله عليهم، نسأل الله تعالى أن نكون أولئك.

*** إشكالية البحث:**

تنطلق إشكالية البحث من حقيقة الاختلاف الحاصل في هذه الأمة رغم حفظ الله تعالى لنصوص وحيه قرآناً وسنةً، مما يشعرُ بضرورةِ وجودِ ضابطٍ معيَّنٍ لصحة فهم وتطبيق نصوص الوحي المعصوم، إذ أنه محالٌ أن تكون العلة في النصوص نفسها.

ولعل الرواية التالية تجلي الأمر؛ فعن إبراهيم التيمي قال: «خلا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذاتَ يومٍ يحدث نفسه، فأرسل إلى ابن عباس فقال: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وكتابها واحد وقبلتُها واحدة؟ فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين، إنا أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيم أنزل، وإنه سيكون بعدنا أقوامٌ يقرؤون القرآن ولا يعرفون فيم نزل، فيكون لكل قومٍ فيه رأي، فإذا كان لكل قومٍ فيه رأيٌ اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا. فزبره عمر وانتهره، فانصرف ابن عباس، ثم دعاه بعدُ، فعرف الذي قال، ثم قال: إيهٍ، أَعِد عَلَيّ».[1]

---

(١) سنن سعيد بن منصور- ١/ ١٧٦- حديث: (٤٢)، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٢/ ٤٢٥ – حديث: (٢٢٨٣).

فالإشكالية القائمة إذاً هي في الخلل الحاصل في مناهج الفهم والتطبيق للنصوص الشرعية المتعلقة بكُلِّيات الدين التي لا يسعُ الأمةَ الاختلافُ فيها، وهذا هو الذي يدفعنا إلى تحرير المنهج الصحيح لفهم وتطبيق أدلة مسائل أصول الدين خروجاً من واقع التشرذم والخلاف والتفرق هذا.

*** فرضية البحث:**

بناءً على ما تقدم فإن فرضية هذا البحث تقوم على تصوُّرٍ مفاده أن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم قد سنُّوا لنا منهجاً متكاملاً سليماً في فهم وتطبيق أدلة مسائل أصول الدين. ولما كان الأمر بالاجتماع على أصول الدين للوجوب، كان لزوم المنهج المؤدي إلى صحة الفهم والتطبيق لازماً واجباً، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. وفي المقابل فإن مفارقة هذا المنهج هو السبيل إلى الزيغ والضلال لا محالة كما يشهد لذلك واقع الأمر.

*** منهج البحث ونوعه:**

إن منهج البحث منهجٌ نظري يقوم على الاستقراء غير التام، وتتمثل معالم المنهج الذي اتبعته في هذه الرسالة فيما يلي:

- اتباع مسلك التأصيل لمحاور البحث الرئيسية من خلال ضبط الاصطلاحات المتعلقة بها وتحرير موضع البحث فيها، ثم تقريرها من خلال عرض ما يتعلق بها من أدلة شرعية نقلية وعقلية.

- جمع النصوص الشرعية من القرآن والسنة التي تتعلق بمباحث الصحابة رضوان الله عليهم من حيث العدالة والحجية والفضل مع التركيز على ما لهم من خصائص محصورة بهم.

➢ الاعتناء ببيان أوجه الدلالة لهذه النصوص على مسائل البحث، ثم الاعتضاد لذلك بالآثار وأقوال الأئمة والعلماء حسب طبيعة المسائل؛ فمسائل الاعتقاد أجمع فيها أقوال أئمة السلف في متون العقيدة المسندة وغير المسندة ومسائل القرآن من أئمة التفسير ومسائل الحديث من أئمة الحديث وعلمائه، وهكذا.

➢ كررت بعض الأدلة في مباحث متعددة لتعدد أوجه الدلالة، واعتنيت ببيان وجه الدلالة المتعلق بكل مبحث منها.

➢ أسهبت في ذكر الأدلة لا سيما من نصوص الوحيين للتنبيه على أن مسائل حجية قول الصحابة وفعلهم في أصول الدين ليست من المسائل الجزئية التي يستدل لها بدليل أو اثنين من الشرع، وإنما هي من كليات الدين المبثوثة في نصوصه بحيث يشكل ذلك الحشد من الأدلة دليلاً مستقلاً على مدى أهمية هذه المسائل ورسوخها في الدين.

➢ الاعتناء بعزو الآيات القرآنية الكريمة إلى سورها وذكر أرقام الآيات ولو تكررت.

➢ عزو الأحاديث النبوية إلى مصادرها وبيان درجتها: ومنهجي في العزو وبيان درجة الحديث الاقتصار على الصحيحين أو أحدهما إن كان الحديث فيه، إلا إذا اشتملت رواية غير الصحيحين على معنى زائد مطلوب، فأذكر تلك الرواية وأعزوها إلى مصدرها، وقد أذكر حكم بعض أئمة الحديث على الحديث إن كان في غير الصحاح كأن أقول: صححه الهيثمي، أو سكت عنه أبو داود، أو قال أبو عيسى: حسن غريب، وهكذا.

ولقد ذكرت في العزو اسم المصدر والكتاب والباب ورقم الحديث في الكتب الستة، وذكرت أرقام الصفحات مع رقم الأثر في غيرها، وذلك كي يسهل الرجوع إلى الحديث والأثر مرقماً إذ أن أرقام الصفحات يتفاوت من طبعة لأخرى.

➢ عزو الآثار إلى مصادرها الأصلية ما أمكن كمصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهما وذكرت أرقامها إضافة إلى أرقام الصفحات.

➢ بينت غريب الألفاظ في الهامش مع العزو إلى مصدر الشرح.

➢ الاعتناء بجمع ما تيسر الاطلاع عليه من شبهات حول مسائل البحث، سواءٌ أكانت من الشبهات المطروحة قديماً أم حديثاً. وحيثما كانت الشبهة ممن ظهرت عداوته للإسلام صرَّحت به، وحيثما كان من قبيل الزلة أو الشبهة الطارئة ممن هو من أهل الإسلام أبهمته. وربما أوردت الشبهة دون أن أسنِدها لأحد، فتكون من قبيل الاستشكال والرد على ما يمكن أن يطرأ من شبهات بسبب تعارض موهوم ظاهر، لا سيما إن كان في رفع هذا الإشكال درء شبهة مفترضة أو كان فيه ما يوضح معنى مسألة من مسائل البحث ويقررها.ولم أقتصر في عرض بعض الشبهات المعاصرة على المطبوع، بل أخذت بعضها من وسائل الإعلام بما فيها الشبكة العنكبوتية العالمية (الإنترنت) وعزوته إلى رابط الموقع لأن هذا الذي يطلع عليه الناس اليوم.

➢ تلخيص مفردات ونتائج البحث في الخاتمة مع عرض جملة من التوصيات العملية التي تمكن من نشر الوعي بمكانة الصحابة وفضلهم وحجية قولهم في مسائل أصول الدين.

خطة البحث: تتمثل خطة البحث في الأبواب والفصول والمباحث التالية:

❋ مقدمة.

❖ التمهيد.

▪ المبحث الأول: تعريف الصحابة.

▪ المبحث الثاني: تعريف أصول الدين.

▪ المبحث الثالث: المقصود بحجية الصحابة.

❖ الباب الأول: أدلة حجية الصحابة في أصول الدين.

○ **الفصل الأول**: حجية الصحابة في العقيدة.

▪ المبحث الأول: تعريف العقيدة.

▪ المبحث الثاني: مصادر الاستدلال في العقيدة.

▪ المبحث الثالث: حجية الصحابة في العقيدة.

○ **الفصل الثاني**: حجية الصحابة في القرآن الكريم.

▪ المبحث الأول: تعريف القرآن الكريم.

▪ المبحث الثاني: موارد حجية الصحابة في القرآن الكريم.

▪ المبحث الثالث: أدلة حجية الصحابة في القرآن الكريم رواية.

▪ المبحث الرابع: أدلة حجية الصحابة في القرآن الكريم دراية.

▪ المبحث الخامس: شبهات حول حجية الصحابة في القرآن الكريم.

▪ المبحث السادس: الآثار المترتبة على تقرير حجية الصحابة في القرآن الكريم.

▪ المبحث الثالث: منهج الصحابة في العمل بالسنة.

❖ **الباب الثالث: فساد إنكار حجية الصحابة في مسائل أصول الدين والتصدي لخطره.**

○ **الفصل الأول**: اللوازم الفاسدة لإنكار حجية الصحابة في مسائل أصول الدين.

▪ المبحث الأول: الطعن في اختيار الله عز وجل لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم.

▪ المبحث الثاني: الطعن في حفظ الله عز وجل للدين.

▪ المبحث الثالث: إنكار النصوص الشرعية الدالة على فضل الصحابة.

▪ المبحث الرابع: وقوع الفرقة والتشرذم في الأمة.

○ **الفصل الثاني**: وسائل التصدي لخطر إنكار حجية الصحابة.

▪ المبحث الأول: الوسائل المتعلقة بعامة المسلمين.

▪ المبحث الثاني: الوسائل المتعلقة بطلاب العلم والعلماء.

❋ **الخاتمة.**

❋ **الفهارس.**



التمهيد ، وفيه :

▪ المبحث الأول :

تعريف الصحابة.

▪ المبحث الثاني :

تعريف أصول الدين.

▪ المبحث الثالث :

المقصود بحجية الصحابة.



تمهيد

▪ المبحث الأول: تعريف الصحابة.

➢ المطلب الأول: تعريف الصحابة.

❊ **أولاً: الصحابة في اللغة**: جمع صحابي مشتق من الصُحبة، يقال صحبه صُحبةً: عاشره، واستصحبه دعاه إلى الصحبة ولازمه[1]، وصاحبه: عاشره[2]، ولبعض اشتقاقات هذا المصدر معان يمنها:

١- **الملازمة**: واستصحب الرجلَ: دعاه إلى الصحبة، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه، قال:

إن لك الفضلَ على صُحبتي   والمسك قد يستصحب الرامكا[3]

٢- **الحفظ والمنع**: وأصحَبَ الرجلَ: حفظه، ويُصحب: يمنع ويحفظ[4]، وفي قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ وَلَا هُم مِّنَّا يُصْحَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٣]، أي: ولا هم يُجارون من عذابنا[5]، قال قتادة: (لا يُصحبون من الله بخير) وقال غيره: (ولا هم منا يُصحبون): يُمنعون.[6]

---

(١) القاموس المحيط – ١/ ١٣٤.

(٢) لسان العرب– ابن منظور – ١/ ٥١٩.

(٣) لسان العرب – ١/ ٥٢٠ ، **والرامك**: نوع من الطيب رديء خسيس.

(٤) لسان العرب – ١/ ٥٢٠.

(٥) زبدة التفسير من فتح القدير –١/ ٤٢٥.

(٦) تفسير ابن كثير – ٥/ ٤٤٤.

٣- **الانقياد**: وهذا من أصحب البعير والدابة: أي انقادا[١]، وأصحبت الناقة: **أي**: انقادت واسترسلت وتبعت صاحبها[٢]، وله شاهد من قول امرؤ القيس:

ولست بذي رَثيةٍ إمَّرٍ ... إذا قيد مستكرَهاً أصحبا[٣]

* **ثانياً: الصحابة في الاصطلاح**: أشهر الأقوال في تعريف الصحابي ما يلي:

تعريف المحدِّثين: عرف الإمام البخاري الصحابي بأنه: (مَن صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه من المسلمين).[٤]

وقال الإمام النووي رحمه الله: (فالمعروف عند المحدثين أنه كل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم)[٥]. وهذا التعريف هو قول جمهور المحدثين والأصوليين.[٦]

وقيد الرؤية خرج مخرج الغالب، واحترز الإمام السيوطي رحمه الله مِن خروج الأعمى الذي هو صحابي[٧] بقوله: (مَن لقي النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً ومات

(١) لسان العرب – ١/ ٥٢١.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر – ابن الأثير الجزري – ٣/ ١٢.

(٣) لسان العرب – ١/ ٥٢٠، **والرثية**: وجع المفاصل، **والإمَّر**: الذي يأتمر لكل أحدٍ لضعفه.

(٤) صحيح البخاري – كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم – ترجمة الباب (١).

(٥) تدريب الراوي – السيوطي – ٢/ ١٨٦.

(٦) فتح المغيث – السخاوي – ٣/ ٩٣، الإحكام – الآمدي – ٢/ ١٠٤.

(٧) ذكر الإمام السيوطي رحمه الله مثال ذلك: ابن أم مكتوم رضي الله عنه، وهو صحابيٌ ضرير لم يـر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأم عينه، وهو عمرو بن أم مكتوم زائدة بن جندب العامري الأعمى المؤذن، هاجر إلى المدينة واستُخلف على المدينة ثلاث عشرة نوبة، استشهد يوم القادسية وكان اللواء بيده. [انظر: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ١/ ٢٨٩، سير أعلام النبلاء ١/ ٣٦٠].

على إسلامه)[1].

تعريف الأصوليين: يعرِّف بعض الأصوليين الصحابي بأنه: (من طالت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم وكثرت مجالسته له على طريق التبع له والأخذ عنه)[2]، وكأن من يرى هذا القول يراعي معنى الصحبة في العرف[3]، ولكنه يُخرج الكثير ممن وفد عليه صلى الله عليه وسلم وانصرف بلا مصاحبة ولا متابعة.[4]

ودلالة اللغة أوسع من ذلك التخصيص كما قال الإمام السيوطي رحمه الله: (ورُدَّ بإجماع أهل اللغة على أنه مشتق من الصحبة لا من قدر منها مخصوص، وذلك يُطلق على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً، يُقال: صحبت فلاناً حولاً وشهراً ويوماً وساعةً[5]).[6]

---

(١) تدريب الراوي – السيوطي – ٢/ ١٨٦.

(٢) الإحكام – الآمدي – ٢/ ١٠٤، علوم الحديث – ابن الصلاح – ١/ ٢٩٣.

(٣) منهج النقد في علوم الحديث – نور الدين عتر – ١/ ١١٧.

(٤) تدريب الراوي – ٢/ ١٨٧.

(٥) المصدر السابق – ٢/ ١٨٨.

(٦) وهناك التعريف المروي عن سعيد بن المسيب: **أن الصحابي**: (من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنةً أو سنتين، وغزا معه غزوةً أو غزوتين)، وقال ابن الصلاح رحمه الله: (ولكن في عبارته ضيق يوجب ألا يُعد من الصحابة جريرُ بن عبد الله البجلي ومن شاركه في فَقدِ ظاهر ما اشترطه فيهم، ممن لا نعرف خلافاً في عدِّه من الصحابة). وحكى الإمام السخاوي رحمه الله تضعيف هذه الرواية عن سعيد بن المسيب. **وتعريف آخر للصحابي**: بأنه (من طالت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم وأخذ عنه العلم)، **وتعريف آخر**: بأنه (من رآه – صلى الله عليه =

والتعـريف المختـار للـصحابي هو: (**من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات علـى الإسـلام**)[1]، وهـو راجـعٌ إلى القـول الأول، قـال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وهذا التعـريف مبنـي على الأرجح المختار عند المحققين كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل ومن تبعهما)[2]، فيدخل في هذا التعريف من لقيه صلى الله عليه وسلم طالت مجالسته أم قصرت، روى عنه أم لم يرو، غزا معه أم لم يغزُ، رآه رؤية عين أم لقيه دون ذلك لعارض كالعمى.

*** قيود التعريف:**

تقدم ذكر التعريف المختار للصحابي، ويجدر بيان قيوده لفهم حده.

➢فقوله: (**لقي**) يخرج به من أسلم في عصره صلى الله عليه وسلم ولم يجتمع به أو يره.

➢وقـوله: (**مؤمناً**) يخرج به الكافر كمشركي قريش الذي رأوه صلى الله عليه وسلم ولم يؤمنوا، ويدخل به الجن فمنهم صحابة، وهل تدخل الملائكة محل نظر.[3]

= وسـلم– بالغـاً)، وتعـريف آخـر: بأنـه (مـن أدرك زمنه –صلى الله عليه وسلم– وإن لم يره). وهـذه الأقـوال الـثلاثة الأخيرة أقوال شاذة ذكرها الإمام السيوطي رحمه الله، وقال الحافظ ابن حجـر رحمه الله تعالى بعد أن عرَّف الصحابي: (ووراء ذلك أقوال أخرى شاذة كقول من قال: لا يُعـد صـحابياً إلا مـن وُصـف بأحـد أربعـة أوصـاف: مـن طالت مجالسته أو حُفظت روايته أو ضُـبط أنـه غـزا معـه أو استـشهد بـين يديـه، وكـذا من اشترط في صحة الصحبة بلوغ الحلم أو المجالـسة ولـو قـصرت). [انظر علوم الحديث ١/ ٢٩٣-٢٩٤، فتح المغيث ٣/ ١٠٢، الإحكام للآمدي ٢/ ١٠٤، تدريب الراوي ٢/ ١٨٩، الإصابة لابن حجر ١/ ٦].

(١) الإصابة في تمييز الصحابة – ابن حجر – ١/ ٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ويـدور الخـلاف حـول مـا إذا كـان الرسـول صـلى الله علـيه وسـلم مرسَلاً إلى الملائكة أم لا، ويراجع تدريب الراوي – ٢/ ١٨٧، والإصابة في تمييز الصحابة–١/ ٦.

➢ وقـولـه: (**بـه**) يخـرج به من آمن بغيره فقط ولم ينقد له صلى الله عليه وسلم كأهل الكتاب.

➢ وقـولـه: (**مات على الإسلام**) يخرج به من ارتد ومات ولم يُسلم، وإن ارتد وأسلم ففـيه تفـصيل؛ فـإن لقـيه صلى الله عليه وسلم فلا خلاف في كونه صحابياً، وإن لم يلقه فالـصحيح أنـه صحابي لإطباق أهل الحديث على عد الأشعث بن قيس[1] رضي الله عنه من الصحابة، وهو ممن ارتد ثم عاد للإسلام في خلافة أبي بكر رضي الله عنه.[2]

*** ثالثاً: العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:**

تـأتي الـصحبة بمعنـى **المعـاشرة والملازمـة**، والصحابة رضوان الله تعالى عليهم هم الذين صحبوا وعاشروا رسول الله صلى الله عليه وسلم فحفظوا كل تفاصيل حياته من صفته وسمته وخَلقه وخُلقه، حتى ذكروا لنا ملمس كفِّه، وحال مشيته وعدد الشعرات البيض في لحيته ورأسه !!

وأمـا معنـى **الحفظ والمنع** ففيه مناسبة لطيفة؛ فالصحابة رضوان الله تعالى عليهم قد مـنعوا رسـول الله صـلى الله علـيه وسـلم ممـا يمنعون منه أنفسهم ونساءهم وأولادهم وأمـوالهم، وضـحوا في سـبيل ذلك بالغالي والنفيس، وكان لأن يُقطع أحدهم إرباً إرباً

(١) **الأشـعث بـن قـيس بـن معديكـرب الكندي**: وكان من ملوك كندة، وأخرج البخاري ومسلم حديـثه في الـصحيح، وكان الأشعث قد ارتد فيمن ارتد من الكنديين وأُسر، فأُحضر إلى أبي بكر رضي الله عنه فأسلم فأطلقه وزوَّجَه أخته أم فروة . [انظر: الإصابة– ١/ ٨٨، والاستيعاب –١/ ١٣٣].

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة –١/ ٦ .

وهـو حـي أهـون علـيه مـن أن يُـشاك رسول الله صلى الله عليه وسلم بشوكة تؤذيه في جنـبه. ومـن جهة أخرى، كان الرسول صلى الله عليه وسلم حافظاً لأصحابه يقدر لهم بـذلهم وتـضحياتهم في سـبيل الله ويحـرص عـلى مـنعهم ووقايـتهم من الشبهات ومن الشيطان ويحرص على تعليمهم ما يحفظون به أنفسهم عند الله عز وجل، حتى إنه لَيُعلِّم الغلام منهم الكلمات: «احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك..».[1]

وأمـا معنـى **الانقياد** فلم يكن أحدٌ من الصحابة يجد أي حرجٍ في نفسه من أن يكون حاله مع نبيه صلى الله عليه وسلم كحال الناقة المنقادة مع سائسها، بل كان هذا عندهم هـو المرام، وكان بلوغ هذه الدرجة من الانقياد لدعوته وأمره صلى الله عليه وسلم غاية الفوز والفلاح، وصدقوا في ذلك.

➢ **المطلب الثاني: عدالة الصحابي.**

- **العدالـة لغـةً**: وصـفٌ بالمـصدر معـناه: ذو عدل[2]، والعدل ما قام في النفوس أنه مـستقيم، وهـو ضـد الجـور، والعدل من الناس: المرضي قوله وحكمه، وقال الباهلي: رجـلٌ عـدلٌ وعـادلٌ: جائـز الـشهادة[3]، وقال الجرجاني: (العدالة لغةً الاستقامة، وفي الشريعة عبارة عن الاستقامة على طريق الحق بالاجتناب عما هو محظور ديناً).[4]

---

(١) مـن حـديث ابـن عباس رضي الله عنهما المشهور أخرجه الترمذي – كتاب صفة القيامة – باب حديث حنظلة – حديث: (٢٥١٦)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) لسان العرب – ١١/ ٤٣٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) التعريفات –١/ ١٩١.

- وأما في **الاصطلاح**: فصفة العدالة في الشخص أن يكون (مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة)[1]، وإنما يُبحث في هذه الشروط الخمسة عند الرواة من غير الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وأما الصحابة رضوان الله تعالى عليهم فلقد جاء تعديلهم بطريق الوحي فاستغنى العلماء بذلك عن البحث في عدالتهم، قال الإمام النووي رحمه الله: (الصحابة كلهم عدول، من لابس الفتن وغيرهم بإجماع من يُعتد به)[2]، وكذا قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله: (ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتن منهم فكذلك بإجماع العلماء الذين يُعتد بهم في الإجماع، إحساناً للظن بهم، ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة، والله أعلم).[3]

إن عدالة الصحابة جميعهم خصيصة لهم كما ذكر ابن الصلاح رحمه الله[4]، وذلك لكونهم على الإطلاق معدَّلين بنصوص الكتاب والسنة والإجماع، وهنا طرفٌ من هذه الأدلة:

○ **أولاً: دليل القرآن الكريم.**

لقد دلت عدة آياتٍ من القرآن الكريم على عدالة الصحابة وفضلهم ، فمن هذه الآيات ما يلي:

---

(١) علوم الحديث – ١/ ١٠٤، وتدريب الراوي – ١/ ٢٥٣.

(٢) تدريب الراوي – ٢/ ١٩٠.

(٣) علوم الحديث –١/ ٢٩٥.

(٤) المصدر السابق .

*** قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]:**

وجه الدلالة في الآية أنها أثبتت صفة الخيرية لهذه الأمة، والصحابة رضوان الله تعالى عليهم داخلون في وصف الخيرية ابتداءً وأصالةً، وكل من جاء بعدهم إنما دخل فيه بالتبع. فكان جيل الصحابة كله معدَّلاً، في حين توقفت عدالة مَن بعدَهم على متابعته للصحابة رضوان الله تعالى عليهم.

وقريب من هذا المعنى ما نقله الحافظ ابن عبد البر رحمه الله: (قال بعض العلماء: كنتم بمعنى: أنتم خير أمة).[1]

وقال ابن الصلاح رحمه الله في الآية: (قيل: اتفق المفسرون على أنه واردٌ في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم).[2]

*** قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ [البقرة: ١٤٣]:**

وجه الدلالة هنا أن الصحابة هم المخاطبون أصالةً بوصف الوَسَط، فكان هذا نصاً على عدالة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، لأن الوسط هو العدل، فقد صح في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الآية: (والوسط: العدل).[3]

---

(١) الاستيعاب – ابن عبد البر – ١/ ٩.

(٢) علوم الحديث –١/ ٢٩٥.

(٣) صحيح البخاري – كتاب التفسير – باب قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً﴾– حديث: (٤٤٨٧).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (قوله (والوسط: العدل) هو مرفوعٌ من نفس الخبر، وليس بمدرجٍ من قو ل الرواة كما وهم فيه بعضهم).[1]

وقال ابن الصلاح رحمه الله في الآية: (وهذا خطابٌ للموجودين حينئذٍ).[2]

قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[التوبة: ١٠٠]:

وجه الدلالة التصريح برضى الله عن الصحابة دون شرط، في حين اشترط المتابعة لهم بإحسان فيمن بعدهم.

قال أبو صخر حميد بن زيادة: أتيت محمد بن كعب القرظي فقلت له: ما قولك في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنة محسنُهم ومسيؤهم. فقلت: من أين تقول هذا؟ فقال: اقرأ قول الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ﴾ إلى أن قال: ﴿رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾، وقال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ﴾: شَرَطَ في التابعين شريطة، وهي أن يتبعوهم في أفعالهم الحسنة دون السيئة، قال أبو صخر: فكأني لم أقرأ هذه الآية قط.[3]

---

(١) فتح الباري – ابن حجر – ٩/ ٢٥.

(٢) علوم الحديث – ١/ ٢٩٥.

(٣) تفسير البغوي – ٢/ ٣٢٢.

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً﴾ [الفتح: ١٨]:

وجه الدلالة من هذه الآيات تصريح الله تعالى برضاه عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، إذ هم الموصوفون بهذه الأوصاف الحميدة والفضائل التي تخبرنا الآيات بها، وكفى بهذا الإخبار تعديلاً وتوثيقاً، وحسبك بها شهادةً بفضل القوم رضي الله عنهم.

قال الشيخ السعدي رحمه الله في تفسيره: (يُخبر تعالى بفضله ورحمته برضاه عن المؤمنين إذ يبايعون الرسول صلى الله عليه وسلم تلك المبايعة التي بيَّضت وجوههم واكتسبوا بها سعادة الدنيا والآخرة).[1]

قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّآء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَآء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾ [الفتح: ٢٩]:

وجه الدلالة أن هذا المدح من الله عز وجل يقتضي تعديل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وإن ذكر مثالهم في التوراة والإنجيل والقرآن يشير إلى كونهم قدوة وحجة على من بعدهم، وهذا يستلزم عدالتهم في نقل ما تحملوه من تكاليف الشريعة وعلومها، وهو المراد.

---

(١) تيسير الكريم المنان – للسعدي – ١/ ٧٣٧.

قال الإمام المروزي رحمه الله: (ومدح الله عز وجل الذين قَبِلوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أدى إليهم عن الله وأثنى عليهم، وهم المهاجرون والأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وضرب بهم المثل في التوراة والإنجيل فقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّآءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ الآية، وقال: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ الآية، فهم حجة الله على خلقه بعد رسوله يؤدون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أدى إليهم، لأنه بذلك أمرهم فقال: «ليبلغ الشاهد منكم الغائب»(١)، فمضوا على منهاج نبيهم متبعين حكم القرآن وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم)(٢).

قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللهِ وَرِضْوَاناً وَيَنصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨]:

وجه الدلالة أن هذه شهادةٌ من الله تعالى على صدق الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في تحمّل الرسالة والتضحية في سبيل إقامتها وأدائها، ومن كان هذا حاله لا يُتكلَّف في البحث عن مقومات عدالته وثقة خبره.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (أي هؤلاء الذين صدَّقوا قولهم بفعلهم، وهؤلاء هم سادات المهاجرين).(٣)

---

(١) صحيح البخاري – كتاب العلم – باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب – حديث: (١٠٥).

(٢) السنة – للمروزي – ١/ ١٤-١٥.

(٣) تفسير القرآن العظيم – ٨/ ٨٦.

وقال الإمام الطبري رحمه الله: (هؤلاء المهاجرون تركوا الديار والأموال والأهلين والعشائر خرجوا حباً لله ولرسوله، واختاروا الإسلام على ما فيه من الشدة، حتى لقد ذكر لنا أن الرجل كان يعصب الحجر على بطنه ليقيم به صلبه من الجوع، وكان الرجل يتخذ الحفيرة في الشتاء ماله دثار غيرها).[1]

فهذه عدة آياتٍ محكمات من القرآن الكريم تصرح بخيرية الصحابة وعدالتهم وصدقهم ورضى الله تعالى عنهم، وهي آياتٌ بيّنات واضحات تشرح صدر الباحث عن الحق وتكبت الحاقد المبطل الذي يسوؤه أن يكون لصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الفضل والقدر عند الله.

○ **ثانياً: دليل السنة النبوية المطهرة.**

لقد دلت أحاديث نبوية كثيرة جداً على فضل الصحابة وقدرهم عامتهم وخاصتهم، جماعتهم وأفرادهم، وفيما يلي بعض هذه الأحاديث الدالة على عدالتهم رضوان الله تعالى عليهم:

عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم -قال عمران: فلا أدري أقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قرنه مرتين أو ثلاثة- ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يُستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السِّمَن»:[2]

---

(١) تفسير الطبري – ٢٨/ ٤٠.

(٢) صحيح مسلم – فضائل الصحابة – باب فضل الصحابة – حديث: (٢٥٣٥).

وجـه الدلالـة مـن تلـك المقابلة بين تزكية رسول الله صلى الله عليه وسلم للصحابة وبـين ذكـر أقوام يجيئون بعد القرون الفاضلة فلا يتورعون في الشهادات، فيبادرون إلى اليمـين والـشهادة حتى يسابقوا بها. إذ تشير هذه المقابلة بين مدح الصحابة وذم هؤلاء الأقـوام إلى أن الـصحابة عـدولٌ في تبليـغ الـدين والشهادة على أحكام الله تعالى وسنة رسـوله صـلى الله علـيه وسـلم، خلافاً لأولئك المتهاونين المتسرعين الذين يبادرون إلى الشهادة والحلف ويتهورون فيهما، والله أعلم.

قـال الإمـام الـنووي رحمه الله: (اتفق العلماء على أن خير القرون قرنه صلى الله عليه وسـلم، والمراد أصحابه، وقد قدمنا أن الصحيح الذي عليه الجمهور أن كل مسلم رأى النبـي صـلى الله علـيه وسلم ولو ساعة فهو من أصحابه)[1]، فدل هذا على أن الصحابة هم المقصودون بالحديث.

عـن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قعدَ على بعيره، وأمـسك إنسانٌ بخطامه أو بزمامه، قال: «أي يوم هذا؟» فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه سـوى اسـمه. قال: «أليس يوم النحر؟» قلنا: بلى. قال: «فأي شهر هذا؟» فسكتنا حتى ظنـنا أنـه سيسميه بغير اسمه. فقال: «أليس بذي الحجة؟» قلنا: بلى. قال: «فإن دماءكم وأمـوالكم وأعراضـكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، لِيُبلِّغ الشاهدُ الغائبَ، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»[2]

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم – ٦/ ٦٦–٦٧.

(٢) صـحيح الـبخاري – كتاب العلم – باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «رُب مبلَّغٍ أوعىٰ من سامع» – حديث: (٦٧).

وجه الدلالة من قوله صلى الله عليه وسلم: «ليبلغ الشاهد الغائب»، وفي حديث آخر: «ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب»[1]، والشهود في خطبة الوداع هذه هم الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، فلما أمرهم صلى الله عليه وسلم بالبلاغ لمن لم يشهد دل ذلك على عدالتهم، إذ لا يُتصور أن يأمرهم بالبلاغ إلا وهم عدول في النقل.

قال ابن حبان رحمه الله: (وفي قوله صلى الله عليه وسلم «ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب» أعظم الدليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف، إذ لو كان فيهم مجروح أو ضعيف أو كان فيهم أحد غير عدل لاستثنى في قوله صلى الله عليه وسلم وقال: ألا ليبلغ فلان وفلان منكم الغائب، فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ من بعدهم دل ذلك على أنهم كلهم عدول وكفى بمن عدله رسول الله صلى الله عليه وسلم شرفاً)[2].

وقال الإمام النووي رحمه الله في كلامه عن الصحابة: (وجعلهم عدولاً فأمرهم بالتبليغ عنه فقال صلى الله عليه وسلم: «ليبلغ الشاهد منكم الغائب»).[3]

❧❧❧❧

(١) صحيح البخاري – كتاب العلم – باب لِيُبلِّغ العلمَ الشاهدُ الغائبَ – حديث: (١٠٥).

(٢) صحيح ابن حبان – ١/ ١٦٢.

(٣) تهذيب الأسماء – النووي – ١/ ٤٥.

عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «نضّر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلِّغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه»:[1]

وجه الدلالة من هذا الحديث أنه لما حضَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم على حفظ حديثه وتبليغه مَن بعده من أجل حفظه ووعيه واستنباط الحكم الذي يتعبد الله تعالى به منه دل على ذلك أمور منها:

- أن هذا النقل حجة على من يأتي بعد لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن لاستنباط الحكم منها معنى.

- أن نقل الصحابة رضي الله عنهم للحديث موثوق لأنهم أول من يدخل في هذا الخطاب والحض على حفظ السنن.

- أن الصحابة كلهم عدول لأنهم لما حضهم على حفظ وتبليغ سنته وهم أول مخاطب بهذا الحض ولم يستثن منهم أحداً دلَّ لزوماً على أنهم عدول لا يُسأل عنهم.

وذكر الخطيب البغدادي رحمه الله بسنده عن الإمام الشافعي -رحمه الله- قال: (فلما ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها امرأ يؤديها-

---

(١) سنن أبو داود- كتاب العلم - باب فضل نشر العلم - حديث: (٣٦٦٠)، وجامع الترمذي- أبواب العلم- باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع- حديث: (٢٦٥٦)، وقال: حديث زيد بن ثابت حديث حسن، وسنن ابن ماجه- كتاب السنة- باب من بلَّغ علماً - حديث: (٢٣٠)، وأخرجه الطبراني في الكبير حديث: (٥/ ١٤٣- حديث: ٤٨٩٠)، وأبو عاصم في السنة (١/ ٤٥ - حديث: ٩٤)، وذكره الكتاني في نظم المتناثر (١/ ٣٤).

والمـرء واحد – دل على أنه لا يأمر أن يؤدى عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه، لأنـه إنـما يؤدى عنه حلال يؤتى وحرام يجتنب وحد يقام ومال يؤخذ ويعطى ونصيحة في دين ودنيا).[1]

وقـد ذكـر الـبغدادي هذا الكلام في معرض الكلام عن صحة العمل بخبر الواحد، وهـو يقـوي مسألتنا هذه لأنه يدل على تعديل كل واحد من الصحابة الداخلين في هذا الخطاب، والله تعالى أعلم.

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وسـلم في المـسجد دخل رجلٌ على جمل، فأناخه في المسجد ثم عقله، ثم قال لهم: «أيكم محمـد؟» والنبـي صـلى الله عليه وسلم متكئٌ بين ظهرانيهم. فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكـئ. فقـال لـه الـرجل: ابـن عـبد المطلب؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «قد أجبـتك». فقال الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم: «إني سائلك فمشدد عليك في المسألة فـلا تجد عليَّ في نفسك». فقال: «سل عما بدا لك». فقال: أسألك بربك ورب من قبلك آلله أرسـلك إلى الـناس كلهم؟ فقال: «اللهم نعم». قال: أنشدك بالله آلله أمرك أن نصلي الـصلوات الخمـس في الـيوم والليلة؟ قال: «اللهم نعم». قال: أنشدك بالله آلله أمرك أن نصوم هذا الشهر من السنة؟ قال: «اللهم نعم» قال: أنشدك بالله آلله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اللهم نعم»

---

(١) الكفايـة في علـم الـرواية – ١/ ٢٩، ونقـل هـذا القـول عن الشافعي أيضاً الإمام السيوطي في مفتاح الجنة (١/ ٩).

فقال الرجل: آمنت بما جئت به وأنا رسول مَن ورائي من قومي وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر».[1]

وجه الدلالة من هذا الحديث أن هذا الصحابي رضي الله عنه قد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه يبلغ هذه السنن لقومه من ورائه، فأقره رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك، وهذا يقتضي تعديله وتوثيق خبره وإلا لم يكن حجة على من يبلِّغه، فإذا كانت الصحبة بهذا اللقاء القصير تصل بالرجل إلى حد العدالة هذا فمن باب أولى باقي الصحابة الذين عايشوا ولازموا الرسول صلى الله عليه وسلم مدةً أطول.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم العمل بخبر الواحد، ولا يقدح فيه مجيء ضمام مستثبتاً لأنه قصد اللقاء والمشافهة كما تقدم عن الحاكم، وقد رجع ضمام إلى قومه وحده فصدقوه وآمنوا كما وقع في حديث ابن عباس).[2]

وإن الأخبار عن إرسال رسول الله صلى الله عليه وسلم النفر والنفرين والرهط برسائله إلى الملوك والقبائل يبلِّغون عنه الدين كثيرة، وكلها تدل على عدالتهم وإلا لم يكن لإرسالهم معنى، ولم تكن الصفة الجامعة لهؤلاء المرسلين إلا صحبته صلى الله عليه وسلم، والله أعلم.

---

(١) صحيح البخاري – كتاب العلم – باب ما جاء في العلم – حديث: (٦٣).

(٢) فتح الباري – ١/ ٢٠٧.

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تسبُّوا أصحابي، فلو أن أحدَكم أنفق مثل أُحُدٍ ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»:[1]

قال الحافظ ابن حجر: (قال البيضاوي: معنى الحديث لا ينال أحدكم بإنفاق مثل أُحدٍ ذهباً من الفضل والأجر ما ينال أحدهم بإنفاق مد طعامٍ أو نصيفه، وسبب التفاوت ما يقارن الأفضلَ من مزيد الإخلاص وصدق النية).[2]

قلت: إنما تمحض وتحقق هذا الإخلاص والصدق بشرف الصحبة ومزية الرؤية والمخاطبة للرسول صلى الله عليه وسلم، بحيث لا يدرك هذا الفضل أحدٌ بعد الصحابة لفوات محل الصحبة بموت النبي صلى الله عليه وسلم، وإذا كان الحال كذلك وجب على كل من يأتي بعد الصحابة أن يحفظ فضلهم ويعرف مزيتهم هذه.

فهذه جملة من الأحاديث النبوية الصحيحة الدالة على عدالة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.

○ **ثالثاً: دليل الإجماع.**

فقد نقل الإجماع على عدالة الصحابة غير واحدٍ ممن يُعتد به من أهل العلم، فقال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله: (ونحن وإن كان الصحابة رضي الله عنهم قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أنهم

---

(١) صحيح البخاري – فضائل الصحابة – حديث: (٣٦٧٣)، **والمد**: مكيال معروف ، **والنصيف**: النصف. [فتح الباري – ٧/ ٣٨٧].

(٢) فتح الباري – ٧/ ٣٨٧.

كلهم عدول فواجبٌ الوقوف على أسمائهم والبحث عن سيرهم وأحوالهم ليهتدي بهديهم فهم خير من سُلك سبيله واقتُدي به).[1]

وكذلك الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح[2]، والإمام الآمدي[3]، والحافظ ابن حجر العسقلاني[4]، والإمام النووي[5]، وابن جماعة[6]، والإمام أبو سعيد العلائي[7]، والإمام الزرقاني[8]، رحمة الله على الجميع كلهم يحكي إجماع الأمة على عدالة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.

وهذا الإجماع مع ما تقدم من الأدلة الصحيحة الصريحة من الكتاب والسنة على عدالة الصحابة لا يعكر عليه شيء من أوهام وطعون من لا يُعتد بقوله في تشكيك الأمة بعدالة الصحابة رضوان الله عليهم، فأي جرحٍ لأحد من الطاعنين على الصحابة يقوى على معارضة شهادة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لهم بالعدالة، وأي مسلم يلتفت إلى أوهام المبطلين ونفح سموم المشككين وقد أجمعت الأمة كما بيَّنا على

---

(١) الاستيعاب – ابن عبد البر – ١/ ١٩.

(٢) علوم الحديث –١/ ٢٩٥.

(٣) الإحكام – للآمدي – ٢/ ١٠٢.

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة – ابن حجر العسقلاني – ١/ ١٠.

(٥) تدريب الراوي – السيوطي – ٢/ ١٩٠.

(٦) المنهل الروي – ابن جماعة – ١/ ١١٢.

(٧) جامع التحصيل – العلائي – ١/ ٦٩.

(٨) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك - ٢/ ٢٢٤.

عدالـتهم، ومـا أجمـل مـا روى الخطـيب البغدادي رحمه الله بسنده إلى أبي زرعة الرازي قـال: (إذا رأيـت الـرجل ينـتقص أحـداً مـن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلـك كلـه الـصحابة، وهـؤلاء يـريدون أن يجـرحوا شـهودنا ليُبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة).[1]

○ **رابعاً: دليل العقل.**

قال الخطيب البغدادي رحمه الله بعد أن ذكر أدلة القرآن والسنة على عدالة الصحابة: (عـلى أنـه لو لم يرِد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه، لأوجبت الحال التي كانـوا علـيها مـن الهجرة والجهاد والنصرة وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأولاد والمناصـحة في الـدين وقـوة الإيـمان واليقـين القطع على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيؤون من بعدهم أبد الآبدين).[2]

ومعنـى كلامـه رحمـه الله أنـه لا يعقـل أن يقـوم الـصحابة رضي الله عـنهم بهـذه التـضحيات كلهـا في سـبيل نصرة هذا الدين، ثم يقومون بالكذب والاختلاق أو حتى التـساهل والـتهاون في توثـيق ونقـل الـدين إلى مـن بعـدهم، إذ لو كان يسوغ عندهم خـذلانُ الـدين بهـذه الطريقة، لكان أدعى ألا يبذلوا شيئاً في سبيل نصرته بادئ الأمر، وهذا تأمل دقيق منه رحمه الله.

---

(١) الكفاية في علم الرواية – البغدادي – ١/ ٤٩.

(٢) المصدر السابق.

➢ **المطلب الثالث: شبهات حول عدالة الصحابة.**

إن عدالة الصحابة هي المحور الذي يدور عليه حفظ نصوص الشريعة روايةً ودراية، ونحن لا نستطيع أن نجاوز هذا المبحث دون عرض بعض الشبهات الباطلة التي أثيرت حول عدالة الصحابة، لردها من جهة ولبيان خطرها من جهة أخرى. ويبين هذا الخطر ما رواه الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى عن أبي داود السجستاني يقول: (لما جاء الرشيد بشاكر رأس الزنادقة ليضرب عنقه قال: أخبرني لِمَ تُعَلِّمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض والقدر؟ قال: أما قولنا بالرفض فإنا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة أوشك أن نبطل المنقول).[1]

وأعرض هنا بعض الشبهات المعاصرة التي طرقت أسماعنا مما يبث وينشر عبر وسائل الإعلام التي ما تفتأ تقتحم على المسلم داره لتثير فيه أنواع الفتن والشبهات نأياً به عن الحق، وتوجيهاً له نحو الباطل، كما أذكر بعض الشبهات التي ذكرها أهل العلم قديماً لأبين أن العلماء قد اهتموا قديماً بالرد على أدنى وأتفه الشبهات حفاظاً على صحيفة هذه الطبقة بيضاء نقية لا تشوبها في عقول من بعدهم شائبة، ولا تعكر نقاءها أباطيل، ولا يشوش على حبهم في قلوب المؤمنين شبهة.

❖ **الشبهة الأولى: رد عدالة الصحابة بحجة التقييم والتدقيق الموضوعي في الحكم عليهم:**

يقول بعض المبتدعة من الروافض أصحاب هذه الشبهة في معرض الحديث عن علم أحوال الرواة وعلوم جرح وتعديل الرجال:

---

(١) تاريخ بغداد – الخطيب البغدادي – ٤/ ٣٠٨.

(...أمـا الشيعة فتمتاز عن غيرها من المذاهب بإخضاع كافة الرواة من دون استثناء لهـذا التقيـيم للتعـرّف عـلى حالهم ولتمييز الصالحين منهم من الطالحين و المؤمنين عن المنافقـين ، كـي يتـسنى لهـم الأخـذ مـن الـصالحين و المؤمنين دون غيرهم . أما السنة فيـستثنون الـرواة مـن الـصحابة من هذا التدقيق و التقييم ، فهم لا يخضعونهم أبداً إلى التقييم ويقولون بعدالة جميع الصحابة بلا استثناء .

هـذا وإن موضوع عدالة الصحابة من المواضيع الحساسة التي شغلت جانباً مهماً من أبحـاث الحـديث والـرجال ، وقـد ذهـب جمهور من أبناء العامة إلى أن جميع الصحابة عـدول ولا ينبغـي أن تـنالهم يـد الجـرح و الـتعديل كـما تـناله غـيرهم من المسلمين.. والعجـيب أنهـم مـع ادعـاء الإجمـاع عـلى قداسة الصحابة، وأنهم فوق مستوى الجرح والـتعديل ، رووا عـشرات الأحاديـث التـي اخـتارها أصحاب الصحاح حول ارتداد الـصحابة عـن الدين والتمرّد على أصوله ومبادئه على نحو لا يدع مجالاً للريب في أنهم كانـوا كـسائر الـناس فـيهم الـصالح والطـالح ، والمـنافق والمـؤمن، إلى غـير ذلك من الأصـناف التـي يقـف علـيها المتتـبع لآيـات الذكـر الحكيم والسنة النبوية ، وهذا أمر عجيب جداً ...).[1]

ثـم ذكـر هـؤلاء المبتدعة من الروافض مواصفات الراوي المقبول روايته و مؤهلاته وهـي: الإسـلام والعقل و البلوغ والعدالة والإيمان، وفسروا الإيمان بقولهم: (أي كون الراوي شيعياً إمامياً إثنا عشرياً).[2]

---

(١) موقـع مركـز الإشعاع الإسلامي للدراسات والبحوث الإسلامية – جواب السؤال [١.٠.٥] –

ورابط الموقع المنقول منه ما يلي: **http: //www.islam4u.com/almojib/5/0/5.0.1.htm**

(٢) المصدر السابق.

فمدار هذه الشبهة على ادعاء النزاهة في البحث العلمي وادعاء الموضوعية في الحكم على الرواة كل الرواة، والنفوذ من خلال هذه الدعوى إلى وضع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في ميزان الجرح والتعديل، وإيهام أن هذا المسلك هو المسلك العلمي الذي تقتضيه ضرورة التثبت والتحري في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وبطبيعة الحال فإن هذا المسلك يقوم على عدم تعديل أحد من الصحابة بمجرد ثبوت الصحبة، بل لا بد من أن يقوم معدلوهم بنقد كل صحابي على حدة والحكم عليه بالجرح أو التعديل وفق مواصفات الراوي المقبول التي ذكروها، ولعلهم اختزلوا عناء البحث عن عدالة كل صحابي على حدة عندما فسروا مواصفات الراوي المقبول بكونه (شيعياً إمامياً اثنا عشرياً) لأن أحداً من الصحابة ليس على هذا الوصف حاشاهم.

▪ **جواب الشبهة الأولى:**

- إن هذه الشبهة مشتملة على عدة مغالطات وأباطيل من وجوه هي:

➢ **المغالطة الأولى:** تتمثل في الدعوى الزائفة التي تَنسب إلى أهل السنة (ادعاء الإجماع على قداسة الصحابة): إذ ليس لهذه الدعوى أصلٌ لا في كلام أهل السنة ولا في إجماعهم، فمسألة العدالة شيء ومسألة التقديس شيء آخر، ولكنه محض الافتراء.

➢ **والمغالطة الأخرى:** هي ادعاء أن أهل السنة لا يبحثون في عدالة الصحابة: وهذا كذب؛ **فإن علماء الحديث من أهل السنة يبحثون في عدالة الصحابة من وجهين:**

● **أحدهما:** التثبت من كون الراوي صحابياً.

● **والثاني:** الإذعان والقبول والتسليم المطلق لشهادة الله عز وجل للصحابة بالعدالة كما قدمنا الأدلة على ذلك في مبحث عدالة الصحابة.

والـذي يـستدرك عـلى شهادة الله عز وجل أَولى بأن يُجرح هو نفسه لا أن يكون هو جارحـاً لغـيره، فأهـل الـسنة يقـيمون على عدالة الصحابة أقوى الأدلة على الإطلاق، وهـؤلاء يجرحون الصحابة بأوهى الأكاذيب على الإطلاق ليصلوا إلى مبتغاهم وهو رد الـسنة الـصحيحة، بـل ومبـتغاهم الأكـبر وهـو رد القرآن الكريم الذي لم ينقله لنا إلا الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.

وأعـيد في هذا المقام كلام أبي زرعة الرازي رحمه الله ليتبين غرض هؤلاء: (إذا رأيت الـرجل ينـتقص أحـداً مـن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق؛ وذلـك أن الرسـول حـق، والقـرآن حـق، ومـا جـاء بـه حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الـصحابة، وهـؤلاء يـريدون أن يجـرحوا شهودنا ليُبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة).[1]

وأما زعمهم أنه يجب أن نميز بين كافة الرواة بما فيهم الصحابة (للتعرّف على حالهم ولتمييـز الصالحين منهم من الطالحين والمؤمنين عن المنافقين ، كي يتسنى لهم الأخذ من الـصالحين والمؤمنـين دون غـيرهم)، فهـذا كـلامٌ بـيِّن البطلان، لأن حقيقته أن هؤلاء يدعـون أن في الـصحابة من هو صالح ومن هو طالح، ومن هو مؤمن ومن هو منافق، **وبطلان هذا الكلام من وجهين:**

➢ **أحـدهما:** أنـنا في تعـريف الـصحابة رضـوان الله تعالى عليهم قد قيَّدنا الصحابي بوصف الإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم والموت على الإسلام.[2]

---

(١) الكفاية في علم الرواية – البغدادي – ١/ ٤٩.

(٢) تقدم في تعريف الصحابي – صفحة (٢٤).

➢ **والثاني**: أن مبحث العدالة بالنسبة للصحابة لا يراد منه النظر في تلبس بعضهم بذنب أو بمفسق، وإنما يراد منه إثبات عدم الحاجة للتكلف في البحث عن أحوالهم لحصول الثقة فيما ينقلونه إلينا بقرائن أخرى هي أقوى وأرجح من قرائن العدالة عند غيرهم (وسيأتي مزيد بيان لهذه النقطة إن شاء الله في جواب الشبهة الثالثة).

قال ابن الأنباري: (المراد من عدالة الصحابة قبول روايتهم من غير تكلف البحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية إلا أن يثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت).[1]

إن حقيقة هذه الشبهة تنجلي عند النظر في مواصفات الراوي المقبول عند هؤلاء، حيث فسروا وقيدوا وصف الإيمان بقولهم (كون الراوي شيعياً إمامياً إثنا عشرياً)، فهم مع ادعاء النزاهة والبحث العلمي في عَرض الصحابة على ميزان الجرح والتعديل قد أصدروا حكمهم المسبق على كل الصحابة حين وضعوا هذا الشرط والقيد الزائف الباطل، لأن الصحابة جميعاً أبرأ وأنقى وأسمى وأشرف من أن تكون هذه صفتهم، بل إن علياً والحسن والحسين رضوان الله عليهم أجمعين لا تنطبق عليهم هذه المواصفات والقيود[2] التي افتراها هؤلاء الذين يزعمون التشيع إليهم، وهم على هذا شأنهم شأن

---

(١) فتح المغيث – السخاوي – ٣/ ١١٥.

(٢) ونحن نتحدى أن يثبت لنا هؤلاء الروافض أن علياً والحسن والحسين رضي الله عنهم أجمعين كانوا شيعةً إماميةً اثنا عشرية حاشاهم من وصف البدعة هذا، كيف وعلي رضي الله عنه هو أول من أنكر وعذب عبد الله بن سبأ اليهودي المتستر بالإسلام الذي رفع شعار التشيع ودعا الناس إلى علي بل إلى ألوهية علي رضي الله عنه وبرأه مما قالوا. [انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع – ١/ ١٨].

الـصحابة في ميـزان مبـتدعة الـروافض ليسوا عدولاً كلهم – حاشاهم – بناء على قول هـؤلاء الباحثين العلميين النزهاء، فتأمل ما في كلامهم وهرائهم هذا من باطل، ثم قل: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

فهـم قـد افـتروا قـيداً في مواصفات الراوي المقبول يُخرج كل الصحابة عن العدالة المـزعومة عـندهم، ونحـن نتحداهم أن يثبتوا لنا اسم صحابي واحد ينطبق عليه شرط العدالة الذي زعموه، فإذا لم يثبتوا ولن يثبتوا تبينت حقيقة دعواهم وهي الطعن في كل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وهذا دليل بطلان شبهتهم لما يترتب عليها من لوازم فاسدة ، وبالله التوفيق.

❖ **الـشبهة الثانـية: ادعـاء أن الآيـات الـواردة في تعـديل الـصحابة جاءت مقيدة بأوصاف معينة لا تشمل جميع الصحابة.**

نقـل هذه الشبهة الحافظ ابن حجر والإمام السخاوي رحمهما الله دون عزو[1]، ولعله عـلى سـبيل الاسـتشكال ودرء الـشبهة. وتـدور هـذه الشبهة حول بعض الآيات التي وردت في تعـديل الـصحابة والتـي تقـدم ذكرها آنفاً، حيث جاءت بتعديل من اتصف بصفات محددة منهم، ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَـتْحِ وَقَاتَـلَ أُوْلَـئِكَ أَعْظَـمُ دَرَجَـةً مِّـنَ الَّـذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلّاً وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَىٰ وَاللهُ بِـمَا تَعْمَلُـونَ خَبِـيرٌ﴾ [الحديـد: ١٠]، وقـوله تعـالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُـبَايِعُونَكَ تَحْـتَ الـشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيْباً﴾ [الفتح: ١٨].

---

(١) فتح المغيث – ٣/ ١١٢.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله: (فإن قيل التقييد بالإنفاق والقتال يُخرج من لم يتصف بذلك، وكذلك التقييد بالإحسان في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ﴾ [التوبة: ١٠٠] يُخرج من لم يتصف بذلك..)[١]، وعلى هذا فإن التعديل والترضي الوارد في هذه الآيات يقتصر على المتصفين بالقيود المذكورة كالإنفاق والقتال والإحسان، وأن من سواهم خارج عنها، فلا يصح تعميم الحكم بالعدالة على جميع الصحابة.

■ **جواب الشبهة الثانية:**

أجاب الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله عن هذه الشبهة بقوله: (والجواب عن ذلك أن التقييدات المذكورة خرجت مخرج الغالب، وإلا فالمراد من اتصف بالإنفاق والقتال بالفعل أو القوة).[٢]

وما أجمل ما استدل به الإمام ابن حزم بنفس الآية التي يورد البعضُ شبهةَ التقييد بالإنفاق استناداً عليها، فلقد بيَّن رحمه الله أنها شاملة لجميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا استثناء، وأن التفاوت في الفضل بينهم لا يقدح في أصل ذلك الفضل، قال رحمه الله: (الناس في الجنة على قدر فضلهم، فأفضل الناس أعلاهم درجةً في الجنة)، ثم قال بعد أن ذكر الأنبياء وأزواجهم: (ثم سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، **وجميعهم في الجنة**) واستدل لذلك بما يلي: (وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ

---

(١) مذكرة أصول الفقه – محمد الأمين الشنقيطي – ١/ ١٢٢ .

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة – ١١-١٢، وأجاب الشيخ الشنقيطي رحمه الله بمثل هذا الجواب. (مذكرة أصول الفقه – ١/ ١٢٢).

وَقَاتَلُوا **وَكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَىٰ** ﴾ [الحديد ١٠]، وقال عز وجل: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ** أُوْلَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ * لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١-١٠٣]، **فجاء النص أن مَن صحب النبي صلى الله عليه وسلم فقد وعده الله تعالى الحسنى**، وقد نص الله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [الرعد: ٣١]).[1]

قلت: فهذا يبين أن تفاوت الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في الإنفاق والقوة والشجاعة وحسن القتال لا ينفي اشتراكهم في أصل الفضل المشهود لهم به من الله تعالى، وأن وعد الله تعالى لهم بالحسنى والفوز بالجنة يشملهم جميعاً رضي الله عنهم وأرضاهم.

وهكذا يتبين أن هذه التقييدات الواردة في بعض النصوص إما أنها وردت لمناسبة السياق وسبب النزول، وإما أنها خرجت مخرج الغالب، وإما أنها تشير إلى ما في قلوب الصحابة رضوان الله عليهم من الرغبة الصادقة في البذل والتضحية وإن تقاصرت بهم الأعمار والأعمال عن بلوغ نواياهم، وفي الحديث: «نية المؤمن خيرٌ من عمله»[2]، والمُخبر عن هذه النوايا هو الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً﴾ [النساء: ١٢٢].

---

(١) المحلى – ابن حزم – ١/ ٤٤.

(٢) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نية المؤمن خير من عمله وعمل المنافق خير من نيته وكل يعمل على نيته فإذا عمل المؤمن عملاً ثار في قلبه نور» وقال: «رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون إلا حاتم بن عباد بن دينار الجرشي لم أر من ذكر له ترجمة». (١/ ٦١).

❖ **الشبهة الثالثة: دعوى انخرام عدالة بعض الصحابة بتلبسهم بمفسق.**

زعمت بعض المبتدعة كالمعتزلة ومن نهج نهجهم أن الصحابة الذين تلبسوا بالمعاصي فاسقون كغيرهم من المسلمين، وأن شهادتهم مردودة بهذا الفسق، فمن هؤلاء واصل بن عطاء المعتزلي الذي تجرأ على كبار الصحابة فقال: (لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقلٍ لم أحكم بشهادتهما لعلمي بأن أحدهما فاسق، ولا أعرفه بعينه)[1] ، فكان يشك في عدالة علي وابنيه وابن عباس وطلحة والزبير وعائشة وكل من شهد حرب الجمل من الفريقين.

وقال عمرو بن عبيد: (لا أقبل شهادة الجماعة منهم، سواء كانوا من أحد الفريقين، وكان بعضهم من حزب علي، وبعضهم من حزب الجمل)[2] ، فاعتقد فسق الفريقين جميعاً.

وتدور هذه الشبهة حول مسألة الجرح بالمفسق كما هو مقرر في مباحث الجرح والتعديل، قال ابن الصلاح رحمه الله: (أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يُحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة).[3]

---

(١) الفرق بين الفرق – البغدادي – ١/ ٣٠٥-٣٠٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) علوم الحديث – ابن الصلاح – ١٠٤، واقتصرت على تفصيل معنى العدالة ولم أنقل تفصيل معنى الضبط لعدم تعلقه بالموضوع.

ومورد الشبهة هو أن قتال المسلم معصية وقد وقعت من بعض الصحابة من الفريقين في معركة الجمل، فحكم المعتزلة لذلك بالفسق على هؤلاء الصحابة وجرحوهم بذلك، وفتحوا الباب على مصراعيه لكل من أراد أن يجرح الصحابة من خلال ما ثبت عن وقوع بعض الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في المعصية.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: (وذهبت طائفة من أهل البدع إلى أن حال الصحابة كانت مرضية إلى وقت الحروب التي ظهرت بينهم، وسفك بعضهم دماء بعض، فصار أهل تلك الحروب ساقطي العدالة، ولما اختلطوا بأهل النزاهة وجب البحث عن أمور الرواة منهم).[1]

وقد يحتج لهذا بأن من الصحابة مَن وقع في شرب الخمر كقدامة بن مظعون الجمحي رضي الله عنه[2]، وعبد الله الحمار.[3]

---

(١) الكفاية في علم الرواية – الخطيب البغدادي – ١/ ٤٩.

(٢) الدارقطني في سننه موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه (٣/ ١٦٦ حديث: ٢٤٥)، والبيهقي في الكبرى (٨/ ٣٢٠ – حديث:١٧٣٢١)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٤١٧– حديث: ٨١٣٢)، كلهم موقوفاً على ابن عباس ولم يصرح فيها باسم قدامة ، وقد جاء مصرحاً به في الرواية التي ذكرها الإمام القرطبي في تفسيره (٦/ ٢٧٦-٢٧٧).

(٣) صحيح البخاري – كتاب الحدود- باب ما يكره من لعن شارب الخمر وإنه ليس بخارجٍ عن الملة- حديث: (٦٧٨٠) من حديث عن عمر بن الخطاب أن رجلاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبد الله وكان يلقب حماراً، وكان يُضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد جلده في الشراب، فأتى به يوما فأمر به فجلد فقال رجل من القوم: اللهم العنه ما أكثر ما يؤتى به. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تلعنوه فوالله ما علمت ، إنه يحب الله ورسوله».

ومنهم من وقع في الزنا[1]، ومنهم من وقع في معاونة الكفار[2]، وغير ذلك مما لا حاجة للاستطراد في ذكره لأننا نعرض هذه الشبهة مجملةً، ونرد عليها بالتفصيل إن شاء الله تعالى.

والحاصل من هذه الشبهة: أن من وقع في مفسق من الصحابة كمن ذكرنا هنا وغيرهم، قد انخرم أحد ضوابط العدالة لديه فكيف يصح الحكم عليه بالعدالة؟ بل كيف يصح الحكم بالعدالة على الصحابة مجملاً دون بحث ولا تحري وقد ثبت وقوع المفسق من بعضهم فلا يمنع وقوعه لدى البعض الآخر؟

■ **جواب الشبهة الثالثة:**

لا بد قبل الرد على هذه الشبهة من بيان الأبعاد الخطيرة لها، إذ أن ما يترتب على هذه الشبهة خطير جداً على عقيدة المسلمين من وجهين هما:

الطعن في نَقَلَة العلم من كبار الصحابة رضوان الله عليهم: إذ أن هذا الطعن من رؤوس المعتزلة يشمل كبار الصحابة ممن نقلوا العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى التابعين فمن بعدهم، فعائشة رضي الله عنها قد روت ألفين ومائتين وعشرة

---

(١) كماعز بن مالك رضي الله عنه (صحيح مسلم - كتاب الحدود- باب من اعترف على نفسه بالزنا- حديث ١٦٩٥)، والغامدية (حديث: ١٦٩٥)، والجهنية (حديث: ١٦٩٦) رضي الله عنهم أجمعين.

(٢) كحاطب بن أبي بلتعة رضي الله تعالى عنه حين كاتب أهل مكة يعلمهم بمقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم لفتح مكة. (صحيح البخاري -كتاب التفسير - سورة الممتحنة - باب:لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء- حديث: (٤٨٩٠).

أحاديث وهي من السبعة المكثرين في رواية الحديث النبوي[1]، وهي وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب من المكثرين في الفتيا كما قال الإمام ابن حزم رحمه الله: (المكثرون من الصحابة رضي الله عنهم فيما روي عنهم من الفتيا: عائشة أم المؤمنين، عمر بن الخطاب، ابنه عبد الله، علي بن أبي طالب، عبد الله بن العباس، عبد الله بن مسعود، زيد بن ثابت. فهم سبعة يمكن أن يُجمع من فتيا كل واحد منهم سِفرٌ ضخم).[2]

وذكر الحافظ ابن قيم الجوزية رحمه المتوسطين في الفتيا وذكر منهم: طلحة والزبير وأبو بكرة ومعاوية وعثمان بن عفان رضي الله عنه.[3]

فليست المسألة هنا مجرد الطعن في أفراد من الصحابة لم يُعرفوا بنقل علم أو رواية حديث أو فتيا أو اجتهاد، كلا، بل هو يمس كبراء الصحابة الذين أُخذ عنهم العلم، وهذا خطير جداً.

الطعن في طبقة الصحابة جميعاً من حيث الفضل والمكانة والعدالة: فالصحابة ليسوا سواءً من حيث العلم والفضل بل منهم كبار الصحابة ومنهم الصغار، منهم الملازمون لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حله وترحاله وليله ونهاره ومنهم من رآه أو التقى به مرة، غير أن هؤلاء مع تفاوتهم في الفضل داخلون جميعاً في عموم النصوص الشرعية الدالة على عدالتهم ومنقبتهم وخيريتهم على باقي الأمة، وإن الطعن في عموم هذا الفضل لعموم هذه الطبقة يعطل على المسلم القيام بواجبه تجاه الصحابة جميعاً من حيث

(١) تدريب الراوي – ٢/ ١٩٢.

(٢) الإحكام – ابن حزم – ٥/ ٨٧، وانظر إعلام الموقعين – ابن قيم الجوزية – ١/ ١٨.

(٣) إعلام الموقعين – ١/ ١٩.

الـموالاة الإيمانـية والمحـبة والتقدير والاتـباع والائتساء، وغير ذلك مما لا يكتمل إيمان المرء إلا به.

فأما الرد المجمل على هذه الشبهة فيتناول وجوهاً عدة أُبَيِّنُها فيما يلي:

١ – تحرير المقصود من تحري عدالة الرواة: إن المقصود من تحري عدالة الرواة هو حصول الثقة بما يروونه وينقلونه لنا، قال ابن أبي حاتم رحمه الله:

(... فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفه شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من جهة النقل والرواية، وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة، ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل، وعن رسوله صلى الله عليه وسلم بنقل الرواة، حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة، والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والتثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإتقان به وتثبت فيه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل، لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات...).[1]

قلت: نحن إذاً أمام قصد ووسيلة، فالقصد هو حصول الثقة في نقل ما جاء عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، والوسيلة هي تمييز الرواة الناقلين بشرائط

(١) الجرح والتعديل – ابن أبي حاتم – ١/ ٥.

وعلامات توجب حصول هذه الثقة، فمهما تحقق المقصود وهو الوثوق بالمنقول، قبلت الوسيلة سواءٌ أكانت عن طريق موافقة الشروط التي وضعها العلماء أم عن طريق آخر كما سنبين.

٢- تحرير المقصود بعدالة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم: قال الدكتور محمد أبو شهبة رحمه الله: (والصحابة كلهم عدول عند جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء والأصوليين.

ومعنى عدالتهم: أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اتصفوا به من قوة الإيمان والتزام التقوى والمروءة وسمو الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور، وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي أو من السهو أو الغلط فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم).[1]

أي: أن عدالة الصحابة تعني حصول هذه الثقة بالمنقول عنهم لا لموافقتهم شروط العدالة التي اصطلح عليها العلماء من بعد، بل لقرائن أخرى أقوى وأولى بالاعتبار من هذه التي اصطلح عليها العلماء للحكم على من بعدهم، وسيأتي بيان هذه القرائن.

بيان أن الحكم على الرواة بالعدالة غايته التوصل من حكم الظاهر إلى حكم الباطن بسبب تعذر الوصول إلى حكم الباطن استقلالاً بعد انقطاع الوحي: فإن حال الباطن هو المعوَّل عليه في صحة الدين، وأمانة النقل، واستشعار عظم التوقيع عن الله رب العالمين. ولا يعلم حكم الباطن إلا الله تعالى أو من أطلعه الله تعالى عليه.

(١) دفاع عن السنة – محمد أبو شهبة-١/ ٩٢.

ولما كان تمييز الرواة ضرورةً من ضرورات الدين كما تقدم في كلام ابن أبي حاتم، لم يكن هناك من بد من وضع علامات في الظاهر يمكن من خلالها الحكم على الباطن باعتبار التلازم بينهما في الأعم الغالب، وإنما أُخذت هذه العلامات الظاهرة من ظاهر حال الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، بعد أن شهد الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لهم بعدالة الباطن، فالأصل في هذا المقام كله هو شهادة الله تعالى للصحابة بعدالة الباطن، لأنه محل الإيمان الذي شهد الله تعالى لهم به، ثم نظرنا إلى سمت الصحابة الظاهر الذي هو انعكاسٌ لما ثبت عندهم في الباطن، فاعتبرناه في الجملة دليلاً على حال الباطن، لأنه ثمرةٌ من ثماره وأثر من آثاره.

ولما انقطع الوحي تعذر الحكم على الرواة في الباطن استقلالاً، وأصبح الحكم بعدالة الرواة مرتبطاً بموافقة ظاهرهم لظاهر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، لأن التلازم بين الظاهر والباطن هو الأعم الأغلب في أحوال الناس.

ومسألة التلازم بين الظاهر والباطن مقررة عند أهل العلم؛ ولهذا لم يقبلوا دعوى الإيمان بدون ظهور موجباته من شعائر الإسلام الظاهرة، وحكموا بالنفاق على مَن تستَّر بشعائر الإسلام الظاهرة إذا ظهرت منه شعائر النفاق التي أخبر عنها الكتاب والسنة. وبيان ذلك أن الأحوال أربعة، فإما أن يوافق الظاهر الباطن في الإيمان والنفاق، أو لا يوافق:

فإن وافق الظاهرُ الباطنَ في الإيمان فذلك المسلم العدل.

وإن خالف الظاهرُ الباطنَ في الإيمان فهو المسلم الفاسق.

وإن وافق الظاهرُ الباطنَ في النفاق فهو الكافر.

وإن خالف الظاهرُ الباطنَ في النفاق فهو المنافق.

وهـذه الأقسام هي بالنسبة لقدرتنا نحن على الحكم في الدنيا. **ويوجد نوعان آخران خاصان بزمن النبوة والوحي هما:**

➢ **الأول:** مـن خالـف ظاهـرُه باطـنَه من الإيمان والعدالة فاستحق اسم الفاسق في الظاهـر، ولكـن رفـع هـذا الاسـم شـهادةُ الله تعالى له بالإيمان، فعومل معاملة المؤمن العدل لا معاملة الفاسق، تقديماً لحكم الباطن الذي هو المعول عليه، وتقديماً لشهادة الله تعالى وكفى بالله شهيداً.

➢ **والـثاني:** مـن خالف ظاهرُه باطنَه من النفاق، ولم يُظهر شعائر الكفر الظاهرة بل أظهـر الإسلام، فاستحق اسم المسلم في الظاهر، ولكن رفع هذا الاسم شهادةُ الله تعالى علـيه بالنفاق والكفر، فحُكم عليه بالنفاق حكماً دنيوياً بالإضافة إلى الحكم الأخروي، وأُجريت عليه أحكامه في الدنيا.

وغَنِـيٌّ عـن القـول بعـد هذا التفصيل أن محل الصحابة الذين ابتُلوا بشيء من أسباب الفـسق هو في هذا النوع الأول الذي ذكرناه من النوعين الخاصين بزمن النبوة، وإن تأمل هذا التقسيم والتحرير حري بدفع كل موارد الاشتباه في هذه المسألة وبالله التوفيق.

بـيان أن المعول عليه عند جهابذة الحديث وعلماء الجرح والتعديل هو الاستيثاق من الـصدق في الـرواية: ولا يعكـر عـلى هـذه الـثقة إن حصلت بأي طريق ما قد يتلبس به الـراوي من مظاهر قد تخالف لأول وهلة شروط العدالة. وأكبر مثال على ذلك موقف أئمـة الحـديث مـن الرواية عن أهل البدع، حيث العمل عندهم على قبولها بقيود معينة طالما استوثق من صدقه في الرواية.

قال الإمام الجوزجاني رحمه الله: (ومنهم [أي الرواة] زائغ عن الحق صدوق اللهجة قد جرى في الناس حديثه، إذ كان مخذولاً في بدعته، مأموناً في روايته، فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يُعرف، إذا لم يُقوِ به بدعته فيتهم عند ذلك).(١)

فانظر كيف جعل المعوّل عليه هو أمن الكذب في الرواية، مع أن الراوي قد يكون متلبساً ببدعة(٢)، وما ذلك إلا حفظاً لمصلحة تحصيل الحديث ونشره طالما أُمنت الرواية وكان الراوي معروفاً باحترازه من الكذب. واختار هذا المذهب المتوسط في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر ببدعته ولم يكن داعياً إليها الإمام ابن الصلاح، وبيَّن أن العمل عند أهل الحديث عليه فقال: (فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول والله أعلم)(٣)، وبالله التوفيق.

* **وأما الرد التفصيلي على هذه الشبهة** فمن وجوه أيضاً أبينها فيما يلي:

١. **خصوصية بركة الصحبة وحصول التوبة لهم من الله عز وجل بها:** قال الآلوسي رحمه الله: (إنه ما مات من ابتلي منهم بمفسق إلا تائباً عدلاً ببركة نور الصحبة).(٤)

---

(١) أحوال الرجال – الجوزجاني – ١/ ٣٢، وما بين قوسين من كلامي.

(٢) للرواية عن المبتدع الذي لا يكفر ببدعته شروط لقبولها أوجزها الحافظ ابن حجر في مقدمة لسان الميزان فقال: (وينبغي أن يقيد قولنا بقبول رواية المبتدع: إذا كان صدوقاً، ولم يكن داعية، بشرط أن لا يكون الحديث الذي يحدِّث به مما يعضد بدعته ويشيدها، فإنا لا نأمن حينئذ عليه غلبة الهوى والله الموفق). [لسان الميزان ١/ ١١].

(٣) علوم الحديث – ابن الصلاح –١/ ١١٥.

(٤) نقله المحقق في تدريب الراوي – ٢/ ١٩١.

وقال ابن حزم الظاهري رحمه الله في مسألة هل تسقط الحدود بالتوبة: (.. وأن التائب منا مغفور له **وأن ماعزاً مغفور له والغامدية والجهينية مغفور لهما بلا شك**، ولم تُسقط عنهم مغفرة الله تعالى لهم ذنبهم حدَّ الله تعالى الواجب في الدنيا، وإنما أسقطت مغفرة الله تعالى عنهم عذاب الآخرة فقط، ولم يسقط عنهم الحد بحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم مع علمه صلى الله عليه وسلم أنه مغفور لهم أقام عليهم حد الزنى الذي قد غفره الله تعالى لهم، **وقد جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم مسطح بن أثاثة في القذف وهو بدري مغفور له، وجلد النعمان في الخمر وهو بدري مغفور له، وجلد عمر رضي الله عنه بحضرة الصحابة رضي الله عنهم قدامة بن مظعون وهو بدري مغفور له كل ما فعل في الخمر، ولو تمت الشهادة على المغيرة لحدَّه وهو بدري مغفور له ما قد فعل**، فصح أن المغفرة من الله تعالى لا تسقط الحدود الواجبة في الدنيا).[1]

٢. **إن ما رمي به بعض كبار الصحابة من الفسق محض افتراء**: وهذا جليٌّ في تلك المفتريات التي هذى بها أمثال واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد وغيرهما حيث رموا الصحابة الذين لابسوا الفتنة بالفسق بسبب ما حصل من سفك الدماء، وليت هؤلاء المفترين عملوا بقول أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز: (تلك دماءٌ طهر الله منها سيوفنا، فلا تخضب بها ألسنتنا)[2]، وسوف أوجز في الرد على هذه الفرية عملاً بالواجب تجاه الصحابة وهو الإمساك عما شجر بينهم رضوان الله عليهم أجمعين، **والرد هنا من وجهين:**

---

(١) المحلى – ابن حزم – ١١/ ١٣٧.

(٢) فتح المغيث – ٣/ ١١٥.

١- إن قتال من قاتل من الصحابة في الفتنة لم يكن من باب القتل العدوان، وإنما كان من باب الاجتهاد الذي تأول فيه كل فريق وجهاً للحق؛ ففريق يتأول في قتاله قتال البغاة وهذا قتالٌ مشروعٌ بضوابطه، وفريقٌ يتأول بقتاله الانتصاف لمقتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، فهذان فريقان مجتهدان مغفورٌ لهم خطأ المخطئ منهم، ومضاعفٌ أجر المصيب منهم، فهم بين إصابة الأجر والأجرين[١]. ومثل هذا لا يقال إنه فسق، فلا يرد مورد الشبهة أصلاً بالنسبة لكبار الصحابة الذين لابسوا الفتن رضوان الله عليهم أجمعين.

٢- إجماع أهل العلم على أن من لابس الفتن من الصحابة غير خارج عن حد العدالة، ونقل هذا الإجماع ابن الصلاح رحمه الله.[٢]

٣.إن من يتتبع وقائع أعيان الصحابة الذين ابتلوا بما هو مفسقٌ بحق غيرهم يجدها نوادر فردية ويتحقق من حصول التوبة لهم والمغفرة صراحة في نصوص الكتاب والسنة، أو يجد ما يوجب ذلك: وهذه بعض النوادر التي يتبين المقصود على وجهٍ تحصل به الطمأنينة إن شاء الله تعالى لمن أراد وجه الحق في هذه المسألة، والله الموفق:

أ. **فمن نوادر حوادث الزنا**: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ماعز بن مالك الأسلمي رضي الله عنه: «لقد تاب توبةً لو قسمت بين أمة لوسعتهم»[٣]، وقال صلى الله عليه وسلم في الغامدية وقد سبَّها خالد رضي الله عنه أثناء رجمها فقال صلى الله عليه

---

(١) يراجع للتفصيل كتاب العواصم من القواصم- القاضي أبو بكر بن العربي- ١/ ١٥٥-١٧٤.

(٢) علوم الحديث – ١/ ٢٩٥.

(٣) صحيح مسلم – كتاب الحدود- باب من اعترف على نفسه بالزنا- حديث: (١٦٩٥).

وسلم: «مهلاً يا خالد، فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغُفر له»، وقال عمر رضي الله عنه: «تصلي عليها يا نبي الله وقد زنت؟ قال صلى الله عليه وسلم: «لقد تابت توبة لو قُسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدْت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى»[1]، فالنصوص الصحيحة صريحة في حصول التوبة لهؤلاء الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.

ب. **ومن نوادر حوادث السرقة**: كفاطمة بنت الأسود المخزومية[2] رضي الله عنها، وقد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدها في السرقة، وقال عروة: قالت عائشة رضي الله عنها: «فحسنت توبتها بعد وتزوجت، وكانت تأتيني بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم».[3]

ت. **ومن نوادر من شرب الخمر**: كعبد الله الملقب حماراً، ففي الحديث أن رجلاً كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبد الله، وكان يلقب حماراً، وكان يُضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد جلده في

---

(١) المصدر السابق.

(٢) فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد المخزومية هي التي قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدها لأنها سرقت حلياً، وتكلمت قريش فيها إلى أسامة بن زيد ليشفع فيها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غلام، فشفع فيها أسامة، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا أسامة لا تشفع في حد فإنه إذا انتهى إليَّ لم يكن فيه مَترك، ولو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها». (الاستيعاب ٤/ ١٨٩١)، وقال ابن سعد: أسلمت وبايعت وهي التي سرقت فقطع النبي صلى الله عليه وسلم يدها. [الطبقات الكبرى ٨/ ٢٦٣].

(٣) صحيح مسلم - كتاب الحدود - باب قطع السارق الشريف وغيره- حديث: (١٦٨٨).

الـشراب، فـأُتي بـه يوماً فجُلد، فقال رجل من القوم: «اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به» فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تلعنوه، فوالله ما علمت، إنه يحب الله ورسوله».[1]

فهـذا الصحابي قد أقيم عليه حد الخمر مراراً، ومع ذلك لا يقوى تلبسه بهذا المفسق عـلى معارضـة شهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم بمحبة الله ورسوله، وهذه المحبة مـن أمـر الباطن، وهي حقيقة الإيمان، وأما من أراد أن يعارض شهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم بمحض رأيه وداعية هواه فليفعل، فإنا والله لا نجرؤ أن نفعل !!

وممـن حُـدَّ في الخمـر أيضاً قدامة بن مظعون رضي الله عنه حيث شرب الخمر وأقيم علـيه الحـد، وهـو مع هذا مغفور له رضي الله تعالى عنه، كيف لا وهو من أهل بدر كما أثبـته الإمـام الـبخاري في صـحيحه[2]، ولقـد صح في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسـلم أنه قال: «وما يدريك لعل الله اطلع على من شهد بدراً فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[3]، وهذا في كل من شهد بدراً، فهم مغفور ذنبهم ثابتٌ فضلهم، وهم بشر يعتريهم ما يعتري البشر من زلة أو هفوة، ولكنها لا تقوى على معارضة ومقابلة الفضل الثابت لهم بشهادة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم.

---

(١) **سـبق تخـريجه**: وقوله صلى الله عليه وسلم «ما علمت» ليست للنفي، **وإنما معناها**: مدى علمي ومعرفتـي، وذكـر الحـافظ ابـن حجر في بعض الروايات: «فوالله لقد علمت»، وفي رواية: «فإنه يحب الله ورسوله» **فتكون ما زائدة**. (راجع: فتح الباري – ١٤/ ٢٦-٢٧).

(٢) صـحيح الـبخاري– كـتاب المغـازي– باب تسمية من سُمي من أهل بدر–وذكر فيه: قدامة بن مظعون.

(٣) صحيح البخاري – كتاب المغازي – باب غزوة الفتح – حديث: (٤٢٧٤).

ث. **ومن نوادر حوادث القذف:** حسان بن ثابت رضي الله عنه ومسطح بن أثاثة في حادثـة الإفـك، وقد جلدوا الحد ومع ذلك لم يخرجوا عن وصف العدالة، فمسطح بن أثاثـة كـان ممـن شـهد بـدراً وقد تقدم قوله صلى الله عليه وسلم: «وما يدريك لعل الله اطلـع عـلى مـن شهد بدراً فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[1]، وحسان بن ثابت رضي الله عـنه قـد شـهدت لـه أم المؤمنـين عائشة رضي الله عنها – وهي التي عانت ما عانـت جراء حادثة الإفك – شهدت له بالمنافحة عن الدين ورجت له أن يكون ذهاب بـصره في الدنـيا غايـة تأويل وعيد الله تعالى لمن جاء بالإفك بالنسبة له، وكانت تأذن له بالدخـول وإنـشادها الـشعر فقال مسروق: (لِمَ تأذنين له أن يدخل عليك وقد قال الله: ﴿وَالَّـذِي تَـوَلَّى كِـبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١][2]، فقالت: وأي عذاب أشد من العمى؟ قالت له: إنه كان ينافح أو يناجي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم».[3]

ولقـد صـح الحـديث عـن الـبراء رضي الله عـنه قـال: قال النبي صلى الله عليه وسلم لحسان: «اهجهـم –أو هاجهم– وجبريل معك»[4]، فهذا صحابي جليل مؤيد في ذَبِّه عن

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ولقـد رجح الإمام الطبري أن الصواب كون عبد الله بن أبي بن سلول المنافق هو الذي تولى كِبَرَ حادثـة الإفك (تفسير الطبري – ١٨/ ٨٩)، وكذلك ذكره السيوطي في الدر المنثور (٦/ ١٥٢)، وقـال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (والأكثرون على أن المراد بذلك إنما هو عبد الله بن أبي بن سلول قبحه الله ولعنه). [تفسير ابن كثير ٦/ ٣٣] وهو ما تطمئن إليه النفس، والله أعلم.

(٣) صحيح البخاري – كتاب المغازي – باب حديث الإفك– حديث: (٤١٤٦).

(٤) صحيح البخاري – كتاب بدء الخلق – باب ذكر الملائكة – حديث: (٣٢١٣).

الإسلام بملك السماء، فأي تعديل يحتاجه بعد شهادة رسول الأرض له وتأييد رسول السماء وطيب نفس من تعلقت بها زلته رضي الله عنها وعنه وعن الصحابة أجمعين.

ج. **ومن حوادث التولي يوم الزحف**: نذكر أنموذجين اثنين هاهنا أحدهما يتعلق بأمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضاه، والثاني يتعلق بالثلاثة الذين خُلفوا عن غزوة تبوك، فأما أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه ففي الصحيح من حديث عثمان - هو ابن مَوْهَب- قال: جاء رجل من أهل مصر وحج البيت، فرأى قوماً جلوساً فقال: من هؤلاء القوم؟ فقالوا: هؤلاء قريش. قال: فمن الشيخ فيهم؟ قالوا: عبد الله بن عمر قال: يا ابن عمر، إني سائلك عن شيء فحدثني. هل تعلم أن عثمان فرَّ يوم أُحد؟ قال: نعم. فقال: تعلم أنه تغيب عن بدر ولم يشهد؟ قال: نعم. قال: تعلم أنه تغيب عن بيعة الرضوان فلم يشهدها؟ قال: نعم. قال: الله أكبر. قال ابن عمر: تعال أبين لك؛ **أما فراره يوم أُحد فأشهد أن الله عفا عنه وغفر له**، وأما تغيبه عن بدر فإنه كانت تحته بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانت مريضة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن لك أجر رجلٍ ممن شهد بدراً وسهمه، وأما تغيبه عن بيعة الرضوان فلو كان أحد أعز ببطن مكة من عثمان لبعثه مكانه، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان، وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلى مكة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده اليمنى: هذه يد عثمان، فضرب بها على يده، فقال: هذه لعثمان. فقال له ابن عمر: اذهب بها الآن معك).(١)

---

(١) صحيح البخاري – كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم– باب مناقب عثمان بن عفان – حديث: (٣٦٩٩).

قلت: ولقد نص القرآن الكريم على عفو الله تعالى عمن زل وتولى يوم أُحد، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ وَلَقَدْ عَفَا اللهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٥٥]. وإن عثمان بن عفان رضي الله عنه له من الفضل والسابقة ما يرجح على ما تقدم؛ فهو من العشرة المبشرين بالجنة، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «من يحفر بئر رومة فله الجنة» فحفرها عثمان، وقال: «من جهز جيش العسرة فله الجنة» فجهزه عثمان.[1]

وأما الثلاثة الذين خُلفوا عن غزوة تبوك[2]، فلقد نزل الوحي بتوبة الله تعالى عليهم، قال تعالى: ﴿وَعَلَى الثَّلاَثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّواْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُواْ إِنَّ اللهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [التوبة: ١١٨]، فهل بعد توبة الله من مطعن في هؤلاء، اللهم لا.

وهكذا يتبين بالجواب التفصيلي أن من وقع من الصحابة أو زل في شيء من المعاصي التي قد تكون مفسقة بحق غيرهم فإن الله تعالى قد برأهم من ذلك التفسيق الموجب للقدح في العدالة، فإذا انضم هذا إلى ما تقدم من أدلة عدالة الصحابة حصل الركون

---

(١) صحيح البخاري– كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم – باب مناقب عثمان بن عفان – معلقاً بالجزم.

(٢) أخرج ابن أبي حاتم عن قتادة أنه كعب بن مالك وهلال بن أمية ومرارة بن ربيعة نفر من الأنصار (تفسير ابن أبي حاتم– ٦/ ١٩٠٤)، وهو الثابت في الصحيح من حديث كعب بن مالك رضي الله عنهم أجمعين. [انظر: صحيح البخاري– كتاب المغازي– باب حديث كعب بن مالك – حديث: (٤٤١٨)].

والاطمئنان إلى شهادة الله تعالى لهم بالعدالة والتزكية، وانقطع دابر الشيطان وحزبه في محاولة التعكير والتشويش على شهادة الله تعالى عند من يؤمن بقوله عز وجل: ﴿وَكَفَىٰ بِاللهِ شَهِيْدَاً﴾ [الفتح: ٢٨].

❖ **الشبهة الرابعة: رد عدالة الصحابة بدعوى ارتدادهم عن الإسلام.**

وتدور هذه الشبهة على تأويل بعض الأحاديث الصحيحة ابتغاء الفتنة، فمن هذه الأحاديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يرِد عليَّ يوم القيامة رهط من أصحابي فيُجلون عن الحوض، فأقول: يا رب أصحابي» فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى[1]، قال ابن قتيبة رحمه الله: (قالوا: حديث يحتج به الروافض في إكفار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ قالوا: رويتم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَيَرِدَنَّ على الحوض أقوام، ثم لَيُختلجن دوني، فأقول: أُصيحابي أصيحابي. فيقال لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»[2]، وهذه حجة

---

(١) صحيح البخاري – كتاب الرقاق – باب الحوض – حديث: (٦٥٨٥).

(٢) أخرجه البخاري بلفظ: «أنا فَرَطكم على الحوض، وليرفعن رجالٌ منكم ثم ليختلجن دوني فأقول: يا رب أصحابي. فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك». (كتاب الرقاق – باب الحوض – حديث: (٦٥٧٦)، وذكر رواياته وألفاظه، ووردت لفظة (أصيحابي) عند البخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فقال يا أيها الناس إنكم محشورون إلى الله حفاةً عُراةً غُرْلاً، ثم قال: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ وَعْداً عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ إلى آخر الآية، ثم قال: «ألا وإن أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم، ألا =

الرافـضة في إكفارهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا علياً وأبا ذر والمقداد وسـلمان وعـمار بـن يـاسر وحذيفة)[1]، والحاصل أنهم يزعمون أن في هذا الحديث نصاً على ارتداد الصحابة عن الإسلام، وبالتالي انتفاء عدالتهم.

▪ **جواب الشبهة الرابعة:**

إن مـدار اللـبس في هـذه الـشبهة هو ورود لفظ (أصحابي) في الحديث ، وفي بعض الروايات (أصيحابي)، وما عدا ذلك لا إشكال فيه، ولقد تكلم شراح الحديث على هذا الحديث واعتنوا ببيان مقصود هذا اللفظ، **وحاصل الأقوال فيه ما يلي:**

١. أنهـم مـن ارتـدوا عن الإسلام على عهد أبي بكر رضي الله عنه وقاتلهم وماتوا على ردتهم.
٢. أنهم قوم من جفاة الأعراب ممن لا نصرة له في الدين.
٣. أنهم المنافقون والمرتدون .
٤. أنهم أصحاب الكبائر والبدع الذين ماتوا على الإسلام.[2]

= وإنـه يجـاء بـرجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا رب أصيحابي، فيقال: إنك لا تـدري مـا أحدثـوا بعـدك. فأقـول كـما قال العبد الصالح: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَـمَّا تَوَفَّيْتَنِـي كُـنتَ أَنـتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾، فيقال: إن هؤلاء لم يزالوا مـرتدين عـلى أعقـابهم مـنذ فارقـتهم». (صـحيح الـبخاري – كتاب التفسير – باب: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً﴾ – حديث: (٤٦٢٥).

(١) تأويل مختلف الحديث – ابن قتيبة – ١/ ٤٦٨ .

(٢) ذكـر هـذه الأقـوال ونـسبها إلى قائلـيها الحـافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح، وقد اختصرتها بتصرف يسير. (فتح الباري – ١٣/ ١٩٧–١٩٨).

والـذي يقوى ويرجح من هذه الأقوال أن المقصود بهم من ارتد بعده صلى الله عليه وسـلم ومـات عـلى ردتـه وكفـره وهم نفرٌ قليل، **ويقوي هذا الاختيار قرائن عدة منها ما يلي:**

١- أن لفـظ «أصـحابي» في الحـديث محمـول عـلى المعنـى اللغـوي لا المعنـى الاصطلاحي للصحبة كما تقدم تعريفه.

قـال الحـافظ ابـن حجـر: (وأُجيب بحمل الصحبة على المعنى الأعم)[1]، وهذا مثل قـوله تعـالى: ﴿وَمَـا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير: ٢٢]، قال الإمام الطبري رحمه الله: (يقـول تعـالى ذكـره ومـا صـاحبكم أيها الناس محمد بمجنون فيتكلم عن جنة ويهذي هذيان المجانين بل جاء بالحق وصدق المرسلين).[2]

وهـذا خطـاب لكـل الـناس مـن آمـن منهم ومن لم يؤمن، ومع ذلك استعمل لفظ الصحبة وهو قطعاً بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي.

ومـثل قـوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا للهِ مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٤٦].

قـال الإمام الطبري رحمه الله: (وقوله: ﴿تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾ يقول لأنه ليس بمجنون، وقوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ يقول ما محمد إلا نذير لكم ينذركم على كفركم بالله عقابه).[3]

---

(١) فتح الباري – ١٤/ ١٩٨.

(٢) تفسير الطبري – ٣٠/ ٨٠.

(٣) تفسير الطبري – ٢٢/ ١٠٥.

وهـذا خطـاب صريح للكفار ومع ذلك وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه صاحبهم، وهذا كما لا يخفى بالمعنى اللغوي العام لا بالمعنى الاصطلاحي.

٢- إن معـرفة النبـي صلى الله عليه وسلم لهؤلاء القوم لا يلزم أن تكون معرفة بسيما المؤمنـين بـل يحتمل أن تكـون معـرفته لهم بأعيانهم، قال ابن حجر رحمه الله: (ورجح عـياض والباجـي وغـيرهما ما قال قبيصة راوي الخبر أنهم من ارتد بعده صلى الله عليه وسـلم، ولا يلـزم مـن معـرفته لهـم أن يكـون عليهم السيما لأنها كرامة يظهر بها عمل المسلم، والمـرتد قد حبط عمله، فقد يكون عرفهم بأعيانهم لا بصفتهم باعتبار ما كانوا عليه قبل ارتدادهم).[1]

٣- إن كـونهم مـن أصـحاب الـبدع بعـيد جداً، لأن الصحابة لم تظهر منهم البدعة أبداً، فلم يؤثر أو يثبت أن أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدث أو ابـتدع شـيئاً في الـدين، قـال ابـن حجر: (وأما دخول أصحاب البدع في ذلك فاستُبعد لتعبيره في الخبر بقوله «أصحابي» وأصحاب البدع إنما حدثوا بعده).[2]

٤- إن كونهم أصحاب الكبائر بعيد أيضاً لأن من تلبس من الصحابة بشيء من الكبائر فقد ثبتت له المغفرة إما على الإجمال أو على التفصيل كما قدمنا في جواب الشبهة الثالثة.

٥- إن لفـظ «أُصـيحابي» يقـوي كـونهم من ارتدوا بعده صلى الله عليه وسلم ، قال ابن قتيبة رحمه الله بعد ذكره هذه الشبهة: (ونحن نقول: إنهم لو تدبروا الحديث وفهموا ألفاظـه لاسـتدلوا عـلى أنـه لم يُرد بذلك إلا القليل، ويدلك على ذلك قوله (ليردن على

---

(١) فتح الباري – ١٤/ ١٩٨.

(٢) المصدر السابق.

الحوض أقوام)، ولو أرادهم جميعاً إلا مَن ذَكروا[1] لقال «لتردن على الحوض ثم لتختلجن دوني»)[2]، وقال رحمه الله: (وكذلك أيضاً قوله «أُصيحابي» بالتصغير وإنما يريد بذلك تقليل العدد).[3]

ومما يشهد لصحة هذا الترجيح رواية مسلم وفيها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَيرِدنَّ على الحوض رجالٌ ممن صاحبني، حتى إذا رايتهم ورُفعوا إلي اختُلجوا دوني، فلأقولنَّ: أي رب أُصيحابي أُصيحابي، فليقالنَّ لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»[4].

ووجه الدلالة في قوله صلى الله عليه وسلم: «رجالٌ ممن صاحبني» فهذا يكاد يكون نصاً في المسألة.

قال الإمام النووي رحمه الله: (قال القاضي: هذا دليل لصحة تأويل من تأول أنهم أهل الردة، ولهذا قال فيهم: سحقاً سحقاً، ولا يقول ذلك في مذنبي الأمة، بل يشفع لهم ويهتم لأمرهم).[5]

---

(١) يعني الذين استثناهم الرافضة من حكم الكفر وهم علي وعمار وأبو ذر والمقداد وسلمان وحذيفة رضي الله عن جميع الصحابة.(انظر: تأويل مختلف الحديث-١/ ٤٦٨).

(٢) تأويل مختلف الحديث – ابن قتيبة –١/ ٤٦٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) صحيح مسلم – كتاب الفضائل – باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم – حديث: (٢٣٠٤).

(٥) شرح صحيح مسلم – النووي – ٥/ ٤٦١.

فهـذه القـرائن تـرجح بل تؤكد على أن المقصود باللفظ وبالحديث هم من ارتد بعد عهـد النبـي صلى الله عليه وسلم ممن كان قد آمن به أو أظهر إسلامه في حياته صلوات الله وسـلامه علـيه ثم ارتد بعد ذلك ومات على الكفر، وهؤلاء ليسوا من الصحابة فلا يكـون حـالهم مورداً للطعن في الصحابة، فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الـذين شـهد الله تعـالى لهـم برضـاه عـنهم فليـسوا منهم قطعاً، قال ابن قتيبة رحمه الله: (فكـيف يجوز أن يرضى الله عز وجل عن أقوام ويحمدهم ويضرب لهم مثلاً من التوراة والإنجـيل وهـو يعلـم أنهم يرتدون على أعقابهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ إلا أن يقولوا إنه لم يعلم، وهذا هو شر الكافرين).[1]

قلت: وهذا الجواب في غاية الحسن.

وثمـة دلـيل آخـر يدفـع الشبهة عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ،فلقد صح في الحديث عن أُسيد بن حُضير رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار قال: يا رسول الله ألا تـستعملني كـما استعملت فلانـاً؟ قـال: «سـتلقون بعـدي أَثَرة، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض».[2]

ووجـه الدلالـة أنـه صلى الله عليه وسلم أخبر أصحابه صراحةً بما لا يحتمل التأويل أنهم يلقونه على الحوض، فدل هذا على أن الذين يُختلجون دونه ليسوا صحابته رضوان الله تعـالى علـيهم، وإنـما هم أقوام آخرون كما تقدم. ويتوجه هذا الاستدلال على القول

---

(١) تأويل مختلف الحديث – ١/ ٤٧١-٤٧٢.

(٢) صـحيح الـبخاري – كـتاب مـناقب الأنـصار- بـاب قول النبي صلى الله عليه وسلم للأنصار «اصبروا حتى تلقوني على الحوض»- حديث: (٣٧٩٢).

بـأن الراجح فيمن يُختلج دون الحوض هم الذين صحبوه ثم ارتدوا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كما تقدم، والله أعلم.

❖ **الشبهة الخامسة: الطعن في رواية بعض الصحابة بسبب إقامة حد القذف عليه.**

لقـد أفـردت هـذه الـشبهة بالعرض على الرغم من اندراجها في الشبهة الثالثة (عند الحـديث عـن وقـوع بعـض المعـاصي مـن بعـض الصحابة)، لأن هذه الشبهة المتعلقة بالقـذف تـستند على الحكم الشرعي المتعلق برد شهادة المحدود في القذف، وهي مسألة فقهية خلافية معروفة[1]، ولقد أورد هذه الشبهة في زماننا المعاصر أحد أهل العلم[2] ممن

---

(١) قـال الإمـام الموفـق ابـن قدامة رحمه الله: (فإن تاب لم يسقط عنه الحد وزال الفسق بلا خلاف، وتُقبل شـهادته عـندنا ،وروي ذلـك عن عمر وأبي الدرداء وابن عباس وبه قال عطاء وطاوس ومجاهـد والشعبي والزهري وعبد الله بن عتبة وجعفر بن أبي ثابت وأبو الزناد ومالك والشافعي والبـستي وإسـحاق وأبو عبيد وابن المنذر، وذكره ابن عبد البر عن يحيى بن سعيد وربيعة، وقال شريـح والحـسن والنخعي وسعيد بن جبير والثوري وأصحاب الرأي: لا تقبل شهادته إذا جُلد وإن تاب، وعند أبي حنيفة: لا تُرد شهادته قبل الجلد وإن لم يتب، **فالخلاف معه في فصلين:**
أحـدهما: أنـه عـندنا تـسقط شـهادته بالقـذف إذا لم يحققـه وعند أبي حنيفة ومالك لا تسقط إلا بالجلـد، **والـثاني**: أنـه إذا تاب قبلت شهادته وإن جلد وعند أبي حنيفة لا تقبل). [المغني - ١٠/ ١٩٠-١٩١].

(٢) إن زلـة العـالم لا تـوجب القـدح فـيه أو في علمـه، وإنما هي ابتلاء من الله تعالى للعالم والمتعلم، فـالأول يـسلم مـن تـوهم الاستغناء بعلمه عن توفيق الله تعالى، والثاني يسلم من توهم العصمة فـيمن عـدا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يبقى لنا إلا الاستغفار لمن زل من أهل الإسلام لا سيما أهـل العلـم، وطلـب الهداية من الله تعالى ووقاية الزلل بتوفيقه سبحانه وتعالى، ولقد =

له سابقة علم وفضل، وأنا أنقل ما ورد عنه وأكدَّه وأصر عليه في إحدى الصحف الرسمية اليومية ودافع عنه في مقالات لاحقة رداً على ردود بعض العلماء الأفاضل، حيث جرح صاحب هذا القول الصحابي الجليل أبا بكرة رضي الله عنه مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك في مقاله الذي نشر في جريدة الوطن الكويتية يوم السبت بتاريخ ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٤م تحت عنوان (نظرة في الأدلة الشرعية حول مشاركة المرأة في الوظائف الرئاسية والمجالس النيابية ونحوها) ومما جاء فيه:

(....ولذلك جلد عمر ـ رضي الله عنه ـ أبا بكرة ثمانين جلدة حد القذف بالزنى.. ثم قال له: تب أقبل شهادتك ، فأبى أن يتوب وأسقط عمر ـ رضي الله عنه ـ بعد ذلك شهادته، فكان أبو بكرة بعد ذلك إذا استشهد على شيء يأبى أن يشهد، ويقول: إن المؤمنين قد أبطلوا شهادتي .وقد قال الله تعالى في آية لاحقة: ﴿لَوْلَا جَآؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآء فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَآء فَأُوْلَئِكَ عِندَ الله هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣]. أي: أنهم في حكم الله تعالى كاذبون لا يثبت بقولهم حق. هكذا حكم الله تعالى على من قذف محصناً، **وهذا منطبق على أبي بكرة، فإن الآية تدمغه بالفسق وبالكذب، وهذا يقتضي رد ما رواه عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مما انفرد به كهذا الحديث العجيب: «لن يفلح قوم تملكهم امرأة» فينبغي أن يضم هذا الحديث إلى الأحاديث الموضوعة المكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم)**.[1]

= ارتأيت عدم ذكر نسبة العالم الذي نسب إليه القول مع أنني أثبت المصدر لمن أراد مراجعة الأمر، والله الموفق.

(١) جريدة الوطن الكويتية – تاريخ ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٤م.

نعـم.. هكـذا وبكل بساطة يتم طعن هذا الصحابي الجليل بالفسق والكذب، وتُرد مـروياته بـل وتنـسب الأحاديث الموضوعة المكذوبة إلى صحيح البخاري، والأعجب مـن هـذا أنـه عفـا الله عـنا وعنه يصر في مقالة تالية على تأكيد قوله هذا، بل ويدعي أن الإمـام الـبخاري نفـسه قـد طعن في هذا الصحابي الجليل، وهذا ما أورده في مقال تال حـيث قـال: (وقـال بعـض أصـحاب الـردود: مـن سـبقك يا شيخ إلى الطعن في هذا الـصحابي الجلـيل؟ فأقـول: قـد سـبقني إلـيه الـبخاري نفـسه، حـين روى في كـتاب الـشهادات من صحيحه باب: (٨) أن عمر رضي الله عنه جلد أبا بكرة ومن معه الذين اتهموا المغيرة ورد شهادتهم ما لم يتوبوا، أليس هذا إسقاطاً لعدالتهم؟).[1]

والحقـيقة إن هـذه الأقوال في غاية الخطورة، واللوازم التي ينتهي إليها صاحب هذا القول إنما هي نسف للسنة الصحيحة وحجيتها وهي لوازم تكفي ببطلانها للشهود على بطلان هذه الشبهة، ومع ذلك نرد عليها باختصار.

- **جواب الشبهة الخامسة:**

بدايةً أقول إن بعض العلماء المعاصرين قد قام بالرد على هذه الشبهة بتفصيل لا مجال لـنقله هاهـنا[2]، ثم أثني بالإحالة على ما تقدم في جواب الشبهة الثالثة فإن كل ما يرد في

---

(١) جريدة الوطن الكويتية – تاريخ ٢٠ / ٦/ ٢٠٠٤ بعنوان: (قول على قول: رد لمن تعرض بالرد على كلمتي المنشورة بجريدة الوطن) والرابط على الشبكة هو:

http: //www.alwatan.com.kw/default.aspx?pageid=40&mgdid=264978

(٢) مـنهم فـضيلة الشيخ الدكتور محمود الطحان أستاذ الحديث في جامعة الكويت، وهذان رابطان للرد الذي أوردهما في الجريدة نفسها في: الرد الأول بتاريخ ١١/ ٦/ ٢٠٠٤م على الرابط =

الرد هناك يرد في هذا الموضع ، ولقد أوردنا نماذج ممن حدَّ في القذف في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك لم يخرج عن وصف العدالة، ثم نزيد الجواب في هذا الموضع بما يلي:

أجمع أهل الحديث وأئمة الجرح والتعديل على عدالة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم[1]، وأبوبكرة رضي الله عنه وأرضاه من الصحابة لا يختلف في ذلك أحد من أهل هذا العلم، فهو إذاً داخلٌ في كل نصوص الكتاب والسنة وإجماع من نقلنا عنه الإجماع على عدالة الصحابة جميعاً، ولا دليل يقوى على معارضة هذه النصوص أو تخصيصها بمن سواه. والعجيب أن صاحب هذا القول ينص في جملة كلامه على ما يلي: (إن عدالة الصحابة رضي الله عنهم هي الأصل الذي لا خلاف فيه، لا يعني أنه إذا وقع من واحد منهم ما يقتضي انتقاض عدالته فإنه يبقى عدلاً)[2]، وهذا كلام لا يصح لأن ثبوت عدالة الصحابة جاء بالخبر الشرعي الصحيح الذي لا يدخله النسخ ولا يحتمله، إلا أن يقال إن الله تعالى حين أخبر بعدالة جميع الصحابة لم يكن عالماً – سبحانه وتعالى عن

= ، http: //www.alwatan.com.kw/default.aspx?pageid=48&mgdid=263034

والرد الثاني بتاريخ ٢/ ٧/ ٢٠٠٤م على الرابط:

http: //www.alwatan.com.kw/default.aspx?pageid=48&mgdid=268179 .

(١) انظر أقوال العلماء في حكاية هذا الإجماع في المطلب السابق حول أدلة عدالة الصحابة (صفحة: ١٧ فما بعدها).

(٢) من المقال المشار إليه بعنوان: (قول على قول: رد لمن تعرض بالرد على كلمتي – جريدة الوطن الكويتية – ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٤).

ذلك – بما سيقع ببعض منهم من أمور تقتضي مخالفة الحكم الذي أخبر به الله تعالى، ولا يخفى ما في هذا القول من فساد وبطلان، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

إن جميع من ترجم للرجال والثقات وطبقات الصحابة قد ذكر هذا الصحابي الجليل وذكر فضله وعدالته ولم يتعقب أحداً من الأئمة الذي خرجوا حديثه، وأنا أنقل بعضاً من أقوال أهل العلم فيه رضي الله عنه وأرضاه:

قال العجلي رحمه الله: (نفيع أبو بكرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، بَصري وكان من خيار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم).[1]

وقال الحافظ ابن عبد البر: (وكان ممن اعتزل يوم الجمل، لم يقاتل مع واحد من الفريقين، وكان أحد فضلاء الصحابة، قال الحسن: لم يسكن البصرة أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل من عمران بن حصين وأبي بكرة).[2]

وأخرج الحافظ المزي عن الحسن البصري قال: (لما حضرت أبابكرة الوفاة قال: اكتبوا وصيتي، فكتب الكاتب: هذا ما أوصى به أبو بكرة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال أبو بكرة: أكتني عند الموت، امح هذا واكتب: هذا ما أوصي به نفيع الحبشي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يشهد أن الله ربه، وأن محمداً نبيه، وأن الإسلام دينه، وأن الكعبة قبلته، وأنه يرجو من الله ما يرجوه المعترفون بتوحيده، المقرون بربوبيته، الموقنون بوعده ووعيده، الخائفون لعذابه، المشفقون من عقابه، المؤملون لرحمته، إنه أرحم الراحمين).[3]

---

(١) معرفة الثقات – العجلي – ٢/ ٣١٩.

(٢) الاستيعاب – ابن عبد البر – ٤/ ١٥٣١.

(٣) تهذيب الكمال – المزي – ٣٠/ ٨.

تـناقض صـاحب هـذا القول في حكمه على أبي بكرة رضي الله عنه: فقد وصفه تارةً بأنه: (صحابي جليل)، ووصفه تارةً أخرى بأن: (الآية تدمغه بالفسق والكذب).[1]

ومن الواضح أن اجتماع هذين الوصفين هو من قبيل اجتماع المتناقضين، لا سبيل إلى تصوره فضلاً عن قبوله.

ووجـه ذلك أن وصف الصحبة في نصوص الشريعة أصبح عَلَماً على العدالة والتزكية والترضية من الله عز وجل، فكيف يُرمى من هذا وصفه بالفسق والكذب الدامغين!

تـناقض دعـوى صـاحب هذا القول في دعواه طعن الإمام البخاري رحمه الله في هذا الصحابي الجليل: فقد ادعى – كما تقدم في عرض الشبهة – أن الإمام البخاري سبقه إلى الطعـن في هـذا الصحابي الجليل، ثم استشهد لهذه الدعوى الباطلة بما أخرجه له الإمام البخاري في حديثه، **وجواب هذا من وجهين:**

➢ **أولهـا**: إن مـا نـسبه إلى الإمـام الـبخاري رحمه الله ليس فيه تصريحٌ باتهام الإمام الـبخاري لأبي بكـرة رضي الله عنه، بل غاية ما فعله الإمام البخاري أنه روى فعل عمر رضي الله عـنه وهـو إقامـة حد القذف لعدم اكتمال نصاب الشهود. فلا يصح نسبة هذا الطعن إلى الإمام البخاري.

➢ **ثانـيهما**: إن ادعـاء أن الإمـام الـبخاري قد طعن في أبي بكرة مع العلم بأن الإمام الـبخاري رحمـه الله قـد خرَّج له حديثه في صحيحه هو محض التناقض؛ إذ كيف يطعن الإمام البخاري في راوٍ ثم يخرج له حديثاً في صحيحه !!

---

(١) انظـر: رد الـشيخ الدكـتور الطحان في مقاله بتاريخ ١١/ ٦/ ٢٠٠٤م جريد الوطن الكويتية – بعنوان: (ما هكذا يا سعد تورد الإبل).

تـرك قول الجمهور والركون إلى قول الحنفية في مسألة رد شهادة المجلود بالقذف: إذ رجـح صاحب هذا القول مذهب الإمام أبي حنيفة في رد شهادة المجلود بالقذف حيث قـال: (إن مـذهب الحنفـية أن المجلـود في الحـد مردود الشهادة، فهذا شامل لأبي بكرة رضي الله عنه)[1].

قلت: وهذا القول عن الحنفية صحيح ولكنه خلاف الجمهور.

قـال الـشيخ الـشنقيطي رحمه الله: (المحدود في القذف إن كان بلفظ الشهادة فلا يُردُّ خـبره، لأن نقـصان العـدد لـيس مِـن فِعلـه، ولهـذا روى الـناس عن أبي بكرة واتفقوا عـلى ذلـك، وهـو محـدودٌ في القـذف. وإن كـان بغـير لفـظ الـشهادة فـلا تُقبل روايته حتى يتوب).[2]

وحـيث إن صـاحب هـذا القـول قـد طعن في شهادة وعدالة أبي بكرة بناء على قول الحنفـية أنـه لا تُقبل شهادة المجلود في القذف ولو تاب، فيلزمه أن يطعن في عدالة غيره مـن الصحابة الذين جُلدوا الحد في القذف كحسان بن ثابت رضي الله عنه، ولا يسعفُه أن حـسان بـن ثابـت رضي الله عنه قد تاب بناءً على مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله، فهـل سـيطعن صـاحب هذا القول أيضاً في حسان بن ثابت رضي الله عنه وقد تقدم ما تقدم من فضائله وتأييد جبريل عليه السلام له ؟!

ومعلوم أن البخاري رحمه الله قد أخرج لحسان في صحيحه أيضاً.

---

(١) مـن المقـال المشار إليه بعنوان (قول على قول: رد لمن تعرض بالرد على كلمتي – جريدة الوطن الكويتية – ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٤).

(٢) مذكرة في أصول الفقه – الشنقيطي – ١/ ١٢٣.

قال الكلاباذي رحمه الله: (روى عنه أبو سلمة بن عبدالرحمن في الصلاة وفي الأدب)[1]، فإذا كان حسان بن ثابت عدلاً عند صاحب هذا القول فهو محض التحكم، وإن لم يكن عدلاً عنده فقد بان لكل عاقل مدى خطورة هذا المسلك الذي يسلكه ووعورة الطريق الذي يتنكبه، نسأل الله العافية.

وأخيراً، إذا كان صاحب هذا القول يميل لرأي الإمام أبي حنيفة رحمه الله فليأخذ بهذا القول عنه رحمه الله: (ولا تتبرأ من أحدٍ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا توالي أحداً دون أحد)[2]، فإن هذا هو صريح قوله رحمه الله، ومعتقده هذا عام في الصحابة كلهم لم يستثنِ منهم أحداً أو يدمغه بفسق أو كذب.

إقامة الحد على أبي بكرة رضي الله عنه حكم قضائي لا يلزم منه مطابقة الحكم الدياني: فقد قال الحافظ الذهبي رحمه الله: (وقصة عمر مشهورة في جلده أبا بكرة ونافعا وشبل بن معبد لشهادتهم على المغيرة بالزنى ثم استتابهم فأبى أبو بكرة أن يتوب وتاب الآخران فكان إذا جاءه من يشهده يقول قد فسقوني، قال البيهقي إن صح هذا فلأنه امتنع من التوبة من قذفه وأقام على ذلك.

قلت: كأنه يقول لم أقذف المغيرة وإنما أنا شاهد فجنح إلى الفرق بين القاذف والشاهد إذ نصاب الشهادة لو تم بالرابع لتعين الرجم ولما سموا قاذفين).[3]

---

(١) رجال صحيح البخاري – الكلاباذي – ١/ ١٨٤.

(٢) الفقه الأبسط – أبي حنيفة – ١/ ٧٨-٨٠.

(٣) سير أعلام النبلاء – الذهبي – ٣/ ٦-٧.

فيظهر من قوله رضي الله عنه (قد فَسَّقوني) إنكاره ذلك عليهم لأنه يعلم – في نفسه– أنه لم يكن قاذفاً، وانقياده لقضاء عمر رضي الله عنه كان انقياداً للحكم القضائي، وهو يعلم في نفسه أنه صادق[1] فلم يجز له أن يتوب لأنه بذلك كأنه يكذب بالنسبة لما يعلمه هو.

وبيان ذلك أن حكم القاضي القائم على منهج الشرع من حيث طلب الشهود أو البينة قد يوافق الحق في نفس الأمر وقد لا يوافقه، وقد جعل الشرع المكلفَ حجةً على نفسه في ذلك، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنكم تختصمون إليَّ، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض، فمن قضيت له بحق أخيه شيئاً بقوله فإنما أقطع له قطعة من النار فلا يأخذها».[2]

فحكم الحاكم يكون بما ظهر له، ولا يغير حقيقة الأمر في نفس الأمر، ولا يبيح للمكلف تغيير ما يعلم أنه الحق في نفسه ولو كان القضاء بخلافه، ولقد روى الإمام ابن حزم بعد ذكر جلد عمر بن الخطاب لأبي بكرة والشاهدين الآخرين: «فقال أبوبكرة: ألستم قد جلدتموني؟ قالوا: بلى. قال: فأشهد بالله ألف مرة لقد فعل. فأراد

---

(١) كون أبي بكرة رضي الله عنه صادقاً بالنسبة إلى ظن نفسه لا يستلزم أن يكون ظنه موافقاً للحق أو أن يكون المغيرة قد وقع في الزنا حقيقةً، فلقد جاء أن المغيرة رضي الله عنه قال في التي اتُهم فيها: «فوالله ما أتيت إلا امرأتي» فيكون الأمر قد اشتبه على أبي بكرة فظن أنها أجنبية، ولم يتعمد الكذب في الشهادة رضي الله عنه، ويكون المغيرة بريئاً في نفس الأمر رضي الله عنه. [انظر: تاريخ دمشق – ٦٠/ ٣٨].

(٢) صحيح البخاري– كتاب الشهادات – باب من أقام البينة بعد اليمين – حديث: (٢٦٨٠).

عمر بن الخطاب أن يجلده الثانية، فقال علي بن أبي طالب: إن كانت شهادة أبي بكرة شهادة رجلين، فارجم صاحبك وإلا فقد جلدتموه».[1]

فهذا كله مع ما أحلنا إليه من أجوبة الشبهة الثالثة تجلي وجه الحق في المسألة، ولا معنى لكون الأمة قد غفلت عن حكم هذا الصحابي الجليل مدة أربعة عشر قرناً ثم جاء في آخر زمانها من يستدرك عليها مثل هذا الحكم، فمعنى هذا أن الأمة كانت تتعبد الله تعالى خطأً بهذه الأحاديث التي رماها صاحب هذا المقال بالوضع، فأي صيانة وحفظ للدين هذه إذا كان الله تعالى قد ترك الأمة هذه القرون الطويلة المتتابعة يتعبدونه بما هو موضوع مكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، إن فساد هذه اللوازم بيِّنٌ ظاهر، ولولا انتشار وسائل الإعلام وسرعة تطاير الناس بأمثال هذه الشبهات لما كان كثير طائل في تكلف الرد عليها، والله المستعان.

❖ **الشبهة السادسة: دعوى وقوع الكذب من بعض الصحابة.**

يزعم أصحاب هذه الشبهة أنه قد ثبت في بعض الأحاديث تكذيب بعض الصحابة لبعضهم البعض، وثبت أن بعضهم كان يكذب في حديثه، وهذا يناقض عدالتهم والثقة في مروياتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأنا أذكر بإذن الله شيئاً من هذه الأحاديث التي تشبثوا بها وحاكوا شراكهم حول تأويلها وحرفها عن معناها:

---

(١) المحلى – ابن حزم – ١١/ ٢٥٩. **قلت**: ومعنى حلف أبي بكرة أنه صادق في نفسه بالنسبة لما رآه، ومعنى كلام علي بن أبي طالب لِعُمر: أنه إما أن تعتبر هذا الحلف من أبي بكرة شهادةً مستقلة فتضمها إلى الشهادات الثلاث الماضية فيكتمل النصاب وعندها يجب عليك رجم المتهم بالزنا، وإما ألا تعتبرها شهادة مستقلة فلا حق لك في جلد أبي بكرة مرتين، والله أعلم.

عـن جابـر رضي الله عنه أن عبداً لحاطب جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يشكو حاطبـاً، فقـال: «يـا رسـول الله، ليدخلنَّ حاطب النار»، فقال رسول الله صلى الله عليه وسـلم: «كـذبت لا يدخلها فإنه شهد بدراً والحديبية»[1]، فهذا نصٌ على تكذيب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الصحابي.

في الحـديث أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه دخل على حفصة وأسماء بنت عميس عـندها، فقال لها: «سبقناكم بالهجرة، نحن أحق برسول الله صلى الله عليه وسلم منكم، فغـضبت وقالـت كلمـةً: كـذبت يـا عمـر، كلا والله كنتم مع رسول الله صلى الله عليه وسـلم يطعـم جـائعكم ويعـظ جـاهلكم، وكـنا في دار أو أرض الـبُعَداء البُغَـضاء في الحبشة»[2]، فهنا – كما يزعمون – تكذيب بعض الصحابة لبعض.

في حـديث عمـر بـن الخطـاب حين سمع هشام بن حكيم رضي الله عنه يقرأ سورة الفـرقان على حرف غير الذي يعرفه، وفي الحديث: «...فلببته بردائه، فقلت: من أقرأك هـذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: **كـذبت، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأت،** فانطلقت به أقـوده إلى رسـول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان عـلى حـروف لم تقرئنيها. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أرسله، اقرأ يا هشام». فقـرأ علـيه القـراءة التـي سـمعته يقـرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كذلك أنـزلت»، ثـم قال: «اقرأ يا عمر»، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله صلى الله

---

(١) صحيح مسلم– فضائل الصحابة– باب: من فضائل حاطب بن أبي بلتعة–حديث: (٢٤٩٥).

(٢) صحيح مسلم– فضائل الصحابة– باب: من فضائل جعفر بن أبي طالب–حديث: (٢٥٠٣).

عليه وسلم: «كذلك أُنزلت، إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه»[1]، والشاهد قول عمر رضي الله عنه لهشام رضي الله عنه: «كذبت».

فهذه طائفة من الأحاديث الصحيحة الثابتة، أقتصر عليها منع الإطالة فإن الأمر فيها واحد لمن تتبعها، وفيها التصريح بتكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم لبعض الصحابة أو تكذيب بعض الصحابة لبعضهم البعض، وعلى لفظ الكذب الوارد في هذه الأحاديث وأمثالها يثير أصحاب هذه الشبهة زوبعتهم، ويدعون أنهم انتبهوا إلى كذب هؤلاء ما لم ينتبه إليه علماء الأمة على مر القرون والسنين.

■ **جواب الشبهة السادسة:**

* إن جواب هذه الشبهة من وجوه أذكرها فيما يلي:

١- إن لفظ الكذب يأتي في اللغة على معانٍ منها الخطأ، كقول: (كذب الرأي: توهم الأمر بخلاف ما هو به»[2]، وقد استعملت العرب الكذب في موضع الخطأ، وفي حديث عروة قيل له: «إن ابن عباس يقول إن النبي صلى الله عليه وسلم لبث بمكة بضع عشرة سنة، فقال: كذب»[3]، أي أخطأ).[4]

---

(١) صحيح البخاري - كتاب فضائل القرآن - باب أُنزل القرآن على سبعة أحرف - حديث: (٤٩٩٢).

(٢) لسان العرب - ١/ ٧٠٨.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك عن عمرو بن دينار بلفظ: «قال: قلت لعروة بن الزبير: كم لبث النبي صلى الله عليه وسلم بمكة؟ قال: عشر سنين. قلت: فإن ابن عباس يقول لبث بضع عشرة حجة، قال: إنما أخذه من قول الشاعر..»، وذكر أبياتاً (المستدرك- ٢/ ٦٨٣-حديث: ٤٢٥٥).

(٤) لسان العرب - ١/ ٧٠٩.

وقـال الإمـام الـنووي في شرح حـديث جابـر المـتقدم: (وفيه أن لفظة الكذب هي الإخـبار عـن الشيء على خلاف ما هو عمداً أو سهواً، سواء كان الإخبار عن ماض أو مـستقبل)[1]، وفي الحـديث الثاني: (قولها لعمر رضي الله عنه: كذبت، أي أخطأت. وقد استعملوا كذب بمعنى أخطأ).[2]

لقد صحت الأدلة على عدم وجود الكذب – بمعنى تعمد إخبار ما هو خلاف الحق – بـين الـصحابة رضـوان الله تعـالى علـيهم: كحديث أنس رضي الله عنه قال: «قالت الأنصار يوم فتح مكة وأعطى قريشاً والله إن هذا لهو العجب، إن سيوفنا تقطر من دماء قـريش وغنائمـنا ترد عليهم، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فدعا الأنصار قال: فقـال مـا الـذي بلغنـي عنكم؟ **وكانوا لا يكذبون**. فقالوا: هو الذي بلغك. قال: أو لا ترضـون أن يرجع الناس بالغنائم إلى بيوتهم وترجعون برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بـيوتكم، لـو سـلكت الأنصار وادياً أو شعباً لسلكت وادي الأنصار أو شعبهم»[3]، وعـن الـبراء رضي الله عـنه قـال: (لـيس كلـنا سـمع حـديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، كانـت لـنا ضـيعة وأشـغال، **ولكـن الـناس كانـوا لا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب)**.[4]

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم – ٦/ ٤٧.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم – ٦/ ٥٢.

(٣) صـحيح البخاري – كتاب مناقب الأنصار – باب مناقب الأنصار رضي الله عنهم – حديث: (٣٧٧٨).

(٤) المـستدرك عـلى الـصحيحين – الحاكم النيسابوري – (١/ ٢١٦ – حديث: ٤٣٨) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وعن ابن عباس رضي الله عنه لما جاء بشير بن كعب يحدثه، فقال له ابن عباس رضي الله عنهما: «إنا كنا نحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لم يكن يُكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه»[1]، وقال السيوطي رحمه الله تعالى: (وأخرج -يعني الإمام البيهقي وقد تقدم في كلامه- عن قتادة أن أنساً حدث بحديث، فقال له رجل: أسمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: نعم، أو حدثني من لم يكذب، والله ما كنا نكذب ولا كنا ندري ما الكذب)[2]، فهذه الأحاديث والآثار صريحة في نفي الكذب عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وأنه لم يكن معروفاً بينهم فضلاً عن أن يكذبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٢- **دليل العقل**: فالصحابة رضوان الله تعالى عليهم قد بذلوا الغالي والنفيس في سبيل نصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإقامة دينه، وعانوا التهجير من الأوطان وتقطيع للأرحام وبذل للأموال والأنفس، فكيف يبذل قوم كل هذا في سبيل نصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظ دين الله ثم يستجيزون الكذب عليه؟! إن هذا مما لا يستقيم في العقول أبداً.

والحاصل إن دعوى وجود الكذب بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم هي الكذب بعينه، وهم أبعد ما كانوا عن ذلك رضي الله عنهم وأرضاهم.

---

(١) صحيح مسلم – مقدمة صحيح مسلم – حديث: (١٩).

(٢) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة – السيوطي –١/ ٣٦-٣٧، وما بين قوسين من كلامي، وأخرج هذا الأثر الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ٥٢)، وقال: «رواه البزار ورجاله ثقات».

فهذه بفضل الله تعالى الردود على بعض الشبهات حول عدالة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، مع ملاحظة أن الرد العام عليها يتمثل في الأدلة التي تقدمت من الكتاب والسنة وإجماع الأمة والتي تثبت بها لا يقبل الجدل هذه العدالة والخصيصة والفضيلة التي ميزهم الله تعالى بها على من سواهم، فليبق أصحاب الزيغ بعد هذا على زيغهم، وليبق أصحاب الشهوات سادرين في شهواتهم، أما من أراد شهادة الحق فحسبنا شهادة الله تعالى، فقد قال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللهِ شَهِيْدَاً﴾ [الفتح: ٢٨].

■ **المبحث الثاني: تعريف أصول الدين.**

نستعرض في هذا المبحث موضوع تقسيم مسائل الدين إلى أصول وفروع، وما هو المقصود بأصول الدين، وهل وقع اختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم في مسائله.

➢ **المطلب الأول: تقسيم مسائل الدين إلى أصول وفروع.**

لعل من المناسب قبل الخوض في تفاصيل البحث أن نعرض إلى مسألة مهمة وهي مسألة تقسيم الدين إلى فروع وأصول، فهل ينقسم الدين إلى أصول وفروع؟

* **إن التدبر في بعض نصوص الوحي يبين لنا أن الدين يشتمل على أمرين:**

- **أحدهما**: يتعلق بالكليات التي يقوم عليها الدين من لدن آدم عليه السلام وحتى خاتم الرسالات برسالة محمد عليه الصلاة والسلام، وهو ما يطلق عليه البعض مسمى الغيبيات أو المسائل الخبرية أو الاعتقادية العلمية.

- **والآخر**: يتعلق بتفاصيل التشريع من تكاليف وتحليل وتحريم، أو ما يسميه البعض بالعمليات.

قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة: ٤٨].

وروى ابن أبي حاتم بسنده عن قتادة في قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ قال: (الدين واحد والشرائع مختلفة).[1]

وقال القرطبي رحمه الله: (ومعنى الآية أنه جعل التوراة لأهلها، والإنجيل لأهله، والقرآن لأهله، وهذا في الشرائع والعبادات، والأصل التوحيد لا اختلاف فيه).[2]

وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾[الشورى: ١٣].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (والدين الذي جاءت به الرسل كلهم هو عبادة الله وحده لا شريك له، كما قال عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وفي الحديث: «نحن معشر الأنبياء أولاد عَلات ديننا واحد»[3]، أي: القدر المشترك بينهم هو عبادة الله وحده لا شريك له، وإن

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم – ٤/ ١١٥٢.

(٢) الجامع لأحكام القرآن – القرطبي – ٦/ ١٩٩.

(٣) صحيح البخاري بلفظ: «والأنبياء إخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد» – كتاب أحاديث الأنبياء – باب قول الله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾- حديث: (٣٤٤٣)، **والعَلات:** الضرائر، وأولاد العلات الأخوة من الأب وأمهاتهم شتى. (الفتح ٧/ ١٦٣).

اختلفت شرائعهم ومناهجهم)[1]، وقال رحمه الله في موضع آخر: (والإسلام هو ملة الأنبياء قاطبة، وإن تنوعت شرائعهم واختلفت مناهجهم).[2]

وموضع الشاهد من هذا كله أن مسائل الدين منها ما هو ثابت لا يتبدل في كل الرسالات السماوية وهو ما يصح أن يطلق عليه أصل الدين، ومنها ما هو متنوع مختلف قابل للتغير وهو ما يتعلق بالتكاليف والعبادات والحلال والحرام، ويمكن أن نطلق عليه اسم فروع الدين من جهة أنه ينبني على غيره، ووجه ذلك أن الإخبار بالتكاليف يتفرع على الإيمان بأصل الدين وهو أن الله تعالى هو المعبود بحق الذي يحق له وحده التشريع.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله: (لما تقرر أن المنزّل بمكة من أحكام الشريعة هو ما كان من الأحكام الكلية والقواعد الأصولية في الدين على غالب الأمر، اقتضى ذلك أن النسخ فيها[3] قليل لا كثير، لأن النسخ لا يكون في الكليات وقوعاً وإن أمكن عقلاً، ويدل على ذلك الاستقراء التام).[4]

قلت: وهذا يؤكد ما تقدم من أن مسائل الأصول ثابتة في كل الرسالات السماوية وهي أمور لا تقبل النسخ ولا التبديل كالإخبار عن أسماء الله تعالى وصفاته وملائكته وكتبه وجنته وناره وغير ذلك من أمور الغيب، فصح على هذا أن نقسم مسائل الدين إلى أصول وفروع والله أعلم.

---

(١) تفسير ابن كثير ٧/ ٢٥٨.

(٢) المصدر السابق ١/ ٥٧٨.

(٣) أي: في الأحكام المنزلة بمكة لا في الأحكام الكلية الأصولية.

(٤) الموافقات الشاطبي ٣/ ٦٣.

وقد يُشكل على ما تقدم ما يقوله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في معرض كلامه عن جمل مقالات الطوائف قال: (وأصل هذا ما قد ذكرته في غير هذا الموضع، أن المسائل الخبرية قد تكون بمنزلة المسائل العملية، وإن سُميت تلك مسائل أصول وهذه مسائل فروع، فإن هذه تسمية محدثة، قسمها طائفة من الفقهاء والمتكلمين، وهو على المتكلمين والأصوليين أغلب، لا سيما إذا تكلموا على مسائل التصويب والتخطئة)[1]، وقال رحمه الله في موضع آخر: (فمن الناس من يسمي العلم والاعتقاد والحكم والقول الخبري التابع: علم الأصول، وأصول الدين أو علم الكلام، أو الفقه الأكبر، ونحو ذلك من الأسماء المتقاربة، وإن اختلفت فيها المقاصد والاصطلاحات، ويسمي النوع الآخر، علم الفروع، وفروع الدين وعلم الفقه والشريعة ونحو ذلك من الأسماء، وهذا اصطلاح كثير من المتفقهة والمتكلمة المتأخرين).[2]

قلت: إن هذا الذي ذكره رحمه الله تعالى أن من أهل الأهواء والفرق من وضعوا أصولاً باطلة وفارقوا الناس على أساسها، فبدعتهم هذه وإن سمَّوها أصولاً للدين فإنها ليست كذلك.

أما التقسيم نفسه أعني تقسيم مسائل الدين إلى أصول وفروع فقد أثبته رحمه الله تعالى في مواضع أخرى من كلامه، فنجده يبيِّنُ مثلاً: (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بيَّن جميع الدين أصوله وفروعه، باطنه وظاهره، علمه وعمله، فإن هذا الأصل هو أصل أصول العلم والإيمان، وكل من كان أعظم اعتصاماً بهذا الأصل كان أولى

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية - ٦/ ٣٦.

(٢) المصدر السابق ١٩/ ٧٤.

بالحق علماً وعملاً)[1]، ويقول في موضع آخر: (وإنما الغرض التنبيه على أن في القرآن والحكمة النبوية عامة أصول الدين من المسائل والدلائل التي تستحق أن تكون من أصول الدين)[2].

فابن تيمية رحمه الله لا ينكر تقسيم مسائل الدين إلى أصول وفروع، وإنما ينكر على من أراد التلبيس بهذه الأسماء على المسميات الباطلة كأصول أهل البدعة والأهواء المختَرَعة التي فارقوا بها جماعة المسلمين، وعدم الاغترار بمجرد الاسم وإنما النظر إلى المسمى والحكم عليه بقدر موافقته للحق.

إذا علم ما تقدم، وجب التنبيه على أن تسمية بعض مسائل الدين بالفروع ليس من باب الاستخفاف بشأنها أبداً وإنما هو تقسيم اصطلاحي لا مشاحة فيه، **إذ أن التحقيق أن كل مسألة من مسائل الدين يتعلق بها نظران:**

- نظر من جهة الأصول.
- ونظر من جهة الفروع.

وقد تكون جهة الأصول غالبة في بعض المسائل كالغيبيات ومسائل التوحيد، أو تكون جهة الفروع غالبة في بعضها الآخر كمسائل العبادات والمعاملات:

➢ **فمثال الأول:** الكلام عن رؤية الله عز وجل فهذه مسألة من مسائل التوحيد التي يغلب عليها الجانب الأصولي ولكن قد تظهر فيها جوانب فرعية دقيقة تتفاوت فيها أفهام الناس بل قد تتفاوت فيها أقوال السلف، فالأصل في المسألة إثبات رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة ونفيها في الدنيا، ثم تفاوتت أقوال بعض الصحابة في مسألة فرعية لا

---

(١) المصدر السابق ١٩/ ٨٥.

(٢) المصدر السابق ٣/ ١٨٨.

تقدح في الأصل ولا توجب الفرقة والاختلاف ألا وهي مسألة رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه ليلة المعراج، فقال البعض كابن عباس رضي الله عنهما بحصول الرؤية ونفت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها مطلق الرؤية، وهذه مسألة فرعية بالنسبة للأصل الثابت المتفق عليه وهو رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة.

➢ **ومثال الثاني**: إن كل مسألة تكليفية من مسائل الفروع وإن كان يغلب عليها النظر من جهة التكليف العملي فإنه يتعلق بها جانب أصولي ألا وهو كون الله تعالى قد شرع هذا التكليف أو أحل هذا الحلال أو حرّم هذا الحرام، فالحكم بحرمة شرب الخمر مسألة من مسائل الفروع، ويتعلق بها مسألة أصولية هي اعتقاد هذه الحرمة، فمن خالف الحكم فسق ومن أنكر اعتقاد الحرمة كفر ولو لم يقترف المحرم.

وهكذا نجد أن كل مسائل الدين يتعلق بها النظران، والله تعالى أعلم، ولعل هذا من أقوى مستندات من لا يقول بالتفريق بين مسائل الأصول والفروع، غير أننا قد رجحنا التقسيم من جهة الاصطلاح لغرض آخر يتعلق بموجبات كل قسم وما ينبني على ذلك من مسائل الأسماء والأحكام.

ولا بد لنا بعد هذا التفصيل من وضع تعريف محدد للمقصود بمسائل أصول الدين في هذه الرسالة حتى يكون المضي فيها على بيِّنة بإذن الله تعالى.

➢ **المطلب الثاني: المقصود بأصول الدين.**

أصول الدين مركب إضافي يتألف من لفظين هما (أصول) و(الدين)، ولا بد من تعريف كل من اللفظين حتى نتصور المدلول الاصطلاحي لهذا المركب.

■ **فأصول في اللغة**: جمع أصل، والأصل في اللغة يأتي بمعان منها ما يلي:

١- **الأساس الذي يُبنى عليه غيره**: فالأصل ما يُبنى عليه غيره[1]، والأصل أسفل الشيء.[2]

٢- **الثابت والراسخ**: وهذا مأخوذ من قولهم أَصُلَ ككرم أي صار ذا أصل أو ثبت ورسخ أصله[3]، يقال: رجل أصيل أي ثابت الرأي عاقل.[4]

٣- **الباقي الذي لا يفنى**: من قولهم: إن النخل بأرضنا لأصيل؛ أي هو به لا يزال ولا يفنى.[5]

٤- **ما يُفتقر إليه**: فالأصول جمع أصل وهو في اللغة عبارة عما يُفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره.[6]

■ وأما **الدين في اللغة** فيطلق على معانٍ منها ما يلي:

١- **الطاعة**: فدان له يدينُ دِيناً أي أطاعه، ومنه الدين والجمع الأديان[7]، والدين: الطاعة.[8]

---

(١) التعريفات ١/ ٤٥.

(٢) القاموس المحيط ١٢٤٢، لسان العرب ١١/ ١٦، التعاريف للمناوي ١/ ٦٩.

(٣) القاموس المحيط ١٢٤٢.

(٤) لسان العرب ١١/ ١٦.

(٥) المصدر السابق.

(٦) التعريفات ١/ ٤٥.

(٧) مختار الصحاح ١/ ٩١.

(٨) لسان العرب ١٣/ ١٧٠.

٢- **الحساب والجزاء والمكافأة**: يُقال: [كما تدين تدان] أي: كما تجازي تُجازىٰ بفعلك وبحسب ما عملت، وقوله تعالى: ﴿أَئِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ [الصافات: ٥٣] أي: لمجزيون محاسَبون[١].

٣- **القضاء والحكم**: وفي التنزيل العزيز: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾ [يوسف: ٧٦]، قال قتادة: في قضاء الملك.[٢]

٤- **الإذلال والقهر**: كما في حديث: «الكيِّس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت».[٣] أي: أذلها وقهرها، قال صاحب اللسان: (قال أبو عبيد: قوله دان نفسه أي أذلها واستعبدها، وقيل: حاسبها).[٤]

٥- **السياسة**: قال صاحب اللسان: (ديَّنته القوم: أي وليته سياستهم، قال الحطيئة:

لقد دُيِّنتِ أمر بنيك حتى ... تركتهم أدق من الطحين

يعني: مُلِّكتِ، ويروى: سُوِّستِ، يخاطب أمه.[٥]

---

(١) مختار الصحاح ١/ ٩١.

(٢) لسان العرب ١٣/ ١٦٩.

(٣) سنن ابن ماجة أبواب الزهد باب ذكر التوبة حديث: (٤٢٦٠) وتمام الحديث: «والعاجز من أتبع نفسه هواها ثم تمنى على الله»، وأخرجه الترمذي في جامعه - أبواب صفة القيامة والرقائق والورع باب حديث الكيِّس من دان نفسه حديث: (٢٤٥٩) وقال: «حديث حسن»، وأخرجه الطبراني في الكبير (٧/ ٢٨١ حديث: ٧١٤١)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٢٨٠- حديث: ٧٦٣٩).

(٤) لسان العرب ١٣/ ١٦٩.

(٥) المصدر السابق ١٣/ ١٧٠.

٦- **العـادة والـشأن**: ففـي اللـسان : (قول العرب: ما زال ذلك ديني وديدني، **أي**: عادتي).[١]

- **تعريف أصول الدين:**

- **الأصل في الاصطلاح**: (هو ما يُبنىٰ عليه غيره، ولا يُبنىٰ هو على غيره).[٢]

- **والـدين في الاصـطلاح** هـو: (وضـعٌ إلهي يدعو أصحاب العقول إلى قبول ما هو عند الرسول).[٣]

▪ **وأما أصول الدين في الاصطلاح** فقد جاءت فيه عدة تعاريف منها:

تعـريف الأرنيقـي: (هـو علـم يقـتدر معـه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج علـيها ودفـع الـشبه عـنها)[٤]، ثـم بـيَّن الفرق بين موضوعه عند المتقدمين والمتأخرين، حيث قصر الأولون موضوعه على ذات الله تعالى وصفاته، في حين أدرج المتأخرون فيه علم الكلام.[٥]

تعـريف الإمـام الشاطبي رحمه الله: (أصول الدين – وهو علم الكلام – إنما حاصله تقريرٌ لأدلة القرآن والسنة، أو ما ينشأ عنها في التوحيد وما يتعلق به).[٦]

---

(١) المصدر السابق ١٣/ ١٦٩.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف- ١/ ٤٥، وانظر: الحدود الأنيقة ١/ ٦٦.

(٣) التعاريف المناوي ١/ ٣٤٤.

(٤) أبجد العلوم ٢/ ٦٧.

(٥) المصدر السابق بتصرف.

(٦) الاعتصام الشاطبي ٢٤.

والتعـريف المختار لمصطلح **أصول الدين** أنه عبارة عن: (**مسائل يجب اعتقادها قولاً أو قـولاً وعمـلاً أو دلائـل هـذه المسائل**)[1]، ويلاحظ من التعريف أن موضوع أصول الدين يشمل أمرين هما:

١- **مـسائل الاعـتقاد القولـية والعملـية**: كمعـرفة الله عـز وجـل وصفاته الحسنى وأسمائه العلى ومسائل النبوات والقدر والمعاد، ومن المسائل الاعتقادية العملية مسائل الولاء والبراء ونحوها.

٢- **دلائـل هـذه المسائل**: وهـي الـدلائل النقلـية والعقلـية التي تنبني عليها هذه الاعتقادات.

العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي

إن العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي لأصول الدين علاقة جديرة بالتأمل وهي ذات اعتبارين هما:

* **مسائل أصول الدين نفسها**: فهذه المسائل مسائل ثابتة راسخة لا يعتريها نسخ ولا تـبديل، وهـي تتـناول جمـيع كلـيات الدين، وهي المسائل التي يجب أن تسوس الناس فيذعـنوا لهـا بالطاعـة والانقـياد، حتى تكون لهم عادةً وشأناً مألوفاً يحاسبون بمقتضاه ويجازون أو يكافؤون بمقدار التزامهم به وطاعتهم له.

* **أدلة مسائل أصول الدين**: وهي التي تبنى عليها هذه المسائل، فهي الأساس الذي يُبنـي علـيه غيره، وهي التي إذا ارتفعت ارتفع كل ما ينبني عليها، فلا يمكن للناس أن

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣/ ١٨٤ بتصرف يسير جداً.

يعلمـوا يقيـناً شـيئاً مـن مـسائل أصـول الـدين إلا بهـذا الطريق الموصل إليها، فالعلم بمسائل الاعتقاد مفتقر إلى هذه الدلائل ومحتاج إليها.

وهكذا تظهر المناسبة جليةً واضحة بين المعاني اللغوية والاصطلاحية للفظي أصول الدين، والله أعلم.

➢ **المطلب الثالث: الاختلاف في أصول الدين.**

إن وقـوع الاختلاف في أصول الدين أمرٌ واقعٌ، وقد أخبرت الشريعة نفسها بوقوع هـذا الاخـتلاف المذمـوم وحـذرت مـنه. ولا تناقض بين كون الشريعة قد حذرت من الاخـتلاف وذمـته وبـين كـونها أخبرت به، لأن الاختلاف الذي ذمته الشريعة هو من قبيل الأمر الشرعي، وإخبار الشريعة بما سيقع من الاختلاف المذموم هو من قبيل الأمر الكوني، وقد لا يقع الأمر الكوني موافقاً للأمر الشرعي فيكون مذموماً وتكون الشريعة آمرةً بضده من الاجتماع والألفة كما هو صريح في نصوص الشرعية المحكمة.[1]

---

(١) ولهـذا الاجتماع بين الإخبار بالأمر القدري والنهي عنه في الأمر الشرعي نظائر كثيرة، كالإخبار عـن الأعور الدجال والتحذير والنهي عن اتباعه، بل إن مسألة الإيمان والكفر نفسها من أوضح الأمـثلة عـلى ذلـك، فالـشريعة أخـبرت بوقـوع الكفر إلى قيام الساعة ومع ذلك نهت العباد عنه وأمـرتهم بنقيضه وهو الإيمان، وجعلت تعاطي أسبابه مقدورة لهم وإن كان حصوله موقوفاً على مـشيئة الله تعـالى. والحاصـل أن إخـبار الـشريعة بوقـوع الاخـتلاف لـيس عذراً في ترك أسباب الاجـتماع. [ولقـد حـرر هـذه المـسألة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى تحريراً نفيساً، انظر مجموع الفتاوى ٦/ ١٤٧-١٥٠].

*** والمقصود بيانه في هذا الموضع أمران:**

- **أحدهما:** وقوع الاختلاف في أصول الدين.

- **والثاني:** أن الشريعة ذمت هذا الاختلاف ونهت عنه.

وإن هـذا الذم هو منطلق تحري سنة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ومنهجهم في أصـول الـدين حتى يتسنى باتباعهم الخروج من هذه الفرقة والخلاف، إذ لا سبيل إليه إلا ذلك.

○ أولاً: أدلة القرآن الكريم.

لقـد دلـت عـدة آيـات قـرآنية عـلى وقـوع الاخـتلاف في الدين، ومن هذه الآيات الكريمة ما يلي: **قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنـزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُـوهُ مِـن بَعْـدِ مَـا جَآءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْياً بَيْنَهُمْ فَهَدَىٰ اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ لِمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللهُ يَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾** [البقرة: ٢١٣]:

وجـه الدلالـة مـن الآية أنها أخبرت بوقوع الاختلاف في الدين، وأنه من أجل هذا الاختلاف كان بعث الرسل ليعيدوا الناس إلى جادة الحق ويهدوهم إلى سبيل الرشاد.

روى الإمـام الطـبري رحمـه الله عـن ابـن عباس رضي الله عنهما قال: (كان بين نوح وآدم عـشرة قـرون كلهـم عـلى شريعـة مـن الحـق، فاختلفوا فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين).[1]

---

(١) تفسير الطـبري ٢/ ٣٣٤، والقـول الآخـر عـن ابـن عـباس أنهـم كانـوا كفاراً. (٢/ ٣٣٤)، ورجح الطبري وابن كثير القول الأول.

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٨]:

فالآية أثبتت وقوع الاختلاف في الدين سواء أكان الاختلاف في الأديان الباطلة كاليهودية والنصرانية في مقابل ملة الإسلام، أم كان الاختلاف في المنتسبين للملة الإسلامية من اتباع الهوى في مقابل أهل السنة، فهذا وهذا من مسائل أصول الدين بلا شك.

قال الإمام الطبري رحمه الله: (معنى ذلك ولا يزال الناس مختلفين في أديانهم وأهوائهم على أديان وملل وأهواء شتى، إلا من رحم ربك فآمن بالله وصدق رسله فإنهم لا يختلفون في توحيد الله وتصديق رسله وما جاءهم من عند الله).(١)

قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللهِ ذَلِكُمُ اللهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠]:

ووجه الدلالة أن الآية أحالت إلى كتاب الله ورسوله عند الاختلاف، فدل ذلك على وقوع الاختلاف في الدين، وهو المقصود.

قال الشيخ السعدي رحمه الله: (يقول تعالى ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ﴾ من أصول دينكم وفروعه مما لم تتفقوا عليه، ﴿فَحُكْمُهُ إِلَى اللهِ﴾ يُرد إلى كتابه وإلى سنة رسوله، فما حكما به فهو الحق، وما خالف ذلك فباطل).(٢)

---

(١) تفسير الطبري ١٢/ ١٤٢.

(٢) تفسير السعدي –١/ ٦٩٦.

وذمت آياتٌ أخرى هذا الخلاف وأمرت بالاجتماع على الحق وعلى الصراط المستقيم والسبيل القويم، ونبذ ما وراء ذلك من سبل الغي وموارد الفرقة والاختلاف، ومن هذه الآيات:

١. **قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَآءهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾** [آل عمران: ١٠٥]:

فعن ابن عباس رضي الله عنه قال: (قوله ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ﴾ ونحو هذا في القرآن، قال: أمر الله عز وجل بالجماعة، ونهاهم عن الاختلاف والفرقة، وأخبرهم أنما هلك من كان قبلكم بالمراء والخصومات في دين الله عز وجل).[١]

٢. **قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾** [الأنعام: ١٥٣]:

قال ابن عباس رضي الله عنه في قوله ﴿فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ وفي قوله ﴿أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣] ونحو هذا في القرآن قال: (أمر الله المؤمنين بالجماعة، ونهاهم عن الاختلاف والتفرقة، وأخبرهم أنه إنما هلك من كان قبلهم بالمراء والخصومات في دين الله، ونحو هذا قال مجاهد وغير واحد).[٢]

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله: (فالصراط المستقيم هو سبيل الله الذي دعا إليه وهو السنة، والسُبُل هي سبل أهل الاختلاف الحائدين عن الصراط المستقيم وهم أهل البدع).[٣]

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم ٣/ ٧٢٨.

(٢) عمدة التفسير عن ابن كثير أحمد شاكر ١/ ٨٣٩.

(٣) الاعتصام الشاطبي -١/ ٤١.

فهـذا نهـيٌ عـن التفـرق عـلى سـبل الـباطل وتـرك سبيل الحق الذي هو صراط الله المستقيم وسبيل وحدة المسلمين.

٣. **قوله تعالى:** ﴿**إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعاً لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ**﴾ [الأنعام: ١٥٩]: فقوله تعالى ﴿كَانُواْ شِيَعاً﴾ **أي:** فرقاً كأهل الملل والنِحل وهي الأهواء والضلالات فالله قد برَّأ رسوله مما هم فيه.[١]

قـال الـشيخ الـسعدي رحمه الله: (ودلت الآية الكريمة على أن الدين يأمر بالاجتماع والائـتلاف، وينهـى عـن التفـرق والاخـتلاف في أهل الدين وسائر مسائله الأصولية والفروعية).[٢]

فلـيس بعـد تبرئة الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم من أهل الفرقة والاختلاف في الـدين مـن ذمٍ ولا منقـصة، بـل إن مـثل هـذه التـبرئة جـاء في المـشركين ومـن على شـاكلتهم، فلـيحذر الـذين يخالفون عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديه من هذه العاقبة السيئة.

٤. **قـوله تعـالى:** ﴿**وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَةُ * وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاء وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ**﴾ [البينة: ٤-٥]:

قـال الإمـام الطـبري رحمـه الله: (وما تفرق اليهود والنصارى في أمر محمد صلى الله علـيه وسـلم فكذبـوا بـه إلا مـن بعد ما جاءتهم البينة، يعني من بعد ما جاءت هؤلاء

(١) عمدة التفسير عن ابن كثير – أحمد شاكر – ١/ ٨٤٥.

(٢) تفسير السعدي –١/ ٢٣٥.

اليهود والنصارى البينة يعني بيان أمر محمد أنه رسول بإرسال الله إياه إلى خلقه، يقول: فلما بعثه الله تفرقوا فيه، فكذب به بعضهم وآمن بعضهم، وقد كانوا قبل أن يبعث غير مفترقين فيه أنه نبي).[1]

وهذا من اليهود والنصارى في غاية القبح والسوء، فإن شأن من علم الحق ثم جاءه الدليل عليه والبيان له أن يزداد تمسكاً بالحق واجتماعاً عليه، فلما تفرقوا عن الحق الذي علموه وهو صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تفرقوا عنه بعد أن عاينوه صلوات الله وسلامه عليه استحقوا هذا الذم على هذا الاختلاف القبيح بعد وضوح البينة وجلاء الحقيقة، والله أعلم.

○ **ثانياً: أدلة السنة النبوية.**

لقد دلت السنة النبوية أيضاً على حدوث الاختلاف في الدين، وحذرت منه وذمته، وأذكر منها:

حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة أو اثنتين وسبعين فرقة والنصارى مثل ذلك وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»[2]، وفي رواية ثانية من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال:

---

(١) تفسير الطبري ٣٠/ ٢٦٣.

(٢) جامع الترمذي أبواب الإيمان باب ما جاء في افتراق هذه الأمة - حديث: (٢٦٤٠)، وقال أبو عيسى: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح»، قال المباركفوري رحمه الله: (وأخرجه أبوداود والنسائي وابن ماجه والحاكم وصححه ونقل المنذري تصحيح الترمذي وأقره). [تحفة الأحوذي ٧/ ٣٣٣].

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل، حتى إن كان منهم من يأتي أمه علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة، قال: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي»[1]:

فهذا الحديث صريح في أن الاختلاف والافتراق حادث في الأمة قدراً، لا أنه مرضيٌ شرعاً إذ أن نصوص الشرع المحكمة كلها على ذم الاختلاف والفرقة، وفي ذكر اليهود المغضوب عليهم والنصارى الضالين ذم لهذا الافتراق لأنه سائر على سننهم، كما أن الوعيد بالنار صريح في الذم أيضاً.

حديث العرباض بن سارية: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»[2]:

---

(١) جامع الترمذي – أبواب الإيمان– باب ما جاء في افتراق هذه الأمة – حديث: (٢٦٤١)، قال أبوعيسى: «هذا حديث حسن غريب مفسَّر لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه». قال المباركفوري رحمه الله: (في سنده عبد الرحمن بن زياد الإفريقي وهو ضعيف، فتحسين الترمذي له لاعتضاده بأحاديث الباب، وحديث عبد الله بن عمرو هذا أخرجه أيضا الحاكم، وفيه ما أنا عليه اليوم وأصحابي). [تحفة الأحوذي – ٧/ ٣٣٤].

(٢) سنن أبو داود – كتاب السنة – باب لزوم السنة – حديث: (٤٦٠٧).

والشاهد هنا الإخبار بحدوث الاختلاف في الأمة على سبيل التحذير، وسيأتي مزيد بيان لهذا الحديث إن شاء الله.

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج» فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت، حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم، ثم قال: ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه».[1] وموضع الشاهد تحذيره صلى الله عليه وسلم مما هلكت به الأمم السابقة وذكر فيه اختلافهم على أنبيائهم، وهذا غاية من يكون من التحذير إذ جعله سبباً للهلاك.

فهذه جملة من الأحاديث النبوية التي تثبت حدوث الاختلاف في أصول الدين وتحذر منه وتدعو إلى التزام منهج السنة وجادة الحق التي بينها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام.. **ولا يخفى أن الاختلاف المذموم في أصول الدين يتمثل في مجالين اثنين هما:**

١. **الاختلاف العلمي المنهجي**: بحيث نشأ عن هذا الاختلاف افتراق الفرق وأهل الأهواء ومبيانتهم لمنهج الجماعة العلمي بأصولٍ بدعية مخالفة للسنة.

٢. **الاختلاف الحسي العملي**: بحيث نشأ عن هذا الاختلاف تشرذم وتفرق لجماعة المسلمين بمعناها السياسي الجماعي، فأصبح المسلمون دويلات متفرقة لا يجمعها إمام ولا توحدها راية و لا يمثلها كيان سياسي واحد يفرض هيبة الأمة ويدفع عنها.[2]

---

(١) صحيح مسلم كتاب الحج- باب فرض الحج مرة في العمر حديث: (١٣٣٧).

(٢) انظر للتوسع: الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر: الدكتور صلاح الصاوي ١/ ١٣-٢٦.

ولهذا فنحن أحوج ما نكون إلى مقام نبذ الاختلاف وتحري سبل الاجتماع على الصراط المستقيم، ولا بد لسبيل الاجتماع من أن يعتني بكلٍ من المنهج العلمي العقدي والمنهج الحسي العملي لاجتماع وتوحيد الأمة.

وإن تاريخ الأمة الإسلامية يبين لنا أن اجتماع الأمة على هذين المنهجين لم يتحقق في أكمل صوره إلا في عهد الصحابة رضوان الله عليهم، لا سيما في عهد الخليفتين الراشدين أبي بكرٍ وعمر رضي الله عنهما، ثم طرأت الفتنة في عهد أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه فبدأت ثلمة الاجتماع الحسي العملي، حتى إذا مضت خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه افترقت الفرق وشابت المنهج العلمي العقدي شوائب أهل الأهواء والبدع.

وإن ما نسعى للبحث فيه في هذه الرسالة هو تحري منهج الصحابة لا سيما المنهج العلمي العقدي الذي تتعلق به مسائل أصول الدين، والذي لا يمكن تحقيق الاجتماع الحسي العملي إلا به بإذن الله.

▪ المبحث الثالث: المقصود بحجية الصحابة.

➢ المطلب الأول: تعريف الحجية.

- الحجية **لغةً** من الحُجَّة مادة: «حجج».

❊ وهي ترد على معانٍ منها:

١ - **الدليل والبرهان**: ففي اللسان: (الحُجة: الدليل والبرهان).[1]

---

(١) لسان العرب ٢/ ٢٢٨، مختار الصحاح ١/ ٥٢، القاموس المحيط ١/ ٢٣٤.

٢- **الغلبة والظفر**: يقال: (حاججته حتى حججته، **أي**: حتى غلبته بالحجج التي أدليت بها)[١]، وفي الصحاح: (حاجَّه فحجَّه من باب ردَّ أي غلبه بالحجة)[٢]، وفي الحديث: «فحجَّ آدمُ موسى»[٣] **أي**: غلبه بالحجة، وفي حديث الدجَّال: «إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم»[٤] **أي**: محاجُّه ومغالبه بإظهار الحجة عليه.[٥]

٣- **الطريق**: جاء في اللسان: (والمحجة: الطريق، وقيل: جادَّة الطريق، وقيل محجة الطريق: سَنَنُه).[٦]

٤- **القصد**: حجَّه يحجه حجاً، **أي**: قصده[٧]، وقال الأزهري: (إنما سميت حُجَّة لأنها تُحج أي تُقصد لأن القصد لها وإليها).[٨]

فهذه بعض المعاني اللغوية للحجة، وهي تدور في فلك المقصود من البحث كما سيتبين.

---

(١) لسان العرب ٢/ ٢٢٨.

(٢) مختار الصحاح ١/ ٥٢.

(٣) صحيح البخاري كتاب التوحيد باب ماء جاء في قوله عز وجل ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَكْلِيْماً﴾ حديث: (٧٥١٥)، وصحيح مسلم كتاب القدر باب حجاج آدم وموسى صلى الله عليهما وسلم - حديث: (٢٦٥٢).

(٤) صحيح مسلم كتاب الفتن باب ذكر الدجال حديث: (٢٩٣٧).

(٥) لسان العرب ٢/ ٢٢٨.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق ٢/ ٢٢٦.

(٨) المصدر السابق ٢/ ٢٢٨.

- وأما في **الاصطلاح** فالحجة: (ما دل به على صحة الدعوى).[1]

هـذا وإن المناسـبة بين المعاني اللغوية والمعنى الاصطلاحي مناسبةٌ بيِّنة، فالحجة التي هـي الدلـيل يقـصد إلـيها المخاصـم ليظفـر بالغلبة على خصمه وليلتزمها طريقاً وسنةً لـه، وهـذه مناسـبات لطيفة جداً فيما يتعلق بموضوع البحث نبينها في المطلب التالي إن شاء الله.

➢ **المطلب الثاني: تعريف حجية الصحابة.**

إن **المـراد بحجـية الـصحابة في مـسائل أصـول الدين** هو: **(لزوم طريق الصحابة في الاسـتدلال على مسائل أصول الدين واعتقادها والانقياد لها)**، وفيما يلي بيان المناسبة بين المعنى اللغوي للحجية وبين هذا التعريف:

* **الحجة بمعنى البرهان والدليل**: والمناسبة هنا من وجهين:

- **الأول**: هـو إقامـة الـبرهان والحجـة عـلى وجوب التزام سنن الصحابة في مسائل أصول الدين.

- **والثاني**: هو كون سننهم هذا دليلاً وبرهاناً يُستدل به على مسائل أصول الدين.

* **الحجـة بمعنـى الغلـبة والظفـر**: والمناسبة هنا من جهة أن الظفر على الخصوم من أهـل الأهـواء والـبدع الـذين يخـترعون أصـولاً يفارقون الجماعة المسلمة على أساسها ويوالـون ويعـادون علـيها إنـما يكـون مـن جهـة التمسك بسنن الصحابة رضوان الله علـيهم، فمـن ابـتدع أصـلاً فـارق المـسلمين عليه غالبناه وظهرنا عليه بسنن الصحابة الذين لم تؤثر عنهم هذه الأصول البدعية.

---

(١) التعريفات الجرجاني ١/ ١١٢.

* **الحجـة بمعنـى الطـريق**: والمناسـبة هـنا واضحة في أن سنن الصحابة هو الطريق والجادة التي على المسلم التزامها طلباً للنجاة في الدنيا والآخرة.

* **الحجـة بمعنى القصد**: والمناسبة هنا من جهة أن تحري سنن الصحابة رضوان الله تعـالى علـيهم هـو مقـصود كـل مسلم، لأنهم قدوة المسلمين وأسوة المؤتسين، بأمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم كما سيتبين في سياق هذا البحث.

وهكـذا يتبـين المقـصود مـن موضـوع حجـية الـصحابة، وفي حـين أن موضـوع الاحـتجاج بقـول الـصحابي قـد أشـبع كلاماً في مظان الفقه وأصول الفقه، فإن مسألة حجية الصحابة في أصول الدين لها خصوصية يحسن التنبيه عليها.

➢ **المطلب الثالث: الفرق بين حجية الصحابة في أصول الدين وفروعه.**

الفرع لغةً: خلاف الأصل، وهو اسمٌ لشيء يُبنى على غيره[1]، والمقصود به اصطلاحاً الفقـه[2]، وعـرف الآمـدي الفقـه **اصـطلاحاً** بأنه: (العلم الحاصل بجملة من الأحكام الشرعية الفروعية بالنظر والاستدلال).[3]

ولا شـك أن الـصحابة رضـوان الله عليهم قد تكلموا في الفروع والأحكام العملية الـشرعية، ولكن هل هناك فرق بين ما نقلوه لنا من مسائل أصول الدين وما نقل عنهم من أقوال واجتهادات في مسائل الفروع الشرعية؟

---

(١) التعريفات ١/ ٢١٣.

(٢) أبجد العلوم القنوجي ٢/ ٣٩٨، كشف الظنون الرومي ٢/ ١٢٥٦.

(٣) الإحكام الآمدي ١/ ٢٢.

إن الحق في مسائل الدين كلها واحدٌ في نفس الأمر، ولا يتصور أن يتعدد الحق الصادر عن علم الله عز وجل، قال الإمام الشاطبي رحمه الله: (الشريعة كلها ترجع إلى قول واحد في فروعها وإن كثر الخلاف، كما أنها في أصولها كذلك، ولا يصلح فيها غير ذلك)[1]، ولئن كنا وجدنا الصحابة قد اختلفوا في بعض مسائل الأحكام فإننا قد وجدناهم حريصين على ألا يكون ذلك مدعاةً للفرقة والخلاف بينهم،كما ذكر الإمام الشاطبي رحمه الله: (ووجدنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من بعده قد اختلفوا في أحكام الدين، ولم يفترقوا ولم يصيروا شيعاً لأنهم لم يفارقوا الدين، وإنما اختلفوا فيما أُذن لهم من اجتهاد الرأي والاستنباط من الكتاب والسنة فيما لم يجدوا فيه نصاً)[2]. فالصحابة التزموا حدود الاختلاف المأذون به؛ إذ اجتهدوا في موارد الاجتهاد عند الحاجة ولربما صدروا عن أقوال متعددة في ذلك، وتوقفوا فيما ليس للاجتهاد فيه مورد، فاجتمعوا على أصول الدين ولم يخوضوا رضوان الله تعالى عليهم فيما لا مجال للرأي فيه.

ولعل من المناسب أن نشير في هذا الموضع إلى بعض الفروق بين حجية الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في مسائل الفروع والأصول حتى يتبين لنا وجه الإلزام بما كانوا عليه في مسائل الأصول، ووجه السعة فيما كانوا يختلفون فيه من مسائل الأحكام، وبالله التوفيق:

---

(١) الموافقات الشاطبي - ٤/ ٦٣.

(٢) المصدر السابق ٤/ ١٠٥.

قول الصحابي في الأصول لا يكون بالاجتهاد أما في الفروع فقد يكون بالاجتهاد[1]:

وتوضيح ذلك أن مسائل أصول الدين لا مجال للرأي فيها، في حين أن مسائل الفروع والأحكام قد تقوم على الاجتهاد في حال عدم تصريح النص بحكمها، والصحابة رضوان الله تعالى عليهم لم يكونوا يتكلمون في أصول الدين إلا بما تلقوه عن الرسول صلى الله عليه وسلم قرآناً وسنةً ليس لهم مصدر ثالث البتة، فمسائل التوحيد والأسماء والصفات والغيبيات مما لا مدخل للرأي فيه لا يقول فيها الصحابي برأيه البتة، فعن الشعبي قال: (أدركت أصحاب عبد الله[2]، وأصحاب علي، وليس هم لشيء من العلم أكره منهم لتفسير القرآن، قال: وكان أبو بكر يقول: [أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني، إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم])[3].

ومن الأمثلة على ذلك أن عمر بن الخطاب قال على المنبر: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، ثم قال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأب؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: (إن هذا لهو التكلف يا عمر)[4]. والظاهر أنه قال ذلك على المنبر تعليماً للناس، والله أعلم.

---

(١) **الاجتهاد**: بذل غاية الجهد في الوصول إلى أمر من الأمور، أو فعل من الأفعال. وفي الاصطلاح: (بذل الفقيه وسعه في استنباط الأحكام العملية من أدلتها التفصيلية). [انظر: أصول الفقه – محمد أبو زهرة – ١/ ٣٣٠].

(٢) هو عبد الله بن مسعود.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة – ٦/ ١٣٦ (رقم ٣٠١٠٣).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة – ٦/ ١٣٦ (رقم ٣٠١٠٥).

في حين أننا نجد الصحابة يتكلمون في مسائل الفروع بالرأي[1] والاجتهاد كما ذكر ابن قيم الجوزية بالسند عن ابن سيرين قال: لم يكن أحد أهيب بما لا يعلم من أبي بكر رضي الله عنه، ولم يكن أحد بعد أبي بكر أهيب بما لا يعلم من عمر رضي الله عنه، وإن أبا بكر نزلت به قضية فلم يجد في كتاب الله منها أصلاً ولا في السنة أثراً، فاجتهد برأيه ثم قال: هذا رأيي، فإن كان صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمني وأستغفر الله.[2]

ومن الأمثلة على ذلك ما رواه عن علقمة قال: أُتي عبد الله بن مسعود فسئل عن رجلٍ تزوج امرأة فلم يفرض لها ولم يمسها حتى مات، قال: فردهم ثم قال: (فإني أقول فيها برأيي، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمني؛ أرى لها صداق امرأة من نسائها لا وكس ولا شطط، وعليها العدة، ولها الميراث)[3]، فحكم باجتهاده رضي الله عنه لأن المسألة من مسائل الأحكام.[4]

---

(١) **والمراد بالرأي**: الرأي المحمود. (انظر إعلام الموقعين ١/ ٦٨-٦٩، و١/ ٨١-٨٥).

(٢) إعلام الموقعين- ابن قيم الجوزية ١/ ٥٧، ولعل هذه القضية هي قضية الكلالة التي أخرجها الدرامي في سننه (٢/ ٤٦٢- رقم ٢٩٧٢) ولفظه: «سئل أبو بكر عن الكلالة فقال: إني سأقول فيها برأيي فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان: أراه ما خلا الوالد والولد».

(٣) مصنف عبد الرزاق ٦/ ٤٨٠ (رقم ١١٧٤٥).

(٤) وقد تبين أن اجتهاده رضي الله عنه كان موافقاً للسنة التي لم يعلمها قبل أن يجتهد ففي نفس الأثر: «فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال: أشهد لقضيت فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في ربوع بنت واشق - امرأة من بني رؤاس- وبنو رؤاس حي من بني عامر بن صعصعة». (مصنف عبد الرزاق ٦/ ٤٨٠ رقم ١١٧٤٥).

قد يسع ترك بعض قول الصحابة في الفروع ولا يسع ذلك في الأصول:

وَمَـرَدُّ ذلك إلى أن قول الصحابي في الفروع قد يكون اجتهاداً، وهذا يعني أنه يحتمل الخطـأ، وعـلى ذلـك فإنـه يسع المسلم ترك قول أحد الصحابة إلى النصوص الصحيحة قرآناً وسنةً.(١)

ولقـد ذكـر ابـن قـيم الجوزية رحمه الله أمثلةً عديدة على ذلك مما كان يفتي به الإمام أحمـد رحمـه الله بمـوجب الـنص دونـما الـتفات إلى مـا خالفـه من أقوال كائناً من كان صاحب القول المخالف، ومن ذلك:

تـركه رحمـه الله خـلاف عمر رضي الله عنه في استدامة المحرم الطيب الذي تطيب به قـبل إحـرامه لـصحة حـديث عائـشة(٢) رضي الله عنها في ذلك، ولم يلتفت إلى قول علي وعـثمان وطلحـة وأبي أيـوب وأُبي بـن كعب رضي الله عنهم أجمعين في ترك الغسل من الإكسال(٣) لصحة حديث عائشة رضي الله عنها أنها فعلته هي ورسول الله صلى الله عليه

---

(١) ولـيس معنـى هـذا أن الـصحابة كانـوا يتعمدون مخالفة الكتاب أو السنة حاشاهم، ولكنهم لم يكونـوا جمـيعاً عـلى علـم بجمـيع النـصوص، فقـد لا يـدري بعضهم أن في المسألة نصاً فيحكم باجـتهاده، ولهـذا شـواهد كثـيرة معلومة، وقد تقدم مثاله في الأثر السابق عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) صـحيح الـبخاري كـتاب الحج باب الطيب عند الإحرام حديث: (١٥٣٩) ونص حديث عائـشة رضي الله عـنها: «كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه حين يُحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت».

(٣) صـحيح الـبخاري كتاب الوضوء باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين حديث: (١٧٩) ونـص الحـديث: «أن زيد بن خالد أخبره أنه سأل عثمان بن عفان قلت: أرأيت إذا = = جامع

وسلم فاغتسلا[1]، ولم يلتفت إلى قول ابن عباس رضي الله عنهما في أن عدة المتوفى عنها زوجها أقصى الأجلين لصحة حديث سبيعة الأسلمية[2]، وغيرها من الأمثلة التي ترك فيها قول الصحابي واجتهاده لأنه جاء على خلاف ظاهر النص.[3]

هذا مع أننا نرى الإمام أحمد نفسه يقول في مسائل أصول الدين: (أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والاقتداء بهم

فلم يُمنِ؟ قال عثمان: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره، قال عثمان: سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم، فسألت عن ذلك علياً والزبير وطلحة وأبي بن كعب فأمروه بذلك». **والإكسال**: الجماع دون إنزال ، قال في اللسان: «معناه أنه يفتر ذكره قبل الإنزال وبعد الإيلاج». [انظر لسان العرب 11/ 587، وشرح معاني الآثار 1/ 55] ، وكان ترك الغسل منه رخصة أول الإسلام غير واجب، ثم نُسخ فأصبح الغسل واجباً من الجماع ولو بدون إنزال، فعن سهل بن سعد الساعدي أن أبي بن كعب الأنصاري أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الماء من الماء رخصة في أول الإسلام، ثم نهى عن ذلك وأمر بالغسل. (شرح معاني الآثار الطحاوي 1/ 57).

(1) صحيح مسلم كتاب الطهارة باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين حديث: (349)، (350).

(2) صحيح البخاري كتاب الطلاق باب ﴿وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ حديث: (5319).

(3) إعلام الموقعين 1/ 33 بتصرف. وليس هذا بمنقصة للصحابة رضي الله عنهم، فالمعلوم أن المجتهد قد يفتي بخلاف النص لنصوص أخرى أو قرائن أخرى ، والصحابة رضوان الله عليهم أورع هذه الأمة وأتقاها وأبعدها عن القول على الله بغير علم .

وتـرك البدعة)[1]، والفرق بينهما أن مسائل الفروع يقع فيها الخلاف لأنها مورد اجتهاد، أمـا في الأصـول فلـيس ثمـة خلاف أصلاً بين الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وبين النـصوص في مـسائل الاعتقاد وأصول الدين لأنهم إنما يصدرون عن نصوص الوحي في ذلـك كلـه، ولا مورد للاجتهاد فيها لأن مسائلها ليست كمسائل الأحكام والفروع المتجددة بطبيعتها، كما أنه لا خلاف بين الصحابة في هذه المسائل حتى يقال بترك قولهم أو التخير من أقوالهم.

لا خلاف بين الصحابة في الأصول مع أنهم يختلفون في مسائل الفروع:

قـال الإمـام البيهقـي رحمـه الله: (حـديث عبد الله بن عمرو: (إلا واحدة ما أنا عليه الـيوم وأصـحابي)[2] وإنـما اجتماع أصحابه[3] على مسائل الأصول، فإنه لم يُروَ عن واحدٍ منهم خلاف ما أشرنا إليه في هذا الكتاب.[4]

---

(١) أصـول الـسنة أحمد بن حنبل ١/ ١٤، وأخرج هذا الأثر الإمام اللالكائي من طريق عبدوس بن مالك العطار عن الإمام أحمد رحمه الله (١/ ١٧٦ رقم ٣١٧).

(٢) أخـرجه الـترمذي- أبـواب الإيمان - باب ما جاء في افتراق الأمة – حديث: (٢٦٤١)، ونص الحديث عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليأتين على أمتي ما أتى عـلى بنـي إسرائـيل حـذو النعل بالنعل، حتى إن كان منهم من أتى أمه علانيةً لكان في أمتي من يـصنع ذلـك، وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملـة كلهـم في الـنار إلا ملة واحدة»، قال: ومن هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي». قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غريب مفسَّر لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه».

(٣) **أي**: أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٤) يشير رحمه الله إلى مسائل الاعتقاد التي ذكرها في كتابه: [الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد].

ومن هذه المسائل الأصولية التي اتفق عليها الصحابة على سبيل المثال ما ذكره الإمام اللالكائي رحمه الله: (سياق ما روي من إجماع الصحابة على أن القرآن غير مخلوق)[(1)]، ونقل إجماع الصحابة على أن أفعال العباد كلها مخلوقة ومما ورد فيه عن طاووس قال: (أدركت ثلاثمائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون كل شيء بقدر)[(2)]، ونقل أقاويل الصحابة في -سياق ما روي وما فعل من الإجماع في آيات القدر-[(3)]، وغير ذلك من المسائل.

فأما مسائل الفروع؛ فما ليس فيه نص كتاب ولا نص سنة فقد اجتمعوا على بعضه واختلفوا في بعضه، فما اجتمعوا عليه ليس لأحد مخالفتهم فيه، وما اختلفوا فيه فصاحب الشرع هو الذي سوغ لهم هذا النوع من الاختلاف حيث أمرهم بالاستنباط والاجتهاد مع علمه بأن ذلك يختلف، وجعل للمصيب منهم أجرين وللمخطئ منهم أجراً واحداً.[(4)]

ومن أمثلة الاختلاف التي وقعت بين الصحابة في الفروع اختلافهم في توقيت صلاة العصر لما أمروا بالسير إلى بني قريظة[(5)]، واختلاف أبي هريرة رضي الله عنه وأمهات المؤمنين عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما في الصائم يصبح جنباً.[(6)]

---

(1) شرح أصول اعتقاد أهل السنة- اللالكائي ٢/ ٢٥٣.

(2) المصدر السابق ٣/ ٥٨٩-٥٩١.

(3) المصدر السابق ٤/ ٧٢٥-٧٣٣.

(4) الاعتقاد البيهقي -١/ ٣٥٥.

(5) صحيح البخاري كتاب الخوف باب صلاة الطالب والمطلوب حديث: (٩٤٦).

(6) صحيح البخاري كتاب الصوم باب الصائم يصبح جنباً حديث: (١٩٢٥و١٩٢٦).

وقد تقدم خلافهم في الغسل من الإكسال[1]، وغير ذلك من المسائل كثير.

وقال الحافظ ابن قيم الجوزية رحمه الله: (إن أهل الإيمان قد يتنازعون في بعض الأحكام ولا يخرجون بذلك عن الإيمان، وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيماناً، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم).[2]

إن مخالفة قول الصحابة في أصول الدين مورد الافتراق والبدعة:

فأهل البدع والأهواء إنما خرجوا عن جماعة المسلمين وسنن الصحابة باجتماعهم على أصلٍ بدعي خالفوا فيه أصول الدين المأخوذة عن الصحابة؛ فالقدرية[3] والجبرية[4] قد خالفوا في عقيدة القدر.

---

(١) صحيح البخاري – كتاب الوضوء – باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين – حديث (١٧٩)، صحيح مسلم – كتاب الطهارة – باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الختانين – حديث: (٣٤٩)، (٣٥٠).

(٢) إعلام الموقعين –١/ ٥٢.

(٣) **القدرية**: حدثت بدعة القدر في آخر أيام الصحابة لما أحدث معبد الجهني وغيلان الدمشقي ويونس الاسواري بدعة القول بالقدر وهي: إنكار إضافة الخير والشر إلى القدر. [الملل والنحل – ١/ ٣٠].

(٤) **الجبرية**: الجبر هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى، وهم أصناف. [الملل والنحل – ١/ ٨٥].

وكذلك الخوارج[1] والمرجئة[2] خالفوا في مسمى الإيمان والأسماء والأحكام، والمعتزلة[3] اخترعت أصولاً خمسة خالفت بها منهج الصحابة، وهكذا لا تكاد تجد أهل بدعة وفرقة إلا وهم يخالفون الصحابة في أصل من أصول الدين أو أكثر، ولهذا كان الصحابة حجة على أهل البدع كما احتج ابن عباس رضي الله عنهما على الخوارج بأنه ليس فيهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد.[4]

أما مخالفة الصحابة في الفروع فلا تستلزم البدعة والافتراق إذا ظهر أن قول الصحابي المتروك في الفروع قد يكون مرجوحاً، كما لو اجتهد الصحابي فيما لم يبلغه نص من السنة واطلعنا على هذا النص رجحنا السنة المرفوعة على اجتهاد الصحابي كما تقدم.

ومثال ذلك: اجتهاد ابن عباس رضي الله عنهما في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها حيث لم يعلم بالنص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتهد وأفتى خلاف السنة[5]، فلا يُقال لمن خالف قول ابن عباس رضي الله عنه أنه مبتدع.

---

(١) تقدم تعريفهم ص (١٢).

(٢) **المرجئة**: من الفرق التي فارقت الجماعة في أصل مسمى الإيمان، والإرجاء التأخير، ومنه المرجئة لأنهم يؤخرون العمل عن النية والعقد، والإرجاء إعطاء الرجاء ومنه أيضاً المرجئة لأنهم يقولون لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة. [الملل والنحل ١/ ١٣٩].

(٣) تقدم تعريفهم ص (١٤).

(٤) سيأتي هذا في مبحث لاحق إن شاء الله..

(٥) صحيح البخاري كتاب الطلاق باب: ﴿وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ حديث: (٥٣١٩).

وتأمـل هذا المعنى عن عون بن عبد الله[1] قال: «ما أحب أن أصحاب النبي صلى الله علـيه وسلم لم يختلفوا، فإنهم لو اجتمعوا على شيء فترَكه رجلٌ ترك السنة، ولو اختلفوا فأخذ رجلٌ بقول أحد أخذ بالسنة».[2]

والحاصـل ممـا تقـدم أننا أمام سنن الصحابة رضي الله عنهم في مسائل أصول الدين ملـزمون محجوجـون، لا خـيار لـنا في تـرك مـا فهموه من خطاب الوحي قرآناً وسنة، ولـيس في الأمـر اخـتلاف بينهم أصلاً حتى نتخير، كما أنه ليس لمراد الله تعالى ورسوله صـلى الله علـيه وسلم من النصوص التي خوطبوا بها فهماً آخر غير فهمهم حتى نتلفت يمـنةً ويـسرة، ولهـذا مات الصحابة رضوان الله عليهم عن آخرهم، ولم يؤثر عن واحدٍ مـنهم قـط بدعـةً ولا حـدثاً في الدين، بل كانوا كما قال الله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَـدَقُوا مَـا عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾ [الأحزاب: ٢٣]، روى الطبري عن قتادة رحمه الله في قوله تعالى ﴿وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾[3] يقول: (ما شكّوا وما ترددوا في دينهم، ولا استبدلوا به غيره)، وعن ابن زيد: (لم يغيروا دينهم كما غير المنافقون).[4]

---

(١) هـو عـون بـن عـبد الله بـن عتـبة بن مسعود الهذلي الكوفي سمع أبا هريرة روى عنه المسعودي ومـسعر (الـتاريخ الكبير ٧/ ١٣)، وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٢٦٣)، وقال العجلي: «ثقة مدني». (معرفة الثقات ٢/ ١٩٦).

(٢) سنن الدارمي ١/ ١٥٩.

(٣) تفسير الطبري ٢١/ ١٤٨.

(٤) المصدر السابق.

➢ **المطلب الرابع: الحكمة من تقرير الشرع لحجية الصحابة.**

لعل من المناسب قبل المضي في تقرير حجية الصحابة في مسائل أصول الدين أن نتأمل في بعض أوجه الحكمة التي من أجلها جعل الشرع الصحابة حجةً فيها، إذ لقائل أن يقول: إن هذا الدين الصادر عن الوحي دين كامل لا حاجة له بالرجال، ولا مكان فيه للنقص الذي يسده أحد المخلوقين، والحق إن التأمل في بعض أوجه الحكمة هذه يبين لنا أن هذا الدين كامل حقاً، وأن ما سنه لنا من متابعة منهج الصحابة وسننهم ليس إلا مظهراً من مظاهر كمال هذا الدين وعظمته، على العكس مما يتوهم البعض من أن ذلك يدل على وجود النقص فيه. **وأنا أذكر في هذا الموضع جملةً من أوجه الحكمة التي تيسر لي استنباطها والله الموفق:**

○ **أولاً**: التنبيه على حفظ الدين بالصدور والسطور.

إن هذا الدين هو خاتمة الشرائع، وكتابه هو المهيمن على ما سواه، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم هي الهدي الباقي إلى أن يرث الله الأرض وما عليها، ومن رحمة الله تعالى بالخلق أن تكفل لهم بحفظ هذا الدين، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ولقد اكتمل هذا الحفظ الرباني لهذا الدين باجتماع نوعي الحفظ ؛ حفظ السطور كما قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١-٢٢]، وحفظ الصدور الذي جعله الله تعالى خصيصة لهذه الأمة بعد أن فشلت الأمم السابقة فيه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدىً وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَابِ اللهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ﴾ [المائدة: ٤٤]، قال الإمام الطبري رحمه الله: (وأما قوله ﴿بِمَا اسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَابِ اللهِ﴾ فإن معناه يحكم النبيون الذين أسلموا بحكم التوراة والربانيون

والأحبار يعني العلماء بما استودعوا علمه من كتاب الله الذي هو التوراة)[1]، فالوحي الذي أنزله الله تعالى على رسله لا بد له ممن يحمله ويقوم به ويقيم حكمه ويتناقله المكلفون من جيل إلى جيل، ولكن أهل التوراة والإنجيل أضاعوا ما استودِعوه من كتاب الله واشتروا به ثمناً قليلاً، وبقيت هذه الأمة تحفظ كتاب ربها وسنة نبيها صلى الله عليه وسلم من خلال هذا الجيل الكامل من الصحابة الكرام الذين تحملوا هذه الأمانة عن نبي الأمة، وحفظوها ووعوها وأدوها كما سمعوها سالمة من التغيير والتحريف والتبديل، وسنوا منهج الحفظ والرعاية والقيام بهذا الوحي السماوي، وكانوا خير سلفٍ لمن سار بعدهم على نهجهم ليصبحوا حملة الدين وناقليه بعد أن ترسموا برسم الصحابة واتبعوهم بإحسان فدخلوا تبعاً فيما دخل فيه الصحابة أصالةً من حمل الدين وحفظه، كما روى الخطيب البغدادي بسنده عن عبدة بن سليمان قال: قيل لعبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة.[2]

إن الشرع لما جعل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم حجة في مسائل الدين أصولاً وفروعاً، فإنه قد نبه على أهمية أن يقوم بهذا الدين رجاله وأهله، ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة أن يتحملوا عنه ويرووا عنه فقال صلوات الله وسلامه عليه: «بلغوا عني ولو آية».[3]

---

(١) تفسير الطبري ٦/ ٢٥١.

(٢) الكفاية في علم الرواية البغدادي ١/ ٣٧.

(٣) صحيح البخاري كتاب أحاديث الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل حديث: (٣٤٦١)، وهو الجزء الأول من الحديث وتمامه: «وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

وقال صلوات الله وسلامه عليه: «لِيُبلِّغ الشاهدُ الغائبَ»[1]، ولو أراد الله تعالى حفظ وحيه حفظاً مادياً في ألواح أو صحائف أو رقاع أو غيرها من وسائل الحفظ المادية لما أعجزه ذلك سبحانه وتعالى، ولكنه عز وجل تكفل بحفظ كتابه كوناً وأناط المسؤولية بالصحابة فمن بعدهم شرعاً، وجعل الشرع الصحابةَ حجةً في نقل نصوص الدين وأصوله المبنية عليها وفروعه المستنبطة منها، وهم بشر مكلفون لا يوحى إليهم، فنبه بذلك على ضرورة أن يضطلع بهذه المهمة من يتلقى عن الصحابة ويسير على نهجهم جيلاً بعد جيل، وقرناً بعد قرن إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ولعل هذا من أسرار ذكر النبي صلى الله عليه وسلم القرون الخيرة قرناً بعد قرن، والله أعلم.

○ **ثانياً**: ضبط الفهم والعمل بمقتضى نصوص الوحيين.

إن حفظ الله تعالى لوحيه نصاً هو أحد مقتضيات تكفله سبحانه وتعالى بحفظ هذا الدين كما تقدم في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ولكن هذا الحفظ لازمٌ غير كافٍ، إذ أن فهم النصوص وتطبيقها فهماً وتطبيقاً صحيحاً هو المقتضى الثاني الذي لا تقوم حقيقة الحفظ إلا به، وقد تقدم أنه: (خلا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذات يوم يحدث نفسه فأرسل إلى ابن عباس فقال: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وكتابها واحد وقبلتها؟ فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين إنا أنزل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيم أنزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يعرفون فيم نزل، فيكون لكل قوم فيه رأي، فإذا كان لكل قوم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا. فزبره عمر وانتهره، فانصرف ابن عباس ثم دعاه بعد، فعرف الذي

---

(١) سبق تخريجه.

قال ثم قال: إيه أعد علي)[1]، فكتاب الله تعالى واحد محفوظ لا يتبدل منه حرف ولا لفظ إلى أن يرفعه الله تعالى، وهو حجةٌ من هذا الوجه بلا ريب، ولكن هذا الدين لم يشرعه الله تعالى ليبقى مخطوطاً في الصحف والكتب، ولا ليحفظ الحفاظ حروفه ويغفلوا عن إقامة معانيه وحدوده، ولما جعل الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم عمل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم بهذا القرآن حجةً على من بعدهم اكتملت مقومات الحفظ من خلال ضبط هذا الفهم وتأليفه على نسق واحد صحيح، وما أروع ما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حيث قال لإنسان: (إنك في زمان كثير فقهاؤه، قليل قراؤه، تُحفظ فيه حدود القرآن، وتُضيع حروفه، قليلٌ من يسأل، كثيرٌ من يعطي، يطيلون فيه الصلاة، ويقصرون الخطبة، يبدون أعمالهم قبل أهوائهم، وسيأتي على الناس زمان قليلٌ فقهاؤه، كثيرٌ قراؤه، يُحفظ فيه حروف القرآن، وتضيع حدوده، كثيرٌ من يسأل، قليلٌ من يعطي، يطيلون فيه الخطبة ويقصرون الصلاة، يبدون فيه أهواءهم قبل أعمالهم).[2]

قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله: (فإن هذا الحديث قد روي عن ابن مسعود من وجوه متصلة حسان متواترة، وفيه من الفقه مدح زمانه لكثرة الفقهاء فيه، وقلة القراء، وزمانُه هذا هو القرن الممدوح على لسان النبي صلى الله عليه وسلم).[3]

---

(١) سنن سعيد بن منصور (١/ ١٧٦ حديث: ٤٢)، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٥ حديث: ٢٢٨٣).

(٢) موطأ مالك (١/ ١٧٣ رقم ٤١٧)، وأخرجه أبو عمرو الداني (الأحاديث الواردة في الفتن ٣/ ٦٧٤ رقم ٣١٧)، والبيهقي في الشعب (٤/ ٢٥٨ حديث: ٥٠٠٠).

(٣) الاستذكار ابن عبد البر ٢/ ٣٦٣، **قلت**: ولقد روي هذا الأثر مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم بألفاظ قريبة، رواه الطبراني في المعجم الكبير من حديث حكيم بن حزام عن أبيه =

والـشاهد هـنا أن حفـظ الـدين لا بـد له من ضبطه لدى الرجال رواية ودراية، ولا سـبيل لذلك إلا إذا كان الرجال ركناً من أركان الرواية والتحمل والتلقي عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن هنا كانت الحكمة في إلزام الخَلَف بمنهج السلف من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

○ **ثالثاً:** تحرير مناط[1] بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بمسائل أصول الدين.

وهـذه الحكمـة في غايـة اللطـف والدقة، وهي ظاهرة بالتدبر في بعض النوازل التي ألمـت بالمـسلمين بعـد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث إن اعتبار حجية أقوال وأفعـال الصحابة في ما يتعلق ببعض مسائل أصول الدين يرفع إشكالات يتعذر رفعها مـن خـلال النظـر في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعامله مع هذه النوازل لو وقعت في عهده، **وفيما يلي أعرض أنموذجين لذلك، رب يسر وأعن:**

١. **تحريـر مناط الحكم بكفر مانع الزكاة:** عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لما توفي رسـول الله صـلى الله علـيه وسـلم، وكـان أبـو بكـر رضي الله عـنه، وكفر من كفر من العرب، فقال عمر رضي الله عنه: كيف تقاتل الناس، وقد قال رسول الله صلى الله عليه

= بـرقم (٣/ ١٩٧ رقـم ٣١١١)، وفي مسند الشاميين من حديث عبد الله بن سعد (٢/ ٢٢١- رقـم١٢٢٥)، ونـسبه الهيثمـي أيـضاً إلى الطـبراني في الكبير وقال: «رواه الطبراني في الكبير وفيه عـثمان بـن عبدالـرحمن الطرايفـي وهـو ثقـة إلا أنه قيل فيه يروي عن الضعفاء وهذا من روايته عن صدقة بن خالد وهو من رجال الصحيح». [مجمع الزوائد ١/ ١٢٧].

(١) **المناط**: ناط الشيء ينوطه نوطاً: علقه. (لسان العرب ٧/ ٤١٨)، وعند الأصوليين: المناط هو العلة أي علة الحكم، لأنها مكان نوطه أي تعليقه. [انظر مذكرة أصول الفقه ١/ ٢٣١].

وسلم: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله»؟ فقال: والله لأقاتلن من فرَّق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها. قال عمر رضي الله عنه: فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر رضي الله عنه فعرفت أنه الحق[1]، والمسألة هنا تتعلق بقتال مانعي الزكاة.

قال الموفق ابن قدامة رحمه الله: (وأجمع المسلمون في جميع الأعصار على وجوبها، واتفق الصحابة رضي الله عنهم على قتال مانعيها)[2]، فوجوب الزكاة وأدائها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتداءً قد تلتبس فيه عدة مناطات؛ فقد يشتبه على البعض مناط وجوب أدائها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هل هو شخص الرسول صلى الله عليه وسلم أم هو وجوب الأداء إلى الإمام مطلقاً ؟

وهذه الشبهة هي التي تأولها الصنف الذين قاتلهم أبو بكر رضي الله عنه لمنعهم الزكاة، كما نقل الحافظ ابن حجر رحمه الله عن القاضي عياض رحمه الله تفصيل الأصناف الثلاثة المنسوبين إلى الردة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ومنها: (وصنف ثالث استمروا على الإسلام ولكنهم جحدوا الزكاة وتأولوا بأنها خاصة بزمن النبي صلى الله عليه وسلم، وهم الذين ناظر عمر أبا بكر في قتالهم).[3]

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، حديث: (١٣٩٩-١٤٠٠).

(٢) المغني، ابن قدامة، ٢/ ٢٢٨.

(٣) فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ١٤/ ٢٧٨، وهذه الأصناف الثلاثة كما نقلها الحافظ ابن حجر عن القاضي عياض كما يلي: (**كان أهل الردة ثلاثة أصناف**: صنف عادوا إلى عبادة =

فلما قال الصديق رضي الله عنه: «والله لأقاتلن من فرَّق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها» تحرر مناط الحكم، وتبين أن وجوب أداء الزكاة ليس متعلقاً بشخص النبي صلى الله عليه وسلم، وأقيمت بهذا الحجة على هؤلاء، وإنما جاز قتالهم ابتداءً لامتناعهم عن أداء ما يجب عليهم، ثم لما تمكن منهم الصحابة وأقاموا عليهم الحجة لم يبق إلا أن تنقشع عنهم غمامة التأويل الفاسد فيذعنوا ويؤدوا الزكاة إلى الإمام، أو يصروا على المنع والجحود فيكون الحكم عليهم بالردة.

وهذا الذي ذكرناه هو الذي نقل الحافظ ابن حجر استقرار الإجماع عليه، قال رحمه الله: (والذين تمسكوا بأصل الإسلام ومنعوا الزكاة بالشبهة التي ذكروها لم يحكم عليهم بالكفر قبل إقامة الحجة، وقد اختلف الصحابة فيهم بعد الغلبة عليهم، هل تغنم أموالهم وتسبى ذراريهم كالكفار أو لا كالبغاة؟ فرأى أبو بكر الأول وعمل به وناظره عمر في ذلك، وذهب إلى الثاني ووافقه غيره في خلافته على ذلك، واستقر الإجماع عليه

= الأوثان، وصنف تبعوا مسيلمة والأسود العنسي وكان كل منهم ادعى النبوة قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم فصدق مسيلمة أهل اليمامة وجماعة غيرهم، وصدق الأسود أهل صنعاء وجماعة غيرهم، فقُتل الأسود قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بقليل وبقي بعض من آمن به فقاتلهم عمال النبي صلى الله عليه وسلم في خلافة أبي بكر، وأما مسيلمة فجهز إليه أبو بكر الجيش وعليهم خالد بن الوليد فقتلوه، وصنف ثالث استمروا على الإسلام لكنهم جحدوا الزكاة وتأولوا بأنها خاصة بزمن النبي صلى الله عليه وسلم وهم الذين ناظر عمر أبا بكر في قتالهم). [الفتح ١٤/ ٢٨٢].

في حـق مـن جحد شيئاً من الفرائض بشبهة، فيطالب بالرجوع فإن نصب القتال قوتل وأقيمت عليه الحجة، فإن رجع وإلا عومل معاملة الكافر حينئذ).[1]

والحاصـل أن جـلاء هـذه الـشبهة ما كان ليتم إلا على هذا الوجه، حيث انفصل في شـخص أبي بكـر رضي الله عـنه مقـام الإمامـة عن مقام النبوة، فلو امتنع أحد عن أداء الزكاة لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته لتمحض كفره وردته قولاً واحداً إذ لا شـبهة تـرد مـع صـدور الأمـر عنه صلوات الله وسلامه عليه، فكان من حكمة الله عز وجـل أن جـرت أحداث الردة ومنع الزكاة لتنجلي هذه الشبهة ويتحرر مناط الوجوب فـيما افترضـه الله عـلى عـباده ويتبين للناس أن ما كان واجباً زمان النبوة فهو واجب إلى قـيام الساعة، وليس أجدر ولا أحرى من الصحابة رضوان الله عليهم أن يقيم الله تعالى حجةً على خلقه بهذا التوفيق في الفهم والتطبيق لنصوص الشرع وأصوله.

ولهـذا قـال عمر رضي الله عنه: (فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر رضي الله عـنه فعـرفت أنه الحق)، قال الحافظ ابن حجر: (أي ظهر له عن صحة احتجاجه لا أنه قلده في ذلك)[2] فهذا ليس تقليداً أعمى إذ لو كان كذلك لقلد من أول الأمر، ولكنه نظر وتمحيصٌ وتحرٍ منه رضي الله عنه للوجه الذي توصل من خلاله أبو بكر إلى الحكم، فلـما تبـين لـه ولباقي الصحابة كان قتال مانعي الزكاة والحكم بردة من جحد بعد إقامة الحجة عليه إجماعاً من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

---

(١) فتح الباري لابن حجر العسقلاني ١٤/ ٢٨٢ باختصار يسير جداً.

(٢) المصدر السابق ١٤/ ٢٨٢.

٢. **تحرير مسائل الأسماء والأحكام في قتال البغاة:** إن اجتماع وصف النبوة ووصف الإمامة في شخص النبي صلى الله عليه وسلم مظنة التباس بعض مسائل الدين على الأفهام، ومنها مسألة الأسماء والأحكام في قتال البغاة، ولعل من حكمة الله تعالى في جريان بعض الحوادث في عصر الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إظهار وجه الحق في فهم مثل هذه النصوص من الكتاب والسنة، لتنجلي الشبهات التي قد يصعب على البعض جلاؤها لو وقعت هذه الحوادث زمان النبي صلى الله عليه وسلم، أو لم تقع للصحابة أصلاً.

فلقد قال الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، وإن مسألة قتال البغاة من أكثر المسائل التي التبست على أهل الشبهات والتأويل الفاسد بسبب التعارض الظاهر –في عقولهم– بينها وبين نصوص النهي عن قتال المسلم والتغليظ على من قارف ذلك، فلم تستوعب عقول هؤلاء نصوص الشريعة الناهية عن قتل المسلم، وبين النصوص التي أباحت قتاله في حالات محددة.

ومعلوم أن قتال البغاة يتعلق بطائفة من المسلمين بغت فخالفت الجماعة وانفردت بمذهب أو تأويل وامتنعت عن طاعة الإمام وربما صار لها شوكة وبارزت بالحرب فهذه الفئة يتوجه إليها القتال ردعاً بالسيف عن البغي وزجراً عن المخالفة.[1]

---

(١) الأحكام السلطانية – الماوردي – ٩٦-٩٧ بتصرف، ولقد ذكر الإمام الماوردي رحمه الله ثمانية أوجه يخالف فيها قتال البغاة قتال المشركين والمرتدين وخلاصتها: ألا يقصد بقتالهم قتلهم =

ولقد التبس أمر هذا القتال على البعض فتوهم أنه موجبٌ لتكفير أو تفسيق من تلبس به لظاهر حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»[1]، وحديث: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار»[2]، ولقد تكلم الشراح والمحققون على هذه الأحاديث وردوا هذا التعارض الظاهر.

ولعل من المناسب التنبيه على ترجمة الإمام البخاري للباب الذي أورد فيه حديث القاتل والمقتول في النار، حيث ترجم له رحمه الله بباب: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، فسماهم المؤمنين..

وهذا من دقيق فقهه رحمه الله تعالى إذ بيَّن من خلال هذه الترجمة أن الوعيد بالنار ليس للكفر، وأن ما ورد في بعض الأحاديث المتعلقة بالموضوع من لفظ الكفر ليس على ظاهره، ومع هذا فإن الشريعة قد دأبت على تقرير المسائل العظيمة في الدين من خلال

= وإنما يقصد ردعهم، ويقاتلهم مقبلين لا مدبرين، ولا يذفف على جريحهم، ولا يقتل أسيرهم، ولا يغنم أموالهم ولا يسبي ذراريهم، ولا يهادنهم إلى مدة ولا على مال، ولا ينصب عليهم المناجيق، ولا يحرق عليهم المساكن ولا يقطع الشجر.

(١) صحيح البخاري كتاب العلم باب الإنصات للعلماء حديث: (١٢١)، والحديث عن جرير رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له في حجة الوداع: استنصِت الناس، فقال: الحديث ..

(٢) صحيح البخاري كتاب الإيمان باب ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا..﴾ حديث: (٣١).

التطبيق الواقعي[1]، ومسألتنا هذه من الأهمية بمكان بحيث لا بد من بيان حكمها بالمثال العملي، ولكن أكان من الممكن تحرير هذا الحكم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم؟

إن المسألة المحورية التي يدور عليها أمر البغي هو التعلق بشبهة تأويل فاسد، بحيث يُتصور وقوع اللبس والاشتباه من جهة كون الحق مع إحدى الطائفتين، فلو تصورنا وقوع مثل هذا البغي والمخالفة في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم لما كان للشبهة مكان، إذ الحق في جانب الرسول صلى الله عليه وسلم قولاً واحداً، ولا يمكن أن يتمحض موقف من خرج عليه إلا كفراً بواحاً.

والحاصل أن المسألة المراد تقريرها لا يُتصور وقوعها بالصورة التي يعنيها الشرع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، فكان من حكمة الله تعالى - والله أعلم - أن وقعت مثل هذه النازلة في عصر الصحابة العدول الذين لا يُشك في عدالتهم فضلاً عن إسلامهم، ليتقرر بالتطبيق العملي ما تأصل بالبيان النظري من أن قتال البغاة لا يسلب المتقاتلين وصف الإيمان المجمل، وأن لفظ الكفر ليس على ظاهره. وما كان لمثل هذا

---

(١) ولهذا أمثلة كثيرة منها إفاضة الرسول صلى الله عليه وسلم من حيث أفاض الناس خلافاً لعقيدة الحمس الباطلة، ومنها زواجه صلى الله عليه وسلم بزينب رضي الله عنها وهي مطلقة زيد الذي كان متبناه، ومنها تحلله من عمرة الحديبية قدوةً لأصحابه وقد شق عليهم ذلك، وغيرها من المسائل التي حرصت الشريعة على تقريرها بالفعل والتطبيق ولم تكتف ببيان الحكم النظري وهذا من حكمة الشريعة لما لمثل هذه المسائل من أهمية عند الناس، ولما في كسر العوائد فيها من مشقة.

الحكـم أن يتقرر عملياً إلا أن يجريه الله تعالى على يد الصحابة العدول رضوان الله تعالى علـيهم لأنهم الحجة – بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم – على خلقه سبحانه وتعالى في فهم النصوص وتطبيقها، والله أعلم.

- **رابعاً**: دفع توهم الحصر في صورة ما هو مشروعٌ بالجنس.

إن مـن الحكـم التـي تتعلق بحجية الصحابة رضوان الله تعالى عليهم بيان مشروعية بعـض المـسائل الـشرعية دون تقيـيدها بـصفة معيـنة، حيث إن مصالح الناس تتطلب بعـض المـرونة والـسعة في صـفة هـذه المسائل مع تقرر وجوبها وفرضيتها، وقد يؤدي الاقتـصار في بيان هذه المسائل على عصر النبي صلى الله عليه وسلم إلى توهم الحصر في صفتها الشرعية، ونأخذ مثالاً على ذلك مسألة الإمامة:

قـال الدكـتور صلاح الصاوي: (الإمامة عند أهل السنة واجبٌ من أعظم واجبات الدين، وفريضة من أعظم وآكد فرائضه، بل لا قيام للدين إلا بها؟).[1]

ولـئن كـان الأصـل في مـسائل الإمامـة أن تدرس في كتب الفروع لا الأصول، فإن الـشطط والانحـراف الـذي وقـع في هـذا الأصـل دفـع بهـذه المـسألة إلى مظـان كتب العقائد والأصول.

قـال الدكـتور صـلاح الـصاوي: (فهـي باعتبارها من الأحكام التكليفية أليق بعلم الفقـه، وباعتـبار مـا أُلـصق بهـا مـن الغلـو والشطط من جانب فريق من المبتدعة أليق بالمباحث العقدية).[2]

---

(١) الوجيز في فقه الخلافة الدكتور صلاح الصاوي ١/ ١٤.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٥.

وهـؤلاء المبـتدعة الذين أشار إليهم هم الشيعة الإمامية، قال الشهرستاني رحمه الله: (الإمامـية: هم القائلون بإمامة علي رضي الله عنه بعد النبي علبه الصلاة والسلام، نصاً ظاهراً وتعييناً صادقاً من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين، قالوا: وما كان في الدين والإسلام أمرٌ أهم من تعيين الإمام).[1]

وقـال ابـن الجـوزي رحمـه الله: (قالـوا: لا يمكـن أن تكون الدنيا بغير إمام من ولد الحسين وإن الإمام يعلمه جبرائيل فإذا مات بدل مكانه مثله).[2]

* **ويتعلق بمسألة الإمامة أمران:**

- **أولهما:** مشروعية تنصيب الإمام وحكمه.
- **وثانيهما:** طريقة تعيين الإمام.

أمـا الكـلام في **وجـوب الإمامـة** فأنقـل فيه قول الآمدي رحمه الله: (قال أهل الحق: الدليل القاطع على وجوب قيام الإمام واتباعه شرعاً ما ثبت بالتواتر من إجماع المسلمين في الـصدر الأول بعـد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على امتناع خلو الوقت عن خليفة وإمام).[3]

وأمـا **طـريقة تعيـين الإمـام** فقد كان الاختيار أولاً بمشورة ومبايعة أهل السقيفة[4]، فكانـت هـذه طـريقة، ثـم استخلف أبو بكر رضي الله عنه عمر رضي الله عنه[5] فكانت

---

(١) الملل والنحل الشهرستاني ١/ ١٦٢.

(٢) تلبيس إبليس أبو الفرج ١/ ٣٢.

(٣) غاية المرام الآمدي ١/ ٣٦٤، وانظر: العواصم من القواصم ابن العربي ١/ ٦٢.

(٤) العواصم من القواصم ابن العربي ١/ ٦٢.

(٥) المصدر السابق ١/ ٦٨.

هـذه طريقة، ثم جعلها عمر شورى[1] فهذه طريقة، ثم كانت البيعة لعلي رضي الله عنها ولكـن شـابها مـا شابها من البغاة الذين تغلب عليهم رضي الله عنه فكانت هذه سنة في جواز استقرار الإمامة بالمغالبة فهذه أيضاً طريقة.

وهكـذا نرى أن سنن الخلفاء الراشدين المهديين قد تنوعت فيها طرق تعيين الإمامة واسـتقرارها مـع الاتفـاق عـلى وجوب تنصيب الإمام، فكان في حجيتهم بيان لمجمل الحكـم الشرعي من دون حصر طريقة تطبيق هذا الحكم في صيغة معينة، ولو أن رسول الله صـلى الله علـيه وسلم استخلف أبا بكر رضي الله عنه صراحةً[2] فلربما أدى ذلك إلى تـوهم لـزوم هـذه الطـريقة وعـدم جـواز تعيـين الإمام إلا باستخلاف ممن قبله، والله تعالى أعلم.

وهكـذا فـإن الأمـة الإسـلامية في كـل زمـان ومكان تجد الدليل الشرعي قائماً على وجـوب تنـصيب الإمام، ثم تجد أن الشريعة قد تركت الأمر في سعة من حيث الطريقة التـي يـرتئيها المـسلمون لتنصيبه وفق الشروط الشرعية، ولا تجد الحرج في هذا التنويع لأنه سنة الخلفاء الراشدين المأمور باتباعهم والمحتج بسننهم رضوان الله تعالى عليهم.[3]

---

(١) المصدر السابق.

(٢) لقـد دلـت كثـير من أدلة السنة على اختيار أبي بكر رضي الله عنه ولكن ليس هناك نص صريح بتعيـين للخلافـة وإن كانـت هـناك بعض النصوص قريبة جداً من مثل هذا التصريح، ولو كان هـناك نـص صريح لما وقعت المناظرة في السقيفة قبل استقرار الرأي على مبايعة أبي بكر رضي الله عنه ولاحتج أبو بكر رضي الله عنه ومن معه من المهاجرين بهذا النص إن وجد، والله أعلم.

(٣) ولقـد بـين الدكتور صلاح الصاوي ما استقر عليه العمل عند أهل السنة من طرق تولية الإمام في ثلاثـة طـرق هـي : البـيعة لمـن يختـاره أهـل الحل والعقد، والاستخلاف (أو العهد) والغلبة والاستيلاء. (انظر: الوجيز في فقه الخلافة – ١/ ٥٨-٧٥).

○ **خامساً**: رفع الحرج عن الأمة بعدم افتراض ما يجوز التنفل به.

إنّ أفعال النبي صلى الله عليه وسلم تحتمل من حيث الأصل إما التشريع للأمة (بالوجوب أو الندب) أو الخصوصية له صلى الله عليه وسلم أو أفعال تقتضيها الجبلة البشرية والعادات.[1]

وإن تخصيص فعله صلى الله عليه وسلم للعبادة بحكم الوجوب أو الندب للأمة أو الخصوصية له صلوات الله وسلامه عليه إنما يتحرر من خلال القرائن التي تدل على إحدى هذه الأحكام، كترك العبادة المعنية أحياناً مما يدل على ندبيتها، وكالأمر بها مع الفعل مما قد يدل على وجوبها، أو دلالة النص على اختصاصه بها كالوصال في الصوم، ونحو ذلك.

وقد تكون العبادة مشروعة على سبيل الندب والاستحباب لا على سبيل الحتم والإيجاب، فيدع رسول الله صلى الله عليه وسلم المواظبة عليها خشية أن تفترض على أمته، ولكن هذا الترك قد يوهم نسخ مشروعية العبادة، فيكون في فعل الصحابة لها بعد ترك النبي صلى الله عليه وسلم بياناً وحجةً في مشروعيتها دون توهم وجوبها، ودون توهم البدعة والحدث فيها كما لو كان فِعلُها ممن ليس حجةً في السَنِّ والاقتداء، وفيما يلي مثال ذلك:

فعن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليلةً من جوف الليل، فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته، فأصبح الناس فتحدثوا، فاجتمع أكثر منهم، فصلى فصلوا معه، فأصبح الناس فتحدثوا، فكثر أهل المسجد من

---

(١) أصول الفقه – الإمام أبو زهرة – ١/ ١٠٣.

الليـلة الثالثة، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى، فصلوا بصلاته، فلما كانت الليـلة الـرابعة عجـز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقبل عـلى الـناس فتـشهد ثـم قـال: (أمـا بعد، فإنه لم يخف علي مكانكم، ولكني خشيت أن تُفـرض علـيكم فتعجـزوا عـنها)، فـتوفي رسـول الله صـلى الله عليه وسلم والأمر على ذلـك[1]، وعن عبد الرحمن بن عبد القارىء أنه قال: خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عـنه لـيلةً في رمـضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاعٌ متفرقون، يصلي الرجل لنفسه، ويـصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، فقال عمر: (إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحـد لكـان أمـثل)، ثـم عزم فجمعهم على أُبيّ بن كعب، ثم خرجت معه ليلةً أخرى والـناس يصلون بصلاة قارئهم، قال عمر: (نِعم البدعة هذه، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون)، يريد آخر الليل وكان الناس يقومون أوله.[2]

فهـذه الأحاديث تبين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امتنع عن المواظبة على هذه العـبادة في جماعـة المسجد رغم اجتماع الناس لها خشية أن تفترض عليهم فلا يطيقوها، فلما ارتفع هذا المانع بوفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانقطاع الوحي كان في حجية فعـل الصحابة رضوان الله عليهم – لا سيما الخلفاء الراشدين المهديين المأمور بالإتساء بهم – باب رحمة وفضل لهذه الأمة ببيان وإقرار مشروعية هذه العبادة العظيمة، وسماها أمير المؤمنين عمر بدعة بالاعتبار اللغوي، كما قال الحافظ العيني رحمه الله: (وإنما دعاها بدعة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنها لهم ولا كانت في زمن أبي بكر رضي

---

(١) صحيح البخاري كتاب التراويح باب فضل من قام رمضان حديث: (٢٠١٢).

(٢) المصدر السابق حديث: (٢٠١٠).

الله تعـالى عـنه، ورغّـب عمـر[1] فيها بقوله نِعم ليدل على فضلها ولئلا يمنع هذا اللقب من فعلها).[2]

والمعنـى أن رسـول الله صـلى الله علـيه وسـلم رغَّـب في هـذه الـصلاة وبـين أصل مـشروعيتها وتـرك المواظـبة علـيها لمـا تقـدم، وصرح بهذه العلة فلا يقع الوهم بنسخ جـوازها، ثـم سـنها عمـر بن الخطاب رضي الله عنه فكانت سنة عمرية راشدة لا مجال لخشية أو توهم الوجوب فيها ولا مورد للبدعة فيها، والله أعلم.

○ **سادساً:** دفع توهم النسخ لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إن وقوع النسخ في أحكام الشريعة أمرٌ مقرر عند العلماء، وقد يلتبس الأمر في بعض الـسنن فيُـتوهم أو يُدَّعـى فـيها النسخ، فيكون في حجية عمل الصحابة لا سيما الخلفاء الراشـدين مـا يـدحض هذه الدعوى ويرفع الوهم من خلال معرفة عملهم بهذه السنة المخـتلف فـيها، ومـا أجمـل مـا قال الإمام الشاطبي رحمه الله في هذا الباب، حيث قال: (عـلى أن أبـا عـبد الله الحـاكم نقل عن يحي بن آدم قول السلف الصالح: (سنة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أن المعنى فيه أن يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم مات وهو على تلـك الـسنة، وأنـه لا يحتاج مع قول النبي صلى الله عليه وسلم إلى قول أحد)، وما قال صـحيح في نفـسه فهو مما يحتمله حديث العرباض رضي الله عنه[3]، فلا زائداً إذاً على ما

---

(١) في المطـبوعة: (ورغب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها) ولكن الظاهر من سياق الكلام أنه عمر كما لا يخفى.

(٢) عمدة القاري – العيني – ١١/ ١٢٦.

(٣) سنن أبو داود – كتاب السنة – باب لزوم السنة – حديث: (٤٦٠٧).

ثبت في السنة النبوية إلا أنه قد يخاف أن تكون سنة منسوخة بسنة أخرى، فافتقر العلماء إلى النظر في عمل الخلفاء بعده، ليعلموا أن ذلك هو الذي مات عليه النبي صلى الله عليه وسلم من غير أن يكون له ناسخ، لأنهم كانوا يأخذون الأحدث فالأحدث من أمره، وعلى هذا بنى مالك بن أنس في احتجاجه بالعمل ورجوعه إليه عند تعارض السنن).[1]

ولعل من الأمثلة الصريحة على هذه الفائدة ما أخرجه البخاري في صحيحه في حديث طويل وفيه: «فجلس عمر على المنبر، فلما سكت المؤذنون قام فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: أما بعد فإني قائلٌ لكم مقالة قد قُدِّر لي أن أقولها، لا أدري لعلها بين يدي أجلي، فمن عقلها ووعاها فليحدِّث بها حيث انتهت به راحلته، ومَن خشي أن لا يعقلها فلا أُحل لأحد أن يكذب علي، إن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل الله آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها، رجم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمانٌ أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أُحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف».[2]

قلت: ولا يقتصر هذا على الأحكام العملية، بل يتعداه من باب أولى إلى مسائل الأصول بحيث يقال إن مسائل العقيدة والأصول التي قررها وأظهرها الصحابة

(١) الاعتصام الشاطبي ١/ ٦٨-٦٩.

(٢) صحيح البخاري كتاب الحدود باب رجم الحبلى في الزنا إذا أحصنت حديث: (٦٨٣٠).

رضـوان الله علـيهم وقمعـوا بهـا أهل الأهواء والبدع ما هي إلا نقل عملي لما كان عليه رسـول الله صـلى الله علـيه وسلم من شرح وبيان لنصوص السنة والقرآن، وهذا الذي نقلـوه وحكمـوا هـو الحجـة بلا ريب، غير أن مسائل أصول الدين لا يدخلها النسخ، ويكـون وجه الاحتجاج بعمل وقول الصحابة فيها من جهة إظهار ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله أعلم.

○ **سابعاً**: تأكيد عالمية رسالة الإسلام زماناً ومكاناً.

إن عالمـية ديـن الإسـلام خصيـصة من خصائصه، وفضل امتن الله تعالى به على نبيه محمد عليه الصلاة والسلام، كما صح الحديث عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله علـيه وسـلم قـال: «أُعطـيت خمـساً لم يعطهن أحد قبلي؛ نُصرت بالرعب مسيرة شهر، وجُعلـت لي الأرض مـسجداً وطهـوراً، فـأيما رجـلٍ من أمتي أدركته الصلاة فليُصلِّ، وأُحلـت لي المغـانم ولم تحـل لأحد قبلي، وأُعطيت الشفاعة، وكان النبي يُبعث إلى قومه خاصة، وبُعثت إلى الناس عامة».[1]

وقـال تعـالى: ﴿وَمَـا أَرْسَـلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّـةً لِّلـنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُـونَ﴾ [سبأ: ٢٨]، ومع هذا نجد من يشكك في صلاحية الإسلام لحكم الناس في كـل مكـان وزمـان، ويـزعم أن أثـر النـبوة قد انقطع بموت نبيها صلوات الله وسلامه علـيه، فـإذا بـنا نجـد فعـل الصحابة رضوان الله عليهم يقطع الطريق على هؤلاء ببيان الفهـم الـصحيح والتطبيق الصحيح لعالمية الإسلام. فإذا بهم ينبرون لتحرير الدين من

---

(١) صحيح البخاري – كتاب التيمم – حديث: (٣٣٥).

أوهـام الـردة، وينتظمون صفوفاً لنشر الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها، لا يحدهم عـرق ولا أرض ولا زمـان، وهـم يقولـون بحـالهم ومقـالهم إن رسالة محمد لا تنقطع بموت محمد عليه الصلاة والسلام.

وقـد جعـل الله تعـالى فعـل هـؤلاء الـصحابة الكـرام حجة على من بعدهم ، وفهم التابعون الكرام هذه الحجية فقاموا بمثل ما قام به الصحابة الأوفياء لدينهم ونبيهم من نشر دعوة الإسلام في أصقاع المعمورة، ولا يزال من ينهج هذا النهج ويقتفي هذا الأثر إلى اليوم حاملاً لواء الدعوة إلى كل زاوية من زوايا المعمورة.

ومـا أجمل ما نقل عن الحسن بن محمد بن الحنفية في رسالة طويلة له وفيها: (...فبلَّغ محمـدٌ – صـلى الله علـيه وسـلم – الرسالة ونصح الأمة وعمل بالطاعة وجاهد العدو، فأعـز الله بـه أمـره وأظهـر بـه نـوره وتمـت به كلمته، وانتخب له أقواماً عرفوا حق الله واعـترفوا بـه، وبذلـوا لـه دمـاءهم وأمـوالهم، فيهم من هجر داره وعشيرته إلى الله عز وجـل، ومنهم آوى ونصر فأسوا بأنفسهم وآسوا به، ولم يرغبوا بأنفسهم عن نفسه فأيد الله بهـم الـدين ودمـغ الحـق الـباطل، وأبطلـت دعـوة الطواغـيت، وكسرت الأزلام، وتـركت عـبادة الأوثـان، وأجـيب داعي الله، وظهر دين الله، وعرف الناس أمر الله عز وجـل، واعـترفوا بقـضاء الله وشـهدوا بالحـق، وقالـوا لا إلـه إلا الله محمد رسول الله، وأدوا فـرائض الله عز وجل، وأعقب الله نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم ومن استجاب لـه أجـراً ونـصراً ووعـداً وسـلطاناً ومكـن لهـم ديـنهم الـذي ارتضى وأبدلهم من بعد خوفهم أمناً).[1]

---

(١) الإيمان العدني ١/ ١٤٦-١٤٧.

قلت: فمن تعرض لنا بشبهة انقضاء الدين بموت نبيه وأخذ يتأول نصوص الوحيين الدالة على خلود الرسالة، انبرينا له محتجين بفعل الصحابة الكرام الذين لم يهنأ لهم عيش حتى يقوموا بأمر دينهم وميراث نبيهم عليه الصلاة والسلام، على الوجه الذي ينتفي معه كل تأويل وشبهة، ويجعل نصوص الشرع المحكمة قاضية على كل رأي وهوى، وتأمل كيف كان حفظ الله تعالى لهذا الدين بفضل الصحابة الكرام والخلفاء الراشدين المهديين.

وقد روى البيهقي بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «والذي لا إله إلا هو لولا أن أبا بكر استُخلف ما عُبد الله، ثم قال الثانية ثم الثالثة، فقيل له: مه يا أبا هريرة، فقال: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجَّه أسامة بن زيد في سبع مائة إلى الشام، فلما نزل بذي خَشب[1] قُبض النبي صلى الله عليه وسلم، وارتدت العرب حول المدينة، واجتمع إليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا أبا بكر رُد هؤلاء، تُوجه هؤلاء إلى الروم وقد ارتدت العرب حول المدينة؟! فقال: والذي لا إله إلا هو، لو جرَّت الكلاب بأرجل أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رددت جيشاً وجَّهه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا حللت لواءً عقده رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوجَّه أسامة، فجعل لا يمر بقبيلٍ يريدون الارتداد إلا قالوا: لولا أن لهؤلاء قوة ما خرج مثل هؤلاء من عندهم، ولكن ندعهم حتى يلقوا الروم، فلقوا الروم فهزموهم وقتلوهم ورجعوا سالمين، فثبتوا على الإسلام».[2]

---

(١) **ذي خشب**: واد على مسير ليلة من المدينة.(انظر معجم البلدان – ياقوت الحموي – ٢/ ٣٧٣).

(٢) الاعتقاد – البيهقي – ١/ ٤٦٨.

إن حجية الصحابة الكرام في فهم وتطبيق مفهوم عالمية الإسلام هي السبيل لرسم منهج وراثة الدين على النسق الذي يرتضيه رب العالمين، وهي الحجة التي نرمي بها في وجوه من يريدون أن يلقوا بالإسلام وشرائعه في أقبية التاريخ حتى يخلوا المكان لتفاهات أذهانهم وأفكارهم سواء أكانت أحكاماً وضعيةً يُعبِّدون الناس لها، أم كانت أهواء دنيئة يستزلون الناس إليها، وهذه الأمة مهما بلغ بها من الضعف أو البلاء في فترة من الفترات ستظل على منهج الصديق رضي الله عنه وأرضاه تنفذ بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمضي لواءه وتبلغ عنه سنته وقرآنه ولو نهشت في أجسادها الكلاب، ولو فنت منهم النفوس والأموال، ورضي الله عن أبي ذر حيث قال: «لو وضعتم الصمصامة[1] على هذه -وأشار إلى قفاه- ثم ظننت أني أُنفذ كلمةً سمعتها من النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن تُجيزوا عليَّ لأنفذتها».[2]

نعم.. هؤلاء الصحب الكرام هم الحجة، وفي هذه الحجة المحجة التي تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها.

○ **ثامناً**: دفع دعوى تعذر العمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قد يثير بعض أهل الشبهات كلاماً مفاده أن هذه الشريعة الكاملة التي جاء بها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمكن العمل بها إلا مؤيداً بالوحي كما كان الحال عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وليس قصد هؤلاء تعظيم قدر النبي صلى الله عليه وسلم وإنما قصدهم التدرج بالناس شيئاً فشيئاً إلى تعطيل السنة والدين، فكان في عمل الصحابة على

---

(١) **الصمصامة**: السيف الصارم الذي لا ينثني. (مختار الصحاح ١/ ١٥٥).

(٢) صحيح البخاري كتاب العلم باب العلم قبل القول والعمل ، رواه معلقاً تعليقاً جازماً.

تفاوت منازلهم وقدرهم وهم بشرٌ لا يوحى إليهم ولا عصمة لأفرادهم حجة على هؤلاء وأمثالهم، حيث سجل الصحابة رضوان الله عليهم للإنسانية جمعاء أنموذجاً عملياً واقعياً لتطبيق هذا الدين وواقعية هذا الدين، وإمكان التزام البشر بهذا الدين.

ولقد أخرج يحي بن آدم في كتابه الخراج بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث صفايا[1]؛ خيبر وفدك وبنو النضير، فأما بنو النضر فكانت حبساً لنوائبه[2]، وأما فدك فكانت لأبناء السبيل، وأما خيبر فجزأها ثلاثة أجزاء، جزئين بين المسلمين وجزءاً لنفقة أهله، وما فضل عن نفقة أهله رُد على فقراء المهاجرين، ثم قال عمر: إن الله خص رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الفيء لم يعطه أحداً غيره، ثم قرأ: ﴿مَا أَفَآءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾[الحشر: ٧] إلى آخر الآية، ثم قال: فكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فوالله ما استأثر بها عليكم، ولقد بثها فيكم حتى بقي منها هذا المال، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق منها على أهله نفقة سنتهم، ثم يأخذ ما بقي من ذلك فيجعله مجعل مال الله عز وجل، **عمل بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توفاه الله عز وجل، ثم قبضها أبو بكر فعُملت فيها بمثل عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم تُوفي أبو بكر فقبضتها فعملتُ فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبما عمل أبو بكر رضي الله عنه بعده»**.[3]

---

(١) **صفايا:** جمع صفية، وهي ما يصطفيه الرئيس من المغنم لنفسه قبل القسمة. (مختار الصحاح ١ / ١٥٣).

(٢) **النوائب:** جمع نائبة، والنائبة المصيبة. (مختار الصحاح ١/ ٢٨٥).

(٣) الخراج يحي بن آدم القرشي – ١/ ٣٥.

وموضع الشاهد آخر كلامه رضي الله عنه كما لا يخفى، وما أروع ما نقل الإمام اللالكائي رحمه الله بسنده عن إسحاق بن أبي إسرائيل قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول بإسنادٍ يسنده -قال ما كان أسند إليَّ غيره- قال: (ما كان أبو بكر وعمر إلا حجة على الناس، أن يقول قائل من ذا الذي يستطيع أن يعمل بمثل عمل رسول الله؟ فيُقال: أبو بكر وعمر، فكانا حجة على الناس).[1]

فهذا الدين لم يأت ليُعمل به عهد النبي صلى الله عليه وسلم فحسب، وإنما جاء على وفق مقدور البشر ليُعمل به إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، والله أعلم.

هذه بعض الحكم المتعلقة بافتراض الله تعالى حجية قول الصحابة وفعلهم على هذه الأمة، استنبطتها على سبيل التدبر والتأمل، والله تعالى أعلم.

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة اللالكائي- ٧/ ١٤٠٨ (رقم ٢٥٣٤).



الباب الأول:

حجّيّة الصحابة في أصول الدين ، وفيه:

- **الفصل الأول:**

حجّيّة الصحابة في العقيدة.

- **الفصل الثاني:**

حجّيّة الصحابة في القرآن الكريم.

- **الفصل الثالث:**

حجية الصحابة في السنة النبوية.





الفصل الأول:

حجّية الصحابة في العقيدة ، وفيه :

- **المبحث الأول:**

  تعريف العقيدة.

- **المبحث الثاني:**

  مصادر الاستدلال في العقيدة.

- **المبحث الثالث:**

  حجية الصحابة في العقيدة.



▪ المبحث الأول: تعريف العقيدة.

➢ المطلب الأول: تعريف العقيدة في اللغة.

العقيدة **لغةً**: من العقد وهو نقيض الحَلِّ، عقده يعقده عقداً وتعقاداً[١]، ومنه العقدة، يقال: (عقدت الحبل فهو معقود)[٢] ، **ويأتي على معانٍ أخرى منها:**

١- **العهـد**: ومنه عقدة النكاح[٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

٢- **التوكـيد**: جـاء في اللـسان: (وعقـد العهـد واليمـين يعقـدهما عقـداً وعقَّدهما: أكـدهما)[٤]، ومـنه قـوله تعـالى: ﴿وَلَكِـن يُـؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]، وجاء في زبدة التفسير: (أي بأيمانكم المعقودة الموثقة بالقصد والنية إذا حنثتم فيها).[٥]

٣- **الـصلابة والـشدة**: جـاء في اللـسان: (واعـتقد الـشيء: صـلُب واشتد)[٦]، وفي المختار: (عقد الرُّبُّ وغيره غلُظ فهو عقيد).[٧]

---

(١) لسان العرب ٣/ ٢٩٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) لسان العرب – ابن منظور- ٣/ ٢٩٧.

(٥) زبدة التفسير من فتح القدير الدكتور محمد سليمان الأشقر-١/ ١٥٤.

(٦) لسان العرب ٣/ ٢٩٩.

(٧) مختار الصحاح ١/ ١٨٦.

٤- **الرأي**: ومنه قولهم: (اعتقد كذا بقلبه، وليس له معقود أي عقد: رأي)[١]، وفي الحديث: «أن رجلاً كان يبايع وفي عقدته ضعف».[٢] **أي**: في رأيه ونظره في مصالح نفسه.[٣]

ويلاحظ أن أصل مادة عقيدة من عقد ثم جاءت على صيغة المبالغة فهي على وزن فعيل، ثم جاءت التاء المربوطة للدلالة على المبالغة أيضاً كما يقال عالم وعلَّامة، فالتاء المربوطة ليست للتأنيث وإنما هي للمبالغة، وهذه الزيادات في المبنى -أعني صيغة المبالغة والتاء المربوطة- إنما تدل على زيادة المعنى كما هو مقرر، والمعنى الزائد هنا هو تأكيد وتوثيق هذا العهد كما لا يخفى.

➢ **المطلب الثاني: تعريف العقيدة في الاصطلاح.**

قال الإمام الجرجاني: (العقائد ما يُقصد فيه نفس الاعتقاد دون العمل).[٤]

وقال أبو يحي الأنصاري: (الاعتقاد العلم الجازم القابل للتغير، وهو صحيح إن طابق الواقع كاعتقاد المقلِّد سُنية الضحى، وإلا ففاسد كاعتقاد الفلسفي قدم العالم).[٥]

---

(١) مختار الصحاح ١/ ١٨٦، ولسان العرب ٣/ ٢٩٩.

(٢) صحيح ابن حبان ١١/ ٤٣٠ (حديث: ٥٠٤٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبايع وفي عقدته ضعف..الحديث، وأخرجه الضياء في المختارة (٦/ ٣٣٣- حديث: ٢٣٥٥) ، والحاكم في المستدرك وصححه (٤/ ١١٣- حديث: ٧٠٦١)، وقال الحافظ ابن حجر: «أخرجه الأربعة وصححه الترمذي». [انظر: الدراية- ٢/ ١٤٨].

(٣) لسان العرب ٣/ ٢٩٩.

(٤) التعريفات الجرجاني -١/ ١٩٦.

(٥) الحدود الأنيقة الأنصاري ١/ ٦٩.

وقـال شـيخ الإسـلام ابن تيمية رحمه الله: (والكلمة أصل العقيدة، فإن الاعتقاد هو الكلمة التي يعتقدها المرء، وأطيب الكلام والعقائد كلمة التوحيد واعتقاد أن لا إله إلا الله، وأخـبث الكـلام والعقائـد كلمـة الشرك، وهو اتخاذ إله مع الله، فإن ذلك باطل لا حقيقة له).(١)

مما تقدم يمكن **تعريف العقيدة الإسلامية بأنها: (العلم الجازم بكلمة التوحيد).**

- **المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:**

إن المناسـبة بـين المعنـى اللغـوي والاصـطلاحي ظاهـرةٌ جلـية؛ فتعـريف العقـيدة الإسـلامية اصـطلاحاً بأنها (العلم) مناسب للمعنى اللغوي الدال على الرأي وهو هنا الـرأي المطابـق للحقـيقة، ووصـفه بأنـه (جـازم) مناسـب للمعنى اللغوي الدال على الصلابة والشدة.

وأمـا التقييد بـ(كلمة التوحيد) فلأجل مطابقة الحق، وكلمة التوحيد هي لا إلٰـه إلا الله، والعلـم بهـا يـستلزم العلـم بكـل مـتعلقاتها مما جاء به الوحي، ونقله لنا الصحابة رضـوان الله علـيهم؛ فهـي تـشمل توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية والعلم بأسماء الله تعالى الحسنى وصفاته العلى.

وهـنا تنبـيه وهـو أن تعـريف العقـيدة على هذا النحو هو من جهة المعتَقَد، أما نفس الاعـتقاد فـيمكن اعتـباره مـرادفاً للإيـمان فـلا بـد حينـئذٍ مـن أن ينـضم العمـل إلى

---

(١) مجمـوع الفـتاوى ٤/ ٤٨-٤٩، وقـال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في تعريف العقيدة: «**الحكم الجـازم في القلـب**» فإن طابق الواقع كان صحيحاً، وإن خالف الواقع كان باطلاً. [شرح العقيدة الواسطية محمد بن عثيمين ١/ ٣٧].

العلم، فيكون تعريف العقيدة الإسلامية بهذا الاعتبار هو: (**تصديق الوحي والانقياد للشرع**).[1]

- **المبحث الثاني: مصادر الاستدلال في العقيدة.**

وفيه ثلاثة مطالب هي: القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والإجماع.

إن وجوب معرفة المرء لما أوجبه الله تعالى عليه من الاعتقاد يستلزم معرفته لمصادر الاستدلال على هذه العقيدة، قال الإمام اللالكائي رحمه الله: (أما بعد، فإن أوجب ما على المرء معرفة اعتقاد الدين، وما كلف الله به عباده من فهم توحيده وصفاته، وتصديق رسله بالدلائل واليقين، والتوصل إلى طرقها والاستدلال عليها بالحجج والبراهين، وكان مِن أعظم مقول وأوضح حجة ومعقول: كتاب الله الحق المبين، ثم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته الأخيار المتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون، ثم التمسك بمجموعها والمقام عليها إلى يوم الدين، ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مما أحدثها المضلون).[2]

فاللالكائي رحمه الله يبين في هذا الكلام أن مصادر الاستدلال على العقيدة هي الكتاب والسنة والإجماع، ولقد عطف رحمه الله قول الصحابة على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك والله أعلم من وجهين أحدهما أنهم هم الوارثون للسنة الفاهمون لمقصود رسول الله صلى الله عليه وسلم ومراده من كلامه وهديه، والثاني أن ما لم يؤثر فيه قول صريح عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا مندوحة عن اللجوء إلى قول

---

(١) انظر: الثوابت والمتغيرات – صلاح الصاوي – ١/ ٩٢-٩٤.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة – اللالكائي – ١/ ٧.

الصحابة فيه، لأنهم لا يتكلمون في ما لا مجال للرأي فيه إلا بما أثروه وفهموه ووعوه وتلقوه عن الرسول صلى الله عليه وسلم.[1]

أما بقية كلامه رحمه الله فيتعلق بمنهج العمل بهذه المعرفة بعد تلقيها التلقي الصحيح وهو يقوم على أمرين التمسك بالسنة كما كان عليها الصحابة ومن تبعهم بإحسان، ونبذ البدعة والحدث التي ابتدعها أقوام من الخلف انحرفوا من منبع العلم وشذوا عن هدي الصحابة في التعلم.

وقال الإمام ابن حزم رحمه الله: (دين الإسلام اللازم لكل أحد لا يؤخذ إلا من القرآن أو مما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ إما برواية جميع علماء الأمة عنه عليه الصلاة والسلام وهو الإجماع، وإما بنقل جماعة عنه عليه الصلاة والسلام وهو نقل الكافة، وإما برواية الثقات واحداً عن واحد حتى يبلغ إليه عليه الصلاة والسلام ولا مزيد).[2]

فيلاحظ من كلامه رحمه الله أن الإجماع وسيلة لمعرفة الوحي وأن حقيقة المصدر عند التحقيق هو الوحي قرآناً وسنة، ولا يعارض هذا ما نحن بصدده من بيان حجية الصحابة لأننا قررنا أن المقصود بحجيتهم منهج التلقي والفهم والعمل لا أصل التشريع، كما تقدم منذ قليل من كلام الإمام اللالكائي رحمه الله.

---

(١) وسيأتي مزيد بيان لهذه المسألة عند الحديث عن قيمة تفسير الصحابي.

(٢) المحلى ـ ابن حزم ـ ١/ ٥٠.

ولقد أوجز فأحسن الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله في كافيته حيث قال:

العلـــم قـــال الله قـــال رســـوله ... قـال الـصحابة هـم أولـو العـرفان

مـا العلـم نـصبُك للخلاف سفاهة ... بـين الرسـول وبـين رأي فـلان[1]

فلقـد بـيَّن رحمـه الله أن مـصادر العلم – أي علم الدين – هو القرآن الكريم والسنة النـبوية وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم، وأكد رحمه الله على أن مكان العقل من هذا كلـه هـو التلقي والتدبر والفهم، لا المعارضة والتقدم بين يدي الله ورسوله، فكان هذا مـنه في غايـة الحـسن، فلـيس العقـل مصدراً من مصادر الاستدلال في العقيدة والدين أبداً، وإنما هو مناط الخطاب والتكليف، ووسيلة التلقي والفهم.

➢ **المطلب الأول: القرآن الكريم:**

تعـريف القـرآن الكريم: القرآن هو (**كلام الله المعجز المنزل على النبي محمد صلى الله علـيه وسلم المكتوب في المصاحف المنقول بالتواتر المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه**).[2]

وإن القـرآن الكريم هو بلا شك المصدر الأول للاستدلال على مسائل الدين أصوله وفـروعه، وهـو في الأصول آكد، إذ لا مجال فيها للقول بالرأي، والدليل على ذلك قوله

---

(١) شرح قصيدة ابن القيم أحمد بن إبراهيم بن عيسى ٢/ ٢٧٩.

(٢) ذكـر الدكـتور محمـد لطفـي الصباغ التعريف التالي للقرآن: (هو كلام الله المعجز ووحيه المنزل عـلى نبيه محمـد بـن عـبد الله صـلى الله علـيه وسـلم المكتوب في المصاحف المنقول عنه بالتواتر المتعبد بـتلاوته). وهـو قـريب ممـا ذكـرنا (لمحـات في علوم القرآن ١/ ٢٥)، وسيأتي تحرير هذا التعريف وقيوده في مبحث مستقل.

تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ اِئْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤]، فقـوله تعالى ﴿بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا﴾ أي: من الكتب السابقة المنزلة من عند الله تعالى كـما قـال الإمـام الطـبري رحمه الله: (بكتاب جاء من عند الله من قبل هذا القرآن الذي أُنـزل عـليّ)[1]، والشاهد أن القرآن الكريم رد المسألة المتنازع فيها – وهي عبادة غير الله تعـالى – أول مـا ردها إلى علم الكتاب، وهو إن كان يشمل كل كتاب منزل من عند الله تعالى، فإن الله تعالى قد جعل القرآن الكريم خاتمة هذه الكتب وجعله مهيمناً على كل ما عـداه ممـا نزل قبله، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [المائـدة: ٤٨]، فالقـرآن الكـريم هـو المـصدر الأول للاستدلال على مسائل الاعتقاد، وهـذه المسألة من الوضوح بمكان بحيث يغني عن الإسهاب في تقريره، كما قال الإمام الـشاطبي رحمـه الله: (إن الكـتاب قد تقرر أنه كلية الشريعة وعمدة الملة وينبوع الحكمة وآيـة الرسـالة ونور الأبصار والبصائر، وأنه لا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة بغيره ولا تمـسك بـشيء يخالفـه، وهذا كله لا يحتاج إلى تقرير واستدلال عليه لأنه معلوم من دين الأمة).[2]

ولقـد تكفـل الله عـز وجل بحفظ هذا القرآن حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، **وهذا الحفظ يشتمل على أمرين اثنين هما:**

---

(١) تفسير الطبري ٢٦/ ٢.

(٢) الموافقات الشاطبي ٣/ ٢٠٠.

١- **حفـظ ألفـاظ القـرآن الكـريم:** فألفـاظ القـرآن الكـريم محفـوظة من التحريف والتـبديل الـذي طـال الكـتب السماوية السابقة حيث لم يتكفل الله تعالى بحفظها، وقد أشـار القـرآن الكـريم إلى مـا نـال تلـك الكتب من التحريف اللفظي حيث قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩].

قـال الإمـام الـسيوطي رحمه الله: (وأخرج ابن جرير عن عثمان بن عفان عن رسول الله صـلى الله علـيه وسـلم في قـوله ﴿فَـوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ قال: الويل جبل في النار، وهو الذي أنزل في اليهود لأنهم حرفوا التوراة؛ زادوا فيها ما أحبوا، ومحوا منها ما كانـوا يكـرهون، ومحـوا اسـم محمد صلى الله عليه وسلم من التوراة)[1]، ولقد صان الله تعـالى كتابه العزيز من أن تمتد إليه يد التغيير والتحريف والزيادة والنقصان، قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١-٢٢].

٢- **حفـظ معاني القرآن الكريم:** إن حفظ الله تعالى للقرآن لا بد من أن يشمل حفظ معانـيه لأنهـا هـي المقـصودة من تنزيل الألفاظ، ولقد أشار الله تعالى إلى هذا النوع من التحـريف الـذي طـال الكـتب الـسماوية الـسابقة حيث قال تعالى: ﴿مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَـن مَّوَاضِـعِهِ وَيَقُولُـونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيّاً بِأَلْـسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ﴾ [النساء: ٤٦]، وروى ابن أبي حاتم بسنده عن عبد الرحمن بـن زيـد بن أسلم: يقول في قوله ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ قال: (لا يضعونه على

---

(١) الـدر المنثور □ السيوطي □ ١/ ٢٠١، والأثر أخرجه ابن جرير في تفسيره (١/ ٣٧٨)، وذكره عنه ابن كثير وقال: وهذا غريب □أيضاً□ جداً. (تفسير ابن كثير □ ١/ ٤١٥) ولم أجده في غيره.

ما أنزل الله)[1]، وهذا النوع من التبديل وإن كان قد وقع من بعض من ينتسب إلى الإسلام من خلال التأويل الفاسد فإن حفظ الله تعالى لهذا القرآن قد اشتمل على بقاء طائفة من أهل الحق يُنزلون كلام الله تعالى على معانيه إن كان مما يمكن علمه ويؤمنون به دون تأويل وتحريف إن كان مما لا سبيل إلى العلم به، وهذا ما نص عليه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧].

ولقد بيّن القرآن الكريم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فسر للصحابة رضوان الله عليهم معاني القرآن حيث قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

قال الإمام الطبري رحمه الله: (﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ يقول: لِتُعرِّفهم ما أُنزل إليهم من ذلك)[2]، ولقد وعى الصحابة رضوان الله عليهم هذا البيان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وعوا عنه لفظ القرآن، وحفظوا المعنى كما حفظوا اللفظ، وهذا الأمر هو الذي يدعونا بل يوجب علينا تحري منهجهم في فهم وتطبيق القرآن الكريم، وهو سر الحاجة إلى فهم الصحابة رضوان الله عليهم وما وعوه عن نبيهم عليه الصلاة والسلام وهم يعايشون التنزيل ويعاصرونه.

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم ٣/ ٩٦٥.

(٢) تفسير الطبري ١٤/ ١١١.

والحاصل أن القرآن الكريم محفوظ اللفظ والمعنى، وبهذا الحفظ تبقى الحجة قائمة على الناس إلى أن يرفع الله تعالى القرآن فلا تقوم الساعة بعد إلا على شرار الخلق، ولسوف نستعرض في مبحث لاحق ما أجملناه في هذا الموضع إن شاء الله، لا سيما ما يتعلق بمنهج حفظ معاني القرآن الكريم، وأثر التزام سنن الصحابة في ذلك.

➢ **المطلب الثاني: السنة النبوية.**

تعريف السنة: وهي (**ما ينقل عن النبي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية**)[1]، وهذا هو تعريف المحدِّثين.[2]

وإن السنة الصحيحة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي شطر الوحي، وهي تمام الحجة من الله عز وجل على خلقه، لا ينازع في ذلك إلا من لا خلاق له في الدنيا والآخرة، والأدلة على حجية السنة أكثر من أن تحصى في هذا المقام، وأسرد طرفاً منها في هذا الموضع لتقرير المسألة: قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]، قال الإمام السعدي رحمه الله: (ودل هذا على أن السنة وحي من الله لرسوله صلى الله عليه وسلم).[3]

وقال الله تعالى: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، قال الإمام الطبري رحمه الله: (ويعني بالحكمة ما أوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحكام دين الله ولم ينزل به قرآن، وذلك السنة).[4]

---

(١) شرح علل الترمذي ابن رجب الحنبلي ١/ ١٥٦.

(٢) سيأتي تعريف السنة مفصلاً في مبحث مستقل ..

(٣) تفسير السعدي –١/ ٧٦٢.

(٤) تفسير الطبري– ٢٢/ ٩.

وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقد روى الخطيب البغدادي بسنده عن مكحول قال: (القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن، قال[١]: وقال يحيى بن أبي كثير: السنة قاضية على الكتاب، ليس الكتاب قاضياً على السنة)[٢]، وقال الإمام السيوطي رحمه الله: (والحاصل أن معنى احتياج القرآن إلى السنة أنها مبينة له ومفصلة لمجملاته، لأن فيه لِوَجازَتِه كنوزاً تحتاج إلى من يعرف خفايا خباياها فيبرزها، وذلك هو المنزَّل عليه صلى الله عليه وسلم، وهو معنى كون السنة قاضيةً عليه، وليس القرآن مبيناً للسنة ولا قاضياً عليها لأنها بينةٌ بنفسها).[٣]

قلت: ولازم هذا كله أن تكون السنة حجة شرعيةً ومصدراً من مصادر الدين أصله وفرعه، إذ لا يمكن العمل بالكتاب وحده، والنكتة في هذا كله ما بيَّنه الإمام الشاطبي رحمه الله حيث قال: (السنة راجعة إلى الكتاب؛ فهي تفصيل مجمله وبيان مُشكِلِه، وبسط مختصره، وذلك لأنها بيانٌ له) ثم ذكر الآية رحمه الله.[٤]

وأنقل هنا بعض كلام أهل العلم من المتقدمين مما له علاقة بمسألتنا، أعني مصدرية السنة لمسائل أصول الدين، فمن ذلك ما يلي:

---

(١) أي: الإمام الأوزاعي الذي روى قول مكحول رحمهما الله. (انظر: الكفاية في علم الرواية ١/ ١٤).

(٢) الكفاية في علم الرواية الخطيب البغدادي ١/ ١٤.

(٣) مفتاح الجنة السيوطي ١/ ٤٤.

(٤) الموافقات الشاطبي ٤/ ٧.

١. قال الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله: (وأجمعوا على التصديق بجميع ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب الله، وما ثبت به النقل من سائر سنته، ووجوب العمل بمحكمه، والإقرار بنص مُشكِله ومتشابهه، ورد كل ما لم يحط به علماً بتفسيره إلى الله مع الإيمان بنصه، وأن ذلك لا يكون إلا فيما كلفوا الإيمان بجملته دون تفصيله).[1]

ويدخل في هذا الأحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواردة في صفات الله عز وجل مما لم يُذكر في القرآن، وهي التي كان السلف رحمهم الله يقولون: (أمرُّوها كما جاءت)، وغيرها من الغيبيات التي لا يمكن تكييفها وتصويرها بعقولنا، ككيفية نعيم الجنة وعذاب النار وحياة البرزخ ونحوه مما ورد النص به ولم نؤمر بتكلف تصويره، والله أعلم.

٢. قال الإمام ابن قدامة المقدسي رحمه الله: (ويجب الإيمان بكل ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم، وصح به النقل عنه فيما شاهدناه أو غاب عنا، نعلم أنه حق وصدق، وسواء في ذلك ما عقلناه وجهلناه ولم نطلع على حقيقة معناه).[2]

وهذا يوضح أن نصوص الوحي المتشابهة تشمل متشابه القرآن ومتشابه السنة، فكلاهما حجة ودليل في العقائد، وليس لنا الخوض في تعبيره وتصويره وتكييفه، أسوتنا في ذلك صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

---

(١) رسالة إلى أهل الثغر – الأشعري – ١/ ٢٩٣.

(٢) لمعة الاعتقاد – ابن قدامة المقدسي – ١/ ٢٤.

٣. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وإذا عُرف أن مسمى أصول الدين في عرف الناطقين بهذا الاسم فيه إجمال وإبهام – لما فيه من الاشتراك بحسب الأوضاع والاصطلاحات– تبين أن الذي هو عند الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وعباده المؤمنين أصول الدين فهو موروث عن الرسول، وأما من شرع ديناً لم يأذن به الله فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم إذ هو باطل، وملزوم الباطل باطل، كما أن لازم الحق حق)[١]، فالإمام ابن تيمية رحمه الله يبين أن الموروث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم – وهو القرآن والسنة – هو مصدر أدلة الاعتقاد عن المسلمين، ولا يقدح في هذا ما سنورده من دليل الإجماع، لأن الإجماع في الحقيقة وسيلة لإثبات لما ورد بطريق الوحي أو لضبط معناه لا أنه حجة مستقلة كما سنبين لاحقاً، والله أعلم.

وإن تفصيل هذه المسألة مبين في الأصول ومبسوط في مظانها، وقد تصدى للرد على الشبهات الواردة عليها جمع من العلماء القدامى والمعاصرين –رحمهم الله وجزاهم خيراً-.[٢]

---

(١) مجموع الفتاوى– ابن تيمية ٣/ ١٨٨.

(٢) لا يجد الباحث مؤلفات مستقلة في حجية السنة عند الأقدمين لبداهة هذه المسألة وتقررها في عقيدتهم، وإن كانت أدلتها مبسوطة في كلامهم في أصول الفقه ونحوه، كما يدل عليه جهدهم في جمع السنة وحفظها ولو لم يكن مقرراً عندهم حجيتها ولزوم العمل بها لما أهدروا أعمارهم وأفنوا أجسادهم وأموالهم في سبيل ذلك، ومن الذين كتبوا في حجية السنة الإمام السيوطي رحمه الله في كتابه: [مفتاح الجنة في الاحتجاج في السنة]، ومن المعاصرين الدكتور مصطفى السباعي =

ونشير إلى أن حفظ الله تعالى للقرآن لفظاً ومعنى تندرج فيه السنة النبوية المطهرة من حيث الجملة، فقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] يشمل السنة النبوية لأنها شطر الوحي وهي شقيقة القرآن ومثيلته في الحجية والاعتبار، **فالسنة يشملها نوعا الحفظ:**

* **حفظ نصوصها**: وهو المعروف عند العلماء بعلوم الحديث رواية، وهو (علم يشتمل على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وصفاته وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها)[1]، وقد اجتمعت جهود العلماء على ذلك منذ عصر النبوة بالحفظ في الصدور والسطور، وترك لنا علماء الحديث صرحاً عظيماً يعتبر بحق مفخرة المسلمين على مر العصور حيث صانوا وحفظوا سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم بعلم اختصهم الله تعالى به وميزهم عن سائر الأمم ألا وهو علم الإسناد، كما قال ابن المبارك رحمه الله: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء).[2]

* **حفظ معانيها**: ولقد اخترع علماء المسلمين بالإضافة إلى علم الإسناد علم مصطلح الحديث بشقيه الرواية والدراية، ونشأت علوم مصطلح الحديث درايةً لتتناول هذا الجانب من السنة النبوية، ومنها علم غريب الحديث، وعلم أسباب ورود

= في كتابه (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي)، والشيخ الدكتور محمد أبو شهبة في كتابه (دفاع عن السنة) والدكتور عبد الغني عبد الخالق في كتابه (حجية السنة)، والدكتور الحسين شواط في كتابه (حجية السنة) وغيرهم كثير جزاهم الله عن الإسلام خيراً.

(١) منهج النقد في علوم الحديث – نور الدين عتر – ١/ ٣١.

(٢) مقدمة صحيح مسلم – باب بيان أن الإسناد من الدين – حديث: (٣٢).

الحديث وعلم ناسخ الحديث ومنسوخه، وعلم مختلف الحديث، وعلم محكم الحديث[1]، هذا بالإضافة إلى الجهود العظيمة لشراح الحديث وشراح السنة النبوية الذين لم يغادروا لفظاً بل حرفاً من السنة إلا بينوا معناه واستنبطوا أحكامه وصانوا نصوصه عن التأويل الفاسد، فلا يزال بين أيدينا اليوم غضاً طرياً إلى أن يشاء الله رفع هذا العلم، والله المستعان.

➢ **المطلب الثالث: الإجماع.**

– **تعريف الإجماع لغةً**: من أجمعتُ الشيء: جعلته جميعاً[2]، والإجماع ضد الافتراق والانتشار،حيث يُقال أيضاً: (أجمِع أمرك ولا تدعه منتشراً)[3]، وهذا كقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُم﴾[يونس: ٧١].

قال السعدي رحمه الله في تفسيرها: (كلكم بحيث لا يتخلف منكم أحد، ولا تدخروا من مجهودكم شيئاً).[4]

– وأما في **الاصطلاح**: فالإجماع هو (اتفاق علماء العصر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من أمور الدين).[5]

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث – نور الدين عتر – ١/ ٣٣٢-٣٤٢.

(٢) لسان العرب – ابن منظور – ٨/ ٦٠.

(٣) مختار الصحاح – ١/ ٤٧.

(٤) تفسير السعدي –١/ ٣١٩.

(٥) مذكرة أصول الفقه – محمد الأمين الشنقيطي –١/ ١٤٥.

إن الإجماع هو المصدر الثالث من مصادر الاستدلال على مسائل أصول الدين.

ودليل حجية هذا الإجماع[1] الكتاب والسنة:

فدليل الكتاب قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ [النساء: ١١٥]، فهذه الآية فيها الوعيد على اتباع غير سبيل المؤمنين، وسبيلهم هو ما أجمعوا عليه.[2]

وأما دليل السنة فمجمل الأحاديث الواردة في الحث على اتباع الجماعة ونبذ الفرقة والشذوذ، كحديث: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك».[3]

---

(١) والمقصود بالإجماع هنا الإجماع القطعي الذي هو حجة قاطعة عند الأصوليين وهو الإجماع القولي المشاهد أو المنقول بعدد التواتر كما أشار إليه الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في مذكرته على أصول الفقه (١/ ١٤٥).

(٢) مذكرة أصول الفقه – محمد الأمين الشنقيطي – ١/ ١٤٥.

(٣) صحيح مسلم – كتاب الإمارة – باب قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق»– حديث: (١٩٢٠).

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: (وفيه دليل لكون الإجماع حجة، وهو أصح ما استدل له به من الحديث ، وأما حديث: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»[1] فضعيف، والله أعلم).[2]

وإن مسائل الإجماع لا تقتصر على مسائل الفروع والاجتهادات، بل إن مسائل الإجماع القطعي تشمل مسائل الأصول، كما سُئل الشافعي رحمه الله: إيش الحجة في دين الله؟ فقال الشافعي: (كتاب الله. قال: وماذا؟ قال: سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: وماذا؟ قال: اتفاق الأمة).[3]

---

(١) أخرجه أبو داود عن أبي مالك الأشعري مرفوعاً بلفظ «وأن لا تجتمعوا على ضلالة». (كتاب الفتن- باب ذكر الفتن ودلائلها حديث: ٤٢٥٣)، وابن ماجه من حديث أنس مرفوعاً بلفظ «إن أمتي لا تجتمع على ضلالة» (كتاب الفتن- باب السواد الأعظم حديث: ٣٩٥٠)، والترمذي عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ «إن الله لا يجمع أمتي أو أمة محمد صلى الله عليه وسلم على ضلالة» وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه. (أبواب الفتن- باب ما جاء في لزوم الجماعة حديث ٢١٦٧)، والحاكم في المستدرك من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ «لن يجمع الله أمتي على ضلالة» وذكر اختلاف طرقه على المعتمر بن سليمان من سبعة أوجه ثم قال: فلا بد أن يكون له أصل بأحد هذه الأسانيد. (١/ ١٩٩-٢٠١). قال العجلوني بعد أن ذكر طرق هذا الحديث وألفاظه: (وبالجملة فالحديث مشهور المتن وله أسانيد كثيرة وشواهد عديدة في المرفوع وغيره فمن الأول: أنتم شهداء الله في الأرض، ومن الثاني: قول ابن مسعود إذا سئل أحدكم فلينظر في كتاب الله فان لم يجده ففي سنة رسول الله فان لم يجده فيها فلينظر فيما اجتمع عليه المسلمون وإلا فليجتهد). [كشف الخفاء ٢/ ٤٧٠]، وخرجه ابن الملقن من ثماني طرق أيضاً (تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج -١/ ٥١-٥٦).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٥/ ٥٩.

(٣) أحكام القرآن للشافعي ١/ ٤٠، وستأتي القصة كاملة في مبحث الأدلة القرآنية على حجية الصحابة في العقيدة.

قلت: فالسؤال عن الحجة في دين الله تعالى عام ويشمل مسائل الفروع والأصول، ولهذا أثبتنا الإجماع مصدراً من مصادر أصول الدين، وهذا ما عليه عمل أهل العلم من أهل السنة والجماعة، فلقد ذكر الإمام أبو الحسن الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر إحدى وخمسين مسألة أصولية إجماعية، وقال رحمه الله في مقدمة الرسالة: (وإذ قد بان بما ذكرناه استقامة طرق استدلالهم وصحة معارفهم[1] فلنذكر الآن ما أجمعوا عليه من الأصول؛ باب ذكر ما أجمع عليه السلف من الأصول التي نبهوا بالأدلة عليها وأمروا في وقت النبي صلى الله عليه وسلم بها)[2].

فهذا صريح جداً في كون الإجماع حجة في أصول الدين، حيث أورد رحمه الله خمسين مسألة أصولية دليلها الإجماع، وقد ضبط رحمه الله هذا الإجماع بإجماع السلف من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أنه إجماع منضبط كما لا يخفى، لا سيما في مثل المسائل المشهورة التي ذكرها رحمه الله.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: (والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين، وهم[3] يزِنون بهذه الأصول الثلاثة[4] جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين)[5]، فمعنى كلامه رحمه الله أن

---

(١) أي: الصحابة رضوان الله عليهم ومن تابعهم من سلف هذه الأمة بإحسان.

(٢) رسالة إلى أهل الثغر الأشعري ١/ ٢٠٥.

(٣) أي: أهل السنة والجماعة.

(٤) هي الكتاب والسنة والإجماع، كما أشار إليه الشيخ محمد بن صالح العثيمين في شرحه على العقيدة الواسطية (١/ ٦٥٠).

(٥) متن العقيدة الواسطية من مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/ ١٠٤.

مسائل الدين الاعتقادية والعملية لا تعتبر حقاً عن أهل السنة والجماعة إلا بعد أن توزن بالكتاب والسنة والإجماع، فإن وجد لها دليل منها فنعم، وإلا فإن كانت على خلافه فهي باطل[1]، وهذا صريح جداً في الاحتجاج بالإجماع.

ولقد نَبَّه ابن تيمية رحمه الله تعالى على مسألة مهمة تبين ما هو الإجماع الذي يعتبر حجة في هذه المسائل الخطيرة، فقال رحمه الله: (والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة)[2]، والسلف الصالح هم القرون الثلاثة المفضلة التي أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم.

وأختم هذا المبحث ببيان أن مهمة الإجماع في مسائل الأصول التي لا مجال للرأي فيها إنما هي ضبط معاني النصوص، وحسم مادة الخلاف الناجم عن التأويل الفاسد والشبهات المنحرفة، فإجماع الصحابة رضوان الله عليهم ومن تبعهم بإحسان على مسائل العقيدة إنما هو قائم على أساس الكتاب والسنة لا غير، وإنما أفادنا إجماعهم على فهم المراد منها وقاية أنفسنا من الزيغ والخلل في الفهم والتأويل، وللإمام الغزالي رحمه الله كلامٌ نفيس في معرض كلامه عن التدرج في إرشاد الصبي على معرفة العقيدة والدين، فقال: (وليس الطريق في تقويته وإثباته (أي الاعتقاد) أن يعلم صنعة الجدل والكلام، بل يشتغل بتلاوة القرآن وتفسيره، وقراءة الحديث ومعانيه، ويشتغل بوظائف العبادات، فلا يزال إعتقاده يزداد رسوخاً بما يقرع سمعه من أدلة القرآن وحججه، وبما يرد عليه من شواهد الأحاديث وفوائدها، وبما يسطع عليه من أنوار

---

(١) شرح العقيدة الواسطية محمد بن العثيمين ١/ ٦٥٠ بتصرف يسير.

(٢) متن العقدية الواسطية من مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/ ١٠٤.

العبادات ووظائفها، وبما يسري إليه من مشاهدة الصالحين ومجالستهم وسيماهم وسماعهم وهيآتهم في الخضوع لله عز وجل، والخوف منه والاستكانة له، فيكون أول التلقين كإلقاء بذر في الصدر، وتكون هذه الأسباب كالسقي والتربية له حتى ينمو ذلك البذر ويقوى ويرتفع شجرة طيبة راسخة أصلها ثابت وفرعها في السماء).[1]

قلت: فتأمل كيف أن مصدر العلم بالعقيدة هو القرآن والسنة، ثم يأتي دور مجالسة أهل العلم والصلاح في تقوية غراسهما، وأي مجلس أعطر وأزكى من سيرة الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين يقوي به المرء إيمانه، ويجلي شبهات الزيغ عن فهمه، ويرد على أهل التأويل الفاسد بقواطع حججهم وحجة إجماعهم رضي الله عنهم أجمعين.

▪ المبحث الثالث: حجية الصحابة في العقيدة.

وفيه ثلاثة مطالب هي: أدلة حجية الصحابة في العقيدة، والشبهات حول حجية الصحابة في العقيدة، والآثار المترتبة على تقرير حجية الصحابة في العقيدة.

➢ المطلب الأول: أدلة حجية الصحابة في العقيدة.

إن المقصود بهذه الحجية أن العقيدة الصحيحة الملزمة لكل مسلم هي ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم، فهم ليسوا حجةً فقط من جهة نقل ميراث النبوة قرآناً وسنة، بل إنهم حجة أيضاً في منهج فهم هذه النصوص وفي نفس ما فهموه واعتقدوه من معانيها وموجباتها. إن هذه الحجية هي التي تقف سداً منيعاً في وجه كل بدعة في الأصول يفارق بها أهلُ الأهواء طريق أهل السنة والجماعة، إذ أن أهل الأهواء يدَّعون

(١) قواعد العقائد للغزالي ١/ ٧٦-٧٧.

الالتزام بمرجعية القرآن والسنة –على تفاوت في مرجعية السنة لديهم– ولكنهم يخرجون على الجماعة بفهمٍ سقيمٍ مخالف لما فهمه وعلمه وعمل به الصحابة ومن تبعهم بإحسان، وسيتبين فوائد التزام هذه الحجية في المطلب الثالث من هذا المبحث إن شاء الله.

وفيما يلي بيان أنواع الأدلة على ذلك مع الاهتمام ببيان وجه الدلالة منها، ربِّ يسِّر وأعِن:

○ **أولاً: أدلة القرآن الكريم.**

لقد دلت آيات قرآنية عديدة على حجية قول الصحابة في العقيدة، أذكر ما تيسر منها مع بيان موضع الشاهد ووجه الدلالة منها:

١. قوله تعالى: ﴿**اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغْضُوبِ عَلَيهِمْ وَلَا الضَّآلِّينَ**﴾ [الفاتحة: ٦-٧]:

وجه الدلالة من الآيتين أن الله تعالى أمرنا بطلب الهداية إلى الصراط المستقيم، ثم نعت لنا هذا الصراط ببيان من سار عليه والتزمه ففاز بذلك النعيم.

فعن أبي العالية: ﴿**اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ**﴾ قال: (هو النبي صلى الله عليه وسلم وصاحباه من بعده، قال عاصم: فذكرنا ذلك للحسن فقال: صدق أبو العالية)، وقال ابن كثير: (فإن من اتبع النبي صلى الله عليه وسلم واقتدى باللذين من بعده أبي بكر وعمر فقد اتبع الحق، ومن اتبع الحق فقد اتبع الإسلام، ومن اتبع الإسلام فقد اتبع القرآن، وهو كتاب الله وحبله المتين، وصراطه المستقيم).[1]

---

(١) تفسير ابن كثير ١/ ٢٠٣.

وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: (هم النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه).(١)

وقال ابن جرير رحمه الله: (فالذي أُمر محمدٌ – صلى الله عليه وسلم– وأمته أن يسألوه ربهم من الهداية للطريق المستقيم هي الهداية للطريق الذي وصف الله جل ثناؤه صفته وذلك الطريق هو طريق الذي وصفهم الله بما وصفهم به في تنزيله ووعد من سلكه فاستقام فيه طائعاً لله ولرسوله أن يورده مواردهم والله لا يخلف الميعاد).(٢)

فلقد كان نعت الصراط المستقيم نعتاً عملياً من خلال وصف الذين سلكوه وعملوا على وِفقه بالفعل لا بالقول. فالحجة إنما هي في العمل الموافق لنصوص الوحي لا بادعاء الموافقة.

ويزيد هذا الأمر وضوحاً أن موافقة النص الشرعي تستلزم أمرين هما: العلم بموجبه والانقياد له، فنقيض الأول الجهل ونقيض الثاني التولي والاستكبار عنه.

ولهذا لم يقتصر الأمر على موافقة الذين أنعم الله عليهم بالسير على صراطهم وسننهم، بل جاء ذلك الأمر مقروناً بالأمر بمفارقة الضدين؛ الجهل بالنص، وترك العمل بالنص بعد العلم به. والأول نعت النصارى والثاني نعت اليهود، وقد جاء الأمر بمفارقتهما في قوله تعالى: ﴿غَيرِ المَغْضُوبِ عَلَيهِمْ وَلَا الضَّآلِّينَ﴾ [الفتحة:٧].

---

(١) تفسير ابن كثير – ابن كثير –١/ ٢٠٥، وهذا الأثر أخرجه الطبري من طريق يونس بن عبد الأعلى ١/ ٧٦.

(٢) تفسير الطبري ١/ ٧٦، وقوله رحمه الله: (بما وصفهم به في تنزيله) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ اللهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَـئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَآء وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً﴾ [النساء: ٦٩].

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «المغضوب عليهم اليهود والضالون النصارى».[1]

فالصحابة رضوان الله تعالى عليهم داخلون في وصف من أنعم الله تعالى عليهم، فهم شهداء الله في الأرض وهم المؤمنون وهم الصالحون، فكانت هذه الآية العظيمة دليلاً وبرهاناً واضحاً على حجية الصحابة رضوان الله تعالى عليهم في أصل أصول الدين وهو اتباع الصراط المستقيم الذي هو الإسلام وهو القرآن وهو الحق وهو السنة المأمور باتباعها.[2]

٢. قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْياً بَيْنَهُمْ فَهَدَىٰ اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ لِمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللهُ يَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣]:

وموضع الشاهد في آخر الآية، حيث قال الإمام الطبري رحمه الله: (يعني جل ثناؤه بقوله ﴿فَهَدَىٰ اللهُ﴾ فوفق ﴿الَّذِينَ آمَنُواْ﴾ وهم أهل الإيمان بالله وبرسوله محمد المصدقين به وبما جاء به أنه من عند الله لما اختلف الذين أوتوا الكتاب فيه)[3].

---

(١) صحيح ابن حبان (١٤/ ١٣٩ – حديث: ٦٢٤٦)، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/ ٣٧٨ – حديث: ١٩٤٠٠)، وجامع الترمذي أبواب تفسير القرآن باب ومن سورة فاتحة الكتاب حديث: (٢٩٥٣) بلفظ: «فإن اليهود مغضوبٌ عليهم، وإن النصارى ضلال» وقال أبو عيسى: (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث سماك بن حرب).

(٢) هذه الأوصاف للصراط المستقيم نقل الآثار الدالة عليها في تفسيره كل من الإمام الطبري (١/ ٧٤)، والحافظ ابن كثير (١/ ٢٠٣–٢٠٥) وغيرهما من أئمة التفسير.

(٣) تفسير الطبري – ٢/ ٣٣٨.

وهـذا الـذي اخـتلف فـيه من بغا من أهل الكتاب شامل لمسائل عظيمة من أصول الـدين، قال السيوطي رحمه الله: (فهداهم الله عند الاختلاف أنهم أقاموا على ما جاءت به الرسل قبل الاختلاف؛ أقاموا على الإخلاص لله وحده، وعبادته لا شريك له، وإقام الـصلاة وإيـتاء الـزكاة، واعتزلوا الاختلاف فكانوا شهداء على الناس يوم القيامة، على قـوم نـوح وقوم هود وقوم صالح وقوم شعيب وآل فرعون وأن رسلهم بلغتهم وأنهم كذبوا رسلهم).[1]

وإن أول داخـلٍ في وصـف الإيمان هذا هم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهـم أول مـن يثـبت لـه وصف الهداية الذي بينه الله تعالى وذكر امتنانه سبحانه وتعالى علـيهم بـه، فـبذلك يكونـون الحجـة عـلى من بعدهم في التزام الحق وعدم التفرق عن أمرهم. وهذا ما تشير إليه الآية بلطف عند التنبيه على حال من تفرق من أهل الكتاب، فـإنهم إنـما تفـرقوا مـن بعـد مـا جاءتهم البينات، وهذا يدل على أنه تفرقوا عن أمرهم الأول، وبدلـوه وحـرفوه وخالفـوا سـنن مـن كـان قـبلهم مـن أتـباع رسلهم المؤمنين المصدقين بما أرسلوا به، فدلت الآية على أن طريق اجتناب التفرق في الدين هو الالتزام بما عليه الصدر الأول من أتباع كل رسول، وهذا في غاية اللطف والحسن.

وكـأن الآيـة تـشير إلى أننا إن أردنا ألا نتفرق عن الحق كما تفرق المتأخرون من أهل الكـتاب فعلينـا أن نلتـزم بالحـق الـذي هدى الله تعالى له الصدر الأول من الأمة وهم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين آمنوا به وبالحق الذي أرسله الله تعالى به.

---

(١) الدر المنثور السيوطي ١/ ٥٨٢.

٣. قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]:

ووجه الدلالة من الآية أن إثبات وصف الخيرية للأمة عموماً يدخل فيه الصحابة ابتداءً كما قال الإمام الآمدي رحمه الله: (وقوله تعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ وهو خطاب مع الصحابة الموجودين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم)[١]، فضلاً عن كونهم أولى بهذا الوصف من غيرهم، فهذا مع بيان شروط استحقاق هذا الوصف يدل على أن هذا الطريق الذي التزموه حجة على من بعدهم، وأن من بعدهم لا يستحق هذا الوصف إلا إذا كان متابعاً لسننهم ملتزماً بهديهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ قال: (هم الذين هاجروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة).[٢]

ولقد صحح أئمة التفسير كالطبري[٣] وابن كثير وغيرهما إرادة عموم الأمة بهذه الآية، لكن هذا مشروط بملازمة صفة أول داخلٍ في هذا الوصف وهم الصحابة

---

(١) الإحكام للآمدي ٢/ ١٠٢.

(٢) عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير لأحمد شاكر ١/ ٤٠١، والأثر رواه الإمام أحمد في مسنده (حديث ٣٣٢١،٢٩٨٩،٢٩٢٨)، ونسبه الحافظ في الفتح إلى عبد الرزاق والنسائي والحاكم بإسناد جيد (٩/ ٩١).

(٣) قال الطبري رحمه الله: (وأولى هذه الأقوال بتأويل الآية ما قال الحسن وذلك أن يعقوب بن إبراهيم حدثني قال: ثنا بن علية عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: سمعت رسول الله =

رضـوان الله تعـالى عليهم[1]، قال ابن حجر رحمه الله: (وروى الطبري من طريق مجاهد: معناه على الشرط المذكور، تأمرون بالمعروف إلخ).[2]

٤. قـوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَـإِن تَنَازَعْـتُمْ فِي شَيْءٍ فَـرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُـولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [النساء: ٥٩]:

ووجـه الدلالـة مـا أُثـر مـن تفسير أولي الأمر في الآية بالصحابة رضوان الله عليهم وكونهم المأمور بطاعتهم.

ولقـد تعددت أقوال المفسرين في بيان من هم أولو الأمر المأمور بطاعتهم، وحاصل الأقوال فيهم ما يلي:

- **والقـول الأول:** أنهـم أهـل العلـم والفقـه. وهو مأثور عن جابر رضي الله عنه وعن مجاهد وعطاء والحسن وأبي العالية.[3]

= صلى الله عليه وسلم يقول: «ألا إنكم وفيتم سبعين أمة أنتم آخرها وأكرمها على الله»). (تفسير الطبري ٤/ ٤٥)، قال الحافظ في الفتح: (وهو حديث حسن صحيح أخرجه الترمذي وحسنه، وابن ماجة، والحاكم وصححه). [الفتح ٩/ ٩٢].

(١) قال ابن كثير رحمه الله: (والصحيح أن هذه الآية عامة في جميع الأمة كل قرن بحسبه، وخير قرونهم الذين بعث فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم). [عمدة التفسير ١/ ٤٠١].

(٢) فتح الباري ٩/ ٩١.

(٣) نسب هذا القول إليهم الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ١٢٩).

• **القول الثاني**: أنهم الأمراء، ورجحه الإمام الطبري[1] والإمام الشافعي[2] رحمهما الله تعالى.

• **والقول الثالث**: وهو موضع الشاهد: أنهم الصحابة. رواه الإمام الطبري رحمه الله عن مجاهد في قوله ﴿أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ قال: «كان مجاهد يقول أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم».[3]

• **والقول الرابع**: أنهم أبوبكر وعمر رضي الله عنهما. وهو مأثور عن عكرمة رحمه الله.[4]

---

(١) قال رحمه الله: (وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال هم الأمراء والولاة لصحة الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان طاعة وللمسلمين مصلحة)، (تفسير الطبري ٥/ ١٥٠)، وقد أخرج الطبري رحمه الله عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «هم الأمراء»، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في الفتح (٩/ ١٢٩).

(٢) واحتج لهذا القول بأن العرب لم تكن تعرف الإمارة، وكانت تأنف أن تنقاد إلى أمير، فلما دانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كأنها لم تستسغ الانقياد لغيره، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بطاعة الأمراء طاعة مقيدة بما أمر به الله ورسوله .(أحكام القرآن الشافعي ١/ ٢٩ بتصرف). **قلت**: ويؤيد هذا حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «ومن أطاع أميري فقد أطاعني». (صحيح البخاري كتاب الأحكام باب قول الله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ حديث: ٧١٣٧).

(٣) تفسير الطبري ٥/ ١٤٩، وذكر الحافظ ابن حجر أن هذا الأثر عن مجاهد أصح من الأثر الثاني عنه والذي فسره بالعلماء. (الفتح ٩/ ١٢٩) .

(٤) أخرج هذا الأثر الإمام الطبري عن عكرمة تفسير الطبري (٥/ ١٤٩).

قلت: والذي يظهر والله تعالى أعلم أنه لا تعارض بين هذه الأقوال، لأن طاعة الأمراء وإن كانت هي المقصودة على القول الراجح، فإنها مقيدة بكونها تابعة لأمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، وهذا إنما يُعرف بالعلم، وأهل العلم والفقه إنما هم الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وأولاهم وأفضلهم في ذلك خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وأمير المؤمنين من بعده عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين. ويقوي هذا ما ورد في حديث المرأة الأحمسية حين سألت أبا بكر رضي الله عنه: «قالت: ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح الذي جاء الله به بعد الجاهلية؟ قال: بقاؤكم عليه ما استقامت بكم أئمتكم. قالت: وما الأئمة؟ قال: أما كان لقومك رؤوس وأشراف يأمرونهم فيطيعونهم؟ قالت: بلى. قال: فهم أولئك على الناس».[1]

قلت: والإمامة إنما كانت مستقيمة على عهد الخلفاء الراشدين الذين أُمرنا باتباعهم والتأسي بسننهم، فانتظم الأمر جميعاً هاهنا بفضل الله، لأن عهد الخلافة الراشدة قد اجتمع فيه وصف الإمارة والعلم والصحبة العامة لرسول الله صلى الله عليه وسلم والفضيلة الخاصة لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فهذه جميع الأقوال في تفسير الآية قد تمثلت فيهم رضوان الله تعالى عليهم فكانت هي الحجة على الناس بلا ريب، والحاصل أن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما الخلفاء الراشدون هم أولى الناس بوصف ولاية الأمر الموجب للطاعة والاتباع، والله الموفق.

(١) صحيح البخاري ‹ كتاب مناقب الأنصار ‹ باب أيام الجاهلية ‹ حديث: (٣٨٣٤).

٥. قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ اللهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَآءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً﴾ [النساء: ٦٩]:

وجه الدلالة من هذه الآية تصريحها بصفة الذين أنعم الله تعالى عليهم، وهم الذين أمرنا الله تعالى بطلب الاهتداء إلى صراطهم كما تقدم في سورة الفاتحة: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦-٧].

قال الإمام الطبري رحمه الله: (لأن من وُفق لما وُفق له من أنعم الله عليه من النبيين والصديقين والشهداء، فقد وُفق للإسلام وتصديق الرسل والتمسك بالكتاب والعمل بما أمر الله به، والانزجار عما زجره عنه، واتباع منهج النبي صلى الله عليه وسلم، ومنهاج أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وكلِّ عبد لله صالح، وكل ذلك من الصراط المستقيم).[1]

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، والله إنك لأحب إلي من نفسي، وإنك لأحب إلي من أهلي ومالي، وأحب إلي من ولدي، وإني لأكون في البيت فأذكرك، فما أصبر حتى آتيك فأنظر إليك، وإذا ذكرت موتي وموتك، عرفت أنك إذا دخلت الجنة رُفعت مع النبيين، وإني إذا دخلت الجنة خشيت أن لا أراك. فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً حتى نزل جبريل عليه السلام بهذه الآية ﴿وَمَن يُطِعِ اللهَ وَالرَّسُولَ ....﴾ الآية».[2]

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٧٤.

(٢) المعجم الصغير الطبراني (١/ ٥٣- رقم ٥٢) وقال: (لم يروه عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة إلا فضيل تفرد به عبد الله بن عمران). وقال الهيثمي في الزوائد: (رواه الطبراني في الصغير والأوسط، ورجاله رجال الصحيح غير عبدالله بن عمران العابدي وهو ثقة). [مجمع الزوائد ٧/ ٧].

فهـذه شـهادة مـن الرسـول صـلى الله علـيه وسلم لأحد صحابته رضوان الله تعالى علـيهم بأنه من أهل هذه الآية، وغيره من الصحابة يدخل فيها بجامع الصفة المشتركة، مـع العلم أن في الصحابة من هو أشد حباً للنبي صلى الله عليه وسلم من هذا الصحابي رضي الله عنهم أجمعين.

٦. قـوله تعـالى: ﴿وَمَـن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِـينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيراً﴾ [النساء: ١١٥]: وجه الدلالة من الآيـة الكـريمة الـتلازم بـين مـشاقة رسـول الله صـلى الله علـيه وسلم ومفارقة طريق المؤمنين. لأن طريق المؤمنين هو موالاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وطريق غيرهم هـو معاداتـه وشـقاقه، والموالون لرسول الله صلى الله عليه وسلم هم الصحابة رضوان الله عليهم، فلا بد لمن والى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن يلتزم طريقهم.

قـال الإمـام الآجـري رحمـه الله: (فكل من رد سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنن أصحابه فهو ممن شاقق الرسول وعصاه وعصى الله عز وجل بتركه).[1]

وقـال عمـر بـن عـبد العزيـز رحمـه الله تعالى: (سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمـر مـن بعده سنناً، الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله، ليس لأحد تغييرها ولا تبديلها ولا النظر في شيء مما خالفها، من عمل بها مهـتد، ومـن انتـصر بها منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً).[2]

---

(١) الشريعة- الآجري -١/ ٢٧٢.

(٢) الاعتـصام الشاطبي ١/ ٦٨، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/ ١٠٦- رقم ١٣٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٠٦٧) .

قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى تعليقاً على كلام عمر بن عبد العزيز: (وإن من اتباع سنته -صلى الله عليه وسلم- اتباع سنتهم، وإن المحدثات خلاف ذلك ليست منها في شيء، لأنهم رضي الله عنهم فيما سنُّوه إما متَّبِعون لسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم نفسها، وإما متبعون لما فهموا من سنته صلى الله عليه وسلم في الجملة والتفصيل على وجهٍ يخفى على غيرهم مثله، لا زائد على ذلك).[1]

ولقد احتج الإمام الشافعي رحمه الله[2] بهذه الآية على إثبات حجية الإجماع، وهو ينصرف ابتداءً إلى إجماع الصحابة رضوان الله عليهم إذ هم الأمة المؤمنة آنذاك، (فعن المزني والربيع كنا يوماً عند الشافعي، إذ جاء شيخٌ فقال له: أسأل؟ قال الشافعي: سل. قال: إيش الحجة في دين الله؟ فقال الشافعي: كتاب الله. قال: وماذا؟ قال: سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: وماذا؟ قال: اتفاق الأمة. قال: ومن أين قلت اتفاق الأمة من كتاب الله؟ فتدبر الشافعي رحمه الله ساعة، فقال الشيخ: أجَّلتك ثلاثة أيام، فتغير لون الشافعي، ثم إنه ذهب فلم يخرج أياماً، قال: فخرج من البيت في اليوم الثالث، فلم يكن بأسرع أن جاء الشيخ فسلم فجلس فقال: حاجتي؟ فقال الشافعي رحمه الله: نعم، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم، قال الله عز وجل: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ [النساء: ١١٥]، لا يصليه جهنم على خلاف

---

(١) الاعتصام- الشاطبي ١/ ٦٨.

(٢) أحكام القرآن للشافعي ١/ ٤٠، وأخرج هذه الحادثة الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٨٣)، والحافظ السيوطي في مفتاح الجنة (١/ ٤١).

سبيل المؤمنين إلا وهو فرض. قال: فقال صدقت، وقام وذهب، قال الشافعي: قرأت القرآن في كل يوم وليلة ثلاث مرات حتى وقفت عليه).

وهذا الاستدلال في غاية اللطف، والآية من أقوى الأدلة والبراهين على حجية الصحابة في مسائل العقيدة والدين.

٧. قوله تعالى: ﴿**أُوْلَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلآء فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْماً لَّيْسُواْ بِهَا بِكَافِرِينَ**﴾ [الأنعام: ٨٩]:

ووجه الدلالة أن الكتاب والحكم والنبوة التي هي أصول العقيدة التي كفر بها أهل مكة قد أسند الله تعالى مهمة حفظها وأدائها إلى قوم آخرين هم الصحابة رضوان الله عليهم فكانوا حجة الله على خلقه بعد الرسل والأنبياء.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما: قوله ﴿فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْماً لَّيْسُواْ بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ يعني: (أهل المدينة والأنصار).[1] وروى هذا القول أيضاً الإمام الطبري عن قتادة والضحاك والسدي وابن جريج وابن عباس.[2]

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله في قوله تعالى ﴿فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْماً﴾: (يعني المهاجرين والأنصار إلى يوم القيامة، ﴿لَّيْسُواْ بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ **أي**: لا يجحدون شيئاً منها، ولا يردون منها حرفاً واحداً، بل يؤمنون بجميعها محكمها ومتشابهها).[3]

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم ٤/ ١٣٣٩.

(٢) تفسير الطبري ٧/ ٢٦٤، وفي الآية وجه ثان وهو أن الموكلين بذلك هم الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، والوجهان متفقان لأن الصحابة رضوان الله عليهم هم حملة ميراث الأنبياء، والله أعلم.

(٣) تفسير ابن كثير ٣/ ٣٩٩.

ولـو لم يكن الصحابة حجة في هذه الأصول لما وكلهم الله تعالى بها، فالله تعالى أعلم حيث يجعل رسالته، وأعلم حيث يؤيد رسله بالمؤمنين الصادقين.

٨. قـوله تعـالى: ﴿**وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ [الأنعام: ١٥٣]:

وجـه الدلالـة تـصريح الآيـة بوجوب اتباع طريق الصحابة وأنهم حجة في العقيدة المنجية، وبـيان ذلـك أن الآيـة ذكـرت الـصراط المستقيم وأشارت إليه باسم الإشارة (هـذا) ممـا يعنـي أن الـصراط المستقيم كان موجوداً وقت نزول الآية، وذكرته بالإفراد حـيث لم يكـن حينذاك سبيل إلا سبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة معه، فـدل هذا على أن الصراط المستقيم المشار إليه هو طريق الصحابة، وأن كل ما عدا ذلك سبل أهواء وفِرَق متوعدة بالنار.

قـال رجـلٌ لابن مسعود رضي الله عنه: ما الصراط المستقيم؟ قال: تركَنا محمدٌ صلى الله علـيه وسـلم في أدنـاه وطـرفه في الجـنة، وعن يمينه جواد[1] وعن يساره جواد، وثَمَّ رجـالٌ يدْعُـون مَـن مر بهم، فمن أخذ في تلك الجواد انتهت به إلى النار، ومن أخذ على الصراط انتهى به إلى الجنة، ثم قرأ ابن مسعود ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً﴾).[2]

٩. قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ**

---

(١) **جواد**: جمع جادة وهي الطريق.

(٢) تفسير الطبري ٨/ ٨٨-٨٩، وذكر الأثر السيوطي في الدر المنثور (٣/ ٣٨٦)، وقال: وأخرج عبد الرزاق وابن جرير وابن مردويه عن ابن مسعود، وذكر الأثر.

الْخَبَآئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]:

ووجه الدلالة من الآية في وصفه سبحانه وتعالى للمفلحين أنهم من آمن بالرسول صلى الله عليه وسلم وعزروه ووقروه ونصروا دينه، واتبعوا القرآن والسنة الذَين جاء بهما.

قال الإمام الطبري رحمه الله: (﴿أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ يقول: الذين يفعلون هذه الأفعال التي وصف بها جل ثناؤه أتباع محمد – صلى الله عليه وسلم – هم الْمُنجِحون الْمُدرِكون ما طلبوا ورجوا بفعلهم ذلك).[1]

وعن قتادة: (فأما نصرُه وتعزيرُه فقد سُبِقتم به، ولكن خياركم من آمن بالله واتبع النور الذي أنزل معه).[2]

قلت: فقوله رحمه الله (قد سُبقتم به) إشارة إلى فضل أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وهم لا شك الذين آووا ونصروا، فدلت صفتهم في الآية على أنهم هم أصحاب النجاة والفلاح أعني فلاح الآخرة، فدل هذا بطريق اللزوم أن طريقهم حجة شرعية، إذ الصراط المستقيم واحد، وليس من بعده سبيل إلا سبل جهنم كما تقدم في الدليل السابق.

---

(١) تفسير الطبري ٩/ ٨٦.

(٢) المصدر السابق.

١٠. قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ آوَواْ وَّنَصَرُواْ أُولَـئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ * وَالَّذِينَ آمَنُواْ مِن بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ مَعَكُمْ فَأُوْلَئِكَ مِنكُمْ وَأُوْلُواْ الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ إِنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٤-٧٥]:

وقد تقدم قبل هذه الآيات قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ آوَواْ وَّنَصَرُواْ أُوْلَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]. ووجه الدلالة من هذه الآية أن الله تعالى ذكر المؤمنين الذين لهم الولاية الدينية في الدنيا وهؤلاء كما ذكر الإمام القرطبي هم الأنصار الذين تبوؤا الدار والإيمان من قبلهم، وانضوى إليهم النبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرون[١]، وهؤلاء هم الذين آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم، ثم عطفت الآية بذكر ما هم في الآخرة، فشهد لهم بحقيقة الإيمان وأنه سيجازيهم بالمغفرة والصفح عن الذنوب إن كانت، وبالرزق الكريم الحسن الكثير الطيب دائم مستمر لا انقطاع فيه، ثم ذكر – وهو موضع الشاهد – أن الأتباع لهم في الدنيا على ما كانوا عليه من الإيمان والعمل الصالح فهم معهم في الآخرة.[٢]

قال الإمام البيضاوي في قوله تعالى: ﴿فَأُولَـئِكَ مِنكُمْ﴾: (أي من جملتكم أيها المهاجرون والأنصار)[٣]. فجعل متابعة الصحابة على صفة الإيمان الحقيقية المتمثلة فيهم

---

(١) الجامع لأحكام القرآن – القرطبي – ٨/ ٥٥.

(٢) عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير – الشيخ أحمد شاكر – ٢/ ١٤٤ بتصرف يسير.

(٣) تفسير البيضاوي – ٣/ ١٢٥.

في الدنيا سبيلاً إلى معيتهم في نعيم الآخرة، ولما كان طريق الفلاح والنعيم في الآخرة واحداً، كانت طريق متابعة الصحابة في الإيمان لازمةً واجبة، وكانوا حجة في الدين على خلق الله، والله أعلم.

١١ . قوله تعالى: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ [التوبة: ١٠٠]: وجه الدلالة أن هذه الآية خبر من الله تعالى عن رضاه عن السابقين من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان[١]، ولم يقيد رضاه عن الصحابة من المهاجرين والأنصار بشرط في حين قيده في التابعين.

عن أبي صخر حميد بن زياد قال: قلت لمحمد بن كعب القرظي رضي الله عنه: (أخبرني عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما أريد الفتن. فقال: إن الله قد غفر لجميع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وأوجب لهم الجنة في كتابه محسنهم ومسيئهم. قلت له: وفي أي موضع أوجب الله لهم الجنة في كتابه؟ قال ألا تقرأ: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ﴾ الآية؛ أوجب لجميع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الجنة والرضوان، وشرط على التابعين شرطاً لم يشترطه فيهم. قلت: وما اشترط عليهم؟ قال: اشترط عليهم أن يتبعوهم بإحسان؛ يقول يقتدون بهم في أعمالهم الحسنة، ولا يقتدون بهم في غير ذلك، قال أبو صخر لكأني لم أقرأها قبل ذلك وما عرفت تفسيرها حتى قرأها علي محمد بن كعب).[٢]

---

(١) عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير – أحمد شاكر – ٢/ ١٩٣ بتصرف يسير جداً.

(٢) الدر المنثور – السيوطي – ٤/ ٢٧٢،وأخرج الأثر ابن عساكر(تاريخ دمشق – ٥٥/ ١٤-١٤٧).

والحاصل من هذا المعنى أن الصحابة هم الحجة، وطريقهم هو المحجة، وأن الفوز بما فازوا به من جنات النعيم والرضوان المقيم مقصور على من أحسن في متابعته لهم.

قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: (وأما أهل السنة فإنهم يترضون عمن رضي الله عنه، ويسبون من سبه اللهُ ورسوله، ويوالون من يوالي الله، ويعادون من يعادي الله، وهم متبعون لا مبتدعون، ويقتدون ولا يبتدعون، ولهذا هم حزب الله المفلحون وعباده المؤمنون).[1]

فهذا كله صريح جداً في أن الصحابة رضي الله عنهم حجة في العقيدة، إذ كيف يفوز بالجنة من لم يكن سليم العقيدة، وكيف تصح المتابعة طريقاً إلى الفلاح إلا إذا كان المتبوع على الجادة !!

١٢. قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ**﴾ [التوبة: ١٢٢]:

وجه الدلالة من هذه الآية أن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم هم المخاطبون بهذه الآية ابتداءً، وأن الله تعالى أوجب قبول نذارة من تفقه منهم. وإذا كان هذا متحققاً في بعضهم -بل الواحد منهم- فهو في كبار الصحابة ومجموع الصحابة وإجماعهم أولى. ومعلوم أن التفقه في الدين شامل للأصول والفروع، بل إن هذا التفريق لم تكن تعرفه الصحابة أصلاً، فعُلم أن الصحابة رضوان الله عليهم حجة في العقيدة وفي الدين على بعضهم البعض فيما لم يحضره بعضهم، وهم جميعاً حجة على الخلق فيما نقلوه عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

---

(١) عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير أحمد شاكر ٢/ ١٩٣.

أخرج الإمام الطبري عن مجاهد رحمه الله في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾ قال: (ناسٌ من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خرجوا في البوادي، فأصابوا من الناس معروفاً، ومن الخصب ما ينتفعون به، ودعوا من وجدوا من الناس إلى الهدى، فقال الناس لهم: ما نراكم إلا قد تركتم أصحابكم وجئتمونا. فوجدوا في أنفسهم من ذلك حرجاً، وأقبلوا من البادية كلهم حتى دخلوا على النبي صلى الله عليه وسلم، فقال الله: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾ يبتغون الخير ﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ﴾ وليسمعوا ما في الناس وما أنزل الله بعدهم ﴿وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ﴾ الناس كلهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون).[1]

وترجم الإمام البيهقي رحمه الله لهذه الآية بقوله: (وهو باب في نشر العلم)[2]، وقال رحمه الله في الآية: (فأبان أن على المقيمين إخبار المتأخرين إذا رجعوا بما جلبوه في حال غيبتهم من علوم الدين ليشارك الفريقان في العلم).[3]

واستدل ابن حزم رحمه الله بالآية على وجوب العمل بأخبار الآحاد الصحيحة والعلم بها، فقال رحمه الله: (القسم الثاني من الأخبار ما نقله الواحد عن الواحد، فهذا إذا اتصل برواية العدول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجب العمل به، ووجب العلم بصحته أيضاً)، ثم قال رحمه الله: (والبرهان على صحة وجوب قبوله قول الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً﴾ ... الآية، قال رحمه الله: (فأوجب الله تعالى

---

(١) تفسير الطبري ١١/ ٦٦-٦٧، وفي الآية قول آخر وهو في النفير، أي: في الجهاد.

(٢) شعب الإيمان البيهقي ٢/ ٢٧٣.

(٣) المصدر السابق - بتصرف يسير جداً.

على كل فرقة قبول نذارة النافر منها بأمره النافر بالتفقه وبالنذارة، ومن أمره الله تعالى بالتفقه في الدين وإنذار قومه فقد انطوى في هذا الأمر إيجاب قبول نذارته على من أمره بإنذاره، والطائفة في لغة العرب التي بها خوطبنا يقع على الواحد فصاعداً وطائفة من الشيء بمعنى بعضه هذا ما لا خلاف بين أهل اللغة فيه).[1]

١٣. قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْاْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [هود: ١١٢]:

ووجه الدلالة من هذه الآية أن الله تعالى قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يثبت على طريق الاستقامة، وتوجه هذا الأمر للصحابة رضوان الله عليهم لأنهم هم الذين تابوا من الشرك والكفر ودخلوا في معية النبي صلى الله عليه وسلم، فلما أمرهم الله تعالى بالثبات على هذا الطريق دل على أنه قد ارتضى لهم هذا الطريق.

قال الإمام القرطبي رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾: (أي استقم أنت وهم؛ يريد أصحابه الذين تابوا من الشرك، ومَن بعده ممن اتبعه من أمته)[2]، ثم قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ﴾ وهذا الخطاب لمن بعد الصحابة.

وقال الإمام السيوطي رحمه الله: (وأخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ عن العلاء بن عبد الله بن بدر رضي الله عنه في قوله: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ قال: لم يُرِد به أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، إنما على الذين يجيؤون من بعدهم).[3]

---

(١) الإحكام، ابن حزم، ١/ ١٠٣-١٠٤ بتصرف يسير جداً.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٩/ ٩٢.

(٣) الدر المنثور، السيوطي، ٤/ ٤٨٠.

قلت: هذا معنى في غاية اللطف، لأن السبيل قد اتضح بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته، والأمر قد أُحكم بالاستقامة عليه من الله تعالى، فكل ما تعدى ذلك فهو طغيان وظلم وعدوان ومجاوزة في الحد. ومفهوم المخالفة أن من التزم طريق الاستقامة الذي ثبت عليه النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته من بعده فليس بطاغٍ ولا متعدٍ، فدل على أن طريق الصحابة حجة وأن سنتهم هي المأمور بها دون باقي الناس، والله أعلم.

١٤. قوله تعالى: ﴿**وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾ [النور: ٥٥]:

ووجه الدلالة من الآية قوله تعالى ﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ﴾ فهي حجة دامغة على حجية الصحابة في أصول الدين والعقيدة لأنهم هم المخاطبون بهذا الوعد ابتداءً، وقد أخبر الله تعالى برضاه عن الدين الذي التزموه، ونسب الدين إليهم رضوان الله عليهم فعُلم أن ما كانوا عليه هو الحق وأن ما سنوه للناس هو الحجة، وهو المطلوب.

قال الإمام الآجري رحمه الله بعد ذكر هذه الآية: (فقد أنجز الله الكريم لهم ما وعدهم به ، وجعلهم الخلفاء من بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ومكّنهم في البلاد وفتحوا الفتوح وغنموا الأموال وسبوا ذراري الكفار، وأسلم في خلافتهم خلقٌ كثير، وقاتلوا من ارتد عن الإسلام حتى أجلوهم وراجع بعضهم، كذلك فعل أبو بكر

الصديق رضي الله عنه فكان سيفه فيهم سيف حق إلى أن تقوم الساعة، وكذلك الخليفة الـرابع وهـو عـلي بـن أبي طالب كان سيفه في الخوارج سيف حق إلى أن تقوم الساعة، فأعز الله الكريم دينه بخلافتهم وأذلوا الأعداء وظهر أمر الله ولو كره المشركون، وسنوا للمـسلمين الـسنن الـشريفة، وكانـوا بركة على جميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم من أهل السنة والجماعة).[1]

١٥. قـوله تعـالى: ﴿**مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً**﴾ [الأحزاب: ٢٣]:

ووجه الدلالة في هذه الآية شهادة الله تعالى للصحابة رضوان الله عليهم بالصدق في عهدهم مع الله تعالى، وبالثبات وعدم التغيير في دينه الذي عاهدوه عليه.

فعن قتادة: (﴿وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾ يقول: ما شكوا وما ترددوا في دينهم ولا استبدلوا به غيره).[2]

وقـال الحـافظ ابـن كثير رحمه الله: (أي وما غيروا عهدهم وبدلوا الوفاء بالغدر، بل استـمروا عـلى مـا عاهدوا الله عليه، وما نقضوه كفعل المنافقين الذين قالوا: ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَاراً﴾ [الأحزاب: ١٣]).[3]

فهذه الشهادة بالصدق وعدم التبديل دليل على أن ما كان عليه الصحابة رضوان الله تعـالى علـيهم حجـة عـلى من بعدهم في العقيدة ومسائل الدين، إذ ليس هناك إلا الحق

---

(١) الشريعة ـ الآجري ـ١/ ٤٣٨.

(٢) تفسير الطبري ـ ٢١/ ١٤٨.

(٣) عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير ـ أحمد شاكر ـ ٣/ ٣٩.

والـباطل والصدق والكذب، فإذا كان الصحابة على الصدق وثبتوا عليه ولم يبدلوا، فما عـداهم إنما هو على الباطل، وليس ثمَّ فسطاط ثالث، فلينظر امرؤ أين مكانه من طريق الصحابة ليعلم أين مكانه من الصدق مع الله تعالى، والله أعلم.

١٦. قـوله تعـالى: ﴿**لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُـوبِهِمْ فَأَنـزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً**﴾ [الفتح: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿**مُّحَمَّدٌ رَّسُـولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّآء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَآء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّـنَ اللهِ وَرِضْـوَاناً سِـيمَاهُمْ فِي وُجُـوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِـيلِ كَـزَرْعٍ أَخْـرَجَ شَـطْأَهُ فَـآزَرَهُ فَاسْـتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِـيظَ بِهِـمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً**﴾ [الفتح: ٢٩]:

ووجـه الدلالـة مـن الآيتـين أن الله تعـالى قـد أعلم برضاه عن أهل بيعة الرضوان، وكانـوا ألفـاً وأربعمائة من الصحابة رضي الله عنهم، والله تعالى لا يرضى إلا عن الحق، وما كان حقاً بشهادة الله تعالى فهو واجب الاتباع بلا ريب.

فعـن جابـر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يـوم الحديبـية: «أنـتم خـير أهـل الأرض»، وكـنا ألفاً وأربعمائة، ولو كنت أبصر اليوم لأريتكم مكان الشجرة»[1]، فهذا صريح في خيرية الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.

قـال الإمام المروزي رحمه الله: (ومدح الله عز وجل الذين قبلوا عن رسول الله صلى الله علـيه وسـلم مـا أدى إلـيهم عـن الله، وأثنـى عليهم وهم المهاجرون والأنصار من

---

(١) صحيح البخاري كتاب المغازي- باب غزوة الحديبية حديث: (٤١٥٤).

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وضرب بهم المثل في التوراة والإنجيل فقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّآءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] الآية، وقال: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] الآية، فهم حجة الله على خلقه بعد رسوله صلى الله عليه وسلم، يؤدون عن الرسول صلى الله عليه وسلم ما أدى إليهم لأنه بذلك أمرهم فقال: «ليبلغ الشاهد منكم الغائب»[١] فمضوا على منهاج نبيهم متبعين حكم القرآن وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم).[٢]

فكيف لا يكون الصحابة حجة على الخلق وهم الذين شهد الله تعالى برضاه عنهم وثبتهم بالوقار والسكينة وشهد رسوله صلى الله عليه وسلم بأنهم خير أهل الأرض، وذكرهم الله تعالى في توراته وإنجيله وقرآنه حتى عُرفوا بصفتهم في هذه الكتب، وجعلهم غيظاً للكفار ونصراً ومؤازرةً للمؤمنين.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (فالصحابة رضي الله عنهم خلصت نياتهم وحسنت أعمالهم، فكل من نظر إليهم أعجبوه في سمتهم وهديهم، وقال مالك رحمه الله: بلغني أن النصارى كانوا إذا رأوا الصحابة رضي الله عنهم الذين فتحوا الشام يقولون: (والله لهؤلاء خير من الحواريين فيما بلغنا)، وصدقوا في ذلك فإن هذه الأمة معظمة في الكتب المتقدمة، وأعظمها وأفضلها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد نوه الله تبارك وتعالى بذكرهم في الكتب المنزلة والأخبار المتداولة)[٣]، فرضي الله عنهم ووفقنا لمتابعتهم بإحسان إلى يوم الدين.

---

(١) صحيح البخاري كتاب العلم باب ليبلغ العلم الشاهدُ الغائبَ – حديث: (١٠٥).

(٢) السنة المروزي ١/ ١٤–١٥.

(٣) تفسير ابن كثير ٧/ ٤٨٤.

١٧. قوله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾ [الفتح: ٢٦]:

وجه الدلالة إخبار الله تعالى أنه ألزم الصحابة رضوان الله عليهم بكلمة التقوى، وهي كما قال أئمة التفسير قول (لا إله إلا الله)[١]. وقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾ أي كان المسلمون أحق بها وكانوا أهلها.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾: (أي: هو عليم بمن يستحق الخير ممن يستحق الشر).[٢]

فلما شهد الله تعالى للصحابة الذي كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتزام شهادة التوحيد ومقتضياتها وبالفضل والخيرية، دل ذلك على وجوب التزام طريق الصحابة على كل من بعدهم، إذ ليس بعد طريق التقوى وكلمة التوحيد إلا طريق الزيغ والضلال.

ويزيد الأمر وضوحاً أن الله تعالى ذكر لزوم الصحابة لكلمة التقوى بإزاء لزوم الكفار لكلمة الكفر، فدل هذا على المقابلة والتضاد بين طريق الصحابة رضوان الله عليهم الذين لازموا الرسول صلى الله عليه وسلم وألزمهم الله كلمة التقوى وبين

---

(١) ذكر هذا التفسير الإمام الطبري في تفسيره (٢٦/ ١٠٤-١٠٦)، وابن كثير (٧/ ٤٦١-٤٦٣)، وغيرهما من أئمة التفسير، وفيه أقوال أخرى وهي أن كلمة التقوى هي الإخلاص، وأنها بسم الله الرحمن الرحيم، ولا تعارض بين هذه الأقوال فمآلها واحد بفضل الله.

(٢) تفسير ابن كثير ٧/ ٤٦٣.

طريق من سواهم، وهذا كله بيِّن الدلالة على حجية الصحابة على من بعدهم في مسائل العقيدة ومقتضيات شهادة التوحيد، والله أعلم.

١٨. قوله تعالى: ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ**﴾ [الحجرات: ٧]:

ووجه الدلالة من هذه الآية يتضح من خلال المقابلة المعروضة فيها؛ فطريق الصحابة هو طريق الرشد والهداية، وطريق من خالفهم هو طريق الضلال والغواية، فظهر أن الحجة في التزام طريق الصحابة فإنهم كانوا على الهدى المستقيم.

قال الإمام الطبري رحمه الله تعالى: (﴿أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ يقول هؤلاء الذين حبب الله إليهم الإيمان وزينه في قلوبهم وكرَّه إليهم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون السالكون طريق الحق).[١]

وقال الشيخ السعدي رحمه الله: (وضدهم الغاوون الذين حبب إليهم الكفر والفسوق والعصيان، وكرَّه إليهم الإيمان والذنب ذنبهم، فإنهم لما فسقوا طبع الله على قلوبهم).[٢]

١٩. قوله تعالى: ﴿**لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَآءهُمْ أَوْ أَبْنَآءهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ**

---

(١) تفسير الطبري ٢٦/ ١٢٦.

(٢) تفسير السعدي -١/ ٧٤٤.

اللهُ عَـنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُوْلَئِكَ حِزْبُ اللهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]:

ووجـه الدلالـة مـن الآيـة أن الله تعـالى شهد لمن هذه صفتهم بأنه سبحانه قد كتب الإيمان في قلوبهم وقضى لهم بالجنة. وقد ذكر الحافظ ابن كثير رحمه الله أنه: (قيل في قوله تعـالى ﴿وَلَـوْ كَانُـوا آبَـآءهُمْ﴾ نـزلت في أبي عبيدة قتل أباه يوم بدر، ﴿أَوْ أَبْنَآءهُمْ﴾ في الصدِّيق همَّ يومئذٍ بقتل ابنه عبد الرحمن، ﴿أَوْ إِخْوَانَهُمْ﴾ في مصعب بن عمير قتل أخاه عبيد بن عمير يومئذٍ، ﴿أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ في عمر قتل قريباً له يومئذٍ أيضاً، وفي حمزة وعلي وعبـيدة بـن الحـارث قتلوا عتبة وشيبة والوليد بن عتبة يومئذٍ فالله أعلم)[1]، فالصحابة رضي الله عـنهم هـم المـشهود لهم بهذه الصفة ابتداءً، وهم المخبر عنهم بقضاء الله تعالى لهم بالإيمان وبتأييد الرحمن وبالفوز والبقاء والفلاح، والناس أحد فريقين حزب الله أو حزب الشيطان ولا ثالث لهما.

فظهـر من هذا أن الصحابة رضوان الله عليهم حجة على الخلق بعد رسول الله صلى الله علـيه وسـلم لأن الله تعـالى جعل الإيمان مكتوباً في قلوبهم والتأييد حليفهم والفوز والفـلاح لحـزبهم، فكانـوا بهـذا حجـة في الدين أصوله وفروعه، ولا مندوحة لمن أراد النجاة في الآخرة من تتبع أثرهم، والله أعلم.

٢٠. قـوله تعـالى: **﴿لِلْفُقَـرَآء الْمُهَاجِـرِينَ الَّـذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَـضْلاً مِّـنَ اللهِ وَرِضْـوَاناً وَيَنـصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ * وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الـدَّارَ وَالْإِيـمَانَ مِـن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا**

---

(١) تفسير ابن كثير ٨/ ٦٨.

وَيُؤْثِـرُونَ عَـلَىٰ أَنفُـسِهِمْ وَلَـوْ كَـانَ بِهِـمْ خَـصَاصَةٌ وَمَـن يُـوقَ شُـحَّ نَفْـسِهِ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُـونَ * وَالَّـذِينَ جَـآؤُوا مِـن بَعْـدِهِمْ يَقُولُـونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلّاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر : ٨-١٠].

ووجه الدلالة ما في الآية من التوجيه إلى حسن متابعة الصحابة رضوان الله عليهم.

فعـن مـصعب بـن سـعد قـال: (الـناس على ثلاث منازل، فمضت منزلتان وبقيت واحدة، فأحسن ما أنتم كائنون عليه أن تكونوا على التي بقيت، قال: ثم قرأ: ﴿لِلْفُقَرَآءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّـذِينَ أُخْـرِجُوا مِـن دِيـارِهِمْ وَأَمْـوَالِهِمْ يَبْـتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللهِ وَرِضْوَاناً﴾ [الحشر: ٨]، هـؤلاء المهاجـرون وهذه منزلة، ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَـوْ كَـانَ بِهِـمْ خَـصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]، قال: هؤلاء الأنصار وهذه منزلة قد مـضت، ثـم قـرأ: ﴿وَالَّـذِينَ جَـآؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلّاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، قـد مضت هاتان وبقيت هذه المنزلة، فأحسن ما أنتم كائنون عليه أن تكونوا بهذه المنزلة التي قد بقيت، يقول: أن تستغفروا لهم).[1]

قلـت: فـالله تعـالى ذكر المهاجرين وذكر الأنصار وبيّن فضيلة وخصيصة كل منهم، وجعلهـم سـلفاً للفريق الثالث الذي دخل في الأخوة الإيمانية معهم بحسن المتابعة لهم في الإيـمان الـذي سـبقوا فـيه، قـال الـشيخ الـسعدي رحمـه الله: (فوصـف الله مَن بعد الصحابة بالإيمان، لأن قولهم ﴿سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ دليل على المشاركة فيه، وأنهم تابعون

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة اللالكائي (٧/ ١٣٢٥ رقم ٢٣٥٤).

للصحابة في عقائد الإيمان وأصوله، وهم أهل السنة والجماعة الذين لا يصدق هذا الوصف التام إلا عليهم)[1]، وهذا أوضح ما يكون في بيان حجية الصحابة في مسائل العقيدة، والله أعلم.

بهذا تجتمع الأدلة من القرآن الكريم على حجية الصحابة في العقيدة، ولا أدعي استيعاب الأدلة القرآنية في هذا الموضع، ولكن التنوع في أوجه الدلالة في الآيات المذكورة يبين مدى تضافر الأدلة القرآنية على تقرير هذا الأصل المهم، وغني عن القول أن هذه الآيات لم تستوعب بالشرح والتدبر وإنما أشير إلى مواضع الدلالة على المراد، وإنما يكفينا دليل شرعي صحيح لقبول المسألة، ولكن تقرير هذا الأصل بهذا الحشد من الأدلة القرآنية – وغير القرآنية كما سيأتي – يراد منه التنبيه على أن هذه المسألة هي كلي من كليات الدين وأصل من أصوله، وليس مجرد مسألة قائمة على دليل أو اثنين، ولعل المقصود يتحقق باستعراض بقية الأدلة على المسألة، وبالله التوفيق.

○ **ثانياً: أدلة السنة المطهرة.**

إن أدلة السنة المطهرة على حجية قول الصحابة رضوان الله عليهم كثيرة مستفيضة، والمقصود إيراد جملة منها في هذا الموضع للدلالة على جنسها، بل أقول ابتداءً إن السنة المطهرة نفسها دليلٌ على حجية الصحابة رضوان الله عليهم في مسائل العقيدة وغيرها، إذ هم الذين حفظوا لنا السنة ونقلوها إلينا كما نقلوا القرآن الكريم، وليس من طريق آخر غيرهم، فهم الحجة في ثبوت وحفظ شطر الدين كما لا يخفى على اللبيب، وأما من حيث الأدلة الجزئية التفصيلية ففيما يلي طائفة منها:

---

(١) تفسير السعدي ١/ ٧٩٥.

١. حديث يحي بن يعمر قال: «كان أول من قال بالقدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجَّين أو معتمرين فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوُفِّق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: يا أبا عبد الرحمن! إنه قد ظهر قِبلنا ناسٌ يقرأون القرآن ويتقفرون العلم – وذكر من شأنهم – وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أُنُف. قال: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثلَ أُحد ذهباً فأنفقه ما قبِل الله منه حتى يؤمن بالقدر، ثم قال حدثني أبي عمر بن الخطاب قال: بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم، إذ طلع علينا رجلٌ شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر، لا يُرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسند ركبتيه إلى ركبتيه ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً. قال: صدقت. قال: فعجبنا له يسأله ويصدقه. قال: فأخبرني عن الإيمان. قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره. قال: صدقت. قال: فأخبرني عن الإحسان. قال: أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك، قال: فأخبرني عن الساعة. قال: ما المسئول عنها بأعلم من السائل، قال: فأخبرني عن أماراتها. قال: أن تلد الأمة ربتها وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء

يتطاولون في البنيان. قال ثم انطلق فلبثت ملياً، ثم قال لي: يا عمر أتدري من السائل؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم».[1]

❖ ووجه الدلالة من الحديث من وجهين:

• **الوجه الأول**: أن السلف من التابعين رحمهم الله لما تعرضوا للفتن في مسائل العقيدة، وسمعوا ما راعت قلوبهم له، رجعوا إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لتقرير وجه الحق، مع أن نصوص الكتاب والسنة متوافرة لهم مشهودة مقروءة محفوظة لديهم، وكان بإمكانهم أن يناظروا بها ويحاجوا بها، غير أن الأمر لما تعلق بفهم النصوص وتأويلها كان لا بد من الرجوع إلى الحجة في ذلك وهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال القاضي عياض رحمه الله: (وفيه -أي الحديث- فزع السلف في الأمور الطارئة إلى ما عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ هم الذين أُمرنا بالاقتداء بهم، ولما عندهم عنه في ذلك من علم وأثر، ولهذا نقل مالكٌ رحمه الله في جامعه من قول الصحابة في هذا ما نقل).[2]

• **الوجه الثاني**: أن الصحابة رضوان الله عليهم قد تلقوا علوم ومسائل أصول الدين من الوحي مباشرة من الرسول الملكي (جبريل عليه السلام) ومن الرسول البشري (محمد عليه الصلاة والسلام)، ولقد ترجم ابن منده رحمه الله لهذا الحديث بباب: (ذِكْر ما يدل على أن الإيمان الذي أمر الله عز وجل عباده أن يعتقدوه ما سأل

---

(١) صحيح مسلم – كتاب الإيمان– باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان – حديث: (٨) وهذا الحديث حديثٌ عظيم من الأحاديث التي يقوم عليها الإسلام.

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم – القاضي عياض – ١/ ١١٧.

جبريل عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتعلم أصحابه أمر دينهم)[1]، فهم الـذين تلقـوا هـذا العلم وفهموه ووعوه عن الوحي دون واسطة بينهم وبين الرسول، ولأنهم بهذه المثابة فزع إليهم التابعون عند ظهور مقالة القدر.

قـال الحكمـي رحمـه الله: (قـول القدريـة النفاة وأول من أحدثه في هذه الأمة معبد الجهنـي في آخـر عـصر الـصحابة، كما قدمنا عن يحيى بن يعمر في سياق حديث جبريل الـسابق في سؤاله النبي صلى الله عليه وسلم عن الدين، **وأنكـر عليه ذلك بقية الصحابة** وأئمـة التابعـين وتـبرؤوا من هذا الاعتقاد وكفروا منتحليه ونفوا عنه الإيمان، وأوصى بعـضهم بعـضاً بمجانبـته والفـرار مـن مجالسته)[2]، وسيأتي في الدليل التالي أن الرسول صـلى الله علـيه وسـلم قـد كلفهـم بحمل هذا الدين وتبليغه إلى الناس على وجه تثبت بـه الحجـة عـلى الخلـق، مما يؤكد أن هذا الدين الذي تحملوه عنه هو الدين المتعبد به لله عز وجل.

٢. حـديث يزيد الفقير قال: «**كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج، فخرجنا في عصابة ذوي عدد نريد أن نحج ثم نخرج على الناس، قال: فمررنا على المدينة فإذا جابر بـن عبد الله يحدث القوم جالساً إلى سارية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فإذا هـو قـد ذكر الجهنميين قال: فقلت له: يا صاحب رسول الله، ما هذا الذي تحدثون والله يقـول: ﴿إِنَّـكَ مَـن تُـدْخِلِ الـنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾** [آل عمران: ١٩٢]، **و﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِـنْهَا أُعِـيدُوا فِيهَا﴾** [السجدة: ٢٠]، **فما هذا الذي تقولون؟ قال: فقال: أتقرأ**

---

(١) الإيمان لابن مندة ١/ ١١٦.

(٢) معارج القبول للحكمي ٣/ ٩٤٣.

القرآن؟ قلت: نعم. قال: فهل سمعت بمقام محمد عليه السلام - يعني الذي يبعثه الله فيه؟ قلت: نعم. قال: فإنه مقام محمد صلى الله عليه وسلم المحمود الذي يُخرج الله به من يخرج، قال: ثم نعت وضع الصراط ومر الناس عليه، قال وأخاف أن لا أكون أحفظ ذاك، قال غير أنه قد زعم أن قوماً يخرجون من النار بعد أن يكونوا فيها، قال يعني فيخرجون كأنهم عيدان السماسم، قال فيدخلون نهراً من أنهار الجنة فيغتسلون فيه فيخرجون كأنهم القراطيس، فرجعنا فقلنا: ويحكم أترون الشيخ يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فرجعنا فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد».[1]

وموضع الشاهد هنا من وجهين أحدهما لجوء التابعين إلى الصحابة عند اشتباه مسائل العقيدة والأصول عليهم، والثاني اعتمادهم على الصحابة وثقتهم بأنهم لا يتعمدون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنهم ثقة فيما يروونه وينقلونه ويفسرونه من هدي الوحيين.

قال الإمام النووي رحمه الله في قوله (ويحكم أترون الشيخ يكذب): (يعني بالشيخ جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وهو استفهام إنكار وجحد، أي لا يُظن به الكذب بلا شك)[2]، وهذا كله أصلٌ عظيم في الاحتجاج بالصحابة في مسائل العقيدة، والله أعلم.

٣. **حديث ابن الديلمي قال: «وقع في نفسي شيء من القدر فأتيت أُبي بن كعب، فقلت: أبا المنذر وقع في نفسي شيء من القدر فخفت أن يكون فيه هلاك ديني أو أمري، فقال: يا ابن أخي إن الله عز وجل لو عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير**

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة، حديث: (١٩١).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي، ١/ ٤١٨-٤١٩.

ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم، ولو أن لك مثل أُحد ذهباً أنفقته في سبيل الله ما قبله منك حتى تؤمن بالقدر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وإنك إن مت على غير هذا دخلت النار، ولا عليك أن تأتي أخي عبد الله بن مسعود فتسأله، فأتيت عبد الله بن مسعود فسألته، فقال مثل ذلك، وقال لي: لا عليك أن تأتي حذيفة بن اليمان فتسأله، فأتيته فسألته فقال لي مثل ذلك، وقال: ائت زيد بن ثابت فسله، فأتيت زيد بن ثابت فسألته فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكر مثل ذلك».[1]

ووجه الدلالة هنا فزع التابعين إلى الصحابة رضوان الله عليهم في مسائل أصول الدين والعقيدة، مع توافر نصوص الشريعة قرآناً وسنةً بين أيديهم، فلم تكن هذه الشبهات التي يبثها أهل الأهواء والكلام والبدع بسبب الافتقار إلى نصوص الشريعة، بل كان بسبب الخوض في هذه النصوص على غير السنن، ومخالفة هدي الصحابة رضوان الله عليهم فيما فهموه وتلقوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه النصوص ومنهج التعامل معها بالتسليم والانقياد وحمل النصوص على حقيقتها دون تحريف أو تأويل أو شبهة أو جدال أو كلام أو مراء، فهذا أصلٌ عظيم في هذا الباب، والدلالة هنا مماثلة للاستدلال في الحديث السابق، والله أعلم.

---

(١) الاعتقاد البيهقي ١/ ٢٥١-٢٥٢، وأخرجه الآجري في الشريعة ١/ ١٦٦، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٤/ ٦٧٦-٦٧٧، برقم: ١٠٩٣،١٠٩٢)، وأخرجه أبو داود في سننه كتاب السنة باب في القدر – حديث: (٤٦٩٩).

٤. عن العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح ذات يوم، ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ قال: «**أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً مجدعاً، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين فتمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة**».[1]

ووجه الدلالة من الحديث تلك المقابلة بين اتباع سنته صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده، وبين اتباع الأمور المحدثة والبدع، فهي تدل على أن سنة الصحابة رضي الله عنهم حجة في الدين يتميز بها الحق والسنة من الباطل والبدعة.

وهذا شامل للعقيدة والشريعة، بل دخول العقيدة فيه أولى لأن مسائل البدع أقرب إلى مسائل الأصول منها إلى الفروع.

---

(١) صحيح ابن حبان (١/ ١٧٩- حديث: ٥)، وأخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ١٧٤ حديث: ٣٢٩)، وابن ماجة في سننه (كتاب السنة باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين- حديث: ٤٢)، والبيهقي في سننه الكبرى (١٠/ ١١٤- حديث: ٢٠١٢٥)، والترمذي في جامعه وقال: حديث حسن صحيح. (أبواب العلم باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة – حديث: ٢٦٧٦)، والدارمي في سننه (١/ ٥٧- حديث: ٩٥)، والطبراني في الكبير (١٨/ ٢٤٥-٢٤٩ رقم ٦١٧ إلى ٦٢٤)، وأحمد في مسنده (٤/ ١٢٦- حديث: ١٧١٨٢)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٩)، والمروزي في السنة (١/ ٢٦).

قال المباركفوري في شرح حديث الترمذي: («فعليه بسنتي» أي: فليلزم سنتي، (وسنة الخلفاء الراشدين المهديين) فإنهم لم يعملوا إلا بسنتي، فالإضافة إليهم إما لعملهم بها أو لاستنباطهم وإختيارهم إياها، قاله القارىء. وقال الشوكاني في الفتح الرباني: فكأنه قال: الزموا طريقتي وطريقة الخلفاء الراشدين، وقد كانت طريقتهم هي نفس طريقته، فإنهم أشد الناس حرصاً عليها وعملاً بها في كل شيء، وعلى كل حال كانوا يتوَقَون مخالفته في أصغر الأمور فضلاً عن أكبرها).[1]

وقال الجزري رحمه الله في قوله «وعضوا عليها بالنواجذ»: (هذا مثل في شدة الاستمساك بأمر الدين).[2]

وقال العظيم آبادي في قوله «عضوا عليها بالنواجذ»: (وهو كناية عن شدة ملازمة السنة والتمسك بها).[3]

وقال الإمام ابن قدامة رحمه الله: (فأمر بالتمسك بسنة خلفائه كما أمر بالتمسك بسنته، وأخبر أن المحدثات بدع وضلالة وهو ما لم يتبع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سنة أصحابه)[4]، فالفصل بين السنة والبدعة موافقة سنن الصحابة رضوان الله عليهم، وهذا أصلٌ عظيم في هذا الباب.

---

(١) تحفة الأحوذي □ المباركفوري □ ٧/ ٣٦٧ باختصار.

(٢) النهاية في غريب الأثر □ الجزري □ ٣/ ٢٥٢.

(٣) عون المعبود □ محمد العظيم آبادي □ ١٢/ ٢٣٥، وقال رحمه الله: (**ناجذة**: بالذال المعجمة قيل هو الضرس الأخير وقيل هو مرادف السن).

(٤) ذم التأويل □ ابن قدامة □ ١/ ٢٨.

فقـد تبـين أن سـنتهم حجـة عـلى من بعدهم، سواء أكانت العلة في الحجية موافقته صـلى الله علـيه وسلم في نفس العمل أم موافقته في مقاصد الشرع لما امتن الله عليهم به مـن معـرفةٍ بقـصد رسـول الله صـلى الله عليه وسلم ولما امتازوا به من معاصرة الوحي ومعاينة التنزيل.

قلـت: إذا تأملنا في الأدلة المتقدمة وجدناها تؤصل حجية قول الصحابة رضوان الله عليهم في مسائل العقيدة وأصول الدين تأصيلاً واضحاً وذلك كما يلي:

حـديث جـبريل قـد بـيَّن تلقـي الـصحابة للعلـم بأصول الدين من الوحي مباشرة بسماعهم للرسول الملكي والبشري عليهما السلام.

ونجـد في حـديث يـزيد الفقـير وحـديث ابن الديلمي التأكيد على فزع التابعين إلى الـصحابة في مـسائل العقـيدة، واتفاق الصحابة رضوان الله عليهم على مسائل العقيدة وعدم اختلافهم فيها.

ثـم نجـد في حـديث العرباض رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد رد هذه الأمة عند النزاع إلى ما عند الخلفاء الراشدين المهديين من الصحابة، وهذا وإن كان الظاهر أنه بوصفٍ مقيَّد بالخلافة الراشدة، فإن أهم ما يميز عصر الخلافة هذا هو توافر الـصحابة وإجمـاعهم عـلى ما يقرره كل من الخلفاء الراشدين، فهذا كله ظاهر في تقرير حجية الصحابة رضوان الله عليهم.

٥. حـديث أبي واقـد الليثـي رضي الله عنه قال: **إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قـال ونحـن جلوس على بساط: إنها ستكون فتنة. قالوا: كيف نفعل يا رسول الله ؟ فرد يـده إلى البـساط فأمـسك بـه، قـال: تفعلـون هكذا. وذكر لهم رسول الله صلى الله عليه**

وسلم يوماً إنها ستكون فتنة، فلم يسمعه كثير من الناس، فقال معاذ بن جبل: ألا تسمعون ما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقالوا: ما قال؟ قال: يقول إنها ستكون فتنة. قالوا: فكيف لنا يا رسول الله أو كيف نصنع؟ قال: ترجعون إلى أمركم الأول».[1]

فهذا الحديث أصلٌ في أن الحجة هي ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم من الدين، لاسيما وأن الحديث جاء في سياق تحذيره صلى الله عليه وسلم من الفتن الحادثة بعده. وهذا يؤكد ما تقدم في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، ويبين معناه ما رواه ابن الجوزي بسنده عن أبي العالية قال: (عليكم بالأمر الأول الذي كانوا عليه قبل أن يفترقوا)، قال عاصم: فحدثت به الحسن فقال: قد نصحك والله وصدقك.[2]

٦. حديث عتبة بن غزوان رضي الله عنه وكان من الصحابة أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: «**مِن ورائكم أيام الصبر للمتمسك فيهن يومئذ بمثل ما أنتم عليه له**

---

(١) رواه الطبراني في الأوسط (٨/ ٢٩٤ – حديث:٨٦٧٩)، وفي الكبير (٢٠/ ٤٣ – حديث: ٦٩، و٣/ ٢٤٩ – حديث: ٣٣٠٧) وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٣٠٣) وقال: (رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عبدالله بن صالح وقد وثق وفيه ضعف وبقية رجاله رجال الصحيح).

(٢) تلبيس إبليس، ابن الجوزي، ١/ ١٦، وأخرجه الأصبهاني في حلية الأولياء (٢/ ٢١٨)، ووجدته موقوفاً عن عبد الله بن مسعود بلفظ: «أيها الناس، إنكم ستُحدِثون ويُحدَث لكم، فإذا رأيتم مُحدَثة فعليكم بالأمر الأول». سنن الدارمي (١/ ٧٢، رقم ١٦٩) وقريب منه في مصنف ابن أبي شيبة. (٧/ ٢٧٣، رقم ٣٦٠٢٤).

كأجـر خمـسين مـنكم، قالـوا: يـا نبـي الله أو منهم؟ قال: بل منكم. قالوا: يا نبي الله أو منهم؟ قال: بل منكم، ثلاث مرات أو أربع».[1]

والـشاهد قـوله صـلى الله عليه وسلم: «للمتمسك فيهن يومئذ بمثل ما أنتم عليه»، فالخطـاب للـصحابة رضـوان الله علـيهم، وهـذا دلـيل صريح على حجية الصحابة في مـسائل أصـول الـدين لأن التمـسك والاعتصام إنما يراد به أصول الدين والسنة التي تعصم صاحبها زمان الفتن كما لا يخفى.

ويـؤكد هذا المعنى أن الرسول صلى الله عليه وسلم جعل مقياس الأجر أجر الصحابة في قـوله «كأجـر خمسين منكم»، وأكده لما روجع فقال «بل منكم». ولعل السر في هذا أنه لـما كان التمسك بهدي الصحابة هو الواجب وكان ذلك عسيراً في زمان الفتن والأهواء، فقد ناسب أن يكون أجر المتمسك بهديهم من جنس أجرهم[2]، والله أعلم.

---

(١) مجمـع الـزوائد ‏ الهيثمي‏ وقال: (رواه الطبراني في الكبير والأوسط عن شيخه بكر بن سهل عن عبدالله بن يوسف وكلاهما قد وثق وفيهما خلاف). (٧/ ٢٨٢)، وأخرجه المروزي في السنة (١ / ١٤).

(٢) ولا يشكل هذا على أفضلية الصحابة وخيريتهم، بل يؤكده لأنه جعلهم المرجع والحجة وجعل الفـضل لمـن بعدهم بمتابعتهم، ثم إن قوله صلى الله عليه وسلم «للمتمسك فيهن يومئذ بمثل ما أنـتم عليه كأجر خمسين منكم» ذكر فيه الأجر ولم يذكر فيه الفضل، ولا تلازم بين الأمرين فإنك قد تكافئ شخصاً ما مكافأة كبيرة لا لفضله بل لتثبيته وتسليته وتمكينه على الحق وتشجيعه عليه، وهـذا قـريب ممـا حـدث في توزيـع غـنائم حنـين بـين حديثـي العهـد بالإسـلام مع أن الفضل للمهاجـرين والأنـصار قبلهم كما لا يخفى، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه إنما يتألف بذلك قلوبهم، فلينتبه إلى هذه الفروق.

٧. حديث سهل بن سعد رضي الله عنه قال: «**خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً ونحن في مجلس فيه عمرو بن العاص وابنه فقال: كيف ترون إذا أُخرتم في زمان حثالة من الناس، قد مرجت عهودهم ونذورهم فاشتبكوا فكانوا هكذا، وشبك بين أصابعه. قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: تأخذون ما تعرفون، وتدعون ما تنكرون، ويقبل أحدكم على خاصة نفسه، ويذر أمر العامة**».[1]

ووجه الدلالة هنا قوله صلى الله عليه وسلم للصحابي «تأخذون ما تعرفون، وتدعون ما تنكرون»، فجعل ما عِلِمه الصحابي حقاً حجةً في مسائل الدين عند التباس الأمور زمان الفتنة، وهذا عين ما نحن فيه، ولقد ترجم الإمام البخاري رحمه الله بمطلع هذا الحديث باباً في كتاب الفتن.

ومن الجدير بالتأمل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل للصحابة ترجعون إلى الكتاب والسنة ونحو ذلك، وإنما أحال الصحابة إلى ما يعرفون لأنهم هم أصحاب الفهم الصحيح والتأويل المستقيم لما في الكتاب والسنة، ولأن سبب الاختلاف بين أفراد أمة الإجابة ليس الاختلاف في مرجعية الكتاب والسنة، وإنما الاختلاف في فهم وتأويل وتطبيق الكتاب والسنة، فإن معظم الفتن والأهواء في هذه الأمة ناجمة عن اختلاف

---

(١) المعجم الكبير – الطبراني – (٦/ ١٦٤ – حديث: ٥٨٦٨)، وأخرجه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه). (٤/ ٤٨١ – حديث: ٨٣٤٠)، وأخرجه أبو داود في سننه – كتاب الملاحم – باب الأمر والنهي - حديث: (٤٣٤٢)، والبيهقي في الكبرى من طريق سهل بن سعد(٨/ ١٦٥ – حديث ١٦٤٤٦)، وقال الهيثمي: (رواه الطبراني بإسنادين رجال أحدهما ثقات). [مجمع الزوائد ٧/ ٢٧٩].

الفهـم والـتأويل هـذا. فلما رد النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة إلى ما يعرفون أنه حقٌّ وديـن، وأمـرهم بـترك مـا ينكرونه مما ليس بحق ولا دين، عُلِم أنهم هم الحجة في الفهم والتطبيق الصحيح لنصوص الوحيين التي هي أصل العقيدة والدين، والله أعلم.

٨. حـديث حذيفـة بـن اليمان رضي الله عنه يقول: **«كان الناس يسألون رسول الله صـلى الله علـيه وسـلم عـن الخـير، وكـنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسـول الله، إنـا كـنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قـال: نعـم. قلـت: وهـل بعـد ذلـك الـشر من خير؟ قال: نعم، وفيه دَخَن. قلت: وما دخـنه؟ قال: قوم يهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر. قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قـال: نعم دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها. قلت: يا رسول الله صـفهم لنا. قال: هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا. قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك. قـال: تلزم جماعة المسلمين وإمامهم. قلت: فان لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: فاعتزل تلـك الفـرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك»**:[١]

وموضـع الدلالـة مـن هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم **«قوم يهدون بغير هديي، تعـرف مـنهم وتنكر»**، حيث إنه جعل الصحابي حجةً في تمييز ما وافق هدي النبي صلى الله عليه وسلم مما خالفه.

قـال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «تعرف منهم وتنكر» يعني من أعمالهم، وفي حديث أم سلمة عند مسلم (فمن أنكر برئ، ومن كره سلم).[٢]

---

(١) صحيح البخاري كتاب الفتن باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة حديث: (٧٠٨٤).

(٢) فتح الباري ابن حجر ١٤/ ٥٣٣.

قلـت: فالبراءة والسلامة متعلقان بإنكار وكره ما ينكره الصحابي، لأن هذا الإنكار عَلَمٌ على مخالفة هدي النبي صلى الله عليه وسلم والخروج عن سنته. وهذا جليٌ في أن ما ينكـره الصحابي هو المخالف لهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمور الدين. وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أحال الصحابي الواحد على علمه بالسنة والدين في تمييـز الحق من الباطل في زمان الفتنة، فهو في مجموع الصحابة آكد وأولى وأحرى، لا سـيما مـا كان في عهد الخلافة الراشدة كما تقدم في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، والله أعلم.

٩. عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: «**خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم علينا فقال: أيم الله لأتركنكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها سواء. فقال أبو الدرداء: صدق الله ورسـوله، فقـد تـركنا عـلى مثل البيضاء**»[1]، وعن العرباض بن سارية رضي الله عنه يقـول: **قـال رسـول الله صـلى الله علـيه وسـلم**: «**لقـد تركتكم على مثل البيضاء ليلها كـنهارها لا يـزيغ بعـدي عنها إلا هالك**»[2]، وذكر العجلوني هذا الحديث بلفظ: «وإني تـركتكم عـلى البيـضاء النقـية ليلها كنهارها إن تمسكتم بها لن تضلوا بعدي: كتاب الله وأصحابي وسنتي».[3]

---

(١) السنة - ابن أبي عاصم - ١/ ٢٦.

(٢) الـسنة - ابـن أبي عاصم - ١/ ٢٧، وقال المنذري في الترغيب والترهيب: (رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة بإسناد حسن). (١/ ٤٧)، وأخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ١٧٥- حديث ٣٣١)، وابن ماجة في سننه - كتاب السنة - باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين – حديث: (٤٣).

(٣) كشف الخفاء - العجلوني - ٢/ ٥٦١، ولم يُخرجه، ولم أعثر عليه في كتب السنة التي اطلعت عليها بهذا اللفظ.

والشاهد من هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خاطب الصحابة رضوان الله عليهم به مخبراً إياهم أنه تركهم على السبيل الواضحة المستقيمة التي ليس بعدها إلا الضلال؛ فقوله: «تركتكم» ولم يقل «تركت لكم» صريح في أن الحجة قائمة بما كان عليه الصحابة وبما نقلوه لمن بعدهم.

ويؤكد هذا ما أُثر عن عمر رضي الله عنه حين خطب في آخر حجة حجها فقال: «أيها الناس إنه قد سُنت لكم السنن وفُرضت لكم الفرائض وتركتكم على الواضحة، وضرب بإحدى يديه على الأخرى إلا أن تميلوا بالناس يميناً وشمالاً».[1]

قلت: فهذا مما يؤكد أن الصحابة رضوان الله عليهم قد بينوا للناس الدين وتركوهم على المحجة البيضاء كما بين لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين وتركهم على المحجة البيضاء، فهم الحجة على من بعدهم في أمور العقيدة والدين، والله أعلم.

١٠. عن أبي بردة عن أبيه قال: «**صلينا المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قلنا: لو جلسنا حتى نصلي معه العشاء. قال: فجلسنا، فخرج علينا، فقال: ما زلتم هاهنا. قلنا: يا رسول الله، صلينا معك المغرب ثم قلنا نجلس حتى نصلي معك العشاء. قال: أحسنتم أو أصبتم. قال: فرفع رأسه إلى السماء وكان كثيراً مما يرفع رأسه إلى السماء، فقال: النجوم أمنةٌ للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنةٌ لأصحابي، فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنةٌ لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون**».[2]

---

(١) المستدرك على الصحيحين، الحاكم (٣/ ٩٨، حديث: ٤٥١٣).

(٢) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب بيان أن بقاء النبي صلى الله عليه وسلم أمان لأصحابه، حديث: (٢٥٣١).

والـشاهد في الحـديث قوله صلى الله عليه وسلم: «وأصحابي أمنةٌ لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون».

قـال الإمـام الـنووي رحمه الله: (معناه من ظهور البدع والحوادث في الدين، والفتن فـيه وطلـوع قـرن الـشيطان، وظهـور الـروم وغـيرهم علـيهم وانـتهاك المدينة ومكة وغـير ذلـك)[1]، ولا يقتصر معنى الأمن والحفظ على الوجود الحسي للصحابة رضوان الله علـيهم بـل يـتعداه إلى الالتزام بسننهم واقتفاء آثارهم، وهذا كله يؤكد أن الصحابة حجـة عـلى من عاصرهم وتبعهم وجاء بعدهم في مسائل العقيدة وأصول الدين، إذ لا يكون الحفظ بدون حفظ أصول الدين، والله تعالى أعلم.

١١. حـديث حذيفـة رضي الله عـنه قـال: «**حدثـنا رسـول الله صلى الله عليه وسلم حديثـين، رأيـت أحـدهما وأنـا أنتظـر الآخـر، حدثـنا أن الأمانـة نزلت في جذر قلوب الـرجال، ثـم علمـوا مـن القـرآن، ثـم علمـوا من السنة، وحدثنا عن رفعها قال: (ينام الـرجل الـنومة فتقـبض الأمانـة مـن قلـبه، فيظل أثرها مثل أثر الوكت، ثم ينام النومة فتقـبض فيبقـى فـيها أثرها مثل أثر المجل كجمر دحرجته على رجلك فنفط فتراه منتبراً ولـيس فـيه شيء، ويصبح الناس يتبايعون فلا يكاد أحد يؤدي الأمانة، فيقال إن في بني فـلان رجـلاً أميـناً، ويقال للرجل ما أعقله وما أظرفه وما أجلده وما في قلبه مثقال حبة خـردل مـن إيـمان)، ولقـد أتى عليَّ زمانٌ ولا أبالي أيكم بايعت؛ لئن كان مسلماً رده عليَّ الإسلام وإن كان نصرانياً رده عليَّ ساعيه، وأما اليوم فما كنت أبايع إلا فلاناً وفلاناً**»[2].

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي النووي ٦/ ٦٥-٦٦.

(٢) صـحيح الـبخاري كتاب الفتن باب إذا بقي في حثالة من الناس حديث: (٧٠٨٦)، **والجذر في اللغـة**: أصـل الشيء، **والوكت**: سواد في اللون، **والمجل**: بفتح الميم وسكون الجيم = = أثر

وموضع الدلالة من الحديث بيان النبي صلى الله عليه وسلم أن الأمانة – وهي الإيمان – قد نزلت في قلوب أصحابه رضوان الله عليهم، كما ترجم بذلك ابن مندة لهذا الحديث فقال: (ذِكر وصف النبي صلى الله عليه وسلم الأمانة وأنها نزلت في قلوب أصحابه ثم تعلموا القرآن والسنة ثم أخبر عن رفعها وأنها من الإيمان)[1]. فهذا يدل على أن المقصود بالرجال هم صحابة النبي صلى الله عليه وسلم وأن الأمانة هي الإيمان.

قال ابن حجر رحمه الله: (قال صاحب التحرير: الأمانة المذكورة في الحديث هي الأمانة المذكورة في الآية[2] وهي عين الإيمان، فإذا استمكنت في القلب قام بأداء ما أُمر به واجتنب ما نهي عنه، وقال ابن العربي: المراد بالأمانة في حديث حذيفة الإيمان).[3]

ويؤكد هذا المعنى باقي الحديث حيث ذكر النبي صلى الله عليه وسلم رفع الأمانة شيئاً فشيئاً وصرح بلفظ الإيمان في قوله: «وما في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان».

والحاصل أن الإيمان الكامل وقع في أصل قلوب الصحابة رضي الله عنهم، وأساس ذلك تعلمهم القرآن والسنة، وكان كل من بعدهم ناقص الإيمان بمقدار ما ضيعوا من الأمانة، فدل هذا على أن الحجة في الإيمان الكامل والالتزام الصحيح بالقرآن والسنة

العمل في اليد، **ونفط**: إذا انتبر وورم وامتلأ ماء، والمقصود بالمبايعة البيع والشراء بدليل ذكره النصراني. (انظر: فتح الباري 14/ 537-538).

(1) الإيمان ابن مندة 1/ 465.

(2) **أي**: قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾ [الأحزاب: 72].

(3) فتح الباري ابن حجر 14/ 537.

هو ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، وأنهم حجة على من بعدهم، وأنه لا كمال فوق ما وصلوا إليه بفضل الله وبتعليم الله تعالى لهم إلا كمال الأنبياء وهؤلاء – أي الأنبياء- خارجون عن محل النزاع، فبقي كون الصحابة حجة على من سواهم من هذه الأمة في مسائل الدين كلها لا سيما مسائل العقيدة والإيمان، والله أعلم.

١٢. **حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله:** ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]**، قال بأصبعه هكذا، وأشار بالخنصر من الظفر يمسكه من الإبهام. قال: فقال حميد**[1] **لثابت: يا أبا محمد دع هذا، ما تريد إلى هذا، قال: فضرب ثابت منكب حميد وقال: ومن أنت يا حميد؟ وما أنت يا حميد، حدثني به أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول أنت: دع هذا»!**[2]، وفي رواية الذهبي في الميزان: «**فقال حميد الطويل لثابت: تحدث بمثل هذا؟ قال: فضرب في صدر حميد، وقال: يقوله أنس، ويقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكتمه أنا!**».[3]

---

(١) حميد: هو حميد الطويل بصري تابعي ثقة، قال شعبة لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً. (معرفة الثقات ١/ ٣٢٥)، وكان قصير القامة طويل اليدين. (الثقات ٤/ ١٤٨).

(٢) كتاب التوحيد – ابن خزيمة –١/ ٩٧، وأخرجه جماعة من المحدثين: رواه الترمذي في جامعه – أبواب تفسير القرآن – باب ومن سورة الأعراف- حديث: (٣٠٧٤)، وقال: (هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، وأخرجه أحمد في مسنده). (٣/ ١٥٢ – حديث: ١٢٢٨٢)، والحاكم في المستدرك وقال: (صحيح على شرط مسلم) (٢/ ٣٥١- حديث: ٣٢٤٩)، والضياء في المختارة (٥/ ٥٦)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢١٠).

(٣) ميزان الاعتدال الذهبي ٢/ ٣٦٣.

ووجـه الدلالـة من هذا الحديث قول ثابت: (يقوله أنس)، وقوله: (حدثني أنس)، فقـد ذكر الصحابي استقلالاً ولم يقتصر على ذِكر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكأنه يرد على حميد من وجهي الرواية والدراية:

فمـن جهـة الـرواية يـريد أن يبين أن هذا الحديث قد ثبت بنقل العدل الثقة – وهو الـصحابي الجليل أنس بن ثابت رضي الله عنه– فلا شك في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله.

ومن جهة الدراية، فالمعنى والله أعلم أنه يبين أن الصحابي الذي سمع من رسول الله صـلى الله علـيه وسلم وفهم كلامه على ظاهره الذي تستشكله بعقلك أولى بالاتباع من فهمـك القـاصر، فالـتابعون لم يكونوا يقدمون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على صحابته أحداً ولا قولاً ولا رأياً، وإن وردت التهمة أحالوها على العقل القاصر لا على النص الثابت.

وما هذا إلا لأن قول الصحابة رضوان الله عليهم حجة شرعية في النقل والعقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفهمهم أولى وأصوب من فهمنا، والله تعالى أعلم.

١٣. حـديث عـبد الله بـن مـسعود رضي الله عنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسـلم كلمـة وقلـت أخرى،قال: من مات يجعل لله نداً أُدخل النار، وقلت أخرى: من مـات لا يجعـل لله نـداً أدخـل الجنة»[1]، وفي رواية ابن خزيمة عن عبد الله رضي الله عنه قـال: «**خـصلتان: إحـداهما سـمعتها مـن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأخرى أنا**

(١) صـحيح الـبخاري ‹ كـتاب الأيـمان والـنذور ‹ بـاب إذا قال: والله لا أتكلم اليوم – حديث: (٦٦٨٣).

أقـولها: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من مات وهو يجعل لله نداً دخل النار، وأنا أقول: من مات وهو لا يجعل لله نداً دخل الجنة».[1]

وموضـع الدلالـة مـن هـذا الحديث قول الصحابي (وقلت أخرى)، و(الأخرى أنا أقـولها)، حيث إن الصحابي رضي الله عنه ذكر منطوق حديث رسول الله صلى الله عليه وسـلم ثـم أتـبع ذلـك ببيان مفهوم المخالفة على وجه الاستقلال من كلامه وفهمه هو رضي الله عـنه، ومـثل هـذا لا يقوله الصحابي إلا وهو يوقن أنه حجة – وهو كذلك – لأنـه ممـا لا مجال للعقل فيه. فلا أحد أحرى بالفهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة الذين شهدوا الوحي وعاينوا التنزيل، والله أعلم.

١٤. حـديث أبي هريـرة رضي الله عـنه يقـول: **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بيـنما رجـلٌ يـسوق بقرةً له قد حمل عليها، التفتت إليه البقرة فقالت: إني لم أُخلق لهذا، ولكنـي إنـما خلقـت للحرث. فقال الناس: سبحان الله – تعجباً وفزعاً – أبقرة تكلم؟! فقـال رسـول الله صـلى الله علـيه وسلم: فإني أومن به، وأبو بكر وعمر. قال أبو هريرة: قـال رسـول الله صـلى الله عليه وسلم: بينا راعٍ في غنمه عدا عليه الذئب فأخذ منها شاة فطلـبه الراعـي حتـى استنقذها منه، فالتفت إليه الذئب فقال له: من لها يوم السبع، يوم لـيس لهـا راع غـيري؟ فقـال الناس: سبحان الله! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فإني أومن بذلك أنا وأبو بكر وعمر»**.[2]

---

(١) كتاب التوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٨٨).

(٢) صـحيح مـسلم كـتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم- باب من فضائل أبي بكر حـديث: (٢٣٨٨)، وأخـرجه الـبخاري- كـتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم – حديث: (٣٦٦٣) واللفظ هنا لمسلم.

ووجه الدلالة هنا: شهادة النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر وعمر بالإيمان.

قال الإمام النووي رحمه الله في قوله صلى الله عليه وسلم: «فإني أومن بذلك أنا وأبو بكر وعمر»: (قال العلماء: إنما قال ذلك ثقةً بهما لعلمه بصدق إيمانهما وقوة يقينهما وكمال معرفتهما لعظيم سلطان الله وكمال قدرته).[1]

قلت: ومن كان هذا دينه ويقينه وإيمانه فكيف لا يكون حجة على الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا سيما أن النبي صلى الله عليه وسلم شهد لهذين الصحابيين الجليلين بالعلم والفضل والسابقة في مواضع أخر كثيرة، منها:

١٥ . حديث حمزة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «بينا أنا نائم شربت -يعني اللبن- حتى أنظر إلى الرِّي يجري في ظفري، أو في أظفاري، ثم ناولت عمر. قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: العلم»[2]، وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**أُريت في المنام أني أنزع بدلوِ بكرةٍ على قَليب، فجاء أبو بكر فنزع ذنوباً أو ذنوبين نزعاً ضعيفاً، والله يغفر له، ثم جاء عمر بن الخطاب فاستحالت غَرباً، فلم أر عبقرياً يفري فَرِيَّه حتى روي الناس وضربوا بعطن**».[3]

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي – الإمام النووي – ٥/ ٥٣٦.

(٢) صحيح البخاري – كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم – باب مناقب عمر – حديث: (٣٦٨١).

(٣) صحيح البخاري – كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم- باب مناقب عمر – حديث: (٣٦٨٢). **والذَنوب**: الدلو الكبير، **غرباً**: الدلو العظيمة، **والعبقري**: كل شيء بلغ نهايته، وقوله: «يفري فريه» أي: يعمل عمله، و**العطن**: مناخ الإبل إذا شربت ورويت. (الفتح ٧ / ٣٩٣).

فهـذان الحديثان يشهدان للخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بالعلم بعد أن شهد لهما حديث أبي هريرة السابق بالإيمان، بل قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالرجوع إلى أبي بكر رضي الله عنه صراحة كما في الحديث التالي:

١٦. حـديث محمـد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال: «**أتت امرأةٌ النبيَّ صلى الله عليه وسـلم، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: أرأيت إن جئتُ ولم أجدك؟ -كأنها تقول الموت- قال صلى الله عليه وسلم: إن لم تجديني فأتي أبا بكر**».[١]

وقـال الحـافظ ابن حجر رحمه الله: (وروى الإسماعيلي في معجمه من حديث سهل بـن أبي خيثمة قال: «**بايع النبي صلى الله عليه وسلم أعرابياً فسأله إن أتى عليه أجله من يقضيه؟ فقال: أبو بكر. ثم سأله من يقضيه بعده؟ قال: عمر**».[٢]

وقـد قـال الـبربهاري رحمـه الله: (واعلم أن الدين العتيق ما كان من وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه).[٣]

قلـت: يـريد رحمه الله أن هذا العصر هو عصر إجماع الصحابة واجتماع الكلمة، وإلا فـإن الحجـة باقـية في قول الصحابة بعد ذاك غير أن الفتنة وقعت بعدئذٍ فلم يكن الأمر عـلى صـفائه كما كان عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، غير أن الذي يميز عهدهما هو انضباط إجماع الصحابة في الجملة حيث لم يتفرقوا في البلدان كما تفرقوا بعدئذٍ.

---

(١) صحيح البخاري – كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم- حديث: (٣٦٥٩).

(٢) فتح الباري – ابن حجر – ٧/ ٣٧٣.

(٣) شرح السنة – البربهاري – ١/ ٤٥-٤٦.

* **ويؤكد هذا الحديث التالي:**

١٧. حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: **قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم واستُخلف أبو بكر بعده، وكفر من كفر من العرب، قال عمر لأبي بكر: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله»، فقال: والله لأقاتلنَّ من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه. فقال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق»**[1]، فإنه قد وقع الإجماع من الصحابة على أن رأي أبي بكر رضي الله عنه هو الرأي، وتأمل قول عمر رضي الله عنه (**فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق**)، إذ آل الأمر إلى إجماع الصحابة على قول أبي بكر واجتماعهم على أمره. وإنما كان هذا الإجماع متيسراً في عهد الخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما لقرب العهد بوفاة النبي صلى الله عليه وسلم واجتماع معظم الصحابة لديهما.

والحاصل أن هذه الأحاديث لا تشير إلى مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما العلمية والإيمانية فحسب، بل يشتمل ما تميز به عهد خلافتهما من اجتماع كلمة الصحابة وحُدث العهد بعصر النبوة مما يجعل الحجة في ذلك دامغة حاسمة قاطعة لكل خلاف.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث: (٧٢٨٤-٧٢٨٥).

ومما يؤكد ويبين انضباط إجماع الصحابة في عصر الخليفتين الأثر التالي الذي أخرجه الإمام اللالكائي في سياق ما روي وما نقل من الإجماع في آيات القدر:

١٨. «وذلك حين خرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه من المدينة إلى الشام ومعه جمهور المهاجرين والأنصار، حتى قدم دمشق فوقع بالشام طاعون، فخاف عمر أن يقدم بأصحاب رسول الله، واستشار الصحابة في ذلك ممن معه من المهاجرين والأنصار ومن كان بالشام فقيهاً، فاختلفوا عليه حتى جاء عبد الرحمن بن عوف فروى له عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا سمعتم به بأرض قوم فلا تقدموا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً»[1]، فحمد الله عمر ثم انصرف فخطبهم على باب الجابية ليقصَّ عليهم ويعرفهم سبب انصرافهم، فقال في خطبته كما أنزل الله في كتابه وأمر رسوله استفتاح الخطيب بها: «من يضلل الله فلا هادي له ومن يهدي فلا مضل له»، فقال جاثليق[2] النصارى: إن الله لا يضل أحداً مرتين أو ثلاثاً، فأنكر الصحابة ذلك عليه مرتين، فقال عمر لأصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: ما يقول؟ قالوا: يا أمير المؤمنين يزعم أنه لايضل أحداً. فقال عمر: «كذبت بل الله خلقك والله أضلك ثم يميتك فيدخلك النار إن شاء الله، أما والله لولا ولث عهدٍ لك لضربت عنقك»، قال

---

(١) هذا الحديث: «إذا سمعتم به.. إلى قوله: «فراراً». أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الطب باب ما يذكر في الطاعون، وليس فيه لفظ (قوم) وفي آخره لفظ (منه) حديث: (٥٧٢٩).

(٢) **الجاثليق**: لعله رتبة دينية من رتب النصارى ، ولم أجده في المعاجم، اللهم إلا قاموس المورد وفيه: جاثليق: كاثوليكوس، ومعناه بالأجنبية بطريرك الكنيسة، ويطلق خاصة على برطيرك الكنيسة الأرمنية. (المورد ١/ ٤٠٥).

فتفرق الناس وما يختلف في القدر اثنان. قال الشيخ أبو القاسم الحافظ: (فإن كان في الدنيا إجماع بانتشار من غير إنكار فهو في هذه المسألة، فمن خالف قوله فيها فهو معاندٌ مشاقق يلحق به الوعيد) وهو داخل تحت قوله: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ [النساء: ١١٥]):[1]

والشاهد من هذا الأثر الدلالة على حجية وانضباط إجماع الصحابة في مسائل أصول الدين في عهد الخلافة الراشدة، لا سيما وأن مسألة القدر من أولى مسائل أصول الدين والاعتقاد التي خاض فيها أهل الأهواء والبدع، والله تعالى أعلم.

فهذه الآثار السنة النبوية المطهرة تدل دلالة واضحة لا مرية فيها على حجية الصحابة في مسائل العقيدة، وهذه الأدلة متضافرة مع ما تقدم من الأدلة القرآنية صريحة في أن هذه المسألة أعني حجية الصحابة في العقيدة مقررة أصيلة في دين الإسلام، والله أعلم.

○ **ثالثاً: أقوال الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.**

إن ثبوت الحجة في مسائل أصول الدين إنما هو قائم بما نقله الصحابة رضوان الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوحي كتاباً وسنةً روايةً ودرايةً؛ فَهُم الحجة فيه نقلاً وفهماً وعملاً، ولا يسع أحداً ممن بعدهم الخروجُ عن سننهم ولا إحداث أمرٍ أو قولٍ في أصول الدين لم يتكلموا به، وإن حفظ نصوص الوحي قرآناً

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة – اللالكائي – ٤/ ٧٢٥-٧٢٦، وقد رواه مسنداً بثلاثة طرق (رقم ١١٩٩،١١٩٨،١١٩٧)، وأخرج الأثر الآجري في الشريعة (١/ ١٦٣).

وسنةً لا يقطع الحاجة إلى التزام منهج الصحابة في فهم هذه النصوص والعمل بها، ومن هنا كان التأسي بهم وحسن متابعتهم رضوان الله عليهم ملزماً لكل مسلم جاء بعدهم صوناً لنصوص الوحي من الفهم والتأويل الفاسد، والله أعلم.

وأذكر في هذا الموضع بعض الآثار المروية عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تؤكد لزوم اتباع منهج وفهم وسنن الصحابة رضوان الله عليهم لمن بعدهم، وهي آثار متضافرة واضحة متواترة في معناها ومدلولها، وأذكر منها ما يلي:

قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: قال رضي الله عنه: (من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، فإنهم كانوا أبرَّ هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها خلالاً، قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم)[1]. وقال رضي الله عنه: (اتبعوا آثارنا ولا تبتدعوا فقد كفيتم).[2]

قول حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: قال حذيفة رضي الله عنه: (اتقوا الله يا معشر القراء، خذوا طريق من قبلكم، فوالله لئن سبقتم لقد سبقتم سبقاً بعيداً، وإن تركتموه يميناً وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيداً)[3]، ورواه البخاري رحمه الله بلفظ: (يا معشر

---

(١) الاعتصام للشاطبي -١/ ٥٧٦.

(٢) الاعتصام ١/ ٦١، وأخرج هذا الأثر البيهقي في الاعتقاد من طريق أبو عبد الرحمن السلمي (١/ ٣٥٤)، وأخرجه الدارمي في سننه (١/ ٨٠- رقم ٢٠٥)، والطبراني في الكبير (٩/ ١٥٤ رقم ٨٧٧٠)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٨١) وقال: (رجاله رجال الصحيح).

(٣) شرح أصول الاعتقاد ١/ ١٠١ (رقم ١١٩)، وذكره الشاطبي في الاعتصام (١/ ٦٠).

القراء استقيموا فقد سُبقتم سبقاً بعيداً، فإن أخذتم يميناً وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيداً)[1]، والمراد بالقراء العلماء بالكتاب والسنة.

قال الحافظ العيني رحمه الله في شرح الحديث: (والمراد بهم العلماء بالقرآن والسنة والعُبَّاد، وكان في الصدر الأول إذا أطلقوا القراء أرادوا بهم العلماء)[2]، وقد أمرهم حذيفة رضي الله عنه بالاستقامة على السنة، وقوله (سُبقتم) مبني للمجهول يريد به الصحابة رضوان الله عليهم.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وكلام حذيفة – رضي الله عنه – منتزع من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، والذي له حكم الرفع من حديث حذيفة هذا الإشارة إلى فضل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين مضوا على الاستقامة فاستشهدوا بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم أو عاشوا بعده على طريقته فاستشهدوا أو ماتوا على فرشهم).[3]

قول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما:

• فعن عطاء بن أبي رباح قال: أتيت ابن عباس وهو ينزع من زمزم وقد ابتلت أسافل ثيابه، فقلت له: قد تُكلِّم في القدر. قال: أوَ قد فعلوها؟ **قلت**: نعم. قال: (والله ما نزلت هذه الآية إلا فيهم: ﴿ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ * إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:

---

(١) صحيح البخاري – كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة – باب الاقتداء بسنن الرسول صلى الله عليه وسلم – حديث: (٧٢٨٢).

(٢) عمدة القاري – العيني – ٢٥/ ٢٩.

(٣) فتح الباري – ابن حجر – ١٥/ ١٨٤.

٤٨-٤٩]، لا تعودوا مرضاهم، ولا تصلوا على موتاهم، ولو أريتني واحداً منهم فقأت عينه)[١]، والشاهد في هذا الأثر: رجوع التابعين -رحمهم الله- إلى الصحابة في مسائل العقيدة.

- وعن عكرمة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: (والله ما أظن على ظهر الأرض اليوم أحداً أحب إلى الشيطان هلاكاً مني. قيل: وكيف؟ قال: والله إنه ليحدث البدعة في مشرق أو مغرب فيحملها الرجل إلي، فإذا انتهت إليَّ قمعتها بالسنة، فترد عليه).[٢]

ووجه الدلالة من هذا الأثر أن الناس كانوا يرجعون إلى الصحابة رضي الله عنهم فيما حزبهم من أمور الدين والعقيدة وما يتعلق بها من المحدثات والبدع، وهذا دليلٌ على استقرار حجية ومرجعية الصحابة في هذه المسائل في قلوب التابعين وتابعيهم، ولقد تقدمت أدلة أخرى تشهد لهذا المعنى.

قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه: عن أبي الزبير عن جابر وسأله: (هل كنتم تعدون الذنب فيكم كفراً؟ قال: لا، وما بين العبد والكفر إلا ترك الصلاة).

وعن مجاهد أبي الحجاج عن جابر بن عبد الله قال: (قلت له: ما كان يفرق بين الكفر والإيمان عندكم من الأعمال على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال: الصلاة).[٣]

---

(١) شرح أصول الاعتقاد ٣/ ٥٩٧ (رقم ٩٤٨).

(٢) شرح أصول الاعتقاد اللالكائي ١/ ٦١ (رقم ١٢).

(٣) شرح أصول الاعتقاد ٤/ ٩١٠ (رقم ١٥٣٨).

والشاهد من الأثرين رجوع التابعين رحمهم الله تعالى إلى الصحابة في مسائل الإيمان، فلو لم يكن فهم الصحابة وقولهم حجة في ذلك لما كان للرجوع إليهم معنى، ويقوي هذا تحديد السؤال بما كان عليه العمل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فالصحابي لا يُسأل عن مجرد رأيه، وإنما يُسأل عما كانوا عليه وأقره الوحي زمن النبوة.

قول أُبي بن كعب رضي الله عنه: قال رضي الله عنه: (عليكم بالسبيل والسنة، فإنه ليس من عبد على سبيل وسنة ذكر الرحمن عز وجل ففاضت عيناه من خشية الله عز وجل فتمسه النار، وليس من عبد على سبيل وسنة ذكر الرحمن فاقشعر جلده من مخافة الله عز وجل إلا كان مثله كمثل شجرة يبس ورقها، فبينا هي كذلك إذ أصابتها الريح فتحاتت عنها ورقها إلا تحاتت عنه ذنوبه كما تحات عن هذه الشجرة ورقها، وإن اقتصاداً في سبيل وسنة خيرٌ من اجتهاد في خلاف سبيل الله وسنته، فانظروا أعمالكم فان كانت اجتهاداً أو اقتصاداً أن تكون على منهاج الأنبياء وسنتهم).[1]

قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

فعنه رضي الله عنه قال: (لا يزال الناس على الطريق ما اتبعوا الأثر).[2]

وقال: (خير الدين دين محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، اتبعوا ولا تبتدعوا، فإنكم لن تضلوا ما اتبعتم الأثر، إن تتبعونا فقد سبقناكم سبقاً بعيداً، وإن

---

(١) حلية الأولياء- الأصبهاني (١/ ٢٥٣)، وأخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٢٢٤- رقم ٣٥٥٢٦)، وابن حنبل في الزهد (١/ ١٩٦).

(٢) المدخل إلى السنن الكبرى- البيهقي (١/ ١٩٤- حديث: ٢٢٠)، ونقله عنه السيوطي في مفتاح الجنة (١/ ٤٨).

تخالفونا فقد ضللتم ضلالاً كبيراً)[1]، هذا الأثر يُبيِّنُ أن المقصود بالسابقين في هذه الآثار هم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قول عروة بن الزبير عن أبيه رضي الله عنهما: أنه كان يقول: (اتباع السنن قوام الدين)[2]، والسنن كما لا يخفى هي سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده .

فعن أبي قتادة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن يطع الناس أبا بكر وعمر فقد أرشَدوا»[3]، وكذلك سنة الصحابة رضوان الله عليهم لا سيما ما أجمعوا عليه.

فهذه جملة يسيرة من آثار الصحابة رضوان الله عليهم تؤكد لزوم منهج الصحابة وسننهم لمن يأتي بعدهم، وأنه ليس بعد طريقهم إلا طريق الضلال، والله المستعان.

○ **رابعاً: آثار التابعين وتابعي التابعين وأئمة السلف.**

لقد دلت آثارٌ كثيرة جداً متضافرة متواترة عن التابعين وتابعي التابعين وأئمة العلم من سلف هذه الأمة دالة ومؤكدة على لزوم الاهتداء والاقتفاء لآثار الصحابة وسننهم، وهذه جملة من هذه الآثار فيما يلي:

---

(١) السنة المروزي ١/ ٢٩.

(٢) المدخل إلى السنن الكبرى البيهقي (١/ ١٩٥- رقم ٢٢١)، ونقله عنه السيوطي في مفتاح الجنة (١/ ٤٨).

(٣) صحيح ابن حبان (١٥/ ٣٢٧ – حديث:٦٩٠١) ، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: (وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن يطع الناس أبا بكر وعمر يرشدوا والله أعلم)، (الفتح ١/ ٤١٢).

قـال عكـرمة في قـوله تعـالى: ﴿أَطِـيعُواْ اللهَ وَأَطِـيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾. [النساء: ٥٩] قال: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.[1]

قال سعيد بن جبير في قوله عز وجل: ﴿وَعَمِلَ صَالِحَاً ثُمَّ اهْتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢]، قال: لزوم السنة والجماعة.[2]

عـن عاصـم قـال: قال أبو العالية: (تعلموا الإسلام، فإذا تعلمتموه فلا ترغبوا عنه، وعليكم بالصراط المستقيم فإنه الإسلام، ولا تحرفوا الإسلام يميناً ولا شمالاً، وعليكم بـسنة نبيكم صلى الله عليه وسلم والذي كان عليه أصحابه، وإياكم وهذه الأهواء التي تلقـي بـين الـناس العـداوة والبغـضاء. فحـدثت الحـسن فقـال: صدق ونصح. قال: فحـدثت حفـصة بـنت سـيرين فقالـت: يا باهلي، أنت حدثت محمداً بهذا؟ قلت: لا . قالت: فحدثه إذاً).[3]

قال محمد بن سيرين رحمه الله: (ما كان الرجل مع الأثر فهو على الطريق).[4]

قـال إبراهيم النخعي: (لو بلغني عنهم – يعني الصحابة – أنهم لم يجاوزوا بالوضوء ظفراً ما جاوزته، وكفى على قوم إزراء أن تخالف أعمالهم).[5]

---

(١) الإبانة الصغرى لابن بطة -١/ ١٤٤.

(٢) الإبانة الصغرى لابن بطة -١/ ١٤٥.

(٣) رواه اللالكائـي بـسنده شرح أصول الاعتقاد ١/ ٦٢-٦٣ (رقم ١٧)، وأخرجه الآجري في الشريعة (١/ ١٥)، والشاطبي في الاعتصام وقال: خرجه ابن وضاح وغيره (١/ ٦٦).

(٤) الإبانة الصغرى لابن بطة -١/ ١٦١.

(٥) الإبانة الصغرى لابن بطة -١/ ١٦١.

قال شريح القاضي: (إنما أقتفي الأثر فما وجدت قد سبقني إليه حدثتكم به).[1]

قال أبو إسحاق: سألت الأوزاعي فقال: (اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم[2]، وقل بما قالوا وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح فإنه يسعك ما وسعهم، ولوكان هذا - يعني ما حدث من البدع - خيراً ما خُصصتم به دون أسلافكم، فإنه لم يُدخر عنهم خيرٌ خُبئ لكم دونهم لفضل عندكم، وهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم وبعثه فيهم ووصفهم به فقال: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّآء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَآء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللهِ وَرِضْوَاناً﴾ [الفتح: ٢٩]).[3]

وقال رحمه الله تعالى: (عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوا لك بالقول).[4]

قال عمر بن عبد العزيز: (السنة إنما سنها من علم ما جاء في خلافها من الزلل، وإنهم كانوا على المنازعة والجدل أقدر منكم).[5]

---

(١) المصدر السابق.

(٢) يعني الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.

(٣) ذم التأويل لابن قدامة المقدسي ١/ ٣٤، وأخرج هذا الأثر اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٧٤ رقم ٣١٥)، والآجري في الشريعة (١١٥).

(٤) الشريعة - الآجري-١/ ٤٩.

(٥) الإبانة الصغرى لابن بطة -١/ ١٤٠.

قـول الإمـام أبي حنيفة رضي الله عنه: عن أبي عصمة قال: سألت أبا حنيفة: من أهل الجماعـة؟ قـال: (من فضَّل أبا بكر وعمر وأحبَّ علياً وعثمان، وآمن بالقدر خيره وشره من الله ، ومسح على الخفين، ولم يُكفِّر مؤمناً بذنب، ولم يتكلم في الله بشيء).[1]

قـول الإمـام الـشافعي رحمه الله: قال: (قال الله عز وجل ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْـدِ مَـا تَبَـيَّنَ لَـهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْـمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَآءتْ مَـصِيراً﴾ [النـساء: ١١٥][2] لا يصليه جهنم على خلاف سبيل المؤمنين إلا وهو فرض) قـال: فقـال: صـدقت وقام، وذهب قال الشافعي قرأت القرآن في كل يوم وليلة ثلاث مرات حتى (وقفت عليه).[3]

وقـال رحمـه الله: (لا يُقـال للأصـل: لم؟ ولا كـيف؟). وفي رواية الربيع بن سليمان عـنه: (الأصـل كـتاب وسنة أو قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع الناس).[4]

قـال الإمـام أبـو عـبد الله أحمـد بـن حنـبل رحمـه الله تعالى في أصوله: (أصول السنة عـندنا التمـسك بـما كـان علـيه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والاقتداء بهم وترك البدعة).[5]

---

(١) أخرج هذا الأثر بإسناده الإمام البيهقي في الاعتقاد (١/ ٢٦٩).

(٢) ولقد تقدم تفسيرها في قسم الأدلة القرآنية.

(٣) أحكام القرآن الشافعي ١/ ٣٩-٤٠.

(٤) الاعتقاد للبيهقي ١/ ٢١٣.

(٥) سبق تخريجه.

قال الإمام المروزي رحمه الله في كلامه عن الصحابة: (ومدحهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «خير الناس قرني»[1]، وأمر باتباع سنته وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعده، وحذر أمته المحدثات التي أحدثت بعدهم وأخبر أنها بدعة).[2]

قال الإمام السفاريني رحمه الله:

اعلم هُديت أنه جاء الخبر ... عن النبي المقتفى خير البشر

بأن ذي الأمة سوف تفترق ... بضعاً وسبعين اعتقاداً، والمُحِق

ما كان في نهج النبي المصطفى ... وصحبه من غير زيغ وجفا

وليس هذا النص جزماً يُعتبر ... في فرقةٍ إلا على أهل الأثر[3]

قال الإمام البربهاري رحمه الله:

(اعلم أن الإسلام هو السنة، والسنة هي الإسلام، ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر، فمن السنة لزوم الجماعة، ومن رغب غير الجماعة وفارقها فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، وكان ضالاً مُضلاً، والأساس الذي تبنى عليه الجماعة هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم رحمهم الله أجمعين، وهم أهل السنة والجماعة فمن لم يأخذ عنهم فقد ضل وابتدع، وكل بدعة ضلالة، والضلال وأهله في النار).[4]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) السنة المروزي ١/ ١٥.

(٣) العقيدة السفارينية -١/ ٤٥.

(٤) شرح السنة البربهاري -١/ ٢١.

وقـال رحمـه الله: (فمن خالف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من أمر الدين فقد كفر).[1]

وقـال رحمه الله: (فانظر رحمك الله كل من سمعت كلامه من أهل زمانك خاصة فلا تعجلـنَّ ولا تـدخلنَّ في شيءٍ مـنه حتـى تسأل وتنظر: هل تكلم فيه أحد من أصحاب النبـي صـلى الله علـيه وسـلم أو أحد من العلماء[2] فإن أصبت فيه أثراً عنهم فتمسك به ولا تجاوزه لشيء، ولا تختر عليه شيئا فتسقط في النار).[3]

قال الإمام البيهقي رحمه الله: (وقد ذكرنا في كتاب المدخل وغيره أن الخلاف المذموم مـا خولـف فيه كتابٌ أو سنة صحيحة أو إجماع أو ما في معنى واحد من هؤلاء، وذلك كخلاف أهل السنة فيما أشرنا إليه في هذا الكتاب، فقد قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَآءهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وقـد جـاء الكـتاب ثـم السنة ثم إجماع الصحابة بإثبات ما أثبتناه من صفات الله عز وجـل ورؤيته وشفاعة نبيه صلى الله عليه وسلم وغير ذلك، فمن نفاه واختلف فيه كان

---

(١) شرح السنة – البربهاري– ١/ ٢٢ . **قلت**: وقوله (كَفَر): لا يخفى أن هـذا الحكم ليس على إطلاقه، ولعل مقصوده رحمه الله أن من خالف الصحابة في شيء من أصول الدين فقد كفر الكفر الناقل عن الملة بضوابط هذا التكفير، وأن من خالفهم في شيء من الأصول فقد كفر نعمة الهداية بهم، لأن الحق لا يخرج عن مجموع أقوالهم عند الاختلاف والله أعلم. (انظر: ترتيب شرح وترتيب شرح السنة – لعمرو عبد المنعم سليم (١/ ٥٢).

(٢) **أي**: المقتفين لآثار الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.

(٣) شرح السنة – البربهاري –١/ ٢٣.

ذلك اختلافاً بعد مجيء البينة، وردُّ من ردَّ ما ورد فيه من السنة الثابتة جهالةٌ بلزوم اتباع ما بلغه منه، وتأويل من تأول ما ورد فيه من الكتاب غير سائغ في الشريعة).[1]

قال الإمام ابن بطة العكبري رحمه الله: (.. ثم الترحم على جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم صغيرهم وكبيرهم، وأولهم وآخرهم، وذكر محاسنهم، ونشر فضائلهم، والاقتداء بهديهم، والاقتفاء لآثارهم، وأن الحق في كل ما قالوه، والصواب فيما فعلوه).[2]

قال الإمام الآجري رحمه الله حيث عقد في كتابه (الشريعة) باباً بعنوان: (الحث على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وسنة أصحابه رضي الله عنهم، وترك البعد وترك النظر والجدال فيما يخالف فيه الكتاب والسنة وقول الصحابة رضي الله عنهم).[3]

وقال رحمه الله بعد أن ذكر أحاديثاً في ذم الجدال: (لما سمع هذا أهل العلم من التابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين لم يماروا في الدين ولم يجادلوا، وحذَّروا المسلمين المراء والجدال، وأمروهم بالأخذ بالسنن وبما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، وهذا طريق أهل الحق ممن وفقه الله تعالى).[4]

---

(١) الاعتقاد البيهقي -١/ ٣٥٤.

(٢) الإبانة الصغرى ابن بطة ١/ ٢٩١-٢٩٢.

(٣) الشريعة الآجري -١/ ٣٩.

(٤) المصدر السابق ١/ ٤٧.

وقال في موضع آخر رحمه الله تعالى: (هذه حجتنا على القدرية، كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وسنة أصحابه والتابعين لهم بإحسان، وقول أئمة المسلمين مع تركنا للجدال والمراء والبحث عن القدر).[1]

قال الإمام اللالكائي رحمه الله: (ثم أستدل على صحة مذاهب أهل السنة بما ورد في كتاب الله تعالى فيها، وبما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن وجدت فيهما جميعاً ذكرتهما، وإن وجدت في أحدهما دون الآخر ذكرته، وإن لم أجد فيهما إلا عن الصحابة الذين أمر اللهُ ورسولُه صلى الله عليه وسلم أن يُقتدى بهم ويُهتدى بأقوالهم ويُستضاء بأنوارهم لمشاهدتهم الوحي والتنزيل ومعرفتهم معاني التأويل احتججت بها...).[2]

قال الحافظ ابن قيم الجوزية رحمه الله: (ولما كان التلقي عنه صلى الله عليه وسلم على نوعين؛ نوع بواسطة ونوعٌ بغير واسطة، وكان التلقي بلا واسطة حظ أصحابه الذين حازوا قصبات السبق واستولوا على الأمر، فلا طمع لأحد من الأمة بعدهم في اللحاق، ولكن المبرز من اتبع صراطهم المستقيم واقتفى منهاجهم القويم، والمتخلف من عدل عن طريقهم ذات اليمين وذات الشمال، فذلك المنقطع التائه في بيداء المهالك والضلال).[3]

---

(١) المصدر السابق-١/ ١٩١.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ـ اللالكائي ـ ١/ ٢٩ .

(٣) إعلام الموقعين ـ ابن قيم الجوزية ـ ١/ ١٣.

قـال الإمام الشاطبي رحمه الله: (سنة الصحابة رضي الله عنهم سنةٌ يُعمل بها ويُرجع إليها، ومن الدليل على ذلك أمور). **ثم ذكر رحمه الله هذه الأدلة:**

➢ **أحدها:** ثناء الله عليهم من غير مثنوية.[1]

➢ **والـثاني:** ما جاء في الحديث من الأمر باتباعهم وأن سنتهم في طلب الاتباع كسنة النبي صلى الله عليه وسلم.

➢ **والثالث:** أن جمهور العلماء قدموا الصحابة عند ترجيح الأقوال.

➢ **والـرابع:** مـا جـاء في الأحاديـث مـن إيجـاب محبتهم وذم من أبغضهم، وأن من أحـبهم فقـد أحـب النبي صلى الله عليه وسلم ومن أبغضهم فقد أبغض النبي صلى الله عليه وسلم).[2]

وقـال الشاطبي رحمه الله أيضاً: (ويُطلق أيضاً لفظ السنة على ما عمل عليه الصحابة وُجـد ذلـك في الكتاب والسنة أو لم يوجد، لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم لم تُنقل إلينا أو اجتهاداً مجتمعاً عليه منهم أو من خلفائهم).[3]

قلـت: وهذا الذي ذكره الإمام الشاطبي رحمه الله نفيسٌ جداً حيث إن المتأمل يدرك أنـه لا خـلاف في لـزوم اتـباع سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ويبقى النظر في ثبوت صـحة المنقول عنه صلوات الله وسلامه عليه، فبيَّن رحمه الله أن عمل الصحابة رضوان الله علـيهم في الدين لا بد من أن يكون مستنداً إلى الوحي نُقل إلينا ذلك الوحي بشكل

---

(١) **أي**: من غير استثناء.

(٢) الموافقات – الشاطبي – ٤/ ٤٠-٤١.

(٣) المصدر السابق – ٢/ ٤.

مستقل أو لم يُنقل، ولا يجوز أن يُظن بهم غير ذلك بعد أن أقام الله تعالى شهادته على عدالتهم، ورضيهم النبي صلى الله عليه وسلم مبلغين عنه إلى الناس أجمعين.

قال الإمام ابن قدامة المقدسي رحمه الله: (فقد ثبت وجوب اتباع السلف رحمة الله عليهم بالكتاب والسنة والإجماع والعبرة دلت عليه، فإن السلف لا يخلوا من أن يكونوا مصيبين أو مخطئين؛ فإن كانوا مصيبين وجب اتباعهم لأن اتباع الصواب واجب، وركوب الخطأ في الاعتقاد حرام، ولأنهم إذا كانوا مصيبين كانوا على الصراط المستقيم، ومخالفهم متبعٌ لسبيل الشيطان الهادي إلى صراط الجحيم، وقد أمر الله تعالى باتباع سبيله وصراطه ونهى عن اتباع ما سواه فقال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وإن زعم زاعم أنهم مخطئون كان قادحاً في حق الإسلام كله).[1]

فهذا حشدٌ من الآثار وهو قليل من كثير جداً أردت بها الإشارة إلى اجتماع كلمة العلماء تابعين وتابعي تابعين وأهل الحديث وأهل الفقه وأهل التفسير وأهل الأصول كلهم مجمعون على حجية الصحابة ولزوم اقتفاء هديهم واجتناب مخالفتهم، وبالله التوفيق.

○ **خامساً: دليل العقل.**

إن من تأمل في حال الصحابة رضوان الله عليهم وتدبر في نصوص الشرع النقلية التي أثبتت فضلهم وسابقتهم وتضحياتهم ورضوان الله تعالى عنهم يستطيع أن يستدل بالعقل الصريح على ما ثبت بالنقل الصحيح من ثبوت حجيتهم على كل من يأتي

(١) ذم التأويل ابن قدامة ١/ ٣٥، وسيأتي باقي كلامه رحمه الله عن احتمال تخطئتهم رضي الله عنهم ورده على ذلك رحمه الله.

بعدهم إلى قيام الساعة، ولقد تقدمت الإشارة إلى بعض هذه الأدلة في مبحث عدالة الصحابة رضوان الله عليهم، ولعل التدبر في الدليل العقلي في هذا المقام مفيد من جهة التنبه لمخاطر التشكيك في حجية الصحابة في العقيدة وفي أصول الدين أكثر من فائدته في تقرير نفس المسألة، لاسيما أن هذا التقرير لا يفتقر إلى الدليل العقلي، وهاهنا بيان موجز للأدلة العقلية الدالة على حجية الصحابة في العقيدة:

قال الإمام ابن قدامة رحمه الله: (فقد ثبت وجوب اتباع السلف رحمة الله عليهم بالكتاب والسنة والإجماع، **والعبرة دلت عليه؛ فإن السلف لا يخلوا من أن يكونوا مصيبين أو مخطئين**[1]، فإن كانوا مصيبين وجب اتباعهم لأن اتباع الصواب واجب، وركوب الخطأ في الاعتقاد حرام، ولأنهم إذا كانوا مصيبين كانوا على الصراط المستقيم، ومخالفهم متبع لسبيل الشيطان الهادي إلى صراط الجحيم، وقد أمر الله تعالى باتباع سبيله وصراطه ونهى عن اتباع ما سواه فقال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وإن زعم زاعم أنهم مخطئون كان قادحاً في حق الإسلام كله، لأنه إن جاز أن يخطئوا في هذا جاز خطؤهم في غيره من الإسلام كله، وينبغي أن لا تنقل الأخبار التي نقلوها ولا تثبت معجزات النبي صلى الله عليه وسلم التي رووها، فتبطل الرواية وتزول الشريعة ولا يجوز لمسلم أن يقول هذا ولا يعتقده).[2]

---

(١) يعرف هذا الأسلوب بأسلوب السبر والتقسيم.

(٢) ذم التأويل لابن قدامة المقدسي ١/ ٣٥.

فالحاصل من كلامه رحمه الله أن القدح في حجية الصحابة في أصول الدين حقيقته ومآله القدح في الدين كل الدين، إذ لا يثبت الدين بأصوله وفروعه إلا عن طريق الصحابة رضوان الله عليهم، وبملاحظة هذا التلازم يسهل تصور وصف الزندقة فيمن يسعى ويجتهد في التشكيك في حجية الصحابة في مسائل العقيدة ، والله أعلم.

* **قياس الدلالة**[١]: أشار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى هذا الدليل في إيجاب متابعة الصحابة وحجية سنتهم ووجوب موافقتهم فيها، قال رحمه الله: (ولهذا فنحن ننتفع بنفس متابعتنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم والسابقين من المهاجرين والأنصار في أعمال[٢] لولا أنهم فعلوها لربما قد كان لا يكون لنا فيها مصلحة ، لما يورث ذلك من محبتهم وائتلاف قلوبنا بقلوبهم).[٣]

وقال رحمه الله: (وقد يكون الأمر بالموافقة أو المخالفة لأن ذلك الفعل الذي يُوافَق فيه أو يُخالَف متضمن للمصلحة والمفسدة ولو لم يفعلوه، لكن عُبِّر عن ذلك بالموافقة والمخالفة على سبيل الدلالة والتعريف، فتكون موافقتهم[أي: موافقة الكفار] دليلاً على المفسدة ، ومخالفتهم [أي: مخالفة الكفار] دليلاً على المصلحة).[٤]

---

(١) قياس الدلالة نوع من الأقيسة المنطقية التي لا يكون الحد الأوسط فيها علةً للحد الأكبر، (ضوابط المعرفة عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ١/ ٢٨٥) ،بمعنى أن الفرع يرد على الأصل بمعنى غير العلة، فهو يدل على وجود العلة من غير أن يكون هو نفسه العلة، بل هو دليل فقط على الحكم.

(٢) في النسخة المطبوعة (الأعمال) ولعل (أعمال) أصح.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ١/ ٤٨.

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ابن تيمية ١/ ٤٨.

والحاصل من هذا الدليل بالنسبة لحجية الصحابة في العقيدة وغيرها من أصول الدين وفروعه، أن الشرع قد جعل فعل الصحابة دليلاً على المصلحة الشرعية لا أن فعلهم هو العلة في التشريع، فالمشرع هو الله سبحانه وتعالى، وتحرير هذه المسألة يفيد كثيراً في دفع هذه الشبهة، والله أعلم.

لقد تقدم ذكر كلام الخطيب البغدادي رحمه الله في معرض الحديث عن عدالة الصحابة حيث قال: (على أنه لو لم يرِد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه، لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأولاد والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين القطع على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيؤون من بعدهم أبد الآبدين).(1)

فيمكن القول هنا إن حجية الصحابة في الدين أمر لازمٌ عقلاً لمن تدبر بذلهم وعطاءهم وتضحيتهم في سبيل هذا الدين دون مكره أو غاية أو مصلحة عاجلة ، فلا بد لمن هذه سابقته من أن يكون حريصاً على أداء الرسالة على الوجه الذي تلقاها بها، وبهذا يؤيد العقل ما أثبته النقل من كونهم حجة على من بعدهم في ثبوت العقيدة وأصول الدين وفروعه، والله أعلم.

فهذه بعض أوجه الدلالة العقلية ذكرناها تبعاً للدليل النقلي، ولا غرابة في تضافر وتكامل الأدلة النقلية والعقلية الصحيحة في الشرع، لأنهما من مشكاة واحدة: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

---

(١) الكفاية في علم الرواية البغدادي ١/ ٤٩.

بهذا تكون قد اجتمعت أدلة الوحي القرآنية والحديثية مع آثار الصحابة والتابعين وتابعي تابعيهم بإحسان إلى يوم الدين يوافقها دليل العقل الصريح ليؤكد على حجية الصحابة في العقيدة ومسائلها، والحقيقة إن مسألة حجية الصحابة في العقيدة لا تقوم على دليل واحدٍ بعينه، كما لا تفتقر إلى ذلك الدليل الجزئي بعينه، لأن المتدبر في عموم الشريعة يجد أن دليل هذه المسألة أقرب ما يكون متآلفاً من مجموع الشريعة روايةً ودراية، ووجه ذلك أن هذه المسائل والمفردات إنما نقلها لنا الصحابة، فما نقلوه وثبت عنهم صحة النقل وبينوا لنا وجه الفهم فيه فهو دين، وما لم يكن كذلك فليس بدين! والله تعالى أعلم.

➢ **المطلب الثاني: شبهات حول حجية الصحابة في العقيدة.**

إن الأدلة المتقدمة لا تدع لمنصفٍ مجالاً للشك في كون الصحابة حجة في العقيدة، غير أن الشيطان قد يوسوس ببعض الشبهات التي تشوش على هذا الأصل العظيم الذي قررناه، فكان من المناسب إفراد بعض هذه الشبهات بالبيان والدحض إمعاناً في بث الطمأنينة في قلوب الموحدين من أتباع النبي صلى الله عليه وسلم وأتباع صحبه الكرام عليهم رضوان الله تعالى.

❖ **الشبهة الأولى: كيف يكون الصحابة حجة في العقيدة وهم بشر لا يوحى إليهم ولا عصمة لهم وإنما يقولون برأيهم ويخطئون.**

يزعم بعض أهل الأهواء من القدماء والمعاصرين أن أهل السنة يضفون نوعاً من القداسة وادعاء العصمة للصحابة ولهذا فهم يأخذون بأقوالهم في الدين، فرد أهل الأهواء المذكورين على حجية قول الصحابة في العقيدة ومسائل الدين من جهة إنكار

هـذه العـصمة والقداسـة ورمي الصحابة بشتى الطعون والمفسقات توهيناً لمكانتهم في قلوب المسلمين وأذكر أنموذجين من هذا الكلام من القدماء والمعاصرين:

فمـن كـلام القـدماء طعن المعتزلة في الصحابة والتشكيك في قيمتهم العلمية: فهذا واصـل بـن عطـاء يقول: (لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقلٍ لم أحكم بشهادتهما لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه).[1]

وعمرو بن عبيد الذي حكم بتفسيق الفريقين معاً.[2]

وازداد الـنظام فحـشاً في الوقـيعة في كـبار الـصحابة رضوان الله عليهم وتكذيبهم، فنـسب عمـر بـن الخطـاب إلى الشك في دينه، وطعن في عثمان رضي الله عنه، وزاد على خـزيه ذلـك بأن عاب علياً وعبدالله بن مسعود لقولهما في بعض مسائل الاجتهاد: أقول فـيها برأيـي، وكـذَّب ابن مسعود في روايته (السعيد من سعد في بطن أمه والشقي من شـقي في بطـن أمـه)، وفى روايـته انـشقاق القمر، إلى غير ذلك من الوقيعة الفاحشة في الصحابة رضي الله عنهم أجمعين).[3]

ومن كلام المعاصرين كلام بعض الروافض المعاصرين وفيه: (وقد ذهب جمهور من أبـناء العامـة إلى أن جمـيع الـصحابة عدول ولا ينبغي أن تناالهم يد الجرح و التعديل كما تنال غيرهم من المسلمين. والعجيب أنهم مع ادعاء الإجماع على قداسة الصحابة، وأنهم فـوق مـستوى الجـرح والـتعديل ، رووا عـشرات الأحاديـث الـتي اختارها أصحاب

---

(١) الفرق بين الفرق البغدادي ١/ ٣٠٥-٣٠٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الملل والنحل الشهرستاني ١/ ٥٧-٥٨ باختصار وتصرف يسير.

الصحاح حول ارتداد الصحابة عن الدين والتمرّد على أصوله ومبادئه على نحو لا يدع مجـالاً للـريب في أنهم كانوا كسائر الناس فيهم الصالح والطالح ، والمنافق والمؤمن، إلى غـير ذلـك مـن الأصناف التي يقف عليها المتتبع لآيات الذكر الحكيم والسنة النبوية ، وهذا أمر عجيب جداً ...).[1]

فمـستند هـذه الـشبهة التـي تطعـن في حجية قول صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم بشر غير معصومين ولا مقدسين، وأن مسائل الدين وحي من السماء فكيف يكون أحدٌ من البشر خلا الرسل والأنبياء حجة في هذه المسائل؟؟

*** جواب الشبهة الأولى: وهو من وجهين:**

➢ **أولهـا:** أن دعـوى أن أهـل الـسنة يجمعـون عـلى قداسة وعصمة الصحابة كلامٌ باهتٌ لا يستند إلى دليل وقد تقدم الرد عليه.[2]

➢ **ثانـيهما:** يتمـثل في تحريـر المقـصود بحجـية الصحابة في مسائل العقيدة وأصول الـدين، ذلـك أن من يثير هذه الشبهة يبني على توهم أو إيهام أن المراد بحجية الصحابة في أصـول الـدين أنهـم حجة على وجه التشريع ابتداءً وأصالةً، وهذا لا شك أنه باطل. فالتشريع إنما هو لله وحده ولمن أرسل مِن رسول. ولقد تقدم أن حقيقة المقصود بحجية الـصحابة في أصول الدين، هو (لزوم طريق الصحابة في الاستدلال على مسائل أصول الدين واعتقادها والانقياد لها)، وليس المقصود أنهم يشرعون من عند أنفسهم ابتداءً.

---

(١) موقـع مركـز الإشـعاع الإسـلامي للدراسات والبحوث الإسلامية جواب السؤال [١٫٠٫٥] –

ورابط الموقع المنقول منه ما يلي: **http: //www.islam4u.com/almojib/5/0/5.0.1.htm**

(٢) انظر: صفحة (٤٦–٤٧) في جواب الشبهة الأولى حول عدالة الصحابة.

وإن الـدلائل النقلـية عـلى إلـزام الأمـة بمـنهج الـصحابة في الاستدلال والاعتقاد مستفيـضة ذكـرنا ولا نـزال نذكر طرفاً منها في هذه الرسالة[1]، وأضيف في هذا الموضع بعـض التفصيل في الدليل العقلي الذي تطرقت إليه آنفاً وهو قياس الدلالة، لا للاعتماد عليه وحده وإنما لتحرير هذه المسألة تحريراً تنجلي به هذه الشبهة بإذن الله؛ وهذا بيانه:

نحن نُسلِّم أن الصحابة رضوان الله عليهم بشر، ونعلم يقيناً من الشرع أن الله تعالى قـد رضي عـن الـصحابة أجمعـين، ونعلـم أن كـل مـن رضي الله عنه فهو على الصراط المستقيم، **فهذه ثلاثة حدود:**

- **الحد الأصغر** فيها هو الصحابة.
- **والحد الأوسط** أنهم مَرضيون.
- **والحد الأكبر** أن كل مَرضي فهو على الصراط المستقيم.

ولـيس الرضا (الحد الأوسط) بعلةٍ للكون على الصراط المستقيم بل إن العكس هو الـصحيح، وحـيث إن الحد الأوسط ثابت للحد الأصغر، فإنه يدل على أن الحد الأكبر (وهـو الكـون على الصراط المستقيم) ثابتٌ للحد الأصغر وهو الصحابة، ويمكن بيان هذا الدليل بالتمثيل التالي:

الصحابة	**قد رضي الله عنهم**	**كل من رضي الله عنه**	**فهو على الصراط المستقيم**
حد أصغر	حد أوسط	حد أوسط	حد أكبر

إذاً: الصحابة على الصراط المستقيم.

---

(١) ليرجع إليها في مباحث عدالة الصحابة وحجية الصحابة.

فهذا الدليل هو من قياس الدلالة، وهو لا يفتقر إلى علة[1]، وغايته أن رِضى الله تعالى عن الصحابة يدل على أنهم على الصراط المستقيم من غير علة، وعندها فلا داعي ولا جدوى من البحث في مسألة بشريتهم وتعرضهم للخطأ ونحوه، لأن الحاصل وجود اقتران دلالي بين رضا الله تعالى عنهم وبين كونهم على الصراط المستقيم والطريق الواضح والمحجة البيضاء. وقد تقدم كلام ابن تيمية رحمه الله في مثل هذا.

وسوف نبين لاحقاً بإذن الله اللوازم الفاسدة المترتبة على مثل هذه الشبهات الواهية ما تقر به أعين المتقين المتحرين سنن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه الأبرار، حتى تنكشف حقيقة هذه الشبهات وحقيقة ما يريد أصحابها من بثها بين ظهراني المسلمين، وحسبي هذه الإشارة العابرة في هذا الموضع.

❖ **الشبهة الثانية: كيف يكون الصحابة حجة في العقيدة وقد ثبت وجود المنافقين بينهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم.**

يزعم بعض أهل الأهواء من الشيعة الإمامية ومن سار في ركبهم أن من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من هو منافق، ومن هؤلاء المعاصرين مثلاً المدعو الدكتور حميد النجدي[2] الذي قال: (إن النبي صرح في بعض أحاديثه بأن هناك من الصحابة

---

(١) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال، عبد الرحمن حبنكة ١/ ٢٨٥-٢٨٦ بتصرف يسير.

(٢) وهو مدرس في الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية في لندن، وهذه الجامعة تأسست عام ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م (لتغطي هذه الحاجة الماسة وتملأ فراغاً كبيراً في الحوزات العلمية الإسلامية الغنية بالثروة الأكاديمية والتراث العريق). انظر التعريف بالجامعة على الموقع: http: //www.kolieh.com/Arabic.php . ومعلوم أن (الحوزات العلمية) تشير إلى المرجعيات العلمية للشيعة الإمامية.

منافقـين، وأنهم سوف يستمرون على هذا النفاق ولا يدخلون الجنة كما أخرج مسلم في صـحيحه في الحـديث رقـم ٤٩٨٣ في الجزء الثامن الصحفة (١٢٢) قال صلى الله عليه وآله: «في أصحابي – يعني أن هناك أصحاباً هم – منافقون، في أصحابي اثناعشر منافقاً -إذن اثـنا عـشر مـنافق مـن أصحابه صلى الله عليه وآله - منهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سَمِّ الخياط»، إذن المنافقون كانوا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهم من أصحاب النبي ، يعني بعض أصحاب النبي منافقون).[1]

ومـورد الـشبهة هـنا: كـيف يكـون الـصحابة حجـة في العقـيدة وقد ثبت أن فيهم المنافقين؟

*** جواب الشبهة الثانية:**

أمـا الحـديث فـرواه مـسلم في الـصحيح عـن النبـي صلى الله عليه وسلم قال: «في أصـحابي اثـنا عشر منافقاً فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط، ثمانية منهم تكفيكهم الدُبيلة وأربعة». قال الراوي: (لم أحفظ ما قال شعبة فيهم).[2]

وأمـا كون المنافقين موجودين زمن الرسول صلى الله عليه وسلم فهذا ثابت بالقرآن والسنة وليس بمحلٍ للإشكال.

---

(١) مـن حلقـة مـن برنامج حقائق التاريخ الإسلامي على تلفزيون الكوثر ونص الحلقة على رابط القناة: http: //www.alkawthartv.ir/haghaegh/4.htm

(٢) صحيح مسلم كتاب صفات المنافقين باب صفات المنافقين وأحكامهم – حديث: (٢٧٧٩)، وفـسرت الـرواية الثانـية معنـى الدبـيلة بقـوله صـلى الله علـيه وسلم: «سراج من النار يظهر في أكتافهم حتى ينجم من صدورهم». (صحيح مسلم).

*** وأما كون المنافقين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يصح من وجوه عديدة:**

➢ **أولها**: أن نص الحديث المذكور أعلاه (في أصحابي) ولم يقل (من أصحابي)، والحرف (في) من الحروف العوامل ومعناها الوعاء[1]، وأما الحرف (مِن) فمن الحروف العوامل أيضاً ومن معانيها أن تكون للتبعيض[2]، فقوله صلى الله عليه وسلم (في أصحابي) لا يعني أن المنافقين بعض أصحابه، وإنما يعني الظرفية، أي اشتمل الموجودون من أصحابه على المنافقين المذكورين. وسيأتي مزيد بيان على هذا المعنى اللغوي في جواب الشبهة الرابعة.

➢ **ومنها**: ما قاله النووي رحمه الله: (أما قوله صلى الله عليه وسلم في أصحابي فمعناه الذين يُنسبون إلى صحبتي كما قال في الرواية الثانية: «في أمتي»).[3]

➢ **ومنها**: أن لفظ الصحبة في هذا الحديث وأمثاله لا يقصد بها الصحبة بالمعنى الاصطلاحي -كما تقدم في جواب الشبهة الرابعة من الشبهات حول عدالة الصحابة- وإنما يراد بها الصحبة بمعناها اللغوي أو مجرد الدعوى.

---

(١) معاني الحروف للرماني ١/ ٨١. قال الرماني: (المال في الكيس واللص في السجن، أي: اشتمل الكيس على المال، والسجن على اللص).

(٢) المصدر السابق ١/ ٩٤. قال الرماني: (وذلك نحو قولك: لبست من الثياب ثوباً، وقبضت من الدراهم درهماً، أي: لبست بعض الثياب وقبضت بعض الدراهم).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ٦/ ٢٦٨.

➢ **ومـنها**: أن المنافقـين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانوا معروفين مكشوفين للنبـي صـلى الله علـيه وسـلم كـما صرح بـذلك القرآن الكريم: ﴿وَلَوْ نَشَآء لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٠].

قـال الإمـام الطبري رحمه الله: (فلتعرفنهم بعلامات النفاق الظاهرة منهم في فحوى كلامهـم وظاهـر أفعـالهم، ثـم إن الله تعـالى ذكره عرفه إياهم)[1]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيـتَهُمْ تُعْجِـبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَـيْحَةٍ عَلَـيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [المنافقون: ٤]، وغيرها مـن الآيـات التـي تُعـرِّف النبـي صـلى الله عليه وسلم المنافقين بصفاتهم الظاهرة التي فضحهم الله تعالى بها في عهده.

ولا يُـشكل عـلى هـذا كـون الـنفاق من أمر الباطن لأن الله تعالى قد أطلع نبيه عليه الصلاة والسلام على ذلك الباطن وليس ذلك لأحد بعده إلا أن يعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أعلم حذيفة رضي الله عنه.

والحاصـل أن مـورد هـذا الشبهة ضعيف لأن الحديث نص في أعيان المنافقين الذين أطلع الله تعالى نبيه على نفاقهم، وأعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم حذيفة رضي الله عـنه عـنهم كـي تُطـبق علـيهم أحكامهم بعد مماته صلى الله عليه وسلم، ولقد تقدم في تعـريف الـصحبة اصطلاحاً شرط الإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم والموت على ذلك فيخرج بهذين القيدين كل منافق كافر ومرتد مات على ذلك، والله أعلم.

---

(١) تفسير الطبري ٢٦/ ٦٠.

❖ **الـشبهة الثالـثة: كـيف يكـون الـصحابة حجـة في العقـيدة، وقـد اخـتلفوا في أصول الدين.**

وأنـا أذكـر هـذه الشبهة على سبيل الاستشكال درءاً للشبهة وإمعاناً في تقرير مسألة اجتماع الصحابة على أصول الدين وعدم اختلافهم كما تقدم بيانه. ومورد الإشكال أن يقـال: لقـد ثـبت أن الصحابة رضوان الله عليهم قد اختلفوا في مسائل هي من المسائل العقديـة المـتعلقة بـبعض الغيبـيات، فكـيف يكـون الصحابة حجة في العقيدة مع هذا الاختلاف؟ **وأذكر لهذا الاختلاف مثالين هما:**

١. إثبات عذاب الميت في قبره ببكاء أهله استدركته عائشة رضي الله عنها على عمر ابن الخطاب وأنكرته.[١]

٢. مسألة رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه في الدنيا حيث أنكرتها عائشة رضي الله عـنه في حين أثبتها غيرها من الصحابة كابن عباس رضي الله عنهما وغيره، وهذا من الغيبيات المتعلقة بالعقيدة.

*** جواب الشبهة الثالثة:**

إن هـذا الإشـكال لا يعـين عـلى مـا يـريده منكرو حجية الصحابة في مسائل الدين والعقـيدة البـتة، بل إن التأمل في جزئيات الأمثلة التي ذكرتها يؤكد على اتفاق الصحابة رضـوان الله علـيهم على منهج تقرير مسائل العقيدة والغيبيات، ويؤكد على اتفاقهم في مـسائل العقـيدة خـلا أمور قليلة نُقل عنهم الخلاف فيها غير أنه عند التحقيق لا نجده خلافاً قادحاً فيما نحن فيه وبيان ذلك وتوضيحه من وجهين:

---

(١) الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة الزركشي ١/ ٧٦.

■ **أولاً: الجواب العام عن هذا الإشكال:**

إن التحقيق في أقوال الصحابة في أصول الدين أنهم لم يختلفوا فيها، حكى هذا ونقله غير واحد من المحققين أذكر منهم:

• الإمام البيهقي رحمه الله حيث قال: (وإنما اجتماع أصحابه[1] على مسائل الأصول، فإنه لم يُروَ عن واحدٍ منهم خلاف ما أشرنا إليه في هذا الكتاب).[2]

• والحافظ ابن قيم الجوزية رحمه الله: (وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيماناً، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم).[3]

• وقال أبو عبد الله بن خفيف الشيرازي رحمه الله كلاماً نفيساً فيه: (فاتفقت أقوال المهاجرين والأنصار في توحيد الله ومعرفة أسمائه وصفاته وقضائه وقدره قولاً واحداً وشرطاً ظاهراً، وهم الذين نقلوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ذلك حين قال «عليكم بسنتي»، فكانت كلمة الصحابة كلهم على الاتفاق من غير اختلاف. وهم الذين أُمرنا بالأخذ عنهم إذ لم يختلفوا بحمد الله في أحكام التوحيد وأصول الدين من الأسماء والصفات كما اختلفوا في الفروع، ولو كان منهم في ذلك اختلاف لنُقل إلينا كما نقل سائر الاختلاف).[4]

---

(١) أي: أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٢) يشير رحمه الله إلى مسائل الاعتقاد التي ذكرها في كتابه: [الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد].

(٣) إعلام الموقعين ١/ ٥٢.

(٤) اجتماع الجيوش الإسلامية ابن قيم الجوزية ١/ ١٧٦.

ومما يؤكد هذا المعنى ويدل عليه أن الصحابة رضوان الله عليهم مع انتشارهم وتفرقهم في الأمصار لا تجد تفاوتاً لدى من اتبعهم بإحسان في شتى الأمصار والبلدان في مسائل العقيدة وأصول الدين مع أنك تجد الخلاف في مسائل الفروع، وهذا إنما يدل على أنهم رضوان الله عليهم صدروا عن معين واحد وأضاؤوا الدنيا بمشكاة واحدة.

وقد روى الإمام اللالكائي من اعتقاد الإمام البخاري رحمه الله تعالى ما يؤكد على هذا المعنى أعني تطابق العقيدة الصحيحة رغم تفرق العلماء من السلف في الأمصار والبلدان، وما ذلك إلا نتيجة اتفاق الصحابة رضوان الله عليهم الذين تفرقوا في الأمصار على هذه العقيدة إذ لا سبيل لذلك إلا هذا، حيث قال الإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى:

(لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر لقيتهم كَرَّات قرناً بعد قرن ثم قرناً بعد قرن[1]، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة؛ أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، والبصرة أربع مرات في سنين ذوي عدد، بالحجاز ستة أعوام ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي أهل خراسان منهم:[2] (ثم ذكر من أسماء شيوخه) فما

---

(١) المقصود بالقرن هنا الطبقة من العلماء والمحدثين المتقاربين في السن والإسناد ، قال ابن جماعة: (**الأقران**: هم المتقاربون في السنن والإسناد وربما اكتفى الحاكم فيه بالإسناد). (المنهل الروي ١ / ٧٣).

(٢) وذكر شيوخه: (المكي بن إبراهيم ويحيى بن يحيى وعلي بن الحسن بن شقيق وقتيبة بن سعيد وشهاب بن معمر، وبالشام محمد بن يوسف الفريابي وأبا مسهر عبد الأعلى بن مسهر =

رأيت واحداً منهم يختلف في هذه الأشياء: أن الدين قول وعمل وذلك لقول الله: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق لقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: قال ابن عيينة: فبين الله الخلقَ من الأمرِ لقوله: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾(١)، وأن الخير والشر بقدر لقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ

= وأبا المغيرة عبد القدوس بن الحجاج وأبا اليمان الحكم بن نافع ومن بعدهم عدة كثيرة، وبمصر يحيى بن كثير وأبا صالح كاتب الليث بن سعد وسعيد بن أبي مريم وأصبغ بن الفرج ونعيم بن حماد، وبمكة عبد الله بن يزيد المقري والحميدي وسليمان بن حرب قاضي مكة وأحمد بن محمد الأزرقي، وبالمدينة إسماعيل بن أبي أويس ومطرف بن عبد الله وعبد الله بن نافع الزبيري وأحمد بن أبي بكر أبا مصعب الزهري وإبراهيم بن حمزه الزبيري وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وبالبصرة أبا عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني وأبا الوليد هشام بن عبد الملك والحجاج بن المنهال وعلي بن عبد الله بن جعفر المديني، وبالكوفة أبا نعيم الفضل بن دكين وعبيد الله بن موسى وأحمد بن يونس وقبيصة بن عقبة وابن نمير وعبد الله وعثمان ابنا أبي شيبة، وببغداد أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبا معمر وأبا خيثمة وأبا عبيد القاسم بن سلام، ومن أهل الجزيرة عمرو بن خالد الحراني، وبواسط عمرو بن عون وعاصم بن علي بن عاصم، وبمرو صدقة بن الفضل وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، واكتفينا بتسمية هؤلاء كي يكون مختصراً وأن لا يطول ذلك). [شرح أصول الاعتقاد ١/ ١٩٣-١٩٧].

(١) هذه تتمة الآية السابقة.

الْفَلَقِ * مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ١-٢]، ولقوله: ﴿وَاللهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، ولقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، ولم يكونوا يُكفِّرون أحداً من أهل القبلة بالذنب لقوله: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وما رأيت فيهم أحداً يتناول أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، قالت عائشة: أُمروا أن يستغفروا لهم وذلك قوله: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلّاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، وكانوا ينهون عن البدع ما لم يكن عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لقوله: ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ولقوله: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤]، ويحثون على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأتباعه لقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وأن لا ننازع الأمر أهله لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ثلاثٌ لا يغل عليهن قلب امرىء مسلم: إخلاص العلم لله، وطاعة ولاة الأمر، ولزوم جماعتهم فإن دعوتهم تحيط من ورائهم»[1]، ثم أكد في قوله: ﴿أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وأن لا يرى السيف على أمة محمد صلى الله عليه وسلم، وقال الفضيل:

---

(١) جزء من حديث: «نضر الله امرأ سمع منا..» أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢/ ٤٥٥ حديث: ٦٨٠)، والحاكم في المستدرك برقم ٢٩٤ (١/ ١٦٢- حديث: ٢٩٤)، والترمذي في جامعه أبواب العلم باب في الحث على تبليغ السماع حديث: (٢٦٥٨)، وابن ماجة في سننه كتاب السنة باب من بلّغ علماً- حديث: (٢٣٠).

لـو كانـت لي دعـوة مـستجابة لم أجعلهـا إلا في إمـام لأنـه إذا صـلح الإمام أمن البلاد والعباد، قال ابن المبارك: يا معلم الخير من يجترئ على هذا غيرك).[1]

انتهـى كلامـه رحمه الله، ولقد أثبتُّ هذه العقيدة كاملةً كما رواها اللالكائي رحمه الله لفائدتها. والشاهد منها هنا إشارة الإمام البخاري إلى أكثر من الألف من العلماء من كل الأقطـار والأمـصار وهم كلهم مجمعون على هذه العقيدة التي توارثوها عن الصحابة، فكيف يتسنى هذا لو يكن الصحابة أنفسهم متفقين على هذه العقيدة، مجمعين على هذه الأصول العظيمة !!

*** ثانياً: الجواب التفصيلي عن الشبهة:**

عـند التدبـر في بعـض الأمـور التـي نُقـل فـيها كـلامٌ ظاهـره الخلاف في الغيبيات والعقائـد، كمسألة إنكار عائشة رضي الله عنها تعذيب الميت ببكاء أهله مع إثبات عمر لهـا، وإنكارهـا رؤيـة النبي صلى الله عليه وسلم ربه عز وجل مع إثبات الصحابة كابن عـباس وابـن مـسعود رضي الله عـن الجميع لها، فهذه الروايات من جهة النقل والسند صـحيحة ثابـتة لا مجـال للخـوض فيها من هذا الوجه، ويبقى أن نتأمل في مدلول هذا الـتعارض بين قول عائشة رضي الله عنها وقول من استدركت عليه من الصحابة، فهذا بيانه وبالله التوفيق.

إن كون هاتين المسألتين من مسائل الاعتقاد الغيبية لا خلاف فيه، وكون الرواية عن الـصحابة في هاتـين المـسألتين متعارضـاً لا خـلاف فيه أيضاً، أما كون هاتين المقدمتين تؤديان إلى أن الصحابة كانوا مختلفين في العقيدة وفي أصول الدين فلا يَسْلَم، لأن حقيقة

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ١/ ١٩٣-١٩٧.

الأمـر أن الـصحابة كانوا متفقين على عدم الخوض في مسائل العقيدة والدين إلا بنصٍ مـن الوحيين –أعني الكتاب والسنة– ولم يكونوا يتكلمون برأيهم فيما لا توقيف فيه من الله تعـالى ولا مجال للرأي فيه. وعائشة رضي الله تعالى عنها وهي الفقيهة المحدثة كانت حبيـسة بيـتها، لا تطلـع بطبـيعة الحال على كل أحوال الوحي وتنزلاته، بل تختص هي بأحـوال لا يـشاركها فيها غيرها من الصحابة خلا أمهات المؤمنين، ويختص غيرها من الـصحابة بأحـوال لا تـراها كـسفره صـلى الله علـيه وسلم وحِلِّه وتِرحاله، وحاله بين الـرجال وفي الحـروب ومـع الوفـود، وما إلى ذلك، فعندما تُسأل أم المؤمنين عن مسألة غيبـية فـإنما تتكلم فيها بما وصل إلى علمها من الوحي. فهي عندما تستدرك على غيرها مـن جهة الرواية فإما لظنها أنه لو ورد فيها شيء من الوحي لوصل إليها وهي التي كان ينـزل الوحي في بيتها، أو لتشديدها على الناس ألا يتقولوا على رسول الله صلى الله عليه وسـلم ترهيباً وإعظاماً من أن يقول الناس في الدين برأيهم(1)، وهي عندما تستدرك على غـيرها مـن جهة الدراية فمن باب وقوفها عند ظاهر نص من القرآن أو السنة مع عدم اطلاعهـا على النص الآخر الذي يُحكم المسألة، وهي في ذلك مأجورة على توقفها رضي الله عنها وأرضاها وانتهائها إلى ما علمت، ثم إذا جاء النص الصحيح عن غيرها بأمرٍ لم تعلمـه لم نـتركه لـذلك، بـل عملنـا بكـل النـصوص لأنـه الـواجب علينا. فأما مثال

---

(1) ولـيس معنـى هـذا أنهـا كانت تتهم الصحابة رضوان الله عليهم فيما يروونه ويقولونه حاشاها وحاشـاهم، وإنـما المقـصود أن الصحابة كانوا يتشددون في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسـلم بعـد وفاتـه حتـى يهـاب الناس الحديث وحتى يستوثق المحدث فيما يحدث به، وقد كانوا يختـبرون بعـضهم الـبعض للتوثق لا للشك، وسيأتي بيان هذه المسألة في مبحث منهج الصحابة في رواية السنة.

استدراكها من جهة الدراية فما تقدم في سياق عرض الشبهة من مسألة إنكار تعذيب الميت ببكاء أهله، وأما مثال ما استدركته من جهة الرواية فإنكارها رضي الله عنها رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ربه ليلة أسري به، وسأتناول هذين المثالين بشيء من التفصيل كأنموذجين يدلان – عند التحقيق – على انتفاء ما قد يرِد بهما من شبهةٍ حول اتفاق الصحابة في العقيدة ومسائل أصول الدين، رب يسر وأعن:

○ **أولاً: اختلاف الصحابة في تعذيب الميت ببكاء أهله.**

روى البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة قال: توفيت ابنة لعثمان رضي الله عنه بمكة، وجئنا لنشهدها، وحضرها ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم، وإني لجالسٌ بينهما -أو قال جلست إلى أحدهما ثم جاء الآخر فجلس إلى جنبي- فقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لعمرو بن عثمان: ألا تنهى عن البكاء فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه**»، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: قد كان عمر رضي الله عنه يقول بعض ذلك، ثم حدث فقال: صدرت مع عمر رضي الله عنه من مكة، حتى إذا كنا بالبيداء إذا هو بركب تحت ظل سمرة، فقال: اذهب فانظر من هؤلاء الركب. قال: فنظرت فإذا صهيب، فأخبرته، فقال: ادعه لي. فرجعت إلى صهيب فقلت: ارتحل فالحق أمير المؤمنين. فلما أصيب عمر دخل صهيب يبكي يقول: واأخاه واصاحباه، فقال عمر رضي الله عنه: يا صهيب أتبكي علي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه»، قال ابن عباس رضي الله عنهما: فلما مات عمر رضي الله عنه **ذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها فقالت: «رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله**

ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه**»، وقالت حسبكم القرآن: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

قال ابن عباس رضي الله عنهما عند ذلك: والله هو أضحك وأبكى، قال ابن أبي مليكة: «والله ما قال ابن عمر رضي الله عنهما شيئاً».[1]

فحاصل الخلاف في هذه المسألة الغيبية - التي تتعلق بأمر من أمور البرزخ التي لا تُعرف إلا من جهة الوحي - رواية عمر رضي الله عنه التي يثبت فيها أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه، ورواية عائشة التي تنكر تعذيب الميت المؤمن ببكاء أهله عليه.

فهذا الخلاف ثابت من جهة الرواية فهو في أصح الكتب المصنفة، وهو ثابت في مسألة عقدية لأن مسائل القبر من الغيبيات التي يتوقف فيها على خبر الشرع.

* **ولقد نقل المحققون أقوال أهل العلم في الجمع بين هاتين الروايتين:**

➢ **أولها:** طريقة الإمام البخاري حيث قيد الحديث في ترجمة الباب بقوله: (إذا كان النوح من سنته).

➢ **ثانيها:** أنه يُعذب إذا أوصى الميت أهله بذلك.

➢ **ثالثها:** أنه لمن أهمل نهي أهله عن ذلك، أي إذا ظن أنه يقع منهم.

➢ **رابعها:** أن الميت يُعذب بنظير ما يبكيه أهله به إذا كانت هذه الأفعال من الأمور المنهية، كأن يبكوا عليه رياسته التي جار فيها وشجاعته التي صرفها في غير الحق

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه»، حديث: (١٢٨٦،١٢٨٧،١٢٨٨).

وغيرها من المفاخر التي صرفها في غير وجهها، وكان هذا الفعل –أي: بكاء أهل الميت عليه بأفعاله الجائرة التي فعلها في حياته– من أفعال الجاهلية.

➢ **خامسها**: أن معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما يندبه أهله به، فإذا قالت النائحة: واعضداه واناصراه واكاسياه، قالت الملائكة أنت عضدها، أنت ناصرها، أنت كاسيها، على سبيل التوبيخ.

➢ **سادسها**: أن معنى التعذيب تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة.

فهذه ستة أقوال وهناك قول سابع ذكره الحافظ ابن حجر وهو أن يجمع بين هذه التوجيهات وتنزل على اختلاف الأحوال والأشخاص[1]. ومع قوة القول الأول والثاني، فإن الراجح هو القول السادس حيث رجحه جماعة من المتقدمين كأبي جعفر الطبري والمتأخرين كابن تيمية وابن قيم الجوزية رحمة الله على الجميع[2]، قال الشوكاني رحمه الله: (واستدلوا لذلك بما أخرجه ابن أبي خيثمة وابن أبي شيبة والطبراني وغيرهم من حديث قيلة- بفتح القاف وسكون الياء التحتية- وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «فوالذي نفس محمد بيده، إن أحدكم ليبكي فيستعبِر إليه صويحبه، فيا عباد الله لا تعذبوا موتاكم»[3]، قال الحافظ: وهو حسن الإسناد).[4]

---

(١) فتح الباري ـ ابن حجر ـ ٣/ ٥٠٠-٥٠١، وقد نقلت هذه الأقوال التي حكاها مختصرة، والمقصود من بيان هذا دفع توهم التناقض في نصوص الشريعة، وسيأتي الكلام على تقييد عائشة رضي الله عنها للحديث بالميت الكافر.

(٢) فتح الباري ـ ابن حجر ـ ٣/ ٥٠١، وانظر: الروح لابن قيم الجوزية ١/ ٨٠.

(٣) المعجم الكبير ـ الطبراني ـ ٢٥/ ١٠، وأخرجه الهيثمي وقال: (رجاله ثقات). [مجمع الزوائد ـ ٦ / ١٢].

(٤) نيل الأوطار ـ الشوكاني ـ ٤/ ١٥٨.

والشاهد من هذا كله أن الجمع بين الروايتين من جهة الدراية ممكن دون كثير تكلف، ثم إذا عدنا إلى مسألة استدراك عائشة رضي الله عنها على عمر فهو يعبر عن التزام منهجي دقيق في باب العقيدة وهو الوقوف عند ما وصل إلى علم الصحابي وعرض ما يسمعه من غيره على الأصول الثابتة في الكتاب والسنة، فهي لم تنكر مطلق الرواية وإنما قيدت مطلقها – وهو شموله للكافر والمسلم كما كان يخشى عمر كما يدل عليه ظاهر فعله وعمله بالحديث – بالتقييد الذي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أعني تقييد مورد الحديث بالميت الكافر[1]، فعمر رضي الله عنه عمل بمطلق الحديث احتياطاً وورعاً، وعائشة رضي الله عنها قيدت مطلقه بما وصل إلى علمها من سنة مقيدة، وهذا هو غاية المنهجية في العلم، وانظر إلى كلام ابن أبي مليكة أن ابن عمر لم يقل شيئاً لما سمع كلام عائشة وكأنه قبل احتمال تأويل الحديث الذي سمعه من أبيه رضي الله عنهما على النحو الذي حكته عائشة رضي الله عنها، أو أنه ترك المجادلة في ذلك المقام كما حكاه الحافظ ابن حجر، فليس الأمر باختلاف منهجي في تقرير مسألة غيبية وإنما هو تحقق وتثبت علمي دقيق التزم به كبار الصحابة وفقهاؤهم رضي الله عنهم أجمعين، وعمل بكل النصوص عند علم الصحابي بها أو بأحوط الأوجه عند اقتصار علمه على بعضها دون البعض الآخر، وبهذا يتبين أن لا حجة في مثل هذا الحديث للطعن في اتفاق الصحابة في العقيدة والأصول، ولله الحمد والمنة.

---

(١) وعلى قولها هذا يكون معنى التعذيب في الحديث هو عذاب القبر حقيقةً، والله أعلم.

○ **ثانياً**: اختلاف الصحابة في مسألة رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ربه ليلة أسري به:[1]

هذه المسألة من المسائل العقدية لأنها من الغيبيات التي يتوقف العلم بها على خبر الشرع، ولقد ورد النقل عن الصحابة رضوان الله عليهم بما يوهم باختلافهم في الأصول، حيث انقسمت أقوال الصحابة -رضوان الله عليهم- في هذه المسألة إلى قولين:

- **أحدهما**: ينفي رؤية النبي صلى الله عليه وسلم لربه عز وجل ليلة أُسري به.

- **والقول الثاني**: يثبتها.

فعن مسروق قال: (قلت لعائشة رضي الله عنها: يا أمتاه هل رأى محمد صلى الله عليه وسلم ربه؟ فقالت: لقد قف شعري مما قلت، أين أنت من ثلاث من حدثكهن فقد كذب؛ **من حدثك أن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه فقد كذب، ثم قرأت: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾** [الأنعام: ١٠٣]، **﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِن وَرَآء حِجَابٍ﴾** [الشورى: ٥١]، ومن حدثك أنه يعلم ما في غد فقد كذب، ثم قرأت: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَداً﴾ [لقمان: ٣٤]،

---

(١) تعرض لهذه المسألة كثير من شراح الحديث والمحققون ومن كتب في العقائد، ويمكن مراجعة المسألة بتوسع في المراجع التالية: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٦٦-٥٧٨)، التوحيد لابن خزيمة (١/ ١٦٦-١٩٠)، الإجابة (١/ ٩٤-٩٩) ، الشريعة للآجري (١/ ٣٨٣-٣٨٦)، فتح الباري (٩/ ٥٨٨-٥٩١)، إكمال المعلم ؟ كتاب الإيمان (٢/ ٧٣٧-٧٤٠)، الشفا (١/ ١٢٨-١٣٢)، والإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم (١/ ٣٨٢-٣٨٤) وغيرها.

ومن حدثك أنه كتم فقد كذب، ثم قرأت: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] الآية، ولكنه رأى جبريل عليه السلام في صورته مرتين).[١]

فهذا الحديث الصحيح فيه إنكار عائشة رضي الله عنها لهذه الرؤية، وهو قولها والمشهور عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- وغيرهما كما ذكره القاضي عياض[٢] وغيره.

والقول الثاني لابن عباس رضي الله عنهما فعن عكرمة عن ابن عباس قال: (رأى محمد ربه. قلت: أليس الله يقول: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؟ قال: ويحك ذاك إذا تجلى بنوره الذي هو نوره، وقد رأى محمد ربه مرتين).[٣]

فهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما، والآثار في هذه المسألة كثيرة، لكني اكتفيت بهذين النقلين لبيان وقوع الاختلاف، والنظر في دفع الشبهة المترتبة عليه.

ومن المعلوم أن هذه المسألة قد وقع الخلاف فيها بين السلف رضوان الله عليهم كما نقل ذلك القاضي عياض[٤] والحافظ ابن حجر[٥] وغيرهما.

---

(١) صحيح البخاري - كتاب التفسير - حديث: (٤٨٥٥).

(٢) كتاب الإيمان من إكمال المعلم - القاضي عياض - تحقيق د.الحسين شواط - ٢/ ٧٣٦-٧٣٧.

(٣) سنن الترمذي - كتاب التفسير - حديث: (٣٢٧٩)، وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

(٤) كتاب الإيمان من إكمال المعلم - القاضي عياض - تحقيق د.الحسين شواط - ٢/ ٧٣٦-٧٣٧.

(٥) فتح الباري - ابن حجر - ٩/ ٥٨٨-٥٩١.

فالحاصل هنا أن عائشة رضي الله عنها نفت أمراً غيبياً بناءً على عدم تلقيها خبراً صحيحاً فيه، في حين أن ابن عباس رضي الله عنهما قد أثبت ما وصل إليه من خبرٍ صحيحٍ عنه بالنسبة إليه، وما أجمل ما نُقل عن الإمام أحمد قال الحافظ الذهبي رحمه الله: (ونقل المروذي عن أبي عبد الله وسأله: بم تدفع قول عائشة؟ قال: بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «رأيت ربي»[(١)]).[(٢)]

فكلٌّ من عائشة وابن عباس رضي الله عنهما قد قال بما وصل إليه مِن علم، فهما متفقان على المنهج العلمي الصحيح في الاعتقاد، وهذا غاية ما يجب على المسلم في المسائل الخبرية المتوقفة على إعلام الشرع. نعم قد حصل اختلاف من ناحية إثبات جزئية أو نفيها، ولكن مرده إلى عدم وجود كل السنة عند كل الصحابة، وعليه فلا يعتبر اختلافاً منهجياً عند التحقيق. فعائشة وقفت عند ما لا علم به ونفت الخبر بناءً على فهمها لنص القرآن، وابن عباس قال بما سمعه نصاً من السنة إذ لا يُظن به وهو ترجمان القرآن وحَبر الأمة أن يقول في مسألة كهذه برأيه.

---

(١) أخرج هذا الحديث الإمام أحمد في مسنده من طريق عكرمة عن ابن عباس(١/ ٢٨٥ حديث: ٢٥٨٠، ١/ ٢٩٠ حديث: ٢٦٣٤) وقال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله رجال ا لصحيح (مجمع الزوائد ١/ ٧٨)، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٨٨) وقال الألباني: حديث صحيح، وهو مختصر من حديث الرؤيا.

(٢) العلو للعلي الغفار الذهبي ١/ ١٠٣ ، ونقل هذا القول أيضاً الحافظ ابن حجر: (فروى الخلال في كتاب السنة عن المروزي قلت لأحمد: إنهم يقولون إن عائشة قالت من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية، فبأي شيء يُدفع قولها؟ قال: بقول النبي صلى الله عليه وسلم: رأيت ربي، قول النبي صلى الله عليه وسلم أكبر من قولها). [الفتح ٩/ ٥٩٠].

❖ **الـشبهة الرابعة: كيف يكون الصحابة حجة في العقيدة وقد أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم عن انحرافهم وظهور الخوارج فيهم:**

عقـد بعض أهل الأهواء المعاصرين من الشيعة الإمامية موقعاً يرصد فيه الأحاديث والسنن التي تبين ما يزعمون أنه (انحراف الصحابة بعد النبي صلى الله عليه وسلم)[1]، وذكـروا مـن ضـمن ما استدلوا به على هذه الانحرافات حديث جابر بن عبد الله قال: «أتى رجلٌ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجعرانة منصرفه من حنين، وفي ثوب بلال فـضة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقبض منها يعطي الناس، فقال: يا محمد اعدل. قـال: ويلـك ومـن يعـدل إذا لم أكن أعدل! لقد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل. فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: دعني يا رسول الله فأقتل هذا المنافق. فقال: معاذ الله أن يـتحدث الـناس أني أقـتل أصـحابي، إن هـذا وأصـحابه يقـرؤون القـرآن لا يجـاوز حناجرهم، يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية».[2]

وقـد ترد مثل هذه الشبهة على حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله علـيه وسلم: «إن بعدي من أمتي أو سيكون بعدي من أمتي قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز حلاقيمهم، يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية، ثم لا يعودون فيه هم شر الخلـق والخليقة»[3]، إذ يتوهم أنه خبر عن ظهور بدعة الخروج في الصحابة رضوان الله عليهم.

---

(١) وهذا هو رابط الموقع:

http: //www.abu-adi.org/vb/showthread.php?=&threadid=10820

(٢) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب بيان الخوارج وأحكامهم، حديث: (١٠٦٣).

(٣) المصدر السابق، حديث: (١٠٦٧).

فمورد هذه الشبهة ادعاء نسبة الحديث بعض الصحابة إلى البدعة في أصول الدين كبدعة الخوارج في أصل الإيمان وإلى النفاق والانحراف، وإذا كان كذلك فكيف يكون الصحابة حجة في العقيدة وقد وقعوا في النفاق ومنهم من هو خارج مارق عن الدين بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؟

* **جواب الشبهة الرابعة**: إن جواب هذه الشبهة من وجهين:

➢ **الوجه الأول من جهة الرواية**: وفيه أمران:

١. **الأمر الأول**: يتعلق بالرواية بلفظ (في) و(من): فعن أبي سلمة وعطاء بن يسار أنهما أتيا أبا سعيد الخدري فسألاه عن الحرورية أسمعت النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: لا أدري ما الحرورية، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «يخرج في هذه الأمة -ولم يقل منها- قومٌ تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز حلوقهم أو حناجرهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، فينظر الرامي إلى سهمه إلى نصله إلى رصافه فيتمارى في الفوقة هل علق بها من الدم شيء».[1]

هذا اللفظ للبخاري وموضع الشاهد فيه قوله في الحديث «يخرج في هذه الأمة ولم يقل منها»، فوجب حمل الرواية المبهمة على هذه المبينة، وتأمل كلام العلماء في هذا، حيث قال الإمام النووي رحمه الله: (قال المازري: هذا من أدل الدلائل على سعة علم

---

(١) صحيح البخاري كتاب استتابة المرتدين باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم حديث: (٦٩٣١)، وصحيح مسلم كتاب الزكاة باب بيان الخوارج وأحكامهم حديث (١٠٦٥). **والرِصاف**: مدخل النصل من السهم، **والنصل**: حديدة السهم، **والفوقة**: الحزالي يجعل فيه الوتر. [انظر شرح النووي على صحيح مسلم ٣/ ١٣٤-١٣٥].

الـصحابة رضي الله عـنهم، ودقـيق نظـرهـم وتحريرهم الألفاظ، وفرقهم بين مدلولاتها الخفـية، لأن لفظـة «مـن» تقتضي كونهم من الأمة لا كفاراً بخلاف «في»، ومع هذا فقد جاء بعد هذا من رواية علي رضي الله عنه «يخرج من أمتي قومٌ..»).[1]

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (قوله «يخرج في هذه الأمة» ولم يقل منها: لم تختلف الطـرق الصحيحة على أبي سعيد في ذلك، فعند مسلم من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قوماً يكونون «في أمته»، وله من وجه آخر «تمرق عند فرقة مارقة من المسلمين»، وله من رواية الضحاك المشرقي عن أبي سعيد نحوه، وأما ما أخرجه الطبري من وجه آخر عن أبي سعيد بلفظ «من أمتي» فسنده ضعيف، لكن وقع عـند مـسلم من حديث أبي ذر بلفظ «سيكون بعدي من أمتي قوم»، وله من طريق زيد بن وهب عن علي «يخرج قوم من أمتي»).[2]

فالحاصـل مـن طـريق الـرواية أن الـروايات الصحيحة متفقة على التفريق بين لفظ «من» و«في»، وهذه الرواية التي في البخاري وهي – عند الاختلاف – أرجح من رواية مسلم، مع ملاحظة أن لمسلم رحمه الله لفظاً موافقاً للفظ البخاري رحمه الله.

٢. **الأمـر الـثاني**: ويـتعلق بالـروايات الـتـي تـصرح بـأن الطائفـة المارقة ليست من الصحابة:

وهـي روايـة مـسلم عـن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قـوماً يكونـون في أمته يخرجون في فُرقة من الناس سيماهم التحالق، قال: هم شر الخلق

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٣/ ١٣٤.

(٢) فتح الباري ابن حجر ١٤/ ٢٩٤.

أو مـن أشر الخلق، يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق)[١]، ورواية أخرى عنه رضي الله عنه قـال: قـال رسـول الله صـلى الله علـيه وسلم: «تكون في أمتي فرقتان فتخرج من بينهما مارقةٌ يلي قتلَها أولاهم بالحق».[٢]

فهذا نصٌ في أن الخوراج ليسوا من الصحابة، والروايات يحمل بعضها على بعض.

والوجه الثاني من جهة الدراية: وفيه أمور:

١) **الأمـر الأول مـن جهـة الدراية:** أن ذلك الرجل الذي اعترض على قسمة رسول الله صـلى الله علـيه وسـلم وطعـن في عدلـه ليس صحابياً بل هو منافقٌ كما صرح عمر رضي الله عـنه وأقـره النبـي صـلى الله علـيه وسلم، وإنما نهى عن قتله لعلة أخرى، قال ابـن تيمـية رحمـه الله: (فـإن النبـي صـلى الله علـيه وسلم لم يمنع عمر من قتله إلا لئلا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه، ولم يمنعه لكونه في نفسه معصوماً).[٣]

٢) **الأمر الثاني تحرير الفرق بين معنى لفظ «من» و«في»:**

فقد قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله: (فأول ما في حديث مالك هذا[٤] من المعاني أن الخـوارج على الصحابة رضي الله عنهم، إنما قيل لهم خوارج لقوله صلى الله عليه وسلم لأصـحابه: «يخـرج فـيكم»، ومعنـى قـوله «فـيكم» أي: «علـيكم» كما قال تعالى: ﴿فِي جُـذُوْعِ الـنَّخْلِ﴾ [طـه: ٧١] **أي**: عليها. وكان خروجهم ومروقهم في زمن الصحابة،

---

(١) صحيح مسلم كتاب الزكاة باب بيان الخوارج وأحكامهم حديث: (١٠٦٥).

(٢) المصدر السابق .

(٣) الصارم المسلول ابن تيمية ٢/ ٣٤٠.

(٤) أخرج الإمام مالك الحديث في موطئه. (١/ ٢٠٤ حديث: ٤٧٨).

فسُمُّوا الخوارج، وسموا المارقة بقوله في هذا الحديث: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»).[1]

وقال الحافظ ابن حجر في الموضع نفسه: (ويجمع بينه وبين حديث أبي سعيد بأن المراد بالأمة في حديث أبي سعيد أمة الإجابة، وفي رواية غيره أمة الدعوة).[2] وهذه هي الرواية التي تُفرق بين المسلمين والخوارج باعتبارهم كفاراً (على القول بكفرهم).

٣) **الأمر الثالث**: وهو تأكيد الراوي على التمييز بين اللفظين في الروايات الصحيحة التي ذكرتها أعني قوله (ولم يقل منها) فهذا تحرير من الراوي يدل على التفريق والتمييز بين الصحابة رضوان الله عليهم وبين من خرج فيهم من الخوارج، ولهذا وجدنا ابن عباس رضي الله عنهما لما ناظر الخوارج احتج عليهم من جملة ما احتج به عليهم أنه ليس فيهم – أي الخوارج – أحد من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم.[3]

٤) **الأمر الرابع تعبد الصحابة رضوان الله عليهم لله بقتل هذه الطائفة المارقة**: وهذا دليلٌ على أن الصحابة رضوان الله عليهم قد حفظوا عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينحرفوا عنه، بل هم الذين قاتلوا من انحرف عن أصول السنة، ففي رواية: «آيتهم رجلٌ أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة أو مثل البضعة تدردر[4]»، تخرج على حين

(١) الاستذكار ابن عبد البر ٢/ ٤٩٨.

(٢) فتح الباري ابن حجر ١٤/ ٢٩٤.

(٣) سيأتي ذكر هذه المناظرة لاحقاً بإذن الله.

(٤) **البضعة**: قطعة اللحم، **وتدردر**: تضطرب تذهب وتجيء. (شرح النووي على صحيح مسلم ٣/ ١٣٥).

فُرقة من الناس. قال أبو سعيد: فأشهد أني سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأشهد أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قاتلهم وأنا معه، فأمر بذلك الرجل فالتُمس فوُجد فأُتي به حتى نظرت إليه على نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نعت»[1].

فالصحابة هم الذين صانوا الدين عن الانحراف، وليسوا هم الذين انحرفوا كما يزعم أهل الأهواء والبدع.

وهكذا تنقلب هذه الشبهة الواهية على أصحابها، وينقب الدليل عليهم خلافاً لما كانت ترمي إليه أهواؤهم من تشويه صورة أفضل هذه الأمة بعد نبيها عليه الصلاة والسلام، والحمد لله رب العالمين.

➢ **المطلب الثالث: الآثار المترتبة على تقرير حجية الصحابة في العقيدة.**

إن تقرير حجية الصحابة رضوان الله عليهم في مسائل العقيدة أصلٌ مهم كما تبين، ولا بد من التدبر في الآثار المترتبة على هذا الأصل حتى يتيسر العمل به وتحصيل ثماره، وهذا الموضع محاولة لبيان بعض هذه الآثار عسى أن يوفق الله تعالى إليها مَن عَلِمَ فعمل، رب يسر وأعن:

○ **أولاً: صحة التلقي والفهم في مسائل العقيدة.**

إن حفظ نصوص الشريعة أمرٌ قد تكفل الله تعالى به وأخبر عنه في محكم تنزيله فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فليس هذا الذي نخشاه

---

(١) صحيح مسلم - كتاب الزكاة - باب بيان الخوارج - حديث: (١٠٦٥).

على هـذه الأمة، ولكن الذي نخشاه ونراه هو الذي حذر منه رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث أخبرت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: «تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هـذه الآيـة: ﴿هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُوْلُواْ الألْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧] قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم».[١]

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (والمراد التحذير من الإصغاء إلى الذين يتبعون المتشابه من القرآن، وأول ما ظهر ذلك من اليهود كما ذكره ابن إسحاق في تأويلهم الحروف المقطعة وأن عددها بالجمل مقدار مدة هذه الأمة، ثم أول ما ظهر في الإسلام من الخوارج حتى جاء عن ابن عباس أنه فسر الآية بهم، وقصة عمر في إنكاره على صبيغ لما بلغه أنه يتبع المتشابه فضربه على رأسه حتى أدماه).[٢]

وعن عبد المؤمن قال: حدثني أبي قال: سمعت الحسن قال: (قال معاذ: إنما أخشى عليك ثلاثة من بعدي؛ زلة عالم، وجدال منافق في القرآن والقرآن حق وعلى القرآن منار كمنار الطريق فما عرفتم منه فخذوه، ومن لم يكن غنياً من الدنيا فلا دين له. قال

---

(١) صحيح البخاري – كتاب التفسير – حديث: (٤٥٤٧).

(٢) فتح الباري – ابن حجر – ٩/ ٧٤-٧٥. وقد أخرج قصة صبيغ الآجري في الشريعة (١/ ٦١-٦٢)، والدارمي في سننه (١/ ٦٦- رقم ١٤٤)، واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (٤/ ٧٠٢-٧٠٣- رقم ١١٣٨)، والبزار في مسنده (١/ ٤٢٣- رقم ٢٩٩).

عبد المؤمن فسألت أبي: ما يعني بهذا؟ فقال: سألناه فقال: من لم يكن له من الدنيا عمل صالح فلا دين له).[1]

والشاهد هنا كلامه عن جدال المنافق في القرآن، فلا بد إذاً من منهجٍ يضبط الفهم والتلقي عن كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وقايةً من الزيغ في الاعتقاد، وليس من سبيل إلى ذلك إلا باتباع أثر الصحابة رضوان الله عليهم.

قال الإمام الآجري رحمه الله: (علامة من أراد الله به خيراً سلوك هذا الطريق: كتاب الله وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنن أصحابه رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان، وما كان عليه أئمة المسلمين في كل بلد إلى آخر ما كان من العلماء مثل الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل والقاسم بن سلام ومن كان على مثل طريقهم، ومجانبة كل مذهب يذمه هؤلاء العلماء..).[2]

وقال ابن الجوزي رحمه الله: (ولا ريب في أن أهل النقل والأثر المتبعين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثار أصحابه هم أهل السنة، لأنهم على تلك الطريق التي لم يحدث فيها حادث، وإنما وقعت الحوادث والبدع بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم).[3]

---

(١) شرح اعتقاد أهل السنة – اللالكائي – (١/ ١٣٧ – رقم ١٩٨)، ويروى هذا الأثر عن معاذ مرفوعاً من طريق عمرو بن مرة وهو منقطع قاله الهيثمي. (مجمع الزوائد ١/ ١٨٧).

(٢) الشريعة – الآجري – ١/ ١٥.

(٣) تلبيس إبليس – ابن الجوزي – ١/ ٢٤.

وقـال ابـن تيمـية رحمـه الله: (وإنـما المتـبع عند علماء الإسلام في إثبات الأحكام هو كـتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وسبيل السابقين الأولين، ولا يجوز إثبات حكـم شرعـي بدون هذه الأصول الثلاثة نصاً أو استنباطاً بحال)[1]، ولهذا كان المخرج مـن سـوء الفهـم في مـسائل أصـول الـدين والعقيدة التزام سنن الصحابة رضوان الله علـيهم في التلقـي والفهـم والعمل، وقد أخرج اللالكائي رحمه الله بسنده عن عمر بن الخطـاب رضي الله عنه قال: «سيأتي أناسٌ يجادلونكم بشبهات القرآن، خذوهم بالسنن فـإن أصـحاب الـسنن أعلـم بكتاب الله»[2]، وأخرج مثله بسنده عن علي رضي الله عنه قـال: «سـيأتي قـوم يجادلـونكم فخـذوهم بالـسنن، فـإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله»[3]، فهـذه الـنقول كلها صريحة صحيحة في أن التزام منهج الصحابة في تلقي أصول الدين هو الطريق إلى ضمان صحة هذا التلقي والفهم، ويؤكد هذا أنك لا تجد أحداً من أهـل الأهـواء والـبدع في الاعتقاد ينتسب إلى أحدٍ من الصحابة رضوان الله عليهم، في حـين أنـك لا تجد أحداً يعتقد الاعتقاد الصحيح في دين الله إلا وله سلفٌ من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، والله أعلم.

- **ثانياً: الوقاية من الزيغ والزلل في فهم نصوص العقيدة.**

إن تقريـر حجية الصحابة في مسائل العقيدة هو السبيل إلى صحة الفهم والتلقي من نصوص الوحيين كما تقدم، وهو أيضاً طريق الوقاية من الوقوع في الانحراف والزيغ في

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ؛ ابن تيمية ؛ ١/ ٣٩٨.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ؛ اللالكائي ؛ ١/ ١٣٩ (رقم:٢٠٢).

(٣) المصدر السابق.

فهم نصوص الوحيين في مسائل الاعتقاد. وأنقل فيما يلي بعض أقوال العلماء في بيان هذه المسألة:

قال الإمام الآجري رحمه الله: (اعلموا وفقنا الله وإياكم للرشاد من القول والعمل أن أهل الحق يصفون الله عز وجل بما وصف به نفسه عز وجل، وبما وصفه به رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما وصفه به الصحابة رضي الله عنهم).[1]

فمن ترك هدي الصحابة ضل في فهم نصوص الوحيين، وقد قال ابن قيم الجوزية رحمه الله: (عن مجالد بن سعيد قال: ثنا الشعبي يوماً قال: «يوشك أن يصير الجهل علماً والعلم جهلاً،قالوا: وكيف يكون هذا يا أبا عمرو؟ قال: كنا نتبع الآثار وما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم، فأخذ الناس في غير ذلك»، وهو القياس)[2]. فتأمل كيف أن ترك طريق الصحابة أفضى إلى الجهل.

وقال ابن الجوزي رحمه الله قال: (قال أبو الوفاء بن عقيل لبعض أصحابه: أنا أقطع أن الصحابة ماتوا وما عرفوا الجوهر والعرض[3]، فإن رضيت أن تكون مثلهم فكن، وإن رأيت أن طريق المتكلمين أولى من طريق أبي بكر وعمر فبئس ما رأيت)[4]، ثم بيَّن

---

(١) الشريعة ‌الآجري -١/ ٢٢٥.

(٢) إعلام الموقعين ‌ابن قيم الجوزية ‌ ١/ ٢٤٧.

(٣) وليس المقصود ذم كل علم لم يعلمه الصحابة وإنما المقصود عدم إلزام الناس بطريق لإثبات العقيدة غير طريقهم، وأن طريقهم أيسر وأعلم وأحكم، وهو الطريق الموافق لمنهج القرآن والسنة كما سيأتي في منهج الصحابة في تقرير أصول الدين.

(٤) تلبيس إبليس ‌ابن الجوزي ‌ ١/ ٨٩.

رحمه الله منهج الفهم الصحيح لنصوص العقيدة: (أنه ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتابعوهم بإحسان من إثبات الخالق سبحانه وإثبات صفاته على ما وردت به الآيات والأخبار من غير تفسير[1] ولا بحث عما ليس في قوة البشر إدراكه ، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق).[2]

وقال الإمام البربهاري رحمه الله أيضاً: (والأساس الذي بيَّنا عليه الجماعة هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم رحمهم الله أجمعين وهم أهل السنة والجماعة فمن لم يأخذ عنهم فقد ضل وابتدع، وكل بدعة ضلالة، والضلال وأهله في النار، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لا عذر لأحد في ضلالة ركبها حسِبَها هدىً، ولا في هدىً تركه حسبه ضلالة، فقد بُيِّنت الأمور، وثبتت الحجة، وانقطع العذر، وذلك أن السنة والجماعة قد أحكما أمر الدين كله، وتبيينه للناس، فعلى الناس الاتباع).[3]

وكتب رجل إلى عمر بن عبد العزيز رحمه الله يسأله عن القدر فكان مما كتب إليه: (..فعليك بلزوم السنة فإنها لك بإذن الله عصمة، ثم اعلم أنه لم يبتدع الناس بدعة إلا قد مضى قبلها ما هو دليل عليها أو عبرة فيها، فإن السنة إنما سنها من قد علم ما في

---

(١) قوله رحمه الله (من غير تفسير) أي من غير تكييف لهذه الصفات بل نثبت معانيها المعلومة من لغة العرب ونفوض كيفيتها إلى الله، ويدل على أن هذا ما أراده رحمه الله قوله بعد هذا (ولا بحث عما ليس في قوة البشر إدراكه) فإن هذا التكييف هو ما لا تدركه عقولنا، أما معاني الصفات فهي التي خاطبنا الله تعالى بها وأُمرنا بإثباتها والإيمان بها.

(٢) تلبيس إبليس لابن الجوزي ١/ ٩٢-٩٣.

(٣) شرح السنة للبربهاري ١/ ٢١-٢٢.

خلافها -ولم يقل ابن كثير من قد علم[1]- من الخطأ والزلل والحمق والتعمق، فارض لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم).[2]

فهذا الأثر يدل على أن التمسك بطريق الصحابة عصمة للمرء من الزيغ والانحراف، وهذا الأثر وارد في مورد النزاع لأنه رد به أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز على من سأله عن المقولات المحدثة في القدر، فانظر كيف رده إلى السنة وإلى القوم – وهم الصحابة – لأن منهجهم هو المنهج الصحيح الملزم لمن بعدهم، وكل ما طرأ من بعدهم فزيغٌ وضلال، وليس من فضلٍ استأثر الله تعالى به مَن بعدهم عليهم.

وقال الموفق ابن قدامة رحمه الله في اللمعة: (قال محمد بن عبد الرحمن الأدرمي لرجل تكلم ببدعة ودعا الناس إليها: هل علمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبوبكر وعمر وعثمان وعلي أو لم يعلموها؟ قال: لم يعلموها. قال: فشيء لم يعلمه هؤلاء أعلمته أنت؟! قال الرجل: فإني أقول قد علموها. قال: أفوسعهم أن لا يتكلموا به ولا يدعو الناس إليه أم لم يسعهم؟ قال: بلى وسعهم. قال: فشيء وسع رسولَ الله صلى الله عليه وسلم وخلفاءه لا يسعك أنت! فانقطع الرجل، فقال الخليفة وكان حاضراً: لا وسَّع الله على من لم يسعه ما وسعهم).

وهكذا من لم يسعه ما وسع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين لهم بإحسان والأئمة من بعدهم والراسخين في العلم من تلاوة آيات الصفات وقراءة أخبارها وإمرارها كما جاءت فلا وسع الله عليه.[3]

---

(١) هو محمد بن كثير شيخ أبي داود، وهذا اللفظ له. (عون المعبود ١٢/ ٢٣٩).

(٢) سنن أبي داود كتاب السنة باب لزوم السنة حديث: (٤٦١٢).

(٣) لمعة الاعتقاد ابن قدامة المقدسي ١/ ١١.

ويؤكد هذا المعنى أيضاً ما أخرجه ابن سعد بسنده: «عن سعد الجاري مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب دعا أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب - وكانت تحته[1]- فوجدها تبكي فقال: ما يبكيك؟ فقالت: يا أمير المؤمنين هذا اليهودي[2]- تعني كعب الأحبار - يقول إنك على باب من أبواب جهنم. فقال عمر: ما شاء الله، والله إني لأرجو أن يكون ربي خلقني سعيداً، ثم أرسل إلى كعب فدعاه، فلما جاءه كعب قال: يا أمير المؤمنين لا تعجل علي، والذي نفسي بيده لا ينسلخ ذو الحجة حتى تدخل الجنة. فقال عمر: أي شيء هذا مرة في الجنة، ومرة في النار؟ فقال: يا أمير المؤمنين، والذي نفسي بيده إنا لنجدك في كتاب الله على باب من أبواب جهنم تمنع الناس أن يقعوا فيها، فإذا مت لم يزالوا يقتحمون فيها إلى يوم القيامة»[3]، والشاهد هنا أن عمر رضي الله عنه وقاء وجنة للناس من الزيغ في العقيدة والدين، فهو وقاية لهم من تقحم النار ما كان فيهم قائماً، وليس هذا كما لا يخفى لمعنى في ذاته، بل هو لما أقام الله به من الدين وأوجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم له ولخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بكر الصديق من المتابعة والاقتداء.

والحاصل أن من أراد العصمة لنفسه وحمايتها من الزيغ في الفهم عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فلا مندوحة له عن اقتفاء أثر الصحابة والاحتجاج بهم دون

---

(١) أي: كانت زوجاً له.

(٢) أي: يهودي الأصل وإلا فإنه قد أسلم .

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣/ ٣٣٢، وذكر هذه الرواية الحافظ ابن حجر في الفتح (١٤/ ٥٥١) ونسبها إلى الخطيب البغدادي في الرواة عن مالك.

غيرهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم، وإنما مدح الله تعالى وأثنى على من جاء بعدهم باتباع أثرهم والاستغفار لهم، والله أعلم.

○ **ثالثاً: نبذ الفرقة والاختلاف المذموم في العقيدة.**

قال الله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، فحذر الله تعالى المؤمنين من الاختلاف بعد الاتفاق، ومن الفرقة بعد الاجتماع، وإنما وحدهم الله تعالى وجمعهم بحبله المتين. أخرج الطبري رحمه الله عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في قوله ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾: (قال: حبل الله الجماعة)[١]، وعنه رضي الله عنه أنه قال: (يا أيها الناس عليكم بالطاعة والجماعة فإنهما حبل الله الذي أمر به، وإن ما تكرهون في الجماعة والطاعة هو خير مما تستحبون في الفرقة)[٢]، ولقد تقدمت الأدلة من الكتاب والسنة على أن الصراط المستقيم هو ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم، وأن المأمور باتباعه ما كانوا عليه من التمسك بالكتاب والسنة، فكان الالتزام بذلك سبيل نبذ الفرقة والاختلاف، وتركه سبيل الوقوع فيهما، قال ابن الجوزي رحمه الله ذاماً فعل الخوارج: (وكانت الخوارج تتعبد، إلا أن اعتقادهم أنهم أعلم من علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وهذا مرضٌ صعب)[٣]، وقال: (ولهم قصص تطول ومذاهب عجيبة

---

(١) تفسير الطبري ٤/ ٣٠.

(٢) المصدر السابق ٤/ ٣٢.

(٣) تلبيس إبليس ابن الجوزي ١/ ٩٥.

لهم لم أر التطويل بذكرها، وإنما المقصود النظر في حيل إبليس وتلبيسه على هؤلاء الحمقى الذين عملوا بواقعاتهم، واعتقدوا أن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه على خطأ، ومن معه من المهاجرين والأنصار على الخطأ وأنهم على الصواب).[1]

فالخوارج الذين فارقوا جماعة المسلمين أُتوا من قِبل سوء ظنهم في الصحابة وحسن ظنهم بأنفسهم فما باؤوا إلا بالخسران المبين، والفرقة المذمومة والخروج عن جماعة المسلمين، في حين سلم من اعتصم بالجماعة وهم الصحابة رضوان الله عليهم ومن سار على نهجهم بإحسان إلى يوم الدين، اللهم اجعلنا منهم.

- **رابعاً: حقن دماء المسلمين.**

أخرج الفريابي بسنده عن أيوب عن أبي قلابة قال: «ما ابتدع رجلٌ بدعةً قط إلا استحل السيف»[2]، ولقد تقدم حديث يزيد الفقير قال: كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج، فخرجنا في عصابة ذوي عدد نريد أن نحج ثم نخرج على الناس، الحديث ... وكيف مروا على صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم جابر بن عبد الله رضي الله عنه، فسمعوا منه وانكشفت عنهم شبهات التأويل الباطل والفهم الفاسد، حتى قال: «فرجعنا فقلنا: ويحكم أترون الشيخ يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فرجعنا فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد».[3]

---

(١) المصدر السابق ١/ ٩٩.

(٢) القدر ابن المستفاض الفريابي ١/ ٢٤٧ من طريق عبد الأعلى بن حماد وقال: (إسناده صحيح، ومن طريق قتيبة بن سعيد وقال: إسناده صحيح).

(٣) صحيح مسلم كتاب الإيمان باب أدنى أهل الجنة منزلة حديث: (١٩١)، ولقد تقدم الحديث في معرض ذكر الأدلة من السنة على حجية الصحابة في العقيدة.

وقال القاضي عياض رحمه الله في قوله: «فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد»: (يعني أن الله نفعهم بما حدثهم به جابر رضي الله عنه وصرفهم عن الخروج مع الخوارج لما كان خامرهم من محبة رأيهم)[1]، فكم حقن من دماء المسلمين في موسم الحج ذاك برجوع هؤلاء إلى الصحابة رضوان الله عليهم والتزامهم فهمهم الصحيح وسننهم القويم الذي تلقوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وسر المسألة في هذا المقام أن مسائل العقيدة وأصول الدين يتعلق بها أحد أخطر أمور العقيدة ألا وهي مسائل الأسماء والأحكام، وعلى هذه المسائل تدور رحى الحكم بالإيمان والكفر وما يترتب على ذلك من أحكام شرعية كحقن الدماء أو استباحتها، فمن زاغ عن منهج الصحابة في العقيدة زاغ عن فهم مسمى الإيمان ومسمى الكفر، فزاغ في حكمه على الناس فإذا به يُكفر المسلم فيستبيح دمه، ويحكم للكافر بحقن الدم لشبهة باطلة فإذا به ينشغل عن مجالدته بالبيان والسنان بإعمال السيف في أمة الإسلام.

وتأمل كيف احتج الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما على الخوارج حين أتاهم وقد اعتزلوا جماعة المسلمين في حروراء: (أتيتكم من عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المهاجرين والأنصار، ومن عند ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وصهره، وعليهم نزل القرآن فهم أعلم بتأويله منكم، **وليس فيكم منهم أحد**)[2]، فانظر

---

(١) كتاب الإيمان من إكمال المعلم بفوائد مسلم – القاضي عياض – تحقيق د.الحسين شواط – ٢/ ٨٤٦.

(٢) السنن الكبرى النسائي (٥/ ١٦٥-١٦٦ حديث: ٨٥٧٥)، وأخرجه البيهقي في الكبرى (٨/ ١٧٩-حديث: ١٦١٥٧)، والحاكم في المستدرك (٢/ ١٦٤-حديث: ٢٦٥٦) وأخرجه =

كيف أن الاعتصام بمنهج الصحابة في العقيدة وفي مسائل الأسماء والأحكام عصمة لدماء المسلمين وحقن لها، وكيف أن هجر منهج الصحابة ومفارقتهم طريق إلى استباحة دماء المسلمين وأعراضهم، ولقد عصم الله تعالى من هؤلاء الخوارج نفراً استجابوا لدعوة الصحابي الجليل وحبر الأمة عبد الله بن عباس في حين بقي من بقي منهم على ضلاله وغيه حتى استأصل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب شأفتهم إلا بقية باقية ظلت تؤرق الأمة الإسلامية حيناً من الدهر، وهكذا كان الصحابة عصمة علمية وعصمة عملية لدماء الأمة وحفظاً لأعراضهم وصوناً لحرماتهم من أن تنتهك بالبدع الفاسدة والأهواء التي تتجارى بأصحابها في مهالك العقيدة الزائغة، ومع هذا فلا يزال هذا الداء العضال مستحكماً في الأمة كلما ابتعدت عن نهج الصحابة رضوان الله عليهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله..

- **خامساً: سلامة الدعوة إلى الله من الشوائب والمعوقات.**

إن تجريد الاتباع لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما نقلها لنا الصحابة الكرام رضوان الله عليهم ييسر لنا نشر هذه الدعوة إلى الناس ناصعةً بيضاء نقية كما حملوها

= الزيلعي عن النسائي في الكبرى كما تقدم، وقال: ورواه عبد الرزاق في مصنفه في أواخر القصاص حدثنا عكرمة بن عمار به، وقال في آخره: فرجع منهم عشرون ألفاً وبقي منهم أربعة آلاف فقُتلوا على ضلالتهم. ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في معجمه، ورواه الحاكم في المستدرك وقال فيه: وكانوا ستة آلاف فرجع منهم ألفان وبقي سائرهم قتلوا على الضلالة، وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه) [نصب الراية ٣/ ٤٦١]، وستأتي هذه المناظرة كاملة إن شاء الله لاحقاً لأهميتها.

عـنه صـلوات الله وسـلامه عليه، وإلا فلو تقطعت بنا السبل كما تقطعت بأهل الأهواء والـبدع العقديـة والكلامـية، فـإلى أي شيء ندعو الناس ونحن ندعوهم إلى الإسلام؟ أندعوهم إلى الإرجاء أم الخروج، إلى الجبر أم القدر، إلى التعطيل أم التشبيه، إلى الرفض أم إلى النـصب؟! أم ندعـوهم إلى ما هو خير من ذلك كله ألا وهو الدين الوسط الخيار الـذي علمـنا إيـاه رسـول الله صـلى الله عليه وسلم وحمله عنه الصحابة الكرام إلى من بعدهم؟ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وقد خص الله تبارك وتعالى محمداً صلى الله علـيه وسـلم بخـصائص ميـزه بهـا عـلى جمـيع الأنبياء والمرسلين، وجعل له شرعةً ومـنهاجاً أفـضل شرعـة وأكمـل منهاج، كما جعل أمته خير أمة أخرجت للناس، فهم يوفـون سـبعين أمـة هـم خيرها وأكرمها على الله من جميع الأجناس، هداهم الله بكتابه ورسـوله لمـا اخـتلفوا فـيه مـن الحـق قبلهم، وجعلهم وسطاً عدلاً خياراً فهم وسط في توحـيد الله وأسـمائه وصـفاته وفي الإيـمان برسـله وكتبه وشرائع دينه من الأمر والنهي والحـلال والحـرام)[1]، ويقـول رحمه الله في موضع آخر: (فإن الفرقة الناجية أهل السنة والجماعـة يؤمـنون بـذلك[2]، كـما يؤمـنون بـما أخـبر الله به في كتابه من غير تحريف ولا تعطـيل، ومـن غـير تكيـيف ولا تمثـيل، بـل هم الوسط في فرقة الأمة كما أن الأمة هي الوسـط في الأمـم، **فهـم وسـطٌ في بـاب صـفات الله سـبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمـية وأهـل التمثـيل المـشبهة، وهـم وسـطٌ في بـاب أفعال الله بين الجبرية والقدرية**

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ابن تيمية ١/ ٦٨-٦٩.

(٢) أي: أحاديـث الصفات الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قد ذكر شيئاً منها قبل هذا الكلام.

وغيرهم، وفي باب وعيد الله بين المرجئة والوعيدية من القدرية وغيرهم، وفي باب أسماء الإيمان والدين بين الحرورية والمعتزلة وبين المرجئة والجهمية، وفي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرافضة والخوارج).[1]

فما أحسن هذه العقيدة الواضحة الناصعة الخيار، لا لبس فيها ولا تشويش، ولا خروج عن نص من كتاب ولا سنة صحيحة، ونحن إذا تأملنا في قرن الصحابة رضوان الله عليهم لم نجد واحداً منهم منسوباً إلى شيء من هذه البدع التي شوشت على الأمة دينها وقضت مضجعها بما جرته عليها من ويلات وثبور.

وتأمل ما أيسر الدعوة إلى دين الإسلام بهذه العقيدة الوسط الخيار التي حملها الصحابة إلى أصقاع الأرض ففتح الله بها قلوب العالمين، فلا نقصان من ذات الله عز وجل ولا تشدق بفلسفات كلامية، ولا إرهاق للعقل والفكر بما لا طاقة له به، ولا ضياع بين أوهام الجبر وأوهام مطلق المشيئة للعبد، ولا تسليط لسيف التكفير بذنب ومعصية، ولا كفران لجميل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطعن فيهم، فثبت بهذا كله أن التزام منهج الصحابة وعقيدتهم والتزام حجيتهم في أصول الدين هو الطريق إلى الحفاظ على هذه الدعوة بيضاء نقية، وهو الطريق إلى إزالة معوقات الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والله تعالى أعلم.

---

(١) العقيدة الواسطية لابن تيمية ١/ ٢٣-٢٧.

- **سادساً: التزام سبيل الفلاح في الدنيا والآخرة.**

أخرج الإمام اللالكائي بسنده عن أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن يُطع الناس أبا بكر وعمر يرشدوا»[1]، ولا شك أن من أراد الفلاح في الدنيا والآخرة فإنه لا سبيل له إلا التزام طريق الصحابة الكرام، فإنه طريق الرشاد والفلاح، وإن التزام حجية الصحابة رضوان الله عليهم في العقيدة هو السبيل بإذن الله إلى المضي قدماً على هذا الصراط المستقيم، فإنه ما خولف الصحابة في شيء إلا كان فيه البعد عن الرشاد والهداية والعصمة والتوفيق، قال الإمام البربهاري رحمه الله: (فقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته السنة، وأوضحها لأصحابه وهم الجماعة، وهم السواد الأعظم، والسواد الأعظم الحق وأهله، فمن خالف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من أمر الدين فقد كفر[2]، **واعلم أن الناس لم يبتدعوا بدعة قط حتى تركوا من السنة مثلها**، فاحذر المحرمات من الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ـ اللالكائي (٧/ ١٣٩٧ ـ رقم ٢٥٠٣)، وقال الحافظ ابن حجر: (وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن يطع الناس أبا بكر وعمر يرشدوا» (فتح الباري ـ ١/ ٤١٢). وهذا جزء من حديث طويل أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب المساجد ـ باب قضاء الصلاة الفائتة ـ حديث: (٦٨١)).

(٢) هذا الحكم ليس على إطلاقه، ولعل مقصوده رحمه الله أن من خالف الصحابة في شيء من أصول الدين فقد كفر الكفر الناقل عن الملة بضوابط هذا التكفير، وأن من خالفهم في شيء من الأصول فقد كفر نعمة الهداية بهم، لأن الحق لا يخرج عن مجموع أقوالهم عند الاختلاف والله أعلم. (انظر: ترتيب شرح وترتيب شرح السنة – لعمرو عبد المنعم سليم (١/ ٥٢)).

بدعة ضلالة، والضلالة وأهلها في النار)[1]، والشاهد هنا أن اتباع الهوى ومخالفة الصحابة رضوان الله عليهم يؤدي إلى ترك السنة التي هي طريق النجاة والفلاح في الدنيا والآخرة، والعكس فإن التزام هدي الصحابة والاحتجاج بهم في الدين والوقوف عند ما وقفوا عنده في مسائل الاعتقاد هو السبيل القويم الذي تستقيم به الملة وتتضح به الطريق ويتحقق به الفلاح في الدنيا والآخرة، وما أجمل ما أُثر عن محمد بن سيرين رحمه الله قال: (ما كان الرجل مع الأثر، فهو على الطريق).[2]

وقال إبراهيم النخعي رحمه الله: (لو بلغني عنهم – يعني الصحابة – أنهم لم يجاوزوا بالوضوء ظفراً ما جاوزته، وكفى على قوم إزراء أن تخالف أعمالهم)[3]، وقال شريح القاضي رحمه الله تعالى: (إنما أقتفي الأثر، فما وجدت قد سبقني إليه حدثتكم به)[4]، والله أعلم.

- **سابعاً: التوفيق إلى حسن الخاتمة.**

لقد وردت نصوص كثيرة عن أئمة السلف يحذرون من حبوط الأعمال وسوء الخاتمة لمن تلبس بالبدع المفارقة لمنهج الصحابة ومن تبعهم بإحسان، وأذكر هنا طرفاً من هذه النصوص:

---

(١) شرح السنة البربهاري ١/ ٢٢.

(٢) الإبانة ابن بطة ١/ ١٦١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

قال الإمام البربهاري رحمه الله: (قال مالك بن أنس: من لزم السنة وسلم منه أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم مات، كان مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وإن قصر في العمل).(١)

قال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل رحمهما الله: (كان أبي يقول قولوا لأهل البدع بيننا وبينكم الجنائز).(٢)

قال معاوية بن قرة: (الخصومات في الدين تمحق الأعمال).(٣)

قال الحسن البصري: (إن صاحب البدعة لا يُقبل له صوم ولا صلاة، ولا حج ولا عمرة، ولا صدقة ولا جهاد، ولا صرف ولا عدل).(٤)

قال الفضيل بن عياض رحمه الله: (أدركت خيار الناس كلهم أصحاب سنة ينهون عن أصحاب البدع، وصاحب سنة وإن قل عمله فإني أرجو له، وصاحب بدعة لا يرفع الله له عملاً وإن كثر).(٥)

وقال الفضيل بن عياض رحمه الله أيضاً: (من تبع جنازة مبتدع لم يزل في سخط الله حتى يرجع).(٦)

---

(١) شرح السنة البربهاري ١/ ٥٩.

(٢) تهذيب التهذيب ابن حجر العسقلاني ١/ ٦٥.

(٣) الإبانة ابن بطة ١/ ١٥٨.

(٤) المصدر السابق ١/ ١٥٩.

(٥) المصدر السابق ١/ ١٦٩.

(٦) المصدر السابق ١/ ١٧٥.

فهذه جملة من أقوال أهل العلم تحذر من سوء العاقبة لمن خالف السنن، وتبشر بحسنها لمن اقتفى الأثر، كيف لا وقد قال الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، فلا شك أن من جعل حجته بينه وبين الله تعالى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنن الصحابة رضوان الله عليهم من بعده فإنه على الطريق، ومن ابتعد عن السنن فقد خاطر بنفسه وعرضها لسوء الخاتمة وباء بالخسران المبين، نسأل الله تعالى العافية من ذلك.

هذه إذاً بعض الآثار العظيمة المترتبة على تقرير حجية الصحابة في مسائل العقيدة، ذكرتها على وجه الاختصار والإشارة، وفيها بيان واضح أن السعادة كل السعادة والخير كل الخير هو في السير على السنن والحذر من مخالفة الطريق وممن خالف الطريق، نسأل الله العظيم أن يوفقنا لمتابعة الصحابة الكرام بإحسان إلى يوم الدين، آمين.



الفصل الثاني:

حجّيّة الصحابة في القرآن الكريم ، وفيه:

- **المبحث الأول:** تعريف القرآن الكريم.
- **المبحث الثاني:** موارد الحجية في القرآن الكريم.
- **المبحث الثالث:** أدلة حجية الصحابة في القرآن الكريم رواية.
- **المبحث الرابع:** أدلة حجية الصحابة في القرآن الكريم دراية.
- **المبحث الخامس:** شبهات حول حجية الصحابة في القرآن الكريم.
- **المبحث السادس:** الآثار المترتبة على تقرير حجية الصحابة في القرآن الكريم.



■ المبحث الأول: تعريف القرآن الكريم.

➢ المطلب الأول: القرآن لغةً.

القـرآن في اللغـة مـصدر كالغفـران والكفران[1]، من قرأه يقرأه ويقرؤه قرءاً وقراءةً وقرآناً فهو مقروء، ومعنى القرآن الجمع[2]، وقرأت الشيء قرآناً: جمعته وضممت بعضه إلى بعض.[3]

والقـران -بغـير همـز- إمـا مخفف من القرآن، أو مشتق من مادة قرن بمعنى اقتران السور والآيات والحروف بعضها ببعض.[4]

➢ المطلب الثاني: القرآن اصطلاحاً.

القـرآن هـو (**كلام الله المعجز المنزل على النبي محمد صلى الله عليه وسلم المكتوب في المـصاحف المـنقول بالتواتر المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه**)[5]، وهذا التعريف يراعي القيود والخصائص التالية:[6]

---

(١) النهاية في غريب الأثر ـ ابن الأثير ـ ٤/ ٣٠.

(٢) لسان العرب ـ ابن منظور ـ ١/ ١٢٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) لمحات في علوم القرآن ـ محمد الصباغ ـ ١/ ٣٩.

(٥) ذكر الدكتور محمد لطفي الصباغ التعريف التالي للقرآن: (هو كلام الله المعجز ووحيه المنزل على نبـيه محمـد بـن عـبد الله صـلى الله علـيه وسلم المكتوب في المصاحف المنقول عنه بالتواتر المتعبد بتلاوته). وهو قريب مما ذكرنا [لمحات في علوم القرآن ١/ ٢٥].

(٦) نقلت هذه القيود بتصرف يسير من كلام الدكتور محمد لطفي الصباغ (لمحات في علوم القرآن ـ ١/ ٢٥-٢٦).

- فقولنا: (**كلام الله**) عز وجل خرج به كلام غيره سبحانه وتعالى.
- وقولنا: (**المنزل على النبي**) خرج به ما يتكلم به الله تعالى مما لم ينزله على نبيه.
- وقولنا: (**محمد**) صلى الله عليه وسلم، خرج به ما نزل على غيره كالتوراة والإنجيل المنزلين على موسى وعيسى عليهما السلام.
- وقولنا: (**المكتوب في المصاحف المنقول بالتواتر**) خرج به ما سوى القرآن من القراءات الشاذة والمنسوخة.
- وقولنا: (**المتعبد بتلاوته**) خرج به الأحاديث القدسية.
- وقولنا: (**المتحدى بأقصر سورة منه**) إشارة إلى صفة القرآن المعجز بذاته، فهو الذي تحدى الله تعالى به البشر أن يأتوا بمثله أو بعشر سور من مثله أو بسورة مثله فعجزوا وسيظلوا عاجزين أبداً.

▪ المبحث الثاني: موارد حجية الصحابة في القرآن الكريم.

إن القرآن الكريم حق، وهو كتاب الله تعالى الذي أنزله على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم حجةً خالدةً إلى الناس جميعاً، ولقد تعهد الله تعالى بحفظ كتابه إبقاءً لهذه الحجة والمعجزة الخالدة، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وقال صلى الله عليه وسلم: «ما من الأنبياء نبيٌّ إلا أُعطي ما مثلُه آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة».[1]

---

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن- باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل، حديث: (٤٩٨١).

قال القاضي عياض رحمه الله: (معنى هذا عند المحققين بقاء معجزته ما بقيت الدنيا، وسائر معجزات الأنبياء ذهبت للحين، ولم يشاهدها إلا الحاضر لها، ومعجزة القرآن يقف عليها قرن بعد قرن عياناً لا خبراً إلى القيامة)[1]، وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في قوله صلى الله عليه وسلم «فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة»: (رتب هذا الكلام على ما تقدم من معجزة القرآن المستمرة لكثرة فائدته وعموم نفعه، لاشتماله على الدعوة والحجة والإخبار بما سيكون، فعمَّ نفعه من حضر ومن غاب، ومن وُجد ومن سيوجد).[2]

فلا بد لحفظ القرآن الكريم من أمرين تبقى الحجة قائمة على الخلق باجتماعهما:

- **أولهما**: حفظ رسمه ومبانيه.
- **والثاني**: حفظ فهمه ومعانيه.

فالأمر الأول يمثل وجهاً من وجوه إعجاز القرآن حسن تأليفه، والتئام كلمه، وفصاحته، وصورة نظمه العجيب والأسلوب الغريب المخالف لأساليب كلام العرب ومناهج نظمها ونثرها الذي جاء عليه، ووقفت مقاطع آيه وانتهت فواصل كلماته إليه، ولم يوجد قبله ولا بعده نظير له[3]، وهذا كله يستلزم حفظ حروف القرآن سالمة من التغيير والتبديل.

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى - القاضي عياض - ١/ ١١٢.

(٢) فتح الباري - ابن حجر - ١٠/ ٨.

(٣) الشفا- القاضي عياض - ١/ ١٧٤- ١٧٨، ولقد تكلم القاضي عياض كلاماً نفيساً حول إعجاز القرآن في الموضع المشار إليه، ولخصه الحافظ ابن حجر رحمه الله فقال: (**وقد جمع بعضهم إعجاز القرآن في أربعة أشياء:** =

وأمـا الأمـر الـثاني في حفظ القرآن أي بقاء فهمه، فلأن الحجة والدعوة والرسالة لا تقـوم إلا بالانقياد لأوامر القرآن والكف عن مناهيه وتطبيق حدوده وتدبر معانيه، ولا يمكـن أن تقـوم حجـة بغـير ذلـك، لذا وجب حفظه من جهة تفسيره وتدبره، وسيأتي مزيد بيان لهذا بإذن الله.

ولقـد قـيض الله تعـالى مِن علماء هذه الأمة مَن دَوَّن لنا العلوم التي يسّرها الله تعالى لحفظ كتابه، وتشتمل علوم القرآن على عدد كبير من العلوم المتعلقة بحفظ وفهم كتاب الله تعـالى، ويعـرف الشيخ الزرقاني رحمه الله علوم القرآن بأنه: (مباحث تتعلق بالقرآن

= **أحدها**: حسن تأليفه والتئام كلمه مع الإيجاز والبلاغة.

ثانـيها: صـورة سياقه وأسلوبه المخالف لأساليب كلام أهل البلاغة من العرب نظماً ونثراً، حتى حارت فيه عقولهم ولم يهتدوا إلى الإتيان بشيء مثله مع توفر دواعيهم على تحصيل ذلك، وتقريعه لهم على العجز عنه.

ثالـثها: مـا اشـتمل عليه من الإخبار عما مضى من أحوال الأمم السالفة والشرائع الداثرة مما كان لا يعلم منه بعضه إلا النادر من أهل الكتاب.

رابعها: الإخبار بما سيأتي من الكوائن التي وقع بعضها في العصر النبوي وبعضها بعده.

ومـن غـير هـذه الأربعـة آيـاتٌ وردت بتعجيـز قوم في قضايا أنهم لا يفعلونها فعجزوا عنها مع توفـر دواعـيهم عـلى تكذيبه، كتمني اليهود الموت، ومنها الروعة التي تحصل لسامعه، ومنها أن قارئـه لا يمـل مـن تـرداده وسـامعه لا يمجه، ولا يزداد بكثرة التكرار إلا طراوة ولذاذة، ومنها أنـه آيـة باقـية لا تعدم ما بقيت الدنيا، ومنها جمعه لعلوم ومعارف لا تنقضي عجائبها، ولا تنتهي فوائدها. اهـ ملخصاً من كلام عياض). [الفتح ١٠/ ٨-٩].

قلـت: ولقـد كـشفت بحـوث ومؤتمرات الإعجاز العلمي للقرآن في عصرنا وجوهاً جديدة من الإعجاز العلمي للقرآن والسنة، ولله الحمد.

الكريم من ناحية نزوله وترتيبه وجمعه وكتابته وقراءته وتفسيره وإعجازه وناسخه ومنسوخه ودفع الشبه عنه ونحو ذلك)[1]، فأما ما يتعلق بنزوله وترتيبه وجمعه وكتابته وقراءته فهذا ما يتعلق بحفظ القرآن من جهة الرواية، وأما ما تبقى من مباحث علوم القرآن كتفسيره وناسخه ومنسوخه وإعجازه وغريبه ومحكمه ومتشابهه ومكيه ومدنيه ونحو ذلك فإنه يتعلق بحفظ القرآن الكريم من جهة الدراية به.

وبهذا يمكننا أن نقسم موارد حجية الصحابة في القرآن إلى قسمين؛ أولهما موارد حجيتهم في القرآن من جهة الرواية، والثاني موارد حجيتهم فيه من جهة الدراية.

فالحاصل أن القرآن الكريم كلام الله تعالى ومعجزة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا شك أن مورد حجية الصحابة في القرآن الكريم لا يتعلق بأي من هاتين الجهتين، أعني جهة الوحي وجهة التحدي بالرسالة، فليس لأحد من المخلوقين شيء في الوحي والإعجاز، وإنما يتعلق الحديث عن حجية الصحابة رضوان الله عليهم في القرآن الكريم بالوجهين الذين تقدم بيانهما أعني حفظ القرآن الكريم روايةً ودراية؛ وهذا ما أشير إليه في هذا المبحث المتعلق بموارد حجية الصحابة في القرآن الكريم.

➢ **المطلب الأول: القرآن الكريم روايةً.**

تقدم آنفاً أن أحد وجهي حفظ القرآن حفظ لفظه وحروفه، وهو ما يتعلق بعلوم القرآن رواية، حيث تقدم في تعريف القرآن الكريم أنه (المكتوب في المصاحف والمنقول بالتواتر)، **والمقصود بحجية الصحابة في رواية القرآن هو كونهم حجةً على غيرهم في**

---

(١) مناهل العرفان ▯ الزرقاني ▯ ١/ ٢٠.

ثـبوت رسـمه ولفظه وحفظه ونقله إلينا سالماً من التبديل والتحريف، ويمكن تلخيص مـوارد حجـية الـصحابة رضـوان الله علـيهم في تحمل ونقل حروف القرآن وروايته في الأوجه التالية:

- حجيتهم في رواية القرآن الكريم محفوظاً في الصدور.
- حجيـتهم في رواية القرآن الكريم مكتوباً في السطور بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- حجيتهم فيما جمع بأمر أبي بكر الصديق رضي الله عنه.
- حجيتهم فيما جمع بأمر أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه .
- حجيتهم في جمع الناس على حرف قريش.

والحاصـل ممـا سبق أن الصحابة رضوان الله عليهم قد سمعوا القرآن من في رسول الله صـلى الله علـيه وسـلم فحفظـوه في صدورهم، وكتب كتَّابه بين يديه بأمره صلى الله عليه وسلم كل ما كان ينزل من القرآن فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وقد كُتب كل ما نزل من القرآن الكريم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم غير أنه كان مفـرقاً غـير مجمـوع في مصحف واحد، وغير مؤلفٍ تأليفاً واحداً، ثم كان جمع أبي بكر رضي الله عـنه للمـصحف حـيث جمـع كل ما كان مفرقاً جمعاً مكتوباً غير مؤلفٍ خشية ضـياع شيء مـن القـرآن كـما سيأتي، ثم كان جمع عثمان رضي الله عنه حيث أُلف القرآن ورتبت سوره، ثم كان جمع الناس على حرف قريش بسبب ما وقع من الاختلاف نتيجة تعدد مشارب الناس حين تحمل كلٌ منهم القرآن عن بعض الصحابة الذين انتشروا في البلدان، وسيأتي تفصيل ودليل كل ما تقدم بإذن الله.

هـذه إذاً هـي مـوارد حجـية الـصحابة رضـوان الله عليهم في القرآن الكريم رواية، وستتـضح معـالم هـذه الحجـية عـند عرض الأدلة الدالة عليها، وإنما وجب تحرير هذه المـسألة في هـذا الموضع حتى لا يلتبس أمرها لأن القرآن كلام الله تعالى، والحجة فيه أنه كـلام الله، ولـيس لبشر أو لأحد من الخلق فيه شيء من هذا الوجه، وإنما مورد البحث هو من حيث التلقي والحفظ والنقل والرواية كما بينا، والله أعلم.

➢ المطلب الثاني: القرآن الكريم دراية.

إن المقـصود بحجـية الـصحابة في القرآن دراية هو كونهم حجة على من بعدهم فيما يـتعلق بتفـسيره وناسخه ومنسوخه وإعجازه وغريبه ومحكمه ومتشابهه ومكيه ومدنيه ونحـو ذلـك، فمـدار الـبحث هـنا عـن مدى الاحتجاج بتفسير الصحابة رضوان الله علـيهم وأقوالهم في مسائل القرآن الكريم المتعلقة بالدراية، كما سنبينه في المباحث الآتية إن شاء الله.

ويمكن تلخيص أهم المسائل المتعلقة بحجية الصحابة في القرآن درايةً فيما يلي:

١. حجية الصحابة في تفسير القرآن الكريم.

٢. حجية الصحابة في معرفة أسباب النزول.

٣. حجية الصحابة في منهج تدبر القرآن الكريم.

٤. حجية الصحابة في العمل بالقرآن الكريم

وسيأتي بيان ذلك فيما يأتي من مباحث بإذن الله.

▪ المبحث الثالث: أدلة حجية الصحابة في القرآن الكريم رواية.

إن المقصود بحجية الصحابة في رواية القرآن الكريم هو ثبوت النقل الصحيح للقرآن الكريم عن طريقهم كما أنزله الله تعالى بواسطة رسول السماء جبريل عليه السلام إلى رسول الأرض محمد صلى الله عليه وسلم، وإن ثبوت هذا النقل يمثل أهم وأخطر أصول الدين، وعليه لا بد من النظر في أدلة هذه الحجية تقريراً للأمر وتحصيناً للنفس من أي شبهة أو دس يشوش به أهل الأهواء على هذا الأصل العظيم، وتقريراً لمكانة الصحابة العظيمة في حمل وأداء هذا الدين العظيم، وفيما يلي عرض لهذه الأدلة على سبيل الإشارة لا الاستيعاب:

*** أولاً: أدلة القرآن الكريم على حجية الصحابة في روايته.**

لقد دل القرآن الكريم على أن الصحابة رضوان الله عليهم مخاطبون بتحمل هذا القرآن الكريم وتلقيه وحفظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا لا يكون إلا وهم حجةٌ في تبليغ ما تلقوه إلى من بعدهم، وفيما يلي عرض بعض الآيات التي تقرر هذه المسألة:

قوله تعالى: ﴿**لَيْسُواْ سَوَآء مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللهِ آنَآءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ**﴾ [آل عمران: ١١٣]:

*** والدلالة من الآية من وجهين:**

➢ **أولهما**: أن الله تعالى مدح من أسلم من أهل الكتاب بتلاوة القرآن فلا يكون هذا المدح إلا وهم يتلون كتاب الله حقيقة دون تغيير أو تحريف، ويدخل في مسلمي أهل

الكتاب ابتداءً من أسلم زمن النبي صلى الله عليه وسلم فيكونون من الصحابة كعبد الله بن سلام رضي الله عنه وغيره، فيكون هذا المدح متضمناً الإقرار على هذه التلاوة.

➢ **والـوجه الآخـر**: أنهـم يقومـون الليل بهذه القراءة ولا تصح الصلاة بقراءة غير القرآن كما هو معلوم، فدل على أن ما يتلونه في تهجدهم هو القرآن.

قـال الحـافظ ابن كثير رحمه الله: (والمشهور عند كثير من المفسرين كما ذكره محمد بن إسـحاق وغـيره، ورواه العـوفي عـن ابـن عباس: أن هذه الآيات نزلت فيمن آمن من أحـبار أهل الكتاب، كعبد الله بن سلام وأسد بن عبيد وثعلبة بن شعبة وغيرهم، أي لا يستوي من تقدم ذكرهم بالذم من أهل الكتاب، وهؤلاء الذين أسلموا).[1]

وقـال الإمـام البيضاوي رحمه الله: (وهم الذين أسلموا منهم ﴿يَتْلُونَ آيَاتِ اللهِ آنَآءَ اللَّـيْلِ وَهُـمْ يَسْجُدُونَ﴾: يتلون القرآن في تهجدهم، عبَّر عنه بالتلاوة في ساعات الليل مع السجود ليكون أبين وأبلغ في المدح).[2]

والحاصل إقرار القرآن لهؤلاء النفر من الصحابة على تلاوتهم للقرآن، فدل هذا على أنهم حجة في رواية القرآن الكريم، والله أعلم.

قـوله تعـالى: **﴿قُـلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْـبَرُ شَهَادةً قُلِ اللهُ شَهِيدٌ بِيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُـرْآنُ لأُنـذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللهِ آلِهَةً أُخْرَى قُل لَّا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾** [الأنعام: ١٩]:

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/ ١٣٤.

(٢) تفسير البيضاوي ٢/ ٨١.

وجه الدلالة أن هذا البلاغ لمن بعد الصحابة المخاطبين بالنذارة بالقرآن إنما تم عن طريق الصحابة، ولما دلت الآية على أن الحجة قائمة على من بعدهم بالبلاغ، دل ذلك على أن الصحابة حجة فيما يروونه من القرآن الكريم، وهذا صريح جداً في هذه المسألة، والله أعلم.

قال الإمام البيضاوي رحمه الله في قوله تعالى ﴿وَمَنْ بَلَغَ﴾: (عطف على ضمير المخاطبين، أي لأنذركم به يا أهل مكة، وسائر من بلغه من الأسود والأحمر، أو من الثقلين، أو لأنذركم به أيها الموجودون ومن بلغه إلى يوم القيامة).[1]

قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: ٩]:

ووجه الدلالة من هذه الآيات أن الله تعالى قد تعهد بحفظ كتابه من التبديل والتحريف، وذلك يستلزم حجية الوسائل التي سخرها الله تعالى لهذا الحفظ، وأولها بعد تثبيت القرآن على لسان وقلب النبي صلى الله عليه وسلم هو حفظ الصحابة رضوان الله عليهم لهذا القرآن. فهذا الكتاب الذين بين أيدينا اليوم حق، وإنما وصلنا هذا الكتاب عن طريق الصحابة الذين حفظوه وكتبوه محفوظاً بحفظ الله تعالى وليس ثمة طريق آخر، فدل على أن الصحابة حجة في رواية القرآن الكريم، وهو المطلوب.

قال الإمام البيضاوي رحمه الله: (﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي: من التحريف والزيادة والنقص، بأن جعلناه معجزاً مبايناً لكلام البشر، بحيث لا يخفى تغيير نظمه على أهل اللسان، أو نفي تطرق الخلل إليه في الدوام بضمان الحفظ له).[2]

---

(١) تفسير البيضاوي ٢/ ٢٩٨.

(٢) تفسير البيضاوي ٣/ ٣٦٢-٣٦٣.

وقال الشيخ السعدي رحمه الله: (وبعد إنزاله أودعه الله في قلب رسوله -صلى الله عليه وسلم- واستودعه في قلوب أمته، وحفظ الله ألفاظه من التغيير فيها والزيادة والنقص، ومعانيه من التبديل فلا يحرف محرف معنى من معانيه إلا وقيض الله له من يبين الحق المبين، وهذا من أعظم آيات الله ونعمه على عباده المؤمنين، ومن حفظه أن الله يحفظ أهله من أعدائهم ولا يسلط عدواً يجتاحهم).[1]

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنكَرَ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [الحج: ٧٢]:

ووجه الدلالة أن الله تعالى قد توعد هؤلاء الكفار بالنار بعد أن فضح كرههم للقرآن الذي يتلوه عليهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدل على أن ما يتلوه عليهم الصحابة رضوان الله عليهم حجة، ودل على أن ما يتلونه هو القرآن الكريم الذي أوحاه الله تعالى إلى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، ولا يخفى أن التلاوة إنما هي رواية شفوية للقرآن الكريم، وهو المطلوب.

قال الإمام الطبري رحمه الله: (وقوله ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ يقول: يكادون يبطشون بالذين يتلون عليهم آيات كتاب الله من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لشدة تَكَرُّهِهم أن يسمعوا القرآن يتلى عليهم).[2]

---

(١) تفسير السعدي ١/ ٤٢٩.

(٢) تفسير الطبري ١٧/ ٢٠١.

وقـال الإمام البغوي رحمه الله: (يعني بمحمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه من شدة الغيظ، يقال سطا عليه وسطا به: إذا تناوله بالبطش والعنف، وأصل السطو القهر).[1]

قـوله تعـالى: ﴿**بَـلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ**﴾ [العنكبوت: ٤٩]:

وجه الدلالة من الآية الشهادة على أن المحفوظ في صدور الصحابة هو القرآن.

قـال الإمام الشوكاني رحمه الله: (يعني المؤمنين الذين حفظوا القرآن على عهده صلى الله عليه وسلم وحفظوه بعده).[2]

وقـال الإمـام الـبغوي رحمه الله: (قال الحسن: يعني القرآن آيات بينات، (في صدور اللذين أوتوا العلم) يعني المؤمنين الذين حملوا القرآن).[3]

وقال الإمام البيضاوي رحمه الله: (يحفظونه لا يقدر أحد على تحريفه).[4]

وقـال الآلـوسي رحمـه الله كلامـاً نفيسـاً فقـال: (﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ بل هو أي القـرآن، وهـذا إضراب عن إرتيابهم، أي: ليس القرآن مما يُرتاب فيه لوضوح أمره، بل هو ﴿آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ واضحات ثابتة راسخة، ﴿فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ من غير أن يُلـتقط مـن كـتاب يحفظـونه، بحـيث لا يقدر على تحريفه بخلاف غيره من الكتب،

---

(١) تفسير البغوي ٣/ ٢٩٨.

(٢) فتح القدير الشوكاني ٤/ ٢٠٧.

(٣) تفسـير الـبغوي ٣/ ٤٧١، وفي الآيـة تفسير آخر وهو أن المقصود بالآيات البينات العلم بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم وقد رجحه الطبري رحمه الله. (تفسير الطبري ٢١/ ٦).

(٤) تفسير البيضاوي ٤/ ٣٢٠.

وجاء في وصف هذه الأمة صدورهم أناجيلهم، ويؤيده قراءة عبد الله ﴿بَلْ هِيَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾).[1]

قلت: معنى كلامه رحمه الله أن القرآن لما كان محفوظاً في صدور العلماء وأولهم الصحابة رضوان الله عليهم ثم من بعدهم من حفاظ كتاب الله تعالى كان بعيداً عن أن تمتد إليه يد بالتغيير والتحريف كما لو كان في كتاب فحسب، ولهذا كان من إعجاز الله تعالى في حفظ القرآن أن جمع حفظه بالصدور والسطور؛ حتى لا يرتاب مرتاب في شيء منه.

وقال الدكتور عبد الله دراز رحمه الله في هذا المعنى النفيس: (فلا ثقة لنا بحفظ حافظ حتى يوافق الرسم المجمع عليه من الأصحاب المنقول إلينا جيلاً بعد جيل على هيئته التي وضع عليها أول مرة، ولا ثقة لنا بكتابة كاتب حتى يوافق ما هو عند الحفاظ بالإسناد الصحيح المتواتر)[2]، وليس في الدنيا كلها اليوم كتاب متصل الإسناد متواتر إلا القرآن الكريم، ولله الحمد من قبل ومن بعد.

قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ**﴾ [الجمعة: ٢]:

ووجه الدلالة من هذه الآية بيانها أن الله تعالى تعهد الصحابة رضوان الله عليهم بالتعليم والتزكية بواسطة رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث تلقوا كتاب الله تعالى ووحيه المنزل عليه على وجه ثابت محقق للتطهير والتزكية.

---

(١) روح المعاني الآلوسي ٢١/ ٥-٦.

(٢) النبأ العظيم: ٥-٧ فيما نقله منه الدكتور لطفي الصباغ في (لمحات في علوم القرآن) ص١/ ٤١.

ولا شك أن تحمل القرآن الكريم على هذه الصفة محلٌ للثقة بمن حمله والاحتجاج به عند أدائه وتبليغه، لا سيما وأن الله تعالى قد حفظ هذا الوحي معجزةً خالدة، فدل على أن رواية الصحابة لها رواية صحيحة معتبرة تقوم بها الحجة.

قال الإمام الطبري رحمه الله: (وقوله ﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ﴾ يقول جل ثناؤه يقرأ على هؤلاء الأميين آيات الله التي أنزلها عليه،﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾ يقول ويطهرهم من دنس الكفر، وقوله ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾ يقول ويعلمهم كتاب الله وما فيه من أمر الله ونهيه وشرائع دينه).[1]

وهذا كما في قوله تعالى: **﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾** [العنكبوت: ٥١].

قال الإمام البيضاوي رحمه الله في قوله تعالى ﴿يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾: (تدوم تلاوته عليهم مُتَحَدِّينَ به، فلا يزال معهم آية ثابتة لا تضمحل بخلاف سائر الآيات).[2]

فالصحابة رضوان الله عليهم قد تلقوا القرآن الكريم على أتم وجوه التحمل ودامت معجزة الله الخالدة عن طريقهم حيث حفظوا ورووا القرآن الكريم لمن بعدهم، والله تعالى أعلم.

قوله تعالى: **﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللهَ كَانَ لَطِيفاً خَبِيراً﴾** [الأحزاب: ٣٤]: وجه الدلالة أن أمهات المؤمنين رضي الله عنهن مأمورات بذكر القرآن الكريم لأنفسهن ولغيرهن، وهذا لا يكون إلا وهن حجة فيما يروينه من

---

(١) تفسير الطبري ٢٨/ ٩٤.

(٢) تفسير البيضاوي ٤/ ٣٢٠.

القرآن الذي أنزل في بيوتهن وتلقوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدل على المطلوب وهو حجية الصحابة في القرآن الكريم رواية، والله أعلم.

قال قتادة رحمه الله تعالى: (﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللهِ وَالْحِكْمَةِ﴾: القرآن والسنة).(١)

وقال أبو السعود رحمه الله تعالى: (﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ **أي**: اذكرن للناس بطريق العظة والتذكير ما يتلى في بيوتكن).(٢)

قوله تعالى: **﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾** [المزمل: ٢٠]:

ووجه الدلالة هنا دقيق، وبيانه أن الصلاة لا تصح إلا بقراءة القرآن، ولا يجوز قراءة غير القرآن فيها – أي في مواضع القراءة – فقد دل هذا على أن ما يقرأه الصحابة المخاطبون بالآية من القرآن الكريم في صلاتهم صحيح مطابق لما أوحاه الله تعالى إلى نبيه صلى الله عليه وسلم، ولو لم يكن حجة لما صحت صلاتهم بهذه القراءة.

---

(١) صحيح البخاري كتاب التفسير باب قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللهَ وَرَسُوْلَهُ وَالْدَّارَ الآخِرَةَ﴾ – أخرجه معلقاً تعليقاً جازماً .

(٢) تفسير أبي السعود ٧/ ١٠٣ .

قال الإمام الطبري رحمه الله: (وقوله ﴿وَطَآئِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾ يعني من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين كانوا مؤمنين بالله حين فرض عليهم قيام الليل)[1]، وقال رحمه الله: (وقوله ﴿فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ يقول فاقرؤوا من الليل ما تيسر لكم من القرآن في صلاتكم)[2]، أي: أن الآية عبرت بقراءة القرآن عن الصلاة، كما ذكر العز بن عبد السلام رحمه الله قال: (﴿فَاقْرَؤُوا﴾ فصلُّوا، عبَّر عن الصلاة بالقراءة)[3]. وهذا دليل واضحٌ جداً على حجية الصحابة في القرآن الكريم رواية.

قوله تعالى: ﴿وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ * فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [الطور: ٢-٣]:

ووجه الدلالة من الآية أن كتاب الله تعالى الذي أقسم به في هذه الآية موصوفٌ بأنه مكتوب مسطور في الصحف منشور فيها، ومن المعلوم أن القرآن إنما أنزله الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم وحياً متلواً وكُتب بين يديه صلى الله عليه وسلم، والذين كانوا يكتبونه بين يديه صلى الله عليه وسلم إنما هم الصحابة رضوان الله عليهم، وهذه الكتابة متعلقة بحفظ القرآن الكريم رواية، فهم الحجة إذاً في ذلك.

فإذا تأملنا الآية السابقة في سورة العنكبوت[4] التي ذكرت حفظ القرآن في صدورهم، مع هذه الآية التي ذكرت حفظهم له في سطورهم، اجتمع لنا من ذلك كمال حفظهم رضوان الله عليهم لكتاب الله تعالى محفوظاً في الصدور مكتوباً في السطور.

---

(١) تفسير الطبري ٢٩/ ١٤٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) اختصار النكت للماوردي العز بن عبد السلام ٣/ ٣٨٢.

(٤) الدليل رقم: ٥.

قال قتادة رحمه الله: (﴿مَّسْطُورٍ﴾: مكتوب).[1]

وقال مجاهد: (الطور جبل بالسريانية، ﴿رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾: صحيفة).[2]

قال الحافظ ابن قيم الجوزية رحمه الله: (فالظاهر أن المراد به الكتاب المنزل من عند الله، وأقسم الله به لعظمته وجلالته وما تضمنه من آيات ربوبيته وأدلة توحيده وهداية خلقه)[3]. ورجحه الشيخ الشنقيطي رحمه الله فقال: (والأظهر أن الكتاب المسطور هو القرآن العظيم وقد أكثر الله من الإقسام به في كتابه).[4]

قوله تعالى: **﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَراً مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ * قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَاباً أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ * يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾** [الأحقاف: ٢٩-٣١]:

ووجه الاستدلال من هذه الآيات مترتب على ما تقدم في مبحث تعريف الصحابي من دخول الجن الذين أسلموا ولقوا الرسول صلى الله عليه وسلم في تعريف الصحابي.

قال الشيخ السعدي رحمه الله: (﴿وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ نصحاً منهم لهم، وإقامة للحجة عليهم، وقيضهم الله معونةً لرسوله صلى الله عليه وسلم في نشر دعوته في الجن).[5]

---

(١) صحيح البخاري – كتاب التفسير – سورة الطور – ذكره معلقاً تعليقاً جازماً.

(٢) المصدر السابق.

(٣) التبيان في أقسم القرآن – ابن قيم الجوزية – ١/ ١٦٦.

(٤) أضواء البيان – الشنقيطي – ٧/ ٤٥١.

(٥) تفسير السعدي – ١/ ٧٢٦.

والدلالـة هنا صريحة على أن الصحابة رضوان الله عليهم حجة فيما ينقلونه ويروونه مـن القرآن الكريم لمن لم يشهد التنزيل، إذ لو لم يكونوا حجة لما تحققت النذارة بتبليغهم هذا، والله تعالى أعلم.

*** ثانياً: أدلة السنة النبوية على حجية الصحابة في رواية القرآن الكريم.**

لقـد دلـت الـسنة النـبوية المطهـرة على حجية الصحابة رضوان الله عليهم في رواية القـرآن الكريم كما دل على ذلك القرآن الكريم نفسه، والأدلة من السنة كثيرة جداً وفيما يلي طائفة من نصوص السنة النبوية الدالة على ذلك:

١. حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**بلِّغوا عني ولو آية**»:[١]

والـشاهد مـن الحـديث أن أمـر النبـي صلى الله عليه وسلم لسامعيه وهم الصحابة رضـوان الله عليهم بتبليغ القرآن الكريم لا معنى له إلا أن يكون تبليغهم حجة على من بعـدهم، بحيث تقوم الحجة على من لم يسمع النبي صلى الله عليه وسلم بتبليغ الصحابة لهـم، ومـن شـك في أن الحجـة القـرآنية قائمـة على كل من بلغه هذا القرآن عن طريق الصحابة رضوان الله عليهم فليس له من هذا الدين حظ ولا نصيب، والله تعالى أعلم.

قـال الحـافظ ابـن حجر رحمه الله نقلاً عن المعافي النهراوني: (وقال في الحديث «ولو آيـة» أي: واحدة ليسارع كل سامع إلى تبليغ ما وقع له من الآي ولو قل، ليتصل بذلك نقل جميع ما جاء به صلى الله عليه وسلم).[٢]

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، حديث: (٣٤٧١).

(٢) فتح الباري، ابن حجر، ٧/ ١٧٥.

وقـال الحـافظ العيني رحمه الله: (قال القاضي البيضاوي: إنما قال آية أي من القرآن، ولم يقـل حديـثاً، فإن الآيات مع تكفُّل الله بحفظها واجبة التبليغ، فتبليغ الحديث يفهم مـنه بالطـريق الأَولى، وقـيل إنما قال آية ليسارع كل سامع إلى تبليغ ما وقع له من الآي ولو قل، ليشمل بذلك نقل جميع ما جاء به صلى الله عليه وسلم).[1]

٢. قـول النبـي صـلى الله عليه وسلم: «**لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه**»:[2]

ووجـه الدلالـة أن إذنـه صـلى الله علـيه وسـلم للصحابة بالكتابة إذن لهم برواية ما يكتبونه، وإلا لم يكن للكتابة معنى، وهذا يدل على أن ما يروونه من حفظ صدورهم أو ضبط كتابهم حجة، وهو المطلوب.

قـال الإمـام السيوطي رحمه الله في شرح الحديث: (هذا منسوخ بالأحاديث الواردة في الإذن في الكـتابة، وكان النهي حين خيف اختلاطه بالقرآن، فلما أمن ذلك أذن فيها، وقـيل مخـصوص بكـتابة الحـديث مـع القـرآن في صـحيفة واحـدة لـئلا يختلط فيشتبه على القارئ).[3]

والمنـسوخ هـو النهـي عن كتابة الحديث، أما كتابة القرآن فالحديث صريح في الإذن بها زمان نزول الوحي منذ بدايات الرسالة، والكتابة أحد وجهي ضبط الرواية.

---

(١) عمدة القاري- العيني، ١٦/ ٤٥.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث وحكم الكتابة عنه، حديث: (٣٠٠٤).

(٣) الديباج على مسلم، السيوطي، ٦/ ٣٠٣.

٣. أخرج البخاري في صحيحه أن ابن السباق قال: «**إن زيد بن ثابت قال: أرسل إليَّ أبو بكر رضي الله عنه قال: إنك كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فاتبع القرآن، فتتبعت حتى وجدت آخر سورة التوبة آيتين مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدهما مع أحد غيره: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾** [التوبة: ١٢٨] **إلى آخره**»[١]: والشاهد أن هذه الكتابة هي لحفظ القرآن الكريم في الصحف والسطور، وهذا دليل على حجيتهم في حفظ القرآن رواية، لأنهم لو لم يكونوا حجة لما أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتابة الوحي بين يديه، ولولا أن الذي كتبوه بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم حجة شرعية لما أمر أبوبكر الصديق رضي الله عنه بتتبع ما كان مكتوباً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وجمعه كما في حديث جمع القرآن، والله أعلم.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (نعم قد كتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم جماعةٌ غير زيد بن ثابت، أما بمكة فلجميع ما نزل بها لأن زيد بن ثابت إنما أسلم بعد الهجرة، وأما بالمدينة فأكثر ما كان يكتب زيد، ولكثرة تعاطيه ذلك أطلق عليه الكاتب بلام العهد).[٢] وقال رحمه الله: (وممن كتب له في الجملة الخلفاء الأربعة،

---

(١) صحيح البخاري – كتاب فضائل القرآن – باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم – حديث: (٤٩٨٩)، ولا بد من بيان أن زيداً رضي الله عنه لم يجدها مكتوبة بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا ما كان يتحراه مبالغةً في الاستظهار والتتبع، وإلا فالآية محفوظة متواترة. [فتح الباري – ١٠/ ١٨-١٩ ومناهل العرفان ١/ ٢٥٩-٢٦٠].

(٢) فتح الباري – ابن حجر – ١٠/ ٢٧.

والـزبير بـن العـوام، وخالـد وأبـان ابـنا سعيد بن العاص بن أمية، وحنظلة بن الربيع الأسـدي، ومعيقيب بن أبي فاطمة، وعبد الله بن الأرقم الزهري، وشرحبيل بن حسنة، وعبد الله بن رواحة في آخرين).[1]

٤. عـن مـسروق: ذكـر عبدُ الله بن عمرو عبدَ الله بن مسعود فقال: لا أزال أحبه، سـمعت النبـي صـلى الله علـيه وسـلم يقول: «**خذوا القرآن من أربعة؛ من عبد الله بن مـسعود وسـالم ومعـاذ وأُبي بن كعب**»:[2] ووجه الدلالة من هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقر الصحابة رضوان الله عليهم على ما تحملوه من كتاب الله عز وجـل، وأمـر بالأخـذ عـنهم، وهـذا يدل على أنهم حجة في أداء وتبليغ القرآن الكريم لغيرهم، وأنبه على أن الحديث لا يعني الاقتصار على هؤلاء الأربعة، بل هم مذكورون على وجه الزيادة في الإتقان والضبط وعلى وجه الفضيلة لهم.

قـال الحـافظ ابـن حجـر رحمـه الله: (فالظاهر أنه أمر بالأخذ عنهم في الوقت الذي صـدر فـيه هـذا القول، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون أحد في ذلك الوقت شاركهم في حفـظ القـرآن، بـل كـان الـذين يحفظـون مـثل الـذين حفظـوه وأزيد منهم جماعة من الـصحابة، وقـد تقـدم في غزوة بئر معونة أن الذين قُتلوا بها من الصحابة كان يقال لهم القراء وكانوا سبعين رجلاً)[3]، والله أعلم.

---

(١) فتح الباري ابن حجر ١٠/ ٢٧.

(٢) صـحيح الـبخاري كتاب فضائل القرآن باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حديث: (٤٩٩٩).

(٣) فتح الباري ابن حجر ١٠/ ٥٨.

٥. حـديث عـروة بـن الـزبير أن المِسور بـن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القارىء حـدثاه أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول: «**سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حـياة رسـول الله صـلى الله عليه وسلم، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثـيرة لم يقـرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتـى سـلم فلببـته بـردائه، فقلـت: مـن أقـرأك هـذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقـرأنيها رسـول الله صلى الله عليه وسلم. فقلت: كذبت[١] فإن رسول الله صلى الله عليه وسـلم قـد أقـرأنيها عـلى غير ما قرأت. فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرسله. اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسـول الله صـلى الله علـيه وسـلم: كذلك أُنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التـي أقـرأني، فقـال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذلك أُنزلت، إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه**»[٢]:

ووجه الدلالة هنا واضح وهو إقرار النبي صلى الله عليه وسلم الصحابي على قراءته وبـيان أنها موافقة لما أنزله الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم، وبيان أن الصحابة رضـوان الله علـيهم قـد ضبطوا ما أخذوا وسمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم غايـة الضبط حتى إن أحدهم كان يلتفت إلى أدنى اختلاف يسمعه من الآخر، وهو كما

---

(١) **العرب تقول:** كذبت ، بمعنى أخطأت. (لسان العرب ١/ ٧٠٩).

(٢) صـحيح الـبخاري كـتاب فـضائل القـرآن بـاب: أنزل القرآن على سبعة أحرف حديث: (٤٩٩٢).

لا يخفى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، ومع ذلك فقد كانوا رضي الله عنهم على غاية الحذر والإتقان من أن يُقرأ حرف على غير ما سمعوا من في رسول الله صلى الله عليه وسلم، والحاصل أن إقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابي على قراءته دليل على أنه يؤدي القرآن كما أنزل وهذا دليل على أنهم حجة في رواية القرآن لا سيما مع اجتماعهم وتواتر النقل عنهم، والله أعلم.

٦. حديث أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «**يا أبا موسى لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود**»[١]، وفي رواية مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي موسى: «**لو رأيتني وأنا أستمع لقراءتك البارحة، لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود**»[٢]، وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وأخرجه أبو يعلى من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه بزيادة فيه **أن النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة مرا بأبي موسى وهو يقرأ في بيته، فقاما يستمعان لقراءته، ثم إنهما مضيا فلما أصبح لقي أبو موسى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «يا أبا موسى مررت بك» فذكر الحديث فقال: أما إني لو علمت بمكانك لحبرته لك تحبيراً**، ولابن سعد من حديث أنس بإسناد على شرط مسلم **أن أبا موسى قام ليلة يصلي فسمع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم صوته، وكان حلو الصوت، فقمن يستمعن، فلما أصبح قيل له، فقال: لو علمت لحبرته**

---

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: حسن الصوت بالقراءة للقرآن، حديث: (٥٠٤٨).

(٢) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب تحسين الصوت بالقرآن، حديث: (٧٩٣).

لهن تحبيراً ».[1] وعن أبي سلمة قال: كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لأبي موسى: **«ذكّرنا ربنا عز وجل فيقرأ»**:[2]

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث استماع النبي صلى الله عليه وسلم لقراءة الصحابي وإقراره على هذه القراءة، وكذلك استماع الصحابة لروايته مع إقرارهم[3] وهذا يدل صريحاً على أن الصحابي حجة فيما يرويه من القرآن الكريم ، والله أعلم.

٧. عن أبي الضحى عن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«اقرأ عَلَيَّ» قال: قلت: أقرأ عليك وعليك أُنزل! قال: «إني أشتهي أن أسمعه من غيري» قال: فقرأت النساء حتى إذا بلغت: «فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً» قال لي: « كف أو أمسك» فرأيت عينيه تذرفان»**:[4]

ووجه الدلالة من هذا الحديث لا تحتاج إلى بيان أو كثير جهد، فرسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع القرآن من الصحابي وهو صلى الله عليه وسلم من أُنزل عليه، فهذا الاستماع فيه أمور منها:

- إقراره صلى الله عليه وسلم للصحابي على ما عنده من القرآن.

---

(١) فتح الباري ‌ابن حجر ‌١٠/ ١١٤.

(٢) حلية الأولياء ‌الأصبهاني ‌١/ ٢٥٨.

(٣) وإنما ذكرت إقرار الصحابة مع أن إقرار النبي صلى الله عليه وسلم كافٍ مراعاة لشرط التواتر في ثبوت القراءة الصحيحة.

(٤) صحيح البخاري ‌كتاب فضائل القرآن ‌باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم- حديث: (٥٠٥٥).

➢ وإذنه صلى الله عليه وسلم بأدائه.

➢ وعرض الصحابي قراءته على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا غاية ما يكون من التوثق في الحفظ والضبط.

وهذا كله مما يجعل الثقة فيما تحمله الصحابة ونقلوه إلينا من القرآن الكريم حجة قاطعة لا يسري إليها شبهة ولا خطأ، والله تعالى أعلم.

٨. عن شقيق بن سلمة قال: **خطبنا عبد الله بن مسعود فقال: «والله لقد أخذت مِن فِي رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعاً وسبعين سورة، والله لقد علم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أني مِن أعلمهم بكتاب الله، وما أنا بخيرهم»، قال شقيق فجلست في الحلق أسمع ما يقولون فما سمعت راداً يقول غير ذلك.**[1]

وعن عمرة بنت عبد الرحمن **عن أُختٍ لعمرة قالت: «أخذت ق والقرآن المجيد من فِي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وهو يقرأ بها على المنبر في كل جمعة»**:[2]

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث -وهي كثيرة في هذا المعنى- التصريح بتلقي الصحابي للقرآن الكريم من الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة، وهذا يدل على شدة التحري في التلقي والضبط، حتى إن الصحابة كانوا يحفظون ما يقرأه الرسول صلى الله عليه وسلم في صلاته.

---

(١) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم- حديث: (٥٠٠٠).

(٢) صحيح مسلم كتاب الجمعة باب في خطبته حديث: (٨٧٢).

وقد أخرج البخاري عن عبد الله قال: «**غدونا على عبد الله فقال رجل: قرأت المفَصَّل البارحة. فقال: هذّاً كَهَذِّ الشِّعر! إنا قد سمعنا القراءة، وإني لأحفظ القرناء التي كان يقرأ بهن النبي صلى الله عليه وسلم ثماني عشرة سورة من المفصل وسورتين من آل حم**»[1]، وهذا كله مما يبث الثقة والطمأنينة إلى أن ما تلقاه الصحابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حفظوه وضبطوه غاية الضبط، فهم الحجة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية القرآن الكريم، والله تعالى أعلم.

٩. حديث الواهبة نفسها لرسول الله صلى الله عليه وسلم حيث سأله رجل من أصحابه أن يزوجه إياها ، وفيه: قال (أي رسول الله صلى الله عليه وسلم): **ماذا معك من القرآن؟ قال: معي سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا عدَّها. قال: «أتقرؤهن عن ظهر قلبك؟» قال: نعم. قال: «اذهب فقد ملَّكتُكها بما معك من القرآن»**:[2]

ووجه الدلالة من هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر هذا الصحابي على ما حفظه من القرآن دون أن يستظهر حفظه، فدل هذا صراحة على أن حفظه وخبره حجة، لا سيما أنه صلى الله عليه وسلم زوجه المرأة بما معه من القرآن أي ليعلمها ما معه من القرآن.

قال الحافظ ابن حجر: (فإن سياق الحديث إنما هو لاستثبات أنه يحفظ تلك السور عن ظهر قلب ليتمكن من تعليمه لزوجته).[3]

---

(١) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب الترتيل في القراءة – حديث: (٥٠٤٣).

(٢) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب القراءة عن ظهر قلب– حديث: (٥٠٣٠).

(٣) فتح الباري– ابن حجر ١٠/ ٩٦.

قلت: وهذا من أبلغ ما يكون في الدلالة على حجية الصحابة في رواية القرآن وتبليغه غيره، لما فيه من إقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم له بما حفظه من القرآن، وإذنه الضمني له بتعليمه لغيره، ولا يكون ذلك إلا وهذا التعليم حجة، والله أعلم.

١٠. عن أُسيد بن حُضير رضي الله عنه قال: «بينما هو يقرأ من الليل سورة البقرة وفرسه مربوط عنده، إذ جالت الفرس فسكَتَ فسكتَتَ، فقرأ فجالت الفرس فسكت وسكتت الفرس، ثم قرأ فجالت الفرس فانصرف، وكان ابنه يحيى قريباً منها فأشفق أن تصيبه، فلما اجتره رفع رأسه إلى السماء حتى ما يراها، فلما أصبح حدَّث النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «اقرأ يا ابن حضير، اقرأ يا ابن حضير»، قال: فأشفقت يا رسول الله أن تطأ يحيى، وكان منها قريباً، فرفعت رأسي فانصرفت إليه، فرفعت رأسي إلى السماء فإذا مثل الظلة فيها أمثال المصابيح، فخرجت حتى لا أراها. قال: «وتدري ما ذاك؟» قال: لا. قال: «تلك الملائكة دنت لصوتك ولو قرأت لأصبحت ينظر الناس إليها لا تتوارى منهم»:[1]

والشاهد أن هذا الصحابي الجليل يقرأ كتاب الله تعالى فتدنو لسماعه الملائكة، فكيف لا يكون الصحابي حجة في رواية القرآن، وقد أخبر المصطفى صلى الله عليه وسلم أنه لو استمر في قراءته لظلت الملائكة دانيةً لا تتوارى من الناس، فهذا من لطيف ما يُستدل به على حجية الصحابة في رواية القرآن، والله تعالى أعلم.

---

(١) صحيح البخاري ؛ كتاب فضائل القرآن ؛ باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن ؛ حديث: (٥٠١٨).

هـذه إذاً بعـض الأحاديـث الصحيحة الدالة على صحة ووجوب الاحتجاج برواية الـصحابة رضـوان الله علـيهم للقرآن الكريم، ولقد تقدم من هذه الأدلة أنواع منها ما يـشير إلى عمـوم الاحـتجاج بـرواية الـصحابة ومـنها مـا يـتعلق بحـوادث فردية تدل بمجمـوعها عـلى مدى الحرص والرعاية الذين أولاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم في أخذ القرآن وفي ضبطه وفي أدائه.

*** ثالثاً: أقوال العلماء في حجية الصحابة في رواية القرآن الكريم.**

لقـد أجمع العلماء رحمهم الله على أن ما بين الدفتين هو القرآن الكريم الذي أنزله الله تعـالى بواسطة رسول السماء جبريل عليه السلام على رسول الأرض محمد عليه الصلاة والسلام، وتلقاه عنه الصحابة وحفظوه ووعوه وكتبوه وبلغوه من بعدهم حتى وصلنا متواتـراً غـضاً طـرياً كـما أُنـزل بـلا نقـص ولا زيادة حرف منه، وأنا أذكر بعض أقوال العلماء في هذا الباب، رب يسر وأعن:

قـول حـبر الأمـة وتـرجمان القـرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: أخرج الإمام الـبخاري رحمه الله بسنده عن عبد العزيز بن رفيع قال: دخلت أنا وشدّاد بن معقل على ابن عباس رضي الله عنهما، فقال له شداد بن معقل: أَتَرَكَ النبي صلى الله عليه وسلم من شيء؟ قـال: (مـا تـرك إلا مـا بـين الدفتـين)، قال ودخلنا على محمد بن الحنفية فسألناه فقال: (ما ترك إلا ما بين الدفتين).[1]

---

(١) صـحيح البخاري ׀ كتاب فضائل القرآن ׀ باب من قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما بين الدفتين ׀ حديث: (٥٠١٩).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (أي ما في المصحف).[1]

قلت: ومعلوم أن المراد بهذا المصحف الذي جمعه أبوبكر ثم عثمان رضي الله عنهما، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع المصحف في موضع واحد قبل وفاته.

قول الحافظ ابن عبد البر: قال رحمه الله: (أجمع العلماء أن ما في مصحف عثمان بن عفان وهو الذي بأيدي المسلمين اليوم في أقطار الأرض حيث كانوا، هو القرآن المحفوظ الذي لا يجوز لأحد أن يتجاوزه، ولا تحل الصلاة لمسلم إلا بما فيه)، وقال: (وإنما حل مصحف عثمان رضي الله عنه هذا المحل لإجماع الصحابة وسائر الأمة عليه، ولم يجمعوا على ما سواه[2] وبالله التوفيق).[3]

قول الإمام الزركشي رحمه الله: حيث ذكر قصة جمع عثمان رضي الله عنه للمصحف ثم قال: (وفي هذا إثباتٌ ظاهر أن الصحابة جمعوا بين الدفتين القرآن المنزل من غير زيادة ولا نقص، والذي حملهم على جمعه ما جاء في الحديث أنه كان مفرَّقاً في العسب[4] واللخاف[5] وصدور الرجال فخافوا ذهاب بعضه بذهاب حَفَظِته، وكتبوه كما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم من غير أن قدموا شيئاً أو أَخَّروا)، ثم قال: (وكان هذا الاتفاق من الصحابة سبباً لبقاء القرآن في الأمة، ورحمةً من الله على عباده، وتسهيلاً

---

(١) فتح الباري ابن حجر ١٠/ ٧٩.

(٢) **أي**: من المصاحف لا مطلق الإجماع .

(٣) التمهيد ابن عبد البر ٤/ ٢٧٩.

(٤) **العسيب**: جريدة النخل يُكتب عليها، والجمع عُسُب. (انظر: لسان العرب ١/ ٥٩٩).

(٥) **اللخاف**: واحدتها لخفة وهي حجارة بيض رقاق يُكتب عليها. (مختار الصحاح ١/ ٢٤٨).

وتحقيقاً لوعده بحفظه، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وزال بذلك الاختلاف واتفقت الكلمة).(١)

قول القاضي أبو بكر رحمه الله: ونقله عنه السيوطي رحمه الله حيث قال: (الذي نذهب إليه أن جميع القرآن الذي أنزله الله وأمر بإثبات رسمه ولم ينسخه ولا رفع تلاوته بعد نزوله، هو هذا الذي بين الدفتين الذي حواه مصحف عثمان، وأنه لم ينقص منه شيء ولا زيد فيه).(٢)

قول الإمام البغوي رحمه الله: حيث قال في شرح السنة: (الصحابة رضي الله عنهم جمعوا بين الدفتين القرآن الذي أنزله الله على رسوله – صلى الله عليه وسلم – من غير أن زادوا أو نقصوا منه شيئاً خوفَ ذهاب بعضه بذهاب حفظته، فكتبوه كما سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن قدَّموا شيئاً أو أَخَّروا، أو وضعوا له ترتيباً لم يأخذوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلقن أصحابه، ويعلمهم ما نزل عليه من القرآن على الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا بتوقيف جبريل إياه على ذلك، وإعلامه عند نزول كل آية أن هذه الآية تكتب عقب آية كذا في سورة كذا، فثبت أن سعي الصحابة كان في جمعه في موضع واحد لا في ترتيبه، فإن القرآن مكتوبٌ في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب أنزله الله جملة إلى السماء الدنيا، ثم كان ينزله مفرقاً عند الحاجة وترتيب النزول غير ترتيب التلاوة).(٣)

---

(١) البرهان في علوم القرآن – الزركشي – ١/ ٢٣٦-٢٣٧.

(٢) الإتقان في علوم القرآن – السيوطي – ١/ ١٦٩-١٧٠، فيما نقله عن القاضي أبي بكر في الانتصار.

(٣) الإتقان في علوم القرآن – السيوطي – ١/ ١٧٠، فيما نقله عن الإمام البغوي رحمه الله.

والنقول في هذا الباب كثيرة أثبت بعضاً منها للتقرير، وإلا فإن تتبع كل ذلك مما يطول به العرض لما هو متواتر مستفيض معلوم عند أهل الإسلام قاطبةً ولله الحمد.

*** رابعاً: دليل العقل.**

إن القرآن الكريم موجودٌ اليوم بين أيدينا يتحدى الإنس والجن على أن يأتوا بمثله، ويعجزهم بشتى أوجه الإعجاز القرآني، وهذا أمرٌ محسوس لا مجال لإنكاره، وهو دالٌ على أن هذا القرآن هو كلام الله تعالى. ولا يزال إجماع المسلمين قائماً متواتراً على أن هذا القرآن الكريم هو كلام الله تعالى الذي أنزله على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، فإذا تدرجنا مع هذه الحقائق تأكد لنا ثبوت حجية الصحابة رضوان الله عليهم في رواية القرآن الكريم لأنه إنما وصلنا عن طريقهم ولا طريق سواهم.

فهذا الدليل العقلي هو دليل التدرج من أدنى إلى أعلى، وهو مع وضوحه واستقراره في الذهن يفيد فائدة عزيزة؛ وهي التنبه إلى حقيقة ما يريده الزنادقة ممن يطعنون في طبقة الصحابة جملةً أو تفصيلاً، إذ أن مآل هذا الطعن هو الطعن في الطريق الذي وصل إلينا من خلاله القرآن الكريم، وسيأتي مزيد بيان لهذه المسألة في مبحث الآثار المترتبة على إنكار حجية الصحابة إن شاء الله.

إن مجموع الأدلة المتقدمة من القرآن والسنة والإجماع والعقل لا يدع مجالاً للشك في مصداقية وحجية الصحابة رضوان الله عليهم في رواية القرآن الكريم وتبليغه مَن بعدهم، هذه حقيقة لا إشكال فيها بفضل الله تعالى.

وإن النظر في هذه الحقيقة بشيء من التمعن والتدبر يبين لنا حقيقة أخرى هي ذلك الارتباط الوثيق ما بين طبقة الصحابة رضوان الله عليهم وهذا الدين العظيم؛ دين

الإسلام. فالقرآن الكريم وهو الوحي المحفوظ لفظاً ومعنى هو قوام هذا الدين ومحوره، وإن ثبوت نقله وحفظه هو الحبل المتين الذي يصلنا بالله عز وجل، وإنما وصلنا ذلك كله عن طريقهم، فليعلم إذاً مكان الصحابة رضوان الله عليهم من هذا الدين، وليعلم فضلهم وسبقهم واصطفاء الله تعالى لهم، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر:٣٢].

■ **المبحث الرابع: أدلة حجية الصحابة في القرآن الكريم دراية.**

إن المقصود بحجية الصحابة في القرآن الكريم من جهة الدراية كونهم حجة في فهم كتاب الله وتفسيره والعمل به، وسوف أستعرض الأدلة على ذلك في هذا المبحث، ثم أتناول مكانة تفسير الصحابي عند أئمة هذا الشأن؛ رب يسر وأعن:

➢ **المطلب الأول: أدلة حجية الصحابة في القرآن الكريم دراية.**

❋ **أولاً: أدلة القرآن الكريم على حجية الصحابة في القرآن دراية.**

لقد اختص جيل الصحابة رضوان الله عليهم بخصائص ليست لغيرهم أهلتهم لتلقي نصوص الكتاب فهماً ودرايةً إضافةً إلى تحملهم إياهاً لفظاً وروايةً، وسوف أسوق طائفة من هذه النصوص القرآنية الدالة على ذلك، مع الإشارة إلى وجه دلالتها على هذه الحقيقة، رَبِّ يسر وأعن:

قول الله تعالى حاكياً دعوة إبراهيم عليه السلام: **﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾** [البقرة: ١٢٩]:

وجه الدلالة أنّ تعليم الكتاب وهو القرآن شاملٌ لتعليم معانيه وتفسيره.

قال الإمام ابن جرير رحمه الله: (فتأويل الآية: ربنا وابعث فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياتك ويعلمهم كتابك الذي تنزله عليهم وفصل قضائك وأحكامك التي تعلمه إياها[1]، وعن يحيى بن أبي كثير ومقاتل بن حيان نحو ذلك).[2]

وقال الشيخ السعدي رحمه الله: (﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ﴾ لفظاً وحفظاً وتحفيظاً، ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ معنىً)[3]، وهو المطلوب.

قال تعالى: **﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾** [البقرة: ١٥١]:

وجه الدلالة أن استجاب الله تعالى دعاء إبراهيم عليه السلام[4] وامتنَّ على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتداءً، وسائر أمة محمد صلى الله عليه وسلم تبعاً في أن

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٥٥٧-٥٥٨.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم - ١/ ٢٣٦.

(٣) تفسير السعدي ١/ ٤٤.

(٤) قال ابن جرير رحمه الله: (يعني بقوله جل ثناؤه ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُم رَسُوْلاً﴾ ولأتم نعمتي عليكم ببيان شرائع ملتكم الحنيفية، وأهديكم لدين خليلي إبراهيم عليه السلام وأجعل لكم دعوته التي دعاني بها، ومسألته التي سألنيها فقال ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾، كما جعلت لكم دعوته التي دعاني بها ومسألته التي سألنيها فقال ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾، فابتعثت منكم رسولي الذي سألني إبراهيم خليلي وابنه إسماعيل أن أبعثه من ذريتهما). [تفسير الطبري ٢/ ٣٥-٣٦].

الله تعالى بعث رسوله صلى الله عليه وسلم معلِّماً للصحابة رضوان الله عليهم للفظ القرآن ولمعانيه.

قال الإمام ابن جرير رحمه الله: (ويعلمكم الكتاب؛ وهو الفرقان يعني أنه يعلمهم أحكامه).[1]

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]:

ودلالة الآية واضحة على ما امتاز به الصحابة رضوان الله عليهم من تلقي تفسير القرآن وفهمه عن الرسول صلى الله عليه وسلم وتفضيل الله تعالى لهم بذلك حتى امتن الله تعالى عليهم بهذا الفضل العظيم.

قال الإمام البيضاوي رحمه الله: (﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ﴾ أنعم على من آمن مع الرسول صلى الله عليه وسلم من قومه، وتخصيصهم مع أن نعمة البعثة عامة لزيادة انتفاعهم بها)[2]، وقال: (﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ أي القرآن والسنة).[3]

ولا يدع هذا مجالاً للتردد في الاحتجاج بالصحابة رضوان الله عليهم في تفسير القرآن وتفهيمه، وهو المطلوب.

---

(١) تفسير الطبري ٢/ ٣٧.

(٢) تفسير البيضاوي ٢/ ١١١.

(٣) المصدر السابق.

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢]:

ووجه الدلالة كالآيات السابقة، فقوله تعالى ﴿فِي الْأُمِّيِّينَ﴾ قال الإمام البغوي رحمه الله: (يعني العرب كانت أمة أمية لا تكتب ولا تقرأ)[١]، وهؤلاء هم الذي بُعث فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا صريح في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم الصحابة رضوان الله عليهم القرآن.

قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]: والشاهد من الآية أن الصحابة رضوان الله عليهم هم الذين تلقوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلاغ لفظ القرآن ومعناه مباشرةً من النبي صلى الله عليه وسلم، وليس هذا لأحد غيرهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (يجب أن يُعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم بيَّن لأصحابه معاني القرآن كما بيَّن لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ يتناول هذا وهذا).[٢]

وقال الشيخ الزرقاني رحمه الله: (ثم شرح الرسول – صلى الله عليه وسلم– لهم القرآن بقوله وبعمله وبتقريره وبخلقه، **أي**: بسنته الجامعة لأقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته مصداقاً لقوله سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾).[٣]

---

(١) تفسير البغوي ٤/ ٣٣٩.

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ١٣/ ١٧٧.

(٣) مناهل العرفان في علوم القرآن الزرقاني ١/ ٢٢.

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤]:

وهذا أيضاً دليل على أن الصحابة حجة فيما تلقوه من شرح رسول الله صلى الله عليه وسلم للقرآن، وحجة في تبليغ ذلك مَن وراءهم بلغاتهم المختلفة. إذ لو لم يكن فهم الصحابة ودرايتهم بالقرآن حجة على من بعدهم للزم أن يبين النبي صلى الله عليه وسلم لكل الأقوام بلغاتهم المختلفة وهذا لم يحدث، فدل على أن ما فهمه الصحابي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نقله إلى غيره فهو حجة، وهو المطلوب.

قال الإمام البغوي رحمه الله في معنى الآية: (بِلُغتهم ليفهموا عنه، فإن قيل: كيف هذا وقد بُعث النبي صلى الله عليه وسلم إلى كافة الخلق؟ قيل: **بُعث من العرب بلسانهم والناس تبع لهم**، ثم بث الرسل إلى الأطراف يدعونهم إلى الله عز وجل ويترجمون لهم بألسنتهم).[1]

وقال الإمام البيضاوي رحمه الله في قوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾: (إلا بلغة قومه الذي هو منهم وبُعث فيهم، ﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ ما أُمروا به فيفقهوه عنه بيسر وسرعة ثم ينقلوه ويترجموه إلى غيرهم)[2].

وهذا هو الذي حصل به البلاغ لمعاني القرآن، والحمد لله.

قول الله تعالى: ﴿وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَىٰ النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلاً﴾ [الإسراء: ١٠٦]:

---

(١) تفسير البغوي ٣/ ٢٦.

(٢) تفسير البيضاوي ٣/ ٣٣٧.

والشاهد أن هذا التفريق على كان من عوامل الفهم والحفظ والتدبر، وإن هذا الذي تيسر للصحابة رضوان الله عليهم من شهود الوحي وتنزل القرآن وتلقيه تلاوة وفهماً وتفسيراً من رسول الله صلى الله عليه وسلم على مدى ثلاث وعشرين سنة، مع اعتنائهم بسؤاله عما يُشكل، إن هذا كله يؤهلهم تأهيلاً خاصاً بهم لا يتهيأ لغيرهم أبداً بحيث يكونون حجةً على غيرهم في فهم كتاب الله سبحانه وتعالى.

قال الإمام البيضاوي رحمه الله في قوله تعالى ﴿لِتَقْرَأَهُ عَلَىٰ النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾: (على مهل وتؤدة، فإنه أيسر للحفظ وأعون في الفهم).[1]

وقال الإمام الشوكاني رحمه الله: (﴿عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ أي: على ترسل وتمهل في التلاوة؛ فإن ذلك أقرب إلى الفهم وأسهل للحفظ).[2]

وهذا قد تيسر للصحابة على وجه لن يتيسر لغيرهم، فهم الحجة في الفهم لا غيرهم.

قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [الرحمن: ١-٢]:

وجه الدلالة أن الآية جاءت على سبيل الامتنان على الخلق بهذا القرآن، والذين تلقوا هذا العلم من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرةً هم الصحابة رضوان الله عليهم.

قال الإمام القرطبي رحمه الله: (﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ **أي**: علمه نبيه صلى الله عليه وسلم حتى أداه إلى جميع الناس)[3]، وسوق هذه الآية في معرض الامتنان على خلقه، يدل على

---

(١) تفسير البيضاوي ٣/ ٤٧١.

(٢) فتح القدير الشوكاني ٣/ ٢٦٤.

(٣) الجامع لأحكام القرآن القرطبي ١٧/ ١٣٣.

أن هذا العلم حجة على الناس. وهذا يدل بطريق اللزوم على أن الصحابة حجة على من بعدهم في فهم كتاب الله تعالى، لأنهم الواسطة بين النبي صلى الله عليه وسلم وباقي أمته ممن لم يعاصروه ويروه ويتلقوا الوحي وعلومه مباشرةً منه صلى الله عليه وسلم، وهذا من تمام امتنان الله تعالى على الخلق من بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ**﴾ [القيامة: ١٩]:

ووجه الدلالة التصريح ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاني الوحي المنزل، والذين تلقوا هذا البيان والتفسير عنه إنما هم الصحابة رضوان الله عليهم.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه فسر قوله تعالى ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ فقال: (أن نبيِّنه على لسانك)[١]، وفي رواية: (علينا أن نبينه بلسانك).[٢]

قال الشيخ السعدي رحمه الله: (وفيها – أي الآية – أن النبي صلى الله عليه وسلم كما بيَّن للأمة ألفاظ الوحي فإنه قد بيَّن لهم معانيه).[٣]

وذكر الشيخ الزرقاني رحمه الله هذه الآية ثم قال: (ثم بلَّغ الرسول – صلى الله عليه وسلم - ما أُنزل عليه لأصحابه، وقرأه على الناس على مكث؛ **أي**: على مهل وتؤدة، ليحسنوا أخذه ويحفظوا لفظه ويفهموا سره، ثم شرح الرسول –صلى الله عليه وسلم– لهم القرآن بقوله وبعمله وبتقريره وبخلقه أي بسنته الجامعة لأقواله وأفعاله وتقريراته

---

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾، جزء من حديث: (٤٩٢٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تفسير السعدي، ١/ ٨٤٧.

وصفاته مصداقاً لقوله سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]).[1]

فالصحابة حجة على الخلق فيما نقلوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تفسير وبيان، ويستوي في هذا ما شرحه لهم صراحةً، وما أقره على فهمهم له بداهةً بسبب ما فضلهم الله تعالى به من فهم في اللغة وملابسة لوقائع الوحي وتنزيله ما لا يتيسر لأحد بعدهم.

قال الشيخ الزرقاني رحمه الله: (ولكن الصحابة وقتئذ كانوا عرباً خُلَّصاً، متمتعين بجميع خصائص العروبة ومزاياها الكاملة من قوة في الحافظة، وذكاء في القريحة، وتذوق للبيان، وتقدير للأساليب، ووزن لما يسمعون بأدق المعايير، حتى أدركوا من علوم القرآن ومن إعجازه بسليقتهم وصفاء فطرتهم ما لا نستطيع نحن أن ندركه مع زحمة العلوم وكثرة الفنون)[2]، وهذا مما لا يدع مجالاً للشك في حجية الصحابة في فهم القرآن درايةً وتدبراً، والله أعلم.

فهذه الآيات القرآنية تبين بما لا يدع مجالاً للشك أن الصحابة رضوان الله عليهم قد تلقوا علم معاني القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فصاروا حجة على من سواهم في الدراية بالقرآن الكريم.

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن الزرقاني ١/ ٢٢.

(٢) المصدر السابق.

*** ثانياً: أدلة السنة المطهرة والآثار على حجية الصحابة في القرآن دراية:**

لقد دلت السنة كما دل القرآن الكريم على أن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم حجةٌ في فهم كتاب الله تعالى، وأن لهم قدم السبق في التعلم والتعليم والعمل، وهذه بعض الآثار الدالة على ذلك:

حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**خيركم من تعلم القرآن وعلَّمه**»[1]، وفي رواية: «**إن أفضلكم من تعلم القرآن وعلَّمه**»:[2] فالحديث يحضُ على تعلُّم القرآن وتعليمه للغير، وإن وجه الأفضلية لا يتم إلا بهذا التعليم.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (حرف المسألة يدور على النفع المتعدي فمن كان حصوله عنده أكثر كان أفضل).[3]

والشاهد أن هذا النفع المتعدي لا يكون إلا بتعليم الغير، وهذا يقتضي أن المُعلِّم حجة وإلا لم يحصل النفع، ولا معنى لهذا الحث والحض على تعليم القرآن لو لم يكن حجة على المتعلم.

ولا يخفى أن المخاطب بهذا الحديث ابتداءً هم الصحابة رضوان الله عليهم، فدل هذا على أن الصحابة حجة في تفسير القرآن كما أنهم حجة في تعليم لفظه وحروفه، والله أعلم.

---

(١) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» حديث: (٥٠٢٧).

(٢) المصدر السابق حديث: (٥٠٢٨).

(٣) فتح الباري ابن حجر ١٠/ ٩٤.

حـديث أنـس بـن مالـك رضي الله عنه أنه سمع خطبة عمر الآخرة حين جلس على المنـبر وذلـك الغـد من يوم توفي النبي صلى الله عليه وسلم، فتشهد وأبو بكر صامت لا يـتكلم قـال: «كـنت أرجو أن يعيش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدبرنا -يريد بـذلك أن يكـون آخـرهم- فإن يك محمد صلى الله عليه وسلم قد مات فإن الله تعالى قد جعـل بين أظهركم نوراً تهتدون به بها هدى الله محمداً صلى الله عليه وسلم، وإن أبا بكر صـاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثاني اثنين، فإنه أولى المسلمين بأموركم فقوموا فـبايعوه، وكانـت طائفـة مـنهم قـد بايعوه قبل ذلك في سقيفة بني ساعدة وكانت بيعة العامة على المنبر»:[1]

وجـه الدلالـة أن عمر رضي الله عنه قال هذا الكلام على مسمعٍ الصحابة ولم ينكره أحـد، فـدل عـلى إقـرارهم عليه، ومفهوم الكلام أن الصحابة رضي الله عنهم حجة في فهـم كـتاب الله عز وجل والعمل به، إذ لا تتحقق الهداية به على الوجه الذي اهتدى به النبي صلى الله عليه وسلم إلا بذلك.

قـال الحـافظ ابـن حجـر رحمه الله في قوله (فإن الله تعالى قد جعل بين أظهركم نوراً تهـتدون به بها هدى الله محمداً صلى الله عليه وسلم): (يعني القرآن، ووقع بيانه في رواية معمر عن الزهري في أوائل الاعتصام بلفظ: (وهذا الكتاب الذي هدى الله به رسولكم فخـذوا به تهتدوا كما هدى الله به رسوله)[2].. وهذا الأثر صريح في هذا الباب لمن تأمله وتدبره، بل هو إلى الإجماع أقرب، والله أعلم.

---

(١) صحيح البخاري كتاب الأحكام باب الاستخلاف حديث: (٧٢١٩).

(٢) فتح الباري- ابن حجر ١٥/ ١٢٣.

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «**كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن**»:[1] فهذا صريح في أن الصحابة كانوا يتلقون القرآن روايةً ودرايةً، ومعلوم أن معلِّم الصحابة رضوان الله عليهم إنما هو رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا يجعلهم حجةً في تفسير القرآن الكريم بلا ريب.

قال أبو عبد الرحمن السلمي: (حدثنا الذين كانوا يقرئوننا أنهم كانوا يستقرئون من النبي صلى الله عليه وسلم، **وكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يخلفوها حتى يعملوا بما فيها من العمل، فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً**):[2]

والشاهد بيان هذا الأثر لمنهج الصحابة في التعليم كان مطابقاً لمنهجهم في التعلُّم ، وأن التابعين كانوا يتلقون القرآن الكريم روايةً ودرايةً عن الصحابة رضوان الله عنهم، وهذا يؤكد الاحتجاج بهم والركون إليهم في ذلك، والله أعلم.

عن أبي سعيد بن المعلى رضي الله عنه قال: «**كنت أصلي فدعاني النبي صلى الله عليه وسلم فلم أجبه، قلت: يا رسول الله إني كنت أصلي. قال: ألم يقل الله ﴿اسْتَجِيبُواْ للهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم﴾** [الأنفال: ٢٤]، **ثم قال: ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قبل أن تخرج من المسجد، فأخذ بيدي فلما أردنا أن نخرج قلت: يا رسول الله! إنك قلت لأعلمنك أعظم سورة من القرآن. قال: الحمد لله رب العالمين، هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته**»:[3]

---

(١) مقدمة تفسير القرآن العظيم – ابن كثير – ١/ ٣٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) صحيح البخاري- كتاب فضائل القرآن – باب فضل الفاتحة – حديث: (٥٠٠٦).

ووجه الدلالة من الحديث بيان أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتني بتعليم أصحابه رضوان الله عليهم علوم القرآن الكريم، ويبين لهم معانيها ويفسر غوامضها، كتفسيره صلى الله عليه وسلم للسبع المثاني في هذا الحديث.

وهذا أنموذج من نماذج كثيرة لما كان يتعهد به صلى الله عليه وسلم صحابته من عناية بتعليمهم، وإذا كان الصحابي يتلقى تفسير القرآن الكريم من في رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف لا يكون مثل هذا التفسير الذي يحكيه الصحابي حجة، بلى إنه لحجةٌ والله.

عن مسروق قال: قال عبد الله[1] رضي الله عنه: «**والله الذي لا إله غيره ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيما أنزلت ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه**»[2]:

والشاهد هنا بيان مدى عناية الصحابة لا سيما علماؤهم وكبارهم بتلقي القرآن وضبط علومه حتى أنهم حفظوا مكان وزمان نزول آياته، وسبب نزولها وما يتعلق بها من سياق وأحداث، وهذا كله يدل بطريق الأولى على عنايتهم بتدبر معاني القرآن والدراية به كما لا يخفى.

عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع يده على كتفي أو على منكبي - شك سعيد - ثم قال: «**اللهم فقهه في**

---

(١) هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وأرضاه.

(٢) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم- حديث: (٥٠٠٢).

الـدين وعلمـه الـتأويل»[1]، وكـان ابن مسعود رضي الله عنه يقول: «**نِعمَ ترجمان القرآن ابن عباس»**:[2]

والـشاهد هـنا مـدى عناية الصحابة بالتفسير ومدى عناية رسول الله صلى الله عليه وسـلم بصحابته حتى إنه كان يدعوا لهم بالفقه والتأويل – أي: التفسير – ولقد تحققت بـركة دعـاء النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس رضي الله عنهما حتى صار حبر الأمة وترجمان قرآنها، فهو رضي الله عنه حجة حجة فيما يفسر به القرآن الكريم.

وذكـر الحـافظ ابـن كثـير عـن أبي وائل قال: (استخلف عليٌّ عبدَ الله بن عباس على الموسـم، فخطب الناس فقرأ في خطبته سورة البقرة - وفي رواية سورة النور- ففسرها تفسيراً لو سمعته الروم والترك والديلم لأسلموا)[3]، رضي الله عنه وأرضاه.

عـن طـارق بـن شـهاب عـن عمـر بن الخطاب أن رجلاً من اليهود قال له: يا أمير المؤمنـين، آيـةٌ في كتابكم تقرؤونها لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيداً. قـال: أي آيـة؟ قـال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ

---

(١) الأحاديث المختارة الضياء المقدسي ١٠/ ٢٢٢، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (١٥/ ٥٣١- حديث: ٧٠٥٥)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٦١٥ حديث: ٦٢٨٠)، وقال الهيثمي: (قلت: هو في الـصحيح غـير قـوله وعلمه التأويل، رواه أحمد والطبراني بأسانيد، وله عند البزار والطبراني: اللهم علمه تأويل القرآن، ولأحمد طريقان رجالهما رجال الصحيح). (مجمع الزوائد ٩/ ٢٧٦).

(٢) مقدمة تفسير القرآن العظيم ابن كثير ١/ ٣٩، وتذكرة الحفاظ الذهبي ١/ ٤٠.

(٣) مقدمة تفسير القرآن العظيم ابن كثير ١/ ٣٩، **والموسم**: أي موسم الحج.

الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [المائدة: ٣]، قال عمر: **قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه على النبي صلى الله عليه وسلم وهو قائم بعرفة يوم جمعة»**:[1]

والشاهد هنا تصريح عمر رضي الله عنه بمعرفة مكان ويوم ومناسبة نزول الآية من القرآن وهذا دليل اعتناء الصحابة بعلوم القرآن الكريم وضبطها، فإذا كانت عنايتهم بمكان وزمان النزول على هذا النحو، فكيف عنايتهم بمعاني وتفسير القرآن وضبطهم لذلك؟ لا شك أنهم ضبطوا وأتقنوا ذلك كله بما لا يدع مجالاً للارتياب في كونهم حجة في ذلك كله رضي الله عنهم أجمعين.

وهنا مناسبة لطيفة بين جواب عمر رضي الله عنه وسؤال اليهودي، وهي أن اليهودي أراد أن يُشعر عمر رضي الله عنه بأن يهود أولى بالرسالة لأنهم أجدر بمعرفة قدر القرآن، وأشار إلى ذلك بأنهم يتخذون يوم نزول مثل هذه الآية عيداً، فردَّ عليه عمر رضي الله عنه بما يشعر بعناية أكبر وتقدير أعمق لقدر الآية، حيث اعتنى الصحابة بمعرفة تاريخ ومكان نزولها، فكان رداً مفحماً منه رضي الله عنه ليؤكد أن هذا الدين فضل الله يؤتيه من يشاء، والله تعالى أعلم حيث يجعل رسالته.

عن يزيد بن عميرة - وكان من أصحاب معاذ بن جبل- أخبره قال: كان لا يجلس مجلساً للذكر حين يجلس إلا قال: الله حكمٌ قسط؛ هلك المرتابون. فقال معاذ بن جبل يوماً: «**إن من ورائكم فتناً يكثر فيها المال، ويُفتح فيها القرآن حتى يأخذه المؤمن والمنافق والرجل والمرأة والصغير والكبير والعبد والحر، فيوشك قائل أن يقول: ما للناس لا**

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، حديث: (٤٥).

يتبعوني وقد قرأت القرآن، ما هم بمتبعي حتى أبتدع لهم غيره، فإياكم وما ابتدع، فإن ما ابتدع ضلالة، وأحذركم زيغة الحكيم؛ فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق .قال: قلت لمعاذ: ما يدريني رحمك الله أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة وأن المنافق قد يقول كلمة الحق؟ قال: بلى اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات التي يقال لها ما هذه، ولا يثنينك ذلك عنه فإنه لعله أن يراجع وتلق الحق إذا سمعته، فإن على الحق نوراً»:[1]

والشاهد هنا أن هذا الصحابي الجليل قد حذر التابعين ومَن بعدهم من اتباع كل كلام صاحب هوى يتستر بالقرآن ويبتدع من المعاني المشتبهة والمنحرفة ما يستميل به الناس، فلما حذر من ذلك دل بمفهوم المخالفة على وجوب الوقوف عند ما وقف عليه الرعيل الأول من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين حفظوا القرآن لفظاً ومعنى وأدوهما كذلك متجردين من البدعة والهوى والضلالة، فكانوا أحق أن يُتبعوا وكانوا حجة الله تعالى على خلقه بعد نبيه صلى الله عليه وسلم ، والله أعلم.

---

(١) سنن أبي داود كتاب لزوم السنة باب من دعا إلى السنة- حديث: (٤٦١١) ، وقال أبو داود: قال معمر عن الزهري في هذا: «ولا ينئينك ذلك عنه» مكان «يثنينك»، وقال صالح بن كيسان عن الزهري في هذا: «المشبهات» مكان «المشتهرات» وقال: «لا يثنينك»، كما قال عقيل، وقال ابن إسحاق عن الزهري قال: بلى ما تشابه عليك من قول الحكيم حتى تقول ما أراد بهذه الكلمة، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٣٦٣-٣٦٤ رقم ٢٠٧٥٠)، والحاكم في مستدركه، وقال: (صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه). (٤/ ٥٠٧ حديث: ٨٤٢٢).

عن عمر بن الأشج أن عمر رضي الله عنه قال: «**سيأتي أناسٌ يجادلونكم بشبهات القرآن، خذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله**»:[1]

ووجه الدلالة هنا قريب من الأثر السابق، فإن عمر رضي الله عنه قد حذر ممن يخوضون في آيات الله بأهوائهم ورد المسلمين إلى ما ورد عن الصحابة أصحاب سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنهم هم الحجة في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيغ عنهم إلا هالك صاحب هوى مضل أو جهل مُخِل.

وعن علي ضي الله عنه أيضاً: «**سيأتي قوم يجادلونكم فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله**»[2]، وهذا كسابقه.

عن عاصم الأحول يحدث عن أبي العالية قال: « **تعلموا القرآن فإذا تعلمتموه فلا ترغبوا عنه، وإياكم وهذه الأهواء فإنها توقع بينكم العداوة والبغضاء، وعليكم بالأمر الأول الذي كانوا عليه قبل أن يتفرقوا، فإنا قد قرأنا القرآن قبل أن يُقتل صاحبهم- يعني عثمان- بخمس عشرة سنة. قال عاصم: فحدثت به الحسن فقال: قد نصحك والله وصدقك**»[3]، فهذا منهج التابعين رضوان الله عليهم في التزام سنن الصحابة والاحتجاج بهم في تعلم القرآن وفهمه والوقاية من الفرقة والهوى.

---

(١) شرح أصول الاعتقاد اللالكائي (١/ ١٣٩ رقم ٢٠٢)، والدارمي في سننه (١/ ٦٢ رقم ١١٩)، والآجري في الشريعة (٤١).

(٢) المصدر السابق ١/ ١٣٩.

(٣) حلية الأولياء الأصبهاني ٢/ ٢١٨.

فهـذه الآثار من السنة المرفوعة والموقوفة ومن آثار التابعين تؤكد حجية الصحابة في تفـسير القـرآن وتعلـيمه ودرايـته بما لا يدع مجالاً للشك في حجيتهم في ذلك رضي الله عنهم أجمعين، ولولا خشية الإطالة لاستطردنا في عرض مزيد من الآثار.

*** ثالثاً: أقوال أهل العلم في حجية الصحابة في القرآن الكريم درايةً:**

لقـد استفاضت أقوال أهل العلم في بيان فهم الصحابة للقرآن وحجيتهم في تفسيره والدرايـة بـه وتميزهم عن سائر من سواهم في ذلك، وأذكر بعض أقوال العلماء في بيان ذلـك في هـذا الموضـع، وأُرجـئ باقـي الأقـوال عـن العلماء إلى المطلب المتعلق بمكانة تفسير الصحابي:

قـال شـيخ الإسـلام ابـن تيمـية رحمه الله: (وللصحابة فهمٌ في القرآن يخفى على أكثر المتأخـرين، كـما أن لهم معرفة بأمور من السنة وأحوال الرسول صلى الله عليه وسلم لا يعـرفها أكثـر المتأخـرين، فـإنهم شهدوا الرسول والتنزيل وعاينوا الرسول وعرفوا من أقـواله وأفعالـه وأحواله مما يستدلون به على مرادهم ما لم يعرفه أكثر المتأخرين الذين لم يعرفوا ذلك)[1]، وهذا الذي ذكره رحمه الله في غاية الحسن.

قـال ابـن قـيم الجـوزية رحمـه الله: (ولذلك كان الصحابة أعلم الأمة على الإطلاق، وبينهم وبين من بعدهم في العلم واليقين كما بينهم وبينهم في الفضل والدين، **ولهذا كان مـا فهمـه الـصحابة مـن القرآن أولى أن يصار إليه مما فهمه من بعدهم**، فانضاف حسن قـصدهم إلى حـسن فهمهـم، فلم يختلفوا في التأويل في باب معرفة الله وصفاته وأسمائه

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٩/ ١٠٨.

وأفعاله واليوم الآخر ولا يحفظ عنهم في ذلك خلاف لا مشهور ولا شاذ. فلما حدث بعد انقضاء عصرهم من ساء فهمُه وساء قصدُه، وقعوا في أنواع من التأويل بحسب سوء الفهم وفساد القصد، وقد يجتمعان وقد ينفردان، وإذا اجتمعا تولد من بينهما جهل بالحق ومعاداة لأهله واستحلال ما حرّم الله منهم)[1]، وهذا يؤكد أن الصحابة أولى من يُصار إلى قوله بعد تفسير القرآن بالقرآن والسنة الصحيحة، ولا أحد يدانيهم في ذلك كما هو مقرر عند أئمة هذا الشأن.

*** رابعاً: دليل العقل.**

إن دليل العقل يؤكد ما تواتر بالنقل من أن الصحابة رضوان الله عليهم قد اعتنوا بفهم القرآن الكريم وتدبر معانيه وتلقيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما فيما أشكل عليهم منها، ووجه ذلك أن وسائل فهم القرآن الكريم متيسرة لديهم والدوافع موجودة والموانع مفقودة، فامتنع في حكم العقل وجود أسباب الشيء ودوافع تحصيله وانتفاء موانع ذلك ثم لا يوجد ذلك الشيء؛ فالصحابة هم أهل اللغة وقد لابسوا وقائع التنزيل وضحوا في سبيل هذا الدين بالغالي والنفيس، ولم يكن يمنعهم عن كتاب الله تعالى شيء، فكيف لا ينكبون على تدبره وقد حضهم القرآن على ذلك، وكيف لا يلتفون حول بيان رسول الله لهم إياه وقد امتن الله تعالى عليهم بذلك. وقد كان أحدهم كابن عمر رضي الله عنه يتعلم سورة البقرة في ثمان سنوات وما ذلك لتعذر الحفظ وإنما هو لإعطاء السورة حقها من التعلم والفهم والتدبر.

(١) الصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية ٢/ ٥٠٩-٥١٠.

قال الإمام السيوطي رحمه الله: (وأيضا فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتاباً في فن من العلم كالطب والحساب ولا يستشرحونه، فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم وبه نجاتهم وسعادتهم وقيام دينهم ودنياهم)(١)، فدليل العقل يقطع بكون الصحابة مع ما لهم من مزية وفضل وخصوصية قد فهموا القرآن وعقلوا معانيه حق الفهم، وهم خريجو مدرسة محمد صلى الله عليه وسلم، فهم الحجة على من سواهم من أتباع محمد صلى الله عليه وسلم في ذلك بلا ريب، والله أعلم.

وبهذا يكون قد اجتمع دليل النقل والعقل على تقرير حجية الصحابة في القرآن الكريم فهماً وتفسيراً ودرايةً، وبقي مبحث مهم متعلق بهذا الأمر ألا وهو معرفة مكانة تفسير الصحابي للقرآن الكريم، وموضعه من طرق التفسير المحمود وهذا ما أبينه في المطلب التالي إن شاء الله.

➢ **المطلب الثاني: مكانة تفسير الصحابي.**

بعد تقرير الأدلة على حجية الصحابة في تفسير كتاب الله عز وجل، يبقى السؤال عن مكانة هذا التفسير من حيث اتصاله برسول الله صلى الله عليه وسلم، أيلتحق بتفسير القرآن بالسنة أم يكون من تفسير الصحابي للقرآن موقوفاً عليه، ويكون الكلام حينئذٍ على مدى وجوب الأخذ به.

وينبغي التنبيه على أن الصحابة جميعاً لم يكونوا يتكلمون في التفسير ورعاً وتفاوتاً في العلم ، ولقد اشتهر جمعٌ من الصحابة بتفسير القرآن واعتنى التابعون بالأخذ عنهم، وهنا بعض أقوال العلماء في ذلك:

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ٢/ ٤٦٩.

• قـال الإمـام السيوطي رحمه الله: (اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة؛ الخلفاء الأربعـة وابـن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وعـبد الله بن الزبير، أما الخلفاء فأكثر من روي عنه منهم علي بن أبي طالب)[١]، وأصبح هؤلاء الصحابة أساتذة في التفسير يتلقى عنهم التابعون.

• وقـال الحـافظ ابـن كثـير رحمه الله يذكر بعض المفسرين من التابعين: (عن ابن أبي ملـيكة قـال: رأيـت مجاهـداً سـأل ابـن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه قال: فـيقول لـه ابـن عباس: اكتب، حتى سأله عن التفسير كله)، ولهذا كان سفيان الثوري يقـول: إذا جـاءك التفـسير عن مجاهد فحسبك به. وكسعيد بن جبير وعكرمة مولى ابن عـباس وعطـاء بن أبي رباح والحسن البصري ومسروق بن الأجدع وسعيد بن المسيب وأبي العالـية والـربيع بـن أنـس وقـتادة والـضحاك بـن مـزاحم وغـيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم.[٢]

فأمـا عن **مكانة تفسير الصحابة على وجه الإجمال** فقد أحسن بيانه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فقال: (**فإن قال قائل فما أحسن طرق التفسير؟**

فالجـواب: أن أصـح الطرق في ذلك أن يُفَسَّر القرآنُ بالقرآنِ، فما أُجمل في مكان فإنه قـد فُسِّرَ في موضع آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة لـه، بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى: كل ما حكم بـه رسـول الله صـلى الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ٢/ ٤٩٣.

(٢) مقدمة تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ١/ ٤١.

إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيماً﴾ [النساء: ١٠٥]، وقال تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لِتُبَيِّن للناس ما نُزِّل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾ [النحل: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدىً وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه»[١] يعني السنة، والسنة أيضاً تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن؛ إلا أنها لا تتلى كما يُتلى القرآن.

وقد استدل الإمام الشافعي رحمه الله تعالى وغيره من الأئمة على ذلك بأدلة كثيرة ليس هذا موضع ذلك، والغرض أنك تطلب تفسير القرآن منه، فإن لم تجده فمن السنة، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «بم تحكم؟ قال: بكتاب الله. قال: فإن لم تجد؟ قال: بسنة رسول الله. قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد برأيي. قال: فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يُرضي رسول الله»[٢]، وهذا الحديث في المسند والسنن بإسناد

---

(١) جزء من حديث المقدام بن معدي كرب أخرجه أبو داود في سننه كتاب السنة باب لزوم السنة- (حديث: ٤٦٠٤)، والإمام أحمد في مسنده(٤/ ١٣٠- حديث: ١٧٢١٣)، والمروزي في السنة (١/ ٧٠)، وقال الشوكاني رحمه الله: «هو حديث صحيح». (نيل الأوطار ٨/ ٢٧٨).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب القضاء باب اجتهاد الرأي في القضاء - (حديث: ٣٥٩٢) وسكت عنه أبو داود، وأخرجه الدارمي في سننه (١/ ٧٢ حديث: ١٦٨)، قال الحافظ الزيلعي رحمه الله: (وأخرج أبو داود والترمذي عن الحارث بن عمرو عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ عن معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال له: كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ قال: أقضي بكتاب الله. قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: فبسنة =

جيد كما هو مقرر في موضعه، وحينئذٍ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة، رجعنا

= رسول الله. قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله». انتهى وأخرجاه أيضاً عن أناس من أصحاب معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مرسلاً. قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بمتصل انتهى. وقال البخاري في تاريخه الكبير: الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة الثقفي عن أصحاب معاذ عن معاذ روى عنه أبو عون ولا يصح ولا يعرف إلا بهذا مرسل انتهى). [نصب الراية ٤/ ٦٣].

قال الحافظ ابن قيم الجوزية: (فهذا حديث وإن كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ، فلا يضره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث، وأن الذي حدث به الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم، وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سمي، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفي ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح، بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك، كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث وقد قال بعض أئمة الحديث: (إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يديك به)، قال أبو بكر الخطيب: وقد قيل إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة، على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله: «لا وصية لوارث»، وقوله في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»، وقوله: «إذا اختلف المتبايعان في الثمن والسلعة قائمة تحالفا وترادا البيع»، وقوله: «الدية على العاقلة»، وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد، ولكنها لما تلقتها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها،فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعاً غنوا عن طلب الإسناد له). [إعلام الموقعين ١/ ١٨٩].

في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهتدين المهديين وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم).(١)

ولهذا اعتنى المفسرون بذكر أقوال الصحابة رضي الله عنهم في التفسير، كما قال الإمام الحافظ ابن أبي حاتم رحمه الله: (فإذا وجدت التفسير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أذكر معه أحداً من الصحابة ممن أتى بمثل ذلك، وإذا وجدته عن الصحابة فإن كانوا متفقين ذكرته عن أعلاهم درجة بأصح الأسانيد وسميت موافقيهم بحذف الإسناد، وإن كانوا مختلفين ذكرت اختلافهم وذكرت لكل واحد منهم إسناداً وسميت موافقيهم بحذف الإسناد، فان لم أجد عن الصحابة ووجدته عن التابعين عملت فيما أجد عنهم ما ذكرته من المثال في الصحابة، وكذا أجعل المثال في أتباع التابعين وأتباعهم جعل الله ذلك لوجهه خالصاً ونفع به).(٢)

فهو رحمه الله يجعل تفسير الصحابة بعد السنة في الرتبة والاحتجاج، ويُفصل في ذلك إعمالاً لأقوال الصحابة حتى في حالات الاختلاف الظاهر، والتي تؤول في الحقيقة إلى اختلاف التنوع لا التضاد.

---

(١) مقدمة في أصول التفسير – مجموع الفتاوى– ابن تيمية – ١٣/ ١٩٥–١٩٦. وقد نقل عنه هذا الكلام الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/ ٣٧).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم ١/ ١٤.

وأما **مكانة تفسير الصحابي تفصيلاً** فإن القسمة العقلية تقتضي أن يقع تفسير الصحابي في قسم من الأقسام التالية:

النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: وهذا هو المرفوع حقيقةً وهو عبارة عن السنة القولية أو الفعلية أو التقريرية.

حكاية فهم الصحابي نفسه للآية سواء أكان من جهة اللغة أم من جهة الشرع أي باعتبار ما تيسر له من أسباب تعينه على فهم مراد الشرع من الآية: وهذا القسم هو الموقوف على الصحابي.

النقل عن أهل الكتاب: وهذا أيضاً من الموقوف على الصحابي.

التفسير بمجرد الرأي.

ولا يخفى أن هذه الأقسام ما عدا الأخير تتعلق بالتفسير بالمأثور.

قال الإمام الزركشي رحمه الله: (واعلم أن القرآن قسمان:

أحدهما: ورد تفسيره بالنقل عمن يُعتبر تفسيره، **وقسمٌ**: لم يرد، والأول ثلاثة أنواع:

١- إما أن يرد التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٢- أو عن الصحابة.

٣- أو عن رؤوس التابعين.

فالأول يُبحث فيه عن صحة السند، **والثاني** يُنظر في تفسير الصحابي فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتمادهم، وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه، وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة فإن أمكن الجمع

فـذاك، وإن تعذر قُدِّم ابن عباس لأن النبي صلى الله عليه وسلم بشره بذلك حيث قال: «اللهـم علمه التأويل»[1]، وقد رجح الشافعي قول زيد في الفرائض لقوله صلى الله عليه وسلم: «أفرضكم زيد»[2]، فإن تعذر الجمع جاز للمقلد أن يأخذ بأيها شاء.

وأمـا الـثالث وهـم رؤوس التابعـين إذا لم يرفعوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا إلى أحـد مـن الـصحابة رضي الله عـنهم فحـيث جـاز التقليد فيما سبق فكذا هنا، وإلا وجب الاجتهاد).[3]

وهـذا الـذي ذكـره الإمام الزركشي يشتمل على الأقسام الثلاثة الأولى التي ذكرناها بالنـسبة لتفـسير الصحابي؛ فالقسم الأول أي المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم هو الـسنة، ولهـذا قـال رحمـه الله إن الـبحث فيه هو من جهة ثبوته وصحته، والقسم الثاني والـثالث هـو المأثـور عن الصحابي سواء أكان بفهمه لما تيسر له من أسباب وقرائن، أم كـان بالـنقل عـن أهـل الكتاب مما أباحه رسول الله صلى الله عليه وسلم. ويبقى النوع الـرابع حـسب القـسمة العقلـية أي التفـسير بالـرأي وهـو الـذي تورع عنه الصحابة

---

(1) سـبق تخـريجه بلفظ قريب، وقال الهيثمي: (**قلت**: هو في الصحيح غير قوله وعلمه التأويل رواه أحمـد والطـبراني بأسـانيد ولـه عند البزار والطبراني: اللهم علمه تأويل القرآن ، ولأحمد طريقان رجالهما رجال الصحيح). [مجمع الزوائد ٩/ ٢٧٦].

(2) قـال الحـافظ ابـن حجـر رحمه الله: (حديث أفرضكم زيد أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا أبا داود وصـححه الحـاكم وابـن حـبان من حديث أنس وهو معلول). [الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٢/ ٢٩٧].

(3) البرهان في علوم القرآن الزركشي ٢/ ١٧٢.

والسلف بالجملة وأشار إليه الإمام الزركشي بقوله (وقسم لم يرِد) أي لم يرد فيه نقلٌ عمن يُعتبر.

* **وللعلماء في بيان مكانة وقيمة تفسير الصحابي مسلكان:**

➢ **أحدهما:** يطلق الحكم ويجعله كله من قبيل المرفوع مما يجعل الاحتجاج به كالاحتجاج بالسنة نفسها.

➢ **والثاني منهم:** مسلك من يُفَصِّل.

قال الشيخ الزرقاني رحمه الله: (بقي القسم الثالث؛ وهو بيان القرآن بما صح وروده عن الصحابة رضوان الله عليهم، قال الحاكم في المستدرك: إن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل له حكم المرفوع. كذلك أطلق الحاكم، وقيده بعضهم بما كان في بيان النزول ونحوه مما لا مجال للرأي فيه، وإلا فهو من الموقوف..

ووجهة نظر الحاكم ومن وافقه أن الصحابة رضوان الله عليهم قد شاهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا وعاينوا من أسباب النزول ما يكشف لهم النقاب عن معاني الكتاب، ولهم من سلامة فطرتهم وصفاء نفوسهم وعلو كعبهم في الفصاحة والبيان ما يمكنهم من الفهم الصحيح لكلام الله، وما يجعلهم يوقنون بمراده من تنزيله وهداه).[1]

وهكذا قال الحافظ ابن قيم الجوزية رحمه الله[2]: (وقال الحاكم: تفسير الصحابة عندنا في حكم المرفوع، ومن لم يجعله مرفوعاً فلا ريب أنه عنده أصح من تفسير مَن بَعد

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن الزرقاني ٢/ ١١-١٢.

(٢) التبيان في أقسام القرآن ابن قيم الجوزية ١/ ١٤٣.

الـصحابة، والـصحابة أعلـم الأمة بتفسير القرآن ويجب الرجوع إلى تفسيرهم) ، فهذا على العموم هو مسلك الإطلاق.

أمـا مـن قال بالتفصيل فكابن الصلاح والنووي رحمهما الله، فقال ابن الصلاح: (ما قـيل مـن أن تفـسير الـصحابي حديثٌ مسند فإنما ذلك في تفسيرٍ يتعلق بسبب نزول آية يُخـبر بـه الصحابي أو نحو ذلك، كقول جابر رضي الله عنه (كانت اليهود تقول من أتى امـرأته مـن دبـرها في قـبلها جـاء الـولد أحول، فأنزل الله عز وجل: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُـمْ﴾ [البقـرة: ٢٢٣] الآية)[1]، فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء إلى رسـول الله صـلى الله علـيه وسلم فمعدودة في الموقوفات، والله أعلم)[2]، وهذا الذي قاله متجه، والله أعلم.

* مما سبق يمكن **تفصيل القول في قيمة ومكانة تفسير الصحابي**[3] كما يلي:

١. تفـسير الـصحابي الـذي يـرجع إلى بيان سبب النزول أو ما لا مجال فيه للرأي: فحكمه حكم المرفوع، فإذا ثبتت صحته فهو حجة ملزمة لا يجوز ردها.

٢. تفـسير الـصحابي الـذي لم يـسنده للرسـول صلى الله عليه وسلم مما للرأي فيه مجـال: فالـراجح أن حكمه حكم الموقوف، ويبقى النظر في حجيته إذا ثبتت صحته على قولـين لأهـل العلـم، والراجح أنه حجة يجب الأخذ بها وأن الحق لا يخرج عن مجموع

---

(١) صـحيح الـبخاري - كـتاب التفسير- باب ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ حديث: (٤٥٢٨) وفيه: «كانت اليهود تقول إذا جامعها من ورائها» بدل «إذا جامعها من دبرها في قبلها».

(٢) علوم الحديث ابن الصلاح ١/ ٥٠.

(٣) هذا التقسيم مستخلص من أقوال العلماء التي تقدمت.

أقوال الصحابة إن تعددت أقوالهم أو تعارضت فيما بينهم، وذلك لقوة احتمال سماعهم له من رسول الله صلى الله عليه وسلم وتورعهم عن الخوض في القرآن بغير علم وما تيسر وتهيأ لهم من أسباب موفقة لصحة الفهم عن كتاب الله فهم أهل اللغة وهم الذين عاصروا التنزيل وعرفوا وقائع المجتمع العربي المخاطب بالوحي مع ما لهم من بركة الصحبة والسابقة في الدين، وإن رأيهم لنا أصوب من رأينا لأنفسنا، فكيف بالكلام في كتاب الله عز وجل، فما تطمئن إليه النفس هو الاحتجاج بتفسير الصحابي الذي له حكم الموقوف، والله أعلم.

٣. تفسير الصحابي الذي يرجع إلى الحكاية عن أهل الكتاب[1]: وهذا من جهة الإسناد موقوف على الصحابي ما لم يرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن

---

(١) قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتضاد، **فإنها على ثلاثة أقسام**:

- **أحدها**: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح.
- **والثاني**: ما علمنا كذبه مما عندنا مما يخالفه.
- **والثالث**: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته لما تقدم، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في هذا كثيراً، ويأتي عن المفسرين خلافٌ بسبب ذلك كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف ولون كلبهم وعدتهم وعصا موسى من أي الشجر كانت وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم وتعيين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة ونوع الشجرة التي كلم الله منها موسى إلى غير ذلك مما أبهمه الله تعالى في القرآن مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دينهم ولا دنياهم، ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز). [مقدمة تفسير ابن كثير (١/ ٣٩-٤٠)].

حيث الحجية فالراجح والله أعلم جواز حكايته إن كان مما لم يصدقه شرعنا أو يكذبه[1]، أما الاحتجاج به من حيث هو غير مصدَّق ولا مكَذَّب فلا، وإنما تجوز حكايته فقط، والأولى ألا يُحشر في كتب التفسير لأن ذكره فيها موهم للاحتجاج بها والله أعلم.[2]

وهذا التفصيل هو ما تطمئن إليه النفس ويركن إليه القلب والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم.

▪ **المبحث الخامس: شبهات حول حجية الصحابة في القرآن الكريم.**

رغم ما تقدم من أدلة دامغة على وجوب الاحتجاج بالصحابة رضوان الله عليهم في القرآن الكريم روايةً ودراية، فإنه لا تزال بعض نباحات التشكيك في القرآن الكريم وفي حفظ الله تعالى له عن طريق الصحابة حفظاً وفهماً تُسمع من أفواه بعض أهل الأهواء والزندقة، يريدون الطعن في دين الله وكتاب الله المحفوظ خابوا وخسئوا،

---

(١) هذا القسم من قصص وأخبار أهل الكتاب الذي تجوز حكايته دون تصديق أو تكذيب هو ما وردت الإشارة إليه في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم: «قال بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار». [صحيح البخاري حديث: (٣٤٦١)].

(٢) ذهب إلى قريب من هذا الرأي أيضاً الدكتور محمد لطفي الصباغ حيث قال: (والحق الذي نراه أن هذا التقسيم يبيح لنا أن نروي عن بني إسرائيل النوع الثالث المسكوت عنه إن نحن التزمنا عدم تصديقهم وعدم تكذيبهم، ولكن هذا شيء وإيراد هذه الإسرائيليات في أثناء تفسير كتاب الله شيء آخر، لأن إيراد هذه الرواية في هذا الموضع يعني أنك تريد حمل الآية القرآنية عليه، وهذا يدل على تصديقك بها). [لمحات في علوم القرآن ١/ ٢٦٦-٢٦٧]، **قلت:** لا يلزم من مجرد إيراد الرواية أن المفسر مصدق بها لكنه يوهم حمل الآية عليه فالأولى تركه والله أعلم.

والحق إن هذه الشبهات أوهى من أن تحتاج إلى رد، غير أن الإشارة إلى بعضها يعين المسلم الفطن على كشف الأهداف الخبيثة لبعض من يروج للأفكار والمعتقدات الباطلة دون أن يُسفر عن مراده الحقيقي بادئ الأمر، ولهذا فلن أستطيل في عرض الشبهات وإنما أكتفي بالإشارة إلى طرف منها مع الرد الموجز ليكون المسلم المتمسك بحبل الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وسيرة سلفه من الصحابة رضوان الله عليهم على بينة من خبث هؤلاء وعلى فطنة لما يُحاك لهذا الدين، والله وحده المستعان على ما يصفون.

➢ **المطلب الأول: شبهات حول حجية الصحابة في القرآن الكريم روايةً.**

إن أصحاب هذه الشبهات يريدون الطعن في كتاب الله عز وجل من جهة النقل، فيعمدون إلى بعض الأخبار والوقائع التي قد تكون باطلةً من جهة النقل وقد تكون صحيحة من جهة النقل غير أنهم حملوها على محمل يثير الشك في قلوب الناس ليظنوا أن نقل الصحابة رضوان الله عليهم للقرآن الكريم نقلٌ مضطرب يزعزع الثقة بكتاب الله الذي بين أيدينا اليوم، وهاهنا استعراض موجز لبعض هذه الشبهات، رَبِّ يَسِّر وأعن:

❖ **الشبهة الأولى: اختلاف الصحابة في القراءات والحروف.**

قال الشيخ الزرقاني حاكياً هذه الشبهة: (يقولون إن أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف تثبت الاختلاف في القرآن مع أن القرآن نفسه يرفع الاختلاف عن نفسه)[1].

ومورد هذه الشبهة يتمثل فيما نُقِل أن الصحابة رضوان الله عليهم قد اختلفت قراءاتهم بين بعضهم البعض، حتى كذب بعضهم بعضاً وكاد يقاتل بعضهم بعضاً على هذا

---

(١) مناهل العرفان، الزرقاني، ١/ ١٣٠، ولم يعزُ رحمه الله هذه الشبهة.

الاختلاف. ولقد تقدمت بعض الأحاديث الصحيحة التي تبين ذلك، منها الحديث الذي تقدم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: «سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقلت: كذبت[1] فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأت. فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرسله. اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذلك أُنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذلك أُنزلت، إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه»[2]، وموضع الشاهد هنا تكذيب عمر رضي الله عنه لهشام رضي الله عنه في قراءته.

ومثال الاختلاف في الحروف ما جاء في حديث أنس رضي الله عنه: «أن عثمان دعا زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام

---

(١) العرب تقول: كذبت، بمعنى أخطأت. قال في اللسان: (وقد استعملت العرب الكذب في موضع الخطأ). [لسان العرب ١/ ٧٠٩].

(٢) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف حديث: (٤٩٩٢).

فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم. ففعلوا ذلك»[1]، والشاهد هنا اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في كتابة القرآن – وهو أحد أشكال الرواية – وترجيح حرف أحدهم بأمرِ أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه، فهذه كلها نقول صحيحة من رواية البخاري وهي صريحة في أن الصحابة اختلفوا حتى عند كتابة القرآن فكيف تكون روايتهم للقرآن حجة مع هذا الاختلاف؟؟

*** جواب الشبهة الأولى:**

أما الجواب عن حديث اختلاف عمر وهشام رضي الله عنهما: فما قاله الشيخ الزرقاني رحمه الله: (أن الاختلاف الذي تثبته تلك الأحاديث غير الاختلاف الذي ينفيه القرآن، وهذا كاف في دفع التناقض فكلاهما صادق. وبيان ذلك أن الأحاديث الشريفة تثبت الاختلاف بمعنى التنويع في طرق أداء القرآن، والنطق بألفاظه في دائرة محدودة لا تعدو سبعة أحرف، وبشرط التلقي فيها كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم. أما القرآن فينفي الاختلاف بمعنى التناقض والتدافع بين معاني القرآن وتعاليمه، مع ثبوت التنويع في وجوه التلفظ والأداء السابق).[2]

الحديث نفسه الذي يحتجون به قد صرح فيه النبي صلى الله عليه وسلم بتصويب كلتي القراءتين، وما ذلك إلا لأن قراءة عمر رضي الله عنه نقلٌ صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام عن الله تعالى، وكذلك قراءة هشام رضي الله عنه.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب نزل القرآن بلسان قريش، حديث: (٣٥٠٦).

(٢) مناهل العرفان، الزرقاني، ١/ ١٣٠.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (إن الإباحة المذكورة (أي: القراءة بالأحرف) لم تقع بالتشهي، أي أن كل أحدٍ يغير الكلمة بمرادفتها في لغته، بل المراعَى في ذلك السماع من النبـي صلى الله عليه وسلم ، ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب أقرأني النبي صلى الله عليه وسلم).[1]

وأما الجواب على الاحتجاج بحديث عثمان رضي الله عنه حين رجح إثبات قراءة القرشيين: فبيانه أن الغاية من جمع عثمان رضي الله عنه للمصحف كانت جمع المسلمين – عرباً وعجماً – على قراءة واحدة درءاً لفتنة الاختلاف الناجمة عن دخول العجم في الإسلام وعدم معرفتهم للغة العرب.

ولما كان تعدد القراءات التي أقرأ بها النبي صلى الله عليه وسلم صحابته الكرام تعددَ رخصةٍ لمن لم يكن يحسن لغة قريش، كان الرجوع إلى الأصل وهو لسان قريش الذي نزل به القرآن أولاً قبل الرخصة هو العمل السديد. فجمعُ عثمان كان توحيداً للناس على قراءة واحدة من القراءات الكثيرة الصحيحة المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم لأن موجب الرخصة قد فات بل صار محل الرخصة مظنةً للاختلاف المذموم.

قال السيوطي رحمه الله: (قال ابن التين وغيره: الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان أن جمعَ أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حَمَلتِه لأنه لم يكن مجموعاً في موضعٍ واحد فجمعه في صحائف مُرَتِباً لآيات سوره على ما وقفهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم، وجمعُ عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القراءة حتى قرؤوه بلغاتهم على اتساع اللغات فأدى ذلك بعضهم إلى تخطئة بعض فخشي من تفاقم الأمر في ذلك

---

(١) فتح الباري لابن حجر ١٠/ ٣٣.

فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتباً لسوره، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجاً بأنه نزل بلغتهم، وإن كان قد وسع قراءته بلغة غيرهم رفعاً للحرج والمشقة في ابتداء الأمر فرأى أن الحاجة إلى ذلك قد انتهت فاقتصر على لغة واحدة).[1]

ويؤيد صواب اختيار لغة قريش لتوحيد المسلمين على قراءة متواترة قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِّتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى: ٧]، فأم القرى مكة، والقوم فيها قريش هم أول مخاطَبٍ بالنذارة بلسانهم، ثم كانت النذارة لباقي الأمم مرتبة على النذارة لأم القرى، فكان هذا مع الإشارة إلى عربية القرآن في هذه الآية دليلاً على أن لسان قريش هو لسان الدعوة إلى الإسلام، والله أعلم.

❖ **الشبهة الثانية: ادعاء أنّ في القرآن الذي جمعه الصحابة لحنٌ مخالف للغة العرب.**

ويستند أصحاب هذه الشبهة الواهية إلى بعض الروايات المأثورة، منها ما رواه ابن أبي داود بسنده عن عبد الأعلى بن عامر القرشي قال: (لما فُرغ من المصحف أُتي به عثمان فنظر فيه فقال: قد أحسنتم وأجملتم، أرى فيه شيئاً من لحن، وستقيمه العرب بألسنتها)[2]، وما رواه بسنده أيضاً عن قتادة: (أن عثمان رضي الله عنه لما رُفع إليه المصحف قال: إن فيه لحناً وستقيمه العرب بلسانها)[3]، فالحاصل من هذه الآثار أن في

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي ١/ ١٦٦.

(٢) المصاحف، ابن أبي داود ١/ ٢٢٨، وأخرجه السيوطي في الدر المنثور عن ابن أبي داود (٢/ ٧٤٥).

(٣) المصاحف، ابن أبي داود ١/ ٢٢٨، وأخرجه الذهبي في سير أعلام النبلاء بلفظ (في القرآن لحن ستقيمه العرب بلسانها) (٤/ ٤٤٢).

القرآن الذي جمعه الصحابة لحنٌ على غير لسان العرب وهذا مناقض لما وصف الله تعالى به القرآن من كونه عربياً فصيحاً لا عوج فيه، مما يبين أن جمع الصحابة للقرآن ونقلهم له لا يمكن الاحتجاج به والاعتماد عليه !!

*** جواب الشبهة الثانية:**

إن الجواب هذه الآثار من جهتين: جهة السند ومن جهة المتن، وهذا بيانه.. وبالله التوفيق:

١. **أما من جهة السند:** فالسند منقطع لا يصح.

قال الإمام السيوطي رحمه الله: (وقال ابن الأنباري في كتاب الرد على من خالف مصحف عثمان في الأحاديث المروية عن عثمان في ذلك لا تقوم بها حجة لأنها منقطعة غير متصلة)[1]، وقال العلامة الآلوسي رحمه الله: (فالحق إن ذلك لا يصح عن عثمان والخبر ضعيف مضطرب منقطع).[2]

وقال الشيخ الزرقاني رحمه الله: (ونجيب على هذه الشبهة أولاً بأن ما جاء في هاتين الروايتين ضعيف الإسناد، وأن فيهما اضطراباً وانقطاعاً).[3]

فهذه الآثار لا تقوى على معارضة النصوص الصحيحة الدالة على صحة ما نقله الصحابة بل ما أجمعوا عليه عند جمع عثمان رضي الله عنه للمصحف الإمام.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ١/ ٥٣٨.

(٢) روح المعاني، الآلوسي، ١/ ٣٠، وسيأتي كلامه كاملاً إن شاء الله.

(٣) مناهل العرفان، الزرقاني، ١/ ٢٦٧.

٢. **وأما من جهة المتن:** إن افترضنا صحة الأثر عن عثمان رضي الله عنه فالجواب من وجوه:

• **منها:** ما حكاه ابن أبي داود نفسه بعد أن أورد الأثر حيث قال: هذا عندي بلغتها، وإلا لو كان فيه لحنٌ لا يجوز في كلام العرب جميعاً لما استجاز أن يبعث به إلى قوم يقرؤونه)[١]، **قلت:** أي أن اللحن لحن نسبي فهو لحن بالنسبة لبعض لغات العرب لا بالنسبة لها جميعاً.

• **ومنها:** أن اللحن المقصود لحنٌ نسبي أو هو لحن في بعض لغات العرب دون بعض ولا بأس بذلك لأن المقصود جمع الناس على لغة واحدة.

• **ومنها:** أن المقصود باللحن أن رسم المصحف فيه ما لا يزال يحتمل اللحن من قِبل غير العرب بسبب تشابهه في الرسم العثماني، ولكن العرب بتلاوتها الصحيحة للرسم العثماني ستقيم للناس هذا اللحن فيرتفع الإشكال.[٢]

---

(١) المصاحف ابن أبي داود ١/ ٢٢٨.

(٢) هذا الوجه من كلامي، ثم عثرت على مثله في حاشية تحقيق كتاب المصاحف لابن أبي داود لمحققه الدكتور محب الدين واعظ حيث نقل عن الداني ما يلي: (فإن قال: فما وجه ذلك عندك لو صح عن عثمان رضي الله عنه؟ **قلت:** وجهه أن يكون عثمان رضي الله عنه أراد باللحن المذكور فيه التلاوة دون الرسم، إذ كان كثير منه لو تلي على حال رسمه لانقلبت بذلك معنى التلاوة وتغيرت ألفاظها، ألا ترى قوله (أو لأأذبحنه) و (لأاوضعوا)، و(من نبأى المرسلين)، و(سأوريكم) و(الربوا) وشبهه مما زيدت فيه الألف والواو والياء في رسمه، لو تلاه تال لا معرفة له بحقيقة الرسم على حال صورته في الخط لصيَّر الإيجاب نفياً، ولزاد في اللفظ ما ليس فيه ولا من أصله، فأتى من اللحن بما لا خفاء به على من سمعه، مع كون رسم ذلك كذلك =

ويمكن اختصار الجواب المتقدم فيما قاله العلامة الآلوسي رحمه الله: (وأما قول عثمان أن في القرآن لحناً إلخ فهو مشكلٌ جداً، إذ كيف يظن بالصحابة أولاً اللحن في الكلام فضلاً عن القرآن وَهُم هُم، ثم كيف يظن بهم ثانياً اجتماعهم على الخطأ وكتابته، ثم كيف يظن بهم ثالثاً عدم التنبه والرجوع، ثم كيف يظن بعثمان عدم تغييره، وكيف لتقيمه العرب وإذا كان الذين تولوا جمعه لم يقيموه وهم الخيار فكيف يقيمه غيرهم، فلعمري إن هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادةً، فالحق إن ذلك لا يصح عن عثمان والخبر ضعيف مضطرب منقطع. وقد أجابوا عنه بأجوبة لا أراها تقابل مؤونة نقلها، والذي أراه أن رواة هذا الخبر سمعوا شيئاً ولم يتقنوه فحرفوه فلزم الإشكال وحل الداء العضال، وهو ما روى بالسند عن عبدالله بن عبد الأعلى قال: (لما فرغ من المصحف أتى به عثمان فنظر فيه فقال: أحسنتم وأجملتم، أرى شيئاً سنقيمه بألسنتنا)، وهذا لا إشكال فيه لأنه عُرض عليه عقيب الفراغ من كتابته فرأى فيه ما كتب على غير لسان قريش).(١)

= جائزاً مستعملاً، فأعلم عثمان رضي الله عنه إذ وقف على ذلك أن من فاته تمييز ذلك وعزبت معرفته عنه ممن يأتي بعده سيأخذ ذلك عن العرب، إذ هم الذين نزل القرآن بلغتهم فيعرفوه بحقيقة تلاوته ويدلونه على صواب رسمه ، فهذا وجهه عندي والله أعلم). [المقنع ١١٩- ١٢٠] اهـ.

(١) روح المعاني الآلوسي - ١/ ٣٠- ٣١. ثم قال رحمه الله: (نعم يبقى ما روى بسند صحيح على شرط الشيخين عن هشام بن عروة عن أبيه قال: «سألت عائشة رضي الله تعالى عنها عن لحن القرآن عن قوله تعالى:﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، وعن قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ =

فهذه الشبهة واهيةٌ مردودة لا تقوم أمام إجماع الصحابة الكرام على المصحف العثماني، وهم العدول الثقات الذين تحروا كل حرف من القرآن ولم يثبتوا آية في المصحف الإمام إلا بعد التثبت والتوافق بين المحفوظ روايةً في الصدور والمحفوظ كتابةً في السطور.

❖ **الشبهة الثالثة: اختلاف مصاحف الصحابة ودعوى سقوط بعض القرآن.**[1]

عقد ابن أبي داود رحمه الله في كتابه المصاحف فصلاً بعنوان (باب اختلاف مصاحف الصحابة) وقال رحمه الله: (إنما قلنا (مصحف فلان) لما خالف مصحفنا هذا

= وعن قوله تعالى ﴿إِنَّ الذِيْنَ آمَنُوا وَالذِيْنَ هَادُوْا وَالصَّابِئُونَ﴾، فقالت: يا ابن أخي هذا عمل الكتاب أخطؤوا في الكتاب»، وكذا ما روى عن سعيد بن جبير كان يقرأ ﴿وَالْمُقِيْمِينَ الصَّلَاةَ﴾ ويقول: هو لحن من الكاتب. ويجاب عن الأول بأن معنى قولها أخطؤوا أي في اختيار الأَولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه لا أن الذي كتبوه من ذلك خطأ لا يجوز، فإن ما لا يجوز مردود وإن طالت مدة وقوعه، وهذا الذي رأته عائشة وكم لها من رأى رضي الله تعالى عنها ، وعن الثاني بأن معنى قوله لحن من الكاتب لغة وقراءة له، وفي الآية قراءة أخرى وللنحويين في توجيه هذه القراءات كلام طويل ستسمعه فيما بعد إن شاء الله).

(١) أوردت هذه الشبهة على سبيل الاستشكال درءاً لها. وإن كانت هناك شبهات يثيرها الشيعة حول النقص الذي أحدثه الصحابة –حاشاهم– في القرآن الكريم كما نقل عنهم الشيخ الزرقاني رحمه الله حيث قال: (يزعم بعض غلاة الشيعة أن عثمان ومن قبله أبو بكر وعمر أيضاً حرفوا القرآن وأسقطوا كثيراً من آياته وسوره). [مناهل العرفان ١/ ١٩٤]، لم أر تطويل البحث بها لأنها كما قال رحمه الله: (أنها اتهامات مجردة عن السند والدليل). [مناهل العرفان ١/ ١٩٥].

من الخط أو الزيادة أو النقصان)[1]، فهذا كله مشكل وقد يزعزع الثقة في ما نقله الصحابة حيث إنهم مختلفون في القرآن ومصاحفهم غير متطابقة، وهم مختلفون في إثبات وإسقاط قدرٍ من القرآن، فكيف يسلم الاحتجاج بهم في إثبات القرآن الكريم روايةً؟؟

*** جواب الشبهة الثالثة:**

إن هذه الشبهة تدور حول مسألة فيها وجه من الحقيقة وفيه وجه من التأويل الفاسد لهذه الحقيقة؛ وبيان ذلك أن مسألة اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم في مصاحفهم أمر ثابت، ولكن ما هي هذه المصاحف التي اختلفوا فيها؟

إن المعلوم أن الكتابة لم تكن المعول عليه الرئيسي في تلقي وحفظ القرآن الكريم بل كان جل اعتمادهم على الحفظ، ومع هذا فنحن نعلم أن القرآن الكريم قد كُتب كاملاً في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، ولكنه لم يكن مجموعاً في مصحف واحد إمام.

وهكذا كان بعض الصحابة يكتب لنفسه ما يستعين به على الحفظ، ومعلوم أن ما يكتبه كل صحابي هو ما يحتاج إليه هو ليستعين على حفظ سورة صعب عليه ضبطها أو كان حديث عهد بها ونحو ذلك، فهي مصاحف (خاصة) إن صحت التسمية، وإطلاق كلمة (مصحف) عليها هو بالاعتبار اللغوي لا بالاعتبار الاصطلاحي.

---

(١) كتاب المصاحف ‏ ابن أبي داود ‏ ١/ ٢٨٣-٢٨٤.

فإذا كان الأمر كذلك فإن الاختلاف الوارد عنهم ينصرف إلى أحد وجهين:

➢ **أولهما**: اختلاف في ما يكتبه بعضهم دون بعض ليستعين بالكتاب على الحفظ ويكتفي فيما يضبطه ضبطاً جيداً بحفظه.

➢ **وثانيهما**: اختلاف في زيادة أو نقصان لفظ عائد إلى تعدد القراءات والحروف التي أقرأ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضهم دون بعض كما تقدم.

وقد طُوي هذا الاختلاف بعد أن وفق الله تعالى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضاه إلى جمع الناس على مصحفٍ إمام واحد، وعلى قراءة واحدة إسقاطاً للرخصة التي تحول موجبها إلى داعٍ للخلاف والفرقة، كما سيأتي مفصلاً.

هذه بعض الشبهات التي قد ترد على حجية الصحابة في رواية القرآن. وجدير بالذكر أن الشيخ الزرقاني رحمه الله تعالى قد فصَّل في استعراض كثير من الشبهات المتعلقة بالقرآن الكريم من حيث نقله وحفظه ورسمه وفصَّل في الرد عليها تفصيلاً نفيساً فيوصى بالرجوع إليه.[1]

➢ **المطلب الثاني: شبهات حول حجية الصحابة في القرآن الكريم دراية.**

قد تدور شبهة حول حجية الصحابة رضوان الله عليهم في القرآن الكريم درايةً أعني فيما يتعلق بتفسير القرآن الكريم، ومستند هذه الشبهة ما هو ثابت من وقوع الاختلاف بين الصحابة رضوان الله عليهم وتلاميذهم من أئمة السلف في تفسير آيات الكتاب العزيز، لا سيما ما يجتهدون في تفسيره بالرأي، قال أحمد أمين في كتابه: [فجر

---

(١) ينظر مناهل العرفان- الزرقاني - ١/ ٢٦٦-٢٧٥.

الإسلام]: (وهذا الاجتهاد هو سبب الاختلاف بين الصحابة والتابعين في تفسيرهم لألفاظ القرآن وآياته اختلافاً واضحاً تكاد تلمسه في كل صفحة من صفحات تفسير ابن جرير الطبري)[1].

فكيف يكون هؤلاء حجة في التفسير وهم مختلفون في التفسير، متناقضون في التعبير؟؟

وهذه الشبهة قد تغلب على البعض فيراها مدعاةً للتنصل من التفسير بالمأثور عنهم، وقد تقدم بيان مكانته ومرتبته بالنسبة لمراتب التفسير، فإذا بهذا البعض يطلق العنان لرأيه يفسر القرآن به على هواه، وهذه حقيقة مرمى هذه الشبهة ومنتهاها، فما الجواب عن هذه الشبهة؟

*** جواب الشبهة حول اختلاف الصحابة في التفسير:**

فأما وقوع الاختلاف في تفسير الصحابة للقرآن الكريم فحقيقة لا مرية فيها، ولكن أي نوع من الاختلاف هذا وما هي حقيقته وأثره على الاحتجاج بهم في فهم كتاب الله عز وجل؟

إن أسباب الاختلاف في تفسير القرآن الكريم متنوعة وكثيرة، وهو يعود عند النظر إلى الاختلاف في النقل أو الرأي، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (الاختلاف في التفسير على نوعين: منه ما مستنده النقل فقط، ومنه ما يُعلم بغير ذلك، إذ العلم إما نقل مصدَّق، وإما استدلال محقَّق)[2]، فعند الحديث عن المنقول عن الصحابة فإن مظهر

---

(١) فجر الإسلام – أحمد أمين – ١/ ٢٠١.

(٢) مجموع الفتاوى – ابن تيمية – ١٣/ ١٨٥.

الاختلاف ها هنا هو تعدد المنقول وعدم اتفاقه في التعبير عن المراد بالآية أو اللفظ القرآني، بحيث تجد أن اللفظ القرآني الواحد أو الآية قد أُثر عنهما كثيرٌ من الأقوال التي يبدو التعارض فيها ظاهراً، ولكن بالتمحيص والتدقيق في هذه المأثورات نجد أن الخلاف فيها راجع إلى عدة أسباب يمكن تصنيفها اختصاراً بما يلي:

قد يرد اللفظ القرآني فيعبر عنه كل واحد من السلف بعبارة غير عبارة صاحبه، وهذه العبارة تدل على معنى في المسمى غير المعنى الذي تدل عليه عبارة الآخر، وهذان المعنيان موجودان في المسمى الواحد الذي يفسرانه.(١)

قد يرد اللفظ القرآني ويكون اسماً عاماً فيفسر كل من المفسرين هذا الاسم العام بذكر بعض أنواعه لينبه المستمع إليه على سبيل التمثيل لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه.(٢)

---

(١) المصدر السابق ١٣/ ١٧٨، **قلت**: وبيان ذلك أن المسمى الواحد تجتمع فيه عدة معاني أو صفات ولا يعني ذلك تعدد ذواتها، بل الذات واحدة وليس هناك أي تعارض بين التعبير عن هذه الذات بمعنى أو بآخر طالما أن المعنيين متحققان فيها، ومثال ذلك يوم القيامة، فالمسمى واحد ولكن قد يُعبر عنه بمعان مختلفة كلها متحققة في هذا المسمى كقولنا: يوم الدين ويوم الحشر ويوم التغابن، فكل من هذه التعبيرات تدل على مسمى واحد ولكن ذكر معنى مختلف في الأول عن الثاني وفي الثاني عن الثالث، وهذا ليس اختلافاً حقيقاً.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٣/ ١٨٠، **قلت**: والحقيقة أن هذا الصنف قد تندرج تحته أصناف أخرى نمثل لها فيما يلي:

ذكر بعض أنواع العام على سبيل المثال: فقد يصعب أحياناً تعريف العام بالحد المطلق فيلجأ المفسر إلى التمثيل لهذا العام بذكر بعض أنواعه، وخذ مثلاً ما أُثر في تفسير قول الله تعالى: =

= ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾،حيث جاء فيه أن الظالم لنفسه أصحاب المشأمة، والمقتصد أصحاب الميمنة والمصدر السابق بالخيرات المصدر السابقون، وقيل: الظالم التالي للقرآن ولا يعمل به، والمقتصد التالي للقرآن ويعمل به والمصدر السابق التالي للقرآن العالم به ويعمل به، وقيل: الظالم الغافل عن الصلاة فيفوته الوقت والجماعة، والمقتصد لا يفوته الوقت ولكن تفوته الجماعة، والمصدر السابق يحافظ على الوقت والجماعة، وقيل: المصدر السابق الذي يدخل المسجد قبل تأذين المؤذن والمقتصد من يدخل المسجد بعد تأذين المؤذن، والظالم من يدخل بعد إقامة الصلاة، وقيل غير ذلك، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فمعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المضيع جميع الواجبات والمنتهك للمحرمات، والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات، والمصدر السابق يدخل فيه من سبق فتقرب بالحسنات مع الواجبات، .. ثم إن كلاً منهم [أي المفسرين] يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات.. فكل قول فيه ذكر نوع داخل في الآية لتعريف المستمع بتناول الآية له وتنبيهه به على نظيره).

تعدد أسباب النزول: فمن المعروف مثلاً أن بعض الآيات قد يُنقل أكثر من سبب نزول فيها، وإن هذا التعدد والاختلاف يُحمل على أن كل سبب يمثل فرداً من أفراد الحكم العام للآية، ومثال ذلك سبب نزول آية اللعان ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِيْنَ﴾، فقد ورد بطريق صحيح عند البخاري أن الآية نزلت في هلال بن أمية حين قذف امرأته، وفي طريق صحيحة أخرى عنده أيضاً أنها نزلت في عويمر العجلاني، فهذا الاختلاف الظاهري ليس اختلافاً حقيقياً وإنما هو من قبيل التمثيل للعام ببعض أفراده، قال ابن تيمية: (وإذا عرف هذا فقول أحدهم: نزلت في كذا، لا ينافي قول الآخر: نزلت في كذا، إذا كان اللفظ يتناولهما.

ومرة أخرى نقول إن هذا الاختلاف في حقيقته ليس اختلاف تعارض وتضاد وإنما هو من نوع اختلاف التنوع والتعدد أيضاً.

وجود أمورٍ متعلقة باللفظ نفسه، مما يؤدي إلى تنازع أو تعدد الأقوال في كشف معناه. وهذا الصنف تندرج تحته عدة أنواع بحسب ما يتعلق باللفظ.[1]

---

(١) ومن ذلك ما يلي:

احتمال اللفظ لأكثر من معنى: كما يحصل بسبب الاشتراك اللفظي ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾، فكلمة قسورة قيل هو الأسد، وقيل هو الرامي، وقيل الصائد، وكلها معانٍ محتملة للفظ الواحد، فذكر كل من المفسرين واحداً منها يؤدي إلى التنازع في تفسير اللفظ، لا سيما أن المعاني المختلفة للفظ المشترك قد لا تكون قريبة من بعضها البعض بحيث يقع نوع من التضاد والتعارض الحقيقي بين هذه التفاسير. ومن المفيد التنبيه إلى أن كل هذه المعاني قد تكون مرادة في مواضع مختلفة من القرآن الكريم إذا تكرر وقوع اللفظ كما ذكر ابن تيمية رحمه الله، بمعنى أن أحد المعاني يكون هو المراد في موضع بينما يكون المعنى الآخر هو المراد في الموضع الآخر وهكذا، لا أنها كلها مرادة في نفس الموضع.

وجود ألفاظ مقاربة لمعنى اللفظ القرآني: بحيث يعبِّر كل واحد من المفسرين عن هذا اللفظ القرآني بأحد هذه الألفاظ المتقاربة، وهذا قد يفضي إلى توهم الاختلاف في التفسير بينما هو في الحقيقة مجرد تباين في التعبير عن المعنى القريب للفظ، وحيث إن اللفظ القريب لا يطابق اللفظ المفسَّر تمام المطابقة في المعنى ساغ أن يعبَّر عنه بألفاظ مختلفة طالما كان كل منها يحمل قدراً من المعنى الموافق لمعنى اللفظ المفسَّر، ومثال ذلك تفسير كلمة أوحينا في قوله تعالى: ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾، فمنهم من يفسر الوحي بمعنى: الإعلام، أو يقول غيره: أوحينا أي أنزلنا، فهذا كله كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية تقريب لا تحقيق، فإن الوحي إعلام سريع خفي. وكذلك في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَآءُ مَوْرًا﴾ جاء في تفسيرها: تتحرك تحريكاً، وتدور دوراً، وتحركها لأمر الله، وموج بعضها في بعض،وهذه الألفاظ كلها مقاربة لمعنى المور وهو الجريان السريع، وقد يظن البعض أن هذا اختلاف وليس هو اختلاف حقيقي كما هو ظاهر. =

والحاصل أن مآل هذه الاختلافات في الغالب إلى التنوع لا إلى التضاد أو التعارض، وهذه هي السمة العامة لتفسير السلف لا سيما الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين فالاختلاف الحقيقي في التفسير قليل عندهم عند النظر والتحقيق، قال ابن تيمية رحمه الله: (الخلاف بين السلف في التفسير قليل، وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد)[1]، **قلت**: ولا غرابة في ذلك لأن الأحكام المختَلف فيها مسلكها الاجتهاد

= **التضمين**: وهو من أسباب الاختلاف في التفسير حيث إنه من المعلوم أن العرب تضمِّن الفعل معنى فعلٍ آخر وتعديه تعديته، ويكون هذا التضمين من خلال الحروف، فمن لم يدرك هذا يعتقد خطأً أن بعض هذه الحروف قد يقوم بعضها الآخر في سياق الآية، فإذا نظرت إلى قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾ وجدت من يقول أن معنى ﴿بها﴾ أي: ﴿منها﴾ ويظن أن حرف ﴿من﴾ يقوم مقام حرف الباء في المعنى، وهذا غير صحيح، لأن فعل شرب قد ضُمِّن معنى روي ولذلك عداه بالباء ليكون المعنى: يشرب منها ويرتوي بها. وواضح أن هذا الاختلاف في التفسير ناجم عن جهل في اللغة وأساليب العرب في التعبير.

اختلاف القراءات: فقد تختلف القراءتان في لفظ قرآني فيفسر كل واحد اللفظ في كل قراءة بمعناه فينتج الاختلاف أيضاً، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَالُوا۟ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ﴾، فقد قُرأت بتشديد الكاف ﴿سُكِّرَت﴾ وفي قراءة مجاهد والحسن: ﴿سُكِرَت﴾ بالتخفيف، ففسرت الأولى بالسد وفسرت القراءة الثانية بالسحر، فالاختلاف في التفسير ناشئ عن تعدد القراءات، ويمكن اعتبار هذا أيضاً من اختلاف التنوع لا من اختلاف التعارض والتضاد.

(١) مجموع الفتاوى ١٣/١٧٨.

فيتصور وقوع الاختلاف في الفهم والاستنباط، أما التفسير فمعلوم مدى تورع السلف عن القول فيه بالرأي وإنما هو القول بالمأثور أو التعبير حسب أصول اللغة وهذان لا يمكن أن يؤديا إلى تناقض أو تعارض حقيقي في الغالب كما رأينا.

وأما المستند الثاني للاختلاف في التفسير وهو الرأي فإن الصحابة رضوان الله عليهم أبعد ما يكونوا عن ذلك بسبب شدة تورعهم عن الخوض في كتاب الله تعالى، وجل ما في التفسير من اختلاف راجع إلى محض الرأي المذموم فلا تجد منه شيئاً منسوباً للصحابة رضوان الله عليهم بل عامته منسوب إلى أهل الأهواء والبدع[1]، وقد وقى الله تعالى صحابة رسوله صلى الله عليه وسلم من ذلك ولله الحمد.

وأنقل هنا كلاماً نفيساً للحافظ ابن قيم الجوزية حيث قال رحمه الله:

(فإن قيل: فنحن نجد لبعضهم[2] أقوالاً في التفسير تخالف الأحاديث المرفوعة الصحاح، وهذا كثير كما فسر ابن مسعود الدخان بأنه الأثر الذي حصل عن الجوع الشديد والقحط، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه دخان يأتي قبل يوم

---

(١) **ويمكن اختصار أسباب هذه الاختلاف الناجم عن التفسير بالرأي المذموم فيما يلي:**

أ) اعتقاد معنى ما وحمل ألفاظ القرآن الكريم عليه، كما قال شيخ الإسلام رحمه الله: (والمقصود أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين لا في رأيهم ولا في تفسيرهم..).

ب) تفسير القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده المتكلم بالعربية من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن والمنزل وعليه والمخاطب به.

(٢) **أي**: بعض الصحابة.

القيامة يكون من أشراط الساعة مع الدابة والدجال وطلوع الشمس من مغربها)... ونقل أقوالاً أخرى في التفسير عن الصحابة جاءت السنة الصحيحة بخلافها، ثم قال رحمه الله: (قيل: الكلام في تفسيره[1] كالكلام في فتواه سواء، وصورة المسألة هنا كصورتها هناك سواء بسواء؛ وصورتها أن لا يكون في المسألة نصٌ يخالفه، ويقول في الآية قولاً لا يخالفه فيه أحد من الصحابة، سواء عُلم اشتهاره أو لم يعلم، وما ذُكر من هذه الأمثلة فقد فُقِد فيه الأمران، وهو نظير ما روي عن بعضهم من الفتاوى التي تخالف النص وهم مختلفون فيها سواء. فإن قيل: لو كان قوله حجة بنفسه لما أخطأ، ولكان معصوماً لتقوم الحجة بقوله، فإذا كان يفتي بالصواب تارة وبغيره أخرى، وكذلك تفسيره فمن أين لكم أن هذه الفتوى المعينة والتفسير المعين من قسم الصواب؟ إذ صورة المسألة أنه لم يقم على المسألة دليل غير قوله، وقوله ينقسم، فما الدليل على أن هذا القول المعين من أحد القسمين ولا بد؟ قيل: إن الأدلة المتقدمة[2] تدل على انحصار الصواب في قوله في الصورة المفروضة الواقعة، وهو أن الممتنع أن يقولوا في كتاب الله الخطأ المحض، ويمسك الباقون عن الصواب فلا يتكلمون به، وهذه الصورة المذكورة وأمثالها قد تكلم فيها بغير الصواب، **والمحظور إنما هو خلو عصرهم عن ناطق بالصواب واشتماله على ناطق بغيره فقط، فهذا هو المحال، وبهذا**

---

(١) **أي**: تفسير الصحابي.

(٢) يريد رحمه الله الأدلة على وجوب اتباع الصحابة وقد بسطها آنفاً. إعلام الموقعين ٢/ ٤٥٤-٤٧٨.

خرج الجواب عن قولكم: لو كان قول الواحد منهم حجة لما جاز عليه الخطأ، فإن قوله لم يكن بمجرده حجة، بل بما انضاف إليه مما تقدم ذكره من القرائن).[1]

فهذا الذي ذكره ابن قيم الجوزية في غاية الحسن، فأقوال الصحابة إما أن تتفق مع السنة وإما أن تكون إجماعاً فلا خلاف في حجيتها، وإما أن تختلف أو ينفرد أحدهم بقول لا مخالف له فلا يخرج الحق عن مجموع أقوالهم رضوان الله عليهم أجمعين.

بهذا أكون قد استعرضت أهم الشبهات المتعلقة بحجية الصحابة في القرآن الكريم من جهة الرواية والدراية، والله تعالى أعلم.

- **المبحث السادس: الآثار المترتبة على تقرير حجية الصحابة في القرآن الكريم.**

إن من المناسب بعد استعراض الأدلة القاطعة على حجية الصحابة رضوان الله عليهم في نقل القرآن الكريم وتفسيره أن نعرج سريعاً على أهم الآثار المترتبة على تقرير هذه الحجية، لتتضح لنا الحكمة الإلهية في اختيار هذا الجيل الإيماني الأول من هذه الأمة الوسط الخيار، الجيل الذي تلقى الأمانة وحملها وحفظها وأداها، فكان نعم المؤتمن وكان نعم المؤدي، فهذه جملة سريعة من هذه الآثار؛ ربِّ يسر وأعن:

حفظ القرآن الكريم من الضياع: لقد تعهد الله تعالى بحفظ كتابه الكريم حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وكان من حفظ الله تعالى لكتابه أن قيَّض له هذا الجيل الفذ الذي اعتنى بحفظ وضبط كل لفظ من ألفاظه بل كل حرف من حروفه، وكانوا في ذلك على سنن نبيهم صلى الله

---

(١) إعلام الموقعين ابن قيم الجوزية ٢/ ٤٨٠-٤٨١.

عليه وسلم، حتى إذا توفي بأبي هو وأمي صلى الله عليه وسلم وانقطع الوحي وزال ما كان محتملاً من نسخ أو ترتيب في كتاب الله تعالى وانتشر الصحابة في الأمصار، تنبه الصحابة رضوان الله عليهم إلى خطر ذهاب القرآن بذهاب حفظته، فعمد أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وأرضاه إلى جمع القرآن.

فعن عبيد بن السباق أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: «أرسل إليَّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر رضي الله عنه: إن عمر أتاني فقال إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحر[1] القتل بالقرّاء بالمواطن فيذهب كثيرٌ من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن. قلت لعمر: كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال عمر: هذا والله خير، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر. قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فتتبع القرآن فاجمعه. فوالله لو كلفوني نقل جبلٍ من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن. قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله؟ قال: هو والله خير. فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره، ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ حتى خاتمة براءة،

---

(١) أي: يشتد ويكثر.

فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنه».[1]

فهذا الجمع الذي وفق الله تعالى الصحابة له كان لحفظ القرآن من الضياع، وليجتمع حفظ الصدور مع حفظ السطور فيكون أبلغ في الضبط والتحري. والعجب من بعض الروافض ممن يطعن في فعل أبي بكر رضي الله عنه هذا مع أن فِعلَه هذا من عظيم مناقبه ومن صادق نصحه لله ولكتابه ولرسوله وللمسلمين.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وقد تسول لبعض الروافض أنه يتوجه بالاعتراض على أبي بكر بما فعله من جمع القرآن في المصحف، فقال كيف جاز أن يفعل شيئاً لم يفعله الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام؟ **والجواب**: أنه لم يفعل ذلك إلا بطريق الاجتهاد السائغ الناشئ عن النصح منه لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أذن في كتابة القرآن ونهى أن يكتب معه غيره، فلم يأمر أبو بكر إلا بكتابة ما كان مكتوباً، ولذلك توقف عن كتابة الآية من آخر سورة براءة حتى وجدها مكتوبة مع أنه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه، وإذا تأمل المنصف ما فعله أبو بكر من ذلك جزم بأنه يعد في فضائله وينوه بعظيم منقبته)[2]، فرحم الله أبا بكر الصديق ورضي الله وأرضاه.

وقاية الأمة من الاختلاف في الكتاب: لا شك أن الأثر الأعظم لحجية الصحابة في نقل القرآن الكريم يتمثل في جمع الأمة على كتاب ربها ووقايتها من الاختلاف

---

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، حديث: (٤٩٨٦).

(٢) فتح الباري، ابن حجر، ١٠/ ١٥.

والتشرذم من بعد ما جاءها العلم. ولئن كان هذا الاختلاف دأب الأمم السابقة كما قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَآءهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩]، فإن الله تعالى قد أنقذ هذه الأمة من الاختلاف في كتابها.

ففي الحديث عن الإمام البخاري رحمه الله: «أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفةَ اختلافُهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى. فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق»[١]، فهذا الجمع هو الذي وحَّد به أمير المؤمنين عثمان رضي الله تعالى عنه الأمة ووقاها من الاختلاف.

فعن ثابت بن عمارة الحنفي قال: سمعت تميم بن قيس المازني قال: (قرأت القرآن على الحرفين جميعاً، والله ما يسرني أن عثمان لم يكتب المصحف وأنه وُلد لكل مسلم كلما

---

(١) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن حديث: (٤٩٨٧).

أصبح غلام فأصبح له مثل ما له، قال: قلنا له: يا أبا العنبر لم؟ قال: لو لم يكتب عثمان المصحف لطفق الناس يقرؤون الشعر).[1]

وقال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله: (وإنما حل مصحف عثمان رضي الله عنه هذا المحل لإجماع الصحابة وسائر الأمة عليه، ولم يجمعوا على ما سواه وبالله التوفيق، ويبين لك هذا أن من دفع شيئاً مما في مصحف عثمان كفر).[2]

والحاصل من هذا كله أن جمع عثمان رضي الله عنه الناس على حرف واحد بعد أن انقلب محل الرخصة مظنةً للفرقة والاختلاف، كان غاية التوفيق والسداد من الله عز وجل لهذا الخليفة الراشد؛ وحَّد به الأمة ومنعها من تنكب سبيل اليهود والنصارى في الاختلاف في كتاب ربهم، وبالله التوفيق.

*** إبطال شبهات أهل الزيغ والضلال في دعاوى نقصان القرآن ونزول الوحي بعده:**

لقد تجرأ بعض أهل الأهواء من الشيعة الإمامية فزعم أن رسول السماء جبريل عليه السلام المنزل على رسول الأرض محمد صلى الله عليه وسلم لم يبرح يتنزل بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على بشرٍ غيره ليوحي إليه ما لم يتنزل به على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد جاء في الكافي[3] ما نصه: (عندما سُئل الإمام الصادق عليه السَّلام

---

(١) المصاحف لابن أبي داود ١/ ١٧٨.

(٢) التمهيد لابن عبد البر ٤/ ٢٧٩.

(٣) الكافي يوزاي عند الإمامية الإثني عشرية صحيح البخاري عند أهل السنة (الموسوعة الميسرة في الأديان ١/ ٥٣). إذ هم لما كفروا الصحابة ردوا السنة الصحيحة ثم جاء بعضهم بما يقولون إنها أحاديث صحيحة وجُلُّ أسانيدها مجاهيل، ومن يضلل الله فما له من هاد.

عن مصحف فاطمة عليها السَّلام قال: «إن فاطمة مكثت بعد رسول الله صلَّى الله عليه و آله خمسة وسبعين يوماً ، وكان دخلَها حزنٌ شديد على أبيها، وكان جبريل يأتيها فيُحسن عزاءَها على أبيها، ويُطيب نفسها و يخبرها عن أبيها ومكانِه، ويخُبرها بما يكون بعدها في ذريتها[1]، وكان عليّ عليه السَّلام يكتب ذلك، فهذا مصحف فاطمة»[2]، وفي رواية أخرى في الكافي أيضاً عن أبي بصير قال: «قال الإمام الصادق عليه السَّلام: ...وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السَّلام وما يدريهم ما مصحف فاطمة عليها السلام، قال قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد ، قال قلت: هذا والله العلم. قال: إنه لعلم وما هو بذاك»).[3]

---

(١) فجبريل عليه السلام على هذه الرواية المكذوبة كان يأتي فاطمة رضي الله عنها بالوحي ويخبرها بالغيب حتى جمعت من ذلك قرآناً غير القرآن الذي نعرفه، والله المستعان على ما يصفون!، وجاء في رواية ثانية: وعن حمّاد بن عثمان ، عن الإمام الصادق عليه السَّلام أنه لما سأله: وما مصحف فاطمة؟ قال عليه السَّلام: (.. إن الله تعالى لمّا قبض نبيه، صلَّى الله عليه و آله دخلَ على فاطمة من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله عَزَّ و جَلَّ، فأرسل الله إليها ملكا يسلّي غمّها ويحدثها ، فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السَّلام فقال: إذا أحسست بذلك و سمعت الصوت قولي لي، فأعلمته بذلك ، فجعل أمير المؤمنين عليه السَّلام يكتب كلّما سمع حتى أثبت من ذلك مصحفاً)، ثم قال: (أما إنه ليس فيه شيء من الحلال و الحرام ، ولكن فيه علم ما يكون). [الكافي ١/ ٢٤٠].

(٢) الكافي الكليني – ١ / ٢٤١.

(٣) الكافي الكليني ١/ ٢٣٩، وقوله (وما هو بذاك) يعني أن لديهم علم آخر وراء ذلك أيضاً!

فهـؤلاء يدَّعون أن عند فاطمة وعلي رضي الله عنهما وأرضاهما وبرأهما مما قالوا فيهما قـرآناً آخر غير هذه الذي نعرفه، ولكن الله تعالى قيض للبراءة من هذا الهجر من القول لسان مَن يدَّعون الانتساب إليهم بالتشيع والنصرة والموالاة؟

فعـن أبي جحـيفة رضي الله عـنه قال: قلت لعلي رضي الله عنه: هل عندكم شيءٌ من الوحـي إلا مـا في كتاب الله؟ قال: «لا والذي فلق الحبَّة وبرأ النَسمة، ما أعلمه إلا فهماً يعطـيه الله رجـلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة». **قلت**: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يُقتل مسلم بكافر.[1]

وعـن عـبد العزيـز بن رفيع قال: (دخلت أنا وشداد بن معقل على ابن عباس رضي الله عـنهما فقـال لـه شداد بن معقل: أترك النبي صلى الله عليه وسلم من شيء؟ قال: ما تـرك إلا مـا بين الدفتين. قال: ودخلنا على محمد بن الحنفية فسألناه فقال: ما ترك إلا ما بـين الدفتـين)[2]، وقد ترجم الإمام البخاري لهذا الحديث بقوله: (باب: من قال ما ترك النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما بين الدفتين).

وقـال الحـافظ ابـن حجـر رحمـه الله: (وهذه الترجمة للرد على من زعم أن كثيراً من القـرآن ذهـب لـذهاب حملـته، وهـو شيء اخـتلقه الـروافض لتـصحيح دعـواهم أن التنـصيص على إمامة علي واستحقاقه الخلافة عند موت النبي صلى الله عليه وسلم كان ثابـتاً في القـرآن وأن الـصحابة كـتموه، وهـي دعوى باطلة لأنهم لم يكتموا مثل: (أنت

(١) صحيح البخاري كتاب الجهاد والسير باب فكاك الأسير حديث: ٣٠٤٧، **والعقل**: الدية.

(٢) صـحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب من قال لم يترك النبي صلى اله عليه وسلم إلا ما بين الدفتين حديث: (٥٠١٩).

عـندي بمنـزلة هـارون من موسى) وغيرها من الظواهر التي قد يتمسك بها من يدعي إمامـته[1]، كما لم يكتموا ما يعارض ذلك أو يخصص عمومه أو يقيد مطلقه، وقد تلطف المـصنف في الاسـتدلال عـلى الرافضة بما أخرجه عن أحد أئمتهم الذين يدّعون إمامته وهـو محمـد بـن الحنفـية وهو ابن علي بن أبي طالب، فلو كان هناك شيء ما يتعلق بأبيه لكـان هو أحق الناس بالاطلاع عليه، وكذلك ابن عباس فإنه ابن عم علي وأشد الناس له لزوماً واطلاعاً على حاله).[2]

والحاصـل أن إجمـاع الـصحابة رضـوان الله علـيهم عـلى المصحف الذي كتبه عثمان، والـذي كـان معـتمداً عـلى مـا جمعـه أبو بكر رضي الله عنه على علم ومسمع ومرأى من الـصحابة رضـوان الله علـيهم ممـا كـان مكـتوباً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم. إن اجـتماع الـصحابة عـلى هـذا المـصحف الإمام وإجماعهم عليه يقطع أمثال هذه الدعاوى الباهـتة التي تتهم الصحابة زوراً وبهتاناً بكتمان شيء من القرآن، وتدعي أن عند اثنين من الـصحابة علـماً لـيس عـند النبي صلى الله عليه وسلم وقرآناً يربو على ثلاثة أمثال ما ترك صـلى الله علـيه وسـلم. فالاجـتماع عـلى مـا اجتمع عليه الصحابة رضوان الله عليهم هو السبيل الوحيد إلى الاعتصام الحق بكتاب الله وعدم الانجراف وراء هذا الإفك الباطل!

---

(١) **أي**: لـو كـان الـصحابة حاشـاهم قد كتموا شيئاً مما فيه التنصيص على إمامة علي رضي الله عنه لكـتموا مـثل هـذا النص الذي قد يتعلق به من يدعي ذلك. وحديث: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى». أخرجه مسلم، باب من فضائل علي، حديث: (٢٤٠٤).

(٢) فتح الباري، ابن حجر، ١٠/ ٨٠.

حفـظ القـرآن مـن التأويل الفاسد: وحفظه من الخلل في فهمه وتدبره، فالحقيقة إنه رغـم حفـظ نـص القـرآن وروايـته سـليماً مـن التحـريف ومن الزيادة والنقصان، فإن الاختلاف قد دخل على الأمة من وجهٍ آخر هو الاختلاف في فهمه وتأويله، وليس هذا الاخـتلاف من جهة القرآن نفسه وإنما الآفة من جهة من يريد تأويله على هواه وعلى ما يوحيه عقله المجرد.

قـال الحـافظ ابن حجر رحمه الله: (ومن أمعن في البحث عن معاني كتاب الله محافظاً على ما جاء في تفسيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه الذين شاهدوا التنـزيل، وحـصَّل من الأحكام ما يُستفاد من منطوقه ومفهومه، وعن معاني السنة وما دلـت علـيه كذلك مقتصراً على ما يصلح للحجة منها، فإنه الذي يُحمد وينتفع به وعلى ذلـك يُحمـل عمل فقهاء الأمصار من التابعين فمن بعدهم، حتى حدثت الطائفة الثانية فعارضتها الطائفة الأولى، فكثر بينهم المراء والجدال وتولدت البغضاء وتسمَّوا خصوماً وهم من أهل دين واحد، والوسط هو المعتدل من كل شيء).[1]

فهـذا الـذي قاله رحمه الله غاية الفهم، فإن الاختلاف ما جرى في هذه الأمة إلا بعد أن تنكـبت طائفـة عـن طريق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في فهم وتفسير كـتاب الله، أمـا الـسعيد فمن تمسك بما عليه الأولون، فإنهم قد سبقوا سبقاً بعيداً، ومن حاد عنهم فقد حاد شمالاً ويميناً.

ولهـذا كـان مـن آثار التزام طريق الصحابة ومنهجهم في التفسير وعدم الخروج عن مجمـوع أقوالهم فيما أُثر عنهم السير على جادة الحق وصدق الاعتصام بكتاب الله، وكان

---

(١) فتح الباري ابن حجر ١٥/ ١٩٦.

من آثار ذلك اجتماع المسلمين على كتاب الله روايةً ودراية على النحو الذي أوحاه الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم وعلمه لأصحابه ونقلوه لنا، والتزام منهج الصحابة في فهم القرآن قد أشار إليه وإلى أهميته الصحابة الكرام أنفسهم.

فعن عمر رضي الله عنه قال: (سيأتي أناس سيجادلونكم بشبهات القرآن، خذوهم بالسنن فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله).[1]

وعن علي رضي الله عنه قال: (سيأتي قوم يجادلونكم فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله).[2]

فالحاصل أن التزام منهج الصحابة في فهم القرآن واعتقاد حجيتهم في ذلك هو السبيل للوقاية من التأويل الفاسد وما يجره على الأمة من السوء، والله تعالى أعلم.

فهذه بعض الآثار الحسنة العظيمة المترتبة على التزام سنن الصحابة واعتقاد فضلهم وحجيتهم في هذا الأصل العظيم من الدين أعني القرآن الكريم، ولا شك أن السعيد هو الموفق للتمسك بما أدوه إلينا وأن الطريد من تنكب لنفسه طريقاً وأخذ يصغي إلى وحي وليِّه الشيطاني فختم الله على قلبه أن يعي الهدي الرحماني، والله المستعان.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) المصدر السابق.



الفصل الثالث:

حجّية الصحابة في السنة النبوية، وفيه:

- **المبحث الأول:** تعريف السنة.
- **المبحث الثاني:** موارد حجية الصحابة في السنة النبوية.
- **المبحث الثالث:** أدلة حجية الصحابة في السنة رواية.
- **المبحث الرابع:** أدلة حجية الصحابة في السنة دراية.
- **المبحث الخامس:** شبهات حول حجية الصحابة في السنة.



▪ المبحث الأول: تعريف السنة.

➢ المطلب الأول: السنة في اللغة.

وهي من مادة سنن، ولها جملةٌ من المعاني اللغوية أذكر منها ما يلي:

الطريق والسيرة المسلوكة: فالسنن: الطريقة، يقال استقام فلان على سنن واحد[1]، والسنة: السيرة[2]، وهذا المعنى كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، أي: طريقهم وسيرتهم.

الحجة الواضحة والدليل: وقال أبو عبيد: (سنن الطريق سُنُنُه: محجَّته).[3]

البيان: والسنة البيان، يقال: (سنَّ الله سنة أي بين طريقاً قوياً).[4]

القصد والتوجه: والسنة القصد فيقال: (وامض على سننك؛ أي وجهك وقصدك).[5]

ابتداء الأمر: وسن أي ابتدأ الأمر[6]، وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من سن في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء».[7]

---

(١) مختار الصحاح الرازي - ١/ ١٣٣.

(٢) النهاية الجزري ٢/ ٤٠٩.

(٣) لسان العرب ابن منظور ١٣/ ٢٢٦.

(٤) المصدر السابق ١٣/ ٢٢٥.

(٥) المصدر السابق ١٣/ ٢٢٦.

(٦) المصدر السابق.

(٧) صحيح مسلم كتاب الزكاة- باب الحث على الصدقة حديث: (١٠١٧).

➢ **المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للسنة.**

تتعدد إطلاقات السنة بالمعنى الاصطلاحي بحسب اهتمام أهل العلم، وقد أشار الإمام الشاطبي إلى هذه الإطلاقات فأوجزها فيما يلي:

* **تعريف الأصوليين**: وهي (ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فعله أو قرر عليه).[1]

* **تعريف علماء العقيدة**: وهي (هدي النبي صلى الله عليه وسلم في أصول الدين)[2]، حيث يطلق لفظ السنة في مقابلة البدعة: فيقال فلان على سنة إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبي صلى الله عليه وسلم، ويقال فلان على بدعة إذا عمل على خلاف ذلك. وبهذا المعنى وضع أئمة السلف متونهم وكتبهم في أصول الدين بعنوان (السنة)، ككتاب السنة للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، والسنة للخلال رحمه الله، والسنة للبربهاري رحمه الله، والسنة لابن أبي عاصم رحمه الله، والسنة للمروزي رحم الله الجميع.

ويلتحق بهذا التعريف إطلاق لفظ السنة على ما عمل عليه الصحابة وُجد ذلك في الكتاب أو السنة أو لم يوجد: لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم لم تُنقل إلينا أو اجتهاداً مجتمعاً عليه منهم أو من خلفائهم، فإن إجماعهم إجماع وعمل خلفائهم راجع أيضاً إلى حقيقة الإجماع، ويدل على هذا الإطلاق قوله عليه الصلاة والسلام: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين»[3].[4]

---

(١) مذكرة أصول الفقه الشنقيطي ١/ ٩٢.

(٢) حجية السنة الدكتور الحسين شواط ١/ ٢٣.

(٣) سنن أبو داود كتاب السنة – باب لزوم السنة– حديث: (٤٦٠٧) وهذا جزء من الحديث.

(٤) ويمكن مراجعة هذه الإطلاقات بتوسع في (الموافقات الشاطبي ٤/ ٢-٣).

* **تعـريف المحدِّثـين**: وهـي (مـا يـنقل عن النبي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية)[1]. فالسنة هنا بمعنى الحديث أي ما يُنقل بالإسناد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متناولاً جميع جوانب شخصيته صلى الله عليه وسلم.

وهـذا التعريف للسنة هو أوسعها من حيث الإطلاق لتناولها جميع جوانب شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم قبل البعثة وبعدها.

* **تعـريف الفقهـاء**: والـسنة عـندهم بمعنى المندوب وهذا ما عرفه الآمدي فقال: (المطلوب فعله شرعاً من غير ذم على تركه مطلقاً).[2]

وهـنا أود التنبـيه إلى أمـرٍ مهـم جـداً يختـلج عـلى كثير من المسلمين ألا وهو الخلط والالتـباس بـين تعـريف الـسنة بالمعنى الفقهي المرادف للمندوب، وبين السنة بمعناها الأعم الذي هو أحد أصول الدين الواجب اتباعها.

قـال مكحـول رحمـه الله: (الـسنة سـنتان؛ سنة الأخذ بها فريضة وتركها كفر، وسنة الأخذ بها فضيلة وتركها إلى غيرها حرج).[3]

وعـن أبي حمـاد قـال: (سـمعت سـفيان الثوري يقرأ على علي بن الحسن: واعلم أن الـسنة سـنتان؛ سـنة أخـذها هـدى وتـركها ضـلالة، وسنة أخذها هدى وتركها ليس بضلالة).[4]

---

(١) شرح علل الترمذي ابن رجب الحنبلي ١/ ١٥٦.

(٢) الإحكام الآمدي ١/ ١٦٣.

(٣) سنن الدارمي ١/ ١٥٣- رقم (٥٨٩).

(٤) حلية الأولياء الأصبهاني ٧/ ٣٥.

فالقسم الأول الذي تركه ضلالة فهو معنى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من رغب عن سنتي فليس مني».[1]

والقسم الثاني فهو الذي جاء في الحديث الصحيح عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه: «أن أعرابياً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثائر الرأس فقال: يا رسول الله أخبرني ماذا فرض الله علي من الصلاة. فقال: الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً. فقال: أخبرني بما فرض الله علي من الصيام. فقال: شهر رمضان إلا أن تطوع شيئاً. فقال: أخبرني ما فرض الله علي من الزكاة. فقال: فأخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم شرائع الإسلام. قال: والذي أكرمك لا أتطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله علي شيئاً. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفلح إن صدق أو دخل الجنة إن صدق»[2]، فهذا الذي قال الأعرابي أنه لا يفعله هو من قسم السنة الذي يجوز تركه بمعنى المندوب. فليحذر المسلم إذاً من ترك سنةٍ يفضي تركها إلى الضلالة، وليحذر كذلك من الزهد في مجموع السنة المندوبة فإن ذلك قريب في معناه من هجر السنة الواجبة، وإنما رخص في ترك أفراد السنة المندوبة، والله أعلم.

والسنة التي يدور عليها كلامنا هي بتعريف علماء العقيدة، أي السنة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهة كونها أصلاً من أصول الدين والتشريع، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فالسنة كالشريعة هي ما سنه الرسول – صلى الله عليه وسلم – وشرعه من العمل)[3]، والله أعلم.

(١) صحيح البخاري – كتاب النكاح – باب الترغيب في النكاح – حديث: (٥٠٦٣).

(٢) صحيح البخاري – كتاب الصوم – باب وجوب الصوم – حديث: (١٨٩١).

(٣) مجموع الفتاوى – ابن تيمية – ١٩/ ١٦٦.

➢ **المطلب الثالث: العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للسنة.**

تقدمت معنا معانٍ عدة للسنة في اللغة، ومن المناسب أن نتأمل في علاقة هذه المعاني بالإطلاق الشرعي للسنة، وفيما يلي بيان ذلك:

الطريق والسيرة المسلوكة: فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي الطريق الواجب اتباعها، وهي الطريق التي يسلكها من أراد الفلاح في الدين والدنيا.

الحجة الواضحة والدليل: والسنة المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أيضاً الحجة الواضحة وهي الدليل لمن أراد السير على جادة الحق والتزام هدي الإسلام، فبالسنة اتضح السبيل وارتفع العذر وهلك من هلك عن بينة وحي من حي عن بينة.

البيان: وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءت مبينة لكتاب الله تعالى مفسرةً له؛ فصلت مجمله، وبينت مبهمه، وخصصت عمومه، وقيدت مطلقه، فهي كما ذكر السيوطي رحمه الله عن يحيى بن أبي كثير قال: (السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب قاضياً على السنة، أخرجه الدارمي وسعيد بن منصور، قال البيهقي: ومعنى ذلك أن السنة مع الكتاب أقيمت مقام البيان عن الله، كما قال الله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]).[1]

القصد والتوجه: حيث إن من يلتزم السنة النبوية فإنه يفعل ذلك قاصداً الفلاح في الدنيا والآخرة، وهو يفعل قاصداً تحقيق مرضاة الله عز وجل من خلال طاعة رسوله

(١) مفتاح الجنة – السيوطي – ١/ ٤٣.

صلى الله عليه وسلم والتزام سنته، كما صح في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئتُ به».(١)

ابتداء الأمر: وهذا المعنى منطبق على السنة التي ابتدأها النبي صلى الله عليه وسلم بوحيٍ من ربه فلم يسبقه هديٌ أكمل ولا أتم منه، فسنته أكمل السنن وأقومها وأفضلها وخاتمتها، صلى الله على صاحبها وسلم تسليماً كثيراً.

والحاصل أن المعاني اللغوية للفظ السنة مناسبة تمام المناسبة للمعاني الاصطلاحية، وبهذا تتضافر معاني اللغة والشرع لتنقل لنا هذه الصورة البهية لهدي خير البرية صلوات الله وسلامه عليه.

▪ المبحث الثاني: موارد حجية الصحابة في السنة النبوية.

إن السنة النبوية شطر الوحي، وهي شقيقة القرآن الكريم ومثيلته في الحجية والاعتبار، ولقد اعتنى الصحابة رضوان الله عليهم بسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم غاية الاعتناء لما استشعروه من عظيم فضل الله تعالى ومنته عليهم ببعثة هذا النبي من أنفسهم، يبلغهم وحي السماء وكلام الخالق سبحانه وتعالى، ويبين لهم بسننه القولية والفعلية والتقريرية وبسماته الخلقية السامية مراد الله عز وجل من كلامه، وهذا كما قاله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ

---

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (أخرجه الحسن بن سفيان وغيره ورجاله ثقات وقد صححه النووي في آخر الأربعين). [الفتح (١٥/ ٢٢٢)، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٢)]، والبيهقي بلفظ: «لن يستكمل مؤمن إيمانه حتى يكون هواه تبعا لما جئتكم به»، وقال: تفرد به نعيم بن حماد. [المدخل ١/ ١٨٨].

وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

فلما وعى الصحابة رضوان الله عليهم مكانة السنة وأهميتها في تبيين كتاب الله تعالى وفي سن القدوة والأسوة الحسنة الواجب اتباعها، انكبوا على شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم يرصدون حياته كل حياته؛ في داخل بيته وخارجه، في المسجد والسوق، في الحضر والسفر، في مأكله ومشربه، في منكحه واختلائه، في ليله ونهاره، في سعيه وقيامه، في تبسمه وانبساطه، في غضبه للحق ونصرته، وتجاوزه عن المسيء ورأفته، لقد أيقنوا رضوان الله عليهم أنه طريقهم إلى الجنة، وأن لا سبيل لحفظ نعمة الله عليهم بالهداية إلى الإسلام إلا بحفظ حياته كل حياته صلى الله عليه وسلم، لأنه صلى الله عليه وسلم قد علمهم في حياته منذ البعثة وحتى وفاته كل شيء.

فعن أبي ذر رضي الله عنه قال: «تركَنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يقلب جناحيه في الهواء إلا وهو يذكرنا منه علماً»[1]، فكانوا رضوان الله عليهم مرآة وصورة حقيقة لكل ما تلقوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فمنهم من حفظ بصدره ومنهم من ضبط بقلمه، ومنهم من جاهد معه، ومنهم من لازم حِلَق مسجده، منهم الصغير الذي عقل مداعبته، ومنهم الكبير الذي لم يملأ عينيه منه من هيبته، ومنهم الرجل الذي تلطف لطلبه، ومنهم المرأة التي سعى في حاجتها، وهكذا كانوا حقاً ورثة نبيهم صلى الله عليه وسلم، وكانوا خلفاءه في تبليغ دعوته، حتى أذعنت لهم الدنيا في فترة تاريخية معجزة لم يشهد العالم لها مثيلاً من قبل.

---

(١) المعجم الكبير الطبراني ٢/ ١٥٥ (رقم١٦٤٧)، وأخرجه الذهبي في التذكرة (٣/ ٨٢٩).

وهنا يبرز السؤال عن موارد حجية الصحابة في مسائل السنة النبوية ، فنجدها تدور حول أمرين:

- **أحدهما**: حجية الصحابة في السنة من حيث ثبوتها ونقلها وهو علم السنة رواية.

- **والآخر**: حجيتهم في السنة من حيث فهم مرادها ومقصود صاحبها عليه أفضل الصلاة والسلام وهو علم السنة دراية.

➢ **المطلب الأول: السنة النبوية رواية.**

إن أول موارد حجية الصحابة في السنة يتعلق بروايتها تحملاً ونقلاً؛ إذ أن رواية السنة النبوية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي الطريق الذي ضُبطت به السنة.

وعرَّف أهل الحديث **علم الحديث رواية** بأنه: (علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول عليه الصلاة والسلام من حيث أحوال رواتها ضبطاً وعدالةً، ومن حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعاً وغير ذلك).[1]

ويتميز هذا العلم بالنسبة لطبقة الصحابة رضوان الله عليهم بخصوصية معينة لأنهم الواسطة بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وسائر الأمة من بعده. فالكلام عن حجية الصحابة في السنة رواية يتعلق بالأمور التالية:

١ . **تأهُّل الصحابة رضوان الله عليهم لتلقي علوم السنة**: وهذا يتمثل في المكونات الأساسية التي تميز بها قرنهم وذلك من وجهين:

- من جهة العدالة المطلقة في الدين بشهادة رب العزة سبحانه وتعالى ونبي الأمة صلوات الله وسلامه عليه.

---

(١) أبجد العلوم – القنوجي – ٢/ ٢١٩-٢٢٠.

• ومن جهة الملكة الفطرية التي مكنتهم من الضبط والحفظ الذي اشتهروا وعرفوا به في الجاهلية؛ فطبيعة العربي في الجاهلية تلك الطبيعة الفطرية التي لم تنشغل بمقومات الحضارة المادية فصفى لها ذهنها لينصب شغلها الشاغل على حفظ الأنساب والأشعار والمفاخر والمآثر، فكانت عقولهم وأذهانهم من الصفاء بمكان أَهَّلها لتلقي وحي السماء قرآناً وسنة بالحفظ والضبط.

٢. **توافر الدواعي على ضبط مادة السنة ومذاكرتها وتحريرها**: وهذا أيضاً من وجهين:

- **الأول**: حث رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك الضبط والحفظ.
- **الثاني**: شعورهم بالمسؤولية تجاه هذا الإرث النبوي والأمانة السماوية.

فانطلق الصحابة يحفظون السنة ويبلغونها بحرص منقطع النظير، حتى تكونت مدارس حديثية بكل معنى الكلمة حيث كان كبار الصحابة يتلقون تلاميذهم من التابعين فيعلمونهم سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم وينقلون شيئاً من ثقل الأمانة عن عواتقهم ليلقوا به على عواتق من بعدهم لتبدأ سلسلة الإسناد المجيدة التي امتازت بها هذه الأمة العظيمة.

٣. **انتفاء الموانع**: فلم يكن شيء ليمنع الصحابة الكرام من تبليغ سنة رسولهم وقدوتهم صلوات الله وسلامه عليه، ويكفي في هذا المقام أن أذكر هذا الأثر.

فعن أبو ذر رضي الله عنه وأرضاه: (لو وضعتم الصمصامة على هذه - وأشار إلى قفاه - ثم ظننت أني أُنفذ كلمةً سمعتها من النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن تجيزوا

عليَّ لأنفذتها)[1]، **قلت**: فقوم هذه عقيدتهم في التبليغ عن نبيهم صلى الله عليه وسلم أي شيء يمكن أن يمنعهم عن أداء هذه الأمانة بإذن الله، أي شيء؟؟

والحاصل أن البحث في حجية الصحابة في السنة روايةً محله النظر في مدى الاحتجاج بهم رضوان الله عليهم في تحمل السنة وتلقيها على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، ثم الاحتجاج بضبطهم وحفظهم، ثم الاحتجاج بتبليغهم إياها من بعدهم، ولسوف يأتي من الأدلة النقلية والعقلية ما يدل بما لا مجال للشك فيه على أنهم هم الحجة العدول الأثبات في ذلك كله ولله الحمد.

➢ **المطلب الثاني: السنة النبوية دراية.**

يعرف **علم الحديث دراية** بأنه: (علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المراد منها مبنيًّا على قواعد العربية، وضوابط الشريعة، ومطابقاً لأحوال النبي صلى الله عليه وسلم).[2]

وهذا العلم هو الغاية الحقيقية من علم الحديث، وما مكانة علم الحديث رواية من هذا العلم إلا مكانة الوسيلة من المقصد.

ولئن احتاج أهل الحديث من الطبقات التالية لطبقة الصحابة إلى النظر في علوم اللغة وأسباب ورود الحديث ومناسباته وغريبه وناسخه ومنسوخه كي يقفوا على

---

(١) صحيح البخاري كتاب العلم باب العلم قبل القول والعمل- معلقاً تعليقاً جازماً، وأخرجه الدارمي موصولاً في سننه (١/ ١٤٦- رقم: ٥٤٥)، ووصله ابن حجر في التغليق (تغليق التعليق ٢/ ٧٩)، **والصمصامة**: السيف الصارم. (مختار الصحاح- ١/ ١٥٥).

(٢) أبجد العلوم – القنوجي ٢/ ٢٢٠.

معـاني الـسنة ومقصود صاحبها عليه الصلاة والسلام، فإن جيل الصحابة رضوان الله علـيهم قد تميزوا عن باقي طبقات أهل الحديث بخصوصيتهم في هذا الباب أيضاً، فقد كانـت لهـم مقـومات وخـصوصيات في مجال الدراية بحديث رسول الله صلى الله عليه وسـلم لم ولـن تكـون لغيرهم، مما يجعل مكانتهم من الدراية بالسنة مكانة غير مسبوقة ولا ملحوقة، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

*** ولعل من المناسب التنبيه على بعض هذه المقومات:**

١ . **أهلـية الـصحابة من حيث اللغة:** إن سلامة اللغة العربية وسليقتها التي تميز بها جـيل الـصحابة العرب الأقحاح أمرٌ لا يماري فيه إلا مكابر، فهم أهل اللغة والفصاحة والبـيان بلا منازع، ولقد مكنتهم هذه الملكة من الفهم الصائب لحديث رسول الله صلى الله علـيه وسـلم ، كـما مكنـتهم مـن التـصرف في بعـض الألفاظ الواردة في السنة عند الحاجـة مـع الحفـاظ عـلى المعنـى سـليماً من التحريف ما لم يتيسر لمن بعدهم، حتى كاد بعض علماء الحديث يقف في جواز الرواية بالمعنى على جيل الصحابة فحسب.

قـال الـسيوطي رحمـه الله: (وقـيل إنـما يجـوز ذلك للصحابة دون غيرهم، وبه جزم ابـن العـربي في أحكـام القـرآن قال: لأنا لو جوزناه لكل أحد لما كنا على ثقة من الأخذ بالحـديث، والـصحابة اجـتمع فيهم أمران؛ الفصاحة والبلاغة جِبِلَّةً، ومشاهدة أقوال النبـي صـلى الله علـيه وسـلم وأفعالـه، فأفـادتهم المـشاهدة عقل المعنى جملة واستيفاء المقصود كله).[١]

---

(١) تدريب الراوي للسيوطي ٢/ ٩٤.

٢. مشاهدة الصحابة لوقائع السنة وملابسات السنة القولية والفعلية والتقريرية:
فهم بلا شك أقدر على فهم مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديثه وفعله وتقريره لأنهم عايشوا وعاصروا الأحداث التي لأجلها تكلم وفعل وقرر أو أنكر صلى الله عليه وسلم، وهذا ما لا يتيسر لأحد سوى الصحابة إلا بالنقل عنهم، فآل الأمر إليهم، وهو المطلوب.

٣. **سلامة الدين:** لا شك أن عصر الصحابة رضوان الله عليهم لا سيما عهد الخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كان عصر السنة المحضة، فلا فتنة ولا بدعة ولا دخن ولا فرقة.

فعن حذيفة رضي الله عنه قال: (قال عمر رضي الله عنه: مَن يحفظ حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم في الفتنة؟ قال حذيفة: أنا سمعته يقول (فتنة الرجل في أهله وماله وجاره تُكَفِّرها الصلاة والصيام والصدقة). قال: ليس أسأل عن هذه، إنما أسأل عن التي تموج كما يموج البحر. قال: وإن دون ذلك باباً مغلقاً. قال: فيُفتح أو يُكسر؟ قال: يُكسر. قال: ذاك أجدر أن لا يُغلق إلى يوم القيامة)، فقلنا لمسروق: سله أكان عمر يعلم من الباب؟ فسأله فقال: نعم، كما يعلم أن دون غد الليلة.[1]

وهذا الذي كان بعد استشهاده رضي الله عنه، حيث ظهرت الفتنة وكان لها الصحابة وأهل السنة من السلف الصالح بالمرصاد.

---

(١) صحيح البخاري كتاب الصوم باب الصوم كفارة حديث: (١٨٩٥)، والباب المقصود هو عمر رضي الله عنه كان باباً مغلقاً يحول دون الفتنة، حتى إذا كُسر أي: قتل رضي الله عنه هاجت الفتنة وماجت.

فعن محمد بن سيرين رحمه الله قال: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم؛ فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم).(1)

فالبحث في حجية الصحابة في السنة دراية يتناول البحث في سلامة فهم الصحابة رضوان الله عليهم للسنة وصلاح ذلك الفهم للاحتجاج به، ولسوف نسوق الأدلة على ذلك في موضعه إن شاء الله.

▪ المبحث الثالث: أدلة حجية الصحابة في السنة رواية.

إن الاحتجاج بالصحابة في ضبط السنة ونقلها ركنٌ ركين من أصول هذا الدين، لأنهم رضوان الله عليهم يمثلون الصلة والواسطة بين الأمة وبين رسول الهدى عليه الصلاة والسلام، ولا بد لنا من الوقوف على الأدلة الشرعية التي تقرر هذه الحجية، وفيما يلي بيان ذلك:

○ أولاً: أدلة القرآن الكريم على حجية الصحابة في السنة رواية.

أ. الآيات التي يأمر الله تعالى الصحابة – والمسلمين بعدهم- بالأخذ والتلقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: وطاعته فيما يأمرهم به وينهاهم عنه، مع ذكر ذلك استقلالاً مما يدل على أن المقصود به هو شطر الوحي الآخر أعني سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن هذه الآيات:

١. قوله تعالى: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾ [الحشر: ٧]:

---

(١) مقدمة صحيح مسلم- بيان أن الإسناد من الدين حديث: (٢٧).

وجـه الدلالـة أن الآيـة دليل على تلقي الصحابة السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروايتها عملاً بأمر الله تعالى في ذلك، وليس لهذا معنى إلا أن يكونوا حجة في ما يتلقونه ويبلغونه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فعـن عـبد الله بـن مـسعود رضي الله عـنه قـال: «لعن الله الواشمات والمستوشمات، والمتنمـصات والمـتفلجات للحـسن، المغـيرات خلق الله. فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقـال لها أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت. فقال: ومالي لا ألعـن مـن لعـن رسـولُ الله صـلى الله علـيه وسلم، ومن هو في كتاب الله. فقالت: لقد قـرأت ما بين اللوحين، فما وجدت فيه ما تقول. قال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه؛ أما قـرأتِ ﴿وَمَـا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾، قالت: بلى. قال: فإنه قد نهـى عـنه. قالت: فإني أرى أهلَك يفعلونه، قال: فاذهبي فانظري، فذهبت فنظرت فلم تر من حاجتها شيئاً، فقال: لو كانت كذلك ما جامعتها».[1]

٢. وقـوله تعـالى: **﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُـولَ فَـإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الـْمُبِينُ﴾** [التغابن: ١٢]:

وجـه الدلالـة هنا كما في الآية السابقة حيث أمر بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم وبأخذ السنة عنه سواء أكانت السنة الشارحة للقرآن أم كانت السنة المستقلة بالتشريع. وأعـذر الله تعـالى إلى عـباده بهـذا الـبلاغ النبوي وكان الصحابة رضوان الله عليهم هم المـتلقون للـسنة عنه والمبلغون لهذه السنة لمن بعدهم، فدل ذلك على أنهم الحجة في هذا

---

(١) صـحيح الـبخاري كـتاب التفـسير باب: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ حديث: (٤٨٨٦)، وقوله: **ما جامعتها**: أي ما اجتمعنا. [الفتح -٩/ ٦٢٠].

النقل، لأنه ليس من واسطة بين الرسول صلى الله عليه وسلم والأمة إلا هم، ومن أنكر حجيتهم في نقل السنة وروايتها فقد أبطل السنة بل أبطل الدين، وهذا عين الزندقة.

قال الإمام الطبري رحمه الله: (يقول تعالى ذكره وأطيعوا الله أيها الناس في أمره ونهيه، وأطيعوا الرسول صلى الله عليه وسلم، ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ فإن أدبرتم عن طاعة الله وطاعة رسوله مستكبرين عنها فلم تطيعوا الله ولا رسوله، (فإنما) فليس على رسولنا محمد –صلى الله عليه وسلم- إلا البلاغ المبين؛ أنه بلاغ إليكم لما أرسلته به، يقول جل ثناؤه: فقد أعذر إليكم بالإبلاغ والله ولي الانتقام ممن عصاه وخالف أمره وتولى عنه).[1]

ب. الآيات الكريمة التي تصرح بتعليم رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابة للسنة النبوية:

٣. قوله تعالى: **﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾** [البقرة: ١٢٩].

٤. قوله تعالى: **﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾** [البقرة: ١٥١].

٥. وقوله تعالى: **﴿وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِ﴾** [البقرة: ٢٣١].

٦. قوله تعالى: **﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾** [آل عمران: ١٦٤].

---

(١) تفسير الطبري ٢٨/ ١٢٣-١٢٤.

٧. قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ**﴾ [الجمعة: ٢].

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى بعد ذكر هذه الآيات: (فذكر الله الكتاب وهو القرآن، وذكر الحكمة فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم).(١)

قلت: والمخاطب في هذه الآيات جميعاً بقوله تعالى: ﴿**يُعَلِّمُهُم**﴾، ﴿**يُعَلِّمُكُم**﴾، ﴿**أَنْزَلَ عَلَيْكُم**﴾، ﴿**يَتْلُو عَلَيْهِم**﴾ هم الصحابة ابتداءً والأمة من بعدهم تبعاً وعن طريقهم، فهم الواسطة بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولا يمنُّ الله تعالى على الصحابة وعلى الأمة بهذا التعليم والتنزيل والتلاوة للقرآن والسنة إلا وهذا التعليم والتنزيل والتلاوة حجة على من سمعها ونُقلت إليه، وهو المطلوب.

ج. الآيات التي تحث على رواية نصوص الوحي المتلقاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآناً وسنة:

٨. قوله تعالى: ﴿**وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللهَ كَانَ لَطِيفاً خَبِيراً**﴾ [الأحزاب: ٣٤]:

وجه الدلالة أنه سبحانه وتعالى ما كان ليأمرهن رضي الله عنهن بتلاوة القرآن والسنة إلا وهن حجة في ذلك، بسبب ما تلقوه وعاينوه من تنزل الوحي قرآناً وسنةً، فدل على أن أمهات المؤمنين – وهن من الصحابة – حجة في هذا الذي أُمرن به.

---

(١) الرسالة للشافعي ١/ ٧٨.

قال الشيخ السعدي رحمه الله: (والمراد بآيات الله القرآن، والحكمة أسراره وسنة رسوله- صلى الله عليه وسلم - وأمرهن بذكره يشمل ذكر لفظه بتلاوته وذكر معناه بتدبره والتفكر فيه واستخراج أحكامه وحكمه وذكر العمل به وتأويله).[1]

٩. قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَداً إِلَّا اللهَ وَكَفَىٰ بِاللهِ حَسِيباً**﴾ [الأحزاب: ٣٩]:

فلا شك أن هذا الوصف منطبق – بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم والرسل والنبيين – على الصحابة رضوان الله عليهم.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسير الآية: (وسيد الناس في هذا المقام بل وفي كل مقام محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فإنه قام بأداء الرسالة وإبلاغها إلى أهل المشارق والمغارب إلى جميع أنواع بني آدم، وأظهر الله تعالى كلمته ودينه وشرعه على جميع الأديان والشرائع) ثم قال رحمه الله – وهو موضع الشاهد -: (ثم ورث مقام البلاغ عنه أمته من بعده، فكان أعلى من قام بها بعده أصحابه رضي الله عنهم؛ بلغوا عنه كما أمرهم به في جميع أقواله وأفعاله وأحواله، في ليله ونهاره، وحضره وسفره، وسره وعلانيته، فرضي الله عنهم وأرضاهم، ثم ورثة كل خَلَف عن سَلَفهم إلى زماننا هذا، فبنورهم يقتدي المهتدون، وعلى منهجهم يسلك الموفقون، فنسأل الله الكريم المنان أن يجعلنا من خَلَفهم)[2]، آمين.

---

(١) تفسير السعدي ١/ ٦٠٧.

(٢) تفسير القرآن العظيم ابن كثير ٦/ ٥٦٤.

١٠. قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]: وجه الدلالة أن تبليغ الحاضرين الغائبين في الغزو ما حفظوه من القرآن والسنن دليلٌ على أن النفرَ المقيم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجةٌ فيما ينقلونه ويروونه.

فعن عبد الله بن عبيد بن عمير في قوله: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً﴾ إلى آخر الآية قال: (كان المؤمنون لحرصهم على الجهاد إذا بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية خرجوا فيها وتركوا النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة في رقة من الناس، فأنزل الله عز وجل ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً﴾؛ أُمروا إذا بعث النبي - صلى الله عليه وسلم - سريةً أن تخرج طائفة وتقيم طائفة، فيحفظ المقيمون على الذين خرجوا ما أنزل الله من القرآن وما يُسن من السنن، فإذا رجعوا إلى إخوانهم أخبروهم بذلك، وإذا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتخلف عنه أحد إلا بإذن أو عذر).[1]

وقوله تعالى ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ﴾ أي: (فهلا نفر)[2]، وهو للحث والتحريض على ذلك، ولا معنى له لو لم يكونوا حجة في رواية هذه السنة، وهو المطلوب.

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم ٦/ ١٩١٠، وفي تفسير الآية أقوال أخرى بسطها ابن جرير رحمه الله وأذكر منها ما رجحه رحمه الله وهو أن الذين يتفقهون في الدين هم الذين يخرجون للغزو والجهاد ووجه تفقههم ما يعاينونه من نصر الله للمؤمنين ونزول سخطه وبأسه على الكافرين، فإذا رجعوا إلى قومهم الذين لم يخرجوا حذروهم وأنذروهم بعاقبة الكفار، وهو معنى في غاية اللطف، ولتراجع أقواله رحمه الله. [تفسير الطبري ١١/ ٦٦-٧١].

(٢) تفسير أبي السعود ٤/ ١١٢.

وبهذا اجتمعت الآيات الدالة على الأمر بتلقي السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتلك الدالة على امتنان الله تعالى على الصحابة فمن بعدهم بتلقي هذه السنة بما هو حجة عليهم وعلى من بعدهم، ثم الحث على تبليغ هذه السنة مما يدل على أنهم حجة في ذلك أيضاً إذ لا معنى للتبليغ إذا لم يكن حجة على المبلغ إليهم، والله أعلم.

○ **ثانياً: أدلة السنة المطهرة على حجية الصحابة في رواية السنة.**

إن أدلة السنة النبوية على المراد هنا كثيرة جداً، أذكر منها ما يدل على تكليف الصحابة بتحمل السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقلها وروايتها لمن بعد الصحابة رضوان الله عليهم:

عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: **سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «نضّر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلّغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه»**:[1]

وجه الدلالة الأمر بالرواية ولا معنى له لو لم تكن حجة.

قال الإمام الشافعي رحمه الله بعد أن ذكر الحديث: (فلما ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها امرأً يؤديها والمرء واحد، دل على أنه لا يأمر أن يؤدى عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه، لأنه إنما يؤدى عنه حلال يُؤتى وحرام يُجتنب وحد يُقام ومال يُؤخذ ويُعطى ونصيحة في دين ودنيا).[2]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) الرسالة الشافعي ١/ ٤٠٢.

ويـؤكد هـذا المعنى قوله صلى الله عليه وسلم «فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه» وسر المـسألة هـنا أن فائـدة تبلـيغ الـنص إلى مـن هو أبلغ من الناقل هو الاستنباط من الـنص وهـذا هـو الفقـه، والاستنباط المعتبر شرعاً لا يكون إلا من نص صحيح النقل تقـوم بـه الحجـة، فدل على أن الناقل حجة في الرواية وهم الصحابة الكرام المخاطبون بهذا الحديث، وهو المطلوب.

حـديث النبـي صـلى الله علـيه وسـلم في خطـبة الوداع: «لِيُبلِّغ الشاهدُ الغائبَ، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه».[1]

وفي حديث آخر: «ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب»:[2]

والشهود في خطبة الوداع هذه هم الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، ووجه الدلالة أنـه صـلى الله علـيه وسـلم لم يكـن ليأمـر الـصحابة بالـرواية عـنه إلا وهـم حجـة في هذه الرواية.

قـال الـسيوطي رحمـه الله نقلاً عن البيهقي: (ولولا ثبوت الحجة بالسنة لما قال صلى الله علـيه وسـلم في خطبـته بعـد تعلـيم مـن شهده أمر دينهم «ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب»).[3]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) مفتاح الجنة السيوطي- ١/ ٨.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تسمعون ويُسمع منكم، ويُسمع ممن يسمع منكم»:[1]

فهذا الحث على التحمل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأداء إلى من بعدهم بعد عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون إلا لمن هو حجة، وقد ترجم الإمام ابن أبي حاتم لهذا الحديث بقوله: (وصفُ النبي صلى الله عليه وسلم أن سنَّتَه ستُنقل وتُقبل).[2] وهذا صريح في الاحتجاج برواية الصحابة لأنهم هم وحدهم الذين سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم أجمعين.

حديث رويفع بن ثابت رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا رويفع لعل الحياة ستطول بك، فأخبر الناس أنه من عقد لحيته أو تقلد وتراً أو استنجى برجيع دابة أو عظم فقد برئ مما أنزل الله على محمد»:[3]

ووجه الدلالة من الحديث كسابقيه حيث ورد الأمر النبوي للصحابي رضي الله عنه بتحمل السنة وروايتها وإخبار الناس بها، مما يدل على حجية في روايتها كما تقدم.

---

(١) سنن أبو داود كتاب العلم باب فضل نشر العلم حديث: (٣٦٥٩)، ولفظه: «تسمعون ويُسمع منكم»، وأخرجه الضياء في المختارة (١٠/ ١٩٦)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٧٤ حديث: ٣٢٧،٣٢٨)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٢٦٣- حديث: ٦٢)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٥٠- حديث: ٢٠٩٧٤)، وغيرهم.

(٢) الجرح والتعديل ابن أبي حاتم ٢/ ٨.

(٣) مسند الإمام أحمد (٤/ ١٠٨- رقم ١٧٠٣٦)، وأخرجه البزار في مسنده (٦/ ٣٠١- رقم ٢٣١٧)، والطبراني في الكبير (٥/ ٢٨- رقم ٤٤٩١)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٤١٤- رقم ٩٣٣٦)، وأبو داود في سننه (٣٦)، والبيهقي في سننه الكبرى (١/ ١١٠- رقم ٥٣٣).

عن أبي قلابة قال: **حدثنا مالك بن الحويرث قال: أتينا النبي صلى الله عليه وسلم ونحن شببة متقاربون فأقمنا عنده عشرين ليلةً، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم رقيقاً، فلما ظن أنا قد اشتهينا أهلنا - أو قد اشتقنا- سألنا عمَّن تركنا بعدنا فأخبرناه، قال: «ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم ومروهم» -وذكر أشياء أحفظها أو لا أحفظها[1]- «وصلوا كما رأيتموني أصلي فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم»**:[2]

ووجه الدلالة من الحديث كسابقه، وقد ترجم الإمام البخاري لهذا الحديث بقوله: «باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق»، وأول من يدخل في ذلك الصحابي.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (والمراد (بالإجازة) جواز العمل به والقول بأنه حجة).[3]

عن أبي جمرة قال: «كان ابن عباس يقعدني على سريره فقال: إن وفد عبد القيس لما أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من الوفد؟ قالوا: ربيعة. قال: مرحباً بالوفد - أو القوم- غير خزايا ولا ندامى. قالوا: يا رسول الله، إن بيننا وبينك كفار مضر فمُرنا بأمر ندخل به الجنة ونخبر به من وراءنا، فسألوا عن الأشربة، فنهاهم عن أربع وأمرهم

---

(١) قال الحافظ العيني رحمه الله: (قوله أحفظها أو لا أحفظها ليس شكاً بل هو تنويع وقائل هذا هو أبو قلابة). [عمدة القاري ٢٥/ ١٣].

(٢) صحيح البخاري كتاب أخبار الآحاد- باب ما جاء في إجازة خبر الواحد حديث: (٧٢٤٦).

(٣) فتح الباري ابن حجر ١٥/ ١٥٤.

بأربع؛ أمرهم بالإيمان بالله، قال: هل تدرون ما الإيمان بالله؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: شهادة أن لا إلـٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة - وأظن فيه - صيام رمضان وتؤتوا من المغانم الخمس، ونهاهم عن الدباء والحنتم والمزفت والنقير- وربما قال المقير- قال: احفظوهن وأبلغوهن من وراءكم»:(١)

والشاهد أن هؤلاء نفر من الصحابة جاؤوا يطلبون العلم والدين والسنة، فتحملوها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرهم بحفظها وتبليغها، فكيف يكون هذا الأمر وما فائدته لو لم تكن روايتهم لما سمعوه وتعلموه من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة على من يبلغهم عنهم؟ قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (ولولا أن الحجة تقوم بتبليغ الواحد ما حضهم عليه).(٢)

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: **كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: «إذا همَّ أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك**

---

(١) صحيح البخاري كتاب أخبار الآحاد- باب وصاة النبي صلى الله عليه وسلم وفود العرب أن يبلغوا من وراءهم حديث: (٧٢٦٦). **الدباء**: القرع والمراد اليابس منه، والحنتم الجرار الخضر، **والمزفت**: ما طلي بالزفت، **والمقير**: ما طلي بالقار، وهذه أنواع من الأشربة كانت تنتبذ في هذه الأوعية نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم ثبتت الرخصة في الانتباذ في كل وعاء وجعل ضابط التحريم السكر حيث نهى عن كل مسكر. [انظر: الفتح (١/ ١٨٣)].

(٢) فتح الباري ابن حجر ١٥/ ١٦٦.

بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال عاجل أمري وآجله - فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال في عاجل أمري وآجله- فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني به، قال: ويسمي حاجته»:[1]

ووجه الدلالة من الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم أصحابه رضوان الله عليهم أمور دينهم من الوحي قرآناً كان أم سنة؛ أما تعليم القرآن فهو المشبَّه به، وأما تعليم السنة فهو المشبه في هذا الحديث، حيث إن دعاء الاستخارة هذا إنما هو من السنة، وهذا التشبيه إما أنه للاهتمام بالمشبه، أو للتوافق بين المشبه والمشبه به من جهة أنهما عن طريق الوحي.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (ويحتمل أن يكون من جهة الاهتمام به والتحقق لبركته والاحترام له ويحتمل أن يكون من جهة كون كل منهما علم بالوحي).[2]

فهذا صريح في تعهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابة بالتعليم بنفسه، ودليلٌ على أنهم الحجة في الرواية عنه صلى الله عليه وسلم، وهو المطلوب.

جاء في حديث خطبة الفتح[3]: **«فقام أبو شاه - رجلٌ من أهل اليمن – فقال: اكتبوا لي يا رسول الله. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اكتبوا لأبي شاه». قلت**

---

(١) صحيح البخاري ‌ كتاب التهجد ‌ باب التطوع مثنى مثنى ‌ حديث: (١١٦٢).

(٢) فتح الباري ‌ ابن حجر ‌ ١٢/ ٤٧٨.

(٣) فتح مكة.

للأوزاعي[1]**: ما قوله (اكتبوا لي يا رسول الله)؟ قال: هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله صلى الله عليه وسلم»**[2]:

والشاهد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالكتابة وهي نوع من أنواع الرواية، وقد أمرهم بها جواباً لطلب أبي شاه رضي الله عنه، ومعلوم أن هذه الكتابة بلاغ عن النبي صلى الله عليه وسلم فلو لم تكن الحجة قائمة برواية الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تحقق واجب النبوة بالبلاغ بهذا الأمر بالكتابة إلى المبلغ إليه، والله أعلم.

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كنت أسقي أبا طلحة الأنصاري وأبا عبيدة بن الجراح وأُبي بن كعب شراباً من فضيخ وهو تمر، فجاءهم آتٍ فقال: إن الخمر قد حُرمت، فقال أبو طلحة: يا أنس قُم إلى هذه الجرار فاكسرها، قال أنس: فقمت إلى مهراس لنا فضربتها بأسفله حتى انكسرت»[3]: وجه الدلالة أنه لو لم تكن رواية الصحابي حجة لما عمل الصحابة بها ولما أقدموا على تحريم المباح دون سؤال أو مراجعة.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وإن من جملة ما ورد في بعض طرقه (فوالله ما سألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل) وهو حجة قوية في قبول خبر الواحد؛ لأنهم أثبتوا به نسخ الشيء الذي كان مباحاً، حتى أقدموا من أجله على تحريمه والعمل بمقتضى ذلك).[4]

---

(١) القائل: الوليد بن مسلم ، والأوزاعي شيخه وهما في سند الحديث.

(٢) صحيح البخاري – كتاب اللقطة – باب كيف تعرف لقطة مكة – حديث: (٢٤٣٤).

(٣) صحيح البخاري – كتاب أخبار الآحاد – باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق – حديث: (٧٢٥٣).

(٤) فتح الباري – ابن حجر – ١٥/ ١٥٩.

عـن عـبد الله بـن عمـر رضي الله عـنهما قـال: «بيـنا الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آتٍ فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أُنزل عليه الليلة قرآن، وقد أُمر أن يستقبل الكعبة فاستقبِلوها، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة»:(١)

والشاهد أن هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رواية صحابي واحد، ولو لم تكـن حجـة عـلى مـن سـمعها لما استدار الصحابة في صلاتهم عن قبلتهم المنسوخة، وهذا واضح وصريح في الدلالة على المقصود، والله أعلم.

عـن ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم قال: «وكان رجل من الأنصار إذا غاب عن رسـول الله صـلى الله علـيه وسـلم وشـهدتُه أتيته بما يكون من رسول الله صلى الله عليه وسـلم، وإذا غبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدَه أتاني بما يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم»:(٢)

وجـه الدلالـة أن الـصحابة كانـوا يتـناقلون ويحتجون بما يرويه بعضهم لبعض من أنواع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم القولية والفعلية والتقريرية.

قال الحافظ العيني رحمه الله: (قوله (بما يكون) أي من أقواله وأفعاله وأحواله).

ولو لم تكن هذه الرواية حجة لانصرفوا جميعاً ليحضروا بأنفسهم حديث رسول الله صـلى الله علـيه وسـلم، ولكـنهم كانوا يتناوبون، وكان يبلغ الشاهد منهم الغائب، ولم يكونـوا يخافـون الكـذب ولا يقولـون بغـير حفـظ وضبط حتى إن احتاج أحدهم إلى الاستعانة بالكتابة فعل دلالةً على شدة حرصهم على الضبط.

---

(١) صـحيح الـبخاري كـتاب أخـبار الآحـاد – بـاب: مـا جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق- حديث: (٧٢٥١).

(٢) المصدر السابق- حديث: (٧٢٥٦).

فهـذه جملـة مـن الأحاديـث النـبوية وهي قليل من كثير كلها صريح في الدلالة على الاحـتجاج بخـبر ورواية الصحابة الكرام سواء أكانوا فرادى أم جماعات، وهذا يطول استقصاؤه جداً ولكن فيما تقدم كفاية لمن يريد الحق، والله أعلم.

○ **ثالثاً: أقوال أهل العلم في حجية الصحابة في رواية السنة.**

إن الآثـار عـن أهـل العلـم متضافرة في الاحتجاج برواية الصحابي متى ثبتت دون تفـصيل في عدالـة كل منهم بعد أن ثبتت عدالتهم بالكتاب والسنة، وكفى بالله شهيداً، ولقـد تقـدم آنفـاً في مـبحث عدالـة الـصحابة شيء من هذه الأقوال، وأذكر هنا أقوالاً أخرى[1] لغير من تقدم:

قـال ابـن أبي حـاتم رحمهـما الله في حديـثه عن الصحابة: (فكانوا عدول الأمة وأئمة الهـدى وحُجـج الـدين ونقلةُ الكتاب والسنة، وندب الله عز وجل إلى التمسك بهديهم والجري على منهاجهم والسلوك لسبيلهم والاقتداء بهم).[2]

قـال الخطيب البغدادي رحمه الله: (باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة: وأنه لا يُحتاج إلى سؤالٍ عنهم وإنما يجب فيمن دونهم؛ كل حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النبـي صـلى الله علـيه وسـلم لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم في نص القرآن).[3]

---

(١) عمدة القاري العيني ٢٥/ ١٦.

(٢) الجرح والتعديل- ابن أبي حاتم ١/ ٧.

(٣) الكفاية في علوم الرواية البغدادي ١/ ٤٦.

قال الإمام السخاوي رحمه الله في معرض كلامه عن الصحابة في عشرة مسائل منها: (والثالثة في بيان مرتبتهم؛ وهم رضي الله عنهم باتفاق أهل السنة عدولٌ كلهم مطلقاً كبيرهم وصغيرهم، لابس الفتنة أم لا وجوباً لحسن الظن، ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر من امتثال أوامره بعده، وفتحهم الأقاليم، وتبليغهم عنه الكتاب والسنة، وهدايتهم الناس، ومواظبتهم على الصلاة والزكاة وأنواع القربات، مع الشجاعة والبراعة والكرم والإيثار والأخلاق الحميدة التي لم يكن في أمة من الأمم المتقدمة).[1]

قال الإمام النووي رحمه الله في التقريب: (الصحابة كلهم عدول من لا بس الفتن وغيرهم بإجماع من يُعتد به)، وقال الإمام السيوطي في التدريب: (والقول بالتعميم هو الذي صرح به الجمهور وهو المعتبر)[2]، **قلت**: يعني التعميم في عدالة الصحابة كلهم.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله: (قال صلى الله عليه وسلم: «لَتسمعون ويُسمع منكم، ويُسمع ممن يسمع منكم»[3]. رواه أبو داود بإسناد صحيح، فامتثل أصحابه أمره ونقلوا أقواله وأفعاله ونومه ويقظته وغير ذلك، ثم إن مَن بَعد الصحابة تلقوا ذلك منهم وبذلوا أنفسهم في حفظه وتبليغه).[4]

قال ابن الجوزي رحمه الله: (واعلم أن الصحابة ضبطت ألفاظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وحركاته وأفعاله، واجتمعت الشريعة من رواية هذا ورواية هذا، وقد قال

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث السخاوي ٣/ ١٠٨.

(٢) تدريب الراوي السيوطي ٢/ ١٩٠-١٩١.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) لسان الميزان ابن حجر ١/ ٣.

رسـول الله صـلى الله علـيه وسـلم: «بلغـوا عنـي»، وقال: «نضر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها»[1]).[2]

فهذه طائفة من أقوال العلماء وهي مع غيرها مما تقدم آنفاً في مبحث عدالة الصحابة وغيره مما هو مبثوث في ثنايا البحث لا تدع مجالاً للنظر في مسألة حجية رواية الصحابة، بل هي مسألة من بدهيات الدين كما لا يخفى، والله أعلم.

○ **رابعاً: دليل العقل على حجية الصحابة في السنة رواية:**

فـإن الله تعـالى لا يخلـق خلقـاً ثـم يدعه هملاً، بل من حكمته سبحانه وتعالى إرسال الرسـل وبعث النبوات، فإذا كان كذلك فلا بد للرسل والأنبياء من صحبة تتلقى عنهم الدين وتتلقى عنهم أمر الله عز وجل.

وهـذه الطبقة التي يختارها الله تعالى لنصرة رسله وأنبيائه وتحمل خاتم شرائعه لا بد أن تكـون طـبقةً مختارة وفـق مقتضى الحكمة الإلهية؛ فلا بد أن يكونوا عدولاً في تحمل الأمانـة عـدولاً في أدائها على الوجه الذي تثبت به الحجة على الخلق، وإلا انقطع الدين بانقضاء عصر النبوة، وهذا ما لا يصح.

فـدل العقـل عـلى أن الاحـتجاج برواية الصحابة لما أخذوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرورة عقلية بالإضافة إلى كونه أصلاً من أصول الدين، والله أعلم.

---

(١) تقدم تخريج الحديثين.

(٢) تلبيس إبليس لابن الجوزي ١/ ٣٣٤.

▪ **المبحث الرابع: أدلة حجية الصحابة في السنة دراية.**

لقد دل دليل الكتاب والسنة والعقل على أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا حجة في الدراية والفهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فهم لم يقفوا من حديثه وفعله وتقريره وسيرته موقف المتفرج الحافظ بذاكرته، وإنما أعملوا عقولهم وقلوبهم في العقل والتدبر والفهم لهذا الذي أخذوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وسبب ذلك ظاهرٌ جداً؛ وهو أنهم إنما كانوا يأخذون عنه صلى الله عليه وسلم ليعملوا لا لمجرد الاستزادة من النصوص والتكاليف النظرية، ولعل هذا الأمر يزداد وضوحاً في مبحث منهج الصحابة في العمل بالسنة، أما هذا المبحث ففيه استعراض الأدلة على حجية الصحابة في السنة دراية، رب يسر وأعن:

○ **أولاً: دليل القرآن الكريم على حجية الصحابة في السنة درايةً:**

أ. الآيات التي تقدمت في الدلالة على حجية الصحابة في رواية السنة هي أيضاً أدلة قرآنية على حجيتهم في السنة الدراية، وهذه الآيات هي:

قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ**﴾ [البقرة: ١٢٩].

قوله تعالى: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ١٥١].

وقوله تعالى: ﴿**وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِ**﴾ [البقرة: ٢٣١].

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

فكما دلت هذه الآيات على أن الصحابة حجة فيما سمعوه وأخذوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حفظاً وروايةً، فهي دالةٌ أيضاً على أنهم حجة في الفهم والدراية، وذلك لورود لفظ التعليم كقوله تعالى ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ﴾، و﴿يَعِظُكُم﴾، و﴿يُعَلِّمُهُمُ﴾، و﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾، فهذه الألفاظ كما تدل على التلقين فإنها تدل على التفهيم إذ أن مجرد الحفظ لا يقال له علم، والتزكية والوعظ لا يكونان بدون عقل وتدبر وفهم للمحكي.

فهذه الآيات الواردة مورد الامتنان من الله عز وجل على الصحابة رضوان الله عليهم دليل قاطع على حجية الصحابة فيما تلقوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآناً وسنةً روايةً ودرايةً، وهذا هو ما يصح أن يطلق عليه أنه علم ويترتب عليه تزكية وعظة، والله تعالى أعلم.

ب. الآيات المصرحة ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم تفسير القرآن للصحابة وهذا التفسير من السنة:

قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤]:

ولقد تقدم معنا هذا الدليل في الاستشهاد على حجية الصحابة في القرآن دراية وتقرر وجهه هناك، ومن المعلوم أن تفسير النبي صلى الله عليه وسلم القرآن للصحابة رضوان الله عليهم وبيانه لهم معاني الكتاب الحكيم إنما هو من السنة القولية، ولهذا يقرر علماء التفسير أن تفسير القرآن يكون بالقرآن ثم بالسنة الصحيحة، وهذا هو البيان النبوي للصحابة رضوان الله عليهم.

وإن ذكر الله تعالى هذا البيان في الآية مع الدعوة إلى التفكر في معاني التنزيل يدل على وروده مورد الحجة، ويدل على أن الصحابة حجة في الفهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم:٤]:

وجه الدلالة الخبر ببيان الوحي للصحابة وهذا يدل على الدراية بالسنة.

قال الإمام البغوي رحمه الله في تفسير قوله تعالى ﴿بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾: (بلُغَتِهم ليفهموا عنه، فإن قيل: كيف هذا، وقد بُعث النبي صلى الله عليه وسلم إلى كافة الخلق؟ قيل: بُعث من العرب بلسانهم، والناس تبعٌ لهم، ثم بث الرسل إلى الأطراف يدعونهم إلى الله عز وجل ويترجمون لهم بألسنتهم).[1]

فتأمل قوله رحمه الله (والناس تبعٌ لهم) أي فيما يفهمونه من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقواله وبيانه للوحي قرآناً وسنةً، حتى إذا فهموا نقلوا ذلك للناس

(١) تفسير البغوي ٣/ ٢٦.

بالترجمة، فلو لم يكونوا حجةً في هذا الفهم لما قامت الحجة على الخلق كافة، وهذا ممتنع، فدل على أنهم حجة فيما فهموه من السنة ونقلوه إلى الناس، وهو المطلوب.

قوله تعالى في المنافقين: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفاً أُوْلَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَآءهُمْ * وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدَىً وَآتَاهُمْ تَقْواهُمْ﴾ [محمد: ١٧-١٨]:

وجه الدلالة أن الصحابة رضوان الله عليهم هم العلماء أصحاب الدراية التامة بأقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث كانوا ولا يزالون هم المرجع في الفهم والدراية بالسنة، وكانوا هم المنتفعين بالسنة على الوجه الذي يزداد به هداهم وإيمانهم، وهذا غاية ما يكون من الفهم والإدراك أعني تحقق ثمرته وهو الانتفاع به؛ قال الإمام البيضاوي رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ﴾: (يعني المنافقين كانوا يحضرون مجلس الرسول صلى الله عليه وسلم ويسمعون كلامه فإذا خرجوا: ﴿قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ أي لعلماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم، ﴿مَاذَا قَالَ آنِفاً﴾ ما الذي قال الساعة؟ استهزاءً أو استعلاماً إذ لم يلقوا له آذانهم تهاوناً به)[1]، ثم قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدَىً﴾: (أي زادهم الله بالتوفيق والإلهام أو قول الرسول – صلى الله عليه وسلم).[2]

ج.الآيات الدالة على حجية الصحابة في رواية السنة وتبليغها وهي تدل على حجيتهم في السنة دراية وسيأتي بيان وجه الدلالة على ذلك، وهذه الآيات هي:

---

(١) تفسير البيضاوي ٥/ ١٩٢.

(٢) المصدر السابق ٥/ ١٩٣.

قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْـمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢].

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [النساء: ٥٩]، وعن مجاهد في قوله ﴿أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾: أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وربما قال: (أولوا العقل والفقه في دين الله)[1]، وهما بمعنى، فإن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم هم أولو العقل والفقه في دين الله.

ووجه الدلالة من هذه الآيات أن الأمر بأخذ السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء مقروناً بالأمر بطاعته والوقوف عند أمره ونهيه، وهذا لا يتأتى بمجرد حفظ السنة ونقلها، بل لا بد من فهمها وعقلها حتى يتسنى العمل بها، ولقد كان الصحابة رضوان الله عليهم خير من عمل بسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم وخير من فهم وعقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يمكن أن يأتي الأمر القرآني لهم بالعمل بالسنة إلا وهم أهلٌ لذلك على الوجه الذي تقوم به الحجة عليهم ويكونون حجة على من بعدهم، ولعمري لئن لم يكن الصحابة حجة في فهم السنة والدراية بها وهم الذين فقهوا اللغة وعاصروا الوحي وعايشوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل كلمة وحركة وإشارة فمن يكون إذاً؟ لا بد أنهم هم الحجة في ذلك لا ريب.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٦/ ٤١٨ (رقم ٣٢٥٣٤).

○ **ثانياً: دليل السنة المطهرة على حجية الصحابة في السنة درايةً:**

تشتمل علوم الحديث دراية على كل ما يتعلق بفقه مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديث، وهذا يشمل أنواعاً مهمة كغريب الحديث وناسخه ومنسوخه وسبب وروده وعلم مختلف الحديث ونحو ذلك، وفيما يلي جملة من الأحاديث والآثار التي تبين أن الصحابة رضوان الله عليهم هم الحجة في ذلك كله:

أ. أدلة السنة على حجية الصحابة في السنة إجمالاً: حيث صرحت بتعليم رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم أمور دينهم التي أخذوها من الوحي قرآناً وسنةً، وعقلوها فهماً وعملاً والتزاماً فمنها:

١. حديث العرباض بن سارية –وقد تقدم آنفاً– وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»:[1]

وجه الدلالة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل سنة الصحابة بعده سنةً متبعة، وجعل ذلك تابعاً لسنته صلى الله عليه وسلم، وما ذلك إلا أنهم كانوا حجة في فهم مراد الله عز وجل ورسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ لو لم يكونوا كذلك لما استقام الأمر باتباع سنتهم مع نهي الشريعة عن الزيغ والانحراف عن الصراط المستقيم.

---

(١) سنن أبو داود كتاب السنة – باب لزوم السنة– حديث: (٤٦٠٧).

٢. حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: «تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائرٌ يقلب جناحيه في الهواء إلا وهو يذكرنا منه علماً، قال: فقال صلى الله عليه وسلم: «ما بقي شيء يقرب من الجنة، ويباعد من النار إلا وقد بُيِّنَ لكم»:[1]

والشاهد هنا هو التصريح ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمور الدين كلها لصحابته الكرام، وهذا الذي علَّمهم إياه إنما هو السنة، فهذا دليلٌ على حجية فهمهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٣. حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره»[2]**، وقال صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لكل نبي حواري وحواريي الزبير»:**[3]

ووجه الدلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم له حواريون أخذوا بسنته صلى الله عليه وسلم وعملوا بها واقتدوا به فيها. وهذا يدل على علمهم وفهمهم لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وحجيتهم في ذلك.

---

(١) المعجم الكبير الطبراني ٢/ ١٥٥ (رقم ١٦٤٧)، وقال الهيثمي: (رواه أحمد والطبراني ، وزاد فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ما بقي شيء يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا وقد بين لكم»، ورجال الطبراني رجال الصحيح غير محمد بن عبدالله بن يزيد المقري وهو ثقة، وفي إسناد أحمد من لم يُسم).[مجمع الزوائد ٨/ ٢٦٣-٢٦٤].

(٢) صحيح مسلم كتاب الإيمان باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان – حديث: (٥٠).

(٣) صحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل طلحة والزبير– حديث: (٢٤١٥).

فهـذه الأحاديـث صريحـة في أن النبي صلى الله عليه وسلم قد علَّم أصحابه رضوان الله علـيهم سـنته وعملوا بها، حتى أصبح فهمهم وسنتهم ملزمةً لمن بعدهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم.

ب. أدلـة الـسنة الدالـة عـلى اعتـناء النبـي صـلى الله علـيه وسلم بتفهيم الصحابة ما يسمعونه منه صلى الله عليه وسلم: ومن هذه الأحاديث ما يلي:

٤. حـديث أنـس رضي الله عـنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أنه كان إذا تكلم كلمةً أعادها ثلاثاً حتى تُفهم، وإذا أتى على قومٍ فسلم عليهم سلم عليهم ثلاثاً».[١]

٥. حـديث عائـشة رضي الله عـنها قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسرد الكلام كسردكم، ولكن كان إذا تكلم تكلم بكلامٍ فصل يحفظه من سمعه».[٢]

ووجـه الدلالـة مـن الحديثـين اعتنائه صلوات الله وسلامه عليه بتفهيم الصحابة لما يقوله وتكراره حتى يتأكد ذلك الفهم.

قـال الخطـابي رحمـه الله: (إعـادة الكلام ثلاثاً إما لأن من الحاضرين من يقصر فهمه عن وعيه فيكرره ليفهم، وإما أن يكون القول فيه بعض الإشكال فيتظاهر بالبيان).[٣]

فالصحابة رضوان الله عليهم قد صاروا حجةً في الفهم والدراية بسنة الرسول صلى الله علـيه وسـلم بـسبب هذا الاهتمام والعناية، وإن إنكار حجيتهم بعد ذلك أقرب إلى

(١) صحيح البخاري – كتاب العلم – باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه – حديث: (٩٥).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع – الخطيب البغدادي – ١/ ٤١٤، وأخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ١٠٩– رقم ١٠٢٤٥)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢٠٧– رقم ٥٥٤٧).

(٣) عون المعبود – العظيم آبادي – ١٠/ ٦٢.

الجحـود والافتراء منه إلى الحقيقة؛ إنه افتراء على الله بسوء اختيار الصحبة لنبيه صلى الله علـيه وسـلم، وافـتراء عـلى النبـي صـلى الله علـيه وسلم بوضع العلم في غير موضعه، وافـتراء عـلى الـصحابة بقلـة الفهـم بعـد كـل هـذه العـناية مـن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

فالصحيح أن الله تعالى قد أوحى، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد بَلَّغ وبيَّن وفَهَّم وشَرَح، وأن الصحابة رضوان الله عليهم قد حفظوا وفهموا وعلموا وعملوا، وأنهم الحجة على الخلق بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وانقطاع خبر السماء، والله الموفق.

ج.أدلـة السنة على اعتناء الرسول صلى الله عليه وسلم بتعليم فئات من الصحابة ممن قـد لا يتيسر لها سماع حديثه كله وذلك كتخصيصه صلى الله عليه وسلم النساء بالتعليم في يوم أو مناسبة معينة: ومن هذه الأدلة ما يلي:

٦. حـديث ابـن عـباس رضي الله عنهما: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ومعـه بـلال، فظـن أنه لم يُسمعِ النساء فوعظهُنَّ وأمرهُنَّ بالصدقة، فجعلت المرأة تلقي القرط والخاتم وبلال يأخذ في طرف ثوبه».[١]

٧. حـديث أبي سـعيد الخـدري رضي الله عـنه: «قالت النساء للنبي صلى الله عليه وسـلم: غلبـنا علـيك الـرجال فاجعـل لـنا يـوماً من نفسك. فوعدهُنَّ يوماً لقِيَهُنَّ فيه فـوعظهن وأمـرهن، فكان فيما قال لهن: ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كان لها حجاباً من النار. فقالت امرأة: واثنين. فقال: واثنين».[٢]

---

(١) صحيح البخاري كتاب العلم باب عظة الإمام النساء وتعليمهن حديث: (٩٨).

(٢) صحيح البخاري كتاب العلم باب هل يجعل للنساء يوماً على حدة في العلم حديث: (١٠١).

وهـذا يـدل عـلى شـدة اعتـناء رسـول الله صلى الله عليه وسلم بتفهيم الصحابة كل الـصحابة سـنته، حتـى يكونـوا عـلى درايـةٍ بـها يحفظـونه ويـنقلونه عـنه صـلوات الله وسلامه عليه.

وقد ترجم الإمام البخاري رحمه الله لحديث أبي سعيد بقوله: (هل يجعل للنساء يوماً على حدة في العلم).

د. أدلـة السنة على تفضيل واختصاص صحابة معينين بالفهم في الدين والتسديد في النظـر فـيه والتوفـيق إلى موافقة مراد الله عز وجل والأمر باتباعهم على ذلك: ومن هذه الأدلة ما يلي:

٨. **قـال رسـول الله صـلى الله علـيه وسلم: «فإن يطيعوا أبا بكر وعمر يرشدوا»**[١]، وأخرجه ابن حبان بلفظ: **«إن يطع الناس أبا بكر وعمر فقد أرشدوا»**.[٢]

٩. وأخـرج ابـن حبان **عن حذيفة رضي الله عنه قال: «كنا عند رسول الله صلى الله علـيه وسلم فقال: إني لا أرى بقائي فيكم إلا قليلاً؛ فاقتدوا بالذَين من بعدي وأشار إلى أبي بكـر وعمـر واهـتدوا بهـدي عـمار ومـا حـدثكم ابـن مسعود فاقبلوه»**[٣]، وأخرجه الآجري رحمه الله بلفظ: **«اقتدوا بالذين من بعدي أبوبكر وعمر»**.[٤]

---

(١) جـزء مـن حـديث طـويل في قضاء الصلاة الفائتة صحيح مسلم كتاب المساجد باب قضاء الصلاة الفائتة حديث: (٧٨١).

(٢) صحيح ابن حبان- ١٥/ ٣٢٧ (رقم ٦٩٠١)، وأخرجه الآجري في الشريعة(١/ ٤٩٧).

(٣) صحيح ابن حبان ١٥/ ٣٢٨ (رقم ٦٩٠٢).

(٤) الشريعة- الآجري ١/ ٤٩٦.

١٠. عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس على المنبر فقال: «إن عبداً خيَّره الله بين أن يؤتيه من زهرة الدنيا ما شاء وبين ما عنده، فاختار ما عنده، فبكى أبو بكر وقال: فديناك بآبائنا وأمهاتنا. فعجبنا له، وقال الناس: انظروا إلى هذا الشيخ؛ يخبرُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن عبدٍ خيَّره الله بين أن يؤتيه من زهرة الدنيا وبين ما عنده، وهو يقول فديناك بآبائنا وأمهاتنا، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المخيَّر، وكان أبو بكر هو أعلمنا به»[1]، وأخرجه الإمام أحمد عن أبي واقد الليثي قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم: إن عبداً خيّره الله بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عنده، **فلم يفطن أحد منا إلا أبو بكر فبكى** وقال: نفديك يا رسول الله بأبي وأمي وبأنفسنا وأموالنا»[2].

ووجه الدلالة يتمثل في إقرار الصحابة بأن أبا بكر رضي الله عنه وأرضاه أعلمهم برسول الله صلى الله عليه وسلم.

١١. عن حمزة عن أبيه أن **رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «بينا أنا نائمٌ شربت – يعني اللبن– حتى أنظر إلى الرِّي يجري في ظفري –أو في أظفاري– ثم ناولت عمر، فقالوا: فما أوَّلته يا رسول الله ؟ قال: العلم»**[3].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، حديث: (٣٩٠٤).

(٢) فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل، ١/ ٢٣٩.

(٣) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر، حديث: (٣٦٨١).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (والمراد بالعلم هنا العلم بسياسة الناس بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، واختص عمر بذلك لطول مدته بالنسبة إلى أبي بكر).[1]

١٢. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لقد كان فيما قبلكم من الأمم ناسٌ مُحَدَّثون، فإن يك في أمتي أحد فإنه عمر».[2]

قال الإمام الآجري رحمه الله: (ومعناه عند العلماء والله أعلم أن الله عز وجل يُلقي في قلبه الحق ويُنطق به لسانه، يلقيه الملك على لسانه وقلبه من الله عز وجل خصوصاً خص الله الكريم به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كما قال علي رضي الله عنه: ما كنا نبعد أن السكينة تنطق على لسان عمر).[3]

١٣. عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «بينا أنا نائم رأيت الناس عُرضوا عليَّ وعليهم قُمص، فمنها ما يبلغ الثدي، ومنها ما يبلغ دون ذلك، وعُرض عليَّ عمر وعليه قميص اجتره. قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: الدين».[4]

وهذا صريح جداً، فالدين لا يكون إلا بالدارية في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

(١) فتح الباري – ابن حجر – ٧/ ٤٠١.

(٢) صحيح البخاري – كتاب فضائل الصحابة – باب مناقب عمر – حديث: (٣٦٨٩).

(٣) الشريعة – الآجري – ١/ ٥٠٣، وأثر علي أخرجه الآجري في الشريعة (١/ ٥٠٢).

(٤) صحيح البخاري – كتاب فضائل الصحابة – باب مناقب عمر – حديث: (٣٦٩١).

١٤. عـن ابـن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«جُعل الحق على قلب عمر ولسانه»**:[1] وفي هذا الحديث معنى لطيف وهو أن جريان الحق على قلـب عمـر رضي الله عنه ولسانه يشير إلى نوعي العلم الشرعي أعني الرواية والدارية؛ فـالفهم والعقـل والدرايـة بمعـاني الوحـي إنـما يحـصل بالقلب، كما قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَـسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَـتَكُونَ لَهُـمْ قُلُـوبٌ يَعْقِلُـونَ بِهَـا﴾ [الحـج: ٤٦]، والـرواية تكون باللـسان، فاجـتمعت لعمر رضي الله عنه نوعا العلم الرواية والدارية، ومعلوم أن الحق المذكـور في الحـديث هـو مـا كان من الكتاب والسنة، فكان دليلاً على أنه رضي الله عنه حجة في الفهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو المطلوب.

فهذه النصوص الدالة على فضيلة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وإن كانت تدل على خـصوص فـضلهما فإن دلالتها أعم من ذلك، لأن خلافتهما الراشدة بعد وفاة الرسول صـلى الله علـيه وسلم كانت متميزة باجتماع الصحابة رضوان الله عليهم معهم، بحيث يكـون شـهود الصحابة لحكم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بالحق إجماعاً على حكمهما، وهـذا ما يؤكد لنا أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا حجة في الدراية بالسنة وفهمها تماماً كما كانوا حجة في روايتها.

وهـذا الإجمـاع الفريد في عصر الخلفاء الراشدين قد قرر جملةً من المسائل الأصولية المهمة، أذكر منها على سبيل المثال مسألة قتال مانعي الزكاة تخريجاً على حكم الردة.

---

(١) شرح أصـول اعتقاد أهل السنة اللالكائي ٧/ ١٣٨٩ (رقم ٢٤٨٥)، وأخرجه ابن حبان في صـحيحه (١٥م٣١٨- رقـم ٦٨٩٥)، وأحمـد في مـسنده(٢/ ٩٥- حديث: ٥٦٩٧)، وأخرجه الآجري في الشريعة (١/ ٥٠١).

فعـن أبي هريـرة رضي الله عـنه قـال: لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان أبوبكـر رضي الله عـنه، وكفر من كفر من العرب، فقال عمر رضي الله عنه: كيف تقاتل الـناس، وقـد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إلـه إلا الله، فمـن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله؟ فقال: والله لأقـاتلن مـن فـرَّق بـين الـصلاة والـزكاة، فـإن الـزكاة حق المال، والله لو منعوني عـناقاً كانـوا يـؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها. قال عمر رضي الله عـنه: فـوالله مـا هـو إلا أن قـد شرح الله صـدر أبي بكر رضي الله عنه فعرفت أنه الحق».[1]

قال الحافظ العيني رحمه الله: (قوله «فما رأيت إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر رضي الله تعـالى عـنه» أي: فـتح ووسـع، ولمـا استقر عنده صحة رأي أبي بكر وبان له صوابه تابعـه على القتال وقال «عرفت أنه الحق» حيث انشرح صدره أيضاً بالدليل الذي أقامه الـصدِّيق نـصاً ودلالـةً وقياسـاً، فلا يقال له أنه قلد أبا بكر، لأن المجتهد لا يجوز له أن يقلـد المجتهد، قوله «فعرفت أنه الحق» أي بما أظهر من الدليل وإقامة الحجة، فيه دلالة على أن عمر لم يرجع إلى قول أبي بكر تقليداً).[2]

فعمـر رضي الله عـنه ظهـر لـه اسـتدلال أبي بكـر بالـسنة وتبـين له أنه الحق وأجمع الـصحابة كلهـم على ذلك، وهذا يدل على حجية الصحابة في فهم السنة ودرايتها، ولا يُشكل على هذا اعتراض عمر رضي الله عنه بادي الأمر، فإنه اتبع الحق لما ظهرت دلالة

(١) صحيح البخاري كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة حديث: (١٣٩٩)، (١٤٠٠).

(٢) عمدة القاري العيني ٨/ ٢٤٦.

النص ولم يكن مقلداً، ولولا أن أبا بكر رضي الله عنه حجة في فهم السنة وتفهيمها لما التفت عمر إلى رأيه ولما أجمع الصحابة على قوله رضي الله عنه وأرضاه، فهذا يدل على أن فهم الصحابي للسنة حجة، لا سيما إذا عدم القول المخالف أو رُجع عنه وصار هذا الفهم إجماعاً.

والكلام في هذا الباب طويل إذ أن السنة طافحة بالمواقف والآثار عن الصحابة رضوان الله عليهم تبين بوضوح أنهم كانوا واعون فاهمون لما يعلمهم إياه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- **ثالثاً: أقوال أهل العلم في حجية الصحابة في السنة دراية:**

لقد تضافرت أقوال العلماء تؤكد وتبين وجوب الاحتجاج بفهم الصحابة للسنة، لأنهم أهل اللغة وأهل عصر النبي صلى الله عليه وسلم والمتلقين عنه وحي السماء، فقد اجتمعت لهم كل المقومات الشرعية والكونية لتحمل السنة وفهم مراد صاحبها عليه أفضل الصلاة والتسليم، وفيما يلي طائفة من هذه الأقوال:

قال ابن مسعود رضي الله عنه: (من كان منكم متأسياً فليتأسَ بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فإنهم كانوا أبرَّ هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم)[1]، والشاهد قوله (وأعمقها علماً) فالصحابة هم أعلم الأمة بسنة نبيها صلى الله عليه وسلم.

---

(١) ذم التأويل لابن قدامة ١/ ٣٢.

وقال الحسن البصري رحمه الله عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً وأعمقها علماً وأقلها تكلفاً، قومٌ اختارهم الله عز وجل لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم، فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم، فإنهم ورب الكعبة على الهدى المستقيم).(١)

قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله: كتب رجل إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن القدر فكتب: (أما بعد، أوصيك بتقوى الله والاقتصاد في أمره واتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وترك ما أحدث المحدِثون بعد ما جرت به سنته وكُفوا مؤنته، فعليك بلزوم السنة فإنها لك بإذن الله عصمة، ثم اعلم أنه لم يبتدع الناس بدعة إلا قد مضى قبلها ما هو دليلٌ عليها أو عبرةٌ فيها، فإن السنة إنما سنها من قد علم ما في خلافها – ولم يقل ابن كثير من قد علم- من الخطأ والزلل والحمق والتعمق، فارض لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم، فإنهم على علمٍ وقفوا، وببصرٍ نافذٍ كفُّوا، وهم على كشف الأمور كانوا أقوى، وبفضل ما كانوا فيه أولى، فإن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه، ولئن قلتم إنما حدث بعدهم ما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم ورغب بنفسه عنهم، فإنهم هم السابقون، فقد تكلموا فيه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم مِن مَقصَر، وما فوقهم مِن مَحسَر، وقد قصر قوم دونهم فجفوا، وطمح عنهم أقوام فغلوا، وإنهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم).(٢)

---

(١) المصدر السابق، وأخرجه الآجري في الشريعة ١/ ٤٣٣.

(٢) سنن أبي داود كتاب السنة- باب من دعا إلى السنة حديث: (٤٦١٢)، وأخرجه ابن قدامة في ذم التأويل(١/ ٣٣)، والإمام أحمد في الزهد(١/ ٢٩٦)، والأصبهاني في الحلية(٥/ ٣٣٨).

قول الإمام الشافعي رحمه الله: في رسالته البغدادية وفيها أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أدَّوا إلينا سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشاهدوه والوحي ينزل عليه؛ فعلموا ما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم عاماً وخاصاً وعزماً وإرشاداً، وعرفوا من سنته ما عرفنا وجهلنا).[1]

قول الإمام الآجري رحمه الله بعد الكلام على الإيمان بأن الله عز وجل يضحك[2] كما ثبت في نصوص السنة: (هذه السنن كلها نؤمن بها ولا نقول فيها: كيف؟. والذين نقلوا لنا هذه السنن هم الذين نقلوا إلينا السنن في الطهارة وفي الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وسائر الأحكام من الحلال والحرام، فقبلها العلماء منهم أحسن قبول، ولا يرُدُّ هذه السنن إلا من يذهب مذهب المعتزلة، فمن عارض فيها أو ردَّها أو قال: كيف؟ فاتهموه واحذروه).[3]

وهذا الكلام منه رحمه الله في غاية الحسن؛ لأننا إما أن نقبل ما ورد عن طريق الصحابة من أحكام الحلال والحرام والعبادات التي فهموها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لا نقبلها، فإن لم نقبلها هدمنا الدين وإن قبلناها كان القول بأنهم حجة في الفهم والدراية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في باب الأحكام دون باب الأسماء والصفات محض تحكُّم وهوى، فلم يبق موافقاً للحق إلا أن نقبل جميع ما ورد عنهم

---

(١) حكى عنه هذا القول ابن قيم الجوزية رحمه الله -إعلام الموقعين" ١/ ٨١ .

(٢) ثبتت هذه الصفة في السنة الصحيحة، ونحن نؤمن بها كما جاءت دون تحريف أو تكييف ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

(٣) الشريعة "الآجري" ١/ ٢٣١، وقال رحمه الله مثل هذا الكلام في باب الإيمان بأن الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا في كل ليلة. [الشريعة ١/ ٢٤٧].

لأنهـم هم الحجة في الفهم والدراية عن مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه، وهو المطلوب.

قـول الحافظ ابن حجر رحمه الله: حيث قرر رحمه الله حجية تفسير الصحابي للسنة في سياق شرح بعض الأحاديث، وأذكر مثالين على ذلك:

في حـديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «بين يدي الساعة أيام الهرج يزول فيها العلم ويظهر فيها الجهل»، قال أبو موسى: والهرج القتل بلسان الحبشة.[1]

قـال الحـافظ ابـن حجـر رحمه الله تعالى: (وأخطأ من قال: نسبة تفسير الهرج بالقتل بلـسان الحبـشية وهـمٌ من بعض الرواة، وإلا فهي عربية صحيحة، ووجه الخطأ أنها لا تـستعمل في اللغـة العـربية بمعنـى القـتل إلا عـلى طـريق المجـاز لكون الاختلاط مع الاختلاف يفضي كثيراً إلى القتل، وكثيراً ما يسمى الشيء باسم ما يؤول إليه، واستعمالها في القتل بطريق الحقيقة هو بلسان الحبشية، **وكيف يُدعى على مثل أبي موسى الأشعري الوهم في تفسير لفظة لغوية ، بل الصواب معه**).[2]

وفي حـديثٍ عـن الزبير بن عدي قال: أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما يلقون من الحَجـاج، فقال: (اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده أشرُّ منه، حتى تلقوا ربكم)، سمعته من نبيكم صلى الله عليه وسلم.[3]

---

(١) صـحيح البخاري كتاب الفتن باب ظهور الفتن حديث: (٧٠٦٦)، وجاء التصريح بالرفع في روايـات الحـديث الأخـرى عـند الـبخاري رحمـه الله في نفس الباب ، وإنما أثبت هذه الرواية لموضع الشاهد فيها وهو قول أبي موسى الأشعري رحمه الله في تفسير الهرج.

(٢) فتح الباري ١٤/ ٥١٠-٥١١.

(٣)صحيح البخاري-كتاب الفتن-باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه- حديث: (٧٠٦٨)

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله بعد أن ذكر جملةً من الأقوال في تفسير معنى فساد الأزمنة وأن ما يأتي يكون شراً مما مضى، قال: (ثم **وجدت عن عبد الله بن مسعود التصريح بالمراد وهو أولى بالاتباع**، فأخرج يعقوب بن شيبة من طريق الحارث بن حصيرة عن زيد بن وهب قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول: لا يأتي يوم إلا وهو شر من اليوم الذي كان قبله حتى تقوم الساعة، لست أعني رخاء من العيش يصيبه، ولا مالاً يفيده، ولكن لا يأتي عليكم يوم إلا وهو أقل علماً من اليوم الذي مضى قبله، فإذا ذهب العلماء استوى الناس، فلا يأمرون بمعروف ولا ينهون عن المنكر فعند ذلك يهلكون).. فترجيحه رحمه الله لتفسير ابن مسعود للحديث وقوله (وهو أولى بالاتباع) دليل على احتجاجه بتفسير الصحابي لحديث رسول الله صلة الله عليه وسلم.[1]

قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وبالجملة فهذا بابٌ يطول وصفه، فالصحابة أعلم الأمة وأفقهها وأدينها، ولهذا أحسن الشافعي رحمه الله في قوله: هم فوقنا في كل علم وفقه ودين وهدى، وفي كل سبب يُنال به علم وهدى، ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا).[2]

قول الحافظ ابن قيم الجوزية رحمه الله: (وقد كان الصحابة أفهم الأمة بمراد نبيها وأتبع له، وإنما كانوا يدندنون حول معرفة مراده ومقصوده، ولم يكن أحد منهم يظهر له مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعدل عنه إلى غيره البتة).[3]

---

(١) فتح الباري ١٤/ ٥١٣-٥١٤.

(٢) منهاج السنة لابن تيمية ٦/ ٨١.

(٣) إعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ١/ ٢٠٦.

وقال رحمه الله أيضاً: (وكيف يُدعى في أصحاب نبينا أنهم عوام، وهذه العلوم النافعة المبثوثة في الأمة على كثرتها واتساعها وتفنن ضروبها إنما هي عنهم مأخوذة، ومن كلامهم وفتاويهم مستنبطة، وهذا عبد الله بن عباس كان من صبيانهم وفتيانهم، وقد طبق الأرض علماً وبلغت فتاويه نحواً من ثلاثين سِفراً، وكان بحراً لا ينزف، لو نزل به أهل الأرض لأوسعهم علماً، وكان إذا أخذ في الحلال والحرام والفرائض يقول القائل: لا يحسن سواه. فإذا أخذ في تفسير القرآن ومعانيه يقول السامع: لا يحسن سواه. فإذا أخذ في السنة والرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول القائل: لا يحسن سواه).[1]

قول الإمام البيهقي رحمه الله: (فنحن إنما صرنا إلى تفسير الصحابي الذي حمل الحديث لفضل علمه بسماع المقال ومشاهدة الحال على غيره).[2]

قول الإمام الشاطبي رحمه الله: (سنة الصحابة رضي الله عنهم سنة يُعمل بها ويُرجع إليها)[3]، ثم ذكر في بيان ذلك عللاً منها أنهم رضوان الله عليهم هم المباشرون للوحي وهم أول من تلقاه عنه صلى الله عليه وسلم، وأن أوصاف المدح والخيرية التي أوردها القرآن الكريم في هذه الأمة لم يتصف بها على الكمال غيرهم، ولا يخفى أن كمال الخيرية والجهل لا يجتمعان، بل خير هذه الأمة في تلقي الوحي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هم أعلم هذه الأمة بسنته ضرورة.

---

(١) هداية الحيارى ابن قيم الجوزية ١/ ١٢٢.

(٢) القراءة خلف الإمام البيهقي ١/ ٢١٤.

(٣) الموافقات الشاطبي ٤/ ٤٠.

قـول القـاضي عياض رحمه الله: وذلك في سياق كلامه على حديث الخوارج وفيه في روايـة أبي سعيد الخدري رضي الله عنه «يخرج في هذه الأمة»[1] ولم يقل منها، قال: (لكن أبـا سـعيد رضي الله عـنه أجـاد ما شاء في التنبيه الذي نبه عليه، وهذا مما يدل على سعة فقـه الـصحابة وتحقـيقهم للمعـاني واسـتنباطها مـن الألفـاظ وتحريـرهم لها وتوقيهم في الرواية).[2]

وهـذا أنموذج من نماذج فقه الصحابة رضوان الله عليهم في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتدقيق ألفاظه وتحرير معانيها.

فهذه بعض أقوال أهل العلم تؤكد أن الصحابة رضوان الله عليهم هم الأعلم بمراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلامه وهم أفهم وأعلم بسنته ممن بعدهم.

- **رابعاً: دليل العقل على حجية الصحابة في السنة درايةً:**

لقـد دل دلـيل العقـل كـما دل دليل النقل على أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسـلم هـم أعلم الناس بسنته وبمعانيها وبمراد النبي صلى الله عليه وسلم مما حدث به أو عمل أو أقر عليه الناس من حوله، ومن أوجه الاستدلال العقلي على ذلك ما يلي:

➢ **علمهـم باللغـة**: فالـصحابة رضوان الله عليهم هم أهل اللغة، ورسول الله صلى الله علـيه وسـلم أفـصح مـن نطـق بالضاد، فكان من الثابت عقلاً أن أقدر الناس على

---

(١) صحيح البخاري - كتاب استتابة المرتدين - باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم - حـديث: (٦٩٣١)، وصـحيح مسلم - كتاب الزكاة - باب بيان الخوارج وأحكامهم - حديث: (١٠٦٥).

(٢) الشفا - القاضي عياض - ٢/ ٤٧٤.

فهـم خطابـه ومعـاني كلامـه صـلى الله عليه وسلم هم أتقنهم للغة وأكثرهم جرياناً بها على السليقة.

قـال ابن الجوزي رحمه الله: (فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عربياً، وكذلك جمهـور أصـحابه وتابعيهم فوقع في كلامهم من اللغة ما كان مشهوراً بينهم، ثم وقعت مخالطـة الأعاجم ففشى اللحن وجهل جمهور الناس معظم اللغة فافتقر ذلك الكلام إلى التفـسير)[1]، أي أن الـصحابة أنفـسهم لم يكونـوا مفتقرين إلى تفسير حديث رسول الله صـلى الله علـيه وسلم من جهة اللغة لأنهم كانوا أهلها، وأما ما كان يقع في حديثه صلى الله علـيه وسلم من غريب الحديث مما هو معروف من لغة قوم قد يجهلها قوم آخرون، فإنه كان صلى الله عليه وسلم يفسرها لهم أو أنهم يستفصلونها من بعضهم البعض.

وقـال ابـن الأثـير رحمـه الله: (وقـد عـرفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح العرب لساناً، حتى قال له علي رضي الله عنه وقد سمعه يخاطب وفد بني نمر: يا رسول الله – صلى الله عليه وسلم– نحن بنو أب واحد، ونراك تكلم وفود العرب بما لا نفهـم أكثـره. فقـال: أدبنـي ربي فأحـسن تأديبـي. فكان عليه الصلاة والسلام يخاطب العـرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم بما يفهمونه، فكان الله تعالى قد أعلمه مالم يكن يعلـم غـيره، وكـان أصـحابه يعـرفون أكثـر ما يقوله، وما جهلوه سألوه عنه فيوضحه لهـم)[2]. فقـد دل دليل العقل إذاً على أن الصحابة حجة في فهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة كونهم أهل اللغة.

---

(١) غريب الحديث لابن الجوزي ١/ ١.

(٢) الحطة في ذكر الصحاح الستة للقنوجي ١/ ٩٥-٩٦.

➢ **إن أصحاب الرسل هم أعلم الناس بهم**: إذ أن أعلم الناس بصاحب أي دعوة على مر تاريخ البشرية إنما هم أصحابه الذين قبلوا دعوته وضحوا في سبيلها بالغالي والنفيس، وإذا كانت التجربة والملاحظة قد دلت على صدق هذا في أتباع أصحاب الدعوات الفكرية بشرية المنشأ، فكيف بأتباع أصحاب الرسالة السماوية وعلى رأسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ أليس من الممتنع عقلاً أن يتبع الصحابة النبي محمداً صلى الله عليه وسلم ويضحوا في سبيل متابعته ونصرته بالغالي والنفيس ويهجروا الأوطان والأهلون ويتعرضوا لأقسى ألوان الاضطهاد والعذاب دون أن يثنيهم شيء من ذلك عن متابعته صلى الله عليه وسلم ثم يعزف هؤلاء عن تحمل رسالته ودعوته على وجه يفهمون به مراده وينقادون من خلال هذا الفهم لأوامره؟ فمن أجل ماذا إذاً تحملوا هذا العناء وتكبدوا تلك المشاق، ولماذا كان أمر الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم أن يلزم هؤلاء الأتباع إلا لأنهم سيحملون هذه الرسالة على الوجه الذي يحفظون به رسمها ومعانيها فيقيمون الدين ويكونون الحجة على الخلق بعد النبي صلى الله عليه وسلم.

ولعل هذا مما يدخل في قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطاً﴾ [الكهف: ٢٨]، فنهى الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم عن الركون إلى أصحاب الغفلة وأتباع الهوى وأمره صلى الله عليه وسلم بملازمة أتباعه المخلصين الذين يريدون وجه الله تعالى، وهل يراد وجه الله تعالى بالجهل أم يراد بالعلم والفقه في الدين، لا ريب أن أتباع محمد صلى الله عليه وسلم هم

أعلم الناس بدينه وسنته وهم أجدر الناس أن يقتدى بهم في فهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنهم بهذه التزكية القرآنية والأمر للنبي صلى الله عليه وسلم بالحرص عليهم أنهم هم الحجة في ذلك كله، وهو المطلوب.

➢ **إن من علوم الحديث ما لا يمكن معرفته إلا عن طريق الصحابي**: كالناسخ والمنسوخ وسبب ورود الحديث.

قال ابن الصلاح رحمه الله في كلامه على معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه: (ومنها ما يُعرف بقول الصحابي)[1]؛ أي بتصريح الصحابي أن آخر الأمرين كان كذا، وأن كذا كان مباحاً ثم حرم أو واجباً ثم نسخ، وهذا كله مما له علاقة بدارية الحديث كما لا يخفى. وكذلك معرفة غريب الحديث كما تقدم في حديث أبي موسى رضي الله عنه تفسير الهرج ونحوه.

➢ **إن من المعلوم أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا أشد ما يهتمون بالعمل**: أي العمل بالوحي الذي يتلقونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآناً وسنة. وإن من الممتنع عقلاً أن يعمل الإنسان بما لا يفهم، ولا يليق نسبة مثل هذا إلى قومٍ اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم وحمل ميراث النبوة بعده.

وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: (حدثنا الذين كانوا يقرئوننا أنهم كانوا يستقرئون من النبي صلى الله عليه وسلم، وكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يخلفوها حتى يعملوا بما فيها من العمل فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً).[2]

---

(١) علوم الحديث – ابن الصلاح – ١/ ٢٧٧.

(٢) تفسير ابن كثير – ١/ ٣٨.

وهـذا التعليم والعمل لا يكون إلا عن طريق السنة فرسول الله صلى الله عليه وسلم هـو الـذي يبـين القـرآن بسنته ويُعلم الصحابة العمل بسنته، ولما كان الصحابة عاملين بالقـرآن والـسنة على نحو ما حكاه التابعون امتنع أن لا يكونوا علماء بهذه السنة، وهذا واضح لأصحاب العقول.

فهـذه بعـض أوجـه الاسـتدلال العقـلي التـي تـؤكد مـا تقرر بالدليل النقلي من أن الـصحابة رضـوان الله علـيهم هـم الحجة في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم درايةً وفهـماً وتطبـيقاً وعلـماً وأن السعيد من اهتدى بهديهم واقتدى بسنتهم، وأن الشقي مَن أعرض عنهم واتخذ لنفسه سبيلاً غير سبيلهم، والله تعالى أعلم.

■ **المبحث الخامس: شبهات حول حجية الصحابة في السنة.**

لقـد كانـت سـنة رسـول الله صـلى الله علـيه وسـلم عرضـةً لـشتى أنواع الهجمات والـشبهات التي ترمي إلى صرف الناس عنها تحت شعار الاكتفاء بالقرآن تارة، وشعار التثبت والاحتياط في الدين تارة، والتشكيك في حَمَلة الشريعة تارة أخرى. وليست هذه الشبهة أعني الدعوة إلى الاكتفاء بالقرآن والانصراف عن السنة ببدعٍ من الشبهات.

فعـن أمـية بـن عـبد الله بـن خالـد أنه قال لعبد الله بن عمر: (إنا نجد صلاة الحضر وصلاة الخوف في القرآن، ولا نجد صلاة السفر في القرآن؟ فقال عبد الله: يا ابن أخي، إن الله عز وجل بعث إلينا محمداً صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئاً، فإنما نفعل كما رأينا محمـداً صـلى الله علـيه وسلم يفعل)[1]، وعن عمران بن حصين أن رجلاً أتاه فسأله عن شيء فحدَّثه فقال الرجل: (حدِّثوا عن كتاب الله ولا تحدثوا عن غيره. فقال: إنك امرؤ

(١) صحيح ابن خزيمة ٢/ ٧٢.

أحمق؛ أتجد في كتاب الله أن صلاة الظهر أربعاً لا يُجهر فيها، وعدد الصلوات وعدد الزكاة ونحوها، ثم قال: أتجد هذا مفسراً في كتاب الله؟ إن الله قد أحكمك ذلك، والسنة تفسر ذلك)[1]، أي: أن القرآن جاء بالمحكمات المجملات والسنة جاءت بالبيان والتفصيل. **والشاهد**: أن محاولة صرف المسلمين عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قديماً وحديثاً قد دفعت ببعض أعداء الإسلام إلى التشكيك في كل ما من شأنه أن يصل المسلم بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

وإن من أخطر سبل التشكيك في السنة وصرف الناس عنها التشكيك في حَمَلَتِها، ومن هنا كان من المناسب أن نستعرض بعض الشبهات التي تثار حول حجية الصحابة في السنة لا لشيء إلا ليتنبه المسلم الحاذق الحريص على طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم إلى خطر هؤلاء، وإلى الأبعاد الحقيقية التي يرمي إليها أولئك الذين يطعنون في الصحابة ويشككون فيهم، فالأمر ليس مجرد طعن في أفراد من الناس، إنه طعن في الطريق الذي يصلنا برسول الله صلى الله عليه وسلم ، إنه طعنٌ في الدين..

➢ المطلب الأول: شبهات حول حجية الصحابة في السنة روايةً:

إن بعض الشبهات التي تطعن في السنة تنصرف إلى التشكيك في مصداقية الصحابة رضوان الله عليهم في تحمُّل وثبوت وحفظ السنة، وإن حالة الجهل السائدة بين المسلمين اليوم تمثل تربة خصبة لبذر هذه الشبهات، وفيما يلي عرض لبعض هذه الشبهات مع الرد عليها ودحضها بإذن الله.

---

(١) مسند ابن المبارك ١/ ١٤٣.

❖ الـشبهة الأولى: دعـوى وضـع الصحابة للأحاديث في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم:

قال أحمد أمين في كتابه فجر الإسلام بعد أن تحدث عن الوضع في الحديث: (ويظهر أن الوضع حدث حتى في عهد الرسول، فحديث «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده مـن الـنار»[1]، يغلب على الظن أنه إنما قيل لحادثة حدثت زُوِّر فيها على الرسول)[2]. فهو يرى –كأساتذته المستشرقين– أن الوضع في الحديث قد بدأ في عصر النبي صلى الله عليه وسـلم، أي أن الـصحابة أول مـن بـدأ بهذا الوضع والكذب. والحادثة التي عرض بها مـروية مـن حديث ابن بريدة عن أبيه قال: كان حي من بني ليث من المدينة على ميلين، وكـان رجـلٌ قـد خطـب مـنهم في الجاهلـية فلم يزوجوه، فأتاهم وعليه حلة فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كساني هذه، وأمرني أن أحكم في أموالكم ودمائكم، ثم انطلـق فنزل على تلك المرأة التي كان خطبها. فأرسل القوم إلى رسول الله صلى الله عليه وسـلم فقـال: كذب عدو الله. ثم أرسل رجلاً فقال: إن وجدته حياً وما أراك تجده حياً فاضرب عنقه، وإن وجدته ميتاً فأحرقه بالنار. قال: فجاءه فوجده قد لدغته أفعى فمات فحرقه بالنار. قال: فذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من كذب علي متعمداً فليتـبوأ مقعـده مـن الـنار»[3]، وهـذه الـشبهة افـتراء محـض، وطعـن في عدالـة ونزاهة الصحابة، وفيما يلي دحض هذه الشبهة.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، حديث: (٣٤٦١).

(٢) فجر الإسلام، أحمد أمين، ١/ ٢١١.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، ٤/ ٥٣-٥٤.

* **جواب الشبهة الأولى**: إن الجواب على هذه الشبهة من وجهين:

- **أحدهما**: يتعلق بالحديث الذي يستند عليه صاحب هذه الفرية.

- **والآخر**: جواب مجمل.

● **فأما حديث ابن بريدة فجوابه من وجهين:**

➢ **الأول من حيث السند**: ففيه صالح بن حيان القرشي وهو ضعيف، قاله ابن عدي في الكامل وحكاه عن يحي بن معين.[1]

وقال الذهبي في الميزان: (صالح بن حيان القرشي الكوفي، عن ابن بريدة؛ ضعَّفه ابن معين وقال مرة: ليس بذاك، وقال البخاري: فيه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة)[2]، وقال: (وقال ابن حبان: صالح بن حيان القرشي عن أبي وائل وابن بريدة ونافع، وعنه مروان الفزاري ويعلى بن عبيد لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ)[3]، وقال رحمه الله في نفس هذا الحديث: (تفرد به حجاج بن الشاعر عن زكريا بن عدي عنه، وروى سويد عن علي قطعه من آخر الحديث، ورواه كله صاحب الصارم المسلول من طريق البغوي عن يحيى الحماني عن علي بن مسهر وصححه، ولم يصح بوجه).[4]

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال الذهبي ٣/ ٤٠١.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٤٠٢.

(٤) المصدر السابق.

وقد صحح إسناد الحديث شيخ الإسلام ابن تيمية وذكر له شاهداً فقال: (هذا إسناد صحيح على شرط الصحيح لا نعلم له علة، وله شاهد من وجه آخر رواه المعافى بن زكريا الجريري في كتاب الجليس).[1]

قلت: وعلى كل حال فإن ضعف صالح ليس – فيما اطلعت عليه – من قبيل الكذب بل من جهة الضبط لاسيما إذا انفرد، وقد ذكر ابن تيمية شاهداً للحديث في كتابه الصارم المسلول. ومع ذلك، وعلى القول بصحة الحديث فإنه لا حجة فيه البتة في ادعاء وزعم أن الوضع قد بدأ في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الوجه الثاني في الجواب.

---

(١) الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية ٢/ ٣٢٦، وأما الشاهد الذي ذكره فهو: (وله شاهد من وجه آخر رواه المعافى بن زكريا الجريري في كتاب الجليس قال: ثنا أبو حامد الحضرمي ثنا السري بن مزيد الخراساني ثنا أبو جعفر محمد بن علي الفزاري ثنا داود ابن الزبرقان قال: أخبرني عطاء بن السائب عن عبد الله بن الزبير قال يوماً لأصحابه: أتدرون ما تأويل هذا الحديث: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» قال: كان رجل عشق امرأة فأتى أهلها مساء فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثني إليكم أن أتضيف في أي بيوتكم شئت. قال: وكان ينتظر بيتوتية المساء، قال فأتى رجل منهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن فلاناً أتانا يزعم أنك أمرته أن يبيت في أي بيوتنا شاء. فقال: كذب، يا فلان انطلق معه فإن أمكنك الله منه فاضرب عنقه وأحرقه بالنار، ولا أراك إلا قد كُفيته، فلما خرج الرسول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ادعوه، فلما جاء قال: إني كنت أمرتك أن تضرب عنقه وأن تحرقه بالنار، فإن أمكنك الله منه فاضرب عنقه ولا تحرقه بالنار، فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار، ولا أراك إلا قد كُفيته، فجاءت السماء بصيِّب فخرج الرجل ليتوضأ فلسعته أفعى فلما بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال: هو في النار. [الصارم المسلول ٢/ ٣٢٦-٣٢٨].

➢ **الثاني من جهة متن الحديث**: فإن مثل هذا الحديث لا يقال عن الرجل أنه صحابيٌ أصلاً؛ فالذي كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتله، بل أخذه الله تعالى بعذاب غير معتاد هذا ليس بصحابي أصلاً كما تقدم في تعريف الصحابي؛ فهذا الذي كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كذباً يشينه، حيث ادعى أنه أباح له الدماء والأبضاع فإنه يكفر بهذا الكذب الذي هو من قبيل الاستهزاء. وهذا واضح حيث أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتله، كما كان يأمر بقتل من شتمه واستهزأ به وهجاه ونحو ذلك.[1]

وعلق شيخ الإسلام ابن تيمية في كلامه على هذا الحديث تعليقاً جيداً فقال: (والصحابة عدول بتعديل الله لهم، فالكذب لو وقع من أحد ممن يدخل فيهم لعظم ضرره في الدين، فأراد صلى الله عليه وسلم قتل مَن كذب عليه وعجل عقوبته، ليكون ذلك عاصماً من أن يدخل في العدول من ليس منهم المنافقين ونحوهم).[2]

وأما الجواب المجمل: فإن من تأمل صفة الصحابة رضوان الله عليهم عزَّ عليه أن يستمع إلى مثل هذا الافتراء المحض الذي يعوزه العقل فضلاً عن الدليل، وأنقل هنا كلاماً نفيساً للدكتور مصطفى السباعي رحمه الله قال:

(ليس من السهل أن نتصور صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين فدوا الرسول بأرواحهم وأموالهم وهجروا في سبيل الإسلام أوطانهم وأقرباءهم وامتزج

---

(١) وقد فصَّل ابن تيمية في أوجه دلالة هذا الحديث على كفر الساب والمستهزئ بالرسول صلى الله عليه وسلم فليرجع إليه. (الصارم المسلول ٢/ ٣٢٨-٣٣٤).

(٢) الصارم المسلول ابن تيمية ٢/ ٣٣٣.

حب الله وخوفه بدمائهم ولحومهم أن نتصور هؤلاء الأصحاب يُقدمون على الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم مهما كانت الدواعي إلى ذلك، بعد أن استفاض عندهم قول حبيبهم ومنقذهم صلى الله عليه وسلم «إن كذباً عليَّ ليس ككذب على أحد، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، ولقد دلنا تاريخ الصحابة في حياة الرسول – صلى الله عليه وسلم – وبعده أنهم كانوا على خشية من الله وتقى يمنعهم من الافتراء على الله ورسوله، وأنهم كانوا على حرص شديد على الشريعة وأحكامها والذب عنها وإبلاغها إلى الناس كما تلقوها من رسوله صلى الله عليه وسلم، يتحملون في سبيل ذلك كل تضحية، ويخاصمون كل أمير أو خليفة أو أي رجلٍ يرون منه انحرافاً عن دين الله لا يخشون لوماً ولا موتاً ولا أذى ولا اضطهاداً).[1]

نعم، إن العقل ليمج مثل هذه الافتراءات فضلاً عن أن يطلب الدليل على نقضها. والدليل على نقضها موجود على كل حال طافحة به كتب السيرة والطبقات التي سجلت لنا وللعالم كله الصفحات الناصعة البيضاء التي سطرها التاريخ؛ تاريخ الصدر الأول المعدَّل بتعديل الله تعالى لا بكلام أهل الجرح والتعديل.

وأنقل هنا قولاً لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب يبين لنا كيف كان الصحابة رضوان الله عليهم ينظرون إلى التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث قال رضي الله عنه: «إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلأن أَخِرَّ من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة».[2]

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، مصطفى السباعي ، ١/ ٩٣.

(٢) صحيح البخاري ، كتاب المناقب ، باب علامات النبوة في الإسلام ، حديث: (٣٦١١).

بل كانوا رضي الله عنهم يتجنبون التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم تكن هناك حاجة خشية الوقوع في الكذب من جهة الخطأ لا من جهة العمد حاشاهم.

فعن جامع بن شداد قال: سمعت عامر بن عبد الله بن الزبير يحدث عن أبيه قال: قلت لأبى الزبير: «مالي لا أراك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أسمع فلاناً وفلاناً وابن مسعود؟ قال: والله يا بنى ما فارقته منذ أسلمت، ولكني سمعته يقول: من كذب على فليتبوأ مقعده من النار. والله ما قال متعمداً وأنتم تقولون متعمداً».[1]

فهل هذه صفة قومٍ يكذبون ويضعون الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم، سبحانك هذا بهتان عظيم. وسيأتي في مبحث لاحق منهج الصحابة رضوان الله عليهم في رواية السنة بما يقطع كل شبهة في هذا المجال إن شاء الله.

❖ **الشبهة الثانية: رد أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بدعوى تكفير الصحابة:**

لقد ضلت بعض فرق الأهواء والبدع وغلت في ضلالتها حتى قالت بتكفير الصحابة رضوان الله عليهم، وكان نتيجة هذا التكفير رد السنة النبوية التي جاءتنا عن طريقهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

(١) الكفاية في علم الرواية- الخطيب البغدادي ١/ ١٠١.

وقد قال بهذا القول المنكر أعني تكفير الصحابة طوائف من غلاة الشيعة كالجارودية[1] والكاملية[2] والإمامية الغلاة[3] وغيرهم من أهل الفرق والأهواء والضلالات. وإن تكفير الصحابة يلزم منه رد السنة الواردة عن طريقهم كلها، إذ لا يبقى طريقٌ لنقل السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلينا.

وهذه شبهة واهية ولكن نذكرها لبيان خطورة عقيدة أمثال هذه الفرق وما تجره على المسلم من لوازم فاسدة في العقيدة والدين.

*** جواب الشبهة الثانية:**

جواب هذه الشبهة من وجوه:

• **الإجماع على إيمان الصحابة وعدالتهم**: قال الإمام البغدادي رحمه الله: (أجمع أهل السنة على إيمان المهاجرين والأنصار من الصحابة، هذا خلاف قول من زعم من

---

(١) **الجارودية**: من الزيدية، أتباع المعروف بأبي الجارود وقد زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على إمامة علي بالوصف دون الاسم، وزعموا أيضاً أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة علي. (الفرق بين الفرق ١/ ٢٢).

(٢) **الكاملية**: من فرق الإمامية الرافضة، وهؤلاء أتباع رجل من الرافضة كان يعرف بأبي كامل وكان يزعم أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة علي وكفر علي بتركه قتالهم وكان يلزمه قتالهم كما لزمه قتال أصحاب صفين. (الفرق بين الفرق ١/ ٣٩).

(٣) **الإمامية**: هم القائلون بإمامة علي رضي الله عنه بعد النبي عليه الصلاة والسلام نصاً ظاهراً وتعييناً صادقاً من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين، وقد غلوا حتى كفروا الصحابة رضوان الله عليهم. (الملل والنحل ١/ ١٦٢).

الرافضة أن الصحابة كفرت بتركها بيعة علي، وخلاف قول الكاملية في تكفير علي بتركه قتالهم).(١)

• **إن تكفير الصحابة هدمٌ للدين:** إن شبهة القوم بتكفير الصحابة خطر عظيم في الدين، وهم يجرون على من ينخدع وراء سرابهم وتسترهم بالتشيع وحب آل البيت – وآل البيت من مثل هذا الحب برآء – فساداً في الدين وطعناً في العقيدة كلها.

قال الشهرستاني رحمه الله: (إن الإمامية تخطت عن هذه الدرجة إلى الوقيعة في كبار الصحابة طعناً وتكفيراً وأقله ظلماً وعدواناً وقد شهدت نصوص القرآن على عدالتهم والرضا عن جملتهم).(٢)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (و لهذا ما زال أهل العلم يقولون إن الرفض من إحداث الزنادقة الملاحدة الذين قصدوا إفساد الدين دين الإسلام، و يأبى الله إلا أن يتم نوره و لو كره الكافرون، فإن منتهى أمرهم تكفير علي و أهل بيته بعد أن كفروا الصحابة و الجمهور)(٣)، فهذه الشبهة أو الافتراء حقيقتها هدم الدين لا مجرد نسبةِ أفرادٍ إلى الكفر، وهذا دليل على بطلان هذه الدعوى لفساد لازمها.

• **إن فضل الصحابة وسابقتهم وخيريتهم وتقدمهم على سائر الأمة من المعلوم من الدين بالضرورة، فضلاً عن أن يُنظر في إسلامهم وكفرهم رضوان الله عليهم أجمعين:** وإن الأمة مجمعة على أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حق، وأنها حجة

---

(١) الفرق بين الفرق – البغدادي – ١/ ٣٥٢-٣٥٣.

(٢) الملل والنحل – الشهرستاني – ١/ ١٦٤.

(٣) منهاج السنة النبوية – ابن تيمية – ٧/ ٤٠٩.

على الخلق، فلا بد أن يكون طريق وصولها إلينا طريقاً موثوقاً لا يتطرق إليه الريبة والشك، فليتنبه الغافل وليرعوي المفتري عن مثل هذا الهذيان.

- وأما بالنسبة للرد التفصيلي على هذه الشبهة فقد تقدم في مبحث الأدلة الشرعية على عدالة الصحابة رضوان الله عليهم.

❖ **الشبهة الثالثة: رد أحاديث الآحاد بزعم تفسيق من لابس الفتن من الصحابة:**

لقد استطالت فرقٌ أخرى من أهل الأهواء والبدع على الصحابة رضوان الله عليهم فرموهم بالفسق وجرحوا شهادتهم وردوا بذلك أحاديث الآحاد الواردة عن طريقهم، إنكاراً لحجيتهم في الرواية من جهة، وتمهيداً لإنكار أخبار الآحاد في العقيدة من جهة أخرى. والحديث هنا بطبيعة الحال يتعلق بالمعتزلة وموقف بعض غلاتهم من الصحابة؛ حيث لم يتورعوا عن رميهم بالفسق والطعن في شهادتهم وبالتالي ردوا الأحاديث الواردة عن طريقهم وهي من قسم أحاديث الآحاد.

وحتى يتضح عظم ما جاء به هؤلاء نذكر بعض ما أُثر عنهم، فهذا واصل بن عطاء رأس من رؤوس المعتزلة يقول: (لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقلٍ لم أحكم بشهادتهما لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه)[1]، وأما عمرو بن عبيد فزاد على فرية واصل بن عطاء حيث حكم بتفسيق الفريقين معاً[2]، ثم ازداد النظام فحشاً في الوقيعة في كبار الصحابة رضوان الله عليهم وتكذيبهم. وحكى الشهرستاني رحمه الله أن النظَّام قد نسب عمر بن الخطاب إلى الشك في دينه، وطعن في عثمان رضي الله عنه،

---

(١) الفرق بين الفرق البغدادي ١/ ٣٠٥-٣٠٦.

(٢) المصدر السابق.

وزاد على خزيه ذلك بأن عاب علياً وعبدالله بن مسعود لقولهما في بعض مسائل الاجتهاد: أقول فيها برأيي، وكذَّب ابن مسعود في روايته (السعيد من سعد في بطن أمه والشقي من شقي في بطن أمه)، وفى روايته انشقاق القمر، إلى غير ذلك من الوقيعة الفاحشة في الصحابة رضي الله عنهم أجمعين).[1]

قال الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله: (ومنه نرى أن المعتزلة ما بين شاكٍ بعدالة الصحابة منذ عهد الفتنة كواصل بن عطاء وما بين موقن بفسقهم كعمرو بن عبيد وما بين طاعنٍ في أعلامهم متهم لهم بالكذب والجهل والنفاق كالنظَّام، وذلك يوجب ردهم للأحاديث التي جاءت عن طريق هؤلاء الصحابة).[2]

قلت: وهذه حقيقة المسألة وسر هذا الطعن في الصحابة رضوان الله عليهم، ألا وهو التوصل إلى القدح في الأحاديث والسنة كي يتمهد للقوم الإعلان بنتاج عقولهم ويتسنى لهم التقدم بآرائهم بين يدي الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، لا سيما وأن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة عن الصحابة تنقض أصولهم وعقائدهم الفاسدة، فلما لم يكن لهم من سبيل إلى دفع هذه الأحاديث من حيث الدلالة لجؤوا إلى الطعن فيها من جهة الثبوت، ولكن الله تعالى لهؤلاء وأمثالهم بالمرصاد.

*** جواب الشبهة الثالثة:**

لئن كان التاريخ قد طوى أسماء أعيان المعتزلة، فإن آثار هذه الأفكار المسمومة لا تزال ظاهرة في ثنايا مجتمعاتنا من خلال الاستخفاف بمكانة الصحابة والتعريض بهم

---

(١) الملل والنحل – الشهرستاني – ١/ ٥٧-٥٨ باختصار وتصرف يسير.

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي – مصطفى السباعي – ١/ ١٦١.

جـرحاً وغمـزاً ولمزاً بحجة النقد العلمي تارة، وبحجة صيانة العقيدة من الظن وأخبار الآحـاد تارة، وبحجة الاستدراك على علماء الجرح والتعديل من جهابذة علماء الحديث السالفين الذي لم يضعوا الصحابة في ميزان الجرح والتعديل اكتفاءً بتعديل الله تعالى لهم تـارةً أخـرى. ولكن يأبى هؤلاء إلا أن يردوا شهادة الله تعالى في الصحابة إيماناً وعدالةً كـي يُحكمـوا أهـواءهم وعقولهم الفاسدة في خير القرون، وما ذلك كله إلا توصلاً إلى الطعـن في الـسنة ورد الحـديث، كـما هي فتنة القرآنيين المعاصرين الذي يتتبعون خطى أسـلافهم مـن المعتـزلة ومـن سـار على شاكلتهم. وقد نبهنا على شبهاتهم لا لأجل أنها تـستحق الرد أو تحتاج استدلالاً على مج العقول لها، بل للتنبيه على الخطر الكامن فيها، والله المستعان.

وتأمل قول البغدادي بعد أن ذكر كلام واصل بن عطاء في تفسيقه أحد الفريقين يوم الجمـل، حـيث قال مُنكِراً لقوله وراداً عليه: (فجائزٌ على أصله- أي على كلام واصل- أن يكـون عـليٌ وأتـباعه فاسـقين مخلدين في النار، وجائزٌ أن يكون الفريق الآخر الذين كانـوا أصحاب الجمل في النار خالدين، فشكَّ في عدالة علي وطلحة والزبير مع شهادة النبـي علـيه الـسلام لهـؤلاء الـثلاثة بالجـنة، ومـع دخـولهم في بيعة الرضوان وفى جملة الـذين قـال الله تعالى فيهم: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْـمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]).[١]

ولقـد أحـسن الـبغدادي في بـيان الآثـار الخطيرة المترتبة على هذا القول المنكر أعني تفـسيق الصحابة، حيث قال رحمه الله: (وقد كان أبو الهذيل والجاحظ وأكثر القدرية في

(١) الفرق بين الفرق البغدادي ١/ ٣٠٦.

هـذا الـباب عـلى رأى واصل بن عطاء فيهم، فكيف يكون مقتدياً بالصحابة من يُفسِّق أكثرهم ويراهم من أهل النار، ومن لا يرى شهادتهم مقبولة كيف يقبل روايتهم؟ ومن رد روايـاتهم ورد شـهاداتهم خـرج عـن سمتهم ومتابعتهم، وإنما يقتدى بهم من يعمل برواياتهم ويقبل شهاداتهم كدأب أهل السنة والجماعة في ذلك)[1]، وأما الأدلة التفصيلية الدالـة على بطلان هذه التهم فقد تقدمت مستفيضة في مبحث الأدلة الشرعية والعقلية على عدالة الصحابة رضوان الله عليهم فلا حاجة لإعادته.

❖ **الشبهة الرابعة: شبهة حول الرواية بالمعنى:**

حـيث إن الصحابة كانوا يروون الأحاديث بالمعنى فكيف يصح أن يكونوا حجة في السنة رواية وهم يتصرفون بالألفاظ كيف يشاؤون؟ وكيف نثق بالصحابة وقد تعددت الروايات في الحديث الواحد وكل يأتي بها بلفظ غير الآخر؟[2]

* **جواب الشبهة الرابعة:**

إن جواب هذه الشبهة من وجهين:

- **أحـدهما:** يـتعلق بـورع الـصحابة رضـوان الله علـيهم وتحفظهـم في التصرف في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- **والآخر:** يتعلق بمسألة الرواية بالمعنى.

---

(١) المصدر السابق ١/ ٣٠٧.

(٢) أشـار الدكـتور نـور الـدين عـتر إلى تفوه بعض المستشرقين بهذه الشبهة في كتابه النفيس منهج النقد في علوم الحديث. (١/ ٢٢٩-٢٣٠).

• **الـوجه الأول: ورع الـصحابة رضـوان الله علـيهم في روايـة الـسنة:** حَـرِص الـصحابة عـلى تحمـل حـديث النبـي صـلى الله علـيه وسلم كما سمعوه منه، وأدائه كما سـمعوه مـنه، إذ هـذا هو الأصل في حض النبي صلى الله عليه وسلم على حفظ حديثه وتبليغه.

ففي الحديث: «نضر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها»[1]، كما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتني بتعليم أصحابه السنة بألفاظها.

*** وأذكر بعض الأمثلة لشدة تحري أداء السنة بلفظها فيما يلي:**

أ. في حـديث الـبراء بن عازب قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا أتيت مـضجعك فتوضـأ وضـوءك للـصلاة ثـم اضـطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبةً ورهبةً إليك، لا ملجـأ ولا مـنجا مـنك إلا إلـيك، اللهـم آمنت بكتابك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسـلت. فـإن مـت مـن ليلـتك فأنـت عـلى الفطرة، واجعلهن آخر ما تتكلم به. قال: فـردَّدتها على النبي صلى الله عليه وسلم، فلما بلغت (اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت) قلـت: ورسولك، قال: لا، ونبيك الذي أرسلت»[2]، فهذا الحديث يدل على عناية النبي صلى الله عليه وسلم بتعليم الصحابة الحديث بلفظه لا سيما في الأذكار التوقيفية.

ب. وفي حـديث ربعـي بـن حراش قال: اجتمع حذيفة وأبو مسعود فقال حذيفة: «رجـلٌ لقـي ربه فقال: ما عملت؟ قال: ما عملت من الخير إلا أني كنت رجلاً ذا مال،

---

(١) تقدم تخريج الحديث.

(٢) صحيح البخاري ـ كتاب الوضوء ـ باب فضل من بات على وضوء ـ حديث: (٢٤٧).

فكـنت أطالـب بـه الناس، فكنت أقبل الميسور، وأتجاوز عن المعسور». فقال: تجاوزوا عن عبدي. قال أبو مسعود: «**هكذا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول**».[1]

ت. وعـن ربعـي بـن حـراش قال: اجتمع حذيفة وأبو مسعود فقال حذيفة: «لأنا بـما مـع الـدجال أعلـم مـنه، إن معـه نهراً من ماء ونهراً من نار؛ فأما الذي ترون أنه نار مـاء، وأمـا الذي ترون أنه ماء نار، فمن أدرك ذلك منكم فأراد الماء فليشرب من الذي يـراه أنـه نـار، فإنـه سـيجده مـاء. قـال أبو مسعود: هكذا سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول».[2]

ث. وعـن عيسى بن طلحة قال: كنا عند معاوية إذ سمع المنادي يقول: الله أكبر الله أكـبر. فقال معاوية: الله أكبر. فلما قال: أشهد أن لا إله إلا الله، قال معاوية: وأنا أشهد. فلـما قـال: أشـهد أن محمـداً رسـول الله صـلى الله عليه وسلم قال: وأنا أشهد. **ثم قال معاويـة**: «**هكـذا سـمعت رسـول الله صـلى الله عليه وسلم يقول**»[3]، والأمثلة على هذا كثيرة تدل على ورع الصحابة واعتنائهم بأداء الحديث بلفظه في الأصل.

- **الـوجه الـثاني: تحريـر مـسألة الـرواية بالمعنى**: إن مما لا ريب فيه أنها قد وقعت حقـيقةً، وقـد تكلـم علماء الحديث في مسألة الرواية بالمعنى، فقال ابن رجب رحمه الله: (جواز الرواية بالمعنى وأدلة ذلك ومن قال به).

---

(١) صحيح مسلم كتاب البيوع- باب فضل إنظار المعسر حديث: (١٥٦٠).

(٢) صحيح مسلم كتاب الفتن باب ذكر الدجال حديث: (٢٩٣٥).

(٣) صحيح ابن حبان ٤/ ٥٨١.

فأما الـرواية بلفـظٍ آخر لا يختل به المعنى فهو الذي ذكر الترمذي جوازه عند أهل العلم، وذكره عمن ذكره من السلف، وروي عن الحسن أنه استدل لذلك بأن الله يقص قصص القرون السالفة بغير لغاتها.

وروى قـتادة عن زرارة بن أوفى قال: لقيت عدة من أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – فاختلفوا علي في اللفظ واجتمعوا في المعنى.

وقـد روى إجـازة ذلـك أيضاً عن عائشة وأبي سعيد الخدري وابن عباس رضي الله عنهم وفي أسانيدها نظر.

وروى معـناه عـن ابـن مـسعود وأبي الدرداء وأنس أنهم كانوا يُحدِّثون عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ثم يقولون: أو نحو هذا أو شبهه، وكان أنس يقول: أو كما قال.

وهـو أيضاً قول عمرو بن دينار، وابن أبي نجيح، وعمرو بن مرة، وجعفر بن محمد، وحماد بن زيد، ويحيى بن سعيد، ويزيد بن هارون، وابن عيينة، وأبي زرعة، وحكى عن أكثر الفقهاء.[1]

فالرواية بالمعنى حاصلة، ولكن يبقى النظر في ضوابطها وفي كونها مطعناً على حجية الصحابة في الرواية كما قد يثار شبهةً أو استشكالاً.

ولقـد حـرر علـماء الحـديث شروط الرواية بالمعنى فقال ابن الصلاح رحمه الله: (إذا أراد روايـة ما سمعه على معناه دون لفظه فإن لم يكن عارفاً بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينها فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك، وعليه أن

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب ١/ ٤٢٨-٤٢٩.

لا يروي ما سمعه إلا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير، فأما إذا كان عالماً عارفاً بذلك فهذا مما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول، فجوزه أكثرهم، ولم يجوزه بعض المحدثين وطائفة من الفقهاء والأصوليين من الشافعيين وغيرهم، ومنعه بعضهم في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجازه في غيره، والأصح جواز ذلك في الجميع إذا كان عالماً بما وصفناه قاطعاً بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين).(1)

وعقد الخطيب البغدادي رحمه الله باباً في ذكر الحجة في إجازة رواية الحديث على المعنى(2)، **ويمكن تحرير شروط الرواية بالمعنى فيما يلي:**

- أن يكون الراوي بالمعنى عالماً بالألفاظ وما يحيل معانيها.

- أن يجزم الراوي بأنه قد أدى المعنى.

- أن لا يكون الحديث من الألفاظ التوقيفية المتعبد بألفاظها كالأذكار ونحوها، ولا يكون من جوامع كلم النبي صلى الله عليه وسلم.(3)

ولا يخفى أن أجمع الخلق لهذه الشروط هم الصحابة رضوان الله عليهم،قال ابن الصلاح رحمه الله: (ينبغي لمن روى حديثاً بالمعنى أن يُتبعه بأن يقول: أو كما قال، أو نحو هذا، أو ما أشبه ذلك من الألفاظ، رُوي ذلك من الصحابة عن ابن مسعود وأبي الدرداء رضي الله عنهم)، قال الخطيب البغدادي: (والصحابة أرباب اللسان وأعلم

---

(1) علوم الحديث ابن الصلاح 1/ 213-214.

(2) الكفاية في علوم الرواية البغدادي 1/ 198.

(3) منهج النقد في علوم الحديث د.نور الدين عتر 1/ 227.

الخلـق بمعـاني الكـلام، ولم يكونـوا يقولـون ذلـك إلا تخـوفاً من الزلل لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من خطر).[1]

وأمـا بالنـسبة لـتعدد الروايات في الحديث الواحد فلا تُشكل على مسألتنا في وجهي الجواب؛ وتوضيح ذلك ما يلي:

- **بالنـسبة للـوجه الأول وهو ورع الصحابة بالتحديث بنفس لفظ رسول الله صلى الله علـيه وسلم**: فيُحمل تعدد الروايات على تعدد المروي حقيقةً، بمعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم حدث بهذا اللفظ وبهذا اللفظ، وحفظ كل صحابي رواية من الروايات، وحـدَّث بهـا حرصـاً عـلى أداء ما حفظه كما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومسألة تعدد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسألة الواحدة مرات عديدة لا تحـتاج كثـيرَ نظرٍ وتأمل أعني من حيث وقوعها، فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يعـيد الحـديث الواحد في المجلس الواحد ثلاث مرات ليحفظه السامع، كما في حديث أنـس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أنه كان إذا تكلم كلمةً أعادها ثلاثاً حتى تُفهم، وإذا أتى على قومٍ فسلم عليهم سلم عليهم ثلاثاً».[2]

ولا يمتـنع أن يعـيد الحـديث ويغير لفظاً أو كلمةً زيادة في البيان حيث إن الصحابة كانـوا مـن قـبائل شـتى مـن العـرب، وهـذا المعنى هنا قريب من تعدد قراءات القرآن الكـريم التوقيفـية مـراعاة لتعدد لغات العرب ولهجاتها، فتأمَّل هذا المعنى الدقيق يزيل كثيراً من اللبس في مسألة تعدد روايات الصحابة في الحديث الواحد والمسألة الواحدة.

---

(١) علوم الحديث – ابن الصلاح – ١/ ٢١٥.

(٢) صحيح البخاري – كتاب العلم – باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه – حديث: (٩٥).

- **وأما بالنسبة للوجه الثاني وهو الرواية بالمعنى حقيقةً:**

فقـد تقـدم أن لذلك ضوابط دقيقة وأن أحرى من يقوم بهذه الضوابط هم الصحابة رضوان الله عليهم، فيرتفع الإشكال من هذا الوجه أيضاً والحمد لله.

➢ **المطلب الثاني: شبهات حول حجية الصحابة في السنة درايةً.**

تقدم أن الصحابة رضوان الله عليهم هم الحجة في فهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسـلم ومعـرفة مـراده من حديثه، فهُم أهل اللغة وهم أهل المعرفة بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاهده، وقد قيَّض الله تعالى لهم من مؤهلات الفهم والدراية ما لم يتيسر لأمم من بعدهم.

ومع ذلك فقد يثير البعض شكوكاً وشبهاتٍ حول ذلك، ولسنا نذكر هذه الشبهات عـلى سـبيل الاعـتداد بهـا فهـي في حقيقـتها ليـست بـشيء، وإنما نوردها لنؤكد تهافتها وليـستبين لمن يتأمل ما يثيره أعداء الإسلام من شبهات ظاهرية حقيقة ما يرومون وهو نقض الدين والطعن في أصله، ولكن يأبى الله تعالى إلا أن يتم نوره، والحمد لله.

❖ **الشبهة الأولى:**

أن الـصحابة لم يكونـوا قـبل البعثة أهل علم ونظر ودراية فكيف يؤخذ بالحديث عن أمثال هؤلاء:

حكـى الحـافظ ابـن قـيم الجوزية رحمه الله عن بعض أصحاب الشبهات من اليهود والنصارى هذه الشبهة ومفادها أن أكثر الصحابة الذين أُخذ عنهم الحديث وبنيت على أقـوالهم في الحـلال والحرام والأمر والنهي أكثر الشريعة أنهم عوامٌ من الصحابة الذين

لـيس لهـم بحـث في علـم ولا دراسـة ولا كتابة قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا مما يدعو إلى التحفظ في الأخذ عنهم.(١)

*** جواب الشبهة الأولى:**

إن الأدلـة عـلى حجـية الـصحابة في الـسنة درايـة لا تقـوم في مواجهتها أمثال هذه الادعـاءات الباهـتة، فحـال الصحابة قبل البعثة النبوية شيء، وحالهم بعد أن بعث الله تعالى فيهم رسولاً يعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم شيء آخر، ولقد أجاد الحافظ ابن قيم الجوزية في نقض هذه الشبهة، وأنقله بطوله لنفاسته حيث قال رحمه الله:

(إن قـولكم إن المـسلمين بنوا أساس دينهم على رواية عوام من الصحابة من أعظم الـبهت وأفحـش الكذب، فإنهم وإن كانوا أميين فمذ بعث الله فيهم رسوله – صلى الله علـيه وسـلم - زكـاهم وعلَّمهـم الكتاب والحكمة وفضلهم في العلم والعمل والهدى والمعـارف الإلهـية والعلـوم الـنافعة المكملـة للنفوس على جميع الأمم، فلم تبق أمة من الأمـم تدانـيهم في فضلهم وعلومهم وأعمالهم ومعارفهم، فلو قيس ما عند جميع الأمم مـن معـرفة وعلم وهدى وبصيرة إلى ما عندهم لم يظهر له نسبة إليه بوجه ما، وإن كان غـيرهم مـن الأمـم أعلـم بالحـساب والهندسة والكم المتصل والكم المنفصل والنبض والقـارورة والـبول والقـسطة ووزن الأنهـار ونقوش الحيطان ووضع الآلات العجيبة وصـناعة الكيمـياء وعلـم الفلاحـة وعلـم الهيـئة وتـسيير الكـواكب وعلـم الموسـيقا والألحان، وغير ذلك من العلوم التي هي بين علم لا ينفع وبين ظنون كاذبة، وبين علم في العاجلـة ولـيس مـن زاد المعـاد، فـإن أردتم أن الصحابة كانوا عواماً في هذه العلوم

---

(١) هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى- ابن قيم الجوزية ١/ ١٥٧.

فنعم إذاً وتلك شكاة ظاهر عنك عارها، وإن أردتم أنهم كانوا عواماً في العلم بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه ودينه وشرعه وتفاصيله واليوم الآخر وتفاصيله وتفاصيل ما بعد الموت وعلم سعادة النفوس وشقاوتها وعلم صلاح القلوب وأمراضها فليس بمستغرب ممَن بهت نبيَّهم بما بهته به وجحد نبوته ورسالته التي هي للبصائر أظهر من الشمس للأبصار أن يبهت أصحابه ويجحد فضلهم ومعرفتهم، وينكر ما خصهم الله به وميزهم على من قبلهم، ومن هو كائن بعدهم إلى يوم القيامة. وكيف يكونون عواماً في ذلك وهم أذكى الناس فطرة وأزكاهم نفوساً، وهم يتلقونه غضاً طرياً ومحضاً لم يشب عن نبيهم صلى الله عليه وسلم، وهم أحرص الناس وأشوقهم إليه، وخبر السماء يأتيهم على لسانه في ساعات الليل والنهار والحضر والسفر، وكتابهم قد اشتمل على علوم الأولين والآخرين وعلم ما كان من المبدأ والمعاد وتخليق العالم، وأحوال الأمم الماضية والأنبياء وسيرهم وأحوالهم مع أممهم ودرجاتهم ومنازلهم عند الله وعددهم وعدد المرسلين منهم، وذكر كتبهم وأنواع العقوبات التي عذب الله بها أعداءهم وما أكرم به أتباعهم، وذكر الملائكة وأصنافهم وأنواعهم وما وكلوا به واستعملوا فيه، وذكر اليوم الآخر وتفاصيل أحواله وذكر الجنة وتفاصيل نعيمها والنار وتفاصيل عذابها، وذكر البرزخ وتفاصيل أحوال الخلق فيه، وذكر أشراط الساعة والإخبار بها مفصلاً بما لم يتضمنه كتاب غيره من حين قامت الدنيا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وكيف يدعى في أصحاب نبينا صلى الله عليه وسلم أنهم عوام وهذه العلوم النافعة المبثوثة في الأمة على كثرتها واتساعها وتفنن ضروبها إنما هي عنهم مأخوذة، ومن كلامهم وفتاويهم مستنبطة.

وقد قال مجاهد: العلماء أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وقال قتادة في قوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦] قال: هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم. وقال مسروق: جالست أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وكانوا كالإخاذ[١]؛ الإخاذ يروي الراكب والإخاذ يروي الراكبَين والإخاذ يروي العشرة، والإخاذ لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم، وإن عبد الله من تلك الإخاذ. وقال مجاهد: كان ابن عباس إذا فسر الشيء عليه النور، وقال ابن سيرين: كانوا يرون أن الرجل الواحد يعلم من العلم ما لا يعلمه الناس أجمعون، قال ابن عون: فكأنه رآني أنكرت ذلك، قال: فقال: أليس أبو بكر كان يعلم ما لا يعلم الناس، ثم كان عمر يعلم ما لا يعلم الناس. وقال عبد الله بن مسعود: لو وُضع علم أحياء العرب في كفة وعلم عمر في كفة لرجح بهم علم عمر، قال الأعمش: فذكروا ذلك لإبراهيم فقال: عبد الله؛ إن كنا لنحسبه قد ذهب بتسعة أعشار العلم).[٢]

وأحسبني أكتفي بهذا الكلام وأُحيل على ما تقدم من أدلة تفصيلية على حجية الصحابة رضوان الله عليهم في فهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرايتهم بسنته، والله أعلم.

❖ **الشبهة الثانية: اختلاف الصحابة وتعارضهم في السنة.**

إن وقوع الاختلاف بين الصحابة رضوان الله عليهم لم يقتصر على التعدد في الرواية بل تجاوزه إلى الاختلاف في تفسير الأحاديث التي يروونها، فكيف يكونون حجة في

---

(١) **الإخاذ**: الغدير. (لسان العرب – ٣/ ٣٤٧).

(٢) هداية الحيارى لابن قيم الجوزية ١/ ١٢٠-١٢٦ باختصار وتصرف يسير.

الدرايـة في السنة وهم مختلفون في تفسيرها؟ ولقد حكى هذه الشبهات الإمام ابن قتيبة رحمـه الله في مقدمـة كـتابه النفـيس: (تأويل مختلف الحديث) مستعرضاً بعض شبهاتهم ومـن ذلك: (قالوا: ومن أعجب شأنهم – أي أصحاب الحديث – أنهم ينسبون الشيخ إلى الكـذب ولا يكتـبون عنه ما يوافقه عليه المحدثون بقدح يحي بن معين وابن المديني وأشـباههما، ويحتجون بحديث أبي هريرة – رضي الله عنه – فيما لا يوافقه عليه أحد من الـصحابة، وقـد أكذبـه عمـر وعـثمان وعائـشة، ويحتجون بقول فاطمة بنت قيس وقد أكـذبها عمـر وعائشة وقال: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة)[1]، فقد حكى عن هـؤلاء القادحـين في الـسنة زعمهـم أن الصحابة يكذب بعضهم بعضاً في الحديث وفي فهم الحديث، فكيف يكونون حجة في السنة والدراية بها؟

*** جواب الشبهة الثانية:**

لقـد أسـهب المستشرقون ومن تابعهم ممن يدور في فلكهم من بني جلدتنا في تتبع ما يـزعمون أنـه أحاديـث وأقـوال متناقضة للصحابة ولقد تتبع بعض العلماء المعاصرين افـتراءاتهم وردوا عـلى شبهاتهم رداً تفصيلياً[2]، ولا يتسع المقام في هذه الرسالة لمثل هذا الرد التفصيلي ولكن أورد رداً مجملاً على هذه الافتراءات فأقول وبالله التوفيق:

---

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ١/ ١١٤-١١٥ وما بين معترضتين من كلامي.

(٢) ومـن أنفس مـا قـرأت في هـذا الـباب وأنـصح إخـواني المسلمين بقراءته اليوم كتاب (السنة ومكانـتها في التشريع الإسلامي) للدكتور مصطفى السباعي رحمه الله، وكتاب (دفاع عن السنة) للدكـتور محمـد أبوشـهبة رحمـه الله، فجزاهما الله عن الإسلام وعن سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خيراً.

إن السنة النبوية الصحيحة التي تثبت نسبتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة شرعية لا ريب، وهذه السنة الصحيحة تنقسم من حيث الدلالة كما تنقسم نصوص القرآن الكريم إلى نصوص محكمة قطعية الدلالة وإلى نصوص مشتبهة ظنية الدلالة؛ وفي حين لا يسع المسلم إلا أن ينقاد للمحكم إيماناً وانقياداً، فإنه يسع المسلم أن يُعمل فكره واجتهاده في النصوص المشتبهة بغية استنباط الحكم الشرعي المراد منها، وهذا ما يمكن أن نسميه (فقه الحديث).

فأما القسم الأول وهو ما يتعلق بالمحكمات فهذا ما لم يختلف فيه الصحابة رضوان الله عليهم، وأما ما يتعلق بنصوص السنة التي تتسع للاجتهاد فالاختلاف قد وقع بين الصحابة في فهمها والاستنباط منها ولكنه اختلاف تعدد في الاجتهاد السائغ وهم أهله، لا اختلاف تناقض بالمعنى الذي يقدح في حجيتهم.

وحكى الإمام البيهقي كلاماً نفيساً للإمام الشافعي رحمهما الله حيث قال بعد أن ذكر الصحابة وأثنى عليهم: (وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استُدرك به علم واستُنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا والله أعلم، ومن أدركنا ممن أرضى أو حُكي لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلموا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سُنة إلى قولهم إن اجتمعوا، وقول بعضهم إن تفرقوا، فهكذا نقول: إذا اجتمعوا أخذنا باجتماعهم، وإن قال واحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله، فإن اختلفوا أخذنا بقول بعضهم ولم نخرج من أقاويلهم كلهم).[1]

---

(١) المدخل إلى السنن الكبرى – البيهقي – ١/ ١١٠.

قلت: وهذا تحرير نفيس جداً وحاصله ما يلي:

اتفاق الصحابة على قول واحد: وهذا حجة ولا مورد فيه للشبهة المذكورة.

أن يؤثَر قولٌ عن أحد الصحابة ولا يُعلم له موافق ولا مخالف (وإن كان سكوت باقي الصحابة نوع موافقة) وهذا أيضاً حجة. والكلام هنا على ما لا يوجد فيه نص في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بحيث يُحتاج إلى قول الصحابي، وهذا القول بهذه الضوابط حجة كما ذكر الإمام الشافعي رحمه الله.

أن يؤثَر أكثرُ من قولٍ عن الصحابة: وهو مورد الشبهة هنا وهذا يكون في الأمور الاجتهادية فيُنظر إلى أقرب الأقوال إلى الكتاب والسنة والأصول، كما قال الإمام الشافعي رحمه الله: (وإذا قال الرجلان منهم- أي من الصحابة - في شيء قولين مختلفين نظرت فإن كان قول أحدهما أشبه بكتاب الله أو أشبه بسنة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت به، لأن معه شيئاً يقوى بمثله ليس مع الذي يخالفه مثله، فإن لم يكن على واحد من القولين دلالة بما وصفت كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان رضي الله عنهم أرجح عندنا من أحد لو خالفهم غير إمام)[1]، والحاصل أنه يُتخير من مجموع أقوال الصحابة ولا يُخرج عن مجموع هذه الأقوال لأن الحق محصور في أحدها.

وهكذا نجد أن هذا الاختلاف في هذا السياق ليس بقادح لأنه اختلاف ناجم عن اجتهاد في نصوص يسوغ الاجتهاد فيها وهم أهلٌ لهذا الاجتهاد. بل لقد ثبتت السنة الصحيحة التي تقر الصحابة على هذا الاجتهاد والتي تؤكد صحة ما قرره الإمام

---

(١) المدخل البيهقي ١/ ١١٠.

الشافعي من أن الحق لا يخرج عن مجموع أقوال الصحابة، ودليل ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «قال النبي صلى الله عليه وسلم لنا لما رجع من الأحزاب: لا يصلِّيَنَّ أحدٌ العصرَ إلا في بني قريظة فأدرك بعضَهم العصرُ في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يُرد منا ذلك. فذُكر للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يُعنِّف واحداً منهم».[1]

قال الحافظ العيني رحمه الله: (ولم يعنف الشارع واحداً منهما لأنهم مجتهدون).[2]

فهذا الحديث الصحيح أصلٌ في مسألتنا، وتوجيهه أننا أمام نص صحيح من السنة سمعه الصحابة رضوان الله عليهم مِن فِي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اختلفوا في تدبره والدراية به على قولين: أحدهما: راعى الظاهر، والآخر: راعى المعنى، وكلٌ مجتهدٌ مأجور، ولم يرد عنهم في فهم الحديث قول ثالث. ثم لما علم النبي صلى الله عليه وسلم بمجموع أقوالهم لم يزد قولاً ثالثاً ولو كان الحق في فهم الحديث عنه خارجاً عن مجموع أقوالهم لبلَّغه صلوات الله وسلامه عليه لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، كما أنه صلى الله عليه وسلم لا يقر الصحابة على الخطأ. ولا يُقال إنه سكت لأنهم مجتهدون وإن أخطؤوا لأن سكوته صلى الله عليه وسلم عن تخطئتهم من جهة الاجتهاد لا يستلزم سكوته عن بيان وجه الحق في فهم الحديث، **فُعلم من سكوته صلى الله عليه وسلم وعدم تعنيفه واحداً من الفريقين أمران:**

- **أحدهما**: أن المجتهد لا يُعنَّف.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب، حديث: (٩٤٦).

(٢) عمدة القاري، العيني، ٦/ ٢٦٥.

- **والثاني**: أن وجه الحق في فهم حديثه صلى الله عليه وسلم موجود في مجموع أقوال الصحابة، وهو المطلوب.

بقـي أن نشير إلى أمر سبقت الإشارة إليه وهو ما يرد في بعض أحاديث الصحابة من لفـظ (كـذب، كـذبت) في معرض كلام الصحابي على كلام صحابي آخر مما يُتوهم فيه الكـذب الـذي هـو تعمـد ذكر ما خالف الحقيقة، وبينا سابقاً أن هذا اللفظ جار مجرى كـلام العـرب بمعنـى (أخطـأت)، فـلا يبقى منفذ لأصحاب الشبهات من خلال هذه الكلمـة، ولـو أن المسلمين اليوم حرصوا على التفقه في لغة العرب لما أعوزهم كثيرٌ من درء الـشبهات التـي يـوردها الأعداء على نصوص الشريعة، وما أجمل ما أُثر عن وكيع رحمـه الله قـال: «يـا فتيان تفهموا فقه الحديث فإنكم إن تفهمتم فقه الحديث لم يقهركم أهل الرأي»[1]، والله المستعان.

بهـذا نكـون قـد استعرضـنا بعـض الشبهات الواردة على مسألة حجية الصحابة في الـسنة روايـة ودرايـة، ولا شـك أن الشياطين لا تزال توحي إلى أوليائها ليجادلوا أهل الحـق بالـشبهات وبـزبالات الأفكار، ولكن رد الأمور إلى أدلة الشرع النقلية والعقلية المحكمة كفيل بتشتيت سحب الضلال وتبديد هجمات أهل الباطل، والحمد لله.

❧ ❧ ❧ ❧

---

(١) نصيحة أهل الحديث، الخطيب البغدادي ١/ ٤١.



الباب الثاني :

معالم منهج الصحابة

في مسائل أصول الدين ، وفيه :

- **الفصل الأول :**

معالم منهج الصحابة في مسائل العقيدة.

- **الفصل الثاني :**

معالم منهج الصحابة في مسائل القرآن الكريم.

- **الفصل الثالث :**

معالم منهج الصحابة في مسائل السنة النبوية .





الفصل الأول:

معالم منهج الصحابة في مسائل العقيدة ، وفيه :

- **المبحث الأول:**

منهج الصحابة في الاستدلال على مسائل العقيدة.

- **المبحث الثاني:**

منهج الصحابة في الأسماء والأحكام.

- **المبحث الثالث:**

منهج الصحابة في التعامل مع المخالف.



▪ المبحث الأول: منهج الصحابة في الاستدلال على مسائل العقيدة.

بعد أن تقرر بالدليل الشرعي النقلي والعقلي أن قول الصحابة رضوان الله عليهم حجة في مسائل العقيدة، وأنهم مرجع هذه الأمة في تقرير مسائلها، ينبغي لنا أن نتلمس معالم منهجهم رضوان الله عليهم في الإيمان بنصوص الشريعة والانقياد لها على الوجه الذي تتقرر به مفردات العقيدة الإسلامية الصحيحة، ويتحصّن المسلم بذلك من أدواء الشبهات والشهوات؛ شبهات العقل الفاسد التي تريد تحريف الدين تحقيقاً لأطماعها في هدمه، وشهوات القلب الفاسد تريد ليَّ نصوص الدين تحقيقاً لمطلوب هواها.

ويبقى بفضل الله تعالى مَعْلَمُ الحق صراطاً مستقيماً ديناً قيماً قد أناره لنا من قبل صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبقي مُناراً مِن بعدهم بمن سار على نهجهم واتبعوهم بإحسان إلى يوم الدين.

وسوف نتلمس في هذا المبحث بعض المعالم الأساسية لمنهج الصحابة في الاستدلال على مسائل الدين، ومن هذه المعالم ما التزموه ابتداءً بفضل الله تعالى ثم بفطرتهم السليمة وانقيادهم التام لصاحب الرسالة عليه أفضل الصلاة والسلام فأقرهم الشرع عليه، ومنها ما التزموه بعد تقويم الشارع لهم وتوجيههم إلى المنبغي منهم وهم حملة الرسالة فكانوا نعم المستجيبين لأمر الشرع وتوجيهه، فاكتمل لهم من الأمرين تقريراً وتوجيهاً منهجٌ أخرج شطأه بعناية الله وتكامل وتآزر واستغلظ على عين الله حتى استوى على سوقه وآتى ثمرته، فطوبى لمن سار على الطريق وطوبى لمن حصل الثمرة.

❖ معالم منهج الصحابة في الاستدلال على مسائل أصول الدين:

❋ أولاً: عدم التقدم بين يدي الله ورسوله:

لقد تَكَفَّل الوحي بتقرير هذا المعلم الأساسي من معالم منهج التلقي في مسائل الدين، وجاء تقرير هذا المعلَم بمناسبة حادثة يمكن النظر إليها كحادثة عفوية لا يراد منها تقصُّد ولا تعمُّد الافتئات على الشارع، ولكن الوحي جعل من هذه المناسبة مناسبةً مهمةً لتقرير هذا المنهج الذي يكفل سلامة الدين، وتحرير منهج التلقي.

ومنهج الاستدلال على أمور الدين تحريراً يقي الدين من دخول ما ليس منه فيه، ويقي أتباعه من الانحراف عن جادته وراء عقولهم وأهوائهم علموا ذلك أم لم يعلموا، قصدوا ذلك أم لم يقصدوا.

فعن ابن أبي مليكة قال: كاد الخيِّران أن يهلكا أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، رفعا أصواتهما عند النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم عليه ركب بني تميم فأشار أحدهما بالأقرع بن حابس أخي بني مجاشع وأشار الآخر برجلٍ آخر – قال نافع:[1] لا أحفظ اسمه – فقال أبو بكر لعمر: ما أردت إلا خلافي. قال: ما أردت خلافك، فارتفعت أصواتهما في ذلك ، فأنزل الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ﴾ [الحجرات: ٢] الآية.[2]

---

(١) نافع بن عمر راوي الحديث عن ابن أبي مليكة. (فتح الباري– ٩/ ٥٦٥).

(٢) فتح الباري – ابن حجر العسقلاني –٩/ ٥٦٥، والحديث من صحيح البخاري – كتاب التفسير– باب ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ – حديث: ٤٨٤٥.

وفي رواية ابن جريج: فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾ – إلى قوله – ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ١-٥].[١]

وعن مجاهد في معنى قوله تعالى: ﴿لَا تُقَدِّمُوا﴾ لا تفتاتوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يقضي الله على لسانه.[٢]

فهذا نهيٌ صريح للمسلمين كافة عن أن يستبقوا خبر الشرع في أمور الدين، لأن ذلك دالٌّ على تقديم العقل على النقل، ودالٌّ على جرأة على الله تعالى محرمة مذمومة قطعاً.

قال الإمام القرطبي في تفسير الآية: (أي لا تقدموا قولاً ولا فعلاً بين يدي الله وقول رسوله – صلى الله عليه وسلم – وفعله فيما سبيله أن تأخذوه عنه من أمر الدين والدنيا).[٣]

ولقد أصبح هذا المنهج سبيلاً واضحاً للصحابة رضوان الله عليهم لا يجاوزونه بآرائهم ولا بأقوالهم ولا بأفعالهم، بل ويأخذون على يد من يتجرأ على ذلك ممن يأتي بعدهم.. فعن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أنه سمع صوت رجلين في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ارتفعت أصواتهما، فجاء فقال: أتدريان أين أنتما؟ ثم قال: من أين أنتما؟ قالا: من أهل الطائف. فقال: لو كنتما من أهل المدينة لأوجعتكما ضرباً.[٤]

---

(١) فتح الباري ابن حجر العسقلاني ٩/ ٥٦٧.

(٢) المصدر ٥٦٤/ ٩.

(٣) الجامع لأحكام القرآن الكريم القرطبي-١٦/ ٢٥٥.

(٤) تفسير القرآن العظيم ابن كثير ٧/ ٤٩١.

نعـم، هكـذا فهـم الـصحابة هذه الآيات وهكذا قرروا دلالاتها بقياس الأَولى؛ فإذا كـان مجرد رفع الصوت الحسي محرماً ومدعاةً لحبوط الأعمال كما هو ظاهر النص، فلأن يرفع الإنسان صوت عقله وأفكاره على ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم أشد حرمةً وقـبحاً في ميـزان الـشرع، وتأمـل معـي قـول عمـر بـن الخطـاب ذاماً هؤلاء : (إياكم وأصـحاب الـرأي فـإنهم أعـداء الـسنة، أعيـتهم أن يحفظوها وتفلتت منهم أن يعوها، واسـتحيوا حين يُسألوا أن يقولوا: لا نعلم، فعارضوا السنن برأيهم، فإياكم وإياهم)[1]، فـلا شـك أن هـذا الأدب الحـسي منـبهٌ عـلى ما هو فوقه من الآداب، وهذا الذي وعاه الصحابة وهذا الذي التزموه رضي الله عنهم أجمعين.

قـال الإمـام الـشاطبي رحمـه الله: (فالحاصل من هذه القضية أنه لا ينبغي للعقل أن يـتقدم بـين يدي الشرع، فإنه من التقدم بين يدي الله ورسوله، بل يكون — أي العقل – ملبـياً مـن وراء وراء، ثـم نقـول: إن هـذا هو المذهب للصحابة رضي الله عنهم، وعليه دأبـوا، وإيـاه اتخـذوا طريقاً إلى الجنة فوصلوا)[2]، وقال أيضاً: (فالحاصل من مجموع ما تقـدم أن الـصحابة ومـن بعـدهم لم يعارضـوا ما جاء في السنن بآرائهم علموا معناه أو جهلوه، جرى لهم على معهودهم أو لا).[3]

(١) الاعتصام الشاطبي -١/ ٧٩، وأخرجه الدارقطني (٤/ ١٤٦- رقم ١٢).

(٢) الاعتصام الشاطبي ١/ ٥٧١.

(٣) المصدر السابق- ٥٧٤.

*** ثانياً: تلقي الدين عن الكتاب والسنة:**

يمكـن القول أن المعلم السابق من منهج الصحابة في الاستدلال على مسائل أصول الـدين أشـبه مـا يكـون بالتخلية، أي: تخلية المحل عن أن يكون قابلاً أو مستدعياً لغير الوحـي تـشريعاً وأمـراً ونهـياً، فـإذا خلا المحل عما سوى الوحي كان التلقي لنصوص الوحـي مجـرداً عـن الـشوائب وكـان اسـتحكامه في القلب أمكن ما يكون. ولهذا كان الصحابة رضوان الله عليهم يعترضهم الأمر فينظرون أول ما ينظرون في كتاب الله، فإن وجدوه لا يعدلون بذلك شيئاً، فإن لم يجدوا في كتاب الله ففي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فإن وجدوه فلا يعدلون به شيئاً، فإن لم يجدوا اجتهدوا بما يوافق أصول الكتاب والسنة وتحروا وأعملوا جهدهم.

فعـن قبيـصة بـن ذؤيب قال: (جاءت الجدة إلى أبي بكر رضي الله عنه تطلب ميراثها مـن ابـن ابـنها أو ابـن ابنتها لا أدري أيتهما هي فقال أبو بكر: لا أجد لك في كتاب الله شـيئاً، ومـا سـمعت رسـول الله صلى الله عليه وسلم يقضي لك بشيء، وسأسأل الناس العـشية. فلـما صلى الظهر أقبل على الناس فقال: إن الجدة أتتني تسألني ميراثها من ابن ابـنها أو ابن ابنتها، وإني لم أجد لها في الكتاب شيئاً، ولم أسمع النبي صلى الله عليه وسلم قـضى لهـا بـشيء، فهـل سمع أحد منكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها شيئاً؟ فقام المغيرة بن شعبة فقال: شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي لها بالسدس. فقـال: هل سمع ذلك معك أحد؟ فقام محمد بن مسلمة فقال: شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي لها بالسدس، فأعطاها أبو بكر السدس).[1]

---

(١) المعجم الكبير الطبراني ٢٠/ ٤٣٧ (رقم ١٠٦٧).

وهـذا الأثـر يـتعلق بالفقـه والمـواريث، ولكنه يعبر عن منهج الصحابة رضوان الله علـيهم في الـصدور والتلقي عن الوحي قرآناً وسنةً، وعدم العدول عنهما إلى الاجتهاد إلا عـند الحاجـة، ومـع هـذا فإنـنا نقـول إن مسائل أصول الدين كلها كانت مقررة في الكـتاب والسنة فلا هي محتاجة للاجتهاد والنظر، ولا هي محلٌ للاجتهاد والنظر، فكان اتفـاق الصحابة جميعاً على أن أصول الدين ومسائل الاعتقاد لا مجال فيها للرأي، ولهذا اعتبر علماء الأصول أن ما ورد موقوفاً على الصحابة مما لا مجال للرأي فيه كأمور الغيب وأسباب نزول الآية أو ورود الحديث مما لا مجال للرأي فيه اعتبروه في حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

لقـد أيقن الصحابة رضوان الله عليهم أن الخير الذي اختصهم الله تعالى به وفضلهم إنـما جـاءهم عـن طـريق محمـد صلى الله عليه وسلم فلزموا ذلك الخير ولم يلتفتوا يمنة ولا يسرة.

فعـن عـبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: (إن الله عز وجل بعث إلينا محمداً صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئاً، فإنما نفعل كما رأينا محمداً صلى الله عليه وسلم يفعل).[1]

وعـن أبي ذر رضي الله عـنه قـال: «تـركَنَا رسـول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يقلب جناحيه في الهواء إلا وهو يذكرنا منه علماً».[2]

---

(١) صـحيح ابـن خـزيمة (٢/ ٧٢، وأخـرج الحديث الحاكم في المستدرك (١/ ٣٨٨- رقم ٩٤٦)، وابـن حـبان في صـحيحه (٤/ ٣٠١- رقـم ١٤٥١)، ومالك في الموطأ (١/ ١٤٥- رقم ٣٣٤)، والإمام أحمد في مسنده (٢/ ٩٤- رقم ٥٦٨٣).

(٢) سبق تخريجه.

ولقد نظر الصحابة رضوان الله عليهم إلى مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما بقي شيء يُقرِّب من الجنة ويباعد من النار إلا وقد بُيِّن لكم»[1]، وذكره المنذري عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ليس من عمل يقرب من الجنة إلا قد أمرتكم به ولا عمل يقرب من النار إلا وقد نهيتكم عنه»[2]، نظروا إلى هذا فلم يحيدوا عنه قيد أنملة، ولم يطلبوا طريق الجنة إلا من خلال التزام السنة والصدور عن الوحي، وهم في هذا التلقي للوحي حافظون فاهمون لا مجرد زوامل أخبار لا يعون ما يحملون حاشاهم.

فعن أبي عبد الرحمن السلمي قال: «حدثنا الذين كانوا يقرئوننا أنهم كانوا يستقرئون من النبي صلى الله عليه وسلم، وكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يخلفوها حتى يعملوا بما فيها من العمل، فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً»[3]، وهكذا كانوا رضوان الله عليهم أجمعين.

بل قد بلغ من تحري الصحابة رضوان الله عليهم للإخلاص في تلقيهم عن الوحي والالتزام بالصدور عنه والعمل به، أنهم كانوا يتألمون لمشاهدة ما سوى ذلك.

---

(١) المعجم الكبير (الطبراني (٢/ ١٥٥ ((حديث: ١٦٤٧) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم: ١٨٠٣.

(٢) الترغيب والترهيب (المنذري (٢/ ٣٣٩، ورواه الحاكم في المستدرك ((٢/ ٥ (حديث: ٢١٣٦)، ورواه البيهقي في الشعب عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنه ليس شيء يقربكم من الجنة ويباعدكم من النار إلا قد أمرتكم به وليس شيء يقربكم من النار ويباعدكم من الجنة إلا قد نهيتكم عنه». [شعب الإيمان (٧/ ٢٩٩].

(٣) مقدمة تفسير القرآن العظيم (ابن كثير (١/ ٣٨.

فعن الزهري يقول: (دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي فقلت: ما يبكيك؟ فقال: لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضُيعت)[1].

قلت: هذا تألمه رضي الله عنه لتأخير الصلاة عن وقت الفضيلة، فما بالك بما سوى ذلك مما فيه تبديل للدين وصدور عما سوى الوحي المبين.

*** ثالثاً: إثبات نصوص الوحي كما جاءت:**

إن تلقي العقيدة الصحيحة عن طريق الوحي لا يكفي فيه مجرد تلقي النص بالقبول ما لم يكن تطبيق النص وفهمه جارياً على مراد الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، ولذلك كان من أهم معالم منهج الصحابة رضوان الله عليهم إثبات نصوص الوحي كما جاءت دون تأويل ودون لَيٍّ لمعاني الآيات ودون تحريف للكلم عن مواضعه.

قال ابن قيم الجوزية رحمه الله:

(بل كلهم – أي الصحابة – على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمةً واحدة من أولهم إلى آخرهم، لم يسوموها تأويلاً، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحداً، وأجروها على سنن واحد، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عضين، وأقروا ببعضها

---

(١) صحيح البخاري – كتاب مواقيت الصلاة – باب تضييع الصلاة عن وقتها – حديث: (٥٣٠)، والمقصود بتضييعها هنا تأخيرها عن وقتها، ونبه الحافظ ابن حجر رحمه الله أن ما ذكره أنس رضي الله عنه مقصوده ما شاهده من حال أمراء الشام لا أن المسلمين جميعاً قد ضيعوا أو بدلوا. (راجع الفتح ٢/ ١٩٥-١٩٦).

وأنكـروا بعضها من غير فرقان مبين، مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه).[1]

وإذا نظرنا إلى أنموذجٍ من ذلك أدركنا ما يقصده ابن قيم الجوزية رحمه الله.

فعـن أبي يـونس قـال: (سمعت أبا هريرة يقرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ الأَمَانَـاتِ إِلَى أَهْلِهَـا﴾ قرأ إلى قوله: ﴿سَمِيعاً بَصِيراً﴾ [النساء: ٥٨]، فيضع إبهامه على أذنـه والتـي تلـيها عـلى عيـنه، ويقـول: هكـذا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرؤها ويضع أصبعيه).[2]

قـال أبو داود: قال ابن يونس[3]: قال المقرئ[4]: يعني أن الله سميع بصير، يعني أن لله سمعاً وبصراً. قال أبو داود: وهذا رد على الجهمية.[5]

ولقـد حـذر رسـول الله صـلى الله عليه وسلم من أولئك الذين يتتبعون المتشابه من النصوص بغية ليها عن معانيها وتصريفها على مراد أهوائهم وعقولهم الفاسدة، مخالفين لذلك أصول الكتاب والسنة، فعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: «تلا رسول

---

(١) إعلام الموقعين – ٥٢.

(٢) كـتاب التوحـيد ابن خزيمة ١/ ٤٦، وأخرجه أبو داود في سننه كتاب لزوم السنة باب في الجهمية – حديث: (٤٧٢٨)، وقال الحافظ ابن حجر عن إسناده: «أخرجه أبو داود بسند قوي على شرط مسلم».

(٣) وهو شيخ أبي داود. (سنن أبو داود– حديث: ٤٧٢٨).

(٤) وهو شيخ شيخ أبي داود. (سنن أبو داود حديث: ٤٧٢٨).

(٥) المصدر السابق.

الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧]، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم».[1]

ولقد علم السلف رحمهم الله ممن سار على نهج الصحابة واتبعهم بإحسان علموا ما في التزام هذا المنهج من حفظ الدين وسلامته وما في مخالفة هذا المنهج من وقوع في الزيغ والضلال.

فقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: (الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترةٍ من الرسل بقايا من أهل العلم، يدعون مَن ضلَّ إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويُبصِّرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيلٍ لإبليس قد أحيوه، وكم من ضالٍ تائهٍ قد هدوه، فما أحسنَ أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة؛ فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم فنعوذ بالله من فتن

(١) صحيح البخاري – كتاب التفسير – باب: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ﴾ – حديث: (٤٥٤٧).

المضلين)[1]. فالصحابة رضوان الله عليهم قد حفظوا لنا بهذا المنهج طريق الفهم السديد لنصوص الوحيين، ووقوا الأمة من الوقوع في زيغ أهل التحريف والتأويل الفاسد، فرضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين.

*** رابعاً: الاقتصار في الاستدلال العقلي على طريقة القرآن:**

لقد اكتفى الصحابة رضوان الله عليهم واستغنوا في استدلالهم على مسائل العقيدة بنصوص الوحي بما فيها من أدلة نقلية وبراهين عقلية، ولم يلجؤوا إلى طرق الكلام والتواء الفلسفة وتنطع الجدليين.

قال ابن تيمية رحمه الله: (حتى إن الأشعري نفسه وأمثاله[2] قد بيَّنوا طريقة السلف في أصول الدين، واستغنائها عن الطريقة الكلامية كطريقة الأعراض ونحوها، وأن القرآن نبه على الأدلة، ليس دلالته كما يظنه بعض أهل الكلام من جهة الخبر فقط، وأين هذا من أهل الكلام الذين يقولون إن الكتاب والسنة لا يدلان على أصول الدين بحال، وأن أصول الدين تستفاد بقياس العقل المعلوم من غيرهما...).[3]

وهذا هو الصحيح، فإنك لن تجد أحداً من الصحابة ولا ممن تابعهم بإحسان في القرون الفاضلة ممن يتكلم في أصول الدين بالقياس المنطقي وإنما تكلموا بالدليل الشرعي النقلي والعقلي بالطريقة القرآنية في الاستدلال على الخالق بالمخلوق وبالنظر في

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية – أحمد بن حنبل – ١/ ٦.

(٢) يريد رحمه الله أمثال الإمام الأشعري من الأئمة والعلماء الذين تكلموا في أصول الدين بالطريقة الكلامية والمسالك الجدلية المنطقية.

(٣) الاستقامة – ابن تيمية – ١/ ٢٤.

الكون لزيادة الإيمان بالله عز وجل، وبقياس الأولى وغيره من الاستدلالات العقلية الواردة في القرآن، فالصحابة رضوان الله عليهم لم يكونوا بليدي العقول كما يحلو للبعض أن يصورهم أو يسمهم بذلك، بل كانوا يُعملون عقولهم فيما نبههم عليه القرآن، بل إن الأعراب كانوا يتدبرون ويتفكرون بهذه الطريقة القرآنية.

فقد قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (قال بعض الأعراب وقد سُئل: ما الدليل على وجود الرب تعالى؟ فقال: يا سبحان الله، إن البعر ليدل على البعير، وإن أثر الأقدام لتدل على المسير، فسماءٌ ذات أبراج، وأرضٌ ذات فجاج، وبحارٌ ذات أمواج، ألا يدل ذلك على وجود اللطيف الخبير)[1]، وقد قيل لأم الدرداء: (ما كان أفضل أعمال أبي الدرداء؟ قالت: التفكر).[2]

ولعل من المناسب أن نذكر أن القرآن الكريم قد اشتمل على أنواع البراهين العقلية الصحيحة التي يحسن مخاطبة العقول بها، والتي التزم بها الصحابة رضوان الله عليهم ومن تابعهم بإحسان في الدلالة على مسائل أصول الدين، ولم يكن الصحابة رضوان الله عليهم بعيدين في منهج استدلالهم بالكتاب والسنة عن إعمال العقل كما يتوهم أو يوهم بعض المتأخرين وأهل الشبهات، ولكنهم رضي الله عنهم أعملوا العقل في حدود ما يليق به، ولم يخرجوا به عن طرق الاستدلال والبراهين العقلية الواردة في القرآن الكريم، لأنها هي الأسلم والأحكم، ولأنها هي الأقرب من عقول عامة الناس دون التواءات الفلاسفة وتنطعات المتكلمين، ولأنها أولاً وآخراً طريقة القرآن الكريم كلام

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير - ١/ ٢٧٤.

(٢) شعب الإيمان للبيهقي ١/ ١٣٦ (رقم ١١٩).

رب العالمين الذي قال فيه سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً﴾ [الفرقان: ٣٣].

قال ابن تيمية رحمه الله: (والأقيسة العقلية التي اشتمل عليها القرآن هي الغاية في دعوة الخلق إلى الله، كما قال: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَـذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الإسراء: ٨٩]، في أول سبحان وآخرها، وسورة الكهف، والمثل هو القياس، ولهذا اشتمل القرآن على خلاصة الطرق الصحيحة التي توجد في كلام جميع العقلاء من المتكلمة والمتفلسفة وغيرهم، ونزه الله عما يوجد في كلامهم من الطرق الفاسدة، ويوجد فيه من الطرق الصحيحة ما لا يوجد في كلام البشر بحال).(١)

ولقد اشتمل القرآن الكريم على أصح أنواع البراهين العقلية القرآنية وأقربها إلى الفطرة، فمن ذلك ما يلي:(٢)

➢ **قياس الأَولى**: فالقياس الصحيح الذي جاء به القرآن مناسباً للاستدلال به على ما يليق بالله تعالى إنما هو قياس الأولى.

قال ابن تيمية رحمه الله: (ولما كان القياس الكلي فائدته أمر مطلَق لا مُعيَّن، كان إثبات الصانع بطريق الآيات هو الواجب كما نزل به القرآن وفطر الله عليه عباده، وإن

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢/ ٣٤.

(٢) أفرد الدكتور مصطفى محمد حلمي في كتابه القيم: (قواعد المنهج السلفي) مبحثاً كاملاً سماه (طرق البراهين القرآنية) فصل فيه في أنواع الأقيسة العقلية الصحيحة التي جاءت في القرآن الكريم، وهو تحرير جيد لما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مبثوثاً في كتبه ورسائله وردوده، فأنصح بالرجوع إليه بل بقراءة كامل الكتاب فهو جدير بالمطالعة، والله أعلم.

كانت الطريقة القياسية صحيحة لكن فائدتها ناقصة، والقرآن إذا استعمل في الآيات الإلهيات استعمل قياس الأَولى لا القياس الذي يدل على المشتَرَك، فإنه ما وجب تنزيه مخلوقٍ عنه من النقائص والعيوب التي لا كمال فيها فالباري تعالى أولى بتنزيهه عن ذلك، وما ثبت للمخلوق من الكمال الذي لا نقص فيه كالحياة والعلم والقدرة فالخالق أولى بذلك منه).[1]

ومن الأمثلة القرآنية على هذا النوع من الأقيسة قوله تعالى مستدلاً على إمكان المعاد: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١]، فالذي خلق السماوات والأرض قادرٌ من باب أولى على أن يخلق هذا الإنسان الضعيف ويعيد خلقه مرة أخرى، والأمثلة القرآنية من هذا النوع كثيرة.

➢ **دلالة اللزوم**: وهذا مثل قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، فهذه الآية تستدل بوجود المخلوق على لزوم وجود الخالق بأسلوب مطابق للمعرفة الفطرية حتى إن النفس لتنصدع أمام هذه الحجة البرهانية القاطعة.

فعن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور، فلما بلغ هذه الآية: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ۞ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ ۞ أَمْ عِندَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٥-٣٧] كاد قلبي أن يطير»[2]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الكلام على هذه الآية: (وذلك أن هذا تقسيمٌ حاصر ذكره الله بصيغة استفهام الإنكار ليبين أن هذه

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١/ ٣٩.

(٢) صحيح البخاري، كتاب التفسير- سورة الطور، حديث: (٤٨٥٤).

المقـدمات معلومة بالضرورة لا يمكن جحدها، يقول: أم خُلقوا من غير شيء ؛ أي من غـير خالق خلقهم، أم هم خلقوا أنفسهم، وهم يعلمون أن كلا النقيضين باطل، فتعين أن لهـم خالقـاً خلقهـم سبحانه وتعالى)[1]، فبمثل هذه الحجة العقلية الواضحة اليسيرة يحـتج القـرآن ويـستدل الـصحابة الكـرام ومـن سار على هديهم على أصول الدين، لا بمـنطق أرسـطو وكـلام المناطقة الذي إن أصاب حقاً فبعد عسر مخاض، وإن تُوصل به إلى حق كان حكراً على من استوعب ألفاظهم وتقعيراتهم وتعقيداتهم، فالحمد لله الذي هدانا لأحسن الحديث وضرب لنا في القرآن أحسن المثال.

➢ **الميـزان القـرآني**[2]: لقد نبه القرآن الكريم إلى الطريقة العقلية التي يُتوصل بها من المعلـوم إلى المطلوب، ومن ذلك ما هو مقرر بداهةً في العقول من التفريق بين المختلفين والتسوية بين المتماثلين.

قال ابن تيمية رحمه الله: (والله ورسوله – صلى الله عليه وسلم – يسوي بين المتماثلين ويفـرق بـين المختلفـين، وهذا هو القياس الصحيح)[3]، وقال رحمه الله: (قد فرق الله في كـتابه المبـين الـذي جعله حاكماً بين الناس فيما اختلفوا فيه من الحق بين الحق والباطل، والهـدى والـضلال، والمؤمنـين والكافـرين، وقـال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥/ ٢١٥-٢١٦.

(٢) استعرت هذا الاصطلاح من كتاب (قواعد المنهج السلفي) للدكتور مصطفى حلمي ١/ ٢١٨ .

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٩/ ٩٦.

يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]، وقال: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، وقال: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥-٣٦]).[1]

فاستدل القرآن الكريم بالبدهية العقلية وهي التسوية بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين على هذه الحقائق الإيمانية والأصول العقدية، وهو استدلال واضح يسير موافق للفطرة، وهكذا كان منهج الصحابة رضوان الله عليهم.

وإن الكلام يطول في سرد الأمثلة على الحجج العقلية القرآنية، والحاصل هنا أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا متبلدي العقول – حاشاهم – أمام هذا الخطاب القرآني، كما أنهم لم يكونوا متلهفين وراء مفرزات عقول الناس ممن تَنَكَّب لنفسه طريقاً وعراً يتوهم فيه الوصول إلى الحق، كيف وقد كفوا المؤونة ووضح لهم السبيل.

ولذلك تكلم الصحابة حين ظهرت الأهواء والبدع تكلموا في أصول الدين سالكين طريق العقل مستدلين بحجج القرآن والسنة لا غير.

فعن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣] قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه عز وجل. فقال له رجل: أليس قد قال ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فقال له عكرمة: أليس ترى السماء؟ قال: بلى. قال: فكلها يُرى)[2].

---

(١) مجموع الفتاوى ـ ابن تيمية ـ ٢/ ٨٧.

(٢) السنة ـ ابن أبي عاصم ـ ١/ ١٨٩.

فهـذا اسـتدلال بقـياس الأَولى بمحـضر ابـن عباس رضي الله عنهما وهو حبر الأمة وتـرجمان القـرآن، فإذا كانت السماء المخلوقة ترى ولا يحاط بها لعظمها، فالله تعالى ولله المثل الأعلى أولى أن لا يحاط به دون أن يشكل ذلك على إمكان الرؤيا، والله تعالى أعلم.

*** خامساً: الاستغناء بألفاظ القرآن والسنة:**

لقـد التـزم الـصحابة رضوان الله عليهم في تقرير مسائل العقيدة والاستدلال عليها بألفـاظ القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، فلم يرهقوا أنفسهم ولا المسلمين من بعدهم بألفاظ أُخرى.

ففـي أسـماء الله تعـالى توقفـوا عـند نصوص الشرع، لم ينسبوا لله تعالى اسماً لم يدلهم علـيه، ولم يـسلبوه اسماً أعلمهم به، وفي الصفات أثبتوا لله تعالى ما أثبته الله تعالى لنفسه ورسوله صلى الله عليه وسلم له، فلم يتكلموا في الأعراض ولم يخوضوا في الذات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

(فإنـه لا يـوجد في كـلام النبـي – صـلى الله علـيه وسـلم – ولا أحـد من الصحابة والتابعـين، ولا أحد من الأئمة المتبوعين أنه علّق بمسمى لفظ الجوهر والجسم والتحيز والعرض ونحو ذلك شيئاً من أصول الدين لا الدلائل ولا المسائل).[1]

ولا يخفـى أن هـذا المـنهج هـو التطبـيق العملي والانقياد التام لأمر الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣/ ١٩١.

*** سادساً: عرض ما يخطر لهم على نصوص الشرع ومراجعة نصوص الشرع فيما يُشكل:**

لقد كانت عناية الصحابة رضوان الله عليهم بسلامة العقيدة عناية فائقة، حتى كانوا يعرضون خطرات نفوسهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم إشفاقاً على أنفسهم من الزلل والزيغ.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «جاء ناسٌ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به. قال: وقد وجدتموه؟ قالوا: نعم. قال: ذاك صريح الإيمان»[1]، وعن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أحبَّ لقاء الله، أحب اللهُ لقاءه، ومن كره لقاء الله، كره الله لقاءه. قالت عائشة – أو بعض أزواجه–: إنَّا لنكره الموت. قال: ليس ذلك، ولكن المؤمن إذا حضره الموت بُشِّرَ برضوان الله وكرامته، فليس شيء أحب إليه مما أمامه، فأحب لقاء الله وأحب الله لقاءه، وإن الكافر إذا حُضِر بُشِّر بعذاب الله وعقوبته، فليس شيء أكره إليه مما أمامه، فكره لقاء الله وكره الله لقاءه».[2]

وحدَّث ابن أبي مليكة: «أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من حُوسب عُذِّب. قالت عائشة: فقلت: أو ليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان- باب بيان الوسوسة من الإيمان، حديث: (١٣٢).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الرقاق- باب من أحب لقاء الله، حديث: (٦٥٠٧).

يَسِيراً﴾ [الانشقاق: ٨] قالت: فقال: إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك»[1].

والحاصل هنا أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يرجعون إلى نصوص الوحي باعتبارها الميزان الذي توزن به الاعتقادات ليُعرف صحتها من فسادها، وهذا المنهج هو الحري بالاتباع ، منهج الذين أنعم الله تعالى عليهم ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

هذه أهم معالم منهج الصحابة رضوان الله عليهم في الاستدلال على مسائل أصول الدين، ولقد أشار ابن تيمية رحمه الله إلى هذا المنهج اختصاراً فقال: (إن أصل العلم الإلهي ومبدأه ودليله الأول عند الذين آمنوا هو الإيمان بالله ورسوله، وعند الرسول صلى الله عليه وسلم: هو وحي الله إليه)[2].

فالصحابة رضوان الله عليهم لما آمنوا بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم أفرغوا قلوبهم مما سواهما، ولم يتلقوا شيئاً إلا عن طريق الوحي وبلغة الوحي لا يلتفتون يمنة ولا يسرة، فلم يشغلهم شاغل عن السير في الطريق، فوصلوا والله إلى ما يطلبون، وأوضحوا السبيل لمن جاء بعدهم، فرضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين.

---

(١) صحيح البخاري – كتاب العلم – باب من سمع شيئاً فراجع حتى يعرفه – حديث: (١٠٣).

(٢) مجموع الفتاوى – ابن تيمية – ٢/ ٧.

▪ المبحث الثاني: منهج الصحابة في الأسماء والأحكام.

يقول تعالى في محكم تنزيله: ﴿يُسَبِّحُ للهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [التغابن: ١-٢]، ويقول تعالى في نفس السورة: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ وَمَن يُؤْمِن بِاللهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [التغابن: ٩-١٠].

فهذا أنموذج قرآني واضح يؤصل مسألة الأسماء والأحكام؛ أي: أسماء الدين ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾، وما يترتب على هذه الأسماء من أحكام في الآخرة (كدخول الجنة أو النار كما في الآيات السابقة) وفي الدنيا كما هو منثور في نصوص الشريعة الغراء. فمسألة الأسماء والأحكام من أجلِّ مسائل الدين، وقد هلك فيها أقوام استسلموا لداعي الهوى فهوى بهم في ظلمات الجهل أو الزيغ فضلوا وأضلوا، وحاسبوا الناس وفتنوهم بما لا يصح امتحانهم به، واستنزفوا من أوقات وجهود العلماء والأئمة أوقاتاً ثمينة وطاقاتٍ نفيسة على مر الزمن.

ولما كان باب الأسماء والأحكام من أهم وأخطر أبواب الدين، كان لا بد لنا من وقفة لتحرير منهج الصحابة في هذه المسألة والتزام أحكامها حتى تؤتي أكلها كما أراد الشارع ولا تتحول إلى أداة للحكم على الناس، واستحلال السيف فيهم، وإحداث الفتنة دون ضابط شرعي ولا سلف عملي. وفيما يلي طرح موجز لجملة من ضوابط هذا المنهج والله المستعان:

❖ **معالم منهج الصحابة في ضبط الأسماء والأحكام:**

*** أولاً: الالتزام المطلق بنصوص الوحيين في تقرير الأسماء المعتبرة شرعاً:**

لقد حرم الشارع التقوُّل على الله تعالى بغير علم: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، فهذه الآية أصلٌ في حظر التقول على الله تعالى ونسبة ما لم تنسبه نصوص الوحيين إلى الشرع، وأن التوقف هو الأصل في هذا الباب.

فأسماء الدين المعتبرة مثل: المؤمن والمسلم والكافر والمنافق والفاسق والمحارب وغيرها إنما هي معتبرة لأن الشرع جاء بها وأوجب اعتبارها ورتب عليها جملةً من الأحكام العقدية والعملية، وليس اعتبار هذه الأسماء بعينها لسببٍ سوى ما تقدم.

ويترتب على هذا أن نسبة ألفاظ أخرى إلى الشرع وترتيب أحكام علمية وعملية عليها أو مجرد التلبيس على الناس بها موقف مناقض لهذا الأصل العظيم، بل هو يدخل بالأصالة في جملة النهي عن الإحداث في الدين كما هو ثابت في حديث العرباض بن سارية عن النبي صلى الله عليه وسلم: «وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة».(١)

ولهذا لا نجد مأثوراً عن الصحابة رضوان الله عليهم في باب الأسماء والأحكام إلا وهو مما جاءت به نصوص الوحي، فمن ذلك ما يلي:

---

(١) سنن أبو داود كتاب السنة - باب لزوم السنة - حديث: (٤٦٠٧).

- عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم قَسَماً فقلت: يا رسول الله، أعط فلاناً فإنه مؤمن. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أو مسلم! أقولها ثلاثاً، ويرددها عليَّ ثلاثاً: أو مسلم! ثم قال: إني لأعطي الرجل وغيره أحب إليَّ منه مخافة أن يكبه الله في النار».[1]

- وقال عمر رضي الله عنه: «يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق – يعني حاطب بن أبي بلتعة[2]- فقال: إنه قد شهد بدراً، وما يدريك لعل الله اطلع على من شهد بدراً فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم».[3]

- وعن عمرو بن دينار قال: (أدركت تسعةً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون: من قال إن القرآن مخلوق فهو كافر).[4]

فاستعمل سعد رضي الله عنه اسم (المؤمن) وردَّه النبي صلى الله عليه وسلم ليستعمل اسم (المسلم)، واستعمل عمر رضي الله عنه اسم (المنافق) وأقره رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه، ثم بيَّن القرينة الصارفة عن النفاق في حق حاطب رضي الله عنه، واستعمل الصحابة اسم (الكافر) لمن زعم أن القرآن مخلوق، فدل هذا على تحري

---

(١) صحيح مسلم – كتاب الإيمان – باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه – حديث: (١٥٠).

(٢) وقد كان حاطب رضي الله عنه قد أرسل يريد إخبار قريش بغزو النبي صلى الله عليه وسلم لفتح مكة ولم يفعله نفاقاً وإنما فعله يريد استنقاذاً لبعض شؤونه.

(٣) صحيح البخاري – كتاب المغازي – باب غزوة الفتح – حديث: (٤٢٧٤).

(٤) تلبيس إبليس – ابن الجوزي – ٩٣.

الـصحابة رضوان الله عليهم استعمال الأسماء الشرعية، وعناية رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحرير هذه الأسماء.

*** ثانياً: العمل بمقتضى الأسماء الشرعية:**

لقـد كـان الـصحابة رضـوان الله عـليهم يـتعلمون للعمـل لا لمجرد كسب معارف ونظـريات، وهكـذا كـان حـالهم لمـا تعلمـوا أسـماء الدين فميزوا بين المسلم والكافر، والمـؤمن والفاسـق، والمبـتدع والمنافق، وعملوا بموجب هذه الأسماء والأحكام تحقيقاً للمحمود منها واجتناباً للمذموم وذلك على الصعيدين الفردي والعام.

فأمـا عـلى الصعيد الفردي، فقد كان الصحابة حريصين على تحقيق الأسماء الشرعية التي مدحها الشرع في أنفسهم وتجنب الأسماء الشرعية المذمومة، فكانوا يراعون مثلاً في تحقيق اسم الإيمان حقيقته وهو أن الإيمان قول وعمل بالقلب واللسان والجوارح، وهو يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

وقـد تـرجم الإمـام اللالكائـي بابـاً بعنوان (سياق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسـلم في أن الإيـمان لفظ باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح)[1]، وقال رحمه الله بعـد أن ذكر دخول الأعمال – كالصلاة – في مسمى الإيمان: (وبه قال من الصحابة ممن تقـدم ذكـرهم في أن الـصلاة مـن الإيـمان عمـر وعلي ومعاذ وعبد الله بن مسعود وابن عـباس وأبـو الدرداء وجابر بن عبد الله)[2] رضي الله عنهم أجمعين، وترجم رحمه الله باباً بعـنوان (سياق ما دلّ أو فُسر من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما روي

(١) شرح أصول أعتقاد أهل السنة والجماعة اللالكائي ٤/ ٩١١.

(٢) المصدر السابق ٤/ ٩١٣.

عن الصحابة والتابعين من بعدهم من علماء أئمة الدين أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية)[1]، ثم قال رحمه الله: (وبه قال من الصحابة: عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وابن عباس وابن عمر وعمار وأبو هريرة وحذيفة وسلمان وعبد الله بن رواحة وأبو أمامة وجندب بن عبد الله البجلي وعمير بن حماشة وعائشة)[2]. وهذه بعض الآثار في ذلك:

قال ابن أبي مليكة: (أدركت ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول إنه على إيمان جبريل وميكائيل).[3]

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ربما أخذ بيد الرجل والرجلين يقول: (تعالوا نزداد إيماناً).[4]

وعن الأسود بن هلال قال: (قال معاذ بن جبل لأصحابه: اجلسوا بنا نؤمن، أظنه قال: ساعة، أي نذكر الله).[5]

وعن علقمة عن عبد الله أنه قال: (اجلسوا بنا نزدد إيماناً).[6]

---

(١) المصدر السابق ٥/ ٩٦٠.

(٢) المصدر السابق ٥/ ٩٦٢-٩٦٣.

(٣) صحيح البخاري بتعليق جازم كتاب الإيمان باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وهو لا يشعر.

(٤) شعب الإيمان البيهقي ١/ ٧٠ (رقم ٣٧).

(٥) شعب الإيمان البيهقي ١/ ٧٣ (رقم ٤٤).

(٦) المصدر السابق ١/ ٧٣ (رقم ٤٥).

وعـن عطـاء بـن يـسار أن عـبد الله بـن رواحة قال لصاحب له: (تعال حتى نومن ساعة. قال: أو لسنا بمومنين؟ قال: بلى، ولكنا نذكر الله فنزداد إيماناً).[1]

وكانـوا رضوان الله عليهم شديدي الحذر مما قد يلبس عليهم إيمانهم، ففي الصحيح عـن عـبد الله رضي الله عـنه قـال: (لمـا نزلت هذه الآية ﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شق ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا: أيـنا لم يلـبس إيمانـه بظلـم؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنه ليس بذلك، ألا تسمعون إلى قول لقمان: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيْمٌ﴾ [لقمان: ١٣]»).[2]

وأمـا عـلى صعيد العام وأعني به التعامل مع الغير، فإن أهمية تحرير الأسماء الشرعية والعمـل بمقتـضاها لا تظهر إلا بالنظر في أهم حدثٍ ألمَّ بالمسلمين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ألا وهو ردة العرب عن الإسلام بإنكار بعض فروضه، ولنتدبر الحدث كاملاً كما ترويه لنا السنة الصحيحة:

فعـن أبي هريـرة رضي الله عـنه قال: «لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم واستخلف أبوبكـر، وكفـر مـن كفـر مـن العرب قال عمر: يا أبا بكر، كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله»، قال أبو بكر: والله لأقـاتلنّ مَن فرَّق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال؛ والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها.

---

(١) المصدر السابق ١/ ٧٥ (رقم ٥٠).

(٢) صحيح البخاري كتاب استتابة المرتدين باب إثم من أشرك بالله حديث: (٦٩١٨).

قال عمر: (فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق).[1]

ولقد كان الصدِّيق رضي الله عنه وأرضاه شديداً في تطبيق حكم الله تعالى دون تردد ولا ريبة بفضل الله تعالى وبفضل سابقته وفضله في الإيمان، فوقى الله تعالى به الإسلام من أن يُثلم في أهم أبوابه باب الأسماء والأحكام.

قال على بن المديني رحمه الله: (أيد الله تعالى هذا الدين برجلين لا ثالث لهما؛ أبو بكر الصديق يوم الردة، وأحمد بن حنبل يوم المحنة).[2]

وهكذا كان الصحابة رضوان الله عليهم حازمين في تطبيق موجبات الأسماء الشرعية.. فعن أبي موسى: «أن رجلاً أسلم ثم تهوَّد، فأتى معاذُ بن جبل وهو عند أبي موسى فقال: ما لهذا ؟ قال: أسلم ثم تهود. قال: لا أجلس حتى أقتله، قضاء الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم».[3]

وكانوا وقافين عند حدود ما أباح الله لهم من قتال معصوم الدم، فيفرقون بين قتال الكافر وقتال الباغي الذي أبقى الله تعالى له مسمى الإيمان، فعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: (شهدت صِفين، فكانوا لا يجهزون على جريح، ولا يقتلون موَلياً ولا يسلبون قتيلاً).[4]

---

(١) صحيح البخاري، كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبى قبول الفرائض، حديث: (٦٩٢٤).

(٢) المقصد الأرشد، ابن مفلح، ١/ ٦٩.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الإمام الذي فوقه، حديث: (٧١٥٧).

(٤) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ٢/ ١٦٧ (رقم ٢٦٦٠).

وهـذا مخالـف لقـتال الكفـار حيث يجوز التذفيف على الجريح، ويسلب ماله ويتبع موليـه، فـدل عـلى أن الـصحابة كانـوا يراعون الأسماء والأحكام الشرعية في تعاملهم مع الغير.

والحاصـل أن تمييـز الأسماء والأحكام كان من الأمور ذات الأولوية عند الصحابة، وكانـوا يلتـزمون فـيها بحـدود الـشرع لا غـير، وسـيأتي في المـبحث التالي كيف كانوا يعاملـون مـن تلـبس بأحـد هـذه الأسـماء أعنـي اسـم الـبدعة لا سيما في مجال العقيدة والأصـول ليتبـين مـدى اعتـنائهم بتحريـر أسـماء الـدين وحفـظ حـدوده وأحكامه، والله الموفق.

*** ثالثاً: عدم محاسبة الناس بغير مقتضى الأسماء الشرعية:**

لقـد اعتنـى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتربية الصحابة رضوان الله عليهم تربية إيمانـية فـريدة، بحيث لا يتحركون إلا بأمر من الوحي، ولا يعملون إلا على هدي من الوحـي؛ إن أصابوا في قولٍ أو عمل أقرهم فثبتوا، وإن أخطؤوا الهدف قوَّمهم فأذعنوا. وهكـذا كـان تعليم رسول الله صلى الله عليه وسلم للصحابة في مجال الأسماء الشرعية، إذ غرز في قلوبهم مهابة حدود الله تعالى، فعرفوا من له ذمة الله فحفظوه، وعرفوا من لله علـيه حـد فأقاموه، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسـلم: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمـة رسـوله، فـلا تُخفـروا الله في ذمته»[1]، وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن

(١) صحيح البخاري – كتاب الصلاة – باب فضل استقبال القبلة – حديث: (٣٩١).

النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَن قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عاماً».[1]

وقد صح في الحديث عن الرجل الذي قال: «يا رسول الله اتق الله. قال: ويلك أو لست أحق أهل الأرض أن يتقي الله. قال: ثم ولى الرجل، قال خالد بن الوليد: يا رسول الله ألا أضرب عنقه؟ قال: لا، لعله أن يكون يصلي. فقال خالد: وكم من مُصلٍّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه! قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني لم أومر أن أنقب قلوب الناس ولا أشق بطونهم»[2]، فوقف الصحابة عند هذا الأمر النبوي والتزموه ولم يجاوزوه.

هذا ما تيسر من التنبيه على أهم معالم منهج الصحابة في مسألة الأسماء والأحكام، فهذه الأسماء الشرعية كاسم مسلم، مؤمن، منافق، كافر، ذمي، فاسق، مبتدع ونحوها من الأسماء الشرعية هي التي تعامل بها الصحابة رضوان الله عليهم مع الناس وفق تلك التربية القرآنية المحمدية الفريدة، ولم يحاكموا الناس وفق أسماء مخترعة كالوطنية والقومية والتطرف والرجعية و(الآخر)[3] كما يحلو للبعض اليوم أن يميع الفارق بين المسلم والكافر فيريد أن يغيب اسم الكفر في بطون صفحات التاريخ ويسميه بالآخر

---

(١) صحيح البخاري - كتاب الجزية - باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم - حديث: (٣١٦٦).

(٢) صحيح البخاري - كتاب المغازي - باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن - حديث: (٤٣٥١).

(٣) ولا مانع من استعمال بعض هذه الألفاظ كلفظ (الآخر) من باب التلطف وتألف القلوب للحوار والدعوة، شريطة ألا تطغى على المصطلحات الشرعية من القرآن والسنة، وألا يراد باستعمالها تمييع الأسماء والأحكام الشرعية، والله أعلم.

والغير ونحو ذلك من الأسماء المميعة، أو يريد أن يبدل حدود الشرع من دار إسلام ودار وحرب ودار كفر ليروج بدلاً منها مصطلحات التعايش والتجاور والتحاور التي يختلط فيها الحق بالباطل.

فما أجدر بنا اليوم أن نحيي منهج الصحابة في العمل بأسماء الدين وأحكامه لا بأوصاف مخترعة دخيلة على الدين، تميّع مفاهيمه وتضيع أحكامه وتعطل حدوده، والله المستعان.

▪ المبحث الثالث: منهج الصحابة في التعامل مع المخالف.

لقد سن لنا صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم معالم منهجٍ متكامل في التعامل مع المخالفين للصراط المستقيم في مسائل الدين الكلية وأصوله التي لا يسع المسلم المخالفة فيها، وسار على سننهم هذا التابعون وتابِعوهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، ويمكن تتبع معالم هذا المنهج من خلال مواقفهم القولية والفعلية رضوان الله تعالى عليهم في تعاملهم مع المخالفين في مسائل أصول الدين، وفيما يلي ما تيسر لي استقراؤه من ذلك:

*** أولاً: التحذير ممن خالف في أصول الدين:**

عن ابن عباس –رضي الله عنهما– قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورجم أبو بكر، ورجمت أنا، وسيجيء قومٌ يُكذبون بالرجم والحوض والشفاعة وبعذاب القبر وبقومٍ يخرجون من النار).[1]

---

(١) الشريعة- الآجري -١/ ٢٦٧، وأخرج الأثر مطولاً الإمام أحمد في مسنده (١/ ٢٣- رقم: ١٥٦)، وأبو يعلى في مسنده (١/ ١٣٦- رقم١٤٦)، وقال الهيثمي: (وفيه علي بن زيد وهو سيء الحفظ وبقية رجال ثقات). [مجمع الزوائد ٧/ ٢٠٧].

قال الآجري رحمه الله: (قد ظهر في هذه الأمة جميع ما قاله عمر رضي الله عنه، فينبغي للعقلاء من الناس أن يحذروا مَن مذهبه التكذيب بما قاله عمر رضي الله عنه).[1]

فلقد نبه الفاروق رضي الله عنه وحذر من أولئك الذين ينكرون أصلاً من أصول الشريعة، وينكرون معلوماً من معلومات الدين بالضرورة، لأن أثر ذلك يعود على الدين بالنقض كما لا يخفى.

ولقد أُثر عن الصحابة رضوان الله عليهم التحذير مِن هؤلاء الشيء الكثير، وأذكر من ذلك ما يلي:

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (إنكم اليوم على الفطرة، وإنكم ستُحدثون ويُحدث لكم، فإذا رأيتم محدثة فعليكم بالهدي الأول).[2]

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول: (خير الدين دين محمدٍ صلى الله عليه وسلم، شر الأمور محدثاتها، اتبعوا ولا تبتدعوا، فإنكم لن تضلوا ما اتبعتم الأثر، إن تتبعونا فقد سبقناكم سبقاً بعيداً، وإن تخالفونا فقد ضللتم ضلالاً كبيراً، ما أحدثت أمة في دينها بدعةً إلا رفع الله عنهم سنة هدى ثم لا تعود فيهم أبداً، ولأن أرى في ناحية المسجد ناراً تشتعل فيه احتراقاً أحب إلي من أن أرى بدعة ليس فيه لها مغيّر).[3]

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (عليكم بالاستقامة واتباع الأمراء والأثر وإياكم والتبدع).[4]

---

(١) الشريعة الآجري ١/ ٢٦٨.

(٢) السنة المروزي ١/ ٢٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) السنة المروزي ١/ ٢٩.

عن حذيفة رضي الله عنه قال: (اتقوا الله معشر القراء، وخذوا طريق من كان قبلكم، فوالله لئن استقمتم لقد سبقتم سبقاً بعيداً، ولئن تركتموه شمالاً ويميناً ضللتم ضلالاً بعيداً -أو قال: مبيناً).[1]

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (ستجدون أقواماً يزعمون أنهم يدعونكم إلى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم، فعليكم بالعلم، وإياكم والتبدع، وإياكم والتنطع، وإياكم والتعمق، وعليكم بالعتيق).[2]

والآثار في هذا كثيرة جداً.

*** ثانياً: النهي عن مجالسة المخالفين في أصول الدين:**

وردت الآثار عن الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين لهم بإحسان يحذرون من مجالسة ومخالطة أهل الأهواء المخالفين في أصول الدين، وذلك إمعاناً في التحذير منهم والحرص على سلامة الدين، ومن هذه الآثار ما يلي:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (لا تجالس أهل الأهواء فإن مجالستهم ممرضة للقلوب).[3]

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: (إياكم وما يُحدث الناس من البدع، فإن الدين لا يذهب من القلوب بمرة، ولكن الشيطان يُحدث له بدعاً حتى يخرج الإيمان من قلبه، ويوشك أن يدع الناس ما ألزمهم اللهُ من فرضه في الصلاة والصيام والحلال

---

(١) المصدر السابق ١/ ٣٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الشريعة الآجري-١/ ٥٢.

والحرام، ويتكلمون في ربهم عز وجل، فمن أدرك ذلك الزمان فليهرب. قيل: يا أبا عبد الرحمن فإلى أين؟ قال: إلى لا أين، قال: يهرب بقلبه ودينه لا يجالس أحداً من أهل البدع).[1]

عن مجاهد قال: قيل لابن عمر: إن نجدة[2] يقول كذا وكذا، فجعل لا يسمع منه كراهية أن يقع في قلبه منه شيء.[3]

عن أبي أمامة الباهلي قال: (ما كان شركٌ قط إلا كان بُدوُّه تكذيبٌ بالقدر، ولا أشركت أمةٌ قط إلا بدوه تكذيب بالقدر، وإنكم ستبلون بهم أيتها الأمة، فإن لقيتموهم فلا تمكّنوهم من المسألة، فيدخلوا عليكم الشبهات).[4]

وهكذا فإن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يحذرون من مجالسة أهل البدع والاستماع إليهم خوفاً من الفتنة، وإمعاناً في هجر المخالف في أصول العقيدة، ويُفهم من عباراتهم أن هذا الهجر يراد منه نوعاه أعني هجر الوقاية وهجر النكاية، وهذا واضح ولله الحمد.

*** ثالثاً: الإعلان ببُغض من خالف في أصول الدين والبراءة منهم:**

لم يكن الصحابة رضوان الله عليهم يجاملون أحداً على حساب الدين، وكانوا يقولون الحق لا يخافون في الله لومة لائم، ووردت الآثار عنهم تعلن ببغض أهل

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة اللالكائي ١/ ١٣٦-١٣٧(رقم ١٩٦).

(٢) هو نجدة الحروري من الخوارج. (تهذيب الأسماء ٢/ ٤٢٥).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة اللالكائي- ١/ ١٣٨(رقم ١٩٩).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة اللالكائي- ١/ ١٣٨ (رقم ٢٠٠).

الأهـواء المخالفـين في الكـتاب والـسنة الخائضين في دين الله تعالى بأهوائهم، ومن هذه الآثار ما يلي:

عـن سـعيد بـن جبـير عـن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال: (ما في الأرض قومٌ أبغض إليَّ من أن يجيئوني فيخاصموني من القدرية، وما ذاك إلا أنهم لا يعلمون قدْر الله تعالى، وإن الله لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون).[1]

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حين قيل له: يا أبا عبد الرحمن! إنه قد ظهر قِبلنا نـاسٌ يقـرؤون القـرآن ويتقفـرون العلـم – وذكـر مـن شأنهم – وأنهم يزعمون أن لا قـدر، وأن الأمـر أُنُـف. قـال: «إذا لقـيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني» الحديث .[2]

وسـيأتي موقـف أمـير المؤمنـين عمـر بـن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه من صبيغ وكـيف عزره ونهى عن مجالسته وشهر به كي يتجنبه الناس، وهكذا كان فعل الصحابة جميعاً مع المخالفين في أصول الدين.

*** رابعاً: الرد والإنكار على المخالفين في مسائل أصول الدين:**

لقـد كـان الـصحابة رضوان الله عليهم سباقين في هذا المجال مبرزين في ردع من لا يرعوي عن الخوض في مسائل الدين بغير علم ولا هدى ولا كتابٍ منير. ولقد سنوا لنا

---

(١) الـشريعة ـ الآجـري ـ ١/ ١٧٤، وفي إسـناده عطـاء بـن الـسائب صـدوق اخـتلط. (تقـريب التهذيب–١/ ٣٩١).

(٢) صـحيح مـسلم ـ كـتاب الإيـمان ـ حـديث: (٨)ـ وهـو جـزء من حديث جبريل عليه السلام الطويل وفيه بيان الإسلام والإيمان والإحسان.

هـذه الـسنة الحسنة أعني الرد على المخالفين في أصول الدين والاعتقاد، حتى يجيء من بعدهم ممن تابعهم بإحسان فيسير سيرتهم في الذب عن الدين.

قال الإمام الآجري رحمه الله تعالى: (ولولا أن الصحابة رضي الله عنهم لَمَّا بلغهم عن قـوم ضـلَّال شردوا عـن طـريق الحـق، وكذبـوا بالقـدر فردُّوا عليهم قولهم وسبُّوهم وكفَّـروهم، وكـذلك الـتابعون لهم بإحسان سبُّوا من تكلم بالقدر وكذب به ولعنوهم ونهـوا عـن مجالـستهم، وكـذلك أئمـة المسلمين ينهون عن مجالسة القدرية ومناظرتهم، وبيـنوا للمـسلمين قـبح مذاهبهم، فلولا أن هؤلاء ردُّوا على القدرية لم يسع مَن بعدهم الكلام على القدر).[1]

قلـت: يـريد رحمـه الله تعـالى أن ينبه إلى أن الأصل ترك الخوض والكلام في مسائل أصـول الـدين لا سـيما القـدر، ولكن لما رأينا الصحابة رضوان الله تعالى عليهم يردون علـيهم فإنه يسعنا أن نرد على فُروخِهم المتناسلة من أتباع الأهواء المنحرفة والضلالات المظلمة. فالصحابة رضوان الله تعالى عليهم هم الذين سنُّوا لنا الرد على انحرافات أهل الأهـواء إذا غلـب عـلى الظن أو ظهر أن السكوت عنهم أشد مفسدة، فمن سكت عن هؤلاء لعدم استفحال خطرهم فقد عمل بالأصل من ترك الخوض والكلام والخصومة والجدال في الدين، ومن انبرى لهم يرد عليهم ويفضحهم ويدحض كذبهم لما بدا له من اسـتفحال خطرهم واشتداد شوكتهم وغلبة الظن بافتتان المسلمين بهم فله في الصحابة رضوان الله تعالى عليهم سنة حسنة، وله منهم سلف قد سبقوه إلى مثل هذا الرد.

(١) الشريعة للآجري ١/ ١٢١.

ولقد وردت آثار كثيرة أيضاً تبين موقف الصحابة رضوان الله عليهم من أمثال هؤلاء، وردهم وإنكارهم عليهم أورد منها ما يلي:

١. عن مجاهد قال: قيل لابن عباس رضي الله عنهما: إن ههنا قوماً يقولون في القدر، فقال: (إنهم يكذبون بكتاب الله عز وجل، لآخذن بشعر أحدهم فلأنصوَّنه، إن الله عز وجل كان عرشه على الماء قبل أن يخلق شيئاً، ثم خلق فكان أول ما خلق القلم، ثم أمره فقال: اكتب، فكتب ما هو كائنٌ إلى قيام الساعة، وإنما تجري الناس على أمرٍ قد فُرِغ منه).[1]

٢. قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما قدم دمشق وكان يخطب، فقال جاثليق النصارى: إن الله لا يضل أحداً مرتين أو ثلاثاً، فأنكر الصحابة ذلك عليه مرتين، فقال عمر لأصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ما يقول؟ قالوا: يا أمير المؤمنين يزعم أنه لا يضل أحداً. فقال عمر: (كذبت بل الله خلقك والله أضلك ثم يميتك فيدخلك النار إن شاء الله، أما والله لولا ولث عهدٍ لك لضربت عنقك)، قال فتفرق الناس وما يختلف في القدر اثنان.

قال الشيخ اللالكائي رحمه الله: (فإن كان في الدنيا إجماع بانتشار من غير إنكار فهو في هذه المسألة، فمن خالف قوله فيها فهو معاندٌ مشاقق يلحق به الوعيد، وهو داخل تحت قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ [النساء: ١١٥]).[2]

---

(١) المصدر السابق –١/ ١٤٥.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة – اللالكائي – ٤/ ٧٢٥–٧٢٦، وقد رواه مسنداً بثلاثة طرق (رقم ١١٩٩،١١٩٨،١١٩٧)، وأخرج الأثر الآجري في الشريعة (١/ ١٦٣) (برقم ٤٥٥، ٤٥٦).

٣. ورد عبد الله بن عمر رضي الله عنهما على بدعة القدرية فقال: «والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثلَ أُحد ذهباً فأنفقه ما قبِل الله منه حتى يؤمن بالقدر» الحديث .[١]

٤. وعن طاووس رحمه الله قال: (أدركت ثلاثمائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون: كل شيء بقدر).[٢]

٥. وعن عمرو بن دينار قال: (أدركت تسعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون: من قال القرآن مخلوق فهو كافر).[٣]

٦. وذكر اللالكائي رحمه الله هؤلاء الصحابة التسعة فقال: (ولقد لقي عمرو بن دينار ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وجابر بن عبد الله والمسور بن مخرمة وسعد بن عائذ القَرَظ مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم والسائب بن يزيد الكندي وأبا الطفيل عامر بن وائله وروي له عن أنس فهؤلاء تسعة).[٤]

٧. عن عكرمة قال: (كان ابن عباس في جنازة، فلما وضع الميت في لحده قام رجل فقال: اللهم رب القرآن اغفر له. فوثب إليه ابن عباس فقال: مه، القرآن منه)[٥].

قلت: ينكر عليه قوله رب القرآن.

٨. ومن ردود الصحابة على المخالفين في أصول الدين مناظرة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما للخوارج، وأذكرها بكاملها لعظيم نفعها:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة اللالكائي – ٣/ ٥٩١.

(٣) المصدر السابق – ٢/ ٢٥٣.

(٤) المصدر السابق – ٢/ ٢٥٤.

(٥) المصدر السابق – ٢/ ٢٥٦.

فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: «لما خرجت الحرورية اجتمعوا في دار وهم ستة آلاف، أتيت علياً فقلت: يا أمير المؤمنين أبرِد بالظهر لعلِّي آتي هؤلاء القوم فأكلمهم. قال: إني أخاف عليك. قلت: كلا. قال ابن عباس: فخرجت إليهم ولبست أحسن ما يكون من حلل اليمن – قال أبو زميل: كان ابن عباس جميلاً جهيراً».

قال ابن عباس: فأتيتهم وهم مجتمعون في دارهم قائلون، فسلمت عليهم.

فقالوا: مرحبا بك يا بن عباس، فما هذه الحُلَّة؟

قال: قلت: ما تعيبون علي لقد رأيت على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن ما يكون من الحلل، ونزلت: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

قالوا: فما جاء بك؟

قلت: أتيتكم من عند صحابة النبي صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والأنصار لأبلغكم ما يقولون المخبرون بما يقولون؛ فعليهم نزل القرآن وهم أعلم بالوحي منكم، وفيهم أُنزل وليس فيكم منهم أحد.

فقال بعضهم: لا تخاصموا قريشاً فإن الله يقول: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]

قال ابن عباس: وأتيت قوماً لم أر قوماً قط أشد اجتهاداً منهم مسهمة وجوههم من السهر، كأن أيديهم وركبهم تثني عليهم، فمضى من حضر.

فقال بعضهم: لَنكلمنه ولننظرن ما يقول.

قلت: أخبروني ماذا نقمتم على ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصهره والمهاجرين والأنصار؟

قالوا: ثلاثاً. قلت: ما هن؟

قالوا: أما إحداهن فإنه حكَّم الرجال في أمر الله، وقال الله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧] وما للرجال وما للحكم؟

فقلت: هذه واحدة.

قالوا: وأما الأخرى فإنه قاتل ولم يسبِ ولم يغنم؛ فلئن كان الذي قاتل كفاراً لقد حل سبيهم وغنيمتهم، ولئن كانوا مؤمنين ما حلَّ قتالهم.

قلت: هذه اثنتان، فما الثالثة؟

قال: إنه محا نفسه من أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين.

قلت: أعندكم سوى هذا؟

قالوا: حسبنا هذا.

فقلت لهم: أرأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله ومن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ما يرد به قولكم أترضون؟

قالوا: نعم.

فقلت: أما قولكم حكَّم الرجال في أمر الله، فأنا أقرأ عليكم ما قد رد حكمه إلى الرجال في ثمن ربع درهم في أرنب ونحوها من الصيد فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ إلى قوله ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنكُم﴾ [المائدة:٩٥]،

فنشدتكم الله أحكم الرجال في أرنب ونحوها من الصيد أفضل أم حكمهم في دمائهم وصلاح ذات بينهم، وأن تعلموا أن الله لو شاء لحكم ولم يصيِّر ذلك إلى الرجال، وفي المرأة وزوجها قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُواْ حَكَماً مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلاَحاً يُوَفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥] فجعل الله حكم الرجال سنة مأمونة، أخرجت عن هذه؟

قالوا: نعم.

قال: وأما قولكم قاتل ولم يسب ولم يغنم، أتسبُون أمكم عائشة ثم تستحلون منها ما يستحل من غيرها؟ فلئن فعلتم لقد كفرتم وهي أمكم، ولئن قلتم ليست أمَّنا لقد كفرتم فإن الله يقول: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، فأنتم تدورون بين ضلالتين أيهما صرتم إليها صرتم إلى ضلالة، فنظر بعضهم إلى بعض قلت: أخرجت من هذه؟

قالوا: نعم.

وأما قولكم محا اسمه من أمير المؤمنين، فأنا آتيكم بمن ترضون وأريكم، قد سمعتم أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية كاتب سهيل بن عمرو وأبا سفيان بن حرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمير المؤمنين: اكتب يا علي: هذا ما اصطلح عليه محمد رسول الله، فقال المشركون: لا والله ما نعلم إنك رسول الله لو نعلم إنك رسول الله ما قاتلناك. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اللهم إنك تعلم أني رسول الله، اكتب يا علي هذا ما اصطلح عليه محمد بن عبد الله، فوالله لرسول الله خير من علي، وما أخرجه من النبوة حين محا نفسه.

قال عبد الله بن عباس: فرجع من القوم ألفان وقُتل سائرهم على ضلالة)[1]. فرضي الله عنه وأرضاه من ترجمان للقرآن وحبر للأمة.

فهذه بعض نماذج رد الصحابة رضوان الله عليهم على أهل البدع، وغيرها كثير يدل دلالة واضحة على أن الصحابة رضوان الله عليهم قد خاضوا هذا المعترك ببصيرة إيمانية عميقة يرون ما وراء هذه الشبهات من خطر على الدين فيقفون لها بالمرصاد، فجزاهم الله عن الإسلام كل خير.

*** خامساً: تعزير الإمام للمخالفين في أصول الدين والتشهير بهم:**

يقول الإمام الماوردي رحمه الله: (الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به)[2]، وهكذا كان الخلفاء الراشدون المهديون أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خيرُ حراسٍ للدين وخير ساسة للدنيا به، وأذكر هنا ما وقع من أمير المؤمنين الفاروق عمر رضي الله عنه مع أحد أولئك الذين ساروا وراء وساوس عقولهم، فكان له رضي الله عنه بالمرصاد حمايةً وصوناً لجناب الدين، وحماية وصوناً لعامة المسلمين أن يدخلهم شيء في دينهم من قبل أصحاب الشبهات.

فقد روى الإمام الآجري بسنده عن السائب بن يزيد قال: (أُتي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالوا: يا أمير المؤمنين، إنا لقينا رجلاً يسأل عن تأويل القرآن. فقال: اللهم أمكني منه. قال: فبينما عمر ذات يوم يغدي الناس، إذ جاءه رجلٌ عليه ثياب وعمامة يتغدى، حتى إذا فرغ قال: يا أمير المؤمنين، ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْواً * فَالْحَامِلَاتِ

---

(١) المستدرك على الصحيحين – الحاكم – ٢/ ١٦٤ (رقم ٢٦٥٦).

(٢) الأحكام السلطانية – الماوردي – ١/ ١٣.

وِقْـراً﴾؟ فقال عمر: أنت هو؟ فقام إليه فحسر عن ذراعيه فلم يزل يجلده حتى سقطت عمامـته، فقال: والذي نفس عمر بيده، لو وجدتك محلوقاً لضربت رأسك، ألبسوه ثيابه واحتملوه على قتب، ثم أخرجوه حتى تقدموا بلاده، ثم ليقم خطيباً ثم ليقل: إن صبيغاً طلب العلم فأخطأه. فلم يزل وضيعاً في قومه حتى هلك، وكان سيد قومه).(1)

وفي روايـة أخرى: (فما زال يضربه حتى شجه، فجعل الدم يسيل على وجهه، فقال: حسبك يا أمير المؤمنين، فقد والله ذهب الذي كنت أجد في رأسي).(2)

قلـت: أي ذهـبت الشبهات التي كانت عنده وأخذ ينشرها ويبثها بين الناس، وهذا الأخـير هـو الـذي دفع عمر رضي الله عنه لتعزيره، فليس الذي بلغ عمر رضي الله عنه عـن حـال هـذا الـرجل حـال طالـب العلم الذي يسأل ليتفقه في دينه، وإنما كان حاله حـال مـن يتتـبع متـشابه آي القـرآن ليثـير الـشبهات ويبث التأويل الفاسد فيفسد على الناس دينهم.

وقـال الإمـام الآجري كلاماً نفيساً في تعليقه على هذه الحادثة فقال: (فإن قال قائلٌ: فمـن سـأل عـن تفـسير: ﴿وَالـذَّارِيَاتِ ذَرْواً * فَالْحَامِلَاتِ وِقْـراً﴾ اسـتحق الضرب والتنكـيل والهجـرة؟ قـيل لـه: لم يكن ضرب عمر رضي الله عنه له بسبب هذه المسألة، ولكن لما بلغ عمر رضي الله عنه ما كان يسأل عنه من متشابه القرآن من قبل أن يراه علم أنه مفتون قد شغل نفسه بما لا يعود عليه نفعه، وعلم أن اشتغاله بطلب علم الواجبات من علم الحلال والحرام أولى به، وتطلُّب علم سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى

---

(1) الشريعة الآجري 1/ 61.

(2) المصدر 1/ 62.

بـه، فلـما علـم أنه مقبل على ما لا ينفعه، سأل عمرُ رضي الله عنه ربه أن يمكنه منه حتى يـنكل بـه وحتـى يحـذر غيره، لأنه راعٍ يجب عليه تفقد رعيته في هذا وغيره، فأمكنه الله تعالى منه)[1]، ومما يؤكد صحة ما ذهب إليه الإمام الآجري في تفسير فعل عمر رضي الله عـنه وتـصويب مـنهجه، أن الـناس قـد اشـتكوا الرجل إلى عمر رضي الله بصفته أمير المؤمنين، وأن الرجل أعلن توبته مما كان قد اشتغل به من الشبهة والهوى وذلك في قوله (قد والله ذهب الذي كنت أجد في رأسي)، والله أعلم.

قلـت: رضي الله عـن الفـاروق الـذي لم تأخـذه في حراسـة الدين لومة لائم، فكان حصناً منيعاً وباباً موصداً في وجه الفتنة يقي المسلمين شرها ويحفظ عليهم دينهم.

ولقد صح في الحديث عن حذيفة رضي الله عنه قال: (بينا نحن جلوس عند عمر إذ قـال: أيكـم يحفـظ قـول النبي صلى الله عليه وسلم في الفتنة؟ قال: فتنة الرجل في أهله ومالـه وولـده وجـاره تكفـرها الـصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. قال: ليس عن هذا أسألك، ولكن التي تموج كموج البحر؟ قال: ليس عليك منها بأس يـا أمـير المؤمنين، إن بينك وبينها باباً مغلقاً. قال عمر: أيُكسر الباب أم يفتح؟ قال: لا، بل يُكسر. قال عمر: إذاً لا يغلق أبداً. قلت: أجل. قلنا لحذيفة: أكان عمر يعلم الباب؟ قـال: نعم، كما يعلم أن دون غد ليلة، وذلك أني حدثته حديثاً ليس بالأغاليط، فهِبنا أن نسأله من الباب، فأمرنا مسروقاً فسأله فقال: من الباب؟ قال: عمر).[2]

قلت: صدقوا والله، فإن الباب منذ كسر وهو لا يُغلق، نسأل الله السلامة والعافية.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) صحيح البخاري كتاب الفتن باب الفتنة التي تموج كموج البحر حديث: (٧٠٩٦).

*** سادساً: الجدال بالحق:**

تقـدم أن الـصحابة كانوا يناظرون ويجادلون بالتي هي أحسن عند الحاجة إلى ذلك، لا سيما إذا كـان المخالف ممن يتأول بشبهة أو سبقت به زلة لسان أو خطرة عابرة، قال الإمام الغزالي رحمه الله: (وأول من سن دعوة المبتدعة بالمجادلة إلى الحق علي بن أبي علي طالـب رضي الله عنه، إذ بعث ابن عباس رضي الله عنهما إلى الخوارج فكلمهم فقال: ما تـنقمون عـلى إمـامكم؟ قالـوا: قاتـل ولم يـسبِ ولم يغنم؟ فقال: ذلك في قتال الكفار، أرأيـتم لـو سـبيت عائشة رضي الله عنها في يوم الجمل فوقعت عائشة رضي الله عنها في سـهم أحـدكم، أكنـتم تـستحلون مـنها مـا تـستحلون من ملككم وهي أمكم في نص الكـتاب؟ فقالـوا: لا، فـرجع منهم إلى الطاعة بمجادلته ألفان، وروي أن الحسن ناظر قدرياً فرجع عن القدر، وناظر علي بن أبي طالب كرم الله وجهه رجلاً من القدرية).[1]

وإن هـذا المـنهج موافقٌ للأمر القرآني بالجدال بالتي هي أحسن، ولا يدخل في المراء المذموم، والله أعلم.

هـذه إذاً بعـض معـالم منهج الصحابة رضوان الله عليهم في التعامل مع المخالف في مـسائل أصـول الـدين، ونحـن نـتلمس من خلالها مدى حرص الصحابة رضوان الله علـيهم عـلى حفـظ الـدين مـن أن يـشوبه أي شائبة من شوائب العقل الفاسد والهوى المهلـك، ولـن نـستطيع نحن أتباع محمد صلى الله عليه وسلم أن نصل إلى ما وصل إليه هؤلاء الصحابة إلا بالسير على طريقهم في التمسك بالمنهج القويم في فهم وإقامة الدين والـتربص لأهـل الـزيغ والـضلال والقعـود لهم كل مقعد ومرصد نرد بالكلمة الطيبة

(١) قواعد العقائد ▯ الغزالي ▯١/ ٩٥- ٩٧.

والجدال بالتي هي أحسن من يرعوي بذلك، وننكر باللسان واليد على من لا يزول خطره على الدين إلا بذلك وفق ضوابط الشريعة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والله تعالى أعلم.

وبهذا تكتمل المعالم والخطوط العريضة لمنهج الصحابة رضوان الله عليهم في مسائل أصول الدين، وهي خطوطٌ عريضة يحتاج دراسة كل منها إلى تصنيفٍ مستقل، ولكن القصد مما تقدم التأكيد على تعامل الصحابة رضوان الله عليهم مع مسائل العقيدة وأصول الدين تعاملاً منهجياً متكاملاً على ضوء الكتاب والسنة، وهو المطلوب منا اليوم إن أردنا أن نسمو بواقعنا فوق حضيض الشبهات والشهوات التي مزقت الجماعة المسلمة وجعلتها فريسة سهلة لكافة التيارات الفكرية والأهواء والمآرب الدنيوية، والله المستعان.



الفصل الثاني:

معالم منهج الصحابة

في مسائل القرآن الكريم، وفيه:

- **المبحث الأول:**

منهج الصحابة في القرآن رواية.

- **المبحث الثاني:**

منهج الصحابة في القرآن دراية.

- **المبحث الثالث:**

منهج الصحابة في العمل بالقرآن الكريم.



▪ المبحث الأول: منهج الصحابة في القرآن روايةً.

لقد استقبل الصحابة رضوان الله عليهم القرآن الكريم بحافظة متهيئة مجردة وقلوب شغفة وعقول مُشْرئبّة لتلقي كلام رب العالمين حتى إذا أُشربوا القرآن كانوا خير حافظ له وعامل به، وهم في بادئ الأمر كانوا منصرفي الهمة لتلقي هذا الكتاب بالضبط والحفظ والإتقان في مدرسة النبوة وعلى عين رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم اجتهدوا في حفظ مادة القرآن الكريم وجمعها ووقايتها من الضياع بعد وفاته صلى الله عليه وسلم يتنافسون في ذلك أيما منافسة، ويتعاونون أيما تعاون.

ولا بد لنا اليوم من العودة إلى تلمس منهج الصحابة رضوان الله عليهم في حفظ مادة القرآن لنعلم طبيعية المنهج الموصل إلى ما وصلوا إليه، لا سيما وأن مجتمعاتنا تعج اليوم بمظاهر العناية بحفظ كتاب الله ولكننا لا نزال نجد بين هذه المظاهر وبين الواقع القرآني الصحيح للمجتمع المسلم مفاوز وقفار، ولن يصلح أمر الآخر بغير ما صلح به أمر الأول. وسوف أستعرض معالم منهج الصحابة في رواية القرآن الكريم في مرحلتين اثنتين هما: عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وما بعد وفاته بأبي هو وأمي صلوات الله وسلامه عليه، وفيما يلي بيانه ربِّ يسر وأعن:

*** المرحلة الأولى: منهج الصحابة في ضبط القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم:**

لقد كان الصحابة منصرفي الهمة في صدر الدعوة لتلقي كلام الله عز وجل الذي أخذ بلبهم وسيطر على جوارحهم، بل إن كلام الله تعالى قد أخذ بلب أعدائه ومناوئيه فاعترفوا بفضله ومنزلته وأنه ليس يشبهه شيء من كلام المخلوقين، وأتلمس فيما يلي بعض المعالم العامة لهذا المنهج الذي تكامل على عين الله تعالى وفي مدرسة محمد صلى الله عليه وسلم:

○ **أولاً: صرف الهمة لحفظ وكتابة القرآن:**

لقد حض رسول الله صلى الله عليه وسلم على تعلم القرآن وتعليمه، فعن عثمان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»، وعنه رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه».[١]

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»[٢]، وأجاب أهل العلم عن هذا الحديث بأنه منسوخ بأحاديث إباحة الكتابة اللاحقة[٣]، وبتعليلهم بالحظر في صدر الدعوة حيث لم يتميز لدى الصحابة بعد لفظ القرآن ونظمه وخيف عليه الاختلاط بغيره مما يُكتب تفسيراً أو سنةً وبغير ذلك من الأجوبة.[٤]

ولقد كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كُتَّابٌ متخصصون لكتابة القرآن الكريم، وممن كتب الوحي زيد بن ثابت، وأُبي بن كعب وعبد الله بن أبي سرح، والخلفاء الأربعة والزبير بن العوام وخالد وأبان ابنا سعيد بن العاص، وحنظلة بن

---

(١) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه حديث: (٥٠٢٧،٥٠٢٨).

(٢) صحيح مسلم كتاب الزهد باب التثبت في الحديث وحكم الكتابة عنه حديث: (٣٠٠٤).

(٣) ذكر هذا ابن قتيبة وقال إنه من منسوخ السنة بالسنة (تأويل مختلف الحديث ١/ ٢٨٦).

(٤) وانظر في مسألة الجمع بين حديث النهي عن كتابة والسنة وإباحتها تدريب الراوي (٢/ ٦١)، المحدث الفاصل (١/ ٣٦٣) ، علوم الحديث لابن الصلاح (١/ ١٨١)، منهج النقد في علوم الحديث (١/ ٣٩)،وفتح الباري (١/ ٢٨١)، وشرح النووي على صحيح مسلم (٦/ ٤١٩).

الـربيع الأسـدي، ومعيقيب بن أبي فاطمة، وعبد الله بن الأرقم الزهري، وشرحبيل بن حسنة، وعبد الله بن رواحة، وغيرهم.[1]

وكانـت هذه الكتابة بأمر وتوجيه من النبي صلى الله عليه وسلم، قال الإمام أبو عبد الله المحاسـبي في كتاب فهم السنن ما نصه: (كتابة القرآن ليست بمحدثة، فإنه صلى الله عليه وسلم كان يأمر بكتابته، ولكنه كان مفرقاً في الرقاع والأكتاف والعسب).[2]

ولقـد وردت الآثـار الـصحيحة تبـين لنا مدى اهتمام وتعاهد الصحابة رضوان الله عليهم بهذا الحفظ والضبط، أذكر منها ما يلي:

قـال ابن عباس رضي الله عنهما: (توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين وقد قرأت المحكم).[3]

عـن سـعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما: (جمعت المحكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقلت له: وما المحكم؟ قال: المفصل).[4]

عـن عـبد الله قـال: (غـدونا على عبد الله فقال رجل: قرأت المفصل البارحة. فقال: هـذّاً كهـذِّ الـشعر! إنـا قد سمعنا القراءة، وإني لأحفظ القرناء التي كان يقرأ بهن النبي صلى الله عليه وسلم ثماني عشرة سورة من المفصل وسورتين من آل حم).[5]

---

(١) فتح الباري - ابن حجر - ١٠/ ٢٧.

(٢) مناهل العرفان - الزرقاني - ١/ ١٧٤.

(٣) صحيح البخاري - كتاب فضائل القرآن - باب تعليم الصبيان القرآن - حديث: (٥٠٣٥).

(٤) المصدر السابق - حديث: ٥٠٣٦.

(٥) المصدر السابق - باب الترتيل في القراءة - حديث: (٥٠٤٣).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وإنما الذي يُكره – وهو الذي أنكره ابن مسعود رضي الله عنه – الهذ: وهو الإسراع المفرط بحيث يخفى كثير من الحروف أو لا تخرج من مخارجها).[1] فهذه الآثار وغيرها كثير يدل على مدى اعتناء الصحابة بحفظ القرآن وضبطه والتنبيه على حقه في حسن الترتيل والتلاوة دون تضييع حروفه ولا معانيه.

○ **ثانياً: التدرج في حفظ و تعلُّم القرآن:**

لقد كان من حكمة الله عز وجل أن نزل القرآن مفرقاً منجماً بحيث يسهل على الصحابة الذين تحملوه حفظه ودراسته، قال الشيخ الزرقاني رحمه الله في بيان هذا الوجه: (فلم ينزل – أي القرآن الكريم – جملةً واحدة يرهقهم به ويعجزون عنه، بل أنزله منجماً في مدى عشرين أو بضع وعشرين سنة، ثم ربطه بالحوادث والأسباب الخاصة في كثيرٍ من سوره وآياته، ودعمه بالدليل والحجة وخاطب به العقول والضمائر، وناط به مصلحتهم وخيرهم وسعادتهم، وصدر في ذلك كله عن رحمةٍ واسعةٍ بهم يكادون يلمسونها باليد ويرونها بالعين).[2]

ولقد اغتنم الصحابة رضوان الله عليهم ذلك فكانوا يحرصون على تعلم القرآن أولاً بأول. قال أبو عبد الرحمن السلمي: (حدثنا الدين كانوا يقرئوننا أنهم كانوا يستقرئون من النبي صلى الله عليه وسلم، وكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يخلفوها حتى يعملوا بما فيها من العمل، فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً).[3]

(١) فتح الباري ابن حجر ١٠/ ١٠٩.

(٢) مناهل العرفان الزرقاني ١/ ٢١١.

(٣) مقدمة تفسير القرآن العظيم ابن كثير ١/ ٣٨.

○ **ثالثاً: الأخذ بالرخصة في قراءة القرآن على سبعة أحرف:**

لم يكن الصحابة رضوان الله عليهم متنطعين في الدين ولا متعمقين في الأخذ به، وإنما كانوا يأخذون بالعزيمة في موضعها، ويأخذون بالرخصة في موضعها، وكان مما رخص الله تعالى به للصحابة رضوان الله عليهم قراءة القرآن على سبعة أحرف تراعي تعدد لغات العرب وصعوبة تغيير ذلك بالنسبة للعربي الذي نشأ في قومه وباديته على لغة قومه.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف».[1]

ولا شك أن هذا نزل على سبيل الرخصة واليسر ورفع الحرج والمشقة

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وللترمذي من وجه آخر قال: يا جبريل إني بُعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط).[2]

ولقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يتلقون هذه الأحرف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانوا يأخذون بهذه الرخصة لا يعدل أحدهم بقراءة أخذها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً، حتى إن بعضهم كان يختلف على أخيه في القراءة وينازعه فيها، حتى يتبين له أن قراءة أخيه مأخوذة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أخذ هو قراءته.

---

(١) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرف حديث: (٤٩٩١).

(٢) فتح الباري ابن حجر ١٠/ ٢٩.

فعن عمر بن الخطاب يقول: (سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقلت: كذبت[1]، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأت. فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أرسله. اقرأ يا هشام» فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كذلك أُنزلت» ثم قال: «اقرأ يا عمر» فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كذلك أُنزلت، إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه».[2]

وهكذا كان منهجهم رضوان الله عليهم التشبث بما تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم والأخذ برخصة الشرع في تعدد أحرف القرآن، فلا تفريط في حفظ كتاب الله، ولا إفراط أو غلو في منع الأخذ برخصته، بل يضعون كل شيء موضعه كما وضعته الشريعة الكاملة.

---

(١) تقدم التنبيه على أن العرب تقول: كذبت، بمعنى أخطأت.

(٢) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرف حديث (٤٩٩٢).

○ **رابعاً: تخصص بعض الصحابة بالقرآن الكريم والمهارة في قراءته:**

لقد تفرغ بعض الصحابة رضوان الله عليهم لضبط مادة القرآن الكريم كاملةً وحفظها وإتقانها، حتى أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى هؤلاء المهرة بالقرآن ليأخذ الناس عنهم، وعرفوا بين الصحابة بالمهارة في القرآن الكريم فكانوا محط أنظارهم ومعاقد حب قلوبهم.

فعن مسروق ذكرَ عبدُ الله بن عمرو عبدَ الله بن مسعود رضي الله عنهما فقال: «لا أزال أحبه، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: خذوا القرآن من أربعة من عبد الله بن مسعود وسالم ومعاذ وأُبي بن كعب».[1]

ولقد كانوا رضوان الله عليهم يتنافسون في ضبط القرآن وحفظه.

فعن عبد الله رضي الله عنه: (والله الذي لا إله غيره، ما أُنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيما أنزلت، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه).[2]

وعن قتادة قال: (سألت أنس بن مالك رضي الله عنه: مَن جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: أربعة كلهم من الأنصار أبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبو زيد).[3]

---

(١) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرف حديث: (٤٩٩٩).

(٢) المصدر السابق حديث: (٥٠٠٢).

(٣) المصدر السابق- حديث: (٥٠٠٣).

ولقد ترجم الإمام البخاري رحمه الله لهذه الأحاديث فقال: (باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: [(قوله باب القراء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي: الذين اشتهروا بحفظ القرآن والتصدي لتعليمه][1]، وهذا هو المقصود.

○ **خامساً: الكتابة الخاصة للقرآن وجمع المصاحف الخاصة:**

لقد كان الصحابة رضوان الله عليهم متفاوتين في ملازمتهم للنبي صلى الله عليه وسلم وحضور مشاهده، فكان منهم من يستعين على ما فاته بالأخذ عن غيره ممن حضر، وكان منهم من يستعين على حفظه بيمينه، وكان لبعضهم في القرآن الكريم منهج خاص يستعين فيه بكتابة ما يحتاج كتابته لمزيد تثبت أو ضبط، أو للتعليق عليه بالتفسير ونحوه، وهذا كله يمكن أن نتلمسه من خلال الآثار الثابتة الدالة على أنه كان لبعض الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم [مصحف] خاص، ولربما احتفظ به بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يحصل الجمع العام والمصحف الإمام، ومن هذه الآثار ما يلي:

١. ففي الصحيح عن يوسف بن ماهك قال: إني عند عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها إذ جاءها عراقي، فقال: أي الكفن خير؟ قالت: ويحك وما يضرك؟ قال: يا أم المؤمنين أريني مصحفك. قالت: لم؟ قال: لعلي أؤلف القرآن عليه، فإنه يُقرأ غير مؤلف. قالت: وما يضرك أيّه قرأت قبل؛ إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل

---

(١) فتح الباري ابن حجر ١٠/ ٥٦.

فيها ذكر الجنة والنار، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء لا تشربوا الخمر، لقالوا لا ندع الخمر أبداً، ولو نزل لا تزنوا، لقالوا لا ندع الزنا أبداً، لقد نزل بمكة على محمد صلى الله عليه وسلم وإني لجارية ألعب: ﴿بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ﴾ [القمر: ٤٦]، وما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده، قال: «فأخرجت له المصحف، فأملت عليه آي السورة».[1]

والمقصود من تأليف القرآن جمعه مرتب السور – أما ترتيب الآيات فتوقيفي قولاً واحداً – ويبين هذا الحديث وغيره أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يتخذون لأنفسهم مصاحف خاصة جمعها كاتبوها بحسب حاجة كل منهم للتقوي على الحفظ والضبط، كما صرح الحديث بأن عائشة رضي الله عنها كانت تتخذ لنفسها مصحفاً، وهو مصحف خاص ليس هو المصحف الإمام المقصود بالتعريف الاصطلاحي للمصحف.

وهكذا كان بعض الصحابة يتخذون لأنفسهم مصحفاً بمعنى أنهم يكتبون ما يحتاجون من السور إما للترتيب على حسب ورد قراءتهم أو للإعانة على حفظ ما يحتاجون والتقوي على الضبط بالكتابة.

٢. عن عبد الرحمن بن يزيد سمعت ابن مسعود يقول في بني إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء: إنهن من العتاق الأول، وهن من تلادي.[2]

---

(١) صحيح البخاري – كتاب فضائل القرآن – باب تأليف القرآن – حديث: (٤٩٩٣).

(٢) صحيح البخاري – كتاب فضائل القرآن – باب تأليف القرآن – حديث: (٤٩٩٤).

٣ . عن شقيق قال: قال عبد الله: (قد علمت النظائر التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرؤهن اثنين اثنين في كل ركعة، فقام عبد الله ودخل معه علقمة، وخرج علقمة فسألناه فقال: عشرون سورة من أول المفصل على تأليف ابن مسعود، آخرهن الحواميم حم الدخان وعم يتساءلون).[1]

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (فيه دلالة على أن تأليف مصحف ابن مسعود على غير تأليف العثماني).[2]

٤ . عن قتادة قال: (سألت أنس بن مالك رضي الله عنه: مَن جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: أربعة كلهم من الأنصار أبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبو زيد).[3]

قال الحافظ ابن حجر في حكاية أوجه المراد بهذا الجمع أقوالاً منها: (المراد بالجمع الكتابة، فلا ينفي أن يكون غيرهم جمعه حفظاً عن ظهر قلب، وأما هؤلاء فجمعوه كتابة وحفظوه عن ظهر قلب).[4]

إن فهم هذه الحيثية يعين كثيراً على صد بعض الهجمات الغادرة التي وجهها أصحاب سهام الاستشراق حيث يشككون في مصداقية حفظ الصحابة للقرآن وجمعه من خلال إثارة الشبهات من خلال الآثار الدالة على الاختلاف في المصاحف بين

---

(١) المصدر السابق حديث: (٤٩٩٦).

(٢) فتح الباري ابن حجر ١٠/ ٥٠.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) فتح الباري ابن حجر ١٠/ ٦٢.

الـصحابة، وهذا الاختلاف واقعٌ لكنه ليس بالاختلاف الذي يريدونه خابوا وخسئوا؛ فهم لم يختلفوا في المصحف الإمام – كما يأتي – وإنما اختلف الصحابة في ترتيب ومقدار ما كتبوه في مصاحفهم الخاصة قبل الجمع الرسمي.

قال الإمام السيوطي رحمه الله: (قال ابن فارس: **جمع القرآن على ضربين:**

– **أحدهما:** تأليف السور كتقديم السبع الطوال وتعقيبها بالمئين فهذا هو الذي تولته الصحابة.[1]

– **وأما الجمع الآخر:** وهو جمع الآيات في السور فهو توقيفي تولاه النبي صلى الله عليه وسلم كما أخبر به جبريل عن أمر ربه، ومما استدل به لذلك اختلاف مصاحف السلف في ترتيب السور؛ فمنهم من رتبها على النزول وهو مصحف علي كان أوله اقرأ ثم المدثر ثم ن ثم المزمل ثم تبت ثم التكوير وهكذا إلى آخر المكي والمدني، وكان أول مصحف ابن مسعود البقرة ثم النساء ثم آل عمران على اختلاف شديد وكذا مصحف أُبي وغيره).[2]

والحاصل مما سبق أن الصحابة رضوان الله عليهم قد اعتنوا أشد العناية بضبط القرآن الكريم وحفظه والمثابرة على تذاكره وتعاهده، وكان ذلك كله على عين رسول الله صلى الله عليه وسلم، يتعهد واحدهم بالتعليم والتوجيه، ويحث بعضهم البعض على تذاكر وتعلم ما فاتهم، فرضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين.

---

(١) هذا على القول بأن ترتيب السور من الصحابة اجتهادي توفيقي.

(٢) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ١/ ١٧١.

*** المرحلة الثانية: منهج الصحابة في ضبط القرآن بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم:**

يمكـن اعتبار هذه المرحلة الأكثر حرجاً وخطورةً وأهميةً بالنسبة لحفظ كتاب الله عز وجـل، ونحـن نـدرك أن ضبط مادة القرآن الكريم قد تم على أكمل وجه في عهد النبي صـلى الله علـيه وسـلم بحـيث إنه لم تنزل آية من كتاب الله إلا وقد بلَّغها النبي صلى الله علـيه وسلم وأمر بكتابتها بين يديه، فما مات النبي صلى الله عليه وسلم إلا وكل آية من كـتاب الله محفوظة على الوجه الذي سمعت منه صلى الله عليه وسلم مكتوبة على الوجه الذي كتبت بين يديه صلى الله عليه وسلم.

قـال الحـافظ ابـن حجر رحمه الله: (وقد كان القرآن كله كتب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور).[1]

وإن بعـض آيـات القـرآن الكـريم التي أُنزلت وحُفظت وكتبت قد نُسخت، كما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأ الصحابة رضوان الله عليهم بأحرف متعددة تختلف بها قراءة من يقرأ بحرف قريش عن قراءة من يقرأ بحرف هذيل وهكذا.

ولم يـؤدِّ هـذا إلى حدوث اضطرابٍ في ضبط مادة القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، لأن المرجع عند الاختلاف موجود صلى الله عليه وسلم، والوحي لم ينقطع، بل لا يـزال جـبريل يعرض القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم كل رمضان بترتيبه الذي وصل إليه حسب ما نزل من السور والآيات.

(١) فتح الباري ـ ابن حجر ـ ١٠/ ١٥.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير، وأجود ما يكون في شهر رمضان، لأن جبريل كان يلقاه في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ، يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن، فإذا لقيه جبريل كان أجود بالخير من الريح المرسلة).[1]

حتى إذا كانت العرضة الأخيرة عارض جبريل عليه السلام النبي صلى الله عليه وسلم القرآن مرتين إيذاناً بقرب انقطاع الوحي واستقرار القرآن الكريم على هذه العرضة.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم القرآن كل عام مرة، فعرض عليه مرتين في العام الذي قُبض فيه، وكان يعتكف كل عام عشراً فاعتكف عشرين في العام الذي قُبض فيه».[2]

وعن عائشة رضي الله عنها عن فاطمة عليها السلام: «أسرَّ إليَّ النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة، وإنه عارضني العام مرتين، ولا أراه إلا حضر أجلي».[3]

فعُلم بهذه العرضة الأخيرة ما استقر عليه القرآن من جهة النسخ والترتيب، وعلمه أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب كان جبريل يعرض القرآن، حديث: (٤٩٩٧).

(٢) المصدر السابق، حديث: (٤٩٩٨).

(٣) رواه البخاري معلقاً تعليقاً جازماً في صحيحه، كتاب فضائل القرآن وترجم به باب: كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم.

فلما توفي النبي صلى الله عليه وسلم كانت مادة القرآن الكريم المحفوظة موجودة على النحو التالي:

- المكتوب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم مفرَّقاً.

- المكتوب بأيدي بعض الصحابة لحاجتهم الخاصة كالمصاحف الخاصة.

- المحفـوظ عـن ظهر قلب من قبل القراء من الصحابة سواء أكان محفوظاً كاملاً أم غـير كامـل الأحـرف الـسبعة المأخـوذة عـن رسول الله صلى الله عليه وسلم على سبيل الرخصة موافقة لتعدد لغات العرب.

- **فحاصل الأمر عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ما يلي:**

لم يكـن القـرآن الكـريم مجمـوعاً في مصحفٍ واحد، وعلة هذا عدم انقطاع الوحي حتى وفاته صلى الله عليه وسلم.

ولم يكـن جمـيع الـصحابة يقرؤون بحرف واحد، وعلة هذا هو تعدد القراءات على سبيل الرخصة، وهي أحرف مسموعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- **ولقد شكل هذان الأمران مصدر قلقٍ عند كبار الصحابة لسببين:**

➢ **أولهـما**: لأن القـرآن الكـريم المكـتوب مفـرقاً قـد يكون مظنة ضياع مادة القرآن المكـتوبة لا سـيما مـع مـوت الحفـاظ، وهذا ما نبه عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه حـيث قـال لأبي بكـر الـصديق رضي الله عـنه: «إن القـتل قـد استحر يوم اليمامة بقراء القـرآن، وإني أخـشى أن يـستحر القـتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن».[1]

---

(١) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن حديث: (٤٩٨٦).

➢ **الثاني**: أن تعدد الأحرف بتعدد لغات العرب قد يعود سبباً للفرقة من جهة العجم الذين لا يتقنون هذه اللغات، فيصبح مظنة الاختلاف المذموم بعد أن كان مناط رخصة وسعة من الشارع، وهذا ما نبه عليه حذيفة رضي الله عنه لما قدم على عثمان - وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق-: (فأفزع حذيفةَ اختلافُهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى).[1]

ولهذا عكف الصحابة في عهد الخلافة الراشدة على قطع ذريعتي ضياع مادة القرآن. فكان الجمع الأول جمع أبي بكر رضي الله عنه لحفظ مادته، والجمع الثاني جمع عثمان رضي الله عنه لصيانة تلاوته عن الاختلاف وصيانة الأمة عن التفرق في كتاب الله.

* وسوف أوجز فيما يلي مراحل الجمع حسبما ورد في الأحاديث الصحيحة، رَبِّ يَسِّر وأَعِن:

١) **جمع أبي بكر رضي الله عنه**: عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: (أرسل إليَّ أبوبكر مقتل أهل اليمامة فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر رضي الله عنه: إن عمر أتاني فقال إن القتل قد استحر يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء بالمواطن فيذهب كثيرٌ من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن. قلت لعمر: كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال عمر: هذا والله خير، فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى

(١) المصدر السابق حديث: (٤٩٨٧).

عمر. قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فتتبع القرآن فاجمعه. فوالله لو كلفوني نقل جبلٍ من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن. قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله؟ قال: هو والله خير. فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره، ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنه).[1]

٢) **جمع عثمان رضي الله عنه**: ففي الصحيح عن البخاري رحمه الله: (أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفةَ اختلافُهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى. فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش فإنما

---

(١) صحيح البخاري – كتاب فضائل القرآن – باب جمع القرآن – حديث: (٤٩٨٦).

نزل بلسانهم ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق).[1]

- ويمكن تلخيص ميزات جمع القرآن في عهد كل من أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما فيما يلي:

- **أولاً: مميزات جمع أبي بكر رضي الله عنه:**

لقد تميز جمع القرآن على عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه بالتدوين الكامل لكل القرآن الكريم مجموعاً في موضع واحد، **واختص بالخصائص التالية:**

١. **جمعه على منهج دقيق من البحث والتحري:** حيث انتهج زيد بن ثابت رضي الله عنه في جمع القرآن طريقةً دقيقةً محكمةً وضعها له أبو بكر وعمر اتصفت بالتثبت البالغ والحذر الدقيق والتحري؛ فلم يكتف بما حفظ في قلبه ولا بما كتب بيده ولا بما سمع بأذنه، بل جعل يتتبع ويستقصي معتمداً في جمعه على مصدرين اثنين هما ما كُتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان محفوظاً في صدور الرجال. ولم يقبل شيئاً من المكتوب حتى يشهد شاهدان عدلان أنه كُتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم).[2]

٢. **الاقتصار على ما لم تُنسخ تلاوته:** أي وفق العرضة الأخيرة التي عارض فيها جبريل عليه السلام الرسول صلى الله عليه وسلم القرآن مرتين.

---

(١) المصدر السابق حديث: (٤٩٨٧).

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن الزرقاني ١/ ١٧٥-١٧٦ باختصار.

٣. أن هذا الجمع حظي بإجماع الصحابة.

٤ . أن هذا المصحف كان متواتراً.

وهكذا جمع أبو بكر الصديق القرآن الكريم كاملاً مكتوباً في صُحُفٍ غير مرتبة السور، وكانت: (سوراً مفرقة كل سورة مرتبة بآياتها على حدة لكن لم يرتب بعضها إثر بعض)[١]. فرضي الله عن أبي بكر الصديق فإنه كما قال عليٌّ رضي الله عنهما يقول: (أعظم الناس في المصاحف أجراً أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر هو أول من جمع كتاب الله).[٢]

- **ثانياً: مميزات جمع عثمان بن عفان رضي الله عنه:**

لقد اعتمد جمع أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه على الصحف التي جمعها أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وكان الهدف من جمع عثمان توحيد الأمة على قراءة واحدة درءاً للخلاف والفتنة الناجمة عن تعدد القراءة على حروف لغات العرب التي نزل القرآن بها رخصةً لقبائل العرب، أما بالنسبة للعجم فليس في تعدد الحروف رخصة بل ترتب عليه اللبس والاختلاف، فزال موجب الرخصة ورجع الأمر إلى الأصل وهو خطاب الناس بلسان قريش.

والذي يؤكد أن هذا هو الأصل قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِّتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى: ٧]، فأم القرى مكة، والقوم فيها قريش، واللسان الذي يتكلمون وبه نزل عليهم القرآن هو لسان قريش، ثم كانت النذارة لباقي

---

(١) فتح الباري ابن حجر ١٠/ ٢٢.

(٢) فتح الباري ابن حجر ١٠/ ١٥ ذكره عن ابن أبي داود في المصاحف، وأخرجه الآجري في الشريعة (١/ ٤٦٩).

الأمـم مرتبة على النذارة لأم القرى فكان هذا مع الإشارة إلى عربية القرآن في هذه الآية دلـيلاً عـلى أن لـسان قـريش هو لسان الدعوة إلى الإسلام، أما باقي الأحرف فرخصة لقـبائل العـرب، ولهذا أمر عثمان رضي الله عنه الصحابة الذين كلفهم بكتابة المصحف الإمـام بتوثـيق حـرف قـريش عـند الاختلاف، ومعنى الاختلاف اختلاف التعدد بين حرف وحرف لا الاختلاف في إثبات كون الآية من القرآن.

ولقـد اقتـصر مصحف عثمان رضي الله عنه على المتواتر الموافق للعرضة الأخيرة مع تـرك مـا نُـسخت تلاوته، وتجريد المصحف من كل ما سوى القرآن كشرح آية أو قراءة غير متواترة، **ولقد تميز جمع عثمان رضي الله عنه بالميزات التالية:**

١- الاعتماد على الصحف التي جمعها أبو بكر رضي الله عنه.

٢- اعـتماد لـسان قـريش، مع مراعاة استيعاب الرسم العثماني لما أمكن استيعابه من باقي الأحرف ما وسع الأمر.

٣- كـتابة المـصحف مرتب السور (في حين كان جمع أبي بكر للصحف دون مراعاة ترتيب السور وإنما ترتيب الآيات في السورة الواحدة فقط).

٤- اعـتماد المـصحف مصحفاً إماماً وإرسال نسخ إلى كافة الأمصار والأمر بتحريق ما سواه من الصحف.[1]

وهكـذا يتبـين الفـرق بين جمع عثمان وجمع أبي بكر رضي الله عنهما وأرضاهما، ولقد حكـى الإمـام الـسيوطي عـن ابن جرير رحمهما الله: (أن القراءة على الأحرف السبعة لم تكـن واجـبة عـلى الأمـة، وإنـما كان جائزاً لهم ومرخصاً لهم فيه، فلما رأى الصحابة أن

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن - الزرقاني 1/ ١٨١-١٨٢.

الأمـة تفترق وتختلف إذا لم يجتمعوا على حرف واحد اجتمعوا على ذلك اجتماعاً شائعاً، وهـم معـصومون من الضلالة، ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل حرام، ولا شك أن القرآن نُسخ منه في العرضة الأخيرة وغيّر، فاتفق الصحابة على أن كتبوا ما تحققوا أنه قرآن مستقر في العرضة الأخيرة، وتركوا ما سوى ذلك).[1]

وحكـى رحمـه الله عن ابن التين قوله: (قال ابن التين وغيره: الفرق بين جمع أبي بكر وجمـع عثمان أن جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حَمَلته، لأنه لم يكـن مجمـوعاً في موضـع واحـد فجمعه في صحائف مرتباً لآيات سوره على ما وقفهم علـيه النبـي صـلى الله عليه وسلم. وجمع عثمان كان لَمَّا كثر الاختلاف في وجوه القراءة، حتـى قـرؤوه بلغـاتهم على اتساع اللغات، فأدى ذلك بعضهم إلى تخطئة بعض، فخشي مـن تفاقم الأمر في ذلك فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتباً لسوره، واقتصر مـن سـائر اللغـات عـلى لغة قريش محتجاً بأنه نزل بلغتهم، وإن كان قد وُسع في قراءته بلغـة غـيرهم رفعاً للحرج والمشقة في ابتداء الأمر، فرأى أن الحاجة إلى ذلك قد انتهت، فاقتصر على لغة واحدة).[2]

والحاصـل أن عهـد الخلفاء الراشدين المهديين المأمور باتباعهم والسير على سننهم لم يـنقض حتـى تحقـق وعـد الله بحفـظ كتابه الكريم فضبطت مادة القرآن الكريم بجمع خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وحُفظت حروف القرآن بجمع أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه القرآن على حرف قريش؛ فصان

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي ١/ ١٣٩-١٤٠.

(٢) المصدر السابق، ١/ ١٦٦.

الله تعـالى بذلك كتابه الكريم من الضياع والأمة من الاختلاف وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً لا مبدِّل لكلماته، والحمد الله.

■ **المبحث الثاني: منهج الصحابة في القرآن دراية.**

تقـدمت معنا الأدلة على حجية الصحابة رضوان الله عليهم في تفسير القرآن الكريم والدرايـة بـه، ونـستعرض في هـذا المـبحث أهـم معـالم منهج الصحابة في تدبر القرآن الكريم وتفسيره، رب يسر وأعن:

١ – ترك التفسير بمجرد الرأي وعدم الخوض في تفسير كتاب الله بغير علم:

قـال أبـو بكر الصديق رضي الله عنه: (أي سماءٍ تظلني، وأي أرض تقلني ، إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم).[١]

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (ولهذا تحرَّج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهـم بـه، كما روى شعبة عن سليمان عن عبد الله بن مرة عن أبي معمر قال: قال أبو بكر الـصديق رضي الله عـنه: أي أرض تقلنـي وأي سماء تظلني إذا قلت في كتاب الله بما لا أعلم).[٢] وتأمل ورع الصحابة رضي الله عنهم عن التكلم في كتاب الله مع أن لهم القدم الراسـخة والـيد الطـولى في فهم كتاب الله، فقد قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (عن ابن أبي ملـيكة أن ابـن عباس رضي الله عنهما سُئل عن آية، لو سئل عنها بعضكم لقال فيها فأبى أن يقول فيها).[٣]

---

(١) الإبانة الصغرى ابن بطة – ١٣٧ .

(٢) مقدمة تفسير القرآن العظيم ابن كثير ١/ ٤٣ .

(٣) المصدر السابق ١/ ٤٤ .

وتأمل ورعه رضي الله عنه وهو ترجمان القرآن وحبر الأمة وصاحب دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فعن ابن كثير رحمه الله قال: (عن ابن أبي مليكة قال: سأل رجلٌ ابن عباس- رضي الله عنه - عن: ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [السجدة: ٥]، فقال له ابن عباس: فما ﴿يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤] فقال له الرجل: إنما سألتك لتحدثني فقال ابن عباس: (هما يومان ذكرهما الله في كتابه، الله أعلم بهما)، فكره أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم).[1]

٢- التفسير بالرأي بضوابطه:

ولا يكون ذلك إلا لمن استجمع آلة التفسير بالرأي غير المذموم، فعن الشعبي قال: قال أبو بكر رضي الله عنه: (إني قد رأيت في الكلالة رأياً، فإن كان صواباً فمن الله وحده لا شريك له، وإن يكن خطأ فمني والشيطان، واللهُ منه بريء: إن الكلالة ما خلا الولد والوالد).[2]

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (قال عمر رضي الله عنه يوماً لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: «فيم ترون هذه الآية نزلت ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٦٦]؟ قالوا: الله أعلم. فغضب عمر فقال: قولوا نعلم أو لا نعلم. فقال ابن عباس: في نفسي منها شيء يا أمير المؤمنين. قال عمر: يا بن أخي، قل ولا تحقر نفسك. قال ابن عباس: ضربت مثلاً لعمل. قال عمر: أي عمل؟ قال ابن عباس: لعمل. قال

---

(١) مقدمة تفسير القرآن العظيم ابن كثير ١/ ٤٤.

(٢) تفسير الطبري ٤/ ٢٨٤.

عمر: لرجلٍ غني يعمل بطاعة الله عز وجل، ثم بعث الله له الشيطان فعمل بالمعاصي حتى أغرق أعماله».[1]

فالصحابة رضوان الله عليهم لم يكونوا يعدلون بتفسير القرآن بالقرآن والسنة شيئاً، فإن لم يجدوا كانوا يتدبرون ويتفكرون في آيات القرآن الكريم دون تكلف أو هوى، وإنما التدبر في القرآن وفق أمر الله عز وجل: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [محمد: ٢٤]، ويُفهم من قول أبي بكر رضي الله عنه أن التفسير بالرأي لا يجزم فيه المفسر بأنه مراد الله تعالى وهذا من كمال ورع الصحابة رضوان الله عليهم.

٣- ترك التعمق والتكلف في تفسير كتاب الله:

عن أنس – رضي الله عنه – قال: كنا عند عمر – رضي الله عنه – فقال: «نُهينا عن التكلف».[2]

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وذكر الحميدي أنه جاء في رواية أخرى عن ثابت عن أنس أن عمر قرأ ﴿فَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ فقال: ما الأبّ؟ ثم قال: ما كُلفنا – أو قال– ما أُمرنا بهذا)[3]، فهذه الرواية صريحة في أن المقصود بعدم التكلف أي التعمق والتنطع في تفسير كتاب الله، وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (حدثنا يزيد عن حميد عن أنس أن

---

(١) صحيح البخاري – كتاب التفسير – باب قوله ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾ – حديث: (٤٥٣٨).

(٢) صحيح البخاري – كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة – باب ما يُكره من كثرة السؤال – الحديث: (٧٢٩٣).

(٣) فتح الباري – ابن حجر – ١٥/ ٢٠٠.

عمر بن الخطاب قرأ على المنبر: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: إن هذا لهو التكلف يا عمر).[1]

قلت: ومما يجدر بيانه أن المقصود من هذه القصة لا ما يتوهمه البعض من أن عمر رضي الله عنه – وأبو بكر الصديق رضي الله عنه في رواية أخرى لهذه القصة في نفس الآية– لم يفهم معنى كلمة (الأب)، فإنهما أهل اللغة والعلم والبيان، وإنما المقصود التوقف عن تكلف تعيين الأب وتحديده، كما أن لفظ بعض الروايات يبين أن مقصود عمر رضي الله عنه تعليم الناس عدم التكلف في تفسير القرآن والخوض فيه كما هو واضح من كلامه على المنبر[2] أي ليسمع الناس ويتعلموا، وهذا كما قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (وهذا كله محمول على أنهما رضي الله عنهما إنما أرادا استكشاف علم كيفية الأب، وإلا فكونه نبتاً من الأرض ظاهر لا يُجهل لقوله تعالى: ﴿فَأَنبَتْنَا فِيهَا حَبًّا * وَعِنَباً وَقَضْباً﴾ [عبس: ٢٧-٢٨] الآية).[3]

٤- **عدم الخوض في المتشابه من القرآن وترك التأويل**[4]: قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ

---

(١) مقدمة تفسير القرآن العظيم – ابن كثير– ١/ ٤٣ .

(٢) جاءت هذه الرواية في مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ١٣٦ رقم ٣٠١٠٥).

(٣) مقدمة تفسير القرآن العظيم ابن كثير ١/ ٤٣.

(٤) التأويل المقصود هنا بمعناه عند المتأخرين وهو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى آخر، والمذموم منه ما كان بدون قرينة مرجحة تدل على صرف اللفظ عن ظاهره.

وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧].

ولقد كان الصحابة رضوان الله عليهم ملتزمين بمنهج العمل بمحكم القرآن والإيمان بمتشابهه؛ لا يخوضون فيما استأثر الله بعلمه، ولا يتكلفون تأويل ألفاظ القرآن ولا صرفها عن ظاهرها.

وحكى الحافظ ابن قيم الجوزية عن إمام الشافعية أبي العباس أحمد بن عمر بن سريج رحمه الله قوله: (وقد صح وتقرر واتضح عند جميع أهل الديانة والسنة والجماعة من السلف الماضين والصحابة والتابعين من الأئمة المهتدين الراشدين المشهورين إلى زماننا هذا، أن جميع الآي الواردة عن الله تعالى في ذاته وصفاته، والأخبار الصادقة الصادرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الله وفي صفاته التي صححها أهل النقل وقبلها النقاد الأثبات، يجب على المرء المسلم المؤمن الموفق الإيمان بكل واحدٍ منه كما ورد وتسليم أمره إلى الله سبحانه وتعالى).

ثم قال رحمه الله: (وفي الآي المتشابهة في القرآن؛ أن نقبلها ولا نردها ولا نتأولها بتأويل المخالفين، ولا نحملها على تشبيه المشبهين، ولا نزيد عليها ولا ننقص منها، ولا نفسرها ولا نكيفها، ولا نترجم عن صفاته بلغة غير العربية، ولا نشير إليها بخواطر القلوب، ولا بحركات الجوارح، بل نطلق ما أطلقه الله عز وجل، ونفسر ما فسره النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعون والأئمة المرضيون من السلف المعروفين بالدين والأمانة، ونُجمع على ما أجمعوا عليه، ونمسك عن ما أمسكوا عنه، ونسلم الخبر الظاهر والآية الظاهرة تنزيلها، لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية

والملحدة والمجسمة والمشبهة والكرامية والمكيفة، بل نقبلها بلا تأويل، ونؤمن بها بلا تمثيل، ونقول: الإيمان بها واجب، والقول بها سنة، وابتغاء تأويلها بدعة).[1]

وهذا هو منهج الصحابة رضوان الله عليهم، وعلى من يدعي عنهم غير ذلك أن يقيم الدليل وهو لن يجده، لأنه لم يؤثر عن أحدٍ من الصحابة رضوان الله عليهم بنقلٍ صحيح أنهم خاضوا في المتشابه من القرآن أو أولوا النصوص وصرفوها عن ظاهرها، والله الموفق.

٥- **عدم معارضة كتاب الله لا بالعقل ولا بالنقل**: فلم يكونوا رضي الله عنهم يعارضون كتاب الله بالعقل، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فأما معارضة القرآن بمعقولٍ أو قياس فهذا لم يكن يستحله أحد من السلف، وإنما ابتُدع ذلك لما ظهرت الجهمية والمعتزلة ونحوهم ممن بنوا أصول دينهم على ما سموه معقولاً وردوا القرآن إليه، وقالوا: إذا تعارض العقل والشرع إما أن يفوض[2] أو يتأول[3]، فهؤلاء من أعظم المجادلين في آيات الله بغير سلطانٍ أتاهم).[4]

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية ابن قيم الجوزية ١/ ٩٩ – ١٠١.

(٢) التفويض المقصود هنا هو التفويض المذموم وهو تفويض المعنى فلا يثبتون معاني الصفات والأسماء، أما التفويض المحمود فهو تفويض الكيف ؛ فيثبتون المعنى ويفوضون كيفيته إلى الله تعالى وهذا هو مسلك أهل الحق أهل السنة والجماعة.

(٣) المقصود بالتأويل هنا التأويل المذموم وهو صرف اللفظ عن معناه بدون قرينة.

(٤) الاستقامة ابن تيمية ١/ ٢٦.

كما لم يكونوا يعارضون كتاب الله تعالى بالنقل بأن يعارضوه بعضه ببعض، قال ابن عباس رضي الله عنهما: (لا تضربوا كتاب الله بعضه ببعض)[1]، وإنما كانوا يردون النصوص إلى النصوص فيردون المتشابه إلى المحكم، ويفسرون النصوص بما تشهد به أصول الشرع وبما يليق بالمخاطِب سبحانه وتعالى وبالمخاطَب من المكلفين، لا بمجرد ما يسوغ في اللغة.

٦- **التحديث عن أهل الكتاب فيما أُبيح لهم**: لقد كان بعض الصحابة رضوان الله عليهم يحدثون عن أهل الكتاب في حدود ما أذن لهم الشرع دون تصديق ولا تكذيب ولا مخالفة للكتاب والسنة، عملاً بالإذن الوارد في قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم».[2]

وقوله صلى الله عليه وسلم: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».[3]

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: (ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتضاد، **فإنها على ثلاثة أقسام**:

- **أحدها**: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح.
- **والثاني**: ما علمنا كذبه مما عندنا مما يخالفه.

---

(١) الإبانة الصغرى – ١٣٩.

(٢) رواه البخاري معلقاً تعليقاً جازماً عن أبي هريرة رضي الله عنه: صحيح البخاري كتاب الشهادات باب لا يُسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها.

(٣) صحيح البخاري كتاب الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل حديث: (٣٤٦١).

- **والثالث**: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته).[1]

فلم يكونوا رضي الله عنه يفسرون كتاب الله بأحاديث أهل الكتاب، كلا، وإنما كان يترخص بعضهم في حكاية ما سمعوه عن بني إسرائيل مما تجوز حكايته على سبيل الاستشهاد والاعتضاد لا أنه أصل في التفسير.

وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما - وهو من الصحابة الذي كانوا يحكون من حكايا بني إسرائيل - قال: (يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب؟ وكتابكم الذي أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم أحدث الأخبار بالله، تقرؤونه لم يشب، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدلوا ما كتب الله، وغيروا بأيديهم الكتاب، فقالوا هو من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلاً، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم، ولا والله ما رأينا منهم رجلاً قط يسألكم عن الذي أنزل عليكم).[2]

فالصحابة رضوان الله عليهم لم يكونوا يعتمدون في التفسير على حكايات بني إسرائيل وإن كان بعضهم يحكي عنهم في حدود ما أذن به رسول الله صلى الله عليه وسلم دون تصديق ولا تكذيب ما لم يشهد الشرع بصدقه أو كذبه، وهذا من تمام العدل والتحري حتى لا يصدقوا بباطل في نفس الأمر ولا يكذِّبوا بحقٍ في نفس الأمر، والله تعالى أعلم.

---

(١) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ١/ ٣٩-٤٠.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب لا يُسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها، حديث: (٢٦٨٥).

هـذه إذاً بعـض المعالم العامة لمنهج الصحابة رضوان الله عليهم في تفسير كتاب الله، حاصـلها إجـراء النـصوص عـلى ظاهرها وعدم الخوض في كتاب الله تعالى بغير علم، والتفـسير بالـرأي في حدود الحاجة وبالضوابط المعتبرة شرعاً، ومراعاة أصول الشريعة ومـا يليق بها في تفسير نصوص الكتاب دون معارضتها بغيرها من النصوص ولا برأي أو عقـل مزعوم، وبمثل هذا التفسير وفق الله تعالى الصحابة إلى فهم القرآن والعمل به فكانوا خير هداة مهديين فرضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين.

■ **المبحث الثالث: منهج الصحابة في العمل بالقرآن الكريم.**

لقـد اعتنـى الـصحابة رضوان الله عليهم بتعلم القرآن للعمل به تلاوةً له وعملاً به وإقامة لحدوده والتزاماً بأمره ونهيه في الأمور كلها، قدوتهم في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي سئلت عائشة رضي الله عنها عن خُلُقه فقالت: «كان خلقه القرآن»[1]، ويمكـن تلمـس المعـالم الرئيـسية لمـنهج الصحابة رضوان الله عليهم في العمل بالقرآن الكريم في الأمور التالية:

○ **أولاً: العناية التامة بتلاوة القرآن الكريم:**

لقـد اسـتقبل الـصحابة رضـوان الله عليهم قول الله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المـزمل: ٤] بإقـبالٍ وحـرص فـريد عـلى تلاوة القرآن، وتفاوت الصحابة رضوان الله عليهم في المدة التي كان أحدهم يختم فيها القرآن بتفاوت أحوالهم، مع ملاحظة ما ورد مـن نـصوص تنهـى عـن الإسراع في ذلـك خشية تغليب التلاوة على الفهم والتدبر أو تضييع الفهم بالكلية.

(١) تفسير الطبري ٢٩/ ١٨.

ففـي الحـديث عـن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث».[1]

وعـن عـبد الله بـن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اقرأ القرآن في شهر. قلت: إني أجد قوة، حتى قال: فاقرأه في سبع ولا تزد على ذلك».[2]

قـال الحـافظ ابـن حجر رحمه الله: (وثبت عن كثير من السلف أنهم قرؤوا القرآن في دون ذلـك، قـال الـنووي: والاختـيار أن ذلك يختلف بالأشخاص؛ فمن كان من أهل الفهـم وتدقـيق الفكـر، اسـتحب له أن يقتصر على القدر الذي لا يختل به المقصود من التدبـر واسـتخراج المعـاني، وكـذا مـن كـان له شغل بالعلم أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة، يستحب له أن يقتصر منه على القدر الذي لا يخل بما هو فيه، ومـن لم يكـن كـذلك فالأولى له الاستكثار ما أمكنه من غير خروج إلى الملل ولا يقرؤه هذرمـة والله أعلـم).[3] وهكـذا يُفهـم الـتفاوت بـين الصحابة في مقدار ما يختمون فيه القرآن الكريم، والله أعلم.

○ **ثانياً: البكاء والخشية عند قراءة القرآن دون صعق ولا غشي:**

كـان الـصحابة رضـوان الله عليهم لا يعدلون بقدوتهم وأسوتهم في رسول الله صلى الله علـيه وسـلم أحـداً، وكـان من سنته صلى الله عليه وسلم البكاء والخشية عند قراءة القرآن أو سماعه دون تكلف أمور جسمانية أخرى.

---

(١) صحيح ابن حبان، ٣/ ٣٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب في كم يقرأ القرآن، حديث: (٥٠٥٤).

(٣) فتح الباري، ابن حجر، ١٠/ ١١٩.

ففي الحديث عن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اقرأ علي. قال: قلت: أقرأ عليك وعليك أُنزل؟! قال: إني أشتهي أن أسمعه من غيري. قال: فقرأت النساء حتى إذا بلغت ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَآءِ شَهِيداً﴾ [النساء: ٤١]، قال لي: كف أو أمسك، فرأيت عينيه تذرفان»[١]، بأبي هو وأمي صلوات الله وسلامه عليه،وهكذا كان الصحابة الكرام من بعده، فقالت عائشة رضي الله عنها للنبي صلى الله عليه وسلم عن أبيها الصديق رضي الله عنه: (إن أبا بكر رجل أسيف، إن يقم مقامك يبكِ فلا يقدر على القراءة).[٢]

وقال ابن الجوزي رحمه الله: (واعلم وفقك الله أن قلوب الصحابة كانت أصفى القلوب، وما كانوا يزيدون عند الوجد على البكاء والخشوع).[٣]

وقال رحمه الله: (قال ابن شاهين بسنده عن أنس بن مالك قال – وذُكر عنده هؤلاء الذين يصعقون عند القراءة فقال أنس: لقد رأيتنا ووعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم، حتى سمعنا للقوم حنيناً حين أخذتهم الموعظة، وما سقط منهم أحد).[٤]

وكان الصحابة رضوان الله عليهم ينكرون على أهل السماع البدعي الذين يتظاهرون بالصعق والغشي عند قراءة القرآن.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب البكاء عند قراءة القرآن، حديث: (٥٠٥٥)

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب من أسمع الناس تكبير الإمام، حديث: (٧١٢).

(٣) تلبيس إبليس، ابن الجوزي، ١/ ٢٥٩.

(٤) المصدر السابق.

فعن حصين بن عبد الرحمن قال: قلت لأسماء بنت أبي بكر: (كيف كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله عند قراءة القرآن؟ قالت: كانوا كما ذكرهم الله أو كما وصفهم الله عز وجل؛ تدمع عيونهم وتقشعر جلودهم. فقلت لها: إن هاهنا رجالاً إذا قرئ على أحدهم القرآن غشي عليه، قالت: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم).[1]

وعن أبي حازم قال: مر ابن عمر رضي الله عنه برجلٍ ساقط من العراق فقال: (ما شأنه؟ فقالوا: إذا قرئ عليه القرآن يصيبه هذا. فقال: إنا لنخشى الله عز وجل وما نسقط)[2] إنكاراً منه رضي الله عنه على هذا السلوك البدعي الذي لا يليق بحملة كتاب الله عز وجل، فإن أتقى الخلق لله عز وجل وأخشاهم له لم يكن يصعق عند قراءة القرآن صلوات الله وسلامه عليه وهكذا الصحابة الكرام من بعده، فرضي الله عنهم أجمعين.

○ **ثالثاً: إقران العلم بالعمل:**

كان الصحابة رضوان الله عليهم يتعلمون القرآن للعمل والتطبيق، عملاً بقوله تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَىٰ اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥].

ووردت آثار كثيرة تبين هذا المعلم المنهجي المهم للصحابة رضوان الله عليهم في تعاملهم مع القرآن الكريم، أذكر منها ما يلي:

---

(١) تلبيس إبليس لابن الجوزي ١/ ٢٦٠.

(٢) المصدر السابق.

قال أبو عبد الرحمن السلمي: (حدثنا الذين كانوا يقرئوننا أنهم كانوا يستقرئون من النبي صلى الله عليه وسلم، وكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يخلفوها حتى يعملوا بما فيها من العمل، فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً).[1]

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (ينبغي لحامل القرآن أن يُعرف بليله إذ الناس نائمون، وبنهاره إذا الناس يفرطون، وبحزنه إذا الناس يفرحون، وببكائه إذا الناس يختالون).[2]

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: (من قرأ القرآن فكأنما استدرجت النبوة بين جنبيه إلا أنه لا يوحى إليه، ومن أُعطي القرآن فظن أن أحداً أُعطي أفضل مما أعطى فقد حقر ما عظم الله وعظم ما حقر الله، وليس ينبغي لحامل القرآن أن يجد فيمن يجد، ولا يجهل فيمن يجهل، ولكن ليعف وليصفح لحق القرآن).[3]

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال لإنسان: (إنك في زمانٍ كثيرٌ فقهاؤه قليلٌ قراؤه، تُحفظ فيه حدود القرآن وتُضيع فيه حروفه، قليلٌ من يسأل، كثيرٌ من يعطي، يطيلون فيه الصلاة ويقصرون فيه الخطبة، يبدون فيه أعمالهم قبل أهوائهم، وسيأتي على الناس زمان كثيرٌ قراؤهم قليلٌ فقهاؤهم، تُحفظ فيه حروف القرآن وتُضيع حدوده، كثيرٌ من يسأل قليلٌ من يعطي، يطيلون فيه الخطبة ويقصرون فيه الصلاة، يبدون أهواءهم قبل أعمالهم).[4]

---

(١) مقدمة تفسير القرآن العظيم ابن كثير ١/ ٣٨.

(٢) شعب الإيمان البيهقي ٢/ ٢٩٠ (رقم ١٨٠٧).

(٣) المصدر السابق ٢/ ٥٢٢.

(٤) السنن الواردة في الفتن أبو عمرو الداني ٣/ ٦٧٥.

عـن عطـاء قال: كان فتى يختلف إلى أم المؤمنين عائشة فيسألها وتحدثه، فجاءها ذات يـوم يـسألها فقالـت: (يـا بنـي، هـل عملت بعد ما سمعت مني؟ فقال: لا والله يا أمه. فقالت: يا بني فبما تستكثر من حجج الله علينا وعليك).[1]

عن علي رضي الله عنه قال: (يا حملة العلم اعملوا به، فإنما العالم من عمل، وسيكون قوم يحملون العلم يباهي بعضهم بعضاً، حتى إن الرجل ليغضب على جليسه أن يجلس إلى غيره، أولئك لا تصعد أعمالهم إلى السماء).[2]

والآثـار في هذا المعنى كثيرة جداً كلها يدل على أن اعتناء الصحابة رضي الله عنهم لم يكـن منـصباً عـلى حفظ الحروف دون إقامة المعاني، ولا على حفظ الآيات دون العمل بهـا، بـل كـان جـل اهـتمامهم حفـظ القـرآن وفهـم معانيه ليتمكنوا من العمل بأوامره والكـف عـن نواهـيه والانـصياع لأوامـره والانـتهاء عـند زواجـره، فرضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين..

○ **رابعاً: الحرص على تعليم القرآن الكريم:**

فقـد أخـرج الإمـام البخاري رحمه الله في الصحيح عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عـثمان رضي الله عـنه عـن النبـي صـلى الله علـيه وسـلم قال: «خيركم من تعلم القرآن وعلمـه»، قـال: وأقرأ أبو عبد الرحمن في إمرة عثمان حتى كان الحجاج قال وذاك الذي أقعدني مقعدي هذا.[3]

---

(١) اقتضاء العلم العمل – الخطيب البغدادي – ١/ ٦٠.

(٢) اقتضاء العلم العمل – الخطيب البغدادي – ١/ ٢٢.

(٣) صـحيح الـبخاري – كـتاب فضائل القرآن – باب: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» – حديث: (٥٠٢٧).

فانظر كيف كان الصحابة يستشرفون لكل خير وفضيلة يعلمهم إياها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسار التابعون على نهجهم كما قال أبو عبد الرحمن السلمي حيث كان يُقرئ القرآن.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (أي أن الحديث الذي حدَّث به عثمان في أفضلية من تعلم القرآن وعلمه، حمل أبا عبد الرحمن أن قعد يعلم الناس القرآن لتحصيل تلك الفضيلة).[1]

ولقد انتشرت مدارس التفسير على يد الصحابة رضوان الله عليهم، فابن عباس رضي الله عنهما كان إمام مدرسة التفسير في مكة المكرمة وعنه أخذ كبار التابعين كسعيد بن جبير ومجاهد بن جبر وعطاء، قال مجاهد رحمه الله: (عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات، من فاتحته إلى خاتمته أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها).[2]

وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه إمام مدرسة التفسير في الكوفة، فعن حارثة بن مضرب قال: كتب عمر إلى أهل الكوفة: (إني قد بعثت عماراً أميراً وعبدالله بن مسعود معلماً ووزيراً، وهما من النجباء من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم من أهل بدر وأُحد، فاقتدوا بهما واسمعوا من قولهما، وقد آثرتكم بعبد الله على نفسي).[3]

وكانت في المدينة مدرسة أُبي بن كعب رضي الله عنه وأرضاه، وهكذا انتشر الصحابة رضوان الله عليهم يؤسسون معاهد العلم وصروح القرآن في كل مكان فيحمل عنهم

---

(١) فتح الباري – ابن حجر – ١٠/ ٩٥.

(٢) تفسير القرآن العظيم – ابن كثير – ١/ ٤١.

(٣) الأحاديث المختارة – الضياء – ١/ ٢٠٨.

التابعون ما تحملوه هم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عملاً بأمره صلى الله عليه وسلم: «بلغوا عني ولو آية»[1]، وإني لأشهد أنهم قد بلغوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين.

هذه لمحة عامة عن أهم معالم المنهج العملي للصحابة رضوان الله عليهم مع كتاب الله عز وجل؛ لم يتخذوا القرآن ليزينوا به أرفف المكتبات، ولم يخطوا المصاحف ليعلقوها على الجدران، ولم يجاوزوا حدود القرآن في صغيرة ولا كبيرة، تعلموا القرآن حفظاً وفهماً وطبقوه عملاً وتعليماً، فنقلوا لنا كتاب الله تعالى محفوظاً مصاناً وصدق الله تعالى بهم وعده بحفظ كتابه، فلله الحمد من قبل ومن بعد.

---

(١) صحيح البخاري كتاب الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل حديث: (٣٤٦١).



الفصل الثالث :

معالم منهج الصحابة

في مسائل السنة النبوية ، وفيه :

- **المبحث الأول :**

منهج الصحابة في رواية السنة .

- **المبحث الثاني :**

منهج الصحابة في تفسير السنة (السنة دراية) .

- **المبحث الثالث :**

منهج الصحابة في العمل بالسنة .



▪ المبحث الأول: منهج الصحابة في السنة رواية.

إن منهج الصحابة رضوان الله عليهم في رواية السنة النبوية المطهرة يعبر عن مدى حرصهم على ضبط هذه السنة والتمسك بها وبثها في أرجاء المعمورة أداءً لأمانة البلاغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولقد انعكس هذا الحرص على منهجهم في تلقي السنة النبوية وفي أدائها وتبليغها من بعدهم، بحيث يمكن تحديد معالم منهج الصحابة في رواية السنة وفق هذين المحورين، وهذا ما أعرض له بإيجاز في هذا الموضع:

➢ المطلب الأول: منهج الصحابة في تلقي السنة النبوية:

لقد اعتنى صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بتتبع أموره وأحواله وأقواله وأفعاله وجميع ما يتعلق بسيرته العطرة، فمنهم من كان يحفظ لشدة حفظه، ومنهم من كان يكتب استعانةً بيمينه، ومنهم من كان يلازمه على شبع بطنه، ومنهم من كان يرحل إليه في النوازل، ومنهم من كان خادمه في الحل والترحال، فاجتمع لنا من هؤلاء جميعاً وبمنهج الطلب الذي تتلمذوا به في مدرسة النبوة صورةً متكاملة مشرقة عن حياة النبي صلى الله عليه وسلم وهديه الكريم، وأعرض هنا أبرز معالم منهج التلقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي حفظ لنا الصحابة به هذه السنة المطهرة:

١. **الاعتناء بحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم:** حرص الصحابة رضوان الله تعالى عليهم على حفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حرصاً منقطع النظير؛ فحفظوا كلامه وأفعاله وإقراراه وإنكاره وسمته وهيئته، حتى إنهم لم يدعوا سؤالاً يخطر ببال القرون التالية عن شيء من أحوال وأقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وكان فيما حفظوه عنه خبر وجواب عن ذلك السؤال.

لقد أدرك الصحابة الكرام منَّة الله تعالى عليهم وفضله ببعثة هذا الرسول الكريم كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْـمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِـهِ وَيُـزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُـمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في قوله تعالى ﴿مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾: (أي من جنسهم ليتمكنوا من مخاطبته وسؤاله ومجالسته والإنتفاع به)، ثم قال: (فهذا أبلغ في الامتنان أن يكون الرسول إليهم منهم بحيث يمكنهم مخاطبته ومراجعته في فهم الكلام عنه).[1]

وقال الإمام الشافعي رحمه الله بعد أن ذكر هذه الآية وغيرها من الآيات التي وردت في معناها: (فذكر الله تعالى الكتاب وهو القرآن، وذكر الحكمة فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم).[2]

قلت: لقد أدرك الصحابة رضوان الله عليهم عظيم فضل الله تعالى عليهم ببعثة النبي صلى الله عليه وسلم، وتعلموا منه القرآن وحفظوه ووعوه، وتعلموا السنة – وهي الحكمة كما تقدم – وحفظوها ووعوها وعملوا بها وبذلوا في سبيل تحصيلها الغالي والنفيس، وحرصوا على الاقتداء بها بلا معارضة ولا تقدم بين يديها، فعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: (إن الله عز وجل بعث إلينا محمداً صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئاً، فإنما نفعل كما رأينا محمداً صلى الله عليه وسلم يفعل)[3].

---

(١) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ٢/ ٢٠٤.

(٢) أحكام القرآن، الشافعي، ١/ ٢٨.

(٣) صحيح ابن خزيمة ،٢/ ٧٢، وأخرج الحديث الحاكم في المستدرك (١/ ٣٨٨- رقم ٩٤٦)، وابن حبان في صحيحه (٤/ ٣٠١- رقم ١٤٥١)، ومالك في الموطأ (١/ ١٤٥- رقم ٣٣٤).

ولا شك أن مثل هذا الدافع الإيماني الذي تتبدد أمامه كل شهوات الدنيا وملهياتها قمنٌ بدفع الصحابة رضوان الله عليهم إلى تحري تحمل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد ما يكون الضبط وأدق ما يكون التحري والتلقي والحفظ والعمل.

٢. **ملازمة النبي صلى الله عليه وسلم**: كان الصحابة رضوان الله عليهم متفاوتون في تلقيهم العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك لأمور منها التفاوت في طول الملازمة والصحبة، فمنهم من نال شرف الصحبة منذ أن أشرقت شمس الرسالة كالسابقين من المهاجرين رضوان الله عليهم، ومنهم من لم يفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ أسلم كأبي هريرة رضي الله عنه.

ومنهم من اطلع على سريرته في بيته وخاصة شأنه كأزواجه أمهات المؤمنين رضوان الله عليهن، ومنهم من كان يلازمه في حله وترحاله كعبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ومنهم من كان كاتباً بين يدي الرسول صلى الله عليه وسلم، وهكذا كان الصحابة رضوان الله عليهم يستنسخون في صدورهم وسطورهم نسخة كاملة من حياة النبي صلى الله عليه وسلم،

قال الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعيش بين أصحابه دون أن يكون بينه وبينهم حجاب، فقد كان يخالطهم في المسجد والسوق والبيت والسفر والحضر، وكانت أفعاله وأقواله محل عنايةٍ منهم وتقدير، حيث كان صلى الله عليه وسلم محور حياتهم الدينية والدنيوية منذ أن هداهم الله به).[1]

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي د.مصطفى السباعي ١/ ٧٤.

٣. **التناوب على حضور مجالس النبي صلى الله عليه وسلم**: وهذا المنهج العلمي المتكامل لا يدع المجال لثغرات تفرضها طبيعة الحياة ولوازمها كي تخل بتلقي هذه السنة العظيمة، ولهذا كان التناوب على مجالسه صلى الله عليه وسلم سمة مميزة لهذا الطلب العلمي الراقي.

قال الدكتور السباعي رحمه الله: (ولقد بلغ من حرصهم على تتبعهم لأقواله وأعماله أن كان بعضهم يتناوبون ملازمة مجلسه يوماً بعد يوم).[1]

ونجد مصداق هذا القول في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد، وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك)[2]، ولقد ترجم الإمام البخاري لهذا الحديث بقوله (التناوب في العلم).

ومما أعان على ذلك صدق الصحابة رضوان الله عليهم وأمانتهم وثقتهم ببعضهم البعض حيث كانوا يتعاونون على العلم ويصدقون في الحديث والنقل، وهذا ما رواه الإمام الرامهرمزي بسنده عن البراء رضي الله عنه قال: «ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم،كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذٍ فيحدث الشاهد الغائب».[3]

---

(١) المصدر السابق.

(٢) صحيح البخاري – كتاب العلم – باب التناوب في العلم – حديث: (٨٩).

(٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي – الرامهرمزي – ١/ ٢٣٥.

٤. **السفر والوفود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**: لقد أخذ هذا السفر والرحلة في طلب القرآن والسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكالاً متعددة؛ فمنهم من كان يأتي للسؤال عن نازلة فيسافر لأجل ذلك حتى يسمع حكم الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومنهم من كان يأتي في الرهط من قومه فيقيم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة يتعلم فيها القرآن والسنة علماً وعملاً ثم يعود إلى أهله معلماً بعد أن أتى النبي صلى الله عليه وسلم متعلماً، وفيما يلي أمثلة على ذلك:

- **المثال الأول**: ما رواه البخاري عن عقبة بن الحارث: «أنه تزوج ابنةً لأبي إهاب بن عزيز، فأتته امرأة فقالت: إني قد أرضعت عقبة والتي تزوج بها. فقال لها عقبة: ما أعلم أنك أرضعتني ولا أخبرتني، فركب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة فسأله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كيف وقد قيل؟ ففارقها عقبة ونكحت زوجا غيره»[1]، قال الحافظ ابن حجر: (فركب: أي من مكة، لأنها كانت دار إقامته).[2]

- **والمثال الثاني**: أعني الوفود على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما أخرجه الإمام البخاري أيضاً عن مالك بن الحويرث قال: «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في نفرٍ من قومي فأقمنا عنده عشرين ليلةً، وكان رحيماً رفيقاً، فلما رأى شوقنا إلى أهالينا قال: ارجعوا فكونوا فيهم وعلموهم وصلوا، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم»[3].

---

(١) صحيح البخاري- كتاب العلم باب الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله حديث: (٨٨).

(٢) فتح الباري – ابن حجر – ١/ ٢٤٩.

(٣) صحيح البخاري كتاب الأذان باب من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد حديث: (٦٢٨).

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما: «إن وفد عبد القيس لما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَن القوم -أو من الوفد -؟ قالوا: ربيعة. قال: مرحباً بالقوم أو بالوفد غير خزايا ولا ندامى. فقالوا: يا رسول الله إنا لا نستطيع أن نأتيك إلا في شهر الحرام، وبيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر، فمرنا بأمرٍ فصلٍ نخبر به من وراءنا، وندخل به الجنة، وسألوه عن الأشربة، فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع: أمرهم بالإيمان بالله وحده، قال: أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا الخمس من المغنم»، ونهاهم عن أربع: عن الحنتم والدُّبَّاء والنقير والمزَفَّت – وربما قال المقيَّر، وقال: احفظوهن وأخبروا بهن مَن وراءكم».[1]

فهذان أنموذجان من إقبال الوفود من القبائل على رسول الله صلى الله عليه وسلم طلباً للعلم والسنة، وقد سن الصحابة رضوان الله عليهم بهذه الرحلات سنةً حسنةً لمن بعدهم ممن ضربوا أروع الأمثلة في الرحلة في طلب العلم والحديث، فرضي الله عنهم وأرضاهم ووفقنا للسير على خطاهم.

٥. **مذاكرة الحديث**: والأصل في هذا المنهج ما كان من معارضة جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم للقرآن الكريم[2] لاسيما في شهر رمضان، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير، وأجود

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان، حديث: (٥٣) وتقدم بيان غريبه.

(٢) أشار إلى هذا الإمام السخاوي رحمه الله في فتح المغيث (٢/ ٣٨١).

ما يكون في شهر رمضان، لأن جبريل كان يلقاه في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ **يعرض عليه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم القرآن**، فإذا لقيه جبريل كان أجود بالخير من الريح المرسلة»[1]، فهذا العرض نوع من المذاكرة.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في بيان فوائد هذا الحديث: (و(في الحديث) مذاكرة الفاضل بالخير والعلم وإن كان هو لا يخفى عليه ذلك لزيادة التذكرة والاتعاظ).[2]

وروى الخطيب البغدادي بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كنا نكون عند النبي صلى الله عليه وسلم فنسمع منه الحديث، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه»[3]، وبسنده رحمه الله عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (إذا سمعتم مني حديثاً فتذاكروه بينكم)[4]، وهذه الوصية من الصحابي الجليل ابن عباس إلى تلامذته من التابعين تدل على أن المذاكرة كانت منهجاً معتمداً عند الصحابة رضوان الله عليهم، وأنه كانوا يعولون عليه لتثبيت ما حفظوه خوفاً من دروسه.

٦. الاعتناء بسؤال من هو مظنة العلم بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم في المسألة:

وهذا المسلك الدقيق قد عرفه الصحابة رضوان الله عليهم ولازموه، وأذكر هنا أنموذجين منه:

---

(١) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم حديث: (٤٤٩٧).

(٢) فتح الباري ابن حجر ١٠/ ٥٤ ، وما بين قوسين من كلامي لبيان المعطوف عليه.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع الخطيب البغدادي ١/ ٢٣٦.

(٤) المصدر السابق ١/ ٢٣٧.

• كانوا يسألون أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عن المسائل التي يُظن أنهن يطلعن عليها ما لا يطلع عليها غيرهن،كأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهله: فعن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن: كنت أنا وأبي فذهبت معه حتى دخلنا على عائشة رضي الله عنها قالت: «أشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان ليصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصومه، ثم دخلنا على أم سلمة فقالت مثل ذلك».[1]

• وكانوا يسألون من له علم بالتفسير عن التفسير من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر، فقال بعضهم: لم تدخل هذا الفتى معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال: إنه ممن قد علمتم. قال فدعاهم ذات يوم ودعاني معهم، قال: وما أريته دعاني يومئذ إلا ليريهم مني. فقال: (ما تقولون في ﴿إِذَا جَـآءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ * وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجاً﴾ حتى ختم السورة، فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا. وقال بعضهم: لا ندري أو لم يقل بعضهم شيئاً. فقال لي: يا ابن عباس أكذاك تقول؟ قلت: لا. قال: فما تقول؟ قلت: هو أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه الله له، (إذا جاء نصر الله والفتح) فتح مكة، فذاك علامة أجلك، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّاباً﴾ قال عمر: ما أعلم منها إلا ما تعلم).[2]

---

(١) صحيح البخاري ، كتاب الصوم ، باب اغتسال الصائم ، حديث: (١٩٣١).

(٢) صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، باب: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾ – حديث: (٤٩٧٠).

وهكـذا كـان الـصحابة رضوان الله عليهم يرجعون إلى من يُظن أن عنده هذا العلم مـن الـسنة، وذلك لتفاوت أحوالهم مع أحوال النبي صلى الله عليه وسلم وعدم اطلاع أحدهم على كل أموره في الغالب، فكان بعضهم يكمل علم البعض الآخر، والله أعلم.

٧. **اعتـناء الـصحابيات بـسؤال رسـول الله صـلى الله عليه وسلم:** إن الصحابيات رضي الله عـنهن كـن يسألن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يختص بهن من أحكام، ولولا هذا السؤال لفات من السنة شيء لعدم سؤال الرجال إياه.[١]

فعـن عائـشة رضي الله عـنها أن امرأة من الأنصار قالت للنبي صلى الله عليه وسلم: «كيف أغتسل من المحيض؟ قال: خذي فرصة ممسكة فتوضئي ثلاثاً، ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم استحيا فأعرض بوجهه أو قال: توضئي بها. فأخذتُها فجذبتها فأخبرتها بـما يـريد النبي صلى الله عليه وسلم»[٢]، فالظاهر من سياق هذا الحديث أن هذا ليس مما يحـدث بـه النبـي صـلى الله عـليه وسـلم في مجالـسه أصحابه، وإنما سبيله تعليم السائل والتعـريض بـما لا بـد مـنه للجـواب عـلى مثل هذا السؤال، وهكذا كانت جل مسائل النـساء ممـا يغلـبه عنـصر الحياء، ولقد ترجم الإمام البخاري رحمه الله في باب الحياء في العلـم بتعلـيق جـازم قـول عائـشة رضي الله عنها (نِعمَ النساء نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين)، وأخرج فيه حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: «جاءت أم سليم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحيي من

---

(١) هـذا الافـتراض افـتراض نظـري القـصد منه التنبيه إلى أهمية سؤالهن وإلا فإن الله تعالى يقيض من الأسباب ما هو كفيل بتبليغ السنة كاملة وحفظها كاملة والله أعلم.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب غسل المحيض، حديث: (٣١٥).

الحق فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم: إذا رأت الماء. فغطت أم سلمة - تعني وجهها- وقالت: يا رسول الله وتحتلم المرأة؟ قال: نعم تربت يمينك فبم يشبهها ولدها؟»[1]، وأمثال هذا كثير.

٨. **العناية بكتابة الحديث:** إن كتابة الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلك متقدم انتهجه الصحابة رضوان الله عليهم كما هو ثابت تاريخياً خلافاً لدعاوى وشبهات المستشرقين ومن شاكلهم[2].

ولست أعني أنه كان منهجاً عاماً التزمه الصحابة كلهم أو أنه كان مبكراً بحيث عاصر بداية التنزيل، وإنما أعني أن قيام بعض الصحابة بكتابة شيء من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرٌ ثابت لا مجال لإنكاره، لا سيما بعد نسخ الحظر الذي فرضه الرسول صلى الله عليه وسلم على الكتابة بادئ الأمر.[3]

---

(١) صحيح البخاري كتاب العلم باب الحياء في العلم حديث: (١٣٠).

(٢) تكلم عن هذه الشبهة ورد عليها جمع من العلماء المعاصرين منهم الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله في كتابه (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ١٢٢-١٢٦، و١٨١)، والدكتور محمد عجاج الخطيب في كتابه (السنة قبل التدوين)، والدكتور امتياز أحمد في كتابه (دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث)، والدكتور الحسين شواط في كتابه (حجية السنة) والدكتور نور الدين عتر في كتابه (منهج النقد في علوم الحديث) وغيرهم، وفندوا هذه الشبهة وبينوا المراحل التي مر بها تدوين السنة غير الرسمي ثم الرسمي، فليرجع إليها.

(٣) الحديث الذي جاء فيه النهي عن الكتابة أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج ومن كذب علي- قال همام أحسبه قال متعمداً- فليتبوأ مقعده من النار» =

كما أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتابة بعض حديثه – ككتبه إلى الملوك والأمراء وغير ذلك – ثابت أيضاً، فمن الذين كتبوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما كتب (الصحيفة الصادقة)، وكتاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه وفيه أحكام الدية والعاقلة وغيرها، وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وصحيفة جابر بن عبد الله رضي الله عنهما[1]، وغيرهم كثير.

والحاصل أن كتابة الحديث كانت معلماً من معالم منهج الصحابة رضوان الله عليهم في تلقي السنة وتحملهم إياها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان منهجهم هذا جامعاً بين حفظ الصدور والسطور معاً.

هذه ملامح عامة عن منهج الصحابة رضوان الله عليهم في تلقي السنة النبوية وتحملها، وهو منهج متكامل شامل لم يدع لنا شاردة ولا واردة من سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأموره وأيامه إلا قيدتها وحفظتها، وفيما يلي نتدبر في منهج الصحابة في أداء هذه السنة وروايتها لمن بعدهم.

= (صحيح مسلم كتاب الزهد باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم- حديث: ٣٠٠٤)، قال الإمام النووي رحمه الله: (قال القاضي: كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير في كتابة العلم، فكرهها كثيرون منهم وأجازها أكثرهم، ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف)، ثم ذكر أوجهاً في الجمع بين الإذن وبين النهي الوارد في الحديث المتقدم، منها النسخ وغيرها، فليرجع إليه (شرح صحيح مسلم للنووي (٦/ ٤١٩).

(١) أشار إلى هذه الكتابات وغيرها الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله في (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ٧٧-٧٨)، والدكتور الحسين شواط (حجية السنة ١٤٦-١٤٧)، والدكتور توفيق سالمان. (تحفة الطالبين في مناهج المحدثين ١٧٣-١٧٦)، وغيرهم.

➢ **المطلب الثاني: منهج الصحابة في رواية وأداء السنة النبوية:**

كما اعتنى الصحابة رضوان الله عليهم بتلقي السنة تلقياً شاملاً دقيقاً، اعتنوا بتأدية هذه السنة الغالية على قلوبهم والتي كانوا يفتدون صاحبها بالأرواح والأولاد والأموال، وعند تتبع معالم هذا المنهج نجد أنه كان منهجاً متقناً شاملاً لا يقل في روعته وإبداعه عن منهج تحمل السنة النبوية المطهرة، **وفيما يلي أبرز معالم هذا المنهج:**

○ **التحذير من الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم:**

كان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم شديدي الحذر من أن يدخل على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس منها، فلقد تواتر عندهم حديث النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن ذلك والتحذير منه، فعن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تكذِبوا علي، فإنه من كذب علي فليلج النار»[١]، حتى إن بعضهم كان يتقي الحديث جملةً كي لا يقع في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم خطأً، فعن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: قلت للزبير: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث فلان وفلان. قال: أما إني لم أفارقه، ولكن سمعته يقول: «من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار»[٢]، فكان كثير من الصحابة رضوان الله عليهم يتورعون عن الحديث مخافة الخطأ في الحديث إذ حاشاهم أن يتعمدوا الكذب، ولكن المراد أن ينتبه غيرهم إلى مكانة الحديث وإلى عظم المسؤولية في النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

(١) صحيح البخاري كتاب العلم باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم حديث: (١٠٦).

(٢) المصدر السابق حديث: (١٠٧).

○ **الحرص على نشر الحديث وتبليغ سنة النبي صلى الله عليه وسلم:**

لقد تلقى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: «ليبلغ الشاهد منكم الغائب»[1]، وقوله صلى الله عليه وسلم: «نضّر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلِّغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه»[2]، على محمل المسؤولية، وأدركوا أن مهمة نشر هذه السنة ملقاة على عاتقهم، لا سيما بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ودخول الأمم في دين الله أفواجاً وانتشار الصحابة رضوان الله عليهم في الأمصار والبلدان المفتوحة حيث كانوا محط أنظار هذه الأمم ومسلميها الجدد، وكان الصحابة رضوان الله عليهم يتلقون من يقبل عليهم من التابعين لأخذ العلم عنهم بصدور رحبة ونفوس منشرحة، فهم وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانوا يحثون على نشر الحديث وتعليمه فقد روى أبو بكر البغدادي بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (تذاكروا هذا الحديث لا يتفلت منكم، فإنه ليس بمنزلة القرآن؛ القرآن مجموع محفوظ، وإنكم إن لم تذاكروا هذا الحديث يفلت منكم، ولا يقولن أحدكم حدثت أمس لا أحدث اليوم، بل حدث أمس وحدث اليوم وحدث غداً)[3]. وبسنده أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما: «إذا سمعتم منا شيئاً فتذاكروه بينكم».[4]

---

(١) تهذيب الأسماء النووي ١/ ٤٥.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) شرف أصحاب الحديث أبو بكر البغدادي ١/ ٩٥.

(٤) المصدر السابق.

وعـن أبي سـعيد الخـدري رضي الله عـنه، وروى بـسنده أيضاً أن سليمان بن حبيب حدثـه أن أبا أمامة الباهلي قال لهم: «إن هذا المجلس من بلاغ الله إياكم، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بلّغ ما أُرسل به، وأنتم فبلغوا عنا أحسن ما تسمعون».[1]

وهكـذا انتـشر الأمـر حتـى أصـبح لـبعض الصحابة مدارس وتلاميذ فمدرسة بمكة وأخرى بالمدينة وواحدة في الشام وأخرى بالكوفة، وهكذا أصبحوا مصابيح نور ومشاعل هداية لمن بعدهم فجزاهم الله تعالى عن الإسلام كل خير ورضي الله عنهم أجمعين.

○ **التأثم لمن كتم السنة:**

كـان صـحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يدركون عظم المسؤولية التي تحملوها في تلقـي عـبء الرسـالة وميراث النبوة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولقد كان أحدهم أحب إليه أن يكلف بنقل الجبال من النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكنهم مع ذلك الورع لم يكونوا ليمتنعوا عن التبليغ عنه صلوات الله وسلامه عليه، لا سـيما مـا يعـتقد بعـضهم أنه انفرد هو أو قليل معه بسماع شيء من السنة، فعن أنس بن مالـك رضي الله عـنه أن رسـول الله صلى الله عليه وسلم – ومعاذ رديفه على الرحل – قـال: «يا معاذ بن جبل. قال: لبيك يا رسول الله وسعديك. قال: يا معاذ. قال: لبيك يا رسـول الله وسـعديك، ثلاثاً. قال: ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صـادقاً مـن قلـبه إلا حـرَّمه الله عـلى الـنار. قـال: يـا رسـول الله أفلا أخبر الناس، فيستبشروا؟ قال: إذاً يتكلوا. وأخبر بها معاذ عند موته تأثماً».[2]

---

(١) المصدر السابق ١/ ٩٦.

(٢) صـحيح الـبخاري كـتاب العلـم بـاب مـن خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية ألا يفهموا حديث: (١٢٨).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في قوله (تأثماً): (أي خشية الوقوع في الإثم ... والمراد بالإثم الحاصل من كتمان العلم).[1]

وفي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً ثم يتلو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ إلى قوله: ﴿الرَّحِيْم﴾ [البقرة: ١٥٩ – ١٦٠]؛ إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشبع بطنه، ويحضر ما لا يحضرون ويحفظ ما لا يحفظون».[2]

قال الحافظ العيني رحمه الله: (والمعنى لولا أن الله تعالى ذم الكاتمين للعلم لما حدثتكم أصلاً، لكن لما كان الكتمان حراماً وجب الإظهار والتبليغ، فلهذا حصل مني الإكثار لكثرة ما عندي منه)[3]، وهذا كله يؤكد ما تقدم من حرص الصحابة على نشر السنة وتعليم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- **العناية بأداء السنة كما تلقوها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:**

لقد كان شغف الصحابة بحديث نبيهم عليه الصلاة والسلام شديداً، فلم يكونوا يحيدون عن ألفاظه بل حروفه، ولم يكونوا يتقولون شيئاً لم يسمعوه منه صلوات الله وسلامه عليه، فلقد روى ابن خزيمة بسنده عن أبي يونس قال: «سمعت أبا هريرة يقرأ

(١) فتح الباري – ابن حجر – ١/ ٣٠٦.

(٢) صحيح البخاري – كتاب العلم – باب حفظ العلم – حديث: (١١٨).

(٣) عمدة القاري – العيني – ٢/ ١٨٢.

هـذه الآيـة: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ قرأ إلى قوله: ﴿سَمِيْعَاً بَصِيْراً﴾ [النساء: ٥٨]، فيضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه، ويقول: **هكذا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرؤها ويضع أصبعيه**»[١]، والشاهد هنا شدة عناية الصحابة رضوان الله عليهم بتحمل وأداء السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سماعاً ورؤيةً وهذا مع ما فيه من إشعار بشدة الضبط يدل على شدة الحرص على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وعن عبيد بن عمير رضي الله عنه أنه كان يقص بمكة، وعنده عبد الله بن عمر وعبد الله بن صفوان وناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، قال عبيد بن عمير: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مثل المنافق كمثل الشاة بين الغنمين إن مالت إلى هذا الجانب نطحت وإن مالت إلى هذا الجانب نطحت، قال ابن عمر: ليس هكذا. فغضب عبيد بن عمير وقال: ترد علي؟! قال: إني لم أرد عليك، إلا أني شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال. فقال عبد الله بن صفوان: فكيف قال يا أبا عبد الرحمن؟ قال: بين الربيضين. قال: يا أبا عبد الرحمن بين الربيضين وبين الغنمين سواء. قال: كذا سمعت كذا سمعت.

وكان ابن عمر إذا سمع شيئاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعده ولم يقصر دونه»[٢]، وترجم الخطيب البغدادي لهذا الحديث بقوله رحمه الله: (باب الرواية عمن لم

(١) سبق تخريجه.

(٢) صحيح ابن حبان ١/ ٤٩٦ (رقم ٢٦٤)، وأخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٦٨- رقم ٥٣٥٩)، والخطيب البغدادي في الكفاية (١/ ١٧٣).

يجز إبدال كلمة بكلمة)[1]. والأمثلة على هذا كثيرة جداً، ولا يعارض هذا ما يتعلق بالرواية بالمعنى كما بينا في الرد على هذه الشبهة سابقاً.

○ **الاحتياط في قبول الأخبار والتثبت في قبول المرويات:**

لقد سلك الصحابة رضوان الله عليهم مسلكاً فطِناً في رواية الحديث بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، حيث انتبهوا إلى أنهم لا يخاطبون أمثالهم من الصحابة فحسب، وإنما يخاطبون صغار الصحابة ومن عهده بالصحبة الرؤية واللقاء الواحد ويخاطبون التابعين ومن دخل الإسلام حديثاً ممن لم ينالوا شرف الصحبة بأي من درجاتها.

لقد انتبه الصحابة الكبار الرواة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك كله، ورأوا أنهم حينما يحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدثون فيم يحدثون أناساً ممن لم يحضروا مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعيشوا هيبة ووقار ذلك المجلس، فدأبوا على بث الهيبة والإشعار بجسامة الحديث من خلال فرض سورٍ منيع من الحراسة والوقاية حول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فكانوا يحتاطون في قبول الأخبار ممن يروي عن سول الله صلى الله عليه وسلم – وهم صحابة مثلهم – لا لشكٍ أو تشكيك وإنما لتقرير منهج التثبت في الرواية.

قال الحافظ الذهبي في ترجمة أبي بكر الصديق رضي الله عنه: (وكان أول من احتاط في قبول الأخبار، فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن توَرَّث، فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله

(١) الكفاية في علم الرواية البغدادي ١/ ١٧٣.

صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه).[1]

وسياق هذا الأثر يدل على أن هذه القصة وقعت على ملأ من الناس، فأراد الصديق رضي الله عنه ألا يستسهل الناس الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يرون قبوله لحديث المغيرة بدون تثبت أو احتياط.

ولقد سار الصحابة الكرام من بعد خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا النهج، فها هو أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه ينهج نهج التثبت والاحتياط والتشديد في التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وصفه الحافظ الذهبي رحمه الله فقال: (وهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل).[2]

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع. فقال: والله لتقيمن عليه ببينةٍ، أَمِنكم أحدٌ سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم، فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك».[3]

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٢.

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٦.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً، حديث: (٦٢٤٥).

قال القاسمي رحمه الله: (زاد مالك في الموطأ: فقال عمر لأبي موسى: (أما إني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله)، قال الشُّرَّاح: وحينئذ فلا دلالة في طلبه البينة على أنه لا يحتج بخبر الواحد، **بل أراد سد الباب خوفاً من غير أبي موسى أن يختلق كذباً على رسول الله عند الرغبة والرهبة)**.[1]

فالصحابة أرادوا أن يحيطوا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بسياج من الهيبة والتشديد حتى لا يتجرأ أحد على التقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس الموضوع موضوع تشكيك الصحابة ببعضهم البعض.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: [وفي رواية عبيد بن حنين التي أشرت إليها آنفاً (فقال عمر لأبي موسى: والله إن كنت لأميناً على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن أحببت أن أستثبت)][2]، فهذا عمر يحلف بالله على أمانة أبي موسى رضي الله عنهما، وبهذا يُرد على كلَّ من يتخذ مثل هذه الروايات غرضاً لإيغار صدور المسلمين على صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويشوه صورة تعاملهم مع بعضهم البعض.

ولم يكن هذا المنهج محصوراً في الخليفتين الراشدين الذي أُمرنا بالاستنان بهما خصوصاً، بل كان نهج الصحابة جميعاً الذين أُمرنا بالاقتداء بهم عموماً، فهو منهج عثمان وعلي وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم.

---

(١) قواعد التحديث – القاسمي – ١/ ١٤٥.

(٢) فتح الباري – ابن حجر – ١٢/ ٢٩٤.

فعـن عـلي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً نفعني الله بما شاء منه، فإذا حدثني عنه غيره استحلفته، فإذا حلف لي صـدقته، وحدثني أبو بكر - وصدق أبو بكر - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لـيس مـن عـبد يذنب ذنباً ثم يقوم فيحسن الوضوء ثم يصلي فيستغفر الله إلا غفر الله له»[1]، فهو يبين منهجه في التثبت لا على سبيل تكذيب الصحابة بل هو يصرح رضي الله عنه بصدق أبي أبكر رضي الله عنه ولا يستحلفه.

وكان الصحابة يختبر بعضهم بعضاً فعن عروة بن الزبير قال: قالت لي عائشة: يا ابن أختـي بلغنـي أن عبد الله بن عمرو مارٌ بنا إلى الحج، فالقه فسائله فإنه قد حمل عن النبي صـلى الله علـيه وسلم علماً كثيراً. قال: فلقيته فساءلته عن أشياء يذكرها عن رسول الله صـلى الله عليه وسلم، قال عروة: فكان فيما ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله لا ينتـزع العلم من الناس انتزاعاً، ولكن يقبض العلماء فيرفع العلم معهم ويبقى في الـناس رؤوسـاً جهـالاً يفـتونهم بغير علم فيضلون ويضلون». قال عروة: فلما حدثت عائشة بـذلك أعظمـت ذلـك وأنكـرته، قالـت: أَحدَّثك أنه سمع النبي صلى الله عليه وسـلم يقول هذا؟ قال عروة: حتى إذا كان قابِل[2] قالت له: إن ابن عمرو قد قدم فالقه ثـم فاتحه، حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم، قال: فلقيته فساءلته فذكره لي نحو ما حدثني به في مرته الأولى، قال عروة: فلما أخبرتها بذلك قالت: (ما أحسبه إلا قد صدق أراه لم يزد فيه شيئاً ولم ينقص).[3]

---

(١) الأحاديث المختارة للضياء المقدسي ١/ ٨٢-٨٣، وقال: «إسناده صحيح».

(٢) **قابل**: أي العام القابل.

(٣) صحيح مسلم كتاب العلم باب رفع العلم وظهور الفتن حديث: (٢٦٧٣).

فانظر كيف كان مبلغ تثبت الصحابة رضي الله عنهم في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لا على سبيل التهمة بل على سبيل تعظيم شأن الحديث والحرص على الاحتياط والتثبت فيه، وهذا باب يطول ولكن فيما سبق كفاية لمن رام وجه الحق، والله أعلم.

○ **الإقلال من الرواية:**

قال الحافظ الذهبي رحمه الله: (وقد كان عمر مِن وَجَلِه أن يخطىء الصاحب على رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرهم أن يقلوا الرواية عن نبيهم، ولئلا يتشاغل الناس بالأحاديث عن حفظ القرآن، وقد روى شعبة وغيره عن بيان عن الشعبي عن قرظة بن كعب قال: لما سيرنا عمر إلى العراق مشى معنا عمر وقال: أتدرون لم شيعتكم؟ قالوا: نعم تكرمة لنا. قال: ومع ذلك أنكم تأتون أهل قرية لهم دويٌّ بالقرآن كدوي النحل، فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جردوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله وأنا شريككم).[1]

وحكى القاسمي عن ابن عبد البر قوله: (قول عمر إنما كان لقوم لم يكونوا أحصوا القرآن، فخشى عليهم الاشتغال بغيره عنه، إذ هو الأصل لكل علم، ثم قال أيضاً إن نهيه عن الإكثار وأمره بالإقلال من الرواية عن رسول الله إنما كان خوف الكذب على

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٦-٧، وأخرج هذا الأثر الحاكم في المستدرك (١/ ١٨٣- رقم: ٣٤٧)، والطبراني في الأوسط (٢/ ٣٢٦- رقم ٢١١٧)، وأبو بكر البغدادي في شرف أصحاب الحديث (١/ ٨٨)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ٧)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (١/ ٥٥٣).

رسـول الله، وخـوفاً من أن يكونوا مع الإكثار يحدثون بما لم يتيقنوا حفظه ولم يعوه، لأن ضـبط مـن قلـت روايته أكثر من ضبط المستكثر، وهو أبعد من السهو والغلط الذي لا يؤمن مع الإكثار، فلهذا أمرهم عمر من الإقلال من الرواية).[1]

إن هـذا المـنهج الفريد الذي ابتكره أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه قد بلغ الغاية في حفـظ السنة وصيانتها، وتأمل كيف ترجم أئمة الحديث لقصة قرظة بن كعب المتقدمة، فذكـرها ابـن ماجة في باب (التوقي في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)[2]، وتـرجم الإمـام الدارمـي للـباب الـذي ذكـر فـيه القـصة بقوله (من هاب الفتيا مهابة الـسقط)[3]، فالمسألة ليـست مـسألة مـنع من التحديث أو حجرٍ على عالم بالحديث من الـصحابة أو مـن جاء بعدهم أن يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد تقدم بـيان مـا كـان عليه الصحابة من حرص على نشر السنة وتأثم من كتمانها، ولكن المسألة مـسألة منهجـية تـتعلق بـصيانة الـسنة عـن الرواية العبثية؛ تلك الرواية التي لا هم لها إلا الـنقل المجـرد عـن مـراعاة جـوانب الحـيطة في أداء المـنقول وعـن مـراعاة أحوال المنقول إليهم.

ولقـد وجـدنا من الصحابة غير عمر رضي الله عنه من منع التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من باب الردع والزجر.

---

(١) قواعد التحديث – القاسمي – ١/ ١٧٩ – باختصار يسير جداً.

(٢) سـنن ابـن ماجـة – كـتب الـسنة – باب التوقي في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم– حديث: (٢٨).

(٣) سنن الدارمي – ١/ ٩٤.

فعن مجاهد قال: (جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس ما لي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع، فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف).[1]

وجدنا الصحابة يتحفظون في التحديث إلى أقوامٍ لم ترْقَ عقولهم إلى تمييز الكتاب من السنة، ولا التدقيق في فقه الحديث وتدبره وكيفية العمل به، وهذا أقوى ما يُحمل عليه أمر أمير المؤمنين عمر لكعب بن قرظة ومن معه بإقلال الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأختم بما حكاه الحافظ ابن حجر رحمه الله قال: (على أن امتناعهم[2] إنما كان من الإكثار المفضي إلى الخطأ لا عن أصل التحديث، لأنهم مأمورون بالتبليغ).[3]

وإن هذا المعلم المهم من معالم منهج الصحابة في الرواية حريٌّ أن يتفطن له، لا سيما وأن كثيراً من الشبهات والتلبيسات قد شوشت على هذا المنهج الدقيق الموفق لصيانة الصحابة رضوان الله عليهم للسنة.

---

(١) صحيح مسلم المقدمة باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها حديث: (٢١).

(٢) أي: امتناع الصحابة عن الإكثار من التحديث.

(٣) فتح الباري ابن حجر ١/ ٢٧٤.

○ **الإكثار من الحديث عند الحاجة:**

إن الاحتياط في أداء السنة والإقلال من الرواية هيبةً وتوقياً لم يكن ليمنع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وحملة لواء السنة بعده من رواية حديثه على الوجه الصحيح لاسيما عند الحاجة إليه، **ويبدو أثر هذا المعلم البارز من معالم منهجهم في الرواية من خلال أمرين اثنين:**

➢ **أحدهما:** طلبهم الدليل من السنة عندما يفتقرون إلى النص القرآني في تعاملهم مع النوازل: وهذا كما تقدم في حديث أبي بكر رضي الله عنه وطلبه من الصحابة أن يذكروا ما عندهم في ميراث الجدة.

➢ **والثاني:** أن بعض الصحابة ممن حملوا الكثير من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم قد تقدمت بهم الحياة، واحتيج إلى علمهم بعد أن امتدت رقعة الإسلام امتداداً واسعاً وتعددت النوازل والمستجدات، فبذلوا ما عندهم من السنة وكانوا مصابيح هدى لمن بعدهم على قلتهم.

وقد كان من الصحابة مكثرون في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما في التدريب: (وأكثرهم حديثاً أبو هريرة، ثم ابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وعائشة)[1].

قلت: ولا شك أن الذي تصدروا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هم الحفاظ الأثبات الذين بلغوا الغاية في الضبط والتحري في النقل فرضي الله عنهم وأرضاهم.

---

(١) تدريب الراوي السيوطي ٢/ ١٩١-١٩٢.

○ **التحديث على قدر عقول الناس:**

اشتملت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أمور الدين عامة وشاملة لكل ما يحتاجه الناس، ولكن ليس كل الناس يحتاج إلى كل السنة، بل إن البعض قد يفتن بسماع ما لا يبلغه عقله أو إيمانه لقرب عهده بإسلام، ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينوع خطابه قلباً وقالباً ليستوعبه السامع ويناسب مقالُه حالَه.

ولقد سار الصحابة رضوان الله عليهم على ما سار عليه معلمهم صلوات الله وسلامه عليه، فعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يُكذب الله ورسولُه».[1] وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «ما أنت بمحدثٍ قوماً حديثاً لا تبلغه عقولُهم إلا كان لبعضهم فتنة».[2]

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاءين، فأما أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته قطع هذا البلعوم».[3]

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وحمل العلماء الوعاء الذي لم يبثه على الأحاديث التي فيها تبيين أسامي أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم وقد كان أبو هريرة يكني عن بعضه ولا يصرح به خوفاً على نفسه منهم)[4]، أي أن هذا الذي لم يبثه ليس من أحاديث

---

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية ألا يفهموا، حديث: (١٢٧).

(٢) صحيح مسلم، مقدمة الكتاب، حديث: (١٤).

(٣) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب حفظ العلم، حديث: (١٢٠).

(٤) فتح الباري، ابن حجر، ١/ ٢٩٢-٢٩٣.

الأحكام التي يجب تبليغها، بل هي من علوم الغيب التي أطلع الله تعالى عليها نبيه صلى الله عليه وسلم، وهي أمور لا يترتب عليها عمل لذاتها.[1]

والحاصل أن الصحابة كانوا يراعون الأحوال عند التحديث، والأصل في هذا المسلك ما أخذه الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ ففي الصحيح أن أنساً رضي الله عنه قال: (ذكر لي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ: من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة. قال: ألا أبشر الناس. قال: لا إني أخاف أن يتكلوا).[2]

قال القاسمي رحمه الله: (ما كل حديث صحيح تحدث به العامة، والدليل على ذلك ما رواه الشيخان عن معاذ رضي الله عنه)[3] ثم ذكر الحديث، فهذا كان نهج النبي صلى الله عليه وسلم، وعليه سار تلامذته النجباء رضي الله عنهم أجمعين.

---

(١) المقصود بعدم ترتب العمل عليها لذاتها أنها لا تتضمن تكليفاً شرعياً مستقلاً كإثبات تحريم أو كراهة أو وجوب أو ندب، وإنما هي من الأخبار التي قد تزيد يقين بعض من يطلع عليها أو تفتن البعض الآخر، فكتمانها أو التحديث بها راجع إلى مراعاة هذه الأحوال، والله أعلم، ونحن نرى هذا المعنى اليوم كثيراً حيث نرى من يتكل على ظاهر بعض أحاديث الفتن وآخر الزمان فيترك العمل والأخذ بالأسباب إما يأساً من أحاديث كأحاديث الدجال وانتشار القتل والظلم وفشو الجهل، أو استبشاراً بأحاديث الظهور والتمكين ، وكلا المسلكين خاطئ إذ هذه الأمور التي أخبر عنها الرسول صلى الله عليه وسلم هي أخبار عما يقع كوناً وقدراً ولا بد من الرجوع إلى الحكم الشرعي لمعرفة كيفية التعامل معها قبولاً وإقراراً أو رفضاً وإنكاراً والله أعلم.

(٢) صحيح البخاري – كتاب العلم – باب من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية ألا يفهموا – حديث: (١٢٩).

(٣) قواعد التحديث – القاسمي – ١/ ١٠٠.

○ **التخول في الموعظة وتوقي السآمة والإملال:**

كان الصحابة رضوان الله عليهم التلامذة النجباء في مدرسة النبوة، نهلوا من علمها ونهجوا نهجها وتربوا على يد مربيها عليه أفضل الصلاة والسلام.

وإن من هذه المعالم المنهجية في أداء العلم والتبليغ عن رب العالمين تحاشي المداومة على التعليم خوفاً من الإملال والتنفير.

فعن أبي وائل قال: (كان عبد الله[1] يذكر الناس في كل خميس، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن لوددت أنك ذكّرتنا كل يوم. قال: أما إنه يمنعني من ذلك أني أكره أن أُملكم، وإني أتخولكم بالموعظة كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخولنا بها مخافة السآمة علينا)[2]، وروى الخطيب البغدادي بسنده عن ابن أبي مليكة أن عبيد بن عمير دخل على عائشة فقالت: «من هذا. فقالوا: عبيد بن عمير. فقالت: أعمير بن قتادة؟ قالوا: نعم. قالت: ألم أحدث أنك تجلس ويجلس إليك؟ قال: بلى. قالت: فإياك وإملال الناس وتقنيطهم».[3]

وإن هذا المعلم من معالم منهج الصحابة في أداء السنة مسلكٌ تربوي نفسي سليم وسديد، وهذا ما عليه أحدث المدارس النفسية التربوية حيث دلت على أن التركيز والاستيعاب يبدأ بالتناقص كلما طال أمد الإلقاء والتلقين على السامعين، فيستحيل الوقت هدراً والتعليم ضجراً ، والله أعلم.

---

(١) هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وأرضاه.

(٢) صحيح البخاري – كتاب العلم – باب من جعل لأهل العلم أياماً معلومة – حديث: (٧٠)، **والتخول**: التعهد. (مختار الصحاح – ١/ ٨١).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع – البغدادي – ٢/ ١٢٨ .

هذه أبرز معالم منهج الصحابة رضوان الله عليهم في أداء السنة التي تحملوها ووعوها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو كما تبين منهج شامل دقيق ينم عن عزيمة صادقة وهمة منقطعة النظير في تحمل وأداء هذا العلم الرباني وهذه الحكمة النبوية، فجزاهم الله تعالى عن الإسلام كل خير ورضي عنهم أجمعين.

▪ المبحث الثاني: منهج الصحابة في تفسير السنة (السنة دراية).

تقدم معنا بيان الأدلة على حجية الصحابة في فهم السنة وتفسيرها، ولقد كان للصحابة رضوان الله عليهم منهجهم في التعامل مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الدراية، وفيما يلي عرض موجز لبعض المعالم المنهجية التي اتبعها الصحابة في فهم وتدبر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، رب يسِّر وأعن:

* أولاً: مراجعة النبي صلى الله عليه وسلم لفهم حديثه:

لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الحديث أحياناً فيشكل على بعض من سمعه من الصحابة، فيراجعونه صلى الله عليه وسلم طلباً لتفسير غامض أو رفع مشكل. وأذكر هنا نماذج لاستفسار الصحابة عما أشكل عليهم من نصوص السنة النبوية:

فعن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من حُوسب عُذِّب. قالت عائشة: فقلت: أو ليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسِيراً﴾ [الانشقاق: ٨] قالت: فقال: إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك»[(١)].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من سمع شيئاً فراجع حتى يعرفه، حديث: (١٠٣).

وقد ترجم الإمام البخاري رحمه الله للحديث بقوله (باب: من سمع شيئاً فراجع حتى يعرفه).[1]

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تُحشرون حفاةً عراةً غرلاً. قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله، الرجال والنساء ينظر بعضهم إلى بعض! فقال: الأمر أشد من أن يهمهم ذاك».[2]

عن أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: «مروا بجنازة فأثنوا عليها خيراً فقال النبي صلى الله عليه وسلم: وجَبَت. ثم مروا بأُخرى فأثنوا عليها شراً فقال: وجبت. فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ما وجبت؟ قال: هذا أثنيتم عليه خيراً فوجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شراً فوجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض».[3] فالصحابة رضوان الله عليهم لم يكونوا مجرد ناقلي آثار وزوامل أخبار لا يعون ما يسمعون أو يروون حاشاهم، بل كانوا أهل الفهم في اللغة والدين، حتى إذا أشكل على أحدهم لفظ أو معنىً استفهموه من النبي صلى الله عليه وسلم فوعوه وأدوه إلى من بعدهم. وإن العجب لا ينقضي بعد هذا من قول متفذلكة المستشرقين وأذنابهم ممن يزعمون أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل الحديث من بعدهم لم يكن همهم وشغلهم إلا حفظ متون واتصال أسانيد دون أن يكون لهم نصيب من فهم أو دراية.[4]

---

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من سمع شيئاً فراجع حتى يعرفه، حديث: (١٠٣).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب الحشر، حديث: (٦٥٢٧).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، حديث: (١٣٦٧).

(٤) ولقد أحسن الشيخ محمد أبو شهبة -رحمه الله تعالى- في دحض هذه الفرية في كتابه النفيس. (دفاع عن السنة) فليرجع إليه فإنه نفيس.

وهل ساد الصحابة في الأرض بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وأصبحوا أصحاب أهم المدارس الإيمانية التي عرفها التاريخ الإنساني بمجرد تسميع ما حفظوه! أم أن الله تعالى بفضله قد مكنَّهم من ذلك بروايته وتفسيره وتطبيقه حتى أقاموا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياتهم كما كانت قائمةً حياة نبيهم صلى الله عليه وسلم، فرضي الله عنهم وأرضاهم.

*** ثانياً: الأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم:**

كان الصحابة رضوان الله عليهم مع ما آتاهم الله تعالى من فهم ثاقب في الدين قد زينهم الله تعالى بالأدب الجم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته بحيث لم يكونوا يقدمون رأياً على سنته،وهذه بعض نماذج ذلك الأدب الجميل:

فعن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها، وإنها مثل المسلم، فحدثوني ما هي؟ فوقع الناس في شجر البوادي، قال عبد الله: ووقع في نفسي أنها النخلة فاستحييت، ثم قالوا: حدثنا ما هي يا رسول الله؟ قال: هي النخلة»[1]، لقد منع الحياء عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن يتكلم في حضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حضور من هو أكبر قدراً منه من الصحابة، فلم تكن المسألة لديهم تفاخر بالعلم وإنما التواضع والاحترام وتقدير صاحب القدر ومعرفة الحق لذي الحق، فرضي الله عنهم أجمعين.

---

(١) صحيح البخاري [] كتاب العلم [] باب طرح الإمام المسألة على أصحابه [] حديث: (٦٢).

وعـن معاذ رضي الله عنه قال: «كنت ردف النبي صلى الله عليه وسلم على حمار يقال له عفير، فقال: يا معاذ، هل تدري حق الله على عباده وما حق العباد على الله؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله أن لا يعـذب مـن لا يشرك به شيئاً. فقلت: يا رسول الله، أفلا أبشر به الناس؟ قـال: لا تبشرهم فيتكلوا»(1)، فمعاذ رضي الله عنه وهو من كبار فقهاء الصحابة لم يتقدم بالجـواب عـلى سـؤال رسـول الله صـلى الله علـيه وسلم تأدباً وتوقيراً له صلى الله عليه وسـلم، وإدراكـاً لمغـزى السؤال وهو التعليم، ثم لم يكتف بذلك بل استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تبليغ فقه المسألة لما رأى من اختصاص رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه بها، وكان الأمر كما فهم، فرضي الله عنهم وأرضاهم.

*** ثالثاً: نقد المرويات:**

تقـدم معـنا بـيان حـرص الصحابة رضوان الله عليهم على تحري ثبوت الرواية عن النبـي صـلى الله علـيه وسـلم، ومع ذلك لم يكونوا يكتفون بمجرد ثبوت نسبة الخبر إلى رسـول الله صـلى الله علـيه وسـلم، بل كانوا يعرضون هذه المرويات على أصول الدين ومـسائله المقـررة المعلـومة بالـضرورة، وليس ذلك من باب الطعن في الرواية وإنما من باب المبالغة في التحري في دقة وصدق المنسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الشريعة لا تتناقض.

---

(1) صحيح البخاري كتاب الجهاد والسير باب اسم الفرس والحمار حديث: (٢٨٥٦).

ولقـد تقـدم بـيان بعـض أمـثلة هـذا النقد في سياق الرد على الشبهات حول حجية الـصحابة في العقـيدة، كمسألة إنكار عائشة رضي الله عنها تعذيب الميت ببكاء أهله مع إثـبات عمـر لهـا، وإنكارهـا رؤيـة النبـي صـلى الله عليه وسلم ربه عز وجل مع إثبات الـصحابة كـابن عـباس وابن مسعود رضي الله عن الجميع لها، فهذه الروايات من جهة النقل والسند صحيحة ثابتة، فليرجع إليه في موضعه.

والـشاهد أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يفحصون المتن كما يفصحون صحة نـسبة الحـديث للرسـول صـلى الله علـيه وسلم، فعن نافع قال: «حدَّث ابن عمر أن أبا هريـرة رضي الله عـنهم يقـول: مـن تـبع جنازة فله قيراط. فقال: أكثر أبو هريرة علينا، فـصدَّقت -يعنـي عائـشةُ- أبـا هريرة وقالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقـوله، فقـال ابن عمر رضي الله عنهما: لقد فرطنا في قراريط كثيرة»[1]، فتوقُّف ابن عمر في الحـديث بـادئ الأمـر لم يكـن مـن جهة الطعن في الرواية سنداً وإنما كانت من جهة معنـى المتن، فلما استوثق منه زال الإشكال بل ندم على ما فاته من العمل بهذا الحديث، وهكـذا كـان سـائر تـوقفهم في الحديث من جهة المتن إذا توقفوا فإنما لإزالة إشكال أو زيادة توثق في المعنى لا لمعارضة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حاشاهم.

*** رابعاً: بيان سبب ورود الحديث:**

إن علم أسباب ورود الحديث من العلوم النفيسة التي تعين على فهم مراد رسول الله صـلى الله علـيه وسـلم مـن كلامـه وفعلـه، ولعـل الجهـل بالسبب يؤدي إلى سوء فهم الحديث أو وضعه غير موضعه.

---

(١) صحيح البخاري كتاب الجنائز باب فضل اتباع الجنائز حديث: (١٣٢٣-١٣٢٤).

ومـن أبـرز الأمثلة على هذا احتجاج بعض أهل الأهواء والبدع بحديث رسول الله صـلى الله عليه وسلم: «من سن في الإسلام سنة حسنة فعُمل بها بعده كُتب له مثل أجر مـن عمـل بهـا ولا يـنقص مـن أجورهم شيء»(١) على مشروعية البدعة في الدين، وهذا الاسـتدلال مـع مـا فـيه من مكابرة يمكن إرجاعه إلى الجهل بسبب ورود الحديث، في حين أن معرفة سبب وروده يزيل مثل هذا الوهم والاستدلال الباطل. فالصحابة رضي الله عـنهم قد اعتنوا بذكر مناسبة ورود الحديث إمعاناً في ضبطه وتحرير مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم منه، فبالنسبة لهذا الحديث مثلاً نجد رواية الصحابة كما يلي:

عـن جريـر بـن عـبد الله قـال: جـاء ناس من الأعراب إلى رسول الله صلى الله عليه وسـلم علـيهم الـصوف، فـرأى سـوء حـالهم قـد أصـابتهم حاجة، فحث الناس على الـصدقة، فأبطـؤوا عـنه حتى رؤي ذلك في وجهه، قال: ثم إن رجلاً من الأنصار جاء بِـصرَّة من وَرِق، ثم جاء آخر، ثم تتابعوا حتى عرف السرور في وجهه، فقال رسول الله صـلى الله عليه وسلم: «مَن سَنَّ في الإسلام سنة حسنة فعُمل بها بعده كُتب له مثل أجر مـن عمـل بهـا ولا ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعُمل بها بعده كُتب عليه مثل وزر من عمل بها ولا ينقص من أوزارهم شيء».(٢)

فـأين هـذا مـن الإحـداث في الـدين والبدعة، فالسنة الحسنة هي المبادرة إلى العمل بالـسنة الثابتة عند فتور الناس عنها بحيث يصبح هذا العمل حافزاً للغير أن يعمل بها، وهـو مـن نـوع إحـياء الـسنة ولـيس فيه إحداث شيء جديد في الدين لم يكن، وهكذا

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) صحيح مسلم، كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة، حديث: (١٠١٧).

زال ذلـك الوهم والاستدلال الباطل بمعرفة سبب الحديث كما رواه الصحابة رضوان الله عليهم.

*** خامساً: بيان الناسخ والمنسوخ في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم:**

وهـذا مـن علـوم دراية الحديث فإن معرفة الناسخ والمنسوخ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته علم عزيز:

قـال النووي رحمه الله في باب ناسخ الحديث ومنسوخه: (هو فن مهم صعب، وكان للشافعي فيه يد طولى وسابقة أولى).

وقـال السيوطي في التدريب: (قال الإمام أحمد لابن وارة وقد قدم من مصر: كتبت كـتب الـشافعي؟ قال: لا. قال: فرَّطت؛ ما علمنا المجمل من المفسر ولا ناسخ الحديث مـن منـسوخه حتـى جالسنا الشافعي)[1]، وهذا الناسخ والمنسوخ تنحصر طرق معرفته في تـصريح رسـول الله صـلى الله علـيه وسلم وقول الصحابي والتاريخ والإجماع الدال على الناسخ.[2]

ولقـد كـان مـن مـنهج الـصحابة في تفسير وبيان السنة أن يبينوا ما كان متقدماً من الـسنة ومـا كـان متأخـراً، كـي يُعلـم الناسـخ من المنسوخ ويعلم ما استقر عليه حكم الـشرع. وممـا يـؤكد أن طـريق هـذا العلـم هـو النقل لا غير، أن بعض الصحابة كانوا

---

(١) تدريب الراوي – السيوطي – ٢/ ١٧٠.

(٢) انظر غـير مأمـور- تـدريب الـراوي – الـسيوطي – ١/ ١٧١-١٧٢، والمـراد بقولـنا (الإجماع الـدال عـلى الناسخ): أن الإجماع نفسه ليس هو الناسخ ولكنه يدل على الناسخ كما ذكره النووي في متن التقريب.

يـتوهمون بقـاء الحكـم المنسوخ حتى يبين لهم مَن عَلِمَ من الصحابة بالحكم الناسخ ما استقر عليه الشرع. وبهذا يرتفع الإشكال الموهم لوقوع اختلاف التضاد والتعارض في الـسنة بين الصحابة، حيث يكون التعدد في الأقوال نتيجة قولِ كلٍ منهم بما وصل إليه. ومـثال هـذا أن ابـن عباس رضي الله عنهما كان يفتي بنكاح المتعة عملاً بالسنة المتقدمة، فيخبره علي رضي الله عنه أن هذا الحكم منسوخ، ففي الصحيح عن الزهري عن الحسن وعـبد الله ابنـي محمـد بـن علي عن أبيهما: أن علياً رضي الله عنه قيل له إن ابن عباس لا يـرى بمـتعة النساء بأساً، فقال: (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية)[1].

والشاهد هنا أن بيان الناسخ من المنسوخ هو أحد معالم منهج الصحابة في فهم السنة وتفـسيرها والدرايـة بهـا، وهـو مما لا يتأتى لغيرهم العلم به إلا عن طريقهم لأنهم هم الملابـسون لوقائـع الوحـي والتنزيل العالمون بما تقدم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسـلم ومـا تأخـر. ولقـد كـان هذا يَرِدُ صريحاً في قولهم كما في الحديث عن جابر رضي الله عـنه قـال: «كـان آخـر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم تركُ الوضوء مما غيرت النار».[2]

والحاصـل أن الـصحابة لم يكونـوا يكتفون برواية السنة بل كانوا يبينون موقعها من التـشريع ومحلها من استقرار الحكم، وهذا لا شك يدل على درايتهم بالسنة، ويدل على منهجهم في فهمها وتفهيمها، وهو المطلوب.

---

(١) صحيح البخاري – كتاب الحيل – باب الحيلة في النكاح – حديث: (٦٩٦١).

(٢) سنن أبي داود – كتاب الطهارة – باب في ترك الوضوء مما مست النار – حديث: (١٩٢).

*** سادساً: تفسير الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:**

كان بعض حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يستشكل ويستغلق على البعض ممن يسمعه؛ إما لغموض لفظ أو عبارة، أو لمجرد التثبت من فهم المعنى. ولم يكن الصحابة رضوان الله عليهم يتوانون عن تفسير غامض حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لرفع غموض وحل إشكال، ومن أمثلة هذا ما رواه مسلم عن بكير بن الأشج: أن أبا السائب مولى هشام بن زهرة حدثه: أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب، فقال: كيف يفعل يا أبا هريرة؟ قال: يتناوله تناولاً».[1]

كما كانوا يعتنون بالبيان العملي للسنة وهو من تفسيرها العملي وهو من أوضح وسائل التعليم وأنفعها للمتعلم، فمن ذلك ما رواه حمران مولى عثمان: «أنه رأى عثمان بن عفان دعا بإناء، فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلهما، ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ويديه إلى المرفقين ثلاث مرات، ثم مسح برأسه، ثم غسل رجليه ثلاث مرات إلى الكعبين، ثم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدِّث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه»[2]، فهذا الشرح والبيان العملي كان من جملة ما سنه الصحابة رضوان الله عليهم في تعليم السنة لمن بعدهم، ولا يخفى أن هذا من أقوى وأنفع الوسائل التعليمية والتربوية.

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الطهارة- باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد، حديث: (٢٨٣).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، حديث: (١٥٩).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وفي الحديث التعليم بالفعل لكونه أبلغ وأضبط للمتعلم)[1]، وهذا ما تتفاخر به مدارس التعليم المعاصرة فيما يسمى بالوسائط التعليمية، وكان يمارسه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ أربع عشرة قرناً.

فالحاصل أن الصحابة كانوا يشرحون ويفسرون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقول تارة والفعل تارة وهذا يدل على مدى درايتهم بالسنة من جهة وعلى مدى استشعارهم مسؤولية تعليم هذه السنة وتوريثها من بعدهم من التابعين وتابعي تابعيهم إلى يوم الدين من جهة أخرى، ولله الحمد.

*** سابعاً: التأليف بين كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم:**

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «إذا حدَّثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً، فظنوا به الذي هو أهناه وأهداه وأتقاه».[2]

قال ابن خزيمة رحمه الله بعد أن تكلم على التأليف بين الأخبار المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم: (وعلى العلماء أن يتأولوا أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) فتح الباري- ابن حجر ١/ ٣٥٠.

(٢) سنن ابن ماجة كتاب السنة باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والتغليظ على من عارضه- حديث: (٢٠) ، وقال البوصيري رحمه الله: (هذا إسناد صحيح رجاله محتج لهم في الصحيحين، ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة بإسناده ومتنه ورواه مسدد في مسنده عن يحيى عن معسر عن عمرو بن مرة فذكره بإسناده ومتنه ورواه أحمد بن منيع في مسنده). (مصباح الزجاجة ١/ ٧)، وأخرجه ابن الجعد في مسنده (١/ ٣٥- رقم ١٢١)، وأخرجه ابن خزيمة في التوحيد(١/ ٢٩٩)

على ما قال علي بن أبي طالب: إذا حدثتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظنوا به الذي هو أهناه وأهداه وأتقاه).[1]

قلت: ومعنى كلامه رحمه الله أنه لا يجوز أن تُجتزأ بعض أقوال النبي صلى الله عليه وسلم فتحمل على ظاهر جزئيتها، بل يجب أن تؤلف مع باقي كلامه صلى الله عليه وسلم ومع باقي أصول الشرع حتى نصل إلى المعنى الصحيح المراد من كلامه. وهذا معنى قول علي رضي الله عنه وأمره بحسن الظن بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ ليس معناه أن كلامه صلى الله عليه وسلم له معنى حسن ومعنى سيء في نفس الأمر حاشاه صلى الله عليه وسلم، بل مراده أن الوقوف عند بعض كلامه وضرب بعض أقواله ببعضها البعض مظنة الوقوع في التأويل والتفسير الفاسد، وهذا هو مسلك أهل البدع والأهواء في الاحتجاج بالنصوص الشرعية، إذ لا تكاد تجد أهل هوى وبدعة إلا وهم يحتجون أو يحاولون الاحتجاج ببعض النصوص الجزئية المنتزعة من مجمل سياق الشرع، وهذا خلاف منهج الصحابة رضوان الله تعالى عليهم.

هذه إذاً لمحة موجزة سريعة عن بعض معالم الصحابة رضوان الله عليهم في الدراية بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسوف تتضح أبعاد هذا المنهج ومدى تجذره في أعماق وقلوب الصحابة رضوان الله عليهم عند الكلام على منهجهم في العمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في المبحث التالي، إذ لا يمكن العمل إلا بالفهم، وإذا تبينت لنا معالم منهج عملهم بسنة النبي صلى الله عليه وسلم اتضحت لنا أبعاد فهمهم للسنة ودرايتهم بها، ذلك الفهم والدراية الذي جعلهم قادة العالم بلا منازع، وجعل من

---

(١) كتاب التوحيد – ابن خزيمة – ١/ ٢٩٩.

مدارسهم ومعاهدهم العلمية نماذج لم تتكرر في تاريخ البشرية جمعاء، فلننظر في منهج العمل هذا، ولننهل مما نهل منه أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم عسى أن يكتبنا الله تعالى ممن تابعهم بإحسان ففاز معهم بجنة الخلد والرضوان.

■ **المبحث الثالث: منهج الصحابة في العمل بالسنة.**

لقد اعتقد الصحابة رضوان الله عليهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو سبيلهم إلى الانقياد للعبودية الصحيحة لله عز وجل، وأنه سبيلهم إلى الفوز برضوان الله تعالى والنجاة من سخطه، وأدركوا أن امتنان الله تعالى عليهم به في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، يمثل كل مقومات العبودية السليمة الصحيحة لله عز وجل، فتمسكوا رضي الله عنهم بهديه وساروا على سنته ولم يعدلوا بها شيئاً البتة، وهذا كان باختصار هو منهجهم في العمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ اعتقاد الفضل فيها وعدمه فيما سواها، ولا يخفى أن السنة بهذا المفهوم تمثل كامل الوحي قرآناً وسنةً، وإنما أشرت إليهما بلفظ السنة لأن حقيقة العمل بالقرآن الكريم على الوجه المطلوب شرعاً متعذرة بغير السنة، فكان استعمال اسم السنة هنا من جهة هذا التلازم.

وسوف أستعرض في هذا المبحث الموجز أهم معالم منهج الصحابة في العمل بالسنة، حتى إذا انضم هذا المبحث إلى المبحثين السابقين أعني منهج الصحابة في السنة رواية ودراية، اتضحت لنا تلك الصورة الكاملة لمدى عناية الصحابة رضوان الله عليهم بسنة خاتم المرسلين صاحب الشريعة المهيمنة على ما سواها الناسخة لكل ما

عـداها، فتكـتمل في نفـس المـسلم مقـومات العـزة الإيمانـية، عـزة الانتماء إلى المتابعين بإحسان لخير صحابة لخير رسول صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم وأرضاهم.

○ **أولاً: اعتقاد أن السنة سبيل النجاة.**

لقـد اسـتقرت هذه العقيدة في قلوب أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، وأنا أنقل بعض الآثار المبينة لذلك في هذا الموضع:

قـال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: (لست تاركاً شيئاً كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل به إلا عملت به، إني أخشى إن تركت شيئاً من أمره أن أزيغ).[1]

قـال أبـو بكـر الـصديق رضي الله عـنه: (السنة حبل الله المتين، فمن تركها فقد قطع حبله من الله).[2]

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (من سرَّه أن يلقى الله غداً مسلماً فليحافظ عـلى هؤلاء الصلوات حيث يُنادَى بهن، فإن الله شرع لنبيكم صلى الله عليه وسلم سنن الهـدى، وإنهـن مـن سنن الهدى، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، **ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم**).[3]

وقـال رجـل لابـن عمـر رضي الله عـنهما: أرأيـت، أرأيـت؟ فقـال: (اجعل أرأيت باليمن، إنما هي السنن).[4]

---

(١) صحيح البخاري – كتاب فرض الخمس – باب فرض الخمس – حديث: (٣٠٩٣).

(٢) الإبانة الصغرى – ابن بطة –١/ ١٣٧.

(٣) صحيح مسلم – كتاب المساجد – باب فضل صلاة الجماعة – حديث: (٦٥٤).

(٤) الإبانة الصغرى –١/ ١٤٣.

قال أبو ذر رضي الله عنه قال: (تركَنَا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يقلب جناحيه في الهواء إلا وهو يذكرنا منه علماً).[1]

قال ابن عمر رضي الله عنهما: (إن الله عز وجل بعث إلينا محمداً صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئاً، فإنما نفعل كما رأينا محمداً صلى الله عليه وسلم يفعل).[2]

والآثار بهذا المعنى كثيرة جداً كلها تدل على مدى ترسخ هذا الاعتقاد في قلوب الصحابة رضوان الله عليهم.

○ **ثانياً: عدم معارضة السنة بمجرد الرأي.**

وهذا من المعالم الأصيلة في منهج الصحابة رضوان الله عليهم في العمل بالسنة، حيث لم يكونوا يعدلون بالسنة شيئاً من الرأي والهوى مهما كان الداعي إليه قوياً، وها هي بعض الآثار التي توضح ذلك:

عن عروة قال: حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعته يقول: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاهموه انتزاعاً، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناسٌ جهَّال يُستفتون فيفتون برأيهم، فيضلون ويضلون»[3]، فهذا الحديث أصلٌ فيما نحن فيه من عدم اعتماد الرأي فيما مجاله التوقيف من السنة.

---

(١) المعجم الكبير الطبراني ٢/ ١٥٥، وأخرجه الذهبي في التذكرة (٣/ ٨٢٩).

(٢) صحيح ابن خزيمة ٢/ ٧٢.

(٣) صحيح البخاري كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس- حديث: (٧٣٠٣).

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنة، أعيتهم أن يحفظوها وتفلتت منهم أن يعوها، واستحيوا حين يُسألوا أن يقولوا: لا نعلم، فعارضوا السنن برأيهم، فإياكم وإياهم).(١)

قال عمر رضي الله عنه: (اتهموا الرأي على الدين، فلقد رأيتني أراد على أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما آلو عن الحق، وذاك يوم أبي جندل والكتاب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل مكة، فقال: اكتبوا بسم الله الرحمن الرحيم. فقالوا: أترانا إذاً قد صدقناك فيما تقول، ولكنا نكتب باسمك اللهم، قال: فرضي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبيت عليهم، حتى قال: يا عمر تراني قد رضيت وتأبى أنت؟ قال: فرضيت).(٢)

عن سهل بن حنيف رضي الله عنه قال: (يا أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم، لقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لرددته).(٣)

عن علي رضي الله عنه قال: (لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه).(٤)

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) الأحاديث المختارة الضياء المقدسي ١/ ٣٢٥.

(٣) صحيح البخاري كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس حديث: (٧٣٠٨).

(٤) سنن أبي داود كتاب الطهارة باب كيف المسح حديث: (١٦٢)، وسكت عنه أبو داود.

والآثـار في هذا كثيرة أيضاً، والشاهد منها أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يكونوا يـتقدمون بـآرائهم بـين يـدي السنة، وكانوا يحذرون من أصحاب الرأي المذموم الذي يعارضـون الـسنن بـآرائهم، وعلى هذا النهج الصالح سار التابعون وتابعوهم بإحسان من بعدهم فحفظوا لنا هذا المنهج القويم فلله الحمد.

○ **ثالثاً: الانقياد المباشر لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم دون تنطع أو تأويل.**

لقـد كـان الـصحابة رضـوان الله علـيهم يتلقون الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسـلم فيـبادرون إلى تنفيذه دون أي تلكؤ أو تردد أو معارضة أو تنطع أو تأويل؛ دأبهم سـمعنا وأطعـنا في أي حـال كانـوا وفي أي وقت بلغهم الأمر، وأنا أذكر بعض النماذج التي تبين طبيعة هذا المسلك العملي للصحابة مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم:

١. عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «بينما الناس في صلاة الصبح بقباء إذ جاءهم آت فقـال: إن رسـول الله صلى الله عليه وسلم قد أُنزل عليه الليلة، وقد أُمر أن يستقبل الكعـبة فاسـتقبَلوها وكانـت وجـوههم إلى الـشام فاستداروا إلى الكعبة»[1]، **أي**: وهم في الصلاة.

٢. عـن أنـس بـن مالـك رضي الله عـنه: «ما كان لنا خمر غير فضيخكم هذا الذي تـسمونه الفـضيخ، فـإني لقـائمٌ أسقي أبا طلحة وفلاناً وفلاناً إذ جاء رجل فقال: وهل بلغكـم الخـبر؟ فقالوا: وما ذاك؟ قال: حرمت الخمر. قالوا: أهرق هذه القلال يا أنس. قال: فما سألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل».[2]

---

(١) صـحيح مـسلم – كـتاب المـساجد – بـاب تحويل القبلة – حديث: (٥٢٦)، وأخرجه البخاري واللفظ لمسلم.

(٢) صـحيح الـبخاري – كـتاب التفـسير – باب قوله: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنْصَابُ﴾ – حديث: (٤٦١٧).

٣. عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى خاتماً من ذهب في يد رجل فنزعه فطرحه وقال: يعمد أحدكم إلى جمرة من نار فيجعلها في يده. فقيل للرجل بعد ما ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم: خذ خاتمك انتفع به. قال: لا والله لا آخذه أبداً وقد طرحه رسول الله صلى الله عليه وسلم».[١]

٤. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم: «اقسم بيننا وبين إخواننا النخيل. قال: لا. فقالوا: تكفوننا المؤونة ونشرككم في الثمرة. قالوا: سمعنا وأطعنا»[٢]، وهكذا كان الصحابة وقافين عند أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٥. وفي حديث جابر لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابة أن يتحللوا بعمرة وكانوا قد أهلوا بالحج خالصاً، وفيه: «فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: قد علمتم أني أتقاكم لله وأصدقكم وأبركم، ولولا هديي لحللت كما تحلون فحُلوا فلو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت، فحللنا وسمعنا وأطعنا».[٣]

٦. عن أنس رضي الله عنه قال: «لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر أصبنا حُمراً خارجاً من القرية فطبخنا منها، فنادى منادي رسول الله صلى الله عليه

---

(١) صحيح مسلم كتاب اللباس والزينة- باب تحريم خاتم الذهب على الرجال – حديث: (٢٠٩٠).

(٢) صحيح البخاري كتاب المزارعة باب إذا قال اكفني مؤونة النخل – حديث: (٢٣٢٥).

(٣) صحيح البخاري كتاب الاعتصام باب نهي النبي صلى الله عليه وسلم على التحريم إلا ما تعرف إباحته حديث (٧٣٦٧).

وسلم: ألا إن الله ورسوله ينهيانكم عنها، فإنها رجس من عمل الشيطان. فأُكفئت القدور بما فيها وإنها لتفور بما فيها».[1]

وهذا الوصف أعني قوله وإنها لتفور بما فيها دليل على مدى مسارعة الصحابة رضوان الله عليهم إلى العمل بالسنة متى بلغتهم دون تردد ودون مراجعة ودون تنطع أو تلكؤ، فرضي الله عنهم وأرضاهم وجعلنا ممن يسيرون على سننهم.

٧. عن عبد الله بن هشام قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو آخذٌ بيد عمر بن الخطاب فقال له عمر: يا رسول الله لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا والذي نفسي بيده، حتى أكون أحب إليك من نفسك» فقال له عمر: فإنه الآن والله لأنت أحب إلي من نفسي. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «الآن يا عمر»[2]، فانصاع عمر لأمر النبي صلى الله عليه وسلم دون أدنى تردد أو مراجعة.

٨. وكان الصحابة ينزلون على أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل شؤون حياتهم، فعن أنس قال: «خطب النبي صلى الله عليه وسلم على جليبيب امرأة من الأنصار إلى أبيها، فقال: حتى أستأمر أمها؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: فنعم إذاً. قال: فانطلق الرجل إلى امرأته فذكر ذلك لها فقالت: لاها الله إذاً، أما وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا جليبيب وقد منعناها من فلان وفلان، قال: والجارية في سترها

---

(١) صحيح مسلم كتاب الصيد والذبائح باب تحريم أكل لحم الحُمُر – حديث: (١٩٤٠).

(٢) صحيح البخاري كتاب الأيمان والنذور باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم حديث: (٦٣٣٢).

تسمع، قال: فانطلق الرجل يريد أن يخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقالت الجارية: أتريدون أن تردوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره! إن كان قد رضيه لكم فأنكحوه. قال: فكأنها جلت عن أبويها وقالا: صدقتِ، فذهب أبوها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن كنت قد رضيته فقد رضيناه. قال: فإني قد رضيته فزوجها، ثم فزع أهل المدينة فركب جليبيب فوجدوه قد قُتل وحوله ناس من المشركين قد قتلهم، قال أنس: فلقد رأيتها وإنها لمن أنفق ثيب بالمدينة».(1)

رضي الله عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذه المرأة لم تتردد لحظة في قبول أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأن من أخص شؤونها وهو الزواج، بل أنكرت على أبويها مجرد التردد في ذلك، فكيف كانوا إذاً في أمور الدين.

٩. وكان الصحابة رضوان الله عليهم يوطنون طباعهم على موافقة طبع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما لا تعلق له بأمور الدين توطيداً لأنفسهم على موافقته صلى

---

(١) الأحاديث المختارة – الضياء المقدسي – ٥/ ١٧٧ وقال إسناده صحيح، وروى مسلم رحمه الله في فضائل جليبيب رضي الله عنه الحديث التالي: «عن أبي برزة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في مغزى له فأفاء الله عليه، فقال لأصحابه: هل تفقدون من أحد؟ قالوا: نعم فلاناً وفلاناً وفلاناً، ثم قال: هل تفقدون من أحد؟ قالوا: نعم فلاناً وفلاناً وفلاناً، ثم قال: هل تفقدون من أحد؟ قالوا: لا. قال: لكني أفقد جليبيباً فاطلبوه، فطلب في القتلى فوجدوه إلى جنب سبعة قد قتلهم ثم قتلوه، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فوقف عليه فقال: قتل سبعة ثم قتلوه، هذا مني وأنا منه، هذا مني وأنا منه، قال: فوضعه على ساعديه ليس له إلا ساعدا النبي صلى الله عليه وسلم، قال: فحفر له ووضع في قبره ولم يذكر غسلاً». [صحيح مسلم – كتاب فضائل الصحابة – باب من فضائل جليبيب – حديث: ٢٤٧٢].

الله علـيه وسـلم في كـل شيء، فعـن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أن خياطاً دعا النبي صـلى الله علـيه وسلم لطعامٍ صنعه، فذهبت مع النبي صلى الله عليه وسلم، فقرب خبز شـعير ومـرقاً فـيه دباء وقديد، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتتبع الدباء من حوالي القـصعة، فلم أزل أحب الدباء بعد يومئذ»(١)، فهذا أنس رضي الله عنه يحب الطعام لأنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبه، فرضي الله عنه وأرضاه.

١٠. عـن أبي هريـرة رضي الله عـنه قـال: «لما نـزلت عـلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، قال: فاشـتد ذلـك عـلى أصـحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأتوا رسول الله صلى الله علـيه وسـلم، ثـم بـركوا عـلى الركب فقالوا: أي رسول الله كلفنا من الأعمال ما نطيق الـصلاة والـصيام والجهـاد والـصدقة، وقـد أُنـزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها. قال رسـول الله صـلى الله علـيه وسـلم: أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم سـمعنا وعـصينا؟ بـل قولـوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير. قالوا: سمعنا وأطعـنا غفـرانك ربـنا وإلـيك المـصير، فلـما اقترأها القوم ذلت بها ألسنتهم، فأنزل الله في إثـرها: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْـمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُـلِهِ لاَ نُفَـرِّقُ بَـيْنَ أَحَـدٍ مِّـن رُّسُـلِهِ وَقَالُـواْ سَـمِعْنَا وَأَطَعْـنَا غُفْـرَانَكَ رَبَّـنَا وَإِلَيْكَ الْـمَـصِيرُ﴾ [البقـرة: ٢٨٥]، فلـما فعلـوا ذلـك نـسخها الله تعـالى فأنزل الله عز وجل:

(١) صـحيح الـبخاري – كـتاب الأطعمـة – بـاب المرق – حديث: (٥٤٣٦)، **والدباء**: القرع. (مختار الصحاح– ١/ ٨٣).

﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ قال: نعم. ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ قال: نعم، ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾،قال: نعم، ﴿وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] قال: نعم».[(١)]

هذه بعض نماذج من مسارعة الصحابة رضوان الله عليهم إلى الانقياد لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، والسنة طافحة بمثل هذه النماذج المشرفة المضيئة التي لا تجد مثلها في سجل الإنسانية وتاريخ أصحاب الرسل والأنبياء، ومن أجل هذه المتابعة والانقياد التام لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم صار الصحابة قدوة وأسوة لسائر الأمة.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله في بيان وجه الاحتجاج بالصحابة رضي الله عنهم: (وإنما هو لشدة متابعتهم له وأخذهم أنفسهم بالعمل على سنته مع حمايته ونصرته، ومن كان بهذه المثابة حقيق أن يُتخذ قدوة، وتُجعل سيرته قبلة).[(٢)]

○ **رابعاً: الانتهاء عند قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وحسم الخلاف به.**

كان الصحابة رضوان الله عليهم يجتهدون في المسائل التي لا يقع لهم علمٌ فيها بنص في القرآن أو بسنة صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى إذا بلغتهم السنة ممن سمعها حسموا الخلاف بها وتوقفوا عن الاجتهاد والقياس والكلام.

---

(١) صحيح مسلم كتاب الإيمان باب تجاوز الله عن حديث النفس – حديث: (١٢٥).

(٢) الموافقات الشاطبي ٤/ ٤٣.

ومن أمثلة ذلك: (ما وقع في حادثة الطاعون لما كان عمر رضي الله عنه قادماً الشام، فعن عبد الله بن عباس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام حتى إذا كان بسرغ لقيه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام. قال ابن عباس: فقال عمر: ادع لي المهاجرين الأولين فدعاهم فاستشارهم وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا، فقال بعضهم: قد خرجت لأمر ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم: معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء. فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي الأنصار فدعوتهم فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي من كان ها هنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف منهم عليه رجلان فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء. فنادى عمر في الناس: إني مصبح على ظهر فأصبحوا عليه. قال أبو عبيدة بن الجراح: أفراراً من قدر الله؟ فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت لو كان لك إبل هبطت وادياً له عدوتان إحداهما خصبة والأخرى جدبة، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله؟ قال: فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيباً في بعض حاجته فقال: إن عندي في هذا علماً؛ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه» قال: فحمد الله عمر ثم انصرف).[1]

---

(١) صحيح البخاري ‌كتاب الطب ‌باب ما يذكر في الطاعون ‌حديث: (٥٧٢٩).

○ **خامساً: الاحتجاج والعمل بخبر الواحد.**

كان الصحابة رضوان الله عليهم يكتفون في السنة الثابتة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بخبر الواحد، ولم يكونوا يشترطون تعدد الرواة أو التواتر للعمل بالسنة طالما ثبتت عندهم عن طريق الثقة، ومن أمثلة ذلك الحديث السابق في الطاعون.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في كلامه على فوائد الحديث: (وفيه وجوب العمل بخبر الواحد، وهو من أقوى الأدلة لأن ذلك كان باتفاق أهل الحل والعقد من الصحابة فقبلوه من عبد الرحمن بن عوف ولم يطلبوا معه مُقَوّياً)[1]، كما تقدم في حديث تحريم الخمر أن الصحابة أمروا أنساً بإراقة القلال مباشرة، وقال الراوي: (فما سألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل).[2]

والحقيقة إن التعرف على هذا المعلم المهم من معالم منهج عمل الصحابة بالسنة أمر ضروري بعد أن ظهرت بدعة رد أخبار الآحاد في العقيدة.

قال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله: (وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار فيما علمت على قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العمل به إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تعد خلافاً).[3]

---

(١) فتح الباري – ابن حجر – ١١/ ٣٤٥.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) التمهيد – ابن عبد البر – ١/ ٢.

قلت: وإنما احتاج أهل البدع هذا القول المنكر بسبب مصادمة بدعهم نصوصَ السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تسعفهم قلوبهم المريضة وعقولهم السقيمة بترك بدعتهم إلى السنة، بل ردوا السنة وجاؤوا ببدعٍ من القول حتى تستقيم بدعتهم وأقوالهم فنعوذ بالله من مثل هذا.

ولقد أفرد الإمام البخاري رحمه الله تعالى برحمته الواسعة كتاباً في صحيحه بعنوان (كتاب أخبار الآحاد) وأنا أختصر منه ما تدعو الحاجة إليه على ترتيب أبوابه محذوف الأسانيد وقد أختصر الحديث دون إخلالٍ بالمعنى بإذن الله، وقد أعلق على موضع الشاهد أو وجه الدلالة مسبوقاً بقولي (قلت) ومختوماً بقولي (انتهى).

ولقد رأيت هذا الاستطراد مهماً في مسألة خطيرة أعني حجية أخبار الآحاد في العقيدة، وليتبين لنا منهج الصحابة في العمل بخبر الواحد وللرد على بدعة إنكار حجية أخبار الآحاد في العقائد لأهمية هذه المسألة:

قال الإمام البخاري رحمه الله:

(كتاب أخبار الآحاد: باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام، وقول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، ويُسمى الرجل طائفة لقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩]، فلو اقتتل رجلان دخلا في معنى الآية، وقوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، وكيف بعث النبي صلى الله عليه وسلم أمراءه واحداً بعد واحد، فإن سها أحدٌ منهم رُد إلى السنة).

١. حدثنا مالك بن الحويرث قال: أتينا النبي صلى الله عليه وسلم ونحن شببة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم رفيقاً، فلما ظن أنَّا قد اشتهينا أهلنا أو قد اشتقنا سألَنا عمن تركنا بعدنا فأخبرناه، قال: «ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم، وعلِّموهم ومروهم»، وذكر أشياء أحفظها أو لا أحفظها «وصلوا كما رأيتموني أصلي، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم».

٢. عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يمنعنَّ أحدَكم أذانُ بلال من سَحوره فإنه يؤذن -أو قال ينادي- بليل ليرجع قائمكم وينبه نائمكم».

٣. حدثنا عبد الله بن دينار سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن بلالاً ينادي بليل، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم».

٤. عن عبد الله قال: «صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظهر خمساً فقيل: أزيد في الصلاة؟ قال: وما ذاك؟ قالوا: صليت خمساً، فسجد سجدتين بعد ما سلم».

٥. عن أبي هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين، فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال: أصدق ذو اليدين؟ فقال الناس: نعم. فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ركعتين أخريين ثم سلم، ثم كبر ثم سجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع ثم كبر فسجد مثل سجوده ثم رفع».(١)

---

(١) توقف النبي صلى الله عليه وسلم في خبر ذي اليدين -وهو خبر واحد- لأنه عارض فعل نفسه، فلما تثبت من صدقه واحتف خبر الواحد بقرائن الصدق رجع إلى العمل به، وانظر كلام الحافظ ابن حجر في الفتح (١٥/ ١٥٩).

٦. عن عبد الله بن عمر قال: «بينا الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آتٍ فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أُنزل عليه الليلة قرآن، وقد أُمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة».

٧. عن البراء قال: «لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صلى نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهراً، وكان يحب أن يوجه إلى الكعبة، فأنزل الله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٤]، فوُجِّه نحو الكعبة وصلى معه رجل العصر، ثم خرج فمر على قوم من الأنصار فقال هو يشهد أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه قد وجه إلى الكعبة، فانحرفوا وهم ركوع في صلاة العصر».

٨. عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كنت أسقي أبا طلحة الأنصاري وأبا عبيدة بن الجراح وأبي بن كعب شراباً من فضيخ وهو تمر، فجاءهم آت فقال: إن الخمر قد حرمت. فقال أبو طلحة: يا أنس قم إلى هذه الجرار فاكسرها. قال أنس: فقمت إلى مهراس لنا فضربتها بأسفله حتى انكسرت.

٩. عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأهل نجران: «لأبعثنَّ إليكم رجلاً أميناً حقَّ أمين» فاستشرف لها أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فبعث أبا عبيدة.

قلت: ووجه الدلالة واضح حيث بعث أبا عبيدة رضي الله عنه وحده إلى أهل نجران يعلمهم أمور الدين، فلو لم يكن الواحد الثقة حجة في العقيدة لم يكن لبعثه إليهم معنى، انتهى.

١٠. عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم قال: «وكان رجلٌ من الأنصار إذا غاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدتُه أتيته بما يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإذا غبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهده، أتاني بما يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم».

١١. عن علي رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث جيشاً وأمَّر عليهم رجلاً، فأوقد ناراً وقال: ادخلوها. فأرادوا أن يدخلوها، وقال آخرون: إنما فررنا منها. فذكروا للنبي صلى الله عليه وسلم فقال للذين أرادوا أن يدخلوها: لو دخلوها لم يزالوا فيها إلى يوم القيامة، وقال للآخرين: لا طاعة في المعصية إنما الطاعة في المعروف».

قلت: قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وخفيت مطابقة هذا الحديث للترجمة على ابن التين فقال: ليس فيه ما بوب له لأنهم لم يطيعوه في دخول النار، قلت: لكنهم كانوا مطيعين له في غير ذلك وبه يتم المراد)[١]، انتهى.

١٢. **باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم الزبير طليعة وحده**: حدثنا ابن المنكدر قال: سمعت جابر بن عبد الله قال: ندب النبي صلى الله عليه وسلم الناس يوم الخندق فانتدب الزبير، ثم ندبهم فانتدب الزبير، ثم ندبهم فانتدب الزبير فقال: (لكل نبي حواري وحواري الزبير).

---

(١) فتح الباري ابن حجر ١٥/ ١٦٠.

قلت: ندب أي طلب، والمعنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب يوم الخندق مـن يأتيه بخبر بني قريظة، ولما بعث الزبير وحده دل على حجية خبره ووجوب العمل به وإلا لم يكن لبعثه معنى، انتهى.

١٣ . **بـاب قول الله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾** [الأحزاب: ٥٣]، **فـإذا أذن لـه واحـد جـاز**. عن أبي موسى: «أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل حائطاً وأمـرني بحفـظ الـباب، فجاء رجلٌ يستأذن فقال: ائذن له وبشره بالجنة، فإذا أبوبكر، ثم جاء عمر فقال: ائذن له وبشره بالجنة، ثم جاء عثمان فقال: ائذن له وبشره بالجنة».

١٤ . بـاب مـا كان يبعث النبي صلى الله عليه وسلم من الأمراء والرسل واحداً بعد واحـد، وقال ابن عباس: بعث النبي صلى الله عليه وسلم دحية الكلبي بكتابه إلى عظيم بصرى أن يدفعه إلى قيصر.

١٥ . أخـبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن عباس أخبره أن رسول الله صـلى الله عليه وسلم بعث بكتابه إلى كسرى، فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، يدفعه عظـيم البحـرين إلى كسرى، فلما قرأه كسرى مزقه، فحسبت أن ابن المسيب قال: فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُمزَّقوا كل ممزق.

قلـت: فهـذه الكـتب مـن رسـول الله صـلى الله علـيه وسلم إلى الملوك يدعوهم إلى الإسـلام فالخـبر فيها عن العقيدة، وهو مرسل إليهم بطريق آحاد بل برسول واحد هو رسـول رسـول الله صـلى الله علـيه وسـلم، فلو لم يكن ذلك حجة لما قامت الحجة على الملـوك ولما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على كسرى لو لم تكن الحجة قائمة عليه ببلوغ الدعوة إلى الإسلام بطريق رجل واحد، انتهى.

١٦ . باب وصاة النبي صلى الله عليه وسلم وفود العرب أن يبلغوا من وراءهم: عن أبي جمرة قال كان ابن عباس يُقعدني على سريره فقال: إن وفد عبد القيس لما أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من الوفد؟ قالوا: ربيعة. قال: مرحباً بالوفد -أو القوم- غير خزايا ولا ندامى. قالوا: يا رسول الله إن بيننا وبينك كفار مضر، فمرنا بأمرٍ ندخل به الجنة ونخبر به مَن وراءنا، فسألوا عن الأشربة، فنهاهم عن أربع وأمرهم بأربع؛ أمرهم بالإيمان بالله قال: هل تدرون ما الإيمان بالله؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: شهادة أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وأظن فيه صيام رمضان، وتؤتوا من المغانم الخمس، ونهاهم عن الدباء والحنتم والمزفت والنقير -وربما قال المقير- قال: «احفظوهن وأبلغوهن من وراءكم».

قلت: وهذا صريح في حجية خبر الآحاد في العقيدة لا مقال بعده، انتهى.

١٧ . باب خبر المرأة الواحدة : كان ناسٌ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيهم سعد، فذهبوا يأكلون من لحم، فنادتهم امرأة من بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم: إنه لحم ضب، فأمسَكوا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كلوا أو اطعموا فإنه حلال» - أو قال: «لا بأس به» شك فيه «ولكنه ليس من طعامي».

قلت: والشاهد أن الصحابة عملوا بخبر المرأة الواحدة حين توقفوا حتى أخبرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجه تركه له وأنه مباح، انتهى.[1] انتهى الكتاب.

---

(١) صحيح البخاري كتاب أخبار الآحاد الأحاديث من: (٧٢٤٦) إلى (٧٢٦٧) محذوفاً منها ما يلي: (٧٢٤٨،٧٢٤٧، ٧٢٥٥، ٧٢٦٠، ٧٢٦٣، ٧٢٦٥).

فهـذه الأحاديث في كتاب خبر الآحاد تدل كلها بمفردها وبمجموعها على أن عمل النبـي صـلى الله عليه وسلم والصحابة على الاحتجاج بخبر الواحد والعمل به، وأن ما سـوى ذلـك مـن بـدع القـول بعدم الحجية في أخبار الآحاد في العقيدة ليس من منهج التلقي الصحيح بشيء، وأقوال العلماء المعتبرين متضافرة على هذا المعنى.

قـال الإمـام الـنووي رحمـه الله: (وقد تظاهرت دلائل النصوص الشرعية والحجج العقلية على وجوب العمل بخبر الواحد، وقد قرر العلماء في كتب الفقه والأصول ذلك بدلائلـه وأوضحوه أبلغ إيضاح، وصنف جماعات من أهل الحديث وغيرهم مصنفات مستكثرات مستقلات في خبر الواحد ووجوب العمل به والله أعلم).[1]

فالحمـد لله الـذي بـين لـنا بـسنن صـحابة رسوله صلى الله عليه وسلم ما يليق بسنة رسـوله صلى الله عليه وسلم من التوقير والتعظيم والاحتجاج والعمل، دون أن نسلك مسلك من يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض.

○ **سادساً: هجران من يخالف السنة.**

لقـد بلـغ مـن شـدة تمسك الـصحابة بالـسنة والعمـل بهـا أنهم كانوا يزجرون بل ويهجـرون ويعـادون مـن ترك شيئاً من السنة أو أعرض عن شيء منها مهما كان عذره، وأذكر بعض الأمثلة على هذا المسلك الذي حفظوا به السنة وعملوا بها:

عـن عطـاء بن يسار أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنهـا، فقـال أبـو الدرداء: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم النووي ١/ ٥٩.

إلا مثلاً بمثل. فقال له معاوية: ما أرى بمثل هذا بأساً. فقال أبو الدرداء: من يعذرني من معاوية، أنا أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن رأيه، لا أساكنك بأرض أنت بها. ثم قدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب فذكر ذلك له، فكتب عمر بن الخطاب إلى معاوية أن لا تبيع ذلك إلا مثلاً بمثل وزناً بوزن».[1]

عن عبد الله[2] قال: «لعن الله الواشمات والموتشمات، والمتنمصات والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله. فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت. فقال: ومالي لا ألعن من لعن رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، ومن هو في كتاب الله. فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين، فما وجدت فيه ما تقول. قال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه؛ أما قرأتِ ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾، قالت: بلى. قال: فإنه قد نهى عنه. قالت: فإني أرى أهلَك يفعلونه، قال: فاذهبي فانظري، فذهبت فنظرت فلم تر من حاجتها شيئاً، فقال: **لو كانت كذلك ما جامعتها**».[3]

عن عبد الله بن مغفل: «أنه رأى رجلاً يخذف فقال له: لا تخذف فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخذف أو كان يكره الخذف وقال: «إنه لا يصاد به صيد ولا ينكأ به عدو، ولكنها قد تكسر السن وتفقأ العين». ثم رآه بعد ذلك يخذف فقال له:

---

(١) الموطأ الإمام مالك (٢/ ٦٣٤ رقم ١٣٠٢)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٨٠- رقم ١٠٢٧٤).

(٢) هو: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) صحيح البخاري كتاب التفسير باب ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ حديث: (٤٨٨٦).

أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الخذف أو كره الخذف وأنت تخذف؛ لا أكلمك كذا وكذا».[1]

عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنّكم إليها» قال: فقال بلال بن عبد الله: والله لنمنعهن. قال: فأقبل عليه عبد الله فسبّه سبّاً سيئاً ما سمعته سبه مثله قط وقال: أخبرك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول والله لنمنعهن».[2]

هذه إذاً بعض الملامح العامة لمنهج الصحابة رضوان الله عليهم في العمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى من أراد أن يعيش هذه الأجواء الإيمانية الصادقة أن يقرأ في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسير صحابته الكرام ليعلم كيف كان الصحابة يحوطون رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسماعهم وأبصارهم وقلوبهم حتى يسمعوا قوله ويروا فعله ويعوا أمره، فرضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين.

ຂ ຮ ຂ ຮ

---

(١) صحيح البخاري كتاب الذبائح والصيد باب الخذف والبندقة حديث: (٥٤٧٩)، **والخذف:** رمي بالحصاة من بين الإصبعين. (انظر: لسان العرب ٩/ ٦١).

(٢) صحيح مسلم كتاب الصلاة باب خروج النساء إلى المساجد- حديث: (٤٤٢).



الباب الثالث:

فساد إنكار حجية الصحابة

في مسائل أصول الدين والتصدي لخطره ، وفيه:

- **الفصل الأول:**

اللوازم الفاسدة لإنكار حجية الصحابة في أصول الدين.

- **الفصل الثاني:**

وسائل التصدي لخطر إنكار حجية الصحابة.





الفصل الأول:

اللوازم الفاسدة لإنكار حجية الصحابة

في أصول الدين ، وفيه :

- **المبحث الأول:** الطعن في اختيار الله عز وجل لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم.
- **المبحث الثاني:** الطعن في حفظ الله عز وجل للدين.
- **المبحث الثالث:** إنكار النصوص الشرعية الدالة على فضل الصحابة.
- **المبحث الرابع:** وقوع الفرقة والتشرذم في الأمة.
- **المبحث الخامس:** انقطاع الشريعة.



الفصل الأول:

اللوازم الفاسدة لإنكار حجية الصحابة في أصول الدين

تمهيد:

تـترتب على إنكار حجية الصحابة في مسائل أصول الدين جملة من اللوازم الفاسدة التـي تـدل بنفـسها عـلى بطلان ملزومها، وإن التعرف على بعض هذه اللوازم الفاسدة والباطلة يعين المسلم على التنبه لخطر هذه الدّسائس الدخيلة على معتقدنا وديننا ومنهج سـلفنا الصالح رضوان الله عليهم، لا سيما وأن هؤلاء المبتدعون والمغرضون المرجفون يدخلون من باب العلم تارة ومن باب حرية الرأي تارة ومن باب الاقتصار على القرآن تـارة، وغير ذلك من الأبواب التي يتسترون وراءها ليستروا عورات أفكارهم السقيمة وأهـواءهم الذميمة يسعون -كما زينت لهم شياطينهم- إلى هدم أركان الدين من داخل بعـد أن أعياهم تقويض حصونه من خارج، وفيما يلي عرض موجز لبعض هذه اللوازم الـباطلة التـي تـدل بـبطلانها على تهافت قول من يدعي إنكار حجية الصحابة في تلقي وفهم مسائل أصول الدين ومفردات العقيدة ونصوص الوحيين، رَبِّ يَسِّر وأعن:

- **المبحث الأول: الطّعن في اختيار الله عز وجل لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم:**

إن الكـلام هنا مع من يؤمن بأن الإسلام هو دين الله الحق، وأن النبي صلى الله عليه وسـلم هـو خـاتم الرسـل والأنبياء وهو خير الرسل بلا خلاف، وليس الكلام مع من يطعـن في شيء مـن هـذا لأن مورد الدعوة معه هو إلى أصل الإيمان لا إلى إزالة شبهات متعلقة بالصحابة رضوان الله عليهم.

إذا عُلم هذا تبين أن ادعاء الإيمان برسالة محمد عليه الصلاة والسلام وبعثته بخير الرسالات وخاتمها على الإطلاق مع إنكار حجية صحابته الكرام في حفظ وفهم الرسالة عنه ثم تبليغها من بعده نصاً وفهماً يلزم منه الطعن – معاذ الله وحاشا لله سبحانه وتعالى – في حسن اختيار الله عز وجل لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم.

إن هذا اللازم لا محيص عن الإقرار به، وهو من أفحش القول وأفسده بلا خلاف، غير أن الذي يطعن في حجية الصحابة رضوان الله عليهم قد يكون غافلاً عنه ولا يلتزمه، ومع هذا فإن عدم التزامه لا يلغي وجود هذا اللازم وبطلانه ودلالته على بطلان الملزوم، اعني حجية قول الصحابة في مسائل أصول الدين.

* ولنتأمل بعض كلام أهل العلم في صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتضح المراد:

١. **قال ابن أبي حاتم رحمهما الله**: (فأما أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا التفسير والتأويل، وهم الذين اختارهم الله عز وجل لصحبه نبيه صلى الله عليه وسلم ونصرته وإقامة دينه وإظهار حقه، فرضيَهم له صحابةً، وجعلهم لنا أعلاماً وقدوةً، فحفظوا عنه صلى الله عليه وسلم ما بلَّغهم عن الله عز وجل، وما سنَّ وشرع وحكم وقضى وندب وأمر ونهى وحظر وأدّب، ووعوه وأتقنوه).[1]

٢. **قال الحافظ ابن قيم الجوزية رحمه الله**: (وكذلك هو سبحانه أعلم بمن يصلح من الأمم لوراثة رسله، والقيام بخلافتهم وحمل ما بلغوه عن ربهم).

(١) الجرح والتعديل– ابن أبي حاتم– ١/ ٧. الخفا ٢/ ٢٤٥)

قال عبد الله بن مسعود: (إن الله نظر في قلوب العباد فرأى قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب أهل الأرض فاختصه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد فرأى قلوب أصحابه خير قلوب العباد فاختارهم لصحبته).[1]

وهذا الأثر مروي من وجه آخر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «إن الله عز وجل نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه وابتعثه برسالاته، ثم نظر في قلوب العباد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه صلى الله عليه وسلم يقاتلون عن دينه، فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون سيئاً فهو عند الله سيء».[2]

والحاصل أن الذي لا يرضى هؤلاء الصحابة أمناء على تحمل الرسالة ونقلها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصاً وفهماً، فإنه لم يرضَ اختيار الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم، وأما مَن رضي مَن رضيه الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم، وعرف لهم فضلهم، وسار على سننهم محتجاً بما قالوه وبما فهموه فهو السعيد مع السعداء، وهو المتابع لهم بإحسان، الفائز برفقتهم في الجنان، بإذن الله الواحد المنان، نسأل الله تعالى أن يجعلنا منهم، آمين.

---

(١) طريق الهجرتين وباب السعادتين – ابن قيم الجوزية – ١/ ١٠٢.

(٢) مجمع الزوائد – ابن الهيثمي – ١/ ١٧٧، وقال ابن الهيثمي: (رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير ورجاله موثقون)، **قلت**: أخرجه أحمد في مسنده من طريق عاصم عن زر بن حبيش (١/ ٣٧٩- رقم ٣٦٠٠)، والبزار في مسنده من طريق الأعمش عن أبي وائل (٥/ ١١٩- رقم ١٧٠٢)، والطبراني في الكبير من طريق عاصم عن زر (٩/ ١١٢- رقم ٨٥٨٢)، وطريق الأعمش عن أبي وائل (٩/ ١١٥-رقم ٨٥٩٣)، وقال العجلوني: «هو موقوف حسن». (كشف الخفاء – ٢/ ٢٤٥).

▪ المبحث الثاني: الطعن في حفظ الله عز وجل للدين:

وهذا المسلك قريب من المسلك السابق غير أنه مستقلٌ عنه من وجه؛ فالكلام هناك كان على عِلم الله تعالى وحكمته في اختياره، والكلام هنا على وعد الله عز وجل وحفظه سبحانه وتعالى لهذا الوعد ووفائه.

فلقد وعد الله تعالى وتكفل بحفظ هذا الدين حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وإن إنكار حجية الصحابة في مسائل أصول الدين نقلاً وتفسيراً وتطبيقاً هو في حقيقته طعن في حفظ الدين، وإن لازم هذا القول الباطل الطعنُ في صدق وعد الله عز وجل بحفظ الدين وكفى بهذا القول فحشاً وبطلاناً وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللهِ﴾ [التوبة: ١١١].

فلينظر أولئك الطاعنون على الصحابة المنكرون لحجيتهم إلى مآل قولهم وما فيه من الهجر والباطل، ولولا الحاجة لتفنيده لما تجاوز اليراع ثقل ذكر هذا القول، نسأل الله العافية.. وفيما يلي بعض كلام أهل العلم الذي يبين هذا المعنى الذي حكيناه:

١. **قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله:** (ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتن منهم فكذلك، بإجماع العلماء الذين يُعتد بهم في الإجماع، إحساناً للظن بهم، ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة، والله أعلم).[1]

وهذا الذي أشار إليه رحمه الله غاية الصواب والتحقيق، فالصحابة هم نقلة الشريعة، والطعن فيهم يلزم منه فقدان الثقة بما نقلوه وعدم قيام الحجة به، فتضيع

---

(١) علوم الحديث – ابن الصلاح – ١/ ٢٩٥.

الـشريعة بـذلك، وهذا اللازم في غاية الفساد، فدل على فساد الملزوم أعني الطعن فيهم وإنكار حجيتهم، وتقرر ما ذكره الإمام ابن الصلاح رحمه الله من تعديل الصحابة جميعاً والاحتجاج بهم، والله أعلم.

٢. **قـال الإمـام ابـن قدامـة رحمـه الله** في معرض كلامه عن وجوب اتباع السلف: (وإن زعم زاعمٌ أنهم مخطئون كان قادحاً في حق الإسلام كله، لأنه إن جاز أن يخطئوا في هـذا جـاز خطـؤهم في غيره من الإسلام كله، وينبغي أن لا تنقل الأخبار التي نقلوها، ولا تثبت معجـزات النبـي صـلى الله علـيه وسلم التي رووها، فتبطل الرواية وتزول الشريعة، ولا يجوز لمسلم أن يقول هذا ولا يعتقده).[1]

فهذه اللوازم الفاسدة للطعن في حجية الصحابة في الرواية والدراية عن الله ورسوله صـلى الله علـيه وسـلم دليل قاطع على بطلان هذه الدعوى وثبوت حجيتهم في أصول الـدين، وأن مَـن بعدهم مخاطبٌ باتباعهم والتزام هديهم وسننهم حتى يدخلوا في زمرة المتبعين بإحسان إلى يوم الدين، وما وراء ذلك فليس بشيء البتة.

٣. **قـال الإمـام الـبربهاري رحمـه الله**: (وإذا سـمعت الرجل يطعن على الآثار ولا يقـبلها أو ينكر شيئاً من أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتهمه على الإسلام، فإنه رجـلٌ رديء المذهب والقول، ولا يُطعن على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لأنـه إنـما عـرفنا الله وعرفنا رسوله وعرفنا القرآن وعرفنا الخير والشر والدنيا والآخرة بالآثار، فإن القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن).[2]

---

(١) ذم التأويل ۩ ابن قدامة المقدسي ۩ ١/ ٣٥.

(٢) شرح السنة ۩ البربهاري ۩ ١/ ٢٧٧.

٤. **قال ابن الجوزي رحمه الله** في بيان غرض بعض أهل الأهواء من الطعن على صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنكار عدالتهم وحجيتهم وسابقتهم، بل وإنكار إيمانهم: (قال ابن عقيل: الظاهر أن من وضع مذهب الرافضة قصد الطعن في أصل الدين والنبوة، وذلك أن الذي جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرٌ غائبٌ عنا، وإنما نثق في ذلك بنقل السلف، وجودة نظر الناظرين إلى ذلك منهم، فكأننا نظرنا إذ نظر لنا من نثق بدينه وعقله، فإذا قال قائل: إنهم أول ما بدؤوا بعد موته بظلم أهل بيته في الخلافة وابنته في إرثها، وما هذا إلا لسوء اعتقاد في المتوفى، فإن الاعتقادات الصحيحة لا سيما في الأنبياء توجب حفظ قوانينهم بعدهم لا سيما في أهلهم وذريتهم، فإذا قالت الرافضة: إن القوم استحلوا هذا بعده، خابت آمالنا في الشرع لأنه ليس بيننا وبينه إلا النقل عنهم والثقة بهم، فإذا كان هذا محصول ما حصل لهم بعد موته خبنا في المنقول، وزالت ثقتنا فيما عولنا عليه من اتباع ذوي العقول، ولم نأمن أن يكون القوم لم يروا ما يوجب اتباعه فراعوه مدة الحياة وانقلبوا عن شريعته بعد الوفاة، ولم يبق على دينه إلا الأقل من أهله، فطاحت الاعتقادات وضعفت النفوس عن قبول الروايات في الأصل وهو المعجزات، فهذا من أعظم المحن على الشريعة...).(١)

قلت: فهذا الذي ذكره رحمه الله قوي جداً في بيان ما في قول أهل البدع من إنكار حجية الصحابة من الفساد غاية الفساد، إذ أنه يعود على الدين كله بالبطلان. ويؤكد هذا أن أهل الأهواء ممن كفروا الصحابة كالشيعة الإمامية قد أظهروا بعد ذاك إنكارهم للقرآن والحديث، فنسبوا المصحف الذي تواتر عليه نقل المسلمين رواية في الصدور

---

(١) تلبيس إبليس – ابن الجوزي – ١/ ١٠٢.

والسطور إلى النقص، وزعموا أن من ورائه مصحف فاطمة وسوراً محذوفة تآمر الصحابة – بزعمهم- على حذفها، كما أنكروا السنة الثابتة في مصنفات الحديث كالبخاري ومسلم والسنن وغيرها ولجؤوا إلى الوضع في الحديث ليسدوا هذا الفراغ الناجم عن تعطيل شطر الوحي، وهكذا جاءنا القوم بدينٍ غير الدين الذين جاء به محمد صلى الله عليه وسلم وحمله عنه أصحابه رضوان الله عليهم ونقلوه لمن بعدهم.

والحاصل هنا أن إنكار حجية الصحابة في مسائل أصول الدين يستلزم الطعن في وعد الله تعالى بحفظ هذا الدين، وهما أي اللازم والملزوم باطلان بل من أبطل الباطل، فليتنبه الغافل وليعِ الجاهل وليرعوِ عابد هواه وولي شيطانه عن مثل هذا القول، وليتبرأ من يخاف الله منه ومن كل قائلٍ به، والله تعالى أعلم.

- **المبحث الثالث: إنكار النصوص الشرعية الدالة على فضل الصحابة وحجيتهم ونقض الإيمان والوقوع في النفاق والزندقة.**

إن هذا الدين حق، والقرآن حق، والسنة حق، ومن أنكر شيئاً من نصوصهما فهو على خطرٍ عظيم وعلى شفا جرف هارٍ، فهو بين جاهل غافل قد يتداركه الله تعالى بلطفه فيهديه إلى سواء السبيل أو يدعه وغفلته، وبين جاحد معاند قد يحيط الله به بمكره وكيده فيرديه أسفل سافلين ما لم يسبق في علمه تعالى أنه يرعوي عن ذلك.

وإن المتأمل في نصوص الوحيين أعني الكتاب والسنة ليجد ما لا يكاد ينحصر من النصوص الدالة على فضل الصحابة رضوان الله عليهم وعدالتهم وحجيتهم، ولقد تقدمت معنا في ثنايا هذه الرسالة عشرات النصوص الصحيحة من القرآن والسنة الواردة في فضل الصحابة رضوان الله عليهم وعدالتهم وحجيتهم، هذا مع ورود

الكثير غيرها في كتب السنة، فمن أنكر حجية الصحابة كان منكراً لهذه النصوص الشرعية الصحيحة وترتب عليه حكم هذا الإنكار. وأنا أذكر طرفاً من هذه النصوص في هذا الموضع ليتبين المقصود:

❖ **فمن نصوص القرآن الكريم الدالة على فضل الصحابة وحجيتهم:**

قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً﴾ [الفتح: ١٨].

قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّآءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾ [الفتح: ٢٩].

❖ **ومن نصوص السنة الصحيحة الدالة على فضل الصحابة وحجيتهم:**

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تسبُّوا أصحابي، فلو أن أحدَكم أنفق مثل أُحُدٍ ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه».[1]

---

(١) سبق تخريجه.

عن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خير أمتي القرن الذين يلوني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوامٌ تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته».[1]

❖ **ومن النصوص التي صرحت بأن بغض الصحابة وإنكار فضلهم ومكانتهم هو بريد النفاق ونقيض الإيمان ما يلي:**

حديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار».[2]

وحديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم- أو قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق، فمن أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله».[3]

والحاصل من هذه النصوص أن من أنكر مكانة الصحابة وعدالتهم وحجيتهم فقد صادم شهادة الله تعالى لهم بالعدالة والمكانة وعارض رضى الله عنهم بسخطه هو عنهم، وعارض خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيرية قرن الصحابة وفضلهم وسابقتهم، بل تعرض لوصف النفاق الذي جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مقترناً ببغض الصحابة ودليلاً على انتقاض الإيمان.

---

(١) صحيح مسلم – فضائل الصحابة – باب فضل الصحابة – حديث: (٢٥٣٣).

(٢) صحيح البخاري- كتاب الإيمان – باب علامة الإيمان حب الأنصار – حديث: (١٧).

(٣) صحيح البخاري – كتاب مناقب الأنصار – باب حب الأنصار من الإيمان– حديث:(٣٧٨٣).

قال الحافظ ابن قيم الجوزية رحمه الله: (ولذلك تجد أعداء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سمعوا نصوص الثناء على الخلفاء الراشدين وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقل ذلك عليهم جداً، وأنكرته قلوبهم، وهذا كله شبه ظاهر ومثلٌ محقق من إخوانهم من المنافقين).(١) ولا شك أن هذه الموجبات الفاسدة الباطلة توقع صاحبها إن أصر عليها ولم يتب منها ويتراجع عنها توقعه في حظيرة النفاق والكفر لا محالة، فإجماع العلماء قاطبة على أن من أنكر حرفاً من القرآن عالماً أنه من القرآن فقد كفر فما بالك بمن ينكر آياتٍ بأكلمها؟ قال الإمام ابن حزم رحمه الله: (وأن القرآن الذي في المصاحف بأيدي المسلمين شرقاً وغرباً ووحيه أنزله على قلب نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، مَن كفر بحرف منه فهو كافر)(٢)، وكذلك من رد شيئاً من الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال ابن حزم رحمه الله: (وكل من كفر بما بلغه وصح عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم أو أجمع عليه المؤمنون مما جاء به النبي عليه السلام فهو كافر).(٣)

وقال الإمام السيوطي رحمه الله: (فاعلموا رحمكم الله أن من أنكر كون حديث النبي صلى الله عليه وسلم قولاً كان أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول حجة كفر وخرج عن دائرة الإسلام وحشر مع اليهود والنصارى أو مع من شاء الله من فرق الكفرة).(٤)

---

(١) إعلام الموقعين – ابن قيم الجوزية – ١/ ١٤٦.

(٢) المحلى – ابن حزم – ١/ ١٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) مفتاح الجنة – السيوطي – ١/ ٥.

فكـيف إذاً بمـن رد عشرات بل مئات النصوص النبوية الصحيحة الواردة في فضل الصحابة ومناقبهم وعدالتهم وحجيتهم في الدين، سبحانك هذا بهتانٌ عظيم.

إن الذين يطعنون في حجية الصحابة وعدالتهم في مسائل العقيدة وأصول الدين إنما يطعـنون عـلى الحقيقة في كتاب الله عز وجل وفي سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، إنهم يطعنون في دين الإسلام، ويتسترون وراء ما يدعونه من البحث العلمي المجرد والفكر المتحرر والنزاهة العلمية وتطبيق الجرح والتعديل على كل الرواة للحديث دون استثناء وغـير ذلـك مـن الـترهات والشبهات والشهوات، في حين إن حقيقة مرادهم تقويض أركـان الإسـلام ودعـائم الإيـمان من داخل، ولولا الحاجة إلى التحذير منهم لما انشغل المرء بشيء من شبهاتهم، ولكن الحال كما قال الإمام السيوطي رحمه الله:

(اعلموا يرحمكم الله أن من العلم كهيئة الدواء، ومن الآراء كهيئة الخلاء لا تُذكر إلا عـند داعـية الضرورة، وأن مما فاح ريحه في هذا الزمان وكان دارساً بحمد الله تعالى منذ أزمـان، وهـو أن قائلاً رافضياً زنديقاً أكثر في كلامه أن السنة النبوية والأحاديث المروية زادها الله علواً وشرفاً لا يُحتج بها وأن الحجة في القرآن خاصة).[1]

ولا يخفـى أن إنكـار حجية الصحابة وفضلهم بل رميهم بالفسق والكفر مما يُتوصل بـه إلى إنكار حجية السنة، وبالتالي تقويض أحد شطري الوحي، وتعطيل الشطر الآخر وهو القرآن، وذلك لتعذر العمل بالقرآن وحده.

---

(١) المصدر السابق.

وإن النظـر إلى مآلات هذا القول الباطل والرأي الباهت كفيلٌ بكشف عظم وخطر ما يترتب عليها، وهذا الذي جعل من دحض هذه الشبهات والشهوات مرادفاً للجهاد في سبيل الله أعني على ثغر العلم والكر على جيش العدو أعني عدو النفاق والزندقة.

■ **المبحث الرابع: وقوع الفرقة والتشرذم في الأمة.**

إن واقـع التـشرذم والتفرق قد ألَمَّ بالأمة المسلمة بعد وفاة نبيها صلى الله عليه وسلم بقلـيل، حـيث وقعـت الفتـنة الأولى وقُـتل أمـير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضـاه، ولا تـزال الأمـة تتجـرع مذاك كأس المرارة جراء الفرقة والتشرذم والشقاق فيها، ولا يخفى أن هذا الافتراق والتشرذم الذي وقع في الأمة كان له شقان؛ شقٌّ علمي اعتقادي وشقٌّ عملي حسي.

وإن الـشق العلمي الاعتقادي يتمثل في الأصول الباطلة التي افترق بها أهل الأهواء والـبدع عـن جـادة الحـق وسـبيل رسـول الله صلى الله عليه وسلم، ثم ترتب الافتراق العملي الحسي عليه. ولقد كان هذا الافتراق العلمي قائماً على التأويل الفاسد للنصوص الـشرعية بعـيداً عن منهج رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي علمه للصحابة وطبقه الـصحابة والتـزموه علـماً وعملاً. وهذا مما حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم منه ألا وهو أهل التأويل الفاسد.

فعـن أم المؤمنـين عائشة رضي الله عنها قالت[1]: (تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم هـذه الآيـة: ﴿هُـوَ الَّـذِيَ أَنـزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَـشَابِهَاتٌ فَأَمَّـا الَّـذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَآءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِ

---

(١) سبق تخريجه.

وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧]، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم).

كما حذر النبي صلى الله عليه وسلم من وقوع هذا الاختلاف ونبه على طريق النجاة منه وهو التزام طريق الصحابة ومنهج الخلفاء الراشدين، ففي حديث العرباض بن سارية: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».[1]

ولقد وقع هذا الذي حذر منه الرسول صلى الله عليه وسلم ووردت بعض الآثار عن السلف رضوان الله عليهم تؤكد طبيعة الخلل المفضي إلى الافتراق.

فعن إبراهيم التيمي قال:

(خلا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذات يوم يحدث نفسه، فأرسل إلى ابن عباس فقال: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وكتابها واحد وقبلتها واحدة؟ فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين إنا أُنزل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيم أنزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يعرفون فيم نزل، فيكون لكل قومٍ فيه رأي، فإذا كان

---

(١) سبق تخريجه.

لكل قوم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا. فزبره عمر وانتهره، فانصرف ابن عباس، ثم دعاه بعد فعرف الذي قال، ثم قال: إيه، أَعِد علَي).[1]

والمقصود أن نصوص الوحيين محفوظة، وإنما ينشأ الاختلاف والافتراق عن الزيغ في فهمها وتفسيرها وتأويلاها، فمهما التزمنا طريق الصحابة ومنهج السلف في فهم نصوص كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم كنا متابعين لهم بإحسان سائرين على نهج عباد الرحمن، ومهما ابتغينا التأويل الفاسد والتفسير بالهوى كنا متابعين لوحي إبليس سائرين على نهج أولياء الشيطان، والذي نقوله باختصار أن الحجة في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما فهمه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعملوا به، فهم أعلم بمراد الله وبمراد رسول الله صلى الله عليه وسلم منّا.

قال الإمام البربهاري رحمه الله: (فمن زعم أنه قد بقي شيء من أمر الإسلام لم يكفوناه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كذَّبهم، وكفى بهذا فرقةً وطعناً عليهم).[2]

وقال الإمام الآجري رحمه الله: (فلو فعل إنسان فعلاً كان له فيه قدوة بأحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان على الطريق المستقيم، ومن فعل فعلاً يخالف فيه الصحابة فنعوذ بالله منه ما أسوأ حاله).[3]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) شرح السنة البربهاري ١/ ٦٨.

(٣) الشريعة الآجري ١/ ٤٣٥.

والحاصل من هذا أن من أنكر حجية الصحابة فإنه لن يكون ممن يتأسى بهم ويسير على سننهم، وقد دلت النصوص على أن من لم يتبع سبيل الصحابة فإنه واقع في الزيغ لا محالة، وإن ذلك هو سبيل الفرقة والشقاق، كما قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى: (سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمر من بعده سنناً، الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله، ليس لأحد تغييرها ولا تبديلها ولا النظر في شيء مما خالفها، من عمل بها مهتد، ومن انتصر بها منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً)[1]، نسأل الله العصمة من الزلل والتوفيق لمتابعة الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته في القول والعمل.

- **المبحث الخامس: انقطاع الشريعة.**

إن الصحابة رضوان الله عليهم هم صلة الوصل بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين الأمة من بعده، فهم الذين حملوا الشريعة كاملةً عنه صلى الله عليه وسلم قرآناً وسنة، وهم الذين نقلوا ذلك إلى من بعدهم، وليس من طريق ولا واسطة بيننا وبين الشريعة قرآناً وسنةً إلا عن طريقهم، فالطعن في حجيتهم وإنكار عدالتهم وعدم الاحتجاج بهم في نقل الدين نصاً وفهماً حقيقته قطع لاتصال سلسلة العلم بالشريعة، وحقيقة هذا وأد الدين وانحصاره في العهد النبوي، وهذا مناقض لعالمية رسالة الإسلام وختم النبوة بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم، وأي فساد على الدين بل على العالم أجمع أشد من فساد هذا القول وبطلانه.

---

(١) سبق تخريجه.

ومما يوضح هذا اللازم الباطل لمنكري حجية الصحابة وفضلهم ويتبين به المقصود قول أبي زرعة الرازي رحمه الله: (إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى وهم زنادقة).[1]

وما نقله الإمام السيوطي رحمه الله عن إمام الحرمين قال: (والسبب في عدم الفحص عن عدالتهم أنهم حملة الشريعة، فلو ثبت توقف في روايتهم لانحصرت الشريعة على عصره صلى الله عليه وسلم ولما استرسلت سائر الأعصار).[2]

إن حال هؤلاء حال من يريد أن يفطم نفسه عن معين النبوة ليشرع بداعية هواه ويعبد الله بزعمه عن طريق الكشف والإلهام، حاله كحال عباد النصارى ممن توحي إليهم شياطينهم وهم يزعمون أنهم يتلقون الوحي عن الله، وهكذا كان حال بعض غلاة التصوف وملاحدته الذين كانوا يتنكرون لا للصحابة فحسب بل وللسنة أجمع، فينكبون على كتب السنة يغسلونها بالماء أو يدفنونها أو يحرقونها مدعين اكتفاءهم بالكشف واستغناءهم عن السنة وهدي الصحابة، وتأمل كلام ابن الجوزي رحمه الله يعيب وينكر على بعض غلاة الصوفية ممن كانوا يرمون بكتب الحديث في البحر أو يدفنونها استغناءً – بزعمهم – بالعمل عن العلم وبأحوالهم عن سنة رسول الله صلى

(١) الكفاية في علم الرواية- الخطيب البغدادي ١/ ٤٩.

(٢) تدريب الراوي السيوطي ٢/ ١٩٠.

الله عليه وسلم: (فإذا كانت الصحابة قد روت السنة وتلقاها التابعون وسافر المحدثون وقطعوا شرق الأرض وغربها لتحصيل كلمة من ههنا وكلمة من ههنا، وصححوا ما صح وزيفوا ما لم يصح، وجرحوا الرواة وعدلوا وهذبوا السنن وصنفوا، ثم يأتي من يغسل ذلك فيضيع التعب ولا يُعرف حكم الله في حادثة فما عوندت الشريعة بمثل هذا).[1]

هكذا تتضح بعض معالم الفساد والبطلان التي ترتسم بها طريق منكري حجية الصحابة رضوان الله عليهم الطاعنين في عدالتهم الخائضين في أعراضهم السالقين لهم بألسنتهم، وهي لوازم يكفي ما في واحدها من البطلان للدلالة على فحش هذا القول وخبث غرض قائله، فينبغي على المسلم الكيس الفطن أن يتنبه لهذا الخطر ولعواقب هذا القول الباطل، وليكن المسلم الفطن على بينة ومعرفة بمكانة الصحابة الكرام من الدين، وليعلم أنهم حملة الشريعة وناقلوها العدول، لا يضر ما قد يكون تلبس به بعضهم من معصية أو خطأ فإن شهادة الله تعالى بالعدالة في نقل الشريعة ليس فوقها شيء.

قال الإمام السخاوي رحمه الله: (قال ابن الأنباري: وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف البحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية، إلا إن ثبت ارتكاب قادح ولم يثبت ذلك ولله الحمد).[2]

---

(١) تلبيس إبليس ابن الجوزي ١/ ٣٣٤.

(٢) فتح المغيث السخاوي ٣/ ١١٥.

إن ما تقدم من اللوازم الفاسدة لإنكار حجية الصحابة ليقوم دليلاً بنفسه على وجوب الاحتجاج بهم في مسائل العقيدة والدين، فكيف وقد وردت في تقرير هذه المسألة عشرات بل مئات النصوص الشرعية الصحيحة قرآناً وسنةً، إن من يكابر في هذه المسألة إذاً لا خلاق له في هذا الدين، ولا عليه أن يتخير لنفسه من أي الأديان الباطلة شاء، فإنه وأهل هذه الأديان في اتباع الهوى والباطل وجحود الهدى والحق سواء.



الفصل الثاني:

وسائل التصدي

لخطر إنكار حجية الصحابة ، وفيه :

▪ المبحث الأول:

الوسائل المتعلقة بعامة المسلمين.

▪ المبحث الثاني:

الوسائل المتعلقة بطلاب العلم والعلماء.



▪ المبحث الأول: الوسائل المتعلقة بعامة المسلمين.

لقد تبين مما تقدم عِظم مكانة الصحابة رضوان الله عليهم من الدين، وتبين بما لا يدع مجالاً للشك مدى خطورة الطعن في عدالتهم وحجيتهم في تقرير مسائل أصول الدين وأدلتها، فإذا أمعنا في واقع الجفوة والغفلة الحاصلة اليوم بين عامة المسلمين من جهة وجيل الصحابة خير هذه الأمة ومن سار على أثرهم بإحسان من التابعين وتابعي التابعين من سلف هذه الأمة من جهةٍ أخرى، ظهرت الحاجة الماسة إلى إعادة توعية المسلمين تجاه مكانة الصحابة رضوان الله عليهم وعدالتهم وحجيتهم في مسائل أصول الدين التي يدور حول محورها اجتماع الأمة ويدور حول محاور ما خالفها الفرقة والتشرذم الأليم الذي تعيشه الأمة اليوم.

ولهذا أرى من تمام البحث أن أستعرض بعض الوسائل المساعدة على التصدي لخطر إنكار حجية الصحابة على الدين وعلى الأمة المسلمة، وفيما يلي بعض الوسائل المتعلقة بتوعية عامة المسلمين تجاه الصحابة رضوان الله عليهم وأعني بها ما يجب على العلماء وطلاب العلم أن يتوجهوا به في خطابهم إلى العامة لتقرير أهمية ومكانة وفضل وسابقة الصحابة في هذا الدين.

➢ المطلب الأول: نشر الوعي بمكانة الصحابة وفضلهم:

إن أول ما يتوجه به نحو عامة المسلمين اليوم الاهتمام بتعريفهم بمكانة الصحبة وفضلها وسابقة أهلها وما لهم من ميزة لا يدانيهم فيها أحد من الخلق خلا الرسل والأنبياء، لا سيما وأن الجفوة بين خلف هذه الأمة وسلفها باتت مستحكمة، وأن الهوة بينهما باتت سحيقة، بسبب الجهل والغفلة من جهة وبسبب سيل الشبهات والشهوات

الـذي يـنهال عليها مِن قِبل المشككين من جهة أخرى، ونحن إذا غضضنا الطرف عن ذكـر أولـئك الذين لا يتورعون عن كيل الشتائم وأقذع السباب للصحابة ولا يرعوي أحـدهم عـن التـبرؤ مـنهم ومباينة طريقهم بل وقذفهم بالفسق والجهل والكفر دأبهم دأب سـلفهم مـن أهـل الأهـواء والـبدعة الذين يتبرأون من الصحابة ويرمونهم بما لا يـرمون بـه الـيهود والنـصارى نـسأل الله السلامة والعافية، أقول إذا تجاوزنا هذه الفئة المنحـرفة، فإنـك قـد تجول بناظريك فإذا بك ترى المسلم اليوم يتكلم عن الصحابي إذا ذكـر اسـمه وكأنه يتكلم عن أي فرد من آحاد المسلمين، فلا تراه يقر له بمنزلة ولا تراه يعترف له بفضل وسابقة، والمحسن منهم من تراه ينتشي لتلك المرحلة التاريخية دون أن يتلمس لنفسه فيها قدوةً أو يتحرى لها متابعةً، بل يَجِدُّ في أن يستقل لنفسه في خط طريق لـه تحت مظلة الإسلام وهو لا يشعر أن الطريق الذي يخلو من صحابي يتأسى به طريق موحش وعاقبته غير محمودة.

فلـما كـان حـال كثـيرٍ مـن الأمـة اليوم هكذا إلا من رحم الله كان لزاماً أن نعود إلى توعـية الأمـة بما للصحبة من شرف وسؤدد ومكانة لا يدانيها عمل عامل منا مهما بلغ، وفيما يلي بيان طرف من ذلك، رب يسر وأعن:

*** أولاً: بركة الصحبة والرؤية.**

إن هـذه الخـصلة التي خص الله تعالى بها صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم لن يدانـيهم فـيها أحـد من الناس، وكفى برؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم والإيمان به سبيلاً إلى الخير والشرف والسؤدد، وكفى به سبقاً وفضلاً أن يختار الله تعالى المرء لشرف صحبة خاتم الأنبياء، وهاك بعض الآثار التي تبين هذا المعنى:

عـن أبي سـعيد الخـدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يأتي على الناس زمان يغـزو فـئام[1] مـن الـناس فـيقال لهـم: فـيكم من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فـيقولون: نعـم، فيُفـتح لهـم، ثـم يغـزو فـئام من الناس فيقال لهم: فيكم مَن رأى مَن صـحب رسـول الله صـلى الله عليه وسلم؟ فيقولون: نعم، فيُفتح لهم، ثم يغزو فئام من الـناس فـيقال لهم: هل فيكم مَن رأى مَن صحب مَن صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون: نعم فيُفتح لهم».[2]

فتأمل كيف نوه رسول الله صلى الله عليه وسلم بفضل الصحبة وبركة رؤيا الرسول صـلى الله علـيه وسـلم، وكـيف فـتح الله تعـالى على المجاهدين في سبيله ببركة من رأى رسـول الله صلى الله عليه وسلم، وليس هذا الفضل لأحد غير صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولقـد صـدَّر الإمـام الـبخاري رحمه الله كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسـلم في صحيحه بهذا الحديث[3]، ثم تلاه بحديث: «خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم ثـم الـذين يلونهم»[4]، فكان اقتران ذكر حديث الرؤية وحديث الخيرية مشعراً بموجب هـذا الفـضل العظيم الذي جعل الله تعالى به قرن الصحابة خير قرون هذه الأمة، وهذا

---

(١) **فئام**: الجماعة الكثيرة من الناس. (لسان العرب ١٢/ ٤٤٨).

(٢) صـحيح مـسلم كـتاب فـضائل الـصحابة باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم- حديث: (٢٥٣٢).

(٣) صحيح البخاري كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حديث: (٣٦٤٩).

(٤) المصدر السابق حديث: (٣٦٥٠).

الفـضل يـشمل الـصحابة عـلى وجـه الإجمـال فيدخلون فيه جميعاً، وهذا من دقيق فقه الإمـام الـبخاري رحمـه الله حيث صَدَّرَ الحديث عن فضائل الصحابة بما يشملهم جميعاً وقـرن بـين ضابط الصحبة وهو الرؤية وبين موجبها وهو الفضل الذي لا يدانيهم فيها أحد من هذه الأمة.

أخـرج الإمام الآجري رحمه الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «لا تسبوا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، فلمقام أحدهم ساعة – يعني مع رسول الله صلى الله عليه وسلم – خير من عمل أحدكم عمره».[1]

أخـرج اللالكائـي عن عبدوس بن مالك العطار: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقـول بعـد أن ذكـر فـضل أبي بكـر وعمـر وعثمان وعلي وأصحاب الشورى رضي الله عـنهم: «... ثـم أفـضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول الله القرن الذي بُعث فيهم، كـل مـن صـحبه سنةً أو شهراً أو يوماً أو ساعةً أو رآه فهو من أصحابه، له من الصحبة عـلى قـدر ما صحبه وكانت سابقته معه وسمع منه ونظر إليه نظرة، فأدناهم صحبةً هو أفـضل مـن القرن الذين لم يروه ولو لقوا الله بجميع الأعمال، كان هؤلاء الذين صحبوا النبـي صـلىالله عليه وسلم ورأوه وسمعوا منه ومن رآه بعينه وآمن به ولو ساعة أفضل بصحبته من التابعين ولو عملوا كل أعمال الخير».[2]

---

(١) الشريعة ـ الآجري ـ ١/ ٧١٥، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧/ ١٣٢٣).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة ـ اللالكائي ـ ١/ ١٨٠ .

حكى الإمام ابن قيم الجوزية عن أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني من كتابه في السنة: (وكل من صحبه ولو ساعة أو رآه ولو مرة فهو بذلك أفضل من التابعين، والكف عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بخير ما يُذكرون به، وأنهم أحق أن تُنشر محاسنهم ونلتمس لهم أفضل مخارجهم ونظن بهم أحسن المذاهب).[1]

*** ثانياً: سبق الصحابة إلى أعلى المنازل.**

فالمنازل ثلاثة، منزلة الهجرة، ومنزلة النصرة وكلاهما حصر على الصحابة رضوان الله عليهم، والثالثة منزلة المتابعة والاستغفار والترضي عليهم، وهي التي بقيت للخلف من هذه الأمة، وهاك بعض الآثار في هذا المعنى:

عن طلحة بن مصرف عن مصعب بن سعد قال: (الناس على ثلاث منازل، فمضت منزلتان وبقيت واحدة، فأحسن ما أنتم كائنون عليه أن تكونوا على التي بقيت، قال: ثم قرأ ﴿لِلْفُقَرَاء الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللهِ وَرِضْوَاناً وَيَنصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨]، هؤلاء المهاجرون وهذه منزلة، ثم قرأ ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]، قال: هؤلاء الأنصار وهذه منزلة قد مضت، ثم قرأ ﴿وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلّاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، قد مضت

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية ابن قيم الجوزية ١/ ٨٦.

هاتـان وبقـيت هـذه المنزلة، فأحسن ما أنتم كائنون عليه أن تكونوا بهذه المنزلة التي قد بقيت، يقول: أن تستغفروا لهم).(١)

وهـذا كله مصداق الآية الكريمة: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْـمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّـذِينَ اتَّـبَعُوهُم بِإِحْـسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عَـنْهُمْ وَرَضُـواْ عَـنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وروى الإمـام الآجري بسنده عن إبراهيم بن سعد الجوهري قال: حدثنا أبو أسامة قـال: سـمعته وقـيل لـه: أيهـما أفـضل معاوية أو عمر بن عبد العزيز؟ فقال: أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يُقاس بهم أحد.(٢)

قـال أبو بكر الطمستاني: (الطريق واضح والكتاب والسنة قائم بين أظهرنا، وفضل الصحابة معلومٌ لسبقهم إلى الهجرة ولصحبتهم).(٣)

*** ثالثاً: حب الصحابة طريق الهداية.**

وعـلى هـذا كان فهم سلف الأمة من التابعين وتابعيهم بإحسان، وهو ما دلت عليه نـصوص القـرآن والـسنة، فلقد تقدم معنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن حب الأنصار بالإيمان وبغضهم بالنفاق،وفيما يلي بعض الآثار في هذا المعنى:

---

(١) شرح أصول اعتقاد اهل السنة والجماعة اللالكائي ٧/ ١٣٢٥(رقم ٢٣٥٤).

(٢) الشريعة الآجري ١/ ٧٠١.

(٣) الاعتصام الشاطبي ١/ ٧٧، وحلية الأولياء ١٠/ ٣٨٢.

عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن امرأة من الأنصار أتت النبي صلى الله عليه وسلم معها أولادها فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده إنكم لأحب الناس إلي» قالها ثلاث مرار.[1]

روى الإمام الآجري رحمه الله عن أيوب السختياني أنه قال: (من أحب أبا بكر فقد أقام الدين، ومن أحب عمر فقد أوضح السبيل، ومن أحب عثمان فقد استنار بنور الله عز وجل، ومن أحب علياً فقد استمسك بالعروة الوثقى، ومن قال الحسنى في أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فقد برئ من النفاق).[2]

وهذا المعنى في غاية الحسن؛ فإن أبا بكر الصديق رضي الله عنه أقام الدين حين جاهد أهل الردة في حروب الردة، ولولا أن نصر الله تعالى به الدين يومئذ لحصلت في الدين ثلمة لا تلتئم أبداً، وإن عمر الفاروق رضي الله عنه كان مُحَدَّث هذه الأمة قد أجرى الله تعالى الحق على لسانه وقلبه فأوضح الله به السبيل، وعاشت الإنسانية في عهد خلافته ما لم تعش مثلها في تاريخها، وأما عثمان رضي الله عنه فذو النورين الذي جمع الله تعالى له بنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجمع به الأمة على المصحف الإمام فصان الأمة عن الاختلاف في كتاب الله تعالى فرضي الله عنه وأرضاه، وأما أمير المؤمنين علي رضي الله عنه فقد كان قوالاً للحق لا يخاف في الله لومة لائم أقام سيف الحق لنصرة كلمة الحق مهما كان، وجعل الله تعالى من صلبه من يصلح بين فئتين

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم، حديث: (٦٦٤٥).

(٢) الشريعة، الآجري، ١/ ٦٤٦.

عظيمتين من المؤمنين، وأما كافة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم حملة الدين وورثة النبوة، من سلم قلبه لهم سلم للإيمان، ومن خاض فيهم أسلمه الله تعالى للنفاق، وهذه هي مكانة أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم.

عن شقيق بن عبد الله قال: (حب أبي بكر وعمر ومعرفة فضلهما من السنة).[1]

قال الإمام الآجري رحمه الله: أنشدنا أبو بكر بن أبي الطيب لبعضهم:

إني رضيت علياً قدوةً علماً   كما رضيت عتيقاً صاحب الغار

وقد رضيت أبا حفص وشيعته   وما رضيت بقتل الشيخ في الدار

كل الصحابة عندي قدوة علم   فهل عليَّ بهذا القول من عار

إن كنت تعلم أني لا أحبهمُ   إلا لوجهك، فاعتقني من النار[2]

*** رابعاً: الصحابة هم أعلم هذه الأمة، وهم نقلة ميراث النبوة إلى باقي الأمة.**

لا يخفى أن الصحابة رضوان الله عليهم هم الذين حملوا العلم النبوي وبلغوه من بعدهم، وقد بشرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه المهمة العظيمة كما تقدم في الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تسمعون ويُسمع منكم، ويُسمع ممن يسمع منكم»[3].

ولا شك أن هذه البشارة العظيمة لا تليق إلا بمن ينتصب أهلاً لهذه المهمة الشاقة، ولقد كان الصحابة رضوان الله عليهم نعم حملة هذا الميراث النبوي كما تقدم معنا في

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة اللالكائي ٧/ ١٣١١ (رقم ٢٣١٩).

(٢) الشريعة الآجري ١/ ٤٦٦.

(٣) سبق تخريجه.

مباحث هذه الرسالة، وكانوا مصداق حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن مثل ما بعثني الله عز وجل من الهدى والعلم كمثل غيثٍ أصاب أرضاً؛ فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكان منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا منها وسقوا ورعوا، وأصاب طائفة منها أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأً، فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه بما بعثني الله به فعلِم وعلَّم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به»[1]، ولا شك أن الصحابة كانوا من الطائفة الأولى التي انتفعت وتعلمت وعلَّمت من بعدها، وفيما يلي بعض كلام أهل العلم في هذه المسألة:

عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: «من كان مستنَّاً فليستن بمن قد مات، أولئك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم،كانوا خير هذه الأمة؛ أبرها قلوباً وأعمقها علماً وأقلها تكلفاً، قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم ونقل دينه، فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم، فهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كانوا على الهدى المستقيم».[2]

---

(١) صحيح مسلم كتاب الفضائل باب بيان مثل ما بعث النبي صلى الله عليه وسلم من العلم والهدى – حديث: (٢٢٨٢).

(٢) حلية الأولياء الأصبهاني ١/ ٣٠٥-٣٠٦، وأخرجه المقرئ عن ابن مسعود يقول: « من كان منكم مؤتسياً فليأتس بأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً وأعمقها علماً وأقلها تكلفاً وأقومها هدياً وأحسنها أخلاقاً، اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، فإنهم كانوا على هدى مستقيم» =

قال ابن قيم الجوزية ونقل كلام جمعٍ من العلماء رحمة الله على الجميع: (والعلم إنما انتشر في الآفاق عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهم الذين فتحوا البلاد بالجهاد والقلوب بالقرآن، فملؤا الدنيا خيراً وعلماً، والناس اليوم في بقايا آثار علمهم).

قال الشافعي في رسالته وقد ذكر الصحابة فعظمهم وأثنى عليهم ثم قال: وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا، ومن أدركنا ممن نرضى أو حكي لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلموا فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا، أو قول بعضهم إن تفرقوا، وكذلك نقول ولم نخرج من أقاويلهم كلهم. وقال: وقد أثنى الله على الصحابة في التوراة والإنجيل والقرآن، وسبق لهم على لسان نبيهم صلى الله عليه وسلم من الفضل ما ليس لأحد بعدهم.

وقال أبو حنيفة: (إذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن الصحابة نختار من قولهم ولم نخرج عنه).

وقال ابن القاسم: (سمعت مالكاً يقول: لما دخل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الشام نظر إليهم رجلٌ من أهل الكتاب فقال: ما كان أصحاب عيسى بن مريم الذين قُطعوا بالمناشير وصُلبوا على الخشب بأشد اجتهاداً من هؤلاء[1]، وقد شهد لهم

= رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم، وأورده أبو القاسم الأصبهاني في الحجة. [أحاديث في ذم الكلام وأهله- ٤/ ٢٨٨].

(١) ذكر هذا القول عن ابن القاسم عن مالك رحمهم الله الحافظ ابن عبد البر. (الاستيعاب ١/ ١١).

الصادق المصدوق الذي لاينطق عن الهوى بأنهم خير القرون على الإطلاق، كما شهد لهم ربهم تبارك وتعالى بأنهم خير الأمم على الإطلاق، وعلماؤهم وتلاميذهم هم الذين ملاؤا الأرض علماً؛ فعلماء الإسلام كلهم تلاميذهم).[1]

فالصحابة رضوان الله عليهم هم صلة الوصل بيننا وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم، من قطعها فقد قطع ما بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن وصلها وصل ما بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم، فليتأمل المسلم هذا ثم ليختر لنفسه طريقاً.

*** خامساً: الصحابة هم طريق اجتماع الأمة.**

إن اجتماع الأمة على المنهج العقدي العلمي والمنهج الحسي العملي يمثل أحد أهم مقاصد الشريعة، بل إن الله تعالى قد امتن على الصحابة بهذه النعمة فقال: ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣]. فنعمة الاجتماع على الهدى والجماعة لم تتم بكاملها إلا للصحابة رضوان الله عليهم، لا سيما في عهد الخلفاء الراشدين حيث كان العلم والحكم مجتمعين، ثم تفرقت الأهواء بالأمة بسبب مخالفة سنن الصحابة رضوان الله عليهم، وقد تكرر مراراً أمر النبي صلى الله عليه وسلم بملازمة هدي الصحابة الخلفاء الراشدين المهديين عند نشوب الاختلاف لأن سبيلهم سبيل الاجتماع وسبيل غيرهم سبيل الفرقة والضياع، وفيما يلي بعض أقوال أهل العلم التي تؤكد ما ذكرناه:

---

(١) هداية الحيارى ابن قيم الجوزية ١/ ١٢٦.

١. قال الإمام البربهاري رحمه الله: (والأساس الذي بنينا عليه الجماعة هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم رحمهم الله أجمعين، وهم أهل السنة والجماعة، والجماعة ما اجتمع عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان).[1]

٢. وقال أبو إسحاق: سألت الأوزاعي فقال: (اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح فإنه يسعك ما وسعهم، ولو كان هذا - يعني ما حدث من البدع - خيراً ما خُصصتم به دون أسلافكم، فإنه لم يدخر عنهم خير خُبئ لكم دونهم لفضل عندكم، وهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم وبعثه فيهم ووصفهم به فقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّآءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللهِ وَرِضْوَاناً﴾ [الفتح: ٢٩]).[2]

ويؤكد هذا المعنى أيضاً ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي بردة عن أبيه قال: «صلينا المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قلنا لو جلسنا حتى نصلى معه العشاء، قال: فجلسنا، فخرج علينا فقال: ما زلتم ها هنا؟ قلنا: يا رسول الله صلينا معك المغرب ثم قلنا نجلس حتى نصلى معك العشاء. قال: أحسنتم أو أصبتم، قال: فرفع رأسه إلى السماء وكان كثيراً مما يرفع رأسه إلى السماء فقال: النجوم أمنةٌ للسماء، فإذا

---

(١) شرح السنة البربهاري ١/ ٣٨.

(٢) ذم التأويل ابن قدامة المقدسي ١/ ٣٤.

ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون».[1]

قال الإمام النووي رحمه الله: (قوله صلى الله عليه وسلم «وأصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون» معناه من ظهور البدع والحوادث في الدين، والفتن فيه).[2]

ولا سبيل اليوم إلى الاجتماع إلا باتباع سنن الصحابة في العلم والعمل، وقد روى ابن الجوزي بسنده عن أبي العالية قال: (عليكم بالأمر الأول الذي كانوا عليه قبل أن يفترقوا) قال عاصم: فحدثت به الحسن قال: قد نصحك والله وصدقك.[3]

*** سادساً: من فضائل الصحابة ما وقع لهم من الكرامات.**

إن مما يعين على تصور منزلة الصحابة عند الله عز وجل معرفة ما أدرك بعضهم من الكرامات والفضائل، وكان الصحابة رضوان الله عليهم يتبركون بهذه الكرامات والخوارق المعجزة التي يجريها الله تعالى لهم، لأنهم يرونها فضلاً من الله تعالى وأثراً من آثار الإيمان به وعلماً من أعلام نبوة قائدهم ورسولهم عليه أفضل الصلاة والسلام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فأولياء الله المتقون هم المقتدون بمحمد صلى الله عليه وسلم، فيفعلون ما أمر به، وينتهون عما زجر عنه، ويقتدون به فيما بين لهم أن يتبعوه فيه، فيؤيدهم بملائكته وروح منه، ويقذف الله في قلوبهم من أنواره، ولهم

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم – النووي – ٦/ ٦٦.

(٣) تلبيس إبليس – ابن الجوزي – ١/ ١٦.

الكـرامات التـي يكرم الله بها أولياءه المتقين، وخيار أولياء الله كراماتهم لحجةٍ في الدين أو لحاجـة بالمـسلمين كما كانت معجزات نبيهم صلى الله عليه وسلم كذلك)[1]، وهكذا كانوا رضوان الله عليهم، وأنا أذكر هنا بعض هذه النماذج من كراماتهم وتشريفاتهم على سبيل المثال لا على سبيل الاستيعاب:

عـن عـبد الله بـن مـسعود رضي الله عنه قال: (كنا نعد الآيات بركة، وأنتم تعدونها تخـويفاً، كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فقلَّ الماء فقال: اطلبوا فضلة من مـاء. فجـاؤوا بإناء فيه ماء قليل، فأدخل يده في الإناء ثم قال: حي على الطهور المبارك والـبركة مـن الله. فلقـد رأيت الماء ينبع من بين أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل).[2]

عن سويد بن يزيد قال: (رأيت أبا ذر جالساً وحده في المسجد فاغتنمت ذلك فجلست إلـيه، فذكـرت لـه عـثمان فقـال: لا أقـول لعثمان أبداً إلا خيراً لشيء رأيته عند رسول الله، كنت أتبع خلوات رسول الله وأتعلم منه، فذهبت يوماً فإذا هو قد خرج فاتبعته فجلس في موضـع فجلـست عـنده فقـال: يا أبا ذر ما جاء بك؟ قال: قلت: الله ورسوله. قال: فجاء أبـو بكـر فـسلم وجلس عن يمين النبي فقال له: ما جاء بك يا أبا بكر؟ قال: الله ورسوله. قـال: فجاء عمر فجلس عن يمين أبي بكر فقال: يا عمر ما جاء بك؟ قال: الله ورسوله. ثم جـاء عـثمان فجلـس عـن يمـين عمر فقال: يا عثمان ما جاء بك؟ قال: الله ورسوله. قال: فتـناول النبـي سـبع حـصيات أو تـسع حـصيات فسبَّحن في يده حتى سمعت لهن حنيناً

---

(١) مجموع الفتاوى – ابن تيمية – ١١/ ١٥٢.

(٢) صحيح البخاري – كتاب المناقب – باب علامات النبوة في الإسلام – حديث: (٣٥٧٩).

كحنـين النحل، ثم وضعهن فخرِسن، ثم وضعن في يد أبي بكر فسبَّحن في يده حتى سمع لهن حنيناً كحنين النحل فوضعهن فخرسن، ثم تناولهن فوضعن في يد عمر فسبحن في يده حتـى سـمعت لهـن حنيـناً كحنـين النحل ثم وضعن فخرسن، ثم تناولهن فوضعن في يد عـثمان فسبحن في يده حتى سمعت لهن حنيناً كحنين النحل ثم وضعن فخرسن).[1] وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (وقد اشتهر تسبيح الحصى).[2]

وضـاف أبو بكر رضي الله عنه أضيافاً (فدعا بطعامٍ فأكل وأكلوا فجلعوا لا يرفعون لقمـةً إلا ربـا مـن أسـفلها أكثر منها، فقال: يا أخت بني فراس[3] ما هذا؟ فقلت: وقرة عينـي إنهـا الآن لأكثـرُ قـبلَ أن نأكـل، فأكلوا، وبعث بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر أنه أكل منها).[4]

---

(١) مسند البزار ٩/ ٤٣١(رقم ٤٠٤٠)، وقال: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا من حديث سـويد بـن يزيد عن أبي ذر، ورواه جبير بن نفير وزاد فيه جبير كلاماً ليس في حديث سويد، ولا نعلم رواه عن سويد غير الزهري، ولا رواه عن الزهري غير صالح بن أبي الأخضر، وصالح لين الحديث، وقد احتمل حديثه جماعة من أهل العلم وحدثوا عنه). (مسند البزار ٩/ ٤٣٢)، وقال الهيثمـي بعـد أن ذكر الحديث: (رواه البزار بإسنادين ورجال أحدهما ثقات وفي بعضهم ضعف. قلـت: وقـد تقـدم في الخلافـة لـه طـريق عن أبي ذر أيضاً، وقال الزهري فيها يعني الخلافة رواه الطبراني في الأوسط، وزاد في إحدى طريقيه: يسمع تسبيحهن من في الحلقة في كل واحد، وقال: ثم دفعهن إلينا فلم يسبحن مع أحد منا). [مجمع الزوائد ٨/ ٢٩٩].

(٢) فتح الباري ابن حجر ٧/ ٢٩٢.

(٣) ينادي امرأته رضي الله عنهما.

(٤) صـحيح الـبخاري كـتاب الأدب بـاب قول الضيف لصاحبه لا آكل حتى تأكل- حديث: (٦١٤١).

وفي مناقب أسيد بن حضير وعبَّاد بن بشر رضي الله عنهما أخرج البخاري عن أنس رضي الله عنه: «أن رجلين خرجا من عند النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة، وإذا نور بين أيديهما حتى تفرقا فتفرق النور معهما».[1]

وقرأ أسيد بن حضير القرآن من الليل فدنت الملائكة تسمع له، قال رضي الله عنه: (فرفعت رأسي إلى السماء فإذا مثل الظلة فيها أمثال المصابيح، فخرجتُ حتى لا أراها.[2] قال – رسول الله صلى الله عليه وسلم -: «وتدري ما ذاك؟» قال: لا. قال: «تلك الملائكة دنت لصوتك ولو قرأت لأصبحت ينظر الناس إليها لا تتوارى منهم»).[3]

عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كم من ضعيف متضعف ذي طمرين[4] لو أقسم على الله لأبر قسمه، منهم البراء بن مالك. فإن البراء لقي زحفاً من المشركين وقد أوجع المشركون في المسلمين فقالوا: يا براء إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنك لو أقسمت على الله لأبرك، فاقسم على ربك. فقال:

---

(١) صحيح البخاري كتاب مناقب الأنصار – باب منقبة أسيد بن حضير وعباد بن بشر حديث: (٣٨٠٥).

(٢) ذكر الحافظ ابن حجر رواية أخرى: (فقمت إليها فإذا مثل الظلة فوق رأسي فيها أمثال السُرُج، فعرجت في الجو حتى ما أراها). وهذه الرواية تبين ما جاء مختصراً في الحديث. (انظر: فتح الباري ١٠/ ٧٨).

(٣) صحيح البخاري كتاب فضائل القرآن باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن حديث: (٥٠١٨).

(٤) **الطمر**: الثوب الخَلَق. (النهاية في غريب الأثر ٣/ ١٣٨، ولسان العرب ٤/ ٥٠٣).

أقسمت عليك يا رب لما منحتنا أكتافهم، ثم التقوا على قنطرة السوس فأوجعوا في المسلمين فقالوا له: يا براء أقسم على ربك، فقال: أقسمت عليك يا رب لما منحتنا أكتافهم وألحقتني بنبيك صلى الله عليه وسلم، فمُنحوا أكتافهم وقُتل البراء شهيداً».[1]

فكان من كرامة الله تعالى لهذا الصحابي الجليل إبراره في قسمه على الله تعالى.

عن محمد بن المنكدر أن سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ركبت البحر فانكسرت سفينتي التي كنت فيها، فركبت لوحاً من ألواحها فطرحني اللوح في أجمة[2] فيها الأسد، فأقبل إلي يريدني فقلت: يا أبا الحارث، أنا مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فطأطأ رأسه وأقبل إلي فدفعني بمنكبه حتى أخرجني من الأجمة ووضعني على الطريق وهَمهَم، فظننت أنه يودعني فكان ذلك آخر عهدي به».[3]

وسمع أبو الدرداء وسلمان رضي الله عنهما تسبيح الصحفة وما فيها، فكان (أبوالدرداء إذا كتب إلى سلمان أو سلمان كتب إلى أبي الدرداء كتب إليه يُذكره بآية الصحفة، قال: وكنا نتحدث أنه بينما هما يأكلان من الصحفة فسبحت الصحفة وما فيها).[4]

---

(١) المستدرك على الصحيحين – الحاكم – ٣/ ٣٣١ (رقم ٥٢٧٤) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(٢) **الأجمة**: منبت الشجر كالغيضة، جمعها آجام. (لسات العرب – ١٢/ ٨).

(٣) المستدرك على الصحيحين – الحاكم النيسابوري – ٣/ ٧٠٢ (رقم ٦٥٥٠) وقال: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)، وقال الهيثمي: (رواه البزار والطبراني بنحوه، ورجالهما وثقوا). [مجمع الزوائد ٩/ ٣٦٦-٣٦٧]

(٤) حلية الأولياء – الأصبهاني – ١/ ٢٢٤.

عن أبي السفر قال: نزل خالد بن الوليد الحيرة على بني أم المرازبة فقالوا له: (احذر السم لا يسقيكه الأعاجم. فقال: إيتوني به، فأُتى منه بشيء فأخذه بيده ثم اقتحمه وقال: بسم الله فلم يضره شيئاً).[1]

١٠. وقالت بنت الحارث عن خبيب بن عدي رضي الله عنه لما كان أسيراً بمكة: (ما رأيت أسيراً قط خيراً من خُبيب، لقد رأيته يأكل من قطف عنب وما بمكة يومئذٍ ثمرة، وإنه لموثق بالحديد، وما كان إلا رزقٌ رزقه الله)، فخرجوا به من الحرم ليقتلوه فقال: (دعوني أصلي ركعتين ثم انصرف إليهم فقال: لولا أن تروا أن ما بي جزع من الموت لزدت، فكان أول من سن الركعتين عند القتل هو، ثم قال: اللهم أحصهم عدداً ثم قال:

ولست أبالي حين أُقتل مسلماً ... على أي شقٍ كان لله مصرعي
وذلك في ذات الإله وإن يشأ ... يبارك على أوصال شِلوٍ ممزع

ثم قام إليه عقبة بن الحارث فقتله).[2]

نعم، هؤلاء هم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، يكثر الله تعالى لهم الماء، ويسمعون تسبيح الطعام وهو يؤكل، ويسمع تسبيح الحصى في أيديهم، فرضي الله عنهم وأرضاهم، وجمعنا بهم مع نبينا صلى الله عليه وسلم في الفردوس الأعلى من الجنة، وأما من يشتمهم ويتنقصهم ويزهد في هؤلاء فنحن والله منه براء.

---

(١) فضائل الصحابة ـ أحمد بن حنبل ـ ٢/ ٨١٥، وقال الهيثمي رحمه الله: (رواه أبو يعلى والطبراني بنحوه وأحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح وهو مرسل ورجالها ثقات إلا أن أبا السفر وأبا بردة بن أبي موسى لم يسمعا من خالد والله أعلم). [مجمع الزوائد ـ ٩/ ٣٥٠].

(٢) صحيح البخاري ـ كتاب المغازي ـ باب غزوة الرجيع ـ حديث: (٤٠٨٦).

*** سابعاً: الصحابيات أفضل النساء.**

لم يكن فضل الصحابة رضوان الله عليهم ومكانتهم وخيريتهم مقتصرة على الرجال منهم دون النساء، ولئن كن النساء داخلات في كل نصوص الفضل الواردة في الصحابة قرآناً وسنةً، فإن ذكر شيء من خصوص فضلهن مما يؤكد هذا المعنى حتى لا يتوهم اقتصار الفضل والمكانة والخيرية على فئة من الصحابة دون غيرها.

وأذكر فيما يلي طرفاً يسيراً من فضائل نساء الصحابيات رضوان الله عليهن:

١. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أتى جبريل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «يا رسول الله هذه خديجة قد أتت معها إناء فيه إدام أو طعام أو شراب، فإذا هي أتتك فاقرأ عليها السلام من ربها ومني، وبشرها ببيت في الجنة من قَصَب لا صَخَب فيه ولا نَصَب».[١]

٢. عن المسور بن مخرمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «فاطمة بضعة مني، فمن أغضبها أغضبني»[٢]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «فاطمة سيدة نساء أهل الجنة».[٣]

---

(١) صحيح البخاري– كتاب مناقب الأنصار – باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم خديجة – حديث: (٣٨٢٠).

(٢) صحيح البخاري – كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم – باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم – حديث: (٣٧١٤).

(٣) صحيح البخاري – كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم – باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم – معلقاً بالجزم.

٣. حدث عمرو بن العاص رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيته فقلت: أي الناس أحب إليك؟ قال: عائشة؟ فقلت: من الرجال؟ قال: أبوها. قلت: ثم من ؟ قال: ثم عمر بن الخطاب، فعدَّ رجالاً».[١]

٤. عن صفية بنت شيبة قالت: بينما نحن عند عائشة قالت - وذكرت نساء قريش وفضلهن- فقالت عائشة: «إن لنساء قريش لفضلاً، وإني والله ما رأيت أفضل من نساء الأنصار أشد تصديقاً بكتاب الله ولا إيماناً بالتنزيل، لقد أُنزلت سورة النور ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ انقلب رجالهن إليهن يتلون عليهن ما أُنزل إليهن فيها، ويتلو الرجل على امرأته وابنته وأخته وعلى كل ذي قرابته ما منهن امرأة إلا قامت إلى مرطها[٢] المرحل فاعتجرت به تصديقاً وايماناً بما أنزل الله من كتابه، فأصبحن يصلين وراء رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح معتجرات[٣] كأن على رؤوسهن الغربان[٤]».[٥]

---

(١) المصدر السابق حديث: (٣٦٦٢).

(٢) **المرط**: الإزار. (فتح الباري (٩/ ٤٣٤).

(٣) **الاعتجار بالعمامة**: أن يلفها على رأسه ويرد طرفها على رأسه. (النهاية في غريب الأثر ٣/ ١٨٥).

(٤) **الغربان**: واحدها الغراب، شبهت الخُمُر في سوادها بالغربان(لسان العرب ١/ ٦٤٥)، وفيه وجه آخر: أنه إشارة إلى السكينة ، كما في الرواية عن أم سلمة رضي الله عنها «خرج نساء الأنصار كأن على رؤوسهن الغربان من السكينة وعليهن أكسية سود يلبسنها». (تفسير الصنعاني ٣/ ١٢٣).

(٥) تفسير ابن أبي حاتم ٨/ ٢٥٧٥، وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه مختصراً عن صفية بنت شيبة أن عائشة رضي الله عنها كانت تقول: [لما نزلت هذه الاية ﴿وَليَضرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ =

٥. عـن أنـس رضي الله عـنه قـال: قـال أبو بكر رضي الله عنه بعد وفاة رسول الله صـلى الله علـيه وسلم لعمر: «انطلق بنا إلى أم أيمن نزورها كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزورها. فلما انتهينا إليها بكت فقالا لها: ما يبكيك؟ ما عند الله خيرٌ لرسوله صلى الله عليه وسلم. فقالت: ما أبكي أن لا أكون أعلم أن ما عند الله خيرٌ لرسوله صلى الله علـيه وسـلم، ولكـن أبكـي أن الوحـي قـد انقطع من السماء، فهيجتهما على البكاء فجعلا يبكيان معها».[1]

فهـؤلاء هن نساء الصحابيات رضوان الله عليهن، ولم نذكر إلا طرفاً يسيراً جداً من النـصوص الـواردة فـيهن وفي فـضلهن، وهـن داخلات كما ذكرنا في نصوص الفضل العامة، فرضي الله عنهن وأرضاهن.

= عَلَى جُيُوْبِهِنَّ﴾ أخـذن أُزُرُهن فشققنها من قِبَل الحواشي فاختمرن بها]. (صحيح البخاري كـتاب التفـسير حديث (٤٧٥٩)، وقال الزيلعي رحمه الله: (ورواه ابن مردويه في تفسيره حدثنا عـبدالله بـن محمـد بن عيسى حدثنا أحمد ابن مهدي حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا داود بن عبد الرحمن حدثني عبد الله بن عثمان به، ورواه أيضا حدثنا عبد الله بن جعفر حدثنا عبد الله بن محمد بن سنان حدثنا أمية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع حدثنا روح بن القاسم عن عبد الله بن عثمان به)، ورواه أبو داود في سننه في اللباس مختصرا من حديث قرة بن عبد الرحمن ابن حيويل عن ابن شـهاب عـن عـروة عـن عائـشة قالـت يـرحم الله نساء المهاجرات الأول لما أنزل الله وليضربن بخمـرهن على جيوبهن شققن على مروطهن فاختمرن بها ،انتهى. ورواه البخاري في صحيحه في التفـسير معلقـا ولفظـه قـال أحمـد بن شبيب حدثنا أبي عن يونس قال ابن شهاب عن عروة عن عائشة فذكره. [تخريج الأحاديث والآثار ٢/ ٤٣٢].

(١) صحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أم أيمن - حديث: (٢٤٥٤).

هذا إذاً غيض من فيض من فضل الصحابة وسبقهم وخيريتهم وعدالتهم، وإن المرء ليأسف لما يراه اليوم من تلك الفجوة بين الأمة الإسلامية اليوم وبين خير القرون من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم أعلام الهدى وأمنة الأمة بعد نبيها صلى الله عليه وسلم، وإن من أمانة العلم والبلاغ عن الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم أن نعيد هذه المكانة إلى قلوب المسلمين كل المسلمين إذ لا مخرج للمسلمين اليوم مما نحن فيه من فرقة وضعف وتشرذم إلى بالالتفاف حول ذلك الجيل والائتساء بخير القرون والتمسك بالكتاب والسنة على هدي من فهم الصحابة وعملهم بهما، والله أعلم.

➢ **المطلب الثاني: بيان المعتقد الصحيح في الصحابة.**

لا يطالع المسلم متناً من متون العقيدة إلا ويجد فيه باباً معقوداً في المعتقد الصحيح تجاه الصحابة رضوان الله عليهم، وذلك لثبوت هذا الأمر في الكتاب والسنة من جهة، ولمخالفة أهل الأهواء والبدعة فيه من جهة أخرى، وأختصر هاهنا أنموذجاً من ذلك حيث قال الإمام ابن بطة العكبري رحمه الله في بيان معتقد أهل السنة والجماعة:

(ثم الإيمان والمعرفة بأن خير الخلق وأفضلهم وأعظمهم منزلة عند الله عز وجل بعد النبيين والمرسلين، وأحقهم بخلافة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق، وتعلم أنه يوم مات رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن على وجه الأرض أحق بالوصف الذي قدمنا ذكره غيره رحمة الله عليه، ثم من بعده على هذا الترتيب والصفة أبو حفص عمر بن الخطاب وهو الفاروق، ثم من بعدهما على هذا الترتيب والنعت عثمان بن عفان ذو النورين، ثم على هذا النعت والوصف من بعدهم أبو الحسن علي بن

أبي طالب صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عم خاتم النبيين صلوات الله عليه ورحمته وبركاته عليهم أجمعين فبحبهم وبمعرفة فضلهم قام الدين، وتمت السنة، وعدلت الحجة. ويشهد للعشرة بالجنة بلا شك ولا استثناء، وهم أصحاب حراء[1] النبي صلى الله عليه وسلم وأبوبكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح، فهؤلاء لا يتقدمهم أحد في الفضل والخير، ويشهد لكل من شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة. ويشهد لجميع المهاجرين والأنصار بالجنة والرضوان والتوبة والرحمة من الله،ويستقر علمك ويوقن قلبك أن رجلاً رأى النبي صلى الله عليه وسلم وشاهده وآمن به واتبعه ولو ساعة من نهار أفضل ممن لم يره ولم يشاهده ولو أتى بأعمال أهل الجنة أجمعين. ثم الترحم على جميع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم صغيرهم وكبيرهم وأولهم وآخرهم وذكر محاسنهم ونشر فضائلهم، والاقتداء بهديهم والاقتفاء لآثارهم، وأن الحق ما قالوه والصواب ما فعلوه).[2]

إن الموقف الاعتقادي من الصحابة رضوان الله عليهم يمثل إحدى مسائل الاعتقاد التي ضل فيها فريقان من الناس وهدى الله تعالى الثالث إلى طريق الحق بإذنه، ففريق

---

(١) أي: هم الذين كانوا على جبل حراء وتحرك بهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اثبت حراء إنه ليس عليك إلا نبي أوصدِّيق أوشهيد». (سنن أبي داود- كتاب السنة - باب في الخلفاء حديث: ٤٦٤٨).

(٢) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ابن بطة العكبري ١/ ٢٨٣-٢٩٢ باختصار يسير جداً.

ضـلَّ بغلـوه وإفـراطه في الصحابة حتى قالت السبئية[1] بألوهية علي بن أبي طالب تعالى الله عـن ذلـك، وفـريق ضل بتفريطه واستهانته بهم كما تقدم عن بعض رؤوس المعتزلة الـذين فـسقوا الـصحابة وغلاة الشيعة الذين كفّروا معظمهم، وفريق هداه الله تعالى لما اختُلف فـيه مـن الحق بإذنه فكانوا على منهج الوسطية والاعتدال لا إفراط ولا تفريط فهم أهل السنة والجماعة[2].

ولقـد أخـرج الإمام اللالكائي بسنده عن أبي مريم قال: سمعت علياً يقول: (يهلك فيَّ رجـلان؛ مفـرط في حبـي ومفرط في بغضي)[3]، وعقد رحمه الله باباً في سياق ما روي عـن النبـي صـلى الله علـيه وسـلم عـن الغلـو في الحـب والبغض في تفضيل الصحابة والاستغراق في الإطراء والذم لهم[4].

وفـيما يـلي أنقـل جملـة مـن الآثـار وأقـوال العلماء التي تبين لنا المسلك الصحيح في الاعـتقاد في الـصحابة رضـوان الله علـيهم بعـيداً عـن مـسالك الغلـو وتشعبات أهل الأهواء، عسى الله تعالى أن يوفقنا إلى الصواب ، رَبِّ يَسِّر وأَعِن:

---

(١) الـسبئية: فرقة غالية من فرق الرافضة، قال الملطي: (وهم أصحاب عبد الله بن سبأ، قالوا لعلي علـيه السلام: أنت أنت. قال: ومن أنا؟ قالوا: الخالق البارئ. فاستتابهم فلم يرجعوا، فأوقد لهم ناراً ضخمة وأحرقهم). [التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ١/ ١٨].

(٢) وسيأتي بيان هذا المعتقد في هذا المبحث.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة اللالكائي ٨/ ١٤٨٠(رقم ٢٦٨٠).

(٤) المصدر السابق ٨/ ١٤٧٧.

*** أولاً: اعتقاد فضل الصحابة وحبهم جميعاً دون غلو أو تفريط.**

إن حب الصحابة رضوان الله عليهم علامة الإيمان وبغضهم علامة النفاق، صح بذلك الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار»[1]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق، فمن أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله»[2]، وأنقل في هذا الموضع بعض الآثار وأقوال العلماء من سلف الأمة تبين موضع حب الصحابة من الإيمان:

١. عن شقيق عن عبد الله قال: (حب أبي بكر وعمر ومعرفة فضلهما من السنة)[3]، وكذلك رواه اللالكائي عن مسروق، وطاووس رحمة الله على الجميع.

٢. عن أبي زرعة الرازي يقول: سمعت قبيصة بن عقبة يقول: (حب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم سنة).[4]

٣. عن حماد بن سلمة قال: قال أيوب السختياني: (من أحب أبا بكر الصديق فقد أقام الدين، ومن أحب عمر فقد أوضح السبيل، ومن أحب عثمان فقد استنار بنور الدين، ومن أحب علي بن أبي طالب فقد استمسك بالعروة الوثقى، ومن قال الحسنى في أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فقد برئ من النفاق).[5]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) المصدر السابق ٧/ ١٣١٣.

(٥) المصدر السابق – ٧/ ١٣١٦.

٤. وعـن علي بن عبد الله بن جعفر المديني قال: (وإذا رأيت الرجل يحب أبا هريرة رضي الله عنه ويدعو له ويترحم عليه فارج خيره، واعلم أنه بريء من البدع).(١)

٥. قـال الإمـام أبو الحسن الأشعري رحمه الله: (وكل الصحابة أئمة مأمونون غير متهمـين في الدين، وقد أثنى الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم على جميعهم، وتعبدنا بتوقـيرهم وتعظـيمهم ومـوالاتهم والتـبري مـن كـل مـن ينقص أحداً منهم رضي الله عن جميعهم).(٢)

٦. قـال الإمـام أبـو جعفر الطحاوي رحمه الله: (ونحب أصحاب رسول الله صلى الله علـيه وسـلم، ولا نُفـرط في حـب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغـضهم، وبغـير الخـير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ، وبغضهم كفرٌ ونفاقٌ وطغيان).(٣)

٧. وقال الإمام البيهقي رحمه الله: (وإذا ظهر أن حب الصحابة من الإيمان، فحبهم أن يعتقد فضائلهم ويعترف لهم بها، ويعرف لكل ذي حق منهم حقه، ولكل ذي غنا في الإسـلام مـنهم غـناه، ولكـل ذي منـزله عـند رسـول الله صلى الله عليه وسلم منزلته، وينـشر محاسـنهم ويدعـو بالخـير لهـم ويقتدي بما جاء في أبواب الدين عنهم، ولا يتبع زلاتهم وهفواتهم).(٤)

---

(١) المصدر السابق ١/ ١٩١.

(٢) الإبانة أبو الحسن الأشعري -١/ ١٧٩.

(٣) العقيدة الطحاوية -١/ ٥٧.

(٤) شعب الإيمان البيهقي ٢/ ١٩٢.

٨. وذكر الإمام ابن قيم الجوزية نقلاً من رسالة السنة لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحي المزني الشافعي قوله فيها عن الصحابة رضوان الله عليهم: (... ويُقال بفضلهم، ويُذكرون بمحاسن أفعالهم، ويُمسك عن الخوض فيما شجر بينهم، وهم خيار أهل الأرض بعد نبيهم صلى الله عليه وسلم، اختارهم الله عز وجل وجعلهم أنصاراً لدينه، فهم أئمة الدين وأعلام المسلمين رضي الله عنهم أجمعين).[1]

٩. قال الإمام الغزالي رحمه الله: (وإعتقاد أهل السنة تزكية جميع الصحابة والثناء عليهم كما أثنى الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم عليهم).[2]

١٠. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ومن أصول السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع من فضائلهم ومراتبهم، فيفضلون من أنفق من قبل الفتح وهو صلح الحديبية وقاتل على من أنفق من بعده وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار، ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة كالعشرة وكثابت بن قيس بن شماس وغيره من الصحابة).[3]

فالحاصل من هذا كله أن حب الصحابة رضوان الله عليهم من الإيمان، بل هو علامة الإيمان، ولولا خشية الإطالة لنقلنا من النصوص الكثير الكثير في هذا المعنى، غير أن فيما تقدم غنية لمن رام وجه الحق، أما من غلب الحقد قلبه حتى ملأه سواداً فما تغن الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون.

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية ابن قيم الجوزية ١/ ٩٧.

(٢) قواعد العقائد الغزالي -١/ ٢٧٧.

(٣) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/ ١٠١ باختصار.

*** ثانياً: عدم اعتقاد العصمة لأحدهم.**

إن كـل مـا تقـدم ذكـره مـن نصوص وأدلة على عدالة الصحابة رضوان الله عليهم وفـضلهم لا يعنـي ادعـاء العصمة لأحد منهم، بل كلٌ يؤخذ منهم ويرد إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قـال ابن الأنباري: (وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف البحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية، إلا إن ثبت ارتكاب قادح ولم يثبت ذلك ولله الحمد).[1]

وقـال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وسائر أهل السنة والجماعة وأئمة الدين لا يعـتقدون عـصمة أحـدٍ مـن الصحابة ولا القرابة ولا السابقين ولا غيرهم[2]، بل يجوز عـندهم وقـوع الذنـوب مـنهم، والله تعالى يغفر لهم بالتوبة ويرفع بها درجاتهم، ويغفر لهـم بحـسناتٍ ماحـية أو بغـير ذلـك من الأسباب، قال تعالى: ﴿وَالَّذِي جَآء بِالصِّدْقِ وَصَـدَّقَ بِـهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْـمُتَّقُونَ * لَهُم مَّا يَشَآءونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَآء الْـمُحْسِنِينَ * لِيُكَفِّـرَ اللهُ عَـنْهُمْ أَسْـوَأَ الَّـذِي عَمِلُـوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الزمر: ٣٣-٣٥].

وهـذا الـذي ذكـره رحمـه الله يمثل منهج الوسطية في الاعتقاد في صحابة رسول الله صلى الله علـيه وسـلم بعـيداً عن الإفراط والتفريط المذمومين؛ فقد أفرطت طائفة من أهـل الأهـواء كالـشيعة الإمامـية وبالغـت في ادعاء العصمة لبعض صحابة رسول الله صلى الله علـيه وسـلم وآل بيـته، وفرَّطت طائفة أخرى كالمعتزلة والشيعة الإمامية فلم

(١) فتح المغيث السخاوي ٣/ ١١٥.

(٢) أي: من غير الأنبياء والرسل.

تتورع عن رمي صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفسق والكفر حاشاهم، وهدى الله الذين آمنوا لما اختُلف فيه من الحق بإذنه، فالحمد لله رب العالمين. ومن تتمة القول أن نبين أن العصمة وإن لم تكن خالصة لآحاد الصحابة غير أنهم معصومون في إجماعهم بدليل الشرع[1] لا باجتماع عصمة آحادهم، قال ابن قيم الجوزية رحمه الله: (وقال مالك: وما تأوله منها السلف الصالح تأولناه، وما عملوا به عملناه، وما تركوه تركناه، ويسعنا أن نمسك عما أمسكوا، ونتبعهم فيما بينوا، ونقتدي بهم فيما استنبطوه ورأوه في الحوادث، ولا نخرج من جماعتهم فيما اختلفوا فيه وفي تأويله، وكل ما قدمنا ذكره فهو قول أهل السنة وأئمة الناس في الفقه والحديث على ما بيناه، وكله قول مالك فمنه منصوص من قوله ومنه معلوم من مذهبه)[2]، فالحق لا يخرج عن قول الصحابة إن أجمعوا ولا عن مجموع أقوالهم إن تعددت، فوجب التنبه لهذا.

*** ثالثاً: تحريم سب الصحابة.**

إن سب الصحابة رضوان الله عليهم يعكس أحد أمرين لا ثالث لهما:

➢ **فأما الأول**: فالجهل العظيم بمكانتهم وفضلهم ومثل هذا لا يجهله إلا من كان جاهلاً بدين الإسلام كله فليبكِ على نفسه لأجل ذلك.

➢ **وأما الثاني**: فمحض الزندقة والنفاق وإن تستر بالإسلام وبأعمال الإسلام الظاهرة من صوم وصلاة ونحوهما، وأنا أذكر من الآثار وأقوال العلماء ما يبين هذين المعنيين بإذن الله:

---

(١) تقدم الكلام على مسألة الإجماع صفحة فليرجع إليه.

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية ابن قيم الجوزية ١/ ٨٦-٨٧.

عـن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تَسُبُّوا أصحابي، فلو أن أحدَكم أنفق مثل أُحُدٍ ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه».(1)

عـن عـبد الله بـن مغفـل قـال: قـال رسـول الله صـلى الله علـيه وسلم: «الله الله في أصـحابي، الله الله في أصـحابي، لا تتخذوهم غرضاً بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومـن أبغـضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه».(2)

وعـن عائـشة رضي الله عـنها - تنكـر عـلى مـن شـتم الـصحابة - قالـت: «أُمـروا بالاستغفار لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فَسَبُّوهم».(3)

قـال الخطـيب الـبغدادي رحمـه الله رحمـةً واسـعة: (إن الله تعـالى اختار لنبيه أعواناً جعلهـم أفـضل الخلق، وأقواهم إيماناً، وشد بهم أزر الدين، وأظهر بهم كلمة المؤمنين، وأوجـب لهـم الـثواب الجزيل، وألزم أهل الملة ذكرهم بالجميل، فخالفت الرافضة أمر الله فـيهم، وعمـدت لمحو مآثرهم ومساعيهم، وأظهرت البراءة منهم، وتدينت بالسب لهـم، يـريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم كما رام ذلك المتقدمون من أشباههم، والله متم نـوره ولـو كـره الكافـرون، وسـيعلم الـذين ظلموا أي منقلبٍ ينقلبون. فلزم الناقلين

(1) سبق تخريجه.

(2) جامع الـترمذي – كتاب المناقب – باب في سب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم – حديث: (3862) وقـال أبـو عيـسى: «هـذا حـديث حـسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وأخرجه البيهقي في الاعتقاد (1/ 443).

(3) صحيح مسلم – كتاب التفسير – باب في تفسير آيات متفرقة- حديث: (3022).

للأخبار والمشخصين بحمل الآثار نشر مناقب الصحابة الكرام، وإظهار منزلتهم ومحلهم من الإسلام عند ظهور هذا الأمر العظيم والخطب الجسيم، واستعلاء الحائدين عن سلوك الطريق المستقيم، ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حي عن بينة وإن الله لسميع عليم).[1]

عن ميمون بن مهران قال: (ثلاث ارفضوهن: سبُّ أصحاب محمدٍ صلى الله عليه وسلم، والنظر في النجوم، والنظر في القَدَر).[2]

وكذلك روى اللالكائي بسنده عن ميمون بن مهران قال: قال لي ابن عباس رضي الله عنهما: (إياك والنظر في النجوم فإنه يدعو إلى الكهانة، وإياك والقدر فإنه يدعو إلى الزندقة، وإياك وشتم أحدٍ من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فيكبك الله في النار على وجهك).[3]

وقال الإمام البربهاري رحمه الله: (نترحم عليهم ونذكر فضلهم، ونكف عن زللهم ولا نذكر أحداً منهم إلا بالخير)[4]، وقال رحمه الله: (واعلم أن من تناول أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه إنما أراد محمداً صلى الله عليه وسلم وقد آذاه في قبره).[5]

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع الخطيب البغدادي ٢/ ١١٧.

(٢) فضائل الصحابة عبد الله بن أحمد بن حنبل ١/ ٦٠.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة اللالكائي ٤/ ٧٠٠ (رقم ١١٣٤).

(٤) شرح السنة البربهاري ١/ ١٨٠.

(٥) المصدر السابق ١/ ١٨١.

وقال الحافظ ابن أبي داود رحمه الله:

وقل خير قولٍ في الصحابة كلهم ... ولا تكُ طعاناً تعيب وتجرحُ

فقد نطق الوحي المتين بفضلهم ... وفي الفتح آيٌ في الصحابة تمدحُ[1]

وقال القاضي عياض رحمه الله: (وسب آل بيته صلى الله عليه وسلم وأزواجه وأصحابه وتنقُّصُهم حرامٌ ملعونٌ فاعله)، وقال رحمه الله: (وقد أعلم النبي صلى الله عليه وسلم أن سبهم وأذاهم يؤذيه، وأذى النبي صلى الله عليه وسلم حرام).[2]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فسب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حرامٌ بالكتاب والسنة)، وقال رحمه الله: (وهذا مما لا نعلم فيه خلافاً بين أهل الفقه والعلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم بإحسان وسائر أهل السنة والجماعة؛ فإنهم مجمعون على أن الواجب الثناء عليهم والاستغفار لهم والترحم عليهم والترضي عنهم، واعتقاد محبتهم وموالاتهم وعقوبة من أساء فيهم القول).[3]

فهذه بعض الآثار ذكرت منها ما يدل على المطلوب، والحاصل منها أن آفة الجهل ومرض الزندقة والنفاق هما سر التجرؤ على تنقص الصحابة رضوان الله عليهم والتطاول عليهم بالسب والشتائم، وكفى بالجهل والزندقة خطراً على الدين، غير أن الجاهل إن أراد الله به خيراً وفقه وهيأ له من يعلمه، وهذا ما نبتغيه من التنبيه على هذه العلة، وأما الزنديق فالغاية لمن لم يسبق في علم الله تعالى أنه يتوب ويهتدي تحذير

---

(١) المصاحف، ابن أبي داود، مقدمة المحقق، ١/ ٣٣.

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، ٢/ ٤٩٢.

(٣) الصارم المسلول على شاتم الرسول، ابن تيمية، ٣/ ١٠٧٦-١٠٨٥.

المسلمين من شره وخطره، وسد طرق الفتنة عليه وقطع دابره ومحو أثره عقوبة له بضد ما أراد وهو قطع الدين ومحو آثار الرسالة خاب وخسئ، والله تعالى هو الهادي والموفق إلى سبيل الرشاد وهو الغالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

*** رابعاً: الإمساك عما شجر بينهم.**

لقد تقدم معنا أن الصحابة رضوان الله عليهم ليسوا بمعصومين عن الخطأ، وليسوا في رتبة فوق رتبة البشرية، غير أن الله تعالى قد حباهم بفضله واجتباهم من سائر الأمة ليكونوا حملة ميراث النبوة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، ولهذا كان ما بدر من بعضهم من خطأ أو ذنب أو اجتهاد مرجوح مغتفر في مقابل ما تقدم لهم من ابتلاءات وحسنات ماحية وفضائل متقدمة، ويدخل في هذا ما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم وقت الفتنة، وهم جميعاً في هذا بين الأجر والأجرين؛ أجر من اجتهد فأخطأ وأجر من اجتهد فأصاب، وليعلم أن من اتخذ هذه الفتنة سبباً للطعن في عدالة الصحابة والخوض فيهم فقد طعن في علم الله تعالى وحكمته، فالله تعالى حين زكى الصحابة رضوان الله عليهم ورضي عنهم وشهد بعدالتهم فإما أن يقولوا إنه سبحانه وتعالى كان عالماً بما سيقع بينهم من قتال أو لم يكن عالماً بذلك، فإن قالوا إنه لم يكن عالماً بذلك تعالى الله عما يقولون فهذا هو عين الكفر، أعني إنكار علم الله تعالى بما كان وما هو كائن وما سيكون، وإن أقروا بسبق علمه تعالى بما سيقع بين الصحابة من شجار وهو سبحانه عالم بذلك بلا ريب، فالله تعالى قد حكم بعدالتهم ورضي عنهم مع علمه بما سيكون منهم، فلم يعد ذلك الشجار يصلح مورداً للطعن فيهم، فليتأمل هذا كل مسلم يخاف الله تعالى ويرضى شهادته سبحانه وتعالى ولا يطلب مع الله تعالى مزكياً ولا شاهداً آخر.

○ **وفيما يلي بعض أقوال العلماء المتعلقة بهذه المسألة:**

- أخرج ابن الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل بسنده عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (لا تسبوا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم - فإن الله عز وجل قد أمر بالاستغفار لهم وهو يعلم أنهم سيقتتلون).[١]

- عن علي بن شقيق قال: (سمعت عبد الله بن المبارك يقول على رؤوس الناس: دعوا حديث عمرو بن ثابت فإنه كان يسب السلف).[٢]

- قال القاضي ابن العربي رحمه الله بعد أن عرض لقصة التحكيم: (فأعرِضوا عن الغاوين، وازجروا الغاوين، وعرِّجوا عن سبيل الناكثين إلى سنن المهتدين، وأمسكوا الألسنة عن السابقين إلى الدين، وإياكم أن تكونوا يوم القيامة من الهالكين بخصومة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد هلك من كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خصمه، دعوا ما مضى، فقد قضى الله فيه ما قضى، وخذوا لأنفسكم الجد فيما يلزمكم اعتقاداً وعملاً، ولا تسترسلوا بألسنتكم فيما لا يعنيكم مع كل ماجن اتخذ الدين هملاً، فإن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً).[٣]

روى اللالكائي بسنده عن أيوب السختياني قال: قال أبو قلابة: (يا أيوب اضبط عني أربعاً، لا تقولن في القرآن برأيك، وإياك والقدر، وإذا ذُكر أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فأمسك، ولا تمكن أصحاب الأهواء سمعك فيغيروا قلبك).[٤]

---

(١) فضائل الصحابة عبد الله بن أحمد بن حنبل ١/ ٥٩.

(٢) مقدمة صحيح مسلم باب بيان أن الإسناد من الدين حديث: (٣٢).

(٣) العواصم من القواصم ابن العربي -١/ ١٨٢.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة اللالكائي- ٤/ ٧٦٣ (رقم ١٢٧٤).

وقال الإمام عمرو بن الصلاح رحمه الله: (ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتن منهم فكذلك بإجماع العلماء الذين يُعتد بإجماعهم، إحساناً للظن بهم ونظراً لما تمهد لهم من المآثر، وكأن الله تعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة، والله أعلم).[1]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وكذلك نؤمن بالإمساك عما شجر بينهم، ونعلم أن بعض المنقول في ذلك كذب، وهم كانوا مجتهدين؛ إما مصيبين لهم أجران، أو مثابين على عملهم الصالح مغفور لهم خطؤهم وما كان لهم من السيئات، وقد سبق لهم من الله الحسنى، فإن الله يغفرها لهم إما بتوبة أو بحسنات ماحية أو مصائب مكفرة أي مكفرة للذنوب- أو غير ذلك).[2]

قال الإمام أبو أحمد بن الحسين الشافعي المعروف بابن الحداد رحمه الله في بيان الاعتقاد الحق: (وأن خير هذه الأمة القرن الأول وهم الصحابة رضي الله عنهم، وخيرهم العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة، وخير هؤلاء العشرة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم، ونعتقد حب آل محمد صلى الله عليه وسلم وأزواجه وسائر أصحابه رضوان الله عليهم، ونذكر محاسنهم وننشر فضائلهم، ونمسك ألسنتنا وقلوبنا عن التطلع فيما شجر بينهم، ونستغفر الله لهم ونتوسل إلى الله تعالى باتباعهم).[3]

---

(١) علوم الحديث ابن الصلاح ١/ ٢٩٥.

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/ ٢٥٠ وما بين معترضتين من كلامي.

(٣) اجتماع الجيوش الإسلامية ابن قيم الجوزية ١/ ١٠٤.

قال القاضي عياض رحمه الله: (ومن توقيره صلى الله عليه وسلم وبره توقير أصحابه وبرهم ومعرفة حقهم والاقتداء بهم، وحسن الثناء عليهم والاستغفار لهم، والإمساك عما شجر بينهم، ومعاداة من عاداهم، والإضراب عن أخبار المؤرخين وجهلة الرواة وضُلال الشيعة والمبتدعين القادحين في أحد منهم، وأن يلتمس لهم في ما نقل عنهم من مثل ذلك فيما كان بينهم من الفتن أحسن التأويلات، ويخرج لهم أصوب المخارج، إذ هم أهل ذلك، ولا يُذكر أحدُ منهم بسوء ولا يُغمض عليه أمر، بل نذكر حسناتهم وفضائلهم وحميد سيرهم، ويُسكت عما وراء ذلك).[1]

قال سهل بن عبد الله التستري رحمه الله: (لم يؤمن بالرسول صلى الله عليه وسلم من لم يوقر أصحابه ويعز أوامره).[2]

وقال الإمام الطحاوي رحمه الله: (ونحب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان).[3]

فالحاصل مما تقدم وجوب الكف عما شجر بين الصحابة وعدم الخوض فيه وإحسان الظن بهم والعمل بالنصوص المحكمة الدالة على عدالتهم وفضلهم وسبقهم، نسأل الله تعالى أن يجعلنا ممن سار على نهجهم وتابعهم بإحسان إلى يوم الدين.

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى القاضي عياض ٢/ ٢٩٦.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢٩٩.

(٣) العقيدة الطحاوية الطحاوي ١/ ٥٧.

وهكذا أكون قد عرجت على أبرز المعالم العقدية المتعلقة بالصحابة رضوان الله عليهم، وحري بكل مسلم أن يتعلم هذه الفضائل وينشرها ويعمل بها ويقتدي بأصحابها، فإنه بمثل هذا السير يحط رحال المرء في جنة الرضوان مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

■ **المبحث الثاني: الوسائل المتعلقة بطلاب العلم والعلماء.**

هذا المبحث معقود للتنبيه على ما يتعلق بالعلماء وطلاب العلم من وسائل مقترحة للتصدي لخطر إنكار حجية الصحابة والطعن فيهم وفي فضلهم، لا سيما وأن أمة الإسلام تتعرض اليوم إلى حملة شرسة، تجرأت على كل أركانها ومقوماتها وعلى كل ما هو معلوم من الدين بالضرورة منها، فلم يستثن كتاب الله ولا شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سنته، ولا أركان الدين ولا عقيدته، ولا صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم حَمَلَةَ الدين ونقلته وخير هذه الأمة بعد نبيها صلى الله عليه وسلم من تطاولات وقحة للأعداء، سواءٌ منهم عدو الخارج أم عدو الداخل. ولئن كنا مطمئنين إلى صدق وعد الله عز وجل غير شاكين في ظهور دينه سبحانه وتعالى، فإننا على يقينٍ بأن هذه الابتلاءات تمحيصٌ من الله تعالى لقلوب المنتسبين إلى هذا الدين العظيم، وتكليفٌ لأهل العلم بإظهار العلم ولأهل الجهاد بإعلان جهادهم ولأهل المال ببذل مالهم، وهكذا يتقدم كل صاحب ثغر بحفظ ثغره لا يؤتى الإسلام من قِبله، ولعمري إن أهم هذه الثغور على الإطلاق ثغر العلم؛ ولئن كان التنافس لا يزال قائماً على مدى التاريخ بين مداد العلماء ودماء الشهداء فإننا على يقين اليوم بأن حاجة الأمة إلى كلمة حق يصدع بها عالم لا يخاف في الله لومة لائم أشد من حاجتها إلى من يبذل دمه في سبيل الله وكلٌ محتاجٌ إليه، ولهذا ناسب أن نفرد دور العلماء في مبحث مستقل والله أعلم.

➢ المطلب الأول: كشف الشبهات والرد عليها:

لقد شهد القرن المنصرم هجمةً استشراقيةً شرسةً على السنة المطهرة من أجل إحداث شرخٍ ما بين المسلمين وبين سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم ركن الدين وشقيقة الوحي ومثيلته في الحجية والاعتبار، وكانت -ولا تزال- إحدى محاور هذه الهجمة التطاول على الصحابة رضوان الله عليهم بالطعن والاستهزاء والتقليل من شأنهم تحت ستار البحث العلمي تارة والنزاهة العلمية تارة والتحقيق والبحث التاريخي تارة وبمجرد الوقاحة والصفاقة والتنفيث عن الحقد الصهيوني الصليبي تارة أخرى. ونفخ في أبواق الاستشراق ثلةٌ ممن اختلط فيهم داء الجهل والشبهات مع كوامن الزندقة والنفاق، فأخذوا ينفخون في كير الاستشراق بغية تقويض بنيان الدين من داخل من خلال الطعن في حَمَلَةِ الشريعة ونقلتها، وتقدمت كوكبةٌ من العلماء الأفذاذ بالتصدي لهذه الهجمات في القرن المنصرم كأمثال الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله في كتابه النفيس [السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي]، والدكتور محمد أبو شهبة في كتابه القيم [دفاع عن السنة]، وأمثال الشيخ محمد رشيد رضا والشيخ علي الطنطاوي والشيخ محب الدين الخطيب رحمهم الله ممن كانوا يواكبون هذه الهجمات ويصدونها من خلال منابر الإعلام المسموع والمقروء فمن برنامج إذاعي إلى مجلة دورية إلى محاضرات علمية رحمهم الله تعالى، وغيرهم ممن كتب متصدياً لهذه الحملة مفنداً لهذه الشبهات وفاضحاً لتلك النوايا الخبيثة الخبيئة.

وليس هذا المسلك ببدع من الأمر، فلقد سلك العلماء قديماً مسلك التأليف والتصنيف والمناظرة رداً على الشبهات والضلالات، فعلى سبيل المثال تصدى القاضي

أبـو بكـر ابـن العربي للرد على الطاعنين في الصحابة بحجة ما وقع من الفتنة والشجار بـين بعضهم، حيث ألف كتابه النفيس [العواصم من القواصم] استعرض فيه أحداث الفتـنة وفـند دعاوى الطاعنين في الصحابة رضوان الله عليهم، وألف الأئمة المصنفات في فـضائل الصحابة إما ضمن مصنفاتهم الأخرى كالإمام البخاري ومسلم حيث أفرد كـل مـنهم كـتاباً أو أكثـر في صـحيحه يذكـر فـيه مـناقب الصحابة رضوان الله عليهم وفـضائلهم، أو عـلى سـبيل التـصنيف المستقل كالإمام أحمد بن حنبل في كتابه [فضائل الـصحابة] وألف الإمام النسائي أيضاً [فضائل الصحابة]، وغيرهم كثير جداً هكذا فما فـتر العلماء يردون على الطاعنين وينافحون عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزاهم الله خير الجزاء.

ولقـد ذكرت في ثنايا هذه الرسالة نحواً من عشرين شبهةً متعلقة بالصحابة؛ إما من جهـة عدالتهم أو من جهة الاحتجاج بأقوالهم وأفعالهم في مسائل أصول الدين، وتقدم تفنـيد ذلك في موضعه بحمد الله وتوفيقه، وليس ما ذكرت من قبيل المرويات التاريخية بـل هـي شـبهات حقيقـية قائمـة الـيوم في عقـول وقلوب كثير من الناس بسبب دائي الـشبهة والـشهوة؛ شـبهة الجهـل والغفلـة، وشـهوة الـتملق والتـزلف إلى رؤوس الاستشراق ودعاة العلمنة الطاعنين في حملة ميراث النبوة.

والمقصود أن المعركة مع هؤلاء لم تفتر، بل قد اشتد أتونها في هذه الأيام ضمن سياق هجمـة شرسـة تتـناول الإسلام في أكثر ضرورياته بداهة لدى المسلم، ولا ترعوي عن إثـارة الشبهات حول حقائقه مهما تواتر استقرارها في قلوب المؤمنين، لذا فإن المطلوب مـن العلـماء العاملـين ومـن طـلاب العلـم المثابـرين الانخراط في منظومة الدفاع عن

الصحابة كلٌ بما أوتي؛ فصاحب المنبر من خلال منبره، وصاحب القلم من خلال قلمه، وصاحب المنصب من خلال منصبه، وصاحب القبول بين الناس من خلال قبولهم له، ولتسقط تحت الأقدام كل دعاوى التقريب مع من لا يستحي أن يرد شهادة الله عز وجل في أفضل قرنٍ في هذه الأمة، بل أفضل جيل إنساني عرفته البشرية خلا أنبياءها ورسلها. أما من كان داؤه غفلة عارضة أو شبهة لها وجه تأويل فليُعط من الدواء ما عساه يزيل تلك الغفوة ويبدد تلك الشبهة فإن كان طالب حق بصدق نفعه ذلك، وإلا لم يكن في مداراته نفع له ولا لغيره، والله أعلم.

وأنا أذكر هنا أنموذجاً واحداً لما كان يتصدى به سلف هذه الأمة وعلماؤها الأفذاذ ضد شبهات وهجمات الكفار والزنادقة ومن سار في ركبهم من الطاعنين على الصحابة رضوان الله عليهم، اخترته من كلام الحافظ ابن قيم الجوزية في كتابه النفيس [هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارىٰ] في جواب شبهة من الشبهات التي يحكيها بعض أهل الكتاب لأن كلامه رحمه الله يصلح أن يكون أصلاً عاماً ينطلق منه العالم في دفاعه عن صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقدر فيه طالب العلم بل والمسلم العامي مكانة تلك الثلة القليلة من السابقين السابقين:

❖ شبهة أن الصحابة قوم عوام ليس لهم بحث في علم ولا كتابة ولا دراسة قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ، فكيف يؤخذ الدين ممن هذا حاله؟

ولقد ذكر هذه الشبهة الحافظ ابن قيم الجوزية حكاية عن بعض أهل الكتاب فقال رحم الله: (قال السائل: تدخل علينا الريبة من جهة عبد الله بن سلام وأصحابه[1]، وهو أنكم قد بنيتم أكثر أساس شرائعكم في الحلال والحرام والأمر والنهي على أحاديث عوام من الصحابة الذين ليس لهم بحث في علم ولا دراسة ولا كتابة قبل مبعث نبيكم، فابن سلام هو وأصحابه أولى أن يؤخذ بأحاديثهم ورواياتهم، لأنهم كانوا أهل علم وبحث ودراسة وكتابة قبل مبعث نبيكم وبعده، ولا نراكم تروون عنهم من الحلال والحرام والأمر والنهي إلا شيئاً يسيراً جداً وهو ضعيف عندكم)[2]، وهذه الشبهة على تفاهتها جديرة بالجواب من باب التقرير، لا سيما وأن بعض المعاصرين اليوم يتهكمون بواقع الحياة في الجزيرة العربية من حيث بساطة العيش وبداءة أساليب الحياة ويربطون ذلك بالصحابة ويحاولون دغدغة عواطف الناس بأن الإسلام لا بد من أن يواكب العصر الحالي وما فيه من تقنة وحضارة ويتخلى عن رواسب وموروثات جيل الصحابة من البدو والأعراب كما زعموا، وأنقل في جواب هذه الشبهة الداحضة كلام الحافظ ابن قيم الجوزية كاملاً ففيه شفاء من هذا السقم لمن شاء الله تعالى له البراءة منه، ومن لم يهده الله فما له من هاد:

قال رحمه الله: (**والجواب من وجوه:**

(**أحدها**): أن هذا بهت من قائله، فإنا لم نبن أساس شريعتنا في الحلال والحرام والأمر والنهي إلا على كتاب ربنا المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه

---

(١) **أي**: علماء بني إسرائيل الذين أسلموا وصدقوا النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى – ابن قيم الجوزية ١/ ١٥٧.

تنزيل من حكيم حميد، الذي أنزله على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم الذي تحدى به الأمم كلها على اختلاف علومها وأجناسها وطبائعها وهو في غاية الضعف، وأعداؤه طبَّقوا الأرض أن يعارضوه بمثله فيكونوا أولى بالحق منه ويظهر كذبه وصدقهم فعجزوا عن ذلك، ثم قال:

(الثاني): أن قولكم إن المسلمين بنوا أساس دينهم على رواية عوام من الصحابة من أعظم البهت وأفحش الكذب، فإنهم وإن كانوا أميين فمذ بعث الله فيهم رسوله زكاهم وعلمهم الكتاب والحكمة وفضلهم في العلم والعمل والهدى والمعارف الإلهية والعلوم النافعة المكملة للنفوس على جميع الأمم، فلم تبق أمة من الأمم تدانيهم في فضلهم وعلومهم وأعمالهم ومعارفهم، فلو قيس ما عند جميع الأمم من معرفة وعلم وهدى وبصيرة إلى ما عندهم لم يظهر له نسبة إليه بوجه ما، وإن كان غيرهم من الأمم أعلم بالحساب والهندسة والكم المتصل والكم المنفصل والنبض والقارورة والبول والقسطة ووزن الأنهار ونقوش الحيطان ووضع الآلات العجيبة وصناعة الكيمياء وعلم الفلاحة وعلم الهيئة وتسيير الكواكب وعلم الموسيقا والألحان وغير ذلك من العلوم التي هي بين علم لا ينفع وبين ظنون كاذبة وبين علم في العاجلة وليس من زاد المعاد، فإن أردتم أن الصحابة كانوا عواماً في هذه العلوم فنعم إذا وتلك شكاة ظاهر عنك عارها، وإن أردتم أنهم كانوا عواماً في العلم بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه ودينه وشرعه وتفاصيله واليوم الآخر وتفاصيله وتفاصيل ما بعد الموت وعلم سعادة النفوس وشقاوتها وعلم صلاح القلوب وأمراضها، فَمَن بهتَ نبيَّهم بما بهته به، وجحَدَ نبوته ورسالته التي هي للبصائر أظهر من الشمس للأبصار لم يُنكر له أن يبهت

أصحابه ويجحد فضلهم ومعرفتهم وينكر ما خصهم الله به وميزهم على من قبلهم ومن هـو كائن بعدهم إلى يوم القيامة، وكيف يكونون عواماً في ذلك وهم أذكى الناس فطرة وأزكاهم نفوساً وهم يتلقونه غضاً طرياً ومحضاً لم يشب عن نبيهم، وهم أحرص الناس وأشـوقهم إلـيه، وخـبر الـسماء يأتـيهم عـلى لـسانه في سـاعات الليل والنهار والحضر والسفر، وكتابهم قد اشتمل على علوم الأولين والآخرين وعلم ما كان من المبدأ والمعاد وتخلـيق العـالم وأحوال الأمم الماضية والأنبياء وسيرهم وأحوالهم مع أممهم ودرجاتهم ومـنازلهم عـند الله وعـددهم وعـدد المرسلين منهم وذكر كتبهم وأنواع العقوبات التي عـذب الله بهـا أعـداءهم ومـا أكرم به أتباعهم وذكر الملائكة وأصنافهم وأنواعهم وما وكلـوا بـه واسـتعملوا فـيه وذكـر اليوم الآخر وتفاصيل أحواله وذكر الجنة وتفاصيل نعـيمها والـنار وتفاصيل عذابها وذكر البرزخ وتفاصيل أحوال الخلق فيه وذكر أشراط الـساعة والأخـبار بهـا مفـصلاً بـما لم يتضمنه كتاب غيره من حين قامت الدنيا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها).(١)

فحاصـل جوابه رحمه الله أن هذا الذي أثاره السائل مبناه على وصف حال الصحابة قـبل البعـثة، وما من قائل بأن الحجة في الصحابة يتمثل بما كانوا عليه قبل البعثة النبوية فهـذا مـن أبـين الباطل وأبهت الكذب، وإنما الحجة في الصحابة متعلقة بهم من جهة ما مَـنَّ الله تعالى عليهم به من علم الوحي الذي تلقوه عن نبيهم صلى الله عليه وسلم قرآناً وسنةً، فحملوه وتلقوه وحفظوه ووعوه فزكت به نفوسهم وطهرت به قلوبهم وعملت به جوارحهم فكانوا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الله على خلقه، وفتح على

---

(١) هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى لابن قيم الجوزية ١/ ١٥٧-١٥٨.

أيـديهم الدنيا بأسرها وذلت لكلمة الحق التي نقلوها رقاب دول الكفر والباطل، فكان العلـم ما نقلوه والحق ما عرفوه، والباطل ما خالف أمرهم وسار على غير سننهم، وما من سبيل إلى اقتفاء أثر الرسول صلى الله عليه وسلم إلا من خلال اقتفاء أثرهم، والسير عـلى خطـاهم، ومـن طعن فيهم فإنما الطعن في الدين أراد، ومن لمزهم فلمز محمد صلى الله علـيه وسـلم هـو حقـيقة مقـصده، فليتنـبه اللبـيب لـذلك، ولا يقع فريسة البهتان والكذب، والله أعلم.

إن مـسؤولية العلـماء في إظهـار علمهـم عـند فُشُوِّ الجهل والبدع والأهواء ضرورةٌ إيمانـية لا غنـى عـنها بعـد الله عـز وجل، وإن التصدي لخطر إنكار حجية الصحابة في أصـول الـدين يـستلزم استنهاض همم العلماء وطلاب العلم للرد على الشبهات، ونشر الوعـي بفـضل الـصحابة ومكانـتهم، والتحذير من خطر الطعن فيهم، والمطالبة بزجر وعقـوبة كـل مـن تسول له نفسه التجرؤ على أحد الصحابة أو كلهم، ولتكن عقوبات تعزيـرية حازمـة حتى تعود هذه الفئران إلى حجورها ولا تؤذي المجتمع المسلم بنتنها، والله تعالى أعلم.

➢ **المطلب الثاني: تقريب سيرة ومنهج الصحابة من العامة.**

إن ممـا ابـتلي بـه المسلمون الـيوم جفـوة شديدة بينهم وبين اللغة العربية لغة القرآن والـسنة، وفجـوة سـحيقة بينهم وبين سلف هذه الأمة وخيرها بعد نبيها صلى الله عليه وسلم، وليس مجال البحث هنا للخوض في أسباب هذه الجفوة والفجوة، وإنما النظر في كيفـية التقلـيل مـن أثـرها على القطيعة الحاصلة بين الأمة الإسلامية اليوم وسلفها من جـيل الـصحابة وتابعـيهم بإحسان رضي الله عنهم وأرضاهم، إذ ليس يجدي اليوم مع

عامة المسلمين أن نحيلهم إلى طبقات ابن سعد وإصابة ابن حجر وأسد ابن الأثير[1] رحمة الله على الجميع، ولست أقول هذا تقليلاً من شأن هذه المصادر معاذ الله، وإنما المقصود أن المطلوب من العلماء اليوم رأب هذا الصدع الموجود بين الأمة وسلفها من خلال تقريب هذه المصادر الأصيلة وتأليف قلوب العامة للالتفاف حولها حتى لا يقع العامة فريسة الأخذ من مشارب الاستشراق والتنصير والعلمنة والتغريب.

*** وأشير هاهنا إلى بعض المعالم المنشودة في منهج التقريب هذا:**

١- **بث الوعي بضرورة التمكن من اللغة العربية**: إن فهم اللغة العربية وإتقانها أمرٌ لا تنفك الحاجة إليه لمن أراد أن يقيم أمر الكتاب والسنة ويفهم تاريخ سلف هذه الأمة. فالقرآن عربي، والنبي صلى الله عليه وسلم عربي، والصحابة رضوان الله عليهم عرب، وما دخلت كثير من الفتن على هذه الأمة إلا وللعجمة نوع التباس بها سواء أكان من جهة سوء فهم كتاب الله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سوء تقدير لمكانة الصحابة من هذا الدين ومقومات الفضل لديهم في فهم الكتاب والسنة والعمل بهما من جانب اللغة وإتقانهم لها وفهمهم لسياق الحياة العربية زمن تنزل الوحي، مع ملاحظة أن هذا ليس جانب الفضل الوحيد لديهم في ذلك.

ولعل أعداء الإسلام المعاصرين لم ينجحوا في شيء قدر نجاحهم في إيجاد تلك الهوة السحيقة بين مسلمي اليوم وبين لغة القرآن والسنة اللغة العربية، ولقد قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِّتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ

---

(١) إشارة إلى المصادر الثلاثة: الطبقات الكبرى لابن سعد، والإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني، وأسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري، رحم الله الجميع.

فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧]، فالنذارة بالقرآن ترتبت على وصف العربية وهو وصفٌ معتبر في هذا السياق، فلن تتحقق النذارة على وجهها الصحيح بعزلة عن اللغة الصحيحة التي تمكن من فهم الوحي، ولن نتمكن من إدراك فضل الصحابة في ذلك ما لم نرأب ذلك الصدع.

وأذكر أنموذجاً واحداً مما يبين الآثار السقيمة للعجمة في سوء الفهم عن كتاب الله ومخالفة سنن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعن الأصمعي أن عمرو بن عبيد أتى أبا عمرو بن العلاء فقال: يا أبا عمرو، الله يخلف وعده؟ فقال: لن يخلف الله وعده. فقال: فقد قال: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيْعَاد﴾ [آل عمران: ٩]، فقال أبو عمرو: مِن العُجمة أُتيت؛ الوعد غير الإيعاد ثم أنشد:

وإني وإن أوعدته أو وعدته ... لمخلف إيعادي ومنجز موعدي)[1]

والشاهد هنا أن العجمة من أسباب زيغ أهل البدع كما تقدم من قصة عمرو بن عبيد في أصل الوعد والوعيد عند المعتزلة حيث يوجبون على الله تعالى أن يوقع عقوبته على العصاة تعالى الله عن أن يوجب عليه أحد شيئاً، ولكنهم أُتوا من العجمة حيث خلطوا بين الوعد والوعيد؛ فعدم الوفاء بالوعد نقص لا يليق بالله تعالى أما عدم إنجاز الوعيد مع القدرة عليه فهو كمال لأنه عفو مع المقدرة، فخلط من لم يفرق بين الوعد والوعيد وجعل الإخلال بهما في مرتبة واحدة. والشاهد أن استغلاق الفهم الصحيح نشأ عن الجهل بالعربية، فما بالك اليوم بجيل كامل من المسلمين لا يميز صحيح اللغة من سقيمها، بل لا يتقن قراءة مرجع صحيح من مراجع السيرة وتراجم الرجال

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال الذهبي ٥/ ٣٣٣-٣٣٤.

حتى يتعرف بصدق على جيل الصحابة فإذا به عالة على جولدتسيهر وكريمر وفلوتن وبروكلمان وغيرهم من كبراء الاستشراق الطاعنين على الصحابة الشانئين على خير القرون.

٢- تعريف المسلمين بالمصادر الأصيلة التي توثق لسيرة وتراجم الصحابة تعريفاً عاماً: والمقصود بهذا التعريف العام هو الدلالة على هذه المصادر وتوضيح مكانتها وقيمتها العلمية والتنبيه على ما هو من توثيق وتصنيف الثقات من غيره، وبيان القيمة العلمية لهذه المصادر وتوجيه أصحاب دور النشر والمكتبات إلى طباعة ونشر وتوزيع ما فيه نفع الأمة لا مجرد نقل كل غث وسمين، فليس إحياء التراث مجرد طباعة الكتب والمخطوطات لمجرد كونها قديمة، بل لا بد من التفريق بين ما هو أصيل وما هو دخيل، وما هو سليم وما هو سقيم، والاقتصار على ما صح وهجران ما سواه أعني بالنسبة للعوام، وقد تبقى الحاجة لبحث ونقد وتدقيق الكتب الأخرى موجودة ولكن في حدود الباحثين المهتمين وطلاب العلم والعلماء، أما ما يطرح وينشر بين يدي العامة فلا بد من أن يكون على بينة وتوجيه ونصح من العلماء الناصحين لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

٣- تهذيب واختصار ما يناسب من هذه المصادر بلغة عربية سليمة معاصرة: وهذه خطوة تالية للخطوة السابقة، حيث يتمثل دور أهل العلم فيها بتقريب وتهذيب ما يحتاج إليه عامة المسلمين من هذه المصادر دون استطراد فيما لا يهم غير الباحثين وأهل الاختصاص، مع التركيز على الجوانب الإيمانية في حياة وسيرة هؤلاء الصحب الكرام وبيان فضلهم وسابقتهم في الدين وتضحياتهم في سبيل نصرته ونشره والدعوة إليه حتى يترسخ في قلوب المسلمين حبهم وحب نهجهم والتمسك بآثارهم.

٤- تحقيق المصادر الأصيلة تحقيقاً علمياً صحيحاً: وهذه خطوة مطلوبة أيضاً لتنقيح هذه المصادر وتحقيقها تحقيقاً علمياً يكفل للمطلع عليها الطمأنينة إلى صحة الوارد فيها، ولعل من المناسب أن يضطلع بمثل هذه المهمة طلاب العلم في الرسائل الجامعية لنيل الشهادات العليا فإذا بهذه الكنوز تظهر لعامة المسلمين في صورة علمية دقيقة تطمئن لها النفوس.

٥- التنبيه على خطر الاستشراق والمستشرقين: والتنبيه على خطورة الاعتماد على أبحاثهم ودراساتهم وكتاباتهم في التعرف على سلف هذه الأمة، فهم ما بحثوا ونقبوا في الأعم الغالب إلا من منطلق حرب الإسلام والمسلمين، ولا يلغي هذا وجود بعض المنصفين بينهم فالنادر لا حكم له، وإنه لمن السذاجة بمكان أن نهرول نحو كتابات وأبحاث ودراسات الأعداء لنتعلم من خلالها ماضينا وسيرة سلفنا الصالح من الصحابة رضوان الله عليهم، ولقد تجرعت أجيالنا المسلمة ما فيه الكفاية من مثل هذا الدس والسم المسمى بالتحقيق العلمي أو البحث النزيه أو غير ذلك من الوهم والتغرير، إن سيرة الصحابة رضوان الله عليهم لا تؤخذ من كتاب الشرق والغرب، ولا من أبحاث اليهود والنصارى، وإنما تؤخذ من مصادرها الإسلامية الصحيحة كما تقدم. ومن أراد أن يتلمس طبيعة الخطر الوارد علينا من هؤلاء فلينظر في مفرزات أتباعهم من بني جلدتنا كأبي رية في كتابه المسمى (أضواء على السنة المحمدية)، وأحمد أمين في كتبه المسماة (فجر الإسلام)، و(ضحى الإسلام) و (ظهر الإسلام) وأظنه كان يريد الوصول إلى غروب الإسلام ولكن هيهات فللإسلام رب يحميه وجنود رحمانيون يفدونه بالأرواح.

٦- **عقد الندوات والمؤتمرات التوعوية:** حيث يمكن من خلال هذه الندوات مواكبة كل ما يجري في الساحة اليوم والرد عليه وتفنيده بحسب الحاجة، هذا مع ما في مثل هذه الندوات من تحريك البواعث والهمم لدى العلماء وطلاب العلم في سبيل إعداد هذه اللقاءات والترويج لها وتحضير المواد الدعوية المناسبة كالمطويات والأشرطة لتوزيعها على المشاركين ونحوه. كما أن اللقاءات المفتوحة بين العلماء وعامة المسلمين تتيح الفرصة لدرء الشبهات وتحريض العامة على التزام المحبة والتقدير والمتابعة بإحسان لركب الصحابة الكرام.

٧- **تسخير خطب الجمعة للتوعية بفضل الصحابة وحجيتهم:** إن هذا المنبر الأسبوعي وسيلة فعالة جداً للوصول إلى قلوب وعقول المسلمين لا سيما العامة منهم، فلا بد من تسخير هذا المنبر للتوعية العامة بفضائل ومناقب الصحابة ومكانتهم وواجبنا تجاههم مع التحذير من الطعن فيهم وكشف خفايا ونوايا الطاعنين فيهم والتشهير بهم وإباحة أعراض من تنقصهم بشيء من القول أو الفعل، إن خطبة الجمعة جبهة مفتوحة لألسنة الحق تقمع ألسنة الباطل وتدمغها فإذا هو زاهق، ومن الحكمة تفعيل هذه الوسيلة اليوم وصولاً إلى أوسع شريحة من المسلمين بإذن الله.

٨- **تسخير كافة وسائل الإعلام للتوعية بمكانة الصحابة وفضلهم:** إن ما وسع الله تعالى به علينا اليوم من وسائل الاتصال والتقنة ونقل المعلومات قد يسر الوصول إلى الناس في كل مكان وفي أي زمان، فكان من المناسب تسخير هذه الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة والحاسوبية من أجل نشر المعلومة الصحيحة الواعية عن الصحابة رضوان الله عليهم والرد على الشبهات والهجمات المتكررة التي يشنها أولياء الشيطان

ضد أولياء الرحمن، ونحن نرى اليوم ولله الحمد الكثير من مواقع الشبكة الحاسوبية العالمية تهتم بنشر المقال والمحاضرة والكتاب الحاسوبي بشتى اللغات للدعوة إلى الإسلام وللرد على الشبهات، ولا بد أن يكون لهذه المسألة المهمة أعني التعريف والتوعية بمكانة وحجية الصحابة والرد على من يطعن فيهم من أولويات هذا العمل.

هذه بعض الوسائل العامة التي يمكن أن يسخرها العلماء وطلاب العلم في سبيل القيام بواجب التصدي لأخطار الطعن في الصحابة والتشكيك في حجيتهم في مسائل الدين، ولا يمكن القيام بهذه المهمة حق القيام ما لم يقتنع العلماء اليوم بأن هذه الجبهة جبهة مفتوحة فعلاً وأن خطرها ماثل للعيان وأن حصون عامة المسلمين تجاه هذه الهجمات مكشوفة بسبب الجهل والغفلة، فهذا ميدان فرسان البيان يبددون سحب التضليل ويفتون في عضد عملاء الزندقة والنفاق ويسددون شيئاً من أقساط المتابعة بإحسان لصحابة الرسول صلى الله عليه وسلم الكرام.

➢ **المطلب الثالث: العمل بسنن الصحابة.**

وأقصد هنا التطبيق والسلوك العملي لا مجرد تقرير الاقتداء والتأسي بهم رضوان الله عليهم. إذ أن اقتران القول بالعمل أجدى وسائل التوجيه والتعليم، ولا بد للعالم الذي يدعو الناس إلى انتحال طريق الصحابة رضوان الله عليهم من أن يجعل حياته وسلوكه وسيرته أنموذجاً من نماذج الاقتداء والتأسي الصادق بجيل الصحابة رضوان الله عليهم، فإن هذه أصدق دعوة يمكن أن يوجهها إلى عامة المسلمين لاعتقاد فضل الصحابة وحجيتهم في الدين عقيدةً وعبادةً، قولاً وعملاً. أما مجرد الدعوة بالمقال ومفارقة حال الصحابة بالحال فقليل الجدوى عديم المصداقية، ولعله يدخل فيما ذمَّه الله تعالى بقوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣].

ولقد صرح كثير من السلف الصالح من علماء هذه الأمة بوجوب اتخاذ الصحابة قدوة، وبأن التزام إجماعهم واجب والخروج عن مجموع أقوالهم إن تعددت غير جائز، وهذه بعض الآثار وأقوال أهل العلم في المسألة:

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (إنكم اليوم على الفطرة، وإنكم ستحدثون ويُحدث لكم، فإذا رأيتم محدثةً فعليكم بالهدي الأول).[1]

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (لا تقلدوا دينكم الرجال، فإن أبيتم فبالأموات لا بالأحياء)[2].

وحكى الإمام الشاطبي مثله بمعناه عن علي رضي الله عنه وقال: (وقول علي رضي الله عنه: فإن كنتم فاعلين فبالأموات نكتة في الموضع؛ يعني الصحابة ومن جرى مجراهم ممن يؤخذ بقوله ويعتمد على فتواه).[3]

وهذا واضح أعني كون المقصود هم الصحابة لأن سياق الخطاب من ابن مسعود وعلي رضي الله عنهما للتابعين في وقتهم يقتضي ذلك فالذين ماتوا قبل التابعين هم الصحابة والذين أمنوا الفتنة هم الصحابة الذين شهد الله تعالى لهم بالجنة والرضوان وختم لهم بخير فكانت السلامة بالاقتداء بهم دون غيرهم ممن لا يُدرى كيف يختم له، ولا يمنع هذا من الاقتداء بالأحياء السائرين على سننهم إذ حقيقة ذلك الاقتداء بهم رضوان الله عليهم، والله أعلم.

---

(١) السنة المروزي ١/ ٢٩.

(٢) سنن البيهقي الكبرى البيهقي ٢/ ١٠.

(٣) الاعتصام الشاطبي ١/ ٤٥٢.

عـن حذيفـة رضي الله عـنه أن رسـول الله صلى الله عليه وسلم قال: «اقتدوا بالذين مـن بعـدي أبي بكـر وعمـر»[1]، وفي روايـة: «واهـتدوا بهـدي عـمار وتمـسكوا بعهـد ابن مسعود».[2]

عـن الإمام عبد الله بن المبارك: (سمعت أبا حنيفة يقول: إذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسـلم فعـلى الـرأس والعـين، وإذا جاء عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نختار من قولهم، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم).[3]

قـال الإمام أبو عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في أصوله: (أصول السنة عندنا التمـسك بـما كـان عليـه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والاقتداء بهم وترك البدعة).[4]

قال الإمام البربهاري رحمه الله: (فالله الله في نفسك، وعليك بالآثار وأصحاب الأثر والتقلـيد، فـإن الدين إنما هو التقليد يعني للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله علـيهم أجمعـين، ومَـن قبلـنا لم يدَعـونا في لـبس، فقلِّدهم واسترح ولا تجاوز الأثر وأهل الأثر).[5]

---

(١) سنن الترمذي - كتاب المناقب - باب اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر- حديث: (٣٦٦٢) وقـال أبـو عيـسى: «هذا حديث حسن»، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧/ ١٣٩٥- رقم ٢٤٩٩).

(٢) سنن الترمذي- كتاب المناقب - باب مناقب عبد الله بن مسعود- حديث: (٣٨٠٥).

(٣) المدخل إلى السنن الكبرى - البيهقي - ١/ ١١١.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) شرح السنة - البربهاري - ١/ ٧٤.

قال الإمام الآجري رحمه الله: (فمن صفة من أراد الله عز وجل به خيراً وسلم له دينه ونفعه الله الكريم بالعلم المحبة لجميع الصحابة ولأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم والاقتداء بهم، ولا يخرج بفعل ولا بقول عن مذاهبهم، ولا يرغب عن طريقتهم).[1]

قال الأوزاعي رحمه الله: (كان يقال خمسٌ عليها أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم والتابعون بإحسان: لزوم الجماعة، واتباع السنة، وعمارة المساجد، وتلاوة القرآن، والجهاد في سبيل الله).[2]

قال الإمام الشاطبي رحمه الله: (وحاصل الأمر أن أصحابه كانوا مقتدين به مهتدين بهديه، وقد جاء مدحهم في القرآن الكريم، وأثنى على متبوعهم محمد صلى الله عليه وسلم، وإنما خُلُقه القرآن؛ قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، فالقرآن إنما هو المتبوع على الحقيقة، وجاءت السنة مبينة له، فالمتبع للسنة متبع للقرآن، والصحابة كانوا أولى الناس بذلك، فكل من اقتدى بهم فهو من الفرقة الناجية الداخلة للجنة بفضل الله، وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «ما أنا عليه وأصحابي»[3]، فالكتاب والسنة هو الطريق المستقيم، وما سواهما من الإجماع فناشئ عنهما، هذا هو الوصف الذين كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه).[4]

---

(١) الشريعة الآجري ١/ ٤٣٥.

(٢) شرح أصول الاعتقاد اللالكائي ١/ ٧١ (رقم ٤٨).

(٣) سنن الترمذي كتاب الإيمان باب ما جاء في افتراق هذه الأمة حديث: (٢٦٤١)، وقال أبوعيسى: «هذا حديث حسن غريب مفسر لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه».

(٤) الاعتصام الشاطبي ١/ ٥٠٩.

ولـشيخ الإسـلام ابن تيمية رحمه الله كلام نفيسٌ جداً حيث قال: (ولهذا نحن ننتفع بـنفس متابعتـنا لرسـول الله صلى الله عليه وسلم والسابقين من المهاجرين والأنصار في أعـمال لـولا أنهـم فعلوها لربما قد لا يكون لنا فيها مصلحة، لما يورث ذلك من محبتهم وائـتلاف قلوبـنا بقلـوبهم، وإن كان ذلك يدعونا إلى موافقتهم في أمور أخرى، إلى غير ذلـك مـن الفـوائد)[1]، إن مـن الأعـمال إذاً مـا لا غاية لنا فيه إلا نفس متابعة الصحابة رضـوان الله علـيهم، لأن مـن وراء ذلـك مصالح مقصودة شرعاً، منها: محبتهم ومحبة عـصرهم الذي هو أفضل العصور، والوصول إلى التأسي بهم في أعمال أخرى مقصودة شرعاً، وهذا الذي ذكره رحمه الله نفيسٌ جداً لمن عقله.

وهكـذا فـإن دور العلـماء وطـلاب العلـم اليوم عظيم جداً في إحياء سنن الصحابة رضـوان الله علـيهم والاقـتداء بهـم لـيكونوا أنمـوذجاً يحتذى في ذلك، فتحب الأمة الـصحابة لمـا تـراه مـن واقـع علمائها المقتدين بهديهم السائرين على سننهم، فإذا نزلت النوازل رأت الأمة المسلمة في علمائها غضب أبي بكر رضي الله عنه للحق، وفرقان عمر رضي الله عـنه يزهق الباطل وحلم عثمان رضي الله عنه في وجه عواصف الفتن، وعدل علي رضي الله عنه في القضاء في الخصومات، وعلم ابن مسعود رضي الله عنه في مواجهة الجهـل، وهمـة زيـد بن ثابت رضي الله عنه في جمع وحفظ العلم، وفقه ابن عباس رضي الله عـنه في فتوى الناس، وسيف خالد رضي الله عنه في قمع أصنام الشرك، وإنفاق عبد الـرحمن بـن عـوف في مـواجهة فاقـة المسلمين، وفداء وتضحية طلحة رضي الله عنه في الذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعظمة سيد الشهداء حمزة رضي الله عنه في

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم ابن تيمية ١/ ٤٨.

مواجهة جحافل الكفر، ومودة ورحمة خديجة رضي الله عنها في مواساة زوجها ونصرته على الحق، وفقه عائشة رضي الله عنها في بيت الزوجية، وزهد أبي ذر رضي الله عنه في مواجهة فتنة الدنيا، وهكذا لن تبرح تفتش عن أنموذج من نماذج الهدى في شتى أبواب الحياة إلا وجدت لك في الصحابة قدوة وأسوة ومنهجاً، فرضي الله عنهم وأرضاهم، ووفقنا للسير على سننهم وخطاهم، وجمعنا بهم مع النبي صلى الله عليه وسلم في مستقر رحمته.

هذا ما تيسر ذكره من الوسائل المأمول من العلماء اليوم تسخيرها في مواجهة خطر الطعن في الصحابة وإنكار حجيتهم، ذكرتها على سبيل التمثيل لا الاستيعاب، والمهم هو أن يضطلع العلماء وطلاب العلم اليوم بهذه المهمة الخطيرة باعتبارها جبهة من جبهات التصدي لتيارات الهدم ومعاول التدمير الموجهة ضد عقيدة المسلمين والتي تستغل غفلة عامة المسلمين وجهلهم بمكانة الصحابة رضوان الله عليهم من الدين، نسأل الله تعالى أن يبرم لهذه الأمة أمر رشد يعز فيه أهل طاعته ومحبة نبيه صلى الله عليه وسلم وصحبه الكرام، ويذل أهل معصيته وأعداء نبيه صلى الله عليه وسلم وأعداء صحابته الكرام رضوان الله عليهم إنه خير مأمول وأكرم مسؤول.

❧❧❧❧



الخاتمة



الخاتمة

أحمد الله تعالى في ختام هذه الرسالة وأشكره سبحانه وتعالى على ما يسره لي من بلوغ ما وفق إليه من غايتها على ضعفٍ مني وقصور، وألخص في هذه الخاتمة ما توصلت إليه من نتائج وما تناولته من قضايا، رب يسر وأعن:

١. **إن الصحابي هو**: (من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً ومات على الإسلام)، وإن عدالة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم كلهم ثابتة بطريق الوحي، ولقد أجمعت الأمة على ذلك، واستفاضت أدلة الكتاب والسنة على عدالة الصحابة، فلا يعكر عليه شيء من أوهام وطعون من لا يُعتد بقوله.

٢. إن غرض المشككين في عدالة الصحابة الطعن في نقلة الشريعة، وخطر هؤلاء عظيم لأنهم يريدون أن ينقضوا الدين؛ وهذا كما ورد أنه: لما جاء الرشيد بشاكر رأس الزنادقة ليضرب عنقه قال: أخبرني لِمَ تعلمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض والقدر؟ قال: (أما قولنا بالرفض فإنا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة أوشك أن نبطل المنقول)[1]، فوجب التنبه لخطر هؤلاء والتنبيه عليه.

٣. إن التعريف المختار لمصطلح **أصول الدين** أنه: (مسائل يجب اعتقادها قولاً أو قولاً وعملاً أو دلائل هذه المسائل)[2]، ويشتمل هذا التعريف على أمرين متعلقين بأصول الدين أولهما مسائل الاعتقاد القولية والعملية، فمثال القولية معرفة الله عز

(١) تاريخ بغداد الخطيب البغدادي ٤/ ٣٠٨.

(٢) مجموع الفتاوى ابن تيمية ٣/ ١٨٤ بتصرف يسير جداً.

وجـل وصـفاته الحـسنى وأسمائه العلى ومسائل النبوات والقدر والمعاد، ومثال العملية مـسائل الولاء والبراء ونحوها، والأمر الثاني دلائل هذه المسائل: وهي الدلائل النقلية والعقلية التي تنبني عليها هذه الاعتقادات.

٤. إن الاخـتلاف في أصـول الـدين واقعٌ قدراً ومذمومٌ شرعاً؛ ولقد أخبر الشرع بوقـوع الاختلاف في الدين من باب التحذير وذم هذا الاختلاف وأمر بتعاطي أسباب درئـه مـن باب التكليف. وإن هذا التكليف هو منطلق تحري سنة الصحابة رضوان الله تعـالى علـيهم ومـنهجهم في أصول الدين حتى يتسنى باتباعهم الخروج من هذه الفرقة والخلاف والتمسك بسنن الهدى والائتلاف.

٥. إن المقصود بحجية الصحابة في مسائل أصول الدين: (لزوم طريق الصحابة في الاستدلال على مسائل أصول الدين واعتقادها والانقياد لها).

٦. إن تقريـر الـشرع لحجية الصحابة تظهر فيه حكمٌ عظيمة منها التنبيه على حفظ الـدين بالـصدور والسطور، وضبط الفهم والعمل بمقتضى نصوص الوحيين، وتحرير مـناط بعـض الأحكـام الـشرعية المتعلقة بمسائل الأصول والأسماء والأحكام، ودفع تـوهم الحصر في صورة ما هو مشروعٌ جنسُه، ورفع الحرج عن الأمة خشية افتراض ما يجـوز التنفل به، ودفع توهم النسخ لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتأكيد عالمية رسـالة الإسـلام زماناً ومكاناً، ودفع دعوى تعذر العمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته.

٧. إن مـصادر الاسـتدلال عـلى العقـيدة الإسلامية هي الكتاب والسنة والإجماع بمـنهج فهـم وعمـل الـصحابة رضـوان الله علـيهم، لأنهم الوارثون للوحي الفاهمون

لمقصوده ومقصود رسول الله صلى الله عليه وسلم ومراده من كلامه وهديه، ولأنهم لا يتكلمون في ما لا مجال للرأي فيه إلا بما أثروه وفهموه ووعوه وتلقوه عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وهم المشهود لهم بالفهم والفضل ولزوم الصراط المستقيم، ولم يدخل من بعدهم في هذا الفضل إلا باتباعهم على أثرهم والسير على سننهم بإحسان إلى يوم الدين.

٨. إن القرآن الكريم هو المصدر الأول للاستدلال على مسائل العقيدة وهو كلام الله تعالى المعجز المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم محفوظ اللفظ والمعنى، وبهذا الحفظ تبقى الحجة قائمة على الناس إلى أن يرفع الله تعالى القرآن فلا تقوم الساعة بعد إلا على شرار الخلق.

٩. إن السنة النبوية الصحيحة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي شطر الوحي، وهي تمام الحجة من الله عز وجل على خلقه، لا ينازع في ذلك إلا من لا خلاق له في الدنيا والآخرة، فهي المصدر الثاني للاستدلال على مسائل العقيدة، وهي محفوظة لفظاً ومعنى كما هو القرآن الكريم.

١٠. الإجماع هو المصدر الثالث من مصادر الاستدلال على مسائل أصول الدين، والإجماع المنضبط هو إجماع الصحابة رضوان الله عليهم. وإن مهمة الإجماع في مسائل الأصول التي لا مجال للرأي فيها إنما هي ضبط معاني النصوص، وحسم مادة الخلاف الناجم عن التأويل الفاسد والشبهات المنحرفة، فإجماع الصحابة رضوان الله عليهم ومن تبعهم بإحسان على مسائل العقيدة إنما هو قائم على أساس الكتاب والسنة لا غير، ولا يتوهم أن الاستدلال بإجماعهم يعني كونهم مشرعين فهذا بيِّن البطلان.

١١. إن الـصحابة رضوان الله عليهم حجة في مسائل العقيدة، وقد أكد هذه الحقيقة اجتماع أدلـة الوحـي القـرآنية والحديثـية مـع آثـار الصحابة والتابعين وتابعي تابعيهم بإحـسان إلى يـوم الدين يوافقها دليل العقل الصريح. وقررنا أن مسألة حجية الصحابة في العقـيدة لا تقـوم على دليل واحدٍ بعينه، كما أنها لا تفتقر إلى دليلٍ جزئي بعينه، بل إن المتدبـر في عمـوم الـشريعة يجـد أن دلـيل هـذه المسألة أقرب ما يكون متألفاً من مجموع الـشريعة، بحـيث نقـول بكـل ثقة إن تقرير حجية الصحابة في العقيدة أصل عظيم في الـدين، وهـو أوسـع من أن يفتقر إلى دليل مفرد، بل إن دليله مجموع مفردات ومسائل الـدين، ووجـه ذلـك أن هذه المسائل والمفردات إنما نقلها لنا الصحابة، فما نقلوه وثبت عـنهم صـحة الـنقل وبينوا لنا وجه الفهم فيه فهو دين، وما لم يكن كذلك فليس بدين! والله تعالى أعلم.

١٢. عرضـت في هـذا الـبحث لـبعض الآثـار العظـيمة المترتـبة عـلى تقريـر حجية الـصحابة في العقـيدة، وذكـرت مـنها صـحة مـنهج التلقي والفهم في مسائل العقيدة، والوقاية من الزيغ والزلل في فهم نصوص العقيدة، ونبذ الفرقة والاختلاف المذموم في العقـيدة، وحقـن دمـاء المـسلمين، وسـلامة الدعـوة إلى الله مـن الشوائب والمعوقات، والتـزام سبيل الفلاح في الدنيا والآخرة، ثم التوفيق إلى حسن الخاتمة نسأل الله تعالى أن يمن علينا بذلك.

١٣. إن مـورد حجـية الـصحابة في القـرآن الكـريم لا يتعلق بجهة الوحي ولا بجهة الـتحدي بالرسـالة، فلـيس لأحـد من المخلوقين شيء في الوحي والإعجاز، وإنما تتعلق حجية الصحابة رضوان الله عليهم في القرآن الكريم بحفظ القرآن الكريم روايةً ودرايةً.

١٤ . إن المقصود بحجية الصحابة في رواية القرآن الكريم هو كونهم حجةً على غيرهم في ثبوت رسمه ولفظه وضبطه حفظه ونقله إلينا سالماً من التبديل والتحريف. وإن المقصود بحجية الصحابة في القرآن الكريم درايةً هو كونهم حجة على مَن بعدهم فيما يتعلق بفهم نصوصه والعمل به، فمدار البحث هنا عن مدى الاحتجاج بتفسير الصحابة رضوان الله عليهم وأقوالهم في مسائل القرآن الكريم المتعلقة بالدراية.

١٥ . **يمكن تفصيل القول في قيمة ومكانة تفسير الصحابي كما يلي:**

• **(أولاً)**: تفسير الصحابي الذي يرجع إلى بيان سبب النزول أو ما لا مجال فيه للرأي فحكمه حكم المرفوع، فإذا ثبتت صحته فهو حجة ملزمة لا يجوز ردها.

• **(ثانياً)**: تفسير الصحابي الذي لم يسنده للرسول صلى الله عليه وسلم مما للرأي فيه مجال فالراجح أن حكمه حكم الموقوف، ويبقى النظر في حجيته إذا ثبتت صحته على قولين لأهل العلم، والراجح أنه حجة يجب الأخذ بها، وذلك لقوة احتمال سماعهم له من رسول الله صلى الله عليه وسلم وتورعهم عن الخوض في القرآن بغير علم ولما تيسر وتهيأ لهم من أسباب موفقة لصحة الفهم عن كتاب الله؛ فهم أهل اللغة وهم الذين عاصروا التنزيل وعرفوا وقائع المجتمع العربي المخاطب بالوحي مع ما لهم من بركة الصحبة والسابقة في الدين، والله أعلم.

• **(ثالثاً)**: تفسير الصحابي الذي يرجع إلى الحكاية عن أهل الكتاب: وهذا من جهة الإسناد موقوف على الصحابي ما لم يرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن حيث الحجية فالراجح والله أعلم جواز حكايته إن كان مما لم يصدقه شرعنا أو يكذبه، أما الاحتجاج به من حيث هو غير مصدَّق ولا مكَذَّب فلا، وإنما تجوز حكايته فقط،

والأولى ألا يُحشر في كتب التفسير لأن ذكره فيها موهم للاحتجاج بها والله أعلم. وهذا التفصيل هو ما تطمئن إليه النفس ويركن إليه القلب والله سبحانه وتعالى أعلم.

١٦. إن الآثار المترتبة على تقرير حجية الصحابة في القرآن الكريم آثارٌ عظيمة، وقد ذكرنا منها حفظ القرآن الكريم من الضياع، ووقاية الأمة من الاختلاف في الكتاب، وإبطال شبهات أهل الزيغ والضلال في دعاوى نقصان القرآن ودعوى استمرار نزول الوحي بعده كما تزعم بعض أهل الأهواء، وحفظ القرآن الكريم من التأويل الفاسد.

١٧. إن لفظ السنة يطلق على عدة معان، وإن السنة المتعلقة بالبحث هنا هي ما وصفه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بقوله: فالسنة كالشريعة هي ما سنه الرسول صلى الله عليه وسلم وشرعه من العمل فالبحث عن السنة هنا من جهة كونها من أصول الدين.

١٨. إن السنة النبوية شطر الوحي، وهي شقيقة القرآن الكريم ومثيلته في الحجية والاعتبار.

١٩. إن موارد حجية الصحابة في مسائل السنة النبوية تدور حول أمرين ؛ أحدهما حجية الصحابة في السنة من حيث ثبوتها ونقلها وهو علم السنة رواية، والآخر حجيتهم في السنة من حيث فهم مرادها ومقصود صاحبها عليه أفضل الصلاة والسلام وهي علم السنة دراية.

٢٠. إن الاحتجاج بالصحابة في ضبط السنة ونقلها ركنٌ ركين من أصول هذا الدين، لأنهم رضوان الله عليهم يمثلون الصلة والواسطة بين الأمة وبين رسول الهدى عليه الصلاة والسلام.

وإن غاية كل طاعن في صحة نقل الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نسف هذا الدين كفراً وزندقةً ومكراً بهذا الدين.

٢١. إن الصحابة لم يقفوا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره وسيرته موقف المتفرج الحافظ بذاكرته فحسب، وإنما أعملوا عقولهم وقلوبهم في العقل والتدبر والفهم لهذه السنة التي أخذوها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وإن السعيد من اهتدى بهديهم واقتدى بسنتهم، وأن الشقي من أعرض عنهم واتخذ لنفسه سبيلاً غير سبيلهم، والله تعالى أعلم.

٢٢. إن من أهم سبل التشكيك في السنة وصرف الناس عنها التشكيك في حملتها، ولقد استعرضت بعض الشبهات التي تثار حول حجية الصحابة في السنة ليتنبه المسلم الحاذق الحريص على طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم إلى خطر هؤلاء المشككين، وإلى الأبعاد الحقيقية التي يرمي إليها أولئك الذين يطعنون في الصحابة ويشككون فيهم، فالأمر ليس مجرد طعن في أفراد من الناس، إنه طعن في الطريق الذي يصلنا برسول الله صلى الله عليه وسلم ، إنه طعنٌ في الدين..

٢٣. إن للصحابة منهجاً واضحاً في الاستدلال على مسائل أصول الدين يتمثل في المعالم الرئيسية التالية: عدم التقدم بين يدي الله ورسوله، وتلقي الدين عن الكتاب والسنة، وإثبات نصوص الوحي كما جاءت بلا تأويل، والاقتصار في الاستدلال العقلي على طريقة القرآن، والاستغناء بألفاظ القرآن والسنة، وعرض ما يخطر لهم على نصوص الشرع ومراجعة نصوص الشرع فيما يُشكل، بحيث ظهر لنا أن منهجهم هو المنهج الكامل الموافق للشرع بفضل الله تعالى.

٢٤. إن للصحابة منهجاً واضحاً في ضبط الأسماء والأحكام، وإن أبرز معالم هذا المنهج تتمثل في الالتزام المطلق بنصوص الوحيين في تقرير الأسماء المعتبرة شرعاً، والعمل بمقتضى الأسماء الشرعية، وعدم محاسبة الناس بغير مقتضى الأسماء الشرعية.

٢٥. إن للصحابة منهجاً شاملاً في التعامل مع المخالف تتمثل أبرز معالمه في التحذير ممن خالف في أصول الدين، والنهي عن مجالسة المخالفين في أصول الدين، والإعلان ببغض من خالف في أصول الدين والبراءة منهم، والرد والإنكار على المخالفين في مسائل أصول الدين، وتعزير الإمام للمخالفين في أصول الدين والتشهير بهم، والجدال بالحق عند رجحان جدوى الجدل.

٢٦. إن منهج الصحابة في رواية القرآن الكريم قد تميز بمرحلتين أولاهما تمثلت في ضبط الصحابة للقرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم حيث كان صرف الهمة لحفظ وكتابة القرآن، والتدرج في حفظ وتعلم القرآن، والأخذ بالرخصة في قراءة القرآن على سبعة أحرف، وتخصص بعض الصحابة بالقرآن الكريم والمهارة في قراءته، والاهتمام بالكتابة الخاصة للقرآن وجمع المصاحف الخاصة.

وأما المرحلة الثانية من مراحل ضبط الصحابة للقرآن فتمثلت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وتميزت بجمع أبي بكر رضي الله عنه لمادة القرآن كاملة، وجمع عثمان بن عفان رضي الله عنه الناس على مصحف إمام.

والحاصل أن عهد الخلفاء الراشدين المهديين المأمور باتباعهم والسير على سننهم لم ينقض حتى تحقق وعد الله بحفظ كتابه الكريم فضبطت مادة القرآن الكريم بجمع خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وحُفظت حروف

القرآن بجمع أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه القرآن على حرف قريش؛ فصان الله تعالى بذلك كتابه الكريم من الضياع والأمة من الاختلاف وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً لا مبدِّل لكلماته، والحمد الله.

٢٧. إن للصحابة منهجاً واضحاً في القرآن الكريم دراية وتفسيراً، وقد تميز هذا المنهج بترك التفسير بمجرد الرأي، وعدم الخوض في تفسير كتاب الله بغير علم، والتفسير بالرأي بضوابطه عند الحاجة إليه، وترك التعمق والتكلف في تفسير كتاب الله، وعدم الخوض في المتشابه من القرآن وترك التأويل، وعدم معارضة كتاب الله، والتحديث عن أهل الكتاب فيما أُبيح لهم على سبيل الحكاية لا على سبيل الاحتجاج.

٢٨. تميز منهج الصحابة في العمل بالقرآن الكريم بالعناية التامة بتلاوة القرآن الكريم، وبالبكاء والخشية عند قراءة القرآن دون صعق ولا غشي ولا غيره من البدع المحدثات، وإقران العلم بالعمل بحيث لم يكونوا يجاوزون ما تعلموه حتى يعملوا به، هذا كله مع الحرص على تعليم القرآن الكريم.

٢٩. إن منهج الصحابة في رواية السنة منهج شامل فريد ليس له نظير في تاريخ أصحاب الرسل؛ فقد تميز منهج الصحابة في تلقي السنة النبوية بالاعتناء الشديد بحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبالملازمة التامة للنبي صلى الله عليه وسلم، والتناوب على حضور مجالس النبي صلى الله عليه وسلم، والسفر والوفود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى في المسألة الواحدة، والاهتمام بمذاكرة الحديث، والاعتناء بسؤال من هو مظنة العلم بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم في المسألة، مع اعتناء الصحابيات بسؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم، والاستعانة بكتابة الحديث وتقييده

إضـافة إلى ضـبطه في الـصدور. كما تميز منهج الصحابة في رواية وأداء السنة النبوية إلى مـن بعـدهم بالتحذيـر مـن الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، والحرص على نشر الحـديث وتبلـيغ سـنة النبـي صـلى الله علـيه وسـلم، والـتأثم من كتم السنة، والعناية بأداء السنة كما تلقوها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والاحتياط في قبول الأخبار والتثبت في قـبول المـرويات، والإقـلال مـن الـرواية عمـوماً مـع الإكثار من الحديث عـند الحاجـة، والـتحديث عـلى قـدر عقـول الـناس، والـتخول في المـوعظة وتوقـي السآمة والإملال.

٣٠. تميـز مـنهج الصحابة في تفسير السنة والدراية بها بمراجعة النبي صلى الله عليه وسـلم لفهـم حديـثه، والأدب مـع رسـول الله صـلى الله علـيه وسلم، ونقد المرويات المنسوبة إلى النبـي صـلى الله علـيه وسـلم، وبـيان سبب ورود الحديث، وبيان الناسخ والمنسوخ في حـديث رسـول الله صلى الله عليه وسلم، وتفسير الحديث عن رسول الله صـلى الله علـيه وسـلم عـند الحاجـة إلـيه، والتأليف بين كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدم المعارضة بين الأحاديث.

٣١. تميـز مـنهج الـصحابة في العمل بالسنة بالمعالم الرئيسية التالية: اعتقاد أن السنة سـبيل الـنجاة، وعـدم معارضـة السنة بمجرد الرأي، والانقياد المباشر لأمر رسول الله صـلى الله علـيه وسلم دون تنطع أو تأويل، والانتهاء عند قول رسول الله صلى الله عليه وسـلم وحـسم الخـلاف بـه، والاحتجاج والعمل بخبر الواحد حيث لم تظهر بدعة رد أخـبار الآحـاد في العقـيدة إلا ممـن خالـف سـنتهم بعدهم، وهجران من يخالف السنة والنكير عليه.

٣٢. بينا جملةً من اللوازم الفاسدة لإنكار حجية الصحابة في أصول الدين من أهمها أن إنكـار حجيـتهم يـستلزم الطعـن في اختيار الله عز وجل لصحابة نبيه صلى الله عليه وسـلم، والطعـن في حفـظ الله عـز وجل للدين، وإنكار النصوص الشرعية الدالة على فـضل الـصحابة وحجيتهم ونقض الإيمان والوقوع في النفاق والزندقة، ووقوع الفرقة والتـشرذم في الأمـة، وانقطـاع الـشريعة، وهـذا كلـه لا يـدل على بطلان هذه الدعوى فحـسب، بـل يكـشف المـراد والغاية الحقيقية وراء الطعن في حجية الصحابة ألا وهي الطعن في الدين كله.

٣٣. تعرضـت لـبعض وسـائل التصدي لخطر إنكار حجية الصحابة، وقسمتها إلى وسـائل مـتعلقة بعامـة المـسلمين وتـشمل نـشر الوعـي بمكانـة الـصحابة وفضلهم، والتعـريف بـبركة الـصحبة والـرؤية، وبـسبق الـصحابة إلى أعـلى المـنازل، وبأن حب الـصحابة طـريق الهداية، وأن الصحابة هم أعلم هذه الأمة، وهم نقلة ميراث النبوة إلى باقي الأمة، وأن الصحابة هم طريق اجتماع الأمة، وأن من فضائل الصحابة ما وقع لهم مـن الكـرامات، وأن الـصحابيات أفضل النساء، ثم بيان المعتقد الصحيح في الصحابة وهـو اعـتقاد فـضل الصحابة وحبهم جميعاً دون غلو أو تفريط، وعدم اعتقاد العصمة لأحدهم، وتحريم سب الصحابة، والإمساك عما شجر بينهم.

والقـسم الـثاني هـو الوسـائل المـتعلقة بطـلاب العلـم والعلـماء وتتمـثل في كشف الـشبهات والـرد علـيها، وفي تقـريب سـيرة ومنهج الصحابة من العامة من خلال بث الوعـي بـضرورة الـتمكن مـن اللغة العربية، وتعريف المسلمين بالمصادر الأصيلة التي توثـق لـسيرة وتـراجم الـصحابة تعـريفاً عامـاً، وتهذيب واختصار ما يناسب من هذه

المصادر بلغة عربية سليمة معاصرة، وتحقيق المصادر الأصيلة تحقيقاً علمياً صحيحاً، والتنبيه على خطر الاستشراق والمستشرقين، وتسخير خطب الجمعة للتوعية بفضل الصحابة وحجيتهم، وتسخير كافة وسائل الإعلام للتوعية بمكانة الصحابة وفضلهم، ثم التركيز على أهمية العمل بسنن الصحابة.

٣٤. تحرير القول بالنسبة للاقتداء بالصحابة ووجوبه على التفصيل التالي:

إذا أجمع الصحابة على قول أو فعل وجب الأخذ به، وإن اختلفت أقوالهم فلا يخرج عن أحد حالين؛ فإما أن يتبين رجحان قول بدليل الكتاب والسنة ويكون ما سواه مرجوحاً أو شاذاً فيؤخذ بالراجح لمن تبين له ويسأل العلماء فيما لم يتبين له، وإما ألا يترجح قول بدليل الكتاب والسنة ويكون تعدد أقوال الصحابة من باب تعدد الاجتهاد فالمرء في سعة في اتباع أحد هذه الاجتهادات ولا يخرج عن مجموع أقوالهم فيحدث قولاً آخر غير مأثور عنهم.

٣٥. ختاماً أوصي ببعض الأمور العملية لتعريف الأمة بمكانة الصحابة وحجية قولهم وفعلهم في مسائل أصول الدين والاعتقاد إضافة إلى ما تقدم وذلك فيما يلي:

عقد المؤتمرات والندوات العلمية التي تخاطب عامة المسلمين وتركز على تعريفهم بجيل الصحابة وما لهم من فضل ومكانة مع التفصيل في بيان وعرض سيرة كبار الصحابة وعلماء الصحابة رضوان الله عليهم.

تشكيل مراصد لكافة المنابر الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والحاسوبية لرصد ما يبث فيها من شبهات وتضليلات حول الصحابة والرد عليها رداً علمياً محكماً بلغة صحيحة قريبة خالية من الفحش والتفحش.

إدراج سيرة الصحابة ومنهجهم في نقل الدين وحفظه وتبليغه في المقررات الدراسية في المجتمعات المسلمة، وإعداد المادة العلمية وتيسيرها لمتناول الآباء والأمهات للاستفادة منها ريثما يتم هذا الإدراج في المناهج رسمياً.

تأسيس دورية علمية (مجلة) تخاطب طبقة المتعلمين والمثقفين بلغة فوق لغة العامة ودون لغة العلماء المتخصصين لتكون رديفاً لهم في علومهم الكونية واختصاصتهم المهنية ليتعرف هؤلاء على خصائص مجتمع الصحابة عموماً وعلى نماذجهم الفردية خصوصاً فيتعرف التاجر والطبيب والسياسي والعسكري اليوم على النماذج القيادية والريادية للصحابة الذين شغلوا مثل هذه المناصب فيتعلموا منهم كيف الجمع بين علوم الشريعة وإتقان المهنة جمعاً بين مصالح الدين والدنيا.

هذه أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الرسالة، أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يجعل ما تعلمناه خالصاً لوجهه الكريم موجباً لرضوانه العظيم، وأن يعفو عما زل به اللسان والقلم، فما كان في هذه الرسالة من حق فمن الله ، وما جانب الحق فيها فمني ومن الشيطان وأنا أتبرأ منه ولا أصر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



الفهارس



فهرس المصادر والمراجع

(أ)

١. الإبانة عن أصول الديانة، للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، المتوفى سنة ٣٢٤ هجرية، تحقيق بشير محمد عيون، طبعة سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، دار البيان – دمشق.

٢. أبجد العلوم، لصديق بن حسن القنوجي، المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ - تحقيق عبد الجبار زكار، طبعة سنة ١٩٧٨ - دار الكتب العلمية، بيروت.

٣. الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المتوفى سنة ٩١١ هجرية، تحقيق سعيد المندوب، طبعة سنة ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦م، دار الفكر – لبنان.

٤. الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة، للإمام بدر الدين الزركشي، المتوفى سنة ٧٩٤ هجرية، تحقيق سعيد الأفغاني، طبعة سنة ١٣٩٠ هـ - المكتب الإسلامي، بيروت.

٥. اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لابن قيم الجوزية الدمشقي، المتوفى سنة ٧٥١ هجرية- طبعة سنة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦. أحاديث في ذم الكلام وأهله، لأبي الفضل عبد الرحمن بن احمد بن الحسن المقرئ، المتوفى سنة ٤٥٤ هجرية، تحقيق: ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع، طبعة سنة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، دار أطلس للنشر – السعودية.

٧. الأحاديث المختارة لأبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش طبعة سنة ١٤١٠ هـ - مكتبة النهضة الحديثة مكة المكرمة.

٨. الإحكام لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٦ هجرية طبعة سنة ١٤٠٤ هـ - دار الحديث - القاهرة

٩. الإحكام لأبي الحسن علي بن محمد الآمدي المتوفى سنة ٦٣١ هـ - تحقيق الدكتور سيد الجميلي طبعة ١٤٠٤ هـ - دار الكتاب العربي بيروت.

١٠. الأحكام السلطانية والولايات الدينية لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي المتوفى سنة ٤٠٦ هجرية تحقيق عصام فارس الحرستاني و محمد إبراهيم الزغلي طبعة سنة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م المكتب الإسلامي بيروت.

١١. أحكام القرآن لمحمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله المتوفى سنة ٢٠٤ هجرية تحقيق عبد الغني عبد الخالق طبعة سنة ١٤٠٠ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت.

١٢. أحوال الرجال لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني المتوفى سنة ٢٥٩ هـ - تحقيق صبحي البدري السامرائي طبعة سنة ١٤٠٥ هـ - مؤسسة الرسالة بيروت.

١٣. أخبار المدينة لأبي زيد عمر بن شبة النميري البصري المتوفى سنة ٢٦٢ هجرية تحقيق علي محمد دندل وياسين سعد الدين بيان طبعة سنة ١٤١٧ هـ-١٩٩٦ م دار الكتب العلمية – بيروت.

١٤. اختصار النكت للماوردي ، للإمام عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي ، المتوفى سنة ٦٦٠ هجرية ، تحقيق عبد الله إبراهيم الوهبي ، طبعة سنة ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م ، دار ابن حزم – بيروت.

١٥. الاستذكار - ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر أبو عمر ، المتوفى سنة ٤٦٣ هجرية ، تحقيق سالم محمد عطا ومحمد علي معوض ، طبعة سنة ٢٠٠٠م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

١٦. الاستقامة ، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ، المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية ، تحقيق أحمد جاد ، طبعة سنة ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م ، دار الحديث - القاهرة .

١٧. الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ، المتوفى سنة ٤٦٣ هجرية ، تحقيق علي محمد البجاوي ، طبعة ١٤١٢ هـ - دار الجيل - بيروت.

١٨. الإصابة في تمييز الصحابة ، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي ، المتوفى سنة ٨٥٢ هجرية ، تحقيق علي محمد البجاوي - طبع سنة ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م ، دار الجيل ، بيروت.

١٩. أصول السنة ، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، طبعة سنة ١٤١١ هـ - دار المنار ، الخرج – السعودية.

٢٠. أصول الفقه ، لمحمد أبو زهرة الإمام ، طبعة سنة ١٩٩٧ م ، دار الفكر العربي ، القاهرة.

٢١. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ، التوقى سنة ١٣٩٣ هجرية ، تحقيق مكتب البحوث والدراسات ، طبعة سنة ١٤١٥ هـ - دار الفكر – بيروت.

٢٢. الاعتصام ، للعلامة الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي الغرناطي ، المتوفى سنة ٧٩٠ هـ - تحقيق محمود طعمه حلبي ، طبعة سنة ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م ، دار المعرفة ، بيروت.

٢٣. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة ، للإمام الحافظ شيخ المحدثين أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، المتوفى سنة ٤٥٨ هجرية ، تحقيق عبد الله محمد الدرويش ، طبعة سنة ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢ م ، اليمامة للطباعة والنشر ، دمشق / بيروت.

٢٤. أعلام الموقعين عن رب العالمين ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية ، المتوفى سنة ٧٥١ هجرية ، تحقيق بشير محمد عيون ، طبعة سنة ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م ، دار البيان ، دمشق.

٢٥. اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ - تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، طبعة سنة ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٣ م ، المكتبة العصرية ، بيروت.

٢٦. اقتضاء العلم العمل ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ، المتوفى سنة ٤٦٣ هجرية ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، طبعة سنة ١٣٩٧ هـ - المكتب الإسلامي – بيروت.

٢٧. إكمال المعلم بفوائد مسلم (كتاب الإيمان) ، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي ، المتوفي سنة ٥٤٤ هجرية ، تحقيق الدكتور الحسين بن محمد شوّاط ، طبعة سنة ١٤١٧ هـ - دار الوطن – الرياض.

٢٨. الإيمان ، لمحمد بن إسحاق بن يحي بن مندة ، المتوفى سنة ٣٩٥ هجرية ، تحقيق الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي ، طبعة سنة ١٤٠٦ هـ - مؤسسة الرسالة - بيروت .

٢٩. الإيمان ، لمحمد بن يحي بن أبي عمر العدني ، المتوفى سنة ٢٤٣ هجرية ، تحقيق حمد بن حمدي الجابري الحربي ، طبعة سنة ١٤٠٧ هـ - الدار السلفية ، الكويت.

(ب)

٣٠. البرهان في علوم القرآن ، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله ، المتوفى سنة ٧٩٤ هجرية ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة سنة ١٣٩١ هـ - دار المعرفة – بيروت.

(ت)

٣١. تأويل مختلف الحديث ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، المتوفى سنة ٢٧٦ هجرية ، تحقيق الدكتور محمد نافع المصطفى ، طبعة سنة ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م ، دار البشير ، عمّان، ومؤسسة الرسالة ، بيروت.

٣٢. تاريخ بغداد ، لأحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي ، المتوفى سنة ٤٦٣ هجرية ، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت .

٣٣. التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي، المتوفى سنة ٢٥٦ هجرية، تحقيق السيد هاشم الندوي، طبعة دار الفكر

٣٤. تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، المتوفى سنة ٥٧١ هجرية، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، طبعة سنة ١٩٩٥ م، دار الفكر – بيروت.

٣٥. التبيان في أقسام القرآن - لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية، المتوفى سنة ٧٥١ هجرية- طبعة دار الفكر – بيروت.

٣٦. تحفة الأحوذي، لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، المتوفى سنة ١٣٥٣ هجرية، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت.

٣٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١ هجرية، تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم، طبعة سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م، دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٨. تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨ هجرية، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٩. تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، لابن الملقن، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، طبعة ١٩٩٤م- المكتب الإسلامي – بيروت.

٤٠. الترغيب والترهيب، لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبو محمد، المتوفى سنة ٦٥٦هـ - تحقيق إبراهيم شمس الدين، طبعة سنة ١٤١٧هـ - دار الكتب العلمية، بيروت.

٤١. التعديل والتجريح ، لسليمان بن خلف بن سعد أبي الوليد الباجي ، المتوفى سنة ٤٧٤ هجرية ، تحقيق الدكتور أبولبابة حسين ، طبعة سنة ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م ، دار اللواء للنشر – الرياض.

٤٢. التعاريف ، لمحمد عبد الرؤوف المناوي ، المتوفى سنة ١٠٣١ هجرية ، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية ، طبعة سنة ١٤١٠ هـ – دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دمشق.

٤٣. التعريفات ، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني ، المتوفى سنة ٨١٦ هجرية ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، طبعة سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢ م ، دار الكتاب العربي ، بيروت

٤٤. تغليق التعليق – لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي ، المتوفى سنة ٨٥٢ هجرية ، تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى القزقي ، طبعة سنة ١٤٠٥ هـ – المكتب الإسلامي ، عمّان وبيروت.

٤٥. تفسير ابن أبي حاتم ، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ، المتوفى سنة ٣٢٧ هجرية ، تحقيق أسعد محمد الطيب ، طبعة المكتبة العصرية ، صيدا.

٤٦. تفسير أبي السعود ، للإمام أبي السعود محمد بن محمد العمادي ، المتوفى سنة ٩٥١ هجرية ، طبعة دار إحياء التراث ، بيروت.

٤٧. تفسير البغوي ، للإمام البغوي ، تحقيق خالد عبد الرحمن العك – طبعة دار المعرفة ، بيروت.

٤٨. تفسير البيضاوي ، للإمام البيضاوي ، المتوفى سنة ٦٨٥ هجرية ، طبعة دار الفكر ، بيروت.

٤٩. تفسير الصنعاني ، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني- المتوفى سنة ٢١١هجرية ، تحقيق الدكتور مصطفى مسلم محمد ، طبعة سنة ١٤١٠ هـ - مكتبة الرشد – الرياض.

٥٠. تفسير الطبري ، لمحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر ، المتوفى سنة ٣١٠ هجرية ، طبعة سنة ١٤٠٥ هـ - دار الفكر ، بيروت.

٥١. تفسير القرآن العظيم ، للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي ، المتوفى سنة ٧٧٤ هجرية ، تحقيق مجلس التحقيق العلمي بدار الفتح ، طبعة سنة ١٤١٩ هـ ١٩٩٩م ، دار الفتح – الشارقة.

٥٢. تقريب التهذيب - لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي ، المتوفى سنة ٨٥٢ هجرية ، تحقيق محمد عوامة ، طبعة سنة ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م ، دار الرشيد – سوريا.

٥٣. تلبيس إبليس ، للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، المتوفى سنة ٥٧٩ هجرية ، تحقيق أيمن صالح شعبان ، طبعة سنة ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م ، دار الحديث ، القاهرة.

٥٤. التمهيد - ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر أبو عمر ، المتوفى سنة ٤٦٣ هجرية- تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري ، طبعة سنة ١٣٨٧ هـ - وزارة عموم الأوقاف ، المغرب .

٥٥. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي ، المتوفى سنة ٣٧٧ هجرية ، تحقيق محمد زاهد بن الحسن الكوثري ، طبعة سنة ١٤١٨ هـ - المكتبة الأزهرية – مصر.

٥٦. تهذيب الأسماء، لمحي الدين بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦ هجرية، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، طبعة سنة ١٩٩٦ م، دار الفكر، بيروت.

٥٧. تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، المتوفى سنة ٨٥٢ هجرية، طبعة سنة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م، دار الفكر – بيروت.

٥٨. تهذيب الكمال، ليوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، المتوفى سنة ٧٤٢ هجرية، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، طبعة سنة ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م، مؤسسة الرسالة – بيروت.

٥٩. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للشيخ أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر آل سعدي، المتوفى سنة ١٣٧٦ هجرية، طبعة سنة ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م، المكتبة العصرية، بيروت .

(ث)

٦٠. الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، المتوفى سنة ٣٥٤ هجرية، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، طبعة سنة ١٣٩٥ هـ ١٩٧٤ م، دار الفكر.

٦١. الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر، للدكتور صلاح الصاوي، مطابع أضواء المنتدى، المنتدى الإسلامي – الرياض.

(ج)

٦٢. جامع التحصيل، لأبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي، المتوفى سنة ٧٦١ هجرية، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، طبعة سنة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م، عالم الكتب – بيروت.

٦٣. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، المتوفى سنة ٦٧١ هجرية، تحقيق عبد الرزاق المهدي، طبعة سنة ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م، دار الكتاب العربي، بيروت.

٦٤. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، المتوفى سنة ٤٦٣ هجرية، تحقيق الدكتور محمود الطحان، طبعة سنة ١٤٠٣ هـ - مكتبة المعارف- الرياض.

٦٥. جامع الترمذي، للإمام الحافظ أبي عيسى الترمذي، المتوفى سنة ٢٧٩ هجرية، نسخة موسوعة الحديث الشريف الكتب الستة، إشراف ومراجعة الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، طبعة سنة ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م، دار السلام - الرياض .

٦٦. الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، المتوفى سنة ٣٢٧ هجرية، طبعة سنة ١٢٧١هـ ١٩٥٢ م، دار إحياء التراث، بيروت.

٦٧. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح -، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية، تحقيق الأستاذ سيد عمران، طبعة سنة ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٣ م، دار الحديث، القاهرة.

(ح)

٦٨. حجية السنة، للدكتور الحسين شواط، مطبوعات الجامعة الأمريكية المفتوحة، فيرجينا، الولايات المتحدة.

٦٩. الحدود الأنيقة لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبو يحي المتوفى سنة ٩٢٦ هجرية تحقيق الدكتور مازن المبارك طبعة سنة ١٤١١ هـ - دار الفكر المعاصر بيروت.

٧٠. الحطة في ذكر الصحاح الستة لأبي الطيب السيد صديق حسن القنوجي المتوفى سنة ١٣٠٧هجرية- طبعة سنة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م دار الكتب العلمية- بيروت.

٧١. حلية الأولياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠ هجرية طبعة سنة ١٤٠٥هـ - دار الكتاب العربي بيروت.

(خ)

٧٢. الخراج ليحي بن آدم القرشي المتوفى سنة ٢٠٣ هجرية طبعة سنة ١٩٧٤ م المكتبة العلمية لاهور باكستان.

٧٣. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري اليمني تحقيق عبد الفتاح أبو غدة طبعة سنة ١٤١٦ هـ - مكتبة المطبوعات – بيروت.

(د)

٧٤. الدراية في تخريج أحاديث الهداية - لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي المتوفى سنة ٨٥٢ هجرية- تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني طبعة دار المعرفة بيروت.

٧٥. الدر المنثور في التفسير بالمأثور - لعبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هجرية- طبعة سنة ١٩٩٣ م دار الفكر – بيروت.

٧٦. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكُتاب المعاصرين، لمحمد أبو شهبة، طبعة سنة ١٤١١ هت ١٩٩١م، دار الجيل بيروت.

٧٧. الديباج على مسلم، لعبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي، المتوفى سنة ٩١١ هجرية، تحقيق أبو إسحاق الحويني الأثري، طبعة سنة ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م، دار ابن عفان، الخبر، السعودية.

(ذ)

٧٨. ذم التأويل، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، المتوفى سنة ٦٢٠ هجرية، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، طبعة سنة ١٤٠٦هـ -الدار السلفية، الكويت.

٧٩. ذيل تذكرة الحفاظ، لمحمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي الشافعي، المتوفى سنة ٧٦٥ هجرية، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

(ر)

٨٠. رجال صحيح البخاري، لأحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي أبو نصر، المتوفى سنة ٣٩٨ هجرية، تحقيق عبد الله الليثي، طبعة سنة ١٤٠٧ هـ - دار المعرفة، بيروت.

٨١. الرد على الزنادقة والجهمية، لأحمد بن حنبل الشيباني أبي عبد الله، المتوفى سنة ٢٤١ هجرية، تحقيق محمد حسن راشد، طبعة سنة ١٣٩٣ هـ - المطبعة السلفية، القاهرة .

٨٢. الرسالة، لمحمد بن إدريس أبي عبد الله الشافعي، المتوفى سنة ٢٠٤ هـ - تحقيق أحمد محمد شاكر، طبعة سنة ١٣٥٨ هـ ١٩٣٩ م، القاهرة.

٨٣. رسالة إلى أهل الثغر ، لعلي بن إسماعيل أبو الحسن الأشعري ، المتوفى سنة ٣٢٤ هجرية ، تحقيق عبد الله شاكر المصري ، طبعة سنة ١٤٠٩ هـ - مكتبة العلوم والحكم ، السعودية ، لبنان.

٨٤. الروح ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية ، المتوفى سنة ٧٥١ هجرية- طبعة سنة ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٨٥. روح المعاني ، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ، المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ - طبعة دار إحياء التراث ، بيروت.

(ز)

٨٦. زبدة التفسير من فتح القدير ، لمحمد بن سليمان الأشقر - طبعة سنة ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، دولة الكويت.

٨٧. الزهد لابن حنبل ، لأحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني أبي بكر ، المتوفى سنة ٢٨٧ هجرية ، تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد ، طبعة ١٤٠٨ هـ - دار الريان للتراث ، القاهرة.

(س)

٨٨. السنة ، لعمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني ، المتوفى سنة ٢٨٧ هجرية ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، طبعة سنة ١٤٠٠ هـ - المكتب الإسلامي – بيروت.

٨٩. السنة - لمحمد بن نصر بن الحجاج المروزي أبي عبد الله ، المتوفى سنة ٢٩٤ هجرية ، تحقيق سالم أحمد السلفي ، طبعة سنة ١٤٠٨ هـ - مؤسسة الكتب ،بيروت.

٩٠. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي المتوفى سنة ١٩٦٤ م طبعة سنة ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٣ م دار الوراق بيروت – دمشق.

٩١. سنن ابن ماجه للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد الربعي ابن ماجه القزويني المتوفى سنة ٢٧٣ هجرية – نسخة موسوعة الحديث الشريف الكتب الستة إشراف ومراجعة الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ طبعة سنة ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م دار السلام – الرياض.

٩٢. سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥ هجرية – نسخة موسوعة الحديث الشريف الكتب الستة إشراف ومراجعة الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ طبعة سنة ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م دار السلام – الرياض .

٩٣. سنن البيهقي الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هجرية تحقيق محمد عبد القادر عطا طبعة سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م مكتبة دار الباز مكة المكرمة.

٩٤. سنن الدارقطني للإمام علي بن عمر أبي الحسن الدارقطني البغدادي المتوفى سنة ٣٨٥ هجرية تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المجني طبعة سنة ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م دار المعرفة بيروت.

٩٥. سنن الدارمي لعبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدارمي المتوفى سنة ٢٥٥ هجرية تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي طبعة سنة ١٤٠٧ هـ – دار الكتاب العربي – بيروت.

٩٦. سنن سعيد بن منصور ، لسعيد بن منصور الخراساني ، المتوفى سنة ٢٢٧ هجرية ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، طبعة سنة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٢ م ، الدار السلفية ، الهند.

٩٧. السنن الكبرى – للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النسائي ، المتوفى سنة ٣٠٣ هجرية ، تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن ، طبعة سنة ١٤١١ هـ ١٩٩١ م ، دار الكتب العلمية – بيروت.

٩٨. سنن النسائي الصغرى ، للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النسائي ، المتوفى سنة ٣٠٣ هجرية – نسخة موسوعة الحديث الشريف الكتب الستة ، إشراف ومراجعة الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، طبعة سنة ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م ، دار السلام – الرياض .

٩٩. السنن الواردة في الفتن ، لأبي عمر عثمان بن سعيد المقرئ الداني ، المتوفى سنة ٤٤٤ هجرية ، تحقيق الدكتور ضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري ، طبعة سنة ١٤١٦ هـ – دار العاصمة – الرياض.

١٠٠. سير أعلام النبلاء ، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبي عبد الله ، المتوفى سنة ٧٤٨ هجرية ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي ، طبعة سنة ١٤١٣ هـ – مؤسسة الرسالة ، بيروت.

(ش)

١٠١. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة– للشيخ الإمام العالم الحافظ أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري

اللالكائي، المتوفى سنة ٤١٨ هجرية، تحقيق الدكتور أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، طبعة سنة ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٣م، دار طيبة للنشر والتوزيع – الرياض.

١٠٢. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، المتوفى سنة ١١٢٢ هجرية، طبعة سنة ١٤١١ هـ – دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٣. شرح السنة، للإمام العلامة إمام أهل السنة والجماعة في عصره أبي محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري، المتوفى سنة ٣٢٩ هجرية، تحقيق عمرو عبدالمنعم سليم، طبعة سنة ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م، دار ابن القيم – الرياض.

١٠٤. شرح العقيدة الواسطية، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، المتوفى سنة ١٤٢١ هجرية، إعداد فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، طبعة سنة ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م، دار الثريا، الرياض.

١٠٥. شرح علل الترمذي، للإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي، المتوفى سنة ٧٩٥ هجرية، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، طبعة سنة ١٤٠٧ هـ – مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن.

١٠٦. شرح قصيدة ابن القيم، لأحمد بن إبراهيم بن عيسى، المتوفى سنة ١٣٢٩ هجرية، تحقيق زهير الشاويش، طبعة سنة ١٤٠٦ هـ – المكتب الإسلامي، بيروت

١٠٧. شرح معاني الآثار، لأحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبوجعفر الطحاوي، المتوفى سنة ٣٢١ هجرية، تحقيق محمد زهري النجار، طبعة سنة ١٣٩٩ هـ، دار الكتب العلمية – بيروت.

١٠٨. شرح المعلقات السبع، للإمام عبد الله الحسن بن أحمد الزوزني، المتوفى سنة ٤٨٦ هجرية، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، طبعة سنة ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م، المكتبة العصرية – بيروت.

١٠٩. الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، للإمام الحنبلي أبي عبد الله عبيد الله بن بطة العكبري، المتوفى سنة ٣٨٧ هجرية، تحقيق د.رضا بن نعسان معطي، طبعة سنة ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

١١٠. شرح وترتيب شرح السنة للبربهاري، لعمرو عبد المنعم سليم، طبعة ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥م، دار ابن عفان – القاهرة .

١١١. شرف أصحاب الحديث، لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر، المتوفى سنة ٤٦٣ هجرية، تحقيق الدكتور محمد سعيد خطي أوغلي، طبعة دار إحياء السنة – أنقرة.

١١٢. الشريعة، للإمام أبي بكر محمد بن الحسين الأجرّي، المتوفى سنة ٣٦٠ هجرية، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، طبعة سنة ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤م، دار الحديث – القاهرة.

١١٣. شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨ هجرية، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، طبعة سنة١٤١٠هـ-دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٤. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، المتوفى سنة ٥٤٤ هجرية، تحقيق عامر الجزار، طبعة سنة ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م، دار الحديث، القاهرة.

(ص)

١١٥ . صحيح ابن حبان ، للإمام محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي ، المتوفى سنة ٣٥٤ هجرية ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، طبعة سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٣م ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

١١٦ . صحيح ابن خزيمة ، للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة أبي بكر السلمي النيسابوري ، المتوفى سنة ٣١١ هجرية ، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ، طبعة سنة ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م ، المكتب الإسلامي – بيروت.

١١٧ . صحيح البخاري ، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري ، المتوفى سنة ٢٥٦ هجرية - نسخة موسوعة الحديث الشريف الكتب الستة ، إشراف ومراجعة الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، طبعة سنة ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م ، دار السلام – الرياض.

١١٨ . صحيح مسلم ، للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ، المتوفى سنة ٢٦١ هجرية - نسخة موسوعة الحديث الشريف الكتب الستة ، إشراف ومراجعة الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، طبعة سنة ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م ، دار السلام - الرياض.

١١٩ . الصواعق المرسلة ، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبي عبد الله (ابن قيم الجوزية) ، المتوفى سنة ٧٥١ هجرية - تحقيق علي بن محمد الدخيل الله ، طبعة سنة ١٤١٨ هـ -١٩٩٨م ، دار العاصمة ، الرياض.

١٢٠ . الصارم المسلول على شاتم الرسول ، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبي العباس ، المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية ، تحقيق محمد عبد الله عمر الحلواني ومحمد كبير أحمد شودري ، طبعة سنة ١٤١٧ هـ - دار ابن حزم ، بيروت.

(ض)

١٢١ . ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ، لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، طبعة سنة ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م ، دار القلم ، دمشق.

(ط)

١٢٢ . الطبقات الكبرى ، لمحمد بن سعد بن منيع أبي عبد الله البصري الزهري ، المتوفى سنة ٢٣٠ هجرية ، طبعة دار صادر ، بيروت.

١٢٣ . طبقات الحفاظ ، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبي الفضل ، المتوفى سنة ٩١١ هجرية ، طبعة سنة ١٤٠٣ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت.

١٢٤ . طريق الهجرتين وباب السعادتين ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قيم الجوزية ، المتوفى سنة ٧٥١ هجرية ، تحقيق بشير محمد عيون ، طبعة سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م ، دار البيان ، دمشق ، مكتبة المؤيد ، الرياض.

(ع)

١٢٥ . العقيدة السفارينية ، لمحمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني ، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود ، طبعة سنة ١٩٩٨ م ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض.

١٢٦. العقيدة الطحاوية، لأبي جعفر الطحاوي، المتوفى سنة ٣٣٩ هجرية، طبعة سنة ١٤١٩ هـ - دار الصميعي – السعودية.

١٢٧. العلل المتناهية، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧ هجرية، تحقيق خليل الميس، طبعة سنة ١٤٠٣ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت.

١٢٨. علوم الحديث، للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ابن الصلاح، المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، طبعة سنة ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م- دار الفكر، دمشق.

١٢٩. العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨ هجرية، تحقيق أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، طبعة سنة ١٤١٦ هـ - مكتبة أضواء السلف – الرياض.

١٣٠. عمدة القاري، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، المتوفى سنة ٨٥٥ هجرية، طبعة دار إحياء التراث، بيروت.

١٣١. عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، للعلامة المحقق الشيخ أحمد شاكر، طبعة سنة ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م، دار الوفاء، المنصورة، جمهورية مصر العربية.

١٣٢. العواصم من القواصم، للإمام القاضي أبي بكر بن العربي المالكي، المتوفى سنة ٥٤٣ هجرية، تحقيق العلامة الشيخ محب الدين الخطيب، تعليق الأستاذ محمود مهدي الإستانبولي، تحقيق المكتب السلفي للتراث بإشراف الدكتور محمد جميل غازي - طبعة سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م - دار الجيل – بيروت.

١٣٣ . عون المعبود ، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي ، طبعة سنة ١٩٩٥ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

(غ)

١٣٤ . غاية المرام ، لعلي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي ، المتوفى سنة ٦٣١ هجرية ، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف ، طبعة سنة ١٣٩١ هـ - المجلس الأعلى – القاهرة.

١٣٥ . غريب الحديث ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي ، المتوفى سنة٥٩٧ هجرية ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي ، طبعة سنة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

(ف)

١٣٦ . فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢ هجرية ، تحقيق وإجازة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، طبعة سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٣م - دار الفكر ، بيروت.

١٣٧ . فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ، المتوفى سنة ١٢٥٠ هجرية ، طبعة دار الفكر ، بيروت.

١٣٨ . فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، للإمام الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، المتوفى سنة ٩٠٢ هجرية.

١٣٩ . فجر الإسلام ، لأحمد أمين ، طبعة سنة ١٩٦٩م- دار الكتاب العربي – بيروت.

١٤٠. الفرق بين الفرق ، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي أبي منصور ، المتوفى سنة ٤٢٩ هجرية ، طبعة سنة ١٩٧٧ م ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت.

١٤١. الفصل في الملل ، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبي محمد ، المتوفى سنة ٥٤٨ هجرية ، طبعة مكتبة الخانجي ، القاهرة.

١٤٢. فضائل الصحابة ، للإمام أحمد بن حنبل أبي عبد الله ، الشيباني ، المتوفى سنة ٢٤١ هجرية ، تحقيق الدكتور وصي الله محمد عباس ، طبعة سنة ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

١٤٣. الفقه الأبسط ، لأبي حنيفة ، تحقيق محمد عبد الرحمن الخميس ، طبعة سنة ١٤١٩ هجرية ، مكتبة الفرقان ، الإمارات العربية.

(ق)

١٤٤. القاموس المحيط ، للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، المتوفى سنة ٨١٧ هجرية ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي ، طبعة سنة ١٤١٣ هـ-١٩٩٣ م ، مؤسسة الرسالة – بيروت.

١٤٥. القدر ، لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي ، المتوفى سنة ٣٠١ هجرية ، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور ، طبعة سنة ١٤١٨ هـ - دار أضواء السلف – السعودية.

١٤٦. القراءة خلف الإمام ، لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبي بكر ، المتوفى سنة ٤٥٨ هجرية ، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، طبعة سنة ١٤٠٥ هـ - دار الكتب العلمية – بيروت.

١٤٧. قـواعد العقائد، لأبي حامد الغزالي، المتوفى سنة ٥٠٥ هجرية، تحقيق: موسى محمد علي، طبعة سنة ١٤٠٥ هـ - عالم الكتب، لبنان.

١٤٨. قـواعد الـتحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين القاسمي، طبعة سنة ١٣٩٩ هجرية، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤٩. قـواعد المـنهج السلفي في الفكر الإسلامي، للدكتور مصطفى محمد حلمي، طبعة سنة ٢٠٠٥ م- دار ابن الجوزي، القاهرة.

(ك)

١٥٠. الكاشـف، لمحمـد بـن أحمـد أبي عبد الله الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨ هجرية، تحقيق محمد عوامة، طبعة سنة ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م، دار القبلة الثقافية – جدة.

١٥١. الكـافي ، للشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكُليني ، المُلَقَّب بثقة الإسـلام ، المـتوفى سـنة: ٣٢٩ هجـرية ، طـبعة دار الكـتب الإسـلامية ، سنة: ١٣٦٥ هجرية / شمسية ، طهران / إيران.

١٥٢. الكامـل في ضـعفاء الـرجال، لعبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجـرجاني، المـتوفى سـنة ٣٦٥ هجـرية، تحقيق يحي مختار غزاوي، طبعة سنة ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨م، دار الفكر – بيروت.

١٥٣. كـتاب التوحـيد وإثبات صفات الرب عز وجل- لإمام الأئمة أبي بكر محمد بـن إسـحاق بـن خزيمة، المتوفى سنة ٣١١ هجرية، تحقيق عبد الله بن عامر، طبعة سنة ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م- دار الحديث - القاهرة

١٥٤. كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي ، المتوفى سنة ١١٦٢ هجرية ، تحقيق أحمد القلاش ، طبعة سنة ١٤٠٥ هـ – مؤسسة الرسالة – بيروت

١٥٥. الكفاية في علم الرواية ، لأحمد بن علي بن ثابت أبي بكر الخطيب البغدادي ، المتوفى سنة ٤٦٣ هجرية ، تحقيق أبي عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني ، طبعة دار المكتبة العلمية ، المدينة المنورة .

(ل)

١٥٦. لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ، المتوفى سنة ٧١١ هجرية ، طبعة دار صادر ، بيروت.

١٥٧. لسان الميزان ، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ – تحقيق دائرة المعارف النظامية بالهند ، طبعة سنة ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت.

١٥٨. لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير ، للدكتور محمد بن لطفي الصباغ ، طبعة سنة ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م ، المكتب الإسلامي ، بيروت.

١٥٩. لمعة الاعتقاد ، لأبي محمد د الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، المتوفى سنة ٦٢٠ هجرية ، تحقيق بدر بن عبد الله البدر ، طبعة سنة ١٤٠٦ هـ – الدار السلفية ، الكويت.

(م)

١٦٠. مجمع الزوائد ، لعلي بن أبي بكر الهيثمي ، المتوفى سنة ٨٠٧ هجرية ، طبعة سنة ١٤٠٧ هـ – دار الريان للتراث ، القاهرة وبيروت.

١٦١. مجموعة الفتاوى، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني، المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية، تحقيق عامر الجزار وأنور الباز، طبعة سنة ١٤١٨ هـ ١٩٩٧م- دار الجيل.

١٦٢. المحلى، للإمام علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبي محمد، المتوفى سنة ٤٥٦ هجرية، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، طبعة دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٦٣. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، المتوفى سنة ٣٦٠ هجرية، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، طبعة سنة ١٤٠٤هـ - دار الفكر - بيروت.

١٦٤. مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، المتوفى سنة ٧٢١ هجرية، تحقيق محمود خاطر، طبعة سنة ١٤١٥ هـ ١٩٩٥م، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

١٦٥. المدخل إلى السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبي بكر، المتوفى سنة ٤٥٨هجرية، تحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، طبعة سنة ١٤٠٤هـ - دار الخلفاء للكتاب - الكويت.

١٦٦. مذكرة في أصول الفقه، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، المتوفى سنة ١٣٩٣ هجرية، طبعة سنة ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م- مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم - دمشق.

١٦٧. المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري- المتوفى سنة ٤٠٥ هجرية، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، طبعة سنة ١٤١١ هـ ١٩٩٠م- دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٨. المسند، للإمام أحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، المتوفى سنة ٢٤١ هجرية، طبعة مؤسسة قرطبة، مصر.

١٦٩. مسند ابن الجعد، لعلي بن الجعد بن عبيد أبي الحسن الجوهري البغدادي، المتوفى سنة ٢٣٠ هجرية، تحقيق عامر أحمد حيدر، طبعة سنة ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م- مؤسسة نادر – بيروت.

١٧٠. مسند ابن المبارك، لعبد الله بن المبارك بن واضح، المتوفى سنة ١٨١ هجرية، تحقيق صبحي البدري السامرائي، طبعة سنة ١٤٠٧هـ- مكتبة المعارف، الرياض.

١٧١. مسند أبي يعلى، لأحمد بن علي بن المثني أبي يعلى الموصلي التميمي، المتوفى سنة ٣٠٧ هجرية، تحقيق حسين سليم أسد، طبعة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م، دار المأمون للتراث – دمشق.

١٧٢. مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، المتوفى سنة ٢٩٢ هجرية، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، طبعة سنة ١٤٠٩ هـ - مؤسسة علوم القرآن، بيروت والمدينة.

١٧٣. المصاحف، لأبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني الحنبلي، المتوفى سنة ٣١٦ هجرية، تحقيق الدكتور محب الدين عبد السبحان واعظ، طبعة سنة ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢م- دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١٧٤ . مصباح الزجاجة ، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني ، المتوفى سنة ٨٤٠ هجرية ، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي ، طبعة سنة ١٤٠٣ هـ - دار العربية - بيروت

١٧٥ . مصنف ابن أبي شيبة ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي- المتوفى سنة ٢٣٥ هجرية ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، طبعة سنة ١٤٠٩ هـ - مكتبة الرشد - الرياض .

١٧٦ . مصنف عبد الرزاق ، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، المتوفى سنة ٢١١ هجرية ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، طبعة سنة ١٤٠٣ هجرية ، المكتب الإسلامي – بيروت.

١٧٧ . معارج القبول ، لحافظ بن أحمد حكمي ، المتوفى سنة ١٣٧٧ هجرية ، تحقيق عمر بن محمود أبي عمر ، طبعة سنة ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م- دار ابن القيم ، الدمام.

١٧٨ . معاني الحروف ، للإمام أبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، المتوفى سنة ٣٨٤ هجرية ، تحقيق الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي ، طبعة سنة ١٤٢٦ هـ- ٢٠٠٥ م ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت.

١٧٩ . معاني القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، المتوفى سنة ٣٣٨ هجرية ، تحقيق محمد علي الصابوني ، طبعة سنة ١٤٠٩ هـ - جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.

١٨٠ . المعجم الأوسط - لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني ، المتوفى سنة ٣٦٠ هجرية، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، طبعة سنة ١٤١٥هـ - دار الحرمين ، القاهرة.

١٨١ . معجم البلدان ، لياقوت بن عبد الله الحموي أبي عبد الله ، المتوفى سنة ٦٢٦ هجرية ، طبعة دار الفكر – بيروت.

١٨٢ . المعجم الصغير - لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني ، المتوفى سنة ٣٦٠ هجرية ، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير ، طبعة سنة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م- المكتب الإسلامي ، عمّان وبيروت.

١٨٣ . المعجم الكبير ، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني ، المتوفى سنة ٣٦٠ هجرية ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ، طبعة سنة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٣ م ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل.

١٨٤ . معرفة الثقات ، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي نزيل طرابلس الغرب ، المتوفى سنة ٢٦١ هجرية ، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي ، طبعة سنة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م- مكتبة الدار ، المدينة المنورة.

١٨٥ . المغني ، للشيخ الإمام العلامة ابن قدامة المقدسي ، المتوفى سنة ٦٣٠ هجرية ، تحقيق الدكتور محمد شرف الدين خطاب والدكتور السيد محمد السيد ، طبعة سنة ١٤١٦ هـ ١٩٩٦م- دار الحديث – القاهرة.

١٨٦ . مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هجرية طبعة سنة ١٣٩٩ هـ - لجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة.

١٨٧ . مقالات الإسلاميين ، لعلي بن إسماعيل أبي الحسن الأشعري ، المتوفى سنة ٣٢٤ هجرية ، تحقيق هلموت ريتر ، طبعة دار إحياء التراث – بيروت.

١٨٨ . المقصد الأرشد ، للإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، طبعة سنة ١٤١٠ هـ – مكتبة الرشد – الرياض.

١٨٩ . الملل والنحل ، لمحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني ، المتوفى سنة ٥٤٨ هجرية ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، طبعة سنة ١٤٠٤ هـ – دار المعرفة – بيروت.

١٩٠ . مناهل العرفان في علوم القرآن ، لمحمد عبد العظيم الزرقاني ، المتوفى سنة ١٣٦٧ هجرية ، طبعة سنة ١٤١٦ هـ ١٩٩٦م – دار الفكر – بيروت.

١٩١ . المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، للإمام محي الدين أبي زكريا يحي بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٦ هجرية ، تقديم الدكتور وهبة الزحيلي ، طبعة سنة ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١م – المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت.

١٩٢ . منهاج السنة النبوية ، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبي العباس ، المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية ، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم ، طبعة سنة ١٤٠٦ هـ – مؤسسة قرطبة.

١٩٣ . المنهل الروي ، لمحمد بن إبراهيم بن جماعة ، المتوفى سنة ٧٣٣ هجرية ، تحقيق الدكتور محي الدين عبد الرحمن رمضان ، طبعة سنة ١٤٠٦ هـ – دار الفكر ، دمشق.

١٩٤ . منهج النقد في علوم الحديث ، للدكتور نورد الدين عتر ، طبعة سنة ١٤١٦هـ ١٩٩٦م – دار الفكر المعاصر – بيروت ، دار الفكر – دمشق.

١٩٥. الموافقات في أصول الأحكام، للحافظ أبي إسحاق إبراهيم اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، المتوفى سنة ٧٩٠ هجرية، تعليق الأستاذ محمد الخضر حسين التونسي، طبعة دار الفكر.

١٩٦. المورد، للدكتور روحي البعلبكي ومنير البعلبكي، طبعة سنة ٢٠٠٢م، دار العلم للملايين – بيروت.

١٩٧. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، للدكتور مانع بن حماد الجهني، طبعة سنة ١٤٢٠ هجرية، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض.

١٩٨. موطأ مالك، للإمام مالك بن أنس أبي عبد الله الأصبحي، المتوفى سنة ١٧٩ هجرية، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار إحياء التراث، مصر.

١٩٩. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨ هجرية، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، طبعة سنة ١٩٩٥م- دار الكتب العلمية، بيروت.

(ن)

٢٠٠. النهاية في غريب الأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، المتوفى سنة ٦٠٦ هجرية، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، طبعة سنة ١٣٩٩ هـ - المكتبة العلمية، بيروت.

٢٠١. نصب الراية تخريج أحاديث الهداية، لعبد الله بن يوسف أبي محمد الحنفي الزيلعي، المتوفى سنة ٧٦٢ هجرية، تحقيق محمد يوسف البنوري، طبعة سنة ١٣٥٧هـ - دار الحديث، مصر.

٢٠٢. نـصيحة أهـل الحـديث ، لأحمـد بن علي بن ثابت البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هجـرية ، تحقـيق عـبد الكـريم أحمـد الـوريكات ، طبعة سنة ١٤٠٨ هـ - مكتبة المنار ، الزرقاء – الأردن.

٢٠٣. نظـم المتناثر من الحديث المتواتر ، لمحمد بن جعفر الكتاني أبي عبد الله ، تحقيق شرف حجازي ، طبعة دار الكتب السلفية ، مصر.

٢٠٤. نـيل الأوطار ، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ، المتوفى سنة ١٢٥٥هجرية ، طبعة سنة ١٩٧٣م ، دار الجيل ، بيروت.

(هـ)

٢٠٥. هدايـة الحـيارىٰ في أجوبة اليهود والنصارىٰ ، للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكـر بـن قـيم الجوزية ، المتوفى سنة ٧٥١ هجرية ، تحقيق الأستاذ سيد عمران ، طبعة سنة ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣م ، دار الحديث ، القاهرة.

(و)

٢٠٦. الوجيـز في فقـه الخلافـة ، للدكتور صلاح الصاوي ، طبعة سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م ، دار الإعلام الدولي – القاهرة.



فهرس الموضوعات



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

المؤلِّف في سطور

- ولد في الولايات المتحدة الأمريكية (نيوجرسي) ١٩٧٠م ، من عائلة سورية.

❖ المؤهلات العلمية :

- إجازة في الطب البشري من جامعة دمشق.
- إجازة البورد الأمريكي في طب الأطفال.
- إجازة البورد الأمريكي في طب الأعصاب والنفس مع التميز في طب أعصاب الأطفال.
- بكالوريوس الدراسات العربية والإسلامية – الجامعة الأمريكية المفتوحة.
- ماجستير في أصول الدين.

❖ كتب المؤلِّف المطبوعة :

📖 حلية الطبيب المسلم.

📖 نُصْرة خاتم الأنبياء.

📖 رسالة في المفطِّرات الطبية العلاجية والتشخيصية.

📖 تهافت موت الدماغ.

📖 تربية الطفل للإسلام.

📖 تحفة الأطباء من كلام خير الأنبياء **(الأربعون الطبية)**.

📖 اجتماع الجيوش القرآنية لتجريم الولايات المتحدة الأمريكية.

📖 رسالة في آلام الأطفال وتشوهاتهم الخَلْقِيَّة.

❖ رسائل تحت الطبع:

- الخطأ الطبي: مفهومه وأثره.
- آداب وضوابط المجتمع الإسلامي في القرآن الكريم.
- منهج الدعوة والتوجيه في القرآن الكريم.
- الاختلاف في التفسير: حقيقته وأسبابه.
- لزوم الجماعة بين الغُلاة والجُفاة.